

شرح المكودي

على ألفية ابن مالك

د. فاطمة الراجحي

الجزء الأول



جامعة الكويت - ١٩٩٣



شرح المكودى على ألفية ابن مالك

لأبى زَيد عبد الرحمن بن على بن صالح المكودِى ت ٨٠٧ هـ

الجزء الأول

حققه وعلق عليه
الدكتورة فاطمة راشد الراجحى
مدّرس النحو والصرف بجامعة الكويت
قسم اللغة العربية

١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م

جامعة الكويت - ١٩٩٣

الإهداء

إلى الكويت ... لؤلؤة الخليج ... التى قبل أن تكون فى صدفة كانت فى القلب، والتى أزهرت الحياة العربية علما وفنا بحيث أصبحت وجوداً حقيقياً فى كل عقل وفى كل مسيرة. والتى أعطتنى - قبل كل شىء - أبا بَرّا، وأُمّا حنونا، وباقات من الإخوة والأساتذة والأخوات والزميلات، فهى - على الرغم من المحنة - تبتسم، وتطرز الأمل فى فجر قادم، ووطن لا يغيب.

إلى هؤلاء جميعا ... أهدى هذا العمل الجاد، الذى أخذ سنوات من عمرى، وقد كان كل هذا بفضل الكويت الحبيبة، بعد أن رفع الله عنها إصْر العدوان الآثم، وأعادها - كما كانت - علما خفاقا، وبستانا مزهرا فى كل نفس.

د. فاطمة الراجحى

١٩٩١/١٢/٥م

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور محمد حسين شرف
استاذ النحو والصرف والعروض
بكلية دار العلوم. جامعة القاهرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

يتوقف كثير من الطلبة والطالبات الراغبين فى الحصول على الماجستير والدكتوراه عن إحياء تراثنا العربى ومحاولة تحرير وتحقيق عين من عيونه حرجا مما يشاع ويُقالُ عن التحقيق: من أنه لا يكوّن شخصيَّة، ولا يَشحَذُ عقليَّة، وأنَّه إلى الحرفة أقرب، وبالصنعة ألصق، ويمكننا أن نسلم بهذه المقولة، ونوافق أصحابها إذا وقف الأمر عند تصحيح نسخةٍ من نسخ مخطوطة قدمت إلى المطبعة، وراجعها مصحُّها، وأخرج المخطوطة إلى الوجود مطبوعة، ووقف عمله فيها عند التصحيح، وخروج عدة مئات من نسخ الكتاب.

وتصحيح نسخة من كتاب للطبع شىء، وتحرير وتحقيق عين من التراث تحريراً علمياً وتحقيقاً فنياً يقوم على شقين:

ـ **الشق الأول:** يُدْرَس فيه الأثر دراسة تُبرِز أهميته، وتُعرِّف التعريف الكامل بصاحبه، وتُوثِّق الأثر، وتُوضِّح منهج صاحبه فيه ومصادر مادته، وشخصية المؤلف، وأثر كتابه فيمن بعده ... الخ.

ـ **الشق الثانى:** يُحقَّق فيه الأثر تحقيقاً فنياً يقوم على مقابلة النسخ، وإثبات الفروق والتعليق الدقيق المقبول، والتخريج المطلوب للنصوص والآثار وتفسير الغريب، والتعريف بما يحتاج إلى تعريف، وتذييل كل ذلك بالفهارس الفنية، والمصادر المعيّنة ... الخ.

أقول: إنَّ تصحيح نسخة من كتاب للطبع شىء وتحرير وتحقيق كتاب بهذا المعنى شىء آخر. إن التحقيق بهذا المفهوم يجمع بين الدراسة التى تحقق

الشخصية، والتحقيق الذى يضيف إلى خلق الشخصية اكتساب المهارة وإخراج عين من عيون تراثنا إلى النور.

وهذا قامت به ابنتنا الدكتورة فاطمة راشد الراجحى عندما تصدت لإحياء شَرح «أبى زيد عبد الرحمن بن على بن المكُّودِى ت ٨٠٧هـ » على ألفية «أبى عبدالله محمد جمال الدين بن مالك ت ٦٧٢هـ » وشرح المكُّودِى الذى بين أيدينا من الشروح الميسرة التى تخلصت من الحشو والتفريع، والإغراق فى سوق الآراء الخلافية، واهتم - من قبيل التدريب - بإعراب مارآه فى حاجة إلى إعراب من أبيات الألفية تاركاً الإطالة والتفريع إلى شرحه الكبير عليها.

أقول: تصدت الباحثة لإحيائه: فقدَّمت له بدارسة واعية شافية عرَّفت بالمكّودى ومكانته العلمية، وثَبْتِ كتبه، والكتاب المحقق: وثَّقَتْه، ووثَّقَتْ نسبته إلى صاحبه، وبيَّنت منهجه فيه. ومصادر مادته، وموقفه من النحاة قبله، ومدى وضوح شخصية المكودى فى شرحه وأثر الشرح فى الخالفين،

وجمعت فى التحقيق ما أمكنها جمعه من نسخ الكتاب، واتخذت آصل النسخ أساساً معتمداً فنقلته فى دقة، وراجعته فى إمعان، وقابلته مقابلة واعية على بقية النسخ وأثبتت الفروق بطريقة علمية.

واهتمت اهتماماً بالغاً بتخريج ما يحتاج إلى تخريج من آيات القرآن والقراءات، والأحاديث، والأمثال، والقصيد والرجز، وتفسير ما يحتاج إلى تفسير - فى حدود ما هو مقبول - من الغريب النادر والبعيد الشارد، وحقَّقَت ما فيه من أسماء الرجال بقدر ما وصل إليه علمها، وضبطت كل لفظة تحتاج إلى ضبط يزيل اللبس والغموض.

ولم يفتها أن توضح فى هوامش التحقيق ما يحتاج إلى توضيح وَبَسْطٍ من

قَضَايا آثر فيها الشارح الإجمال مستعينة على ذلك بأمهات الكتب ووجهة نظر أئمة النحاة.

لقد بذلت كل ما تملك من جهد في إخراج نسخة تجمع كل مقومات النسخة الدقيقة وكان لها - والحمد لله - إلى حد بعيد ما أرادت.

وذيّلت التحقيق بالفهارس الفنية المنوعة التى تُعَدُّ المفاتيح لما أُغلق من الكتاب، وذكرت المصادر التى رجعت إليها فى الدراسة والتحقيق مع أسماء مؤلفيها وتاريخ طبعها ومكان الطبع؛ ليرجع إليها مَن أراد عند الحاجة.

وإذا كان تحقيق ابنتنا فاطمة راشد الراجحى لشرح المكُّودِى على ألفية ابن مالك أولَ عمل تقوم به فى مجال تحقيق النصوص ونشرها، فإنَّ عملها هذا يؤكد خبرتها ومهارتها واستعدادها الطيب فى هذا الميدان، يؤكد هذا تقرير لجنة المناقشة الذى منحها درجة الدكتوراه، بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبع الرسالة.

هذا وتحقيقُ النصوص ونشرها عمل علمي جليل ننصح به لأبنائنا وبناتنا من طالبى الدراسات العليا إحياء لتراث سلفنا، وإظهاراً لكنوزنا وتراثنا الذى لم ير بعد النور. وعلى الله الاعتماد، ومنه التوفيق والسراد.

حسين محمد محمد شرف

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المرسلين سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وأصحابه الهادين المهتدين.

وبعد ...

فإنَّ شرح المكُّودِى على ألفية ابن مالك لأبى زيد عبد الرحمن بن على بن صالح المكُّودِى المتوفى سنة ٨٠٧هـ يُعَدُّ من أشهر مؤلفاته وهو كتاب تعليمى مختصر. ومن المعروف أن علماء النحو والتصريف فى كل الأمصار خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين وما بعدهما قد اهتموا واشتغلوا بألفية ابن مالك، شرحوا ألفاظها، وأوضحوا عباراتها، فهى رائدة المنظومات فى فَنَّىْ النحو والصرف، وقد ظفرت باهتمام الكثير من النحاة والمعاصرين لابن مالك والخالفين له؛ حيث تناولوها بالدراسة والشرح والتعليق، ومن بين هذه الشروح شرح المكُّودِى الذى بين أيدينا. وقد وقع اختيارى على هذا الشرح ليكون موضوعاً لدراستى للدكتوراه، وكان وراء هذا، الأسباب التالية:

١ - إيمانى الشديد بالإسهام فى إحياء تراثنا العربى ونشره، والوقوف عليه من خلال تحقيق مخطوطة ضمن مجموعة كبيرة من المخطوطات التى تضمها مكتبات العالم والتى هى بحاجة إلى إخراجٍ ونشرٍ ليعم النفع بها ولتكون منارًا أمام الدارسين والساعين وراء العلم والمعرفة.

٢ - اختيارى لهذا الشرح من بين شروح الألفية لم يأت جزافا، وإنما جاء

من رغبة صادقة دفعتنى للإلمام بكل أبواب النحو وقضاياه من خلال ألفية ابن مالك. فكان لا بدَّ من اختيار هذا الشرح، وهو فى الوقت نفسه لعالم مغربى لم تتم الإحاطة به وبشرحه، حيث أردت التعرف على مدى ما وصل إليه المغاربة من علم ودراية بعلمى النحو والصرف. فالمكُّودِى من النحاة المغاربة المشهورين الذين كان لهم إسهامٌ واضحٌ فى مجال الدراسات النحوية على الرغم من قلة الذين تناولوه بالدراسة ومما شُهِرَ عنه أنه آخر مَن أقرأ كتابَ سيبويه بفاس.

ولِلمَكُّودِى على ألفية ابن مالك شرحان:

أحدهما: صغير وهو الذى اتخذته موضوعاً للبحث والدراسة.

والثانى: كبير غير أنه لم يُتِمّه، وإلى جانب هذا فإنه فى عِدَادِ الكتب المفقودة.

وقد اهتم كثير من العلماء بشرحه الصغير فعَلَّق عليه نحاةٌ لاحقون، وحشَّى عليه آخرون.

وترجع قيمة هذا الشرح إلى عدة أمور منها:

ـ اهتمام مؤلفه بإخراج كتاب تعليمى للشَّادِينَ من طلبة علم النحو ليكون سهل التناول والفهم.

ـ يعتبر إضافةً جديدةً بالنسبة لشروح الألفية الأخرى لاهتمام مؤلفه بإعراب أبيات الألفية بهذه الصورة التى لم تشهدها أغلب شروح الألفية.

ـ الاعتماد على آراء مَن سبقه مِن النحاة الأوائل والاعتداد بما ذكروه من آراء فى المسائل النحوية مع تفرده واستقلاله بآراء اجتهادية.

ـ أفاد من هذا الشرح عدد كبير من الخالفين فاعتمدوا عليه وأوردوا كثيراً

من الآراء التى صَرَّح بها المَكُّودِى أو تفرد بها مثل الأزهرى، والأشمونى، والخضرى وغيرهم.

لذلك عقدتُ العزم على تحقيق هذا الشرح ودراسته، وقد بذلتُ فى تحقيق هذه الغاية كل ما استطعت بذلَه من جَهد ووقت، مع محاولة السير وفق المنهج العلمى لتحقيق النصوص ونشرها.

وينقسم هذا البحث إلى قسمين:

القسم الأول: تمهيد: تناولت فيه ما يلي:

تعريفٍ بالشارح، وأسرتِهِ ونسبِهِ، والعصرِ الذى عاش فيه، شيوخه، تلاميذه.

ثم انتقلت بعد ذلك إلى الحديث عن مكانته العلمية وثقافته فى علوم اللغة والنحو والصرف والعروض، كما لم يقتصر علمه على اللغة العربية بل كان له علم ودراية بعلوم الفقه والأصول والأدب. ومن خلال اهتمامه بالأدب تفتحت لديه قريحة شعرية تمثلت فى كَمٍّ لا بأس به من الأشعار والقصائد لعل أهمها وأشهرها مقصورته التى نظمها فى مدح خير البرية محمد بن عبد الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وقد ذكرت بعض النماذج من شعره. وكانت له مكانته بين العلماء فى فاس حيث تصدَّر للتدريس فى مدارسها، وهو آخر من أقرأ كتاب سيبويه بها، وأول من شرح الألفية.

أما وفاتُه فقد كانت موضع اختلاف بين كُتَّاب التراجم فمنهم مَن ذكر أنَّ وفاته كانت سنة ٨٠١هـ ، ومنهم مَن ذكر أنَّ وفاته كانت سنة ٨٠٧هـ .

وفى الختام ذكرت آثاره العلمية والتى بلغت تسعة كتب منها المخطوط والمطبوع والمفقود، وقد أَثْبَتُّ كلَّ تلك الكتب، وذكرتُ نبذةً موجزةً عن كل كتاب وكنت قد حصلت على بعض كتبه بعد صعوبة بحث من

المغرب حيث تَمَكنْتُ من معرفة ما توفر منها مخطوطاً، وما هو مطبوع أو مفقود، إلى جانب الوقوف على بعض الحواشى على الشرح كحاشية محمد الوزانى المغربى، وحاشية محمد بن جلُّون، وكذلك شرح مقصورته فى مدح النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ والذى قام بشرحها إلى جانب المرحوم عبد الله كنون العلامة المكى بن محمد البيطاورى والمفضل التطوانى.

ثم انتقلت إلى الحديث عن شرح المكُّودِى على الألفية.

وتناولتُ فيه العناصر التالية:

أولاً: الشرح. الاسم الذى أُطلق عليه وتوثيق نسبته إلى صاحبه.

ثانياً: موضوعه.

شرح المكُّودِى على ألفية ابن مالك هذا هو الاسم الذى أطلقه عليه مؤلفه كذلك النُسَخ المخطوطة التى اعتمدت عليها فى التحقيق، وقد وَثَّقْتُ هذه النسبة من خلال رجوعى لفهارس المكتبات فى العالم، والتى ورد فيها ذكر هذا الشرح إلى جانب الكتب التى ترجمت له.

انتقلت بعد ذلك إلى الحديث عن موضوع الكتاب وبأنه شرح لأَبْيَاتِ الألفية مع إعرابها، مع مناقشة المسائل النحوية وذكر الآراء التى دارت حولها.

القسم الثانى من هذا البحث يشتمل على النص المحقق وهو شرح المكودى على ألفية ابن مالك.

فى بداية هذا القسم مدخل يتضمن وصفاً لنُسخ الكتاب المخطوطة ـ والتى اعتمدت عليها فى التحقيق ـ وصفاً يكشف غموضها كما هو متبع فى منهج المحققين، بعدها بَيَّنْتُ منهجى فى التحقيق ثم يأتى النص محققًا ومعلقاً

عليه وفق منهج أَلزمتُ به نفسى ووضحته فى منهج التحقيق.

وأود الإشارة هنا إلى سبب اختيارى لهذا العدد من النسخ واعتمادى عليها جميعًا، فالشرح وإن كان مطبوعاً إلا أن طبعاته لم تخل من التحريف والتصحيف والأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية فمن خلال مطالعتى للنسخة المطبوعة سنة ١٣٥١ هـ وقفت على بعض تلك الأخطاء وهى كما يلى:

- فى باب أعلم وأرى ص ٥٦ ورد خطأ فى قول ابن مالك على النحو التالى:

والثانى منهما كثانى اثنى كسا

والصواب: والثان منهما كثانى أثنى كسا

- وفى باب الحال ص ٨٧ ورد الشاهد التالى:

ولكنهم باتوا ولم أدرى

والصواب: لكنهم بانوا ولم أدر

- وفى باب الصفة المشبهة ص ١٢٤ جاء فى قول المكُودِى:

وذلك قوله: فأرفع بها ونصب وجر مع أل

والصواب: وذلك قوله: فارفع بها وانصب وجر مع أل.

- وفى باب الإبدال سقط من ص ٢٢٣ - ٢٤٠:

وكذلك جزء من فصل «من لام فعلى اسما».

وغير ذلك كثير، كذلك النسخ المخطوطة لم تخل أيضاً من ذلك وهذا راجع بطبيعة الحال إلى سهو النُسَّاخ مما يؤدى إلى تغيير لفظة من هنا وحذف حرف من هناك، ولذلك كثرت الفروق بين النسخ وهذا ما سنقف

عليه في ثنايا هامش التحقيق، وهي رغم كثرتها إلا أنني آثرت إثباتها أمانة للنقل، والدقة في إثبات الاختلاف بين النسخ حتى وإن كان ذلك الاختلاف بسيطاً كحذف حرف أو زيادته؛ ولذلك عقدت العزم على الاعتماد على هذا العدد من النسخ وهو سبع وإن كانت هذه الكثرة ستعرضني للمساءلة - إلا أنني أقول إنه بعد اطلاعي على هذه النسخ وجدت اختلافاً بينها مما يستدعي الاعتماد عليها كلها. فالنسخة التي أطلقت عليها الأصل وهي نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بمكتبة الجامع الأزهر تمتاز بالقدم وجودة الخط ووضوحه رغم السقط الذي يبدأ من ورقة ٢١٦أ - ١٢٦ب فهي الأفضل، أما بقية النسخ فبعضها تعرض لآثار رطوبة وترميم مثل النسخ ش، ظ، ز.

وبعضها تعرضت أغلب الصفحات فيه للسقط أو بعض السطور كالنسخة هـ ، ت، ومنها نسخ امتازت بصعوبة القراءة لأنها كُتبت بخط مغربي رديء كالنسخة ش.

لذلك كان لا بدَّ من ترتيبها زمنياً حسب تاريخ النسخ، لأنها تكمل بعضها بعضاً. وقد رمزت لها بالرموز التالية:

الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

وعلى الرغم من هذا العدد من النسخ المخطوطة إلا أنَّ ذلك لم يمنع من سقوط بعض الكلمات من جميع النسخ بما في ذلك النسخة المطبوعة، وقد أَثْبَتُّ بعض تلك الكلمات لحاجة السياق إليها، وقد ذكرتُ ذلك في هامش التحقيق.

وكان حصولي على تلك المخطوطات بعد اطلاعي على كتب وفهارس المخطوطات الموجودة في العالم ومراسلتي لتلك الجهات، وهي:

- نوادر المخطوطات العربية الموجودة فى مكتبات تركيا للدكتور رمضان ششن.
- فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية الجزء الرابع.
- فهرس دار الكتب المصرية.
- فهرس دار الكتب الظاهرية بدمشق.
- فهرس الخزانة الصبيحية بسلا.
- فهرس المخطوطات الموجودة فى الخزانة العامة بالرباط.
- فهرس المخطوطات الموجودة بمكتبة ابن يوسف بمراكش.

وقبل البدء بكتابة النسخة (الأصل) رجعت إلى بعض كتب تحقيق التراث للوقوف على الخطوط العريضة فى كيفية معالجة وتحقيق النصوص منها:

١ ـ أصول نقد النصوص ونشر الكتب لبراجستراسر.
٢ ـ تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ عبد السلام هارون.
٣ ـ مناهج تحقيق التراث للأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب.
٤ ـ أسس تحقيق التراث العربى للأستاذ صلاح الدين المنجد.

وبعد النص المحقق ذيلتُ البحث بالفهارس ـ وهى:

أولاً: فهرس موضوعات الكتاب المحقق.

ثانياً: الفهارس الفنية وتشمل:

أ ـ فهرس الآيات القرآنية.
ب ـ فهرس الأحاديث النبوية.
جـ ـ فهرس الأمثال.
د ـ فهرس الأشعار.

هـ - فهرس الأرجاز.

و - فهرس الأعلام.

ز - فهرس الأماكن والبلدان.

ح - فهرس القبائل والأمم والطوائف.

المصادر والمراجع وتشمل:

أ - الرسائل الجامعية.

ب - الكتب.

جـ - الدوريات.

وفي ختام هذه المقدمة ألتمس من كل قارىء لهذا الكتاب كل نقص أو قصور شابا محاولتي هذه وحسبي أنني أخلصت النية، وبذلتُ أقصى ما استطعت من جهد في خدمة هذا الأثر النفيس.

واللَّهَ أسألُ العون والتوفيق إنه نعم المولى ونعم النصير..

د. فاطمة راشد الراجحي

المكودى
نَشْأَةً وحياة

١ ـ المكودى صاحب الشرح: أ ـ تعريف به
ب ـ مولده
ج ـ أسرته ونسبه

٢ ـ عصره.

٣ ـ شيوخه.

٤ ـ تلاميذه.

٥ ـ مكانته العلمية.

٦ ـ ثقافته: أ ـ اللغة والنحو
ب ـ الشعر

٧ ـ وفاته.

٨ ـ آثاره العلمية.

أ ـ تعريف به:

هو أبو زيد[1] عبد الرحمن بن صالح المكُّودِي الفاسي الدار، والمحْتِد[2] والوفاة. الفقيه المالكي. شيخ فاضل وعالم جليل من علماء المغرب، وإن كان لم يأخذ ما يستحق من دراسة وبحث.

ب ـ مولده:

ولد (أبو زيد) عبد الرحمن المكّودِي سنة ٧٢٦ هـ ذكر ذلك عبد الله كنون[3]

---

(١) «أبو زياد» كذا في توشيح الديباج ص ١١٥، ١١٦ والمعروف أن المغاربة والأندلسيين يكنون بأبي زيد لمن اسمه عبد الرحمن.
انظر ترجمته في:
الضوء اللامع للسخاوي ٤: ٩٧، والأعلام للزركلي ٤: ٩١.
شذرات الذهب لابن العماد ٨: ٤، بغية الوعاة للسيوطي ٨٣
نيل الابتهاج للتنبكتي ص ١٦٨، ١٦٩.
توشيح الديباج للقرافي ١١٥، ١١٦.
كشف الظنون لحاجي خليفة ١٥٢، ١١٦٦، هدية العارفين للبغدادي ١: ٥٢٩، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٢٨٥.
معجم المؤلفين لكحالة ٥: ١٥٦، أعلام المغرب والأندلس لابن الأحمر ص ٣٧٢، بيوتات فاس الكبرى ص ١٠، جذوة الاقتباس للمكناسي ص ٢٢٩، ٤٠٣، درة الحجال للمكناسي ٣: ٨٤، وفيات الونشريسي ص ٢٣٣ شجرة النور الزكية لمخلوف ص ٢٤٩، إزالة الالتباس لابن سودة ص ٢٦١، سلوة الأنفاس للكتاني ص ١٨٧ النبوغ المغربي لعبد الله كنون ص ٢١٠، شرح مقصورة المكودي لعبد الله كنون ص ٣، ذكريات مشاهير رجال المغرب رقم ٢٠ لعبد الله كنون ص ٢٨، معجم المطبوعات المغربية لعبد الله كنون ص ٣٣٢، الأدب المغربي لمحمد تاويت ومحمد عفيفي ص ٢٧٨، شرح فتح اللطيف لمحمد الدلائي ص ٣، ذخائر التراث العربي الإسلامي لعبد الجبار عبد الرحمن ٨٥٣، حاشية ابن حمدون ١: ٢، حاشية الملّوي ص ٢، فهرس الأسكوريال المجلد الأول ص ٦ معجم المطبوعات العربية لسركيس ٢: ١٧٨٦.

(٢) المحْتِد: أي الأصل.

(٣) انظر معجم المطبوعات المغربية ٣٣٢، ومعجم المطبوعات العربية لسركيس ٢: ١٧٨٦ .
عبد الله كنون: من أبرز علماء المغرب، له مجموعة مهمة من المؤلفات عكست مناحي التفكير والإبداع لديه، من بينها النبوغ المغربي تناول فيه تاريخ الأدب العربي، وسلسلة مشاهير رجال المغرب صدر منها
أربعون جزءاً وما زالت هناك عشرة أجزاء قيد الطبع. شرح مقصورة المكُّودِي، وله أيضاً معجم المطبوعات المغربية وكتب أخرى في الفقه والتاريخ والنقد الأدبي واللغوي والشعر، كان عضواً بمجامع اللغة العربية بالقاهرة ودمشق وبغداد وعمّان، وعضواً بأكاديمية المغرب، ورئيس المجلس الإقليمي بطنجة.
توفي عن عمر يناهز الثمانين عاماً في طنجة في يوليو ١٩٨٩م.

ويوسف سركيس[1]، أما بقية المصادر التي ترجمت له فلم تحدد تاريخ مولده، والمعروف أن كتب التراجم تهتم بتاريخ الوفاة أكثر. أما ما ذكره الدلائي صاحب شرح فتح اللطيف في علم التصريف من أن المكُودِي فرغ من إنشاء منظومته في علم التصريف سنة ثمان وسبعين وست مائة على ما رآه بخطه في آخر نسخة كتبها بيده. يعني المكُودِي. وقد أجاز فيها أحد المغاربة وهو ابن مرزوق الحفيد من تلاميذه فإنه غير صحيح إذ لا يُعْقَل أن يكون المكُودِي قد وُلد في القرن السابع أي أدرك ثلاثة قرون، وألف هذه المنظومة سنة ٦٧٨ هـ، ولا يُعْقَل أن يكون عبد الله كنون، ويوسف سركيس قد وقعا في خطأ.

وفي اعتقادي أنها سنة ٧٧٨ هـ أي قبل شرحه للألفية، والتي انتهى من تأليفها سنة ٧٩٩ هـ. وما ذكره الدلائي إنما هو سهو وخطأ منه أو من الناسخ.

ج ـ أسرته ونسبه:

نشأ المكُودِي في بيت علم وثروة وجاه وكتابة وعدالة، فدرج على سُنَّةِ أهل بيته من طلب العلم والجد في تحصيله، حيث كان بيتهم من بيوتات فاس العريقة في العلم والجاه، وكان لهم زقاق يعرف بهم يقال له قديماً عقبة المكُودِي[2].

ومن بيت المكُودِي الفقيه الكاتب عبد الرحمن محمد بن محمد المكُودِي، كان يشهد عقد زيتون بن عطية بمدينة فاس أيام السلطان أبي

---

[1] انظر شرح فتح اللطيف ص ٣.

[2] هي العقبة التي تسمّى الآن المدارج بين سوق الرصيف ورحبة الزبيب، كانت بها دار إسماعيل بن الأحمر أحد ملوك بني مرين. ممن عاصروا المكُودِي. وقد هدمت تلك الدار والدور الأخرى التي كانت بتلك العقبة، وبنى مكانها جامع الرصيف.
انظر بيوتات فاس ص ١٠، وجذورة الاقتباس ص ٢٢٩.

سعيد عثمان بن يعقوب بن عبد الحق المريني[1]، وولده الفقيه الكاتب الشاعر المجيد أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكُّودِي، والذي توفي بفاس أيضاً سنة ٧٥٣ هـ، ولم يبق أحد منهم في عصرنا اليوم[2].

وللمَكُّودِي ولد اسمه حمّاد كان عالماً بالنحو ولكن دون والده. رحمهما الله. وكان له ولد صغير وقعت بينه وبين صبي مضاربة فغلب ولده الصبي والمكُّودِي ينظر فأنشد ارتجالاً:

نَحْنُ بَنُو مَكُّودِ أَهْلُ التُّقَى والجُودِ
نَكِرُّ فِي ألأَعَادِي كَكَرَّةِ ألاسُودِ

لُقِّبَ بالمكُّودِي بفتح الميم وضم الكاف مخففة عند غير واحد وهو الجاري على الألسنة، وبتشديدها عند بعضهم وهو المناسب والملائم لنسبته لبني مَكُّود إحدى قبائل هوَّارة[3] الذي كان مستقرهم فيما بين «فاس» و«تازه» وقبيلة هواره من صميم الجزيرة العربية من عرب الحجاز، ويلاحظ أن أساس الهجرة إلى مصر من القبائل التي نزحت من صميم الجزيرة، والهوَّارة معروفة في مصر الآن، بعضهم يقيم في مديرية البحيرة، كما أن إحدى قبائل دمنهور بالديار المصرية من الهوَّارة وهي قبيلة كبيرة إلى حد أنهم يقولون إن أشهر الموجودين في الصعيد هم الهوَّارة، وهم بصفة عامة ما زالوا يحتفظون حتى الآن بالخصائص العربية فيبتعدون عن الزراعة والصناعة، والمعروف أن قسماً كبيرًا من هذه القبيلة قد سافر إلى المغرب. الامتداد الشمالي لإفريقية. وكان منها قبيلة مَكُّود[1] أو مَكُّودَة، وهي قبيلة شهيرة

---

[1] أحد سلاطين بني مرين، وهو الذي أمر ببناء مدرسة العطارين التي دَرَّس بها المكُّودِي.
[2] انظر مجلة اللقاء العدد العاشر ص ٣١ . ٣٣ وسلوة الأنفاس ٢: ١٥٨ ٣: ٢٧٣.
[3] انظر معجم قبائل العرب ٣: ١٢٣.

هبطت اليوم إلى مرتبة البطون واندمجت في غيرها من القبائل، وكان من هذه القبيلة المكُّودِي . صاحب الشرح . ويعتبر المكُّودِي من مفاخرهم، إماماً في النحو واللغة والعروض وسائر فنون الأدب، وأولاد المكُّودِي من البربر ما هم إلا عرب[٢] نَزَحُوا من الجزيرة العربية، كانت لهم شهرة وثروة بفاس، وما زالت بعض المحلات في المغرب بباب الحديد تعرف بهم إلى الآن، وكانوا أهل معاش وحرفة، ويتضح مما ذكره المؤرخون أن عبد الرحمن بن علي بن صالح المكُّودِي كان فاسي الدار والمحْتِد . أي الأصل . فقد ولد ونشأ ومات في فاس[٣] أشهر مدن المغرب، والتي تقع على بر المغرب من بلاد البربر. شيدها إدريس الثاني سنة ١٩٢ هـ، وهي منطقة حصينة تحيط بها جبال عدة، وهي أكثر بلاد المغرب يهودًا.

---

(١) انظر بيوتات فاس ١٠.

(٢) انظر المغرب الأقصى ص ٤٤.

(٣) انظر معجم البلدان لياقوت ١٤: ٢٣٣٠.

٢ ـ عصره:

عاش المكُّودِي في عصر . ازدهرت فيه الحركة الفكرية . هو عصر المُرَيْنِيِّين كان اهتمام العلماء فيه منصباً في التعرف على أسرار اللغة ومعانيها إذ هي الأساس لفهم كثير من مسائل علوم التفسير والقراءات والفقه والحديث. وكان للعلماء في العصر المُرَيْنِيّ صلة كبيرة بالدراسات اللغوية مما أدى إلى دعم اللغة العربية، وإلى نهضة كبرى في علم النحو، الذي برز فيه عدد كبير من علماء النحو كابن آجُرّوم صاحب المقدمة الآجرُّومية التي شرحها المكُّودِي[1].

ومن هنا يتبين لنا لماذا برع المكُّودِي وظهرت موهبته في هذا الجو المليء بالعلم والمهتمين به، كما أنه لم يحتج للتنقل بين دول المشرق وأَخْذِ العلم وطَلَبِهِ من مظانه ومصادره في بلاده فيكفيه فخرًا أنه عاش في عصر كان للعلماء فيه مكانة كبيرة. وكان الاهتمام مُنصَبًّا على علوم العربية . خاصة اللغة والنحو . وعلى أساتذته وطلابه.

[1] انظر تاريخ المغرب والأندلس ص ٣٤٤ . ٣٤٦.

٣ - شيوخه:

أخذ المكُّودِي علومه عامة، وعلوم العربية خاصة عن عدد من الشيوخ والعلماء لم أقف إلا على شيخين هما:

١ . أبو محمد عبد الله الوانغيلي المتوفي سنة ٧٧٩ هـ[١]. مفتى فاس وعالمها الفقيه الأصولي المحقق، انفرد بمعرفة كتابي ابن الحاجب في الأصول والفروع، أخذ عن أبي الربيع البجائي وعن ابن آجرُّوم صاحب المقدمة الآجرومية، فنبغ منه العالم النحوي «المكُّودِي» وعنه أخذ العلم.

٢ . محمد بن علي بن حياتي الغرناطي الأندلس المتوفي سنة ٧٨١ هـ[٢] وهو أول من أدخل شرح المرادي على ألفية ابن مالك لفاس المغرب. تأثر به المكُّودِي وأخذ عنه، ويقال إن الألفية اشتهرت بفاس سنة نيف وستين وسبعمائة على يد شيخه أبي عبد الله سيدي محمد بن حياتي، وهو الذي أرشد الناس إليها، إلا أن الغالب والأرجح أن المكُّودِي هو الذي أرشد الناس إليها وتولى قراءتها وتدريسها للطلبة واشتهرت بسببه، كما ذكرت أغلب المصادر.

---

[١] انظر شجرة النور الزكية ٢٣٥، نيل الابتهاج ص ١٤٨، وفيات ابن قنفذ ص ٣٧٢ . ٣٧٣.
[٢] انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٤ : ٩٦، درة الحجال ٢ : ٢٧٥، وتاريخ المغرب الإسلامي والأندلس ص ٣٤٤ . ٣٤٦، ونيل الابتهاج. ص ٢٧٢.

٤ ـ تلاميذه:

من خلال مدرسة العطارين التي تصدَّر المكُّودِي للتدريس بها، نبغ على يده وتخرج جلَّة أهل العلم واللغة من طلبة فاس، منهم عدد كبير من العلماء والوزراء ومن هؤلاء:

أ ـ **الوزير** «أبو زيد عبد الرحمن بن الحاجب أبي العباس أحمد القبائلي المتوفي سنة ٨٠٢ هـ[1]. شاعر مجيد نبغ في الأدب يقول الأستاذ عبد الله كنون :

«هو من بيت القبائلي الذي طالما تداول أفراده الوزارة والحجابة في العصر المريني، وقد ذكره المكُّودِي نفسه في خطبة شرحه على ما يوجد في بعض النسخ المخطوطة وحلاَّه بحلى كثيرة، وأكثر النسخ لا ذكر له فيها. منها النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق. وكأنه إنما أثبته في النسخة الأصلية التي قدمها له على وجه الإهداء، فالنسخ التي يوجد فيها ذكر الوزير هي فروع هذه النسخة، وغيرها فروع لم يثبت له فيها ذكر. وإذا اعتبرنا قوله في غير النسخة الوزيرية:

والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين والفتية المجتهدين المعتنين بحفظها، طلب مني أن أضع عليها شرحاً، إذا اعتبرنا هذا كناية عن ذلك الوزير فإنه يكون من طلبة المكُّودِي الآخذين عنه والمتخرجين على يده، ولا معارضة حينئذ بين النسختين اللتين تقول الأخرى منهما أيضا: والباعث على ذلك أن الحاجب الأسمى.. الخ طلب مني أن أضع عليها شرحاً، إلا أن يكون صاحب الطلب متعدداً، فيكون قد أشار في كل نسخة لواحد.

ومهما يكن من أمر فإن القبائلي يعتبر من تلاميذ المكُّودِي الذين أخذوا عنه.

---

[1] انظر الاستقصا ٤ : ٨٦. ٨٨، والأدب المغربي ٢٧٦، ٢٧٧، وذكريات مشاهير رجال المغرب رقم ٢٠ ص ٢٨ .

ب . أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الخطيب بن مرزوق الحفيد.

ولد سنة ٧٦٦ هـ، وتوفي سنة ٨٤٢ هـ[١]، أثنى عليه المكُودِي علماً وأدباً ودِينًا، كان مفسراً، ومحدثاً، وراوية، وحافظاً، ونَسَّابة ورث المجد كَابِراً عن كَابِرٍ، أخذ عن جده بالإجازة وأخذ عن أعلام من أهل المشرق والمغرب منهم والده، وعمه وأبو محمد الشريف التلمساني، وأبو إسحق المصمودى، وأبو زيد عبد الرحمن بن على بن صالح المكُودِي، وأغلبهم أجازه.

من مؤلفاته الكثيرة[٢]: صدق المودة في شرح قصيدة البردة، والاعتراف في ذكر ما في لفظ أبي هريرة من الانصراف، والآيات الواضحات في وجه دلالة المعجزات، وإيضاح السالك على ألفية ابن مالك، وتفسير سورة الإخلاص، ورجز تلخيص المفتاح، ورجز حرز الأماني وشرح التسهيل، وشرح شواهد الألفية، وفوائد الأستاذ ابن السراج في النحو ومناقب المصمودى شيخه المنزع النبيل في شرح مختصر الخليل.

ج . أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن محمد بن عطية المديوني الفاسى المعروف بالجادرى. ولد بفاس سنة ٧٧٧ هـ، وتوفى سنة ٨١٨ هـ[٣] فقيه، محدث، روى عن المكُودِي مقصورته وغيرها.

---

(١) انظر ترجمته في سلوة الأنفاس ١: ١٨٧، شجرة النور الزكية ٢٥٢.
هدية العارفين ١٩١، ١٩٢، ونيل الابتهاج ١٦٨، ١٦٩، تاريخ المغرب والأندلس ٣٣٩.

(٢) بلغت مؤلفاته أكثر من أربعين مؤلفًا. انظر هدية العارفين ١٩١، ١٩٢.

(٣) قيل توفي في نيف وأربعين وثمانمائة، وفي هدية العارفين ١: ٥٤٧ عبد الرحمن بن محمد الباخوري المعروف بالجادري المتوفي سنة ١٠١١هـ انظر معجم المؤلفين ٥: ١٧٩، ومشاهير رجال المغرب رقم ٢٠ ص ٢٩ وسلوة الأنفاس ١: ١٨٧، ونيل الابتهاج ص ١٧١ ودرة الحجال ٣: ٨٧، ٨٨

من مؤلفاته: فهرسة، وشرح على البردة، وروضة الأزهار في علم وقت الليل والنهار، واقتطاف الأنوار، وشرح الدرر اللوامع.

د . أبو زيد عبد الرحمن الكاواني الفاسى شيخ الإمام ابن غازي. أدرك بعض القرن الثامن، وتوفى بعد التسعين وثمانمائة[1]. فقيه، عالم أخذ العلم عن المكُودِي. سمع عليه بمدرسة الصهريج الألفية ينقل عليها كلام المرادي ويباحثه.

---

[4] انظر شجرة النور الزكية ص ٢٦٦، وتوشيح الديباج ص ١١٩، وسلوة الأنفاس ١: ١٨٧، وجذوة الاقتباس ص ٤٠٣ ودرة الحجال ٣: ٨٤، ونيل الابتهاج ص ١٦٨، ١٦٩.

٥ ـ مكانته العملية:

برع المكُّودِي في علوم الفقه والأصول والأدب عامة وأخذ عن شيوخ هذا المجال[١]، وكان ذا قدم راسخ في العلم والولاية كما أجاد وبرز في علوم العربية خاصة اللغة والنحو والصرف والعروض والشعر بشهادة كبار العلماء ممن تتلمذوا على يديه وأخذوا عنه، وبرعوا في هذا المجال.

يقول عنه . الأمير الأندلسي الغرناطي «أبو الوليد إسماعيل بن الأحمر»[٢] المتوفي سنة ٨٠٧ هـ: «هو شاعر مجيد، قد فاق في النحو، وسَلِمَ نَظْمُه من الحشو، مقرىء للعلوم العربية بنفسٍ مطاوعةٍ غير أبيّة»[٣].

وكان المكُّودِي . رحمه الله . إمَاماً بارعاً في العلوم كلها، وَرِعاً، زَاهِداً، أحد الأعلام والنحاة بفاس «تصدَّر للشهادة فكان له دكان بِسِمَاط العُدُول معروف، وجلس للإقراء بمدرسة العطارين. وهو آخر من أقرأَ كتاب سيبويه بفاس، كان يُقرئه بمدرسة العطّارين التي كان يؤمها عدد كبير من طلبة العلم، بُنِيَت هذه المدرسة بأمر السلطان «أبو سعيد عثمان بن يعقوب بن عبد الحق[٤]»، وكانت تسمّى المدرسة العظمى بإزاء جامع القرويين بفاس، كذلك أقرأ المكُّودِي كتاب سيبويه بمدرسة الصهريج[٥].

ويقال إنه بينما كان يُقْرِىءُ كتابَ سيبويه بمدرسة العطّارين أتاه طالب من البربر قَدِمَ من المشرق بألفيةِ ابن مالك فَأَطْلَعَهُ عليها وعلى شرحيها لابن الناظم والمرادي فاستحسنها، وأَطْلَعَ عليها وزير الوقت «أبو زيد عبد الرحمن بن الحاجب القبائلي». وكان من تلاميذه . فطلب منه شرحها فشرحها، وكان أول شرح وضع عليها بفاس وبسببه اشتهرت وعلى يده ظهرت، حيث انتفع بها الجم الغفير من الناس.

---

[١] انظر شيوخه ص ١٩.

[٢] أديب من بني مرين وأحد ملوكهم له «أعلام المغرب والأندلس».
انظر ترجمته في معجم المؤلفين ٢: ٢٨٩.

[٣] أعلام المغرب والأندلس «نثير الجمان» ص ٣٧٢.

[٤] انظر الاستقصا ٣: ١١٢، وسنتان في المغرب ٥٣، ٦٢.

[٥] انظر ذكريات مشاهير رجال المغرب رقم ٢٠ ص ٢٨، وسلوة الأنفاس ١: ١٨٧.

٦ـ ثقافته:

كان المكُّودِي مضطلعاً بعلوم كثيرة كما سبق أن ذكرت إلا أن من أبرز العلوم التي برع فيها ما يأتي: النحو واللغة، والشعر.

أ ـ النحو واللغة:

كان ذَا بَاعٍ في اللغة والنحو والتصريف والعروض، يكفي أنه آخر من أقرأ كتاب سيبويه بفاس، وأول من شرح الألفية التي اشتهرت بسببه في بلده فاس، بل إن شرحه لها ظل يُدَرَّسُ بفاس إلى ما قبل الحركة السلفية، ويكفينا فخراً أن نقف أمام عالم نحوي من علماء المغرب اختط لنفسه اتجاهًا معينًا في شرحه للألفية، كما استفاد من شرحيها لابن الناظم والمرادي بدليل تكرار ذكرهما من أول الشرح إلى نهايته، إلا أن هذا لم يمنعه أن يعارضهما ويخالف آراءهما . وهذا ما سوف نراه عند الحديث عن موقفه منهما في الفصل الثاني إن شاء الله وقد سلك طريقاً جديداً مِن بين شُرَّاحِ الألفية وهو إعراب كل أبيات الألفية تقريباً، فهو لم يترك لفظة في كل بيت احتاجت إلى إعراب إلاَّ أعربَهَا، بل قد يرجح إعراباً على آخر، ويورد آراء ابن الناظم والمرادي في إعراب بعض الكلمات. وقد استفاد خالد الأزهري كثيراً من ذلك حيث نقل نصًا قول المكُّودِي وإعرابه، وذلك في كتابه تمرين الطلاب[1]، وهذا ما سنقف عليه بإذن الله من خلال النص المحقق.

كما يمكننا الوقوف على تبحر المكُّودِي في النحو والتصريف من مطالعة آثاره ومؤلفاته التي تدل على حبه وميله الشديد لهذا العلم.

---

[1] من الذين أعربوا الألفية . كما سبق أن ذكرت ..
أ . محمد بن علي الحلبي الصاحلي سماه «اللوامع الشمسية في إعراب الخلاصة الألفية.
ب . حل إعراب الألفية: لمحمد النيسابوري.
ج . إعراب الألفية للشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملي ت ٨٤٤هـ.

أما بالنسبة للغة فقد كان المكُّودِي على جانب كبير من الثقافة اللغوية عارفًا باللغة، ضابطًا ولألفاظها، كاشفًا لأسرارها وغموضها فلا عجب أن نراه في هذا الشرح يقف عند كل لفظة غربية يبين معناها اللغوي واستعمالاتها خاصة أنه وضع شرحه لفتية من الطلبة المجتهدين المقبلين لمعرفة خفايا هذا العلم، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى ما وصل إليه المكُّودِي من إلمام وإحاطةٍ لمعاجم اللغة.

وهذه بعض الأمثلة والنماذج التي توضح اهتمام المكُّودِي في بيان وتوضيح الألفاظ اللغوية.

أ . في باب العلم عند قول ابن مالك:

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا
وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَلاَحِقِ وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ

قال المكُّودِي: كجَعْفَر وهو اسم رجل، وخِرْنِق وهو اسم امرأة، وقَرَن وهو اسم قبيلة، وعَدَن وهو اسم بلد، ولاَحِق وهو اسم فرس، وشَذْقَم وهو اسم جَمَل، وهَيْلَة وهو اسم شاة، ووَاشِق وهو اسم كلب.

ب . وفي باب النعت عند قول ابن مالك:

وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ، وَذَرِبْ وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبْ

قال المكُّودِي: وذَرِبٌ من الصفة المشبهة، والذَّرِب بالذال المعجمة وهو الحادّ من كل شيء.

ج . وقد يبدأ الباب ببيان المعنى الاصطلاحي واللغوي للكلمة، وموقف النحاة منها، مثال ذلك في باب الإدغام حيث قال:

يقال الاذْغَام بسكون الدال مصدر أَدْغَمَ، والادِّغام بتشديدها مصدر ادَّغم. قيل: والادِّغام بتشديد الدال عبارة البصريين وبالإسكان عبارة

الكوفيين، وهو في اللغة الإدخال، وفي الاصطلاح: إدخال حرف في حرف، وهو باب متسع، واقتصر منه هنا على إدخال المثلين المتحركين في كلمة واحدة، واعلم أن ما اجتمع فيه مثلان في كلمة على ثلاثة أقسام:

واجب الإدغام، وواجب الإظهار، وجائز الوجهين.

وتظهر هذه الثقافة أيضاً من خلال معالجته لبعض الألفاظ التي ترد في بعض الآيات القرآنية وغيرها من الشواهد، حيث لا يكتفي بإيراد الشاهد في إثبات القاعدة النحوية فقط . مع بيان موضع الشاهد . وإنما يميل في بعض الأحيان لتفسير ما حوته تلك الشواهد من ألفاظ، وبيان معانيها.

د . من ذلك ما جاء في باب أسماء الأفعال عند قول ابن مالك:

وَالْفِعلُ مِنْ أَسْمائِهِ عَلَيْكَا   وَهَكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا

حيث قال: فأتى بثلاثة أمثلة اثنان من الجار والمجرور، وواحد من الظرف، «فعَلَيْكَ» بمعنى الزم وهو متعد بنفسه، كقوله تعالى:

(عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ)[1]

هـ . وفي باب الحال تحدث المكُّودِي عن حكم الجملة المصدرة بالفعل المضارع المقترنة بالواو في قول ابن مالك:

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا   لَهُ المُضَارِع اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

فقال: الجملة المصدرة بالفعل المضارع إذا وردت من كلام العرب مقترنة بالواو فالجملة حينئذ لا تكون فعلية بل ينوى بعد الواو مبتدأ، ويجعل الفعل المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ فتصير الجملة اسمية. وهو لم يكتف بذلك بل استدل عليه بشاهد من أقوال العرب، ومن القرآن . موضحًا معاني الألفاظ التي وردت فيها .

---

[1] سورة المائدة آية: ١٠٥.

قال: ومما ورد من ذلك قول العرب:

«قُمْتُ وَأَصُكُّ عَيْنَه» ومعنى أصك أضرب قال تعالي:

(فَصَكَّتْ وَجْهَهَا)[1]

أي ضربته.

و . وفي باب المعرف بأداة التعريف قال ابن مالك:

ولا ضِطَــرارٍ كَـنَـبَـاتِ الأَوْبَــرِ   كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

علق المكُودِي على قول ابن مالك بقوله:

زيادة آل على قسمين: زيادة لازمة . وذكر من ذلك أربعة مواضع . وزيادة لضرورة الوزن وذكر من ذلك لفظين:

الأول: بَنَاتِ ألأَ:وبر وأشار بذلك إلى قول الشاعر[2]:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً   وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ ألأَوْبَرِ

أراد بنات أوبر وهو عَلَم على نوع من الكمأة.

الثاني: طبت النفس، وأشار بذلك إلى قول الشاعر[3]:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنا   صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عن عَمْرِو

أراد وطبت نفسًا.

ز . وفي باب الإضافة عند الحديث عن إضافة «لدن» قال ابن مالك:

«وَأَلْزَمُوا اضَافَةً لَدنْ   *   فَجَرّ»

شرح المكُودِي قول ابن مالك مع بيان معنى «لدن» وذلك بقوله:

(١) سورة الذاريات آية: ٢٩.

(٢) أنشده أبو زيد انظر التحقيق ص١٦٥.

(٣) قاله رشيد بن شهاب اليشكري انظر التحقيق ص١٦٦ .

«لدن» من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى ومعناها قبل بمعنى «عند»، وقبل هي لأول غاية في الزمان والمكان. وفهم من قوله: فجر أنها لا تضاف إلا للمفرد وجعل المرادى[1] قوله: «فجر» شاملاً للجر في اللفظ والمحل لتندرج الجملة، وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله[2] :

صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ   لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوائِبِ

ح . وفي باب إعراب الفعل قال ابن مالك:

والأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلاَ * تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ

الحديث هنا عن فعل الأمر من أنه إذا كان بغير صيغة افْعَلْ فلا ينتصب جوابه بعد الفاء، لكن لو أسقطت الفاء فلا خلاف في جزمه. وهذا ما وضّحه المكُّودِي . عند شرحه للبيت السابق مع الاستشهاد وبيان معنى كلمة وردت في الشاهد حيث قال:

قد سبق أن شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء بإضمار «أنْ» أن يكون محضاً وذلك أن يكون الأمر بصيغة «افعَلْ» كما مثل، فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل نحو: نَزَالِ فَتُصِيبُ خَيْراً.

ولا بعد طلب بلفظ الخبر نحو: حَسْبُكَ الحَدِيثُ فَيَنَامُ النَّاسُ وأجاز الكسائي النصب فيهما ولا شاهد معه، وأما الجزم بعدهما إذا حذفت الفاء فلا خلاف في جوازه ومنه في الأول:

مَكَانَكِ تُحْمَدِي أوْتَسْترِيحِي[1]

لأن مكانَكِ بمعنى اثْبتي.

---

(1) انظر شرح المرادي ٢: ٢٧٤.

(2) البيت للقطامي. انظر التحقيق ص ٤٣٧ .

(3) الشاهد لعمرو بن الأطنابة الأنصاري. وصدره: «وَقَوْلِي كُلّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ» انظر التحقيق ص ٧٠١.

ب ـ الشعر:

ذكرت المصادر التي ترجمت للمَكُّودِي أن له شعراً جيداً ليس بالقليل، يكفي أنه نظم المقصورة، كما أن له نظمًا في التصريف وفي ألفاظه الغريب، ونظم المعرب من الألفاظ العجمية . وإن لم أقف على الأخيرين . ولا يمكننا القول بأنه شاعر مجيد بارع في إنشاده، ومع ذلك فقد وصفه أصحاب التراجم بأنه عالم فاس وأديبها، وهو مع ذلك يعترف بضعفه في هذا المجال . ولعل ذلك يكون تواضعاً منه . فحينما طلب منه إسماعيل بن الأحمر[1] شيئاً من نظمه لينشر رداء معرفته وفهمه كما يقول رَدَّ عليه المكُّودِي بقوله: «سألني صاحبنا الشهير بالنبل والذكاء، الضابط لفنون الآداب رافع راية القريض، درة أبناء الأمراء «أبو الوليد» إسماعيل بن الأحمر الخزرجي «أن أقيد له شيئاً من شعري، فلم أسعفه بمطلوبه ولا عجلت له بمرغوبه، استحقارًا لشعري، واستضعافاً لما صدر من نظمي ونثري، وهجراً للأدب وطريقته، طريقة كثر قائلها وقلَّ نائلها. فلو أمكن أن يجتمع في زماننا هذا أبو تمام باغترافه من بحره، وأبو الطيب باقتطافه من زهره، وأبو العلاء بنحته من صخره على استخراج درهم واحد من أهل زماننا لما حظوا منهم بنائل، ولا وقفوا في أمورهم على طائل. ولما كان السائل ممن لا يسعني خلافه، ولا يمكنني إلا إسعاده، قيدت له شيئًا من شعري، مع نبذ من نثري»[2].

هذا الاعتراف قد يكون تواضعاً منه كما ذكرت، وقد يكون عدم رغبة وميل للأدب، ومع أنه نظم المقصورة في مائتين وتسعين بيتاً، وعلم التصريف في أربعمائة بيت، إلا أنه يظل . في رأيي . ذلك النحوي اللغوي الصرفي البارع الخالص، والذي ألغز قولة ابن مالك . في باب

(1) وانظر ترجمته في معجم المؤلفين ٢: ٢٨٩.
(2) انظر أعلام المغرب والأندلس «نثير الجمان» ص ٣٧٢، ٣٧٣.

التصريف . «والهَاءُ وَقْفاً كَلِمَة «في رجز طريف ظريف حيث قال:

يَا قَارِئاً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَالِكِ
وَسَالِكاً فِي أَحْسَنِ المَسَالِكِ
فِي أَيِّ بَيْتٍ جَاءَ مِنْ كَلاَمِهِ
نَظْمُ بَدِيعُ الشَّكْلِ فِي انْتِظَامِهِ
حُرُوفُهُ أَرْبَعَةٌ تَضُمُّ
وَإِنْ تَشَأْ فَقُلْ ثَلاَثٌ وَاسَمُ
وَهوَ إِذَا نَظَرتَ فِيهِ أَجْمَعُ
مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَاتٍ أَرْبَعُ
وَصَارَ بِالتَّرْكِيبِ بَعْد كَلِمَهْ
وَقَدْ ذَكَرتُ لَفْظَهُ لِتِفْهَمَهْ

ومن شعره الذي بلغ الغاية في الروعة:

اذَا عَرَضَتْ لِي فِي زَمانِي حَاجَةٌ وَقَدْ أَشْكَلَتْ فِيهَا عَلَيَّ الْمَقَاصِدُ
وَقَفْتُ بَبابِ اللهِ وِقْفَةَ ضَارِعٍ وَقُلْتُ الَهِي انَّني لَكَ قَاصِدُ
وَلَسْتَ تَرَانِي وَاقِفاً عِنْدَ بابِ مَنْ يَقُولُ فَتَاهُ سَيِّدِي اليَوْمَ رَاقِدُ

وهو قد يقف معارضاً ومخالفاً لغيره من شعراء عصره، ومؤيداً للجانب الآخر. ذكر إسماعيل بن الأحمر في نثير الجمان[1] جملة ما قيل من الشعر في السيف الذي في صومعة جامع القرويين من مدينة فاس حيث اجتمع في شهر ربيع الآخر عام أربعة وستين وسبعمائة بجامع القرويين من مدينة فاس جماعة من طلبتنا الأذكياء[2]، وأدبائها النبلاء وكنت في جملتهم، أسمع كلامهم، فتكلموا في السيف الذي بأعلى الصومعة، ولم جُعِل هنالك؟ فقال

[1] انظر نثير الجمان ص ٤٥١ . ٤٦٠ «أعلام المغرب والأندلس».
[2] من بينهم كان المكودي وكان سنه ٣٨ عاماً، على اعتبار أنه ولد سنة ٧٢٦هـ.

قائل: جُعِلَ طَلْسَماً على البلد لما كان عليه الناس حينئذٍ من الافتئات على الأمراء، وقلة الانقياد، ولأجل ذلك لا يبيت إنسان بها إلا مغموماً، وقال الآخرون غير ذلك.

ثم أتى بجملة ما قالوه في ذلك من الشعر، وما يهمنا منه قول «أبي طلاق» لأن المَكُّودِي رد عليه مخالفاً.

أنشد الفقيه الكاتب مسعود بن أبي القاسم بن أبي طلاق مخالفاً لما أَصَّلُوه، ومثبتاً لما أنكروه:

قَالُوا بجَامع فَاسٍ سَيْفُ إدْرِيسَا ... وَكُلُّهُمْ قَائِلٌ زُورًا وَتَلْبِيسَا
مَا جَعَلَهُ غَيْرَ طَلْسَمٍ لِسَاكِنِهَا ... لِكَي يَنَالَ بِهَا الأَحْزَانَ وَالْبُوسَا

وردّ المَكُّودِي عليه مخالفاً، وموافقًا للجمهور في المساق:

قَالَ قَوْمٌ سَيْفُ المَنَارِ بِفَاسٍ ... هُوَ طَلْسَمُ ذِلَّةٍ وَهَوَانِ
أَخْطَئُوا لَيْسَ ذَاكَ إلاَّ لِعِزٍّ ... بُهِرَتْ مِنْه سَائِرُ البُلْدَانِ

وأَختم هذه النماذج من شعر المَكُّودِي بمقتطفات من مقصورته التي مدح بها الذات المحمدية، وعارض بها مقصورتي حازم، وابن دريد، يقول المَكُّودِي مفتتحاً:

أَرَّقَنِي بَارِقُ نَجْدٍ إِذْ سَرَى ... يُومِضُ مَا بَيْنَ فُرَادَى وَثُنَىٰ
أَهَبَّنِي إِذْ هَبَّ مِنْهُ مَوْهِنًا ... مَا سَدَّ مَا بَيْنَ الثُّرَيَّا والثَّرَىٰ
شِمِمْتُ مِنْ أَرْجَائِهِ إِذْ شِمْتُهُ ... رِيحَ صَباً أَضْوَعَ مِنْ رِيحِ الْكِبَا[1]
فَيَا لَهُ مِنْ بَارِقٍ ذَكَّرَنِي ... مِنَ الْهَوَي مَا كُنْتُ عَنْهُ فِي غِنىٰ
أَثَارَ شَوْقاً كَانَ مِنِّي كَامِناً ... بَيْنَ ضُلُوعِي طَالَمَا فِيهَا ثَوَىٰ

واختتمها بقوله:

---

(1) شمته: نظرت إليه أين يمطر، أضوع: من ضاع الطيب أي فاحت
الكبا: بالمد، وقصره للقافية عود البخور رائحته

فَلَسْتُ أَلْقَى لِسِوَاكَ رَاجِياً　　وَمَنْ سِوَاكَ يَا إِلَهِي يُرْتَجَى؟
وارْحَمْ مُحَمَّداً وَآلَ بَيْتِهِ　　وصحبه الغُرّ الكِرَامَ المُنْتَمَى
صَلِّ صَلَاةً مِنْكَ تَتْرَى أبداً　　عَلَيْهِ مَا هَبَّتْ عَلَى الرَّوْضِ الصَّبَا

وتعتبر هذه المقصورة من أورع ما قاله المكُّودِي من شعر. وكان لاهتمام العلماء بها أن وضعوا عليها شروحاً[1].

[1] انظر آثاره العلمية ص٤٥ .

٧ ـ وفاته:

بعد حياة مليئة بالبحث والتأليف والكتابة والتدريس، وبعد أن استفاد وأَفاد بعلمه جلّ أهل عصره توفي المكُّودِي في الحادي عشر من شعبان سنة سبع وثمانمائة من هجرة المصطفي عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام، ودفن بحومة الأصدع داخل مدينة فاس، والمعروف الآن بفندق اليهودي من عدوة فاس القرويين[1].

وفي نظمٍ . في هذه السنة التي ذكروا أنه توفي فيها وهي ٨٠١ هـ . قالوا:[2]

تُـوُفِّـيَ المكُّـودِي شَـيْـخُ ألـفِـيـة   سَـنَـةَ إِحْـدَى وَثَـمَـانِمِـائَـهْ

وكذلك الملّوى في حاشيته على المكُّودِي ص ٢.

كما أخطأ الونشريس في تحديد وفاته حيث قال في وفياته[3] سنة ٨٠٨ هـ وفيها توفي الأستاذ أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكُّودِي صاحب المقصورة وشرحها، وشرح ألفية ابن مالك وخلافاً لما

---

(١) تكاد تتفق المصادر في تحديد وفاته وهي سنة ٨٠٧ هـ على الأصح والأرجح ذكر ذلك المكناسي في جذوة الاقتباس ص ٤٠٣، ودرة الحجال ٣: ٨٤، وابن العماد في الشذرات ٨: ٤ والزركلي في الأعلام ٤: ٩١، والبغدادي في هدية العارفين ١: ٥٢٩، والتنبكتي في نيل الابتهاج ص ١٦٩، والكتاني في سلوة الأنفاس ١: ١٨٨، ومحمد مخلوف في شجرة النور الزكية ص ٢٤٩، وعمر كحالة في معجم المؤلفين ٥: ١٥٦، وعبد الله كنون في معجم المطبوعات المغربية ص ٣٣٢، وشرح مقصورة المكُودِي ص ٨، والنبوغ المغربي ص ٢١٠ وابن القاضي في الفرائد ص ٢٣٣ «ضمن ألف سنة من الوفيات».
خلافًا لما ذكره السخاوي في الضوء اللامع من أنه توفي سنة ٨٠١ هـ ووافقه في ذلك القرافي انظر في توشيح الديباج ص ١١٦، ١١٧، وعبد الجبّار عبد الرحمن انظر في ذخائر التراث العربي ص ٨٥٣، والصغير الدلائي في شرحه على البسط والتعريف في علم التصريف للمَكودِي ص ٣
انظر شرح فتح اللطيف ص ٣.
راجع مصادر ترجمته.

(٢) سلوة الأنفاس ١: ١٨٩.

(٣) انظر وفيات الونشريسي ص ١٣٦ «ضمن ألف سنة من الوفيات».

في طبقات ابن عجيبة من أنه توفي سنة إحدى وعشرين من القرن التاسع[1].

والرأي الأرجح عندي هو أن وفاته كانت في سنة ٨٠٧ هـ كما ذكرت أغلب المصادر.

وما ذكره السخاوي في الضوء اللامع من أنه دفن بباب الفتوح غير صحيح أيضاً. فقبره بفاس مشهور بجوار مسجده المعروف بحومة الأصدع، والمعروف الآن بفندق اليهودي، وكان قبل ذلك . أي قبره . مقصوداً للزيارة والتبرك حيث كان الطلبة يعبرون إليه أفواجاً في كل يوم أربعاء بعد صلاة العصر. ثم توقفت هذه الزيارة قبل الحركة السلفية.

[٤] سلوة الأنفاس ١: ١٨٩.

٨ ـ آثاره العلمية:

بعد الرجوع لكتب التراجم، وفهارس المخطوطات والمطبوعات وَقَفْتُ على عدد لا بأس به من مؤلفات المكُّودِي في العلوم عامة، وفي علوم العربية خاصة وهذا بيان لما أمكنني حصره من كتب ومؤلفات المكُّودِي مرتبة على حروف الهجاء.

١ ـ البسط والتعريف في علم التصريف (أو في نظم ما جل من التصريف) مخطوطة محفوظة في الخزانة العامة ـ الوثائق والمخطوطات ـ الرباط ـ تحت رقم ٢٧٩٦، ولم أعثر على ما يشير إلى وجود نسخ مطبوعة. وهي منظومة على بحر الرجز في علم التصريف في نحو أربعمائة بيت وفيها يقول مفتخراً:

فَلَوْ نَهَوْا عَنِ الْهَوَى النُّفُوسَا ... وَاجْتَنَبُوا التَّمْوِيهَ وَالتَّلْبِيسَا

لَسَلَّمُوا أَنِّيَ فِيهِمْ مَاهِرٌ ... وَنُوُر فَهْمِي لِلْعُلُومِ بَاهِرٌ

لَكِنْ كِبَارُ أَهْلِ هَذَا الْعِلْمِ ... يَدْرُونَ تَحْقِيقِي لَهُ وَفَهْمِي

. . .

وقد شَرَحَه كثير من العلماء إلا أن من أفضل الشروح عليه شرح الفقيه العلامة الصغير الدلائي المسمّى فتح اللطيف في علم التصريف طبع سنة ١٣١٥ هـ وسنة ١٣١٦ هـ بفاس.

٢ . تقييد في أصل لفظ الزرافة أو «رسالة في وصف الزرافة»[1]

مخطوطة محفوظة في الخزانة العامة . الوثائق والمخطوطات . الرباط تحت رقم ٢٥٨١. في هذه الرسالة يرد المكُّودِي على استفسارات عن أصل لفظ

---

[1] انظر فهرس الخزانة العلمية الصبيحية بسلا ص ٣٤٤.

الزرافة وعن لغاتها وما إلى ذلك مما يدل على درايته وثقافته اللغوية، يقول في مقدمتها:

«أما بعد فقد سألني بعض الأصحاب عن لفظ الزرافة أعربي هو أم أعجمي؟ وعن نتاجها، وعن لغاتها، وعن تاء التأنيث اللاحقة لها، وعن معنى قول العرب: «خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَل مِنْ رِجْلَيْهَا».

٣ ـ شرح ألفية ابن مالك:

للمَكُّودِي شرحان على ألفية ابن مالك كبير وصغير، هذا ما ذكرته جميع المصادر والمراجع التي ترجمت له كما أن تصريحه بذلك يدل على صدق ما ذكروه[١]. أما الشرح الكبير فلم يصل إلينا يقال: إنَّ أعداءَه وحسَدَتَه أحرقوه حسَداً وأتلفوه، وهذا ليس بالغريب خصوصاً الحَسَدَة على العلم. ويقال: إنه لم يكمله ولو أكمله لعم الانتفاع به ولم يلتفت الناس إلى غيره[٢] .

الدليل على ذلك قوله في باب الصفة المشبهة ص ٤٩٤ .

«ثم إن هذه المسائل الجائزة تنقسم إلى حسن وقبيح وضعيف ونادر وأنا أبسطها وأوعب الكلام عليها في الشرح الكبير إن شاء الله، إذ لا يليق ذكرها بهذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها، وقد شرطت في صدر هذا الكتاب أن لا أذكر إلا ما يتعلق بألفاظها».

ويقول عبد الله كنون[٣] «يقال: إنَّ الحَسَدَة أتلفوا ما أتلفوا منه قبل تمامه فضعفت نفس المؤلف عن إعادة ما أتلف منه، أما لو كان تم فإن الغالب أنه

---

[١] انظر التحقيق ص ٤٩٤ باب الصفة المشبهة.

[٢] انظر نيل الابتهاج ص ١٦٨، ١٦٩.

[٣] انظر ذكريات مشاهير رجال المغرب رقم ٢٠ ص ٣٠.

يكون قد تعددت نسخه فيتعذر إتلافه لا سيما والمكُّودِي كثير الطلبة وضع شرحه باقتراح وإلحاح كما مر، وليس ما بقي من هذا الشرح كثيرًا ففي ابن غازي أنه ينتهي عند قول الناظم «وذو ارتفاع وانفصال البيتين»[1].

وهذا الشرح الصغير كما أطلقوا عليه . وأراه عكس ذلك . هو الذي بين أيدينا. منه نسخ مخطوطة، ونسخ مطبوعة[2].

يقال إنه لما ألف هذا الشرح أهداه إلى الحاجب المريني الوزير، والنسخة التي فيها هذا الإهداء غير موجودة فُقِدَت وكانت في الخزانة الحسينية ضمن مخطوطات الزيدانية، وكان هذا الشرح ثمرة الدراسة النحوية في المغرب حتى سنة ١٣٥٠ هـ. وهو شرح مشهور عَمَّ الانتفاع به من لدن زمان مؤلفه، فهو خير شرح للألفية من جهة وضوح العبارة، واستيفاء الغرض من غير إخلال بالمراد ولا استطراد لزائد على الأصل. والباعث الذي دفع المكودي لوضع هذا الشرح كما يقول في مقدمته أن بعض الطلبة المبتدئين، والفتية المجتهدين[3] من المعتنين بحفظها القانعين بمعرفة لفظها طلب منه أن يضع له شرحًا يبين ألفاظها ومعانيها فأجابه إلى ذلك.

وعلى هذا الشرح حواش وتعليقات كثيرة أهمها وأشهرها:

١ . حاشية ابن حمدون على شرح المَكُّودِي «أبو العبّاس أحمد بن محمد بن حمدون المعروف بابن الحاج ت ١٣١٦ هـ، وسماها الفتح

---

[1] من باب النكرة والمعرفة.

[2] انظر التحقيق . المدخل ترتيب النسخ.

[3] يقول ابن حمدون في حاشيته ١ : ٨ «هكذا في غالب النسخ التي بأيدينا وما يوجد في بعض النسخ من مدح بعض الوزراء وآبائهم فلعل ذلك كان في نسخة الشارح الأصلية؛ لأن الوزير الممدوح هو الذي طلب منه الشرح المذكور، ثم بعد ذلك حين حذف الشارح أو ولده، أو بعض تلامذته مدح من ذكر وأبدله بما هو في غالب النسخ.

الودودي على المكُّودِي «طبع بفاس بلا تاريخ، وطبع بالقاهرة سنة ١٣١٥ مع شرح المكُّودِي.

٢ . حاشية الملَّوِي «شهاب الدين أحمد بن عبد الفتّاح بن يوسف بن عمر الشافعي المشهور بالملَّوِي ت ١٢٨١ هـ. مطبوع مع شرح المكُّودِي.

٣ . حاشية محمد بن جَلُّون المغربي الفاسي. كان الفراغ منها سنة ١١١٨ هـ توجد نسخة مطبوعة بالرباط.

٤ . حاشية محمد مهدي سليمان الوزاني المغربي الفاسي، مطبوع طبعة حجرية في جزأين سنة ١٣١٨ هـ بفاس.

ومن العلماء من عنى بشواهد شرح المكودي من ذلك:

١ . روضة المُنَى وبلوغ المقام بجمع شواهد المكودي وابن هشام، للعربي ابن محمد الهاشمي الزرهوني.

٢ . قيد الشوَارِد في شرح الشَواهِد . وهو شرح شواهد المكودي على الخلاصة للشيخ عبد الله بركات بن باديس[1].

٤ . شرح على الآجرومية:

وهو شرح لمقدمة ابن آجروم الذي كان معاصرًا للمكودي.

مطبوع في تونس سنة ١٢٩٢ هـ في أربع وأربعين صفحة وفي القاهرة بمطبعة عبد الرزاق سنة ١٣٠٩ هـ في إحدى وثلاثين صفحة، وبمطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٢٧م في اثنتين وثلاثين صفحة، وبمطبعة المعاهد في سبع وعشرين صفحة، وبهامشه رسالتان جليلتان الأولى تتعلق بـ «جاء زيد»،

---

[1] انظر بروكلمان ٥: ٢٨٤، وفهرس الخزانة الصبيحية بسلا ص ٣٤٩ . ٣٦٨.
وشروح الأعلام لألفية ابن مالك ص هـ.

والثانية تتعلق وبالمبنيات، وكلاهما للعلامة المحقق الشيخ زيني دحلان.

٥ ـ شرح على مقصورة ابن مالك في المقصور والممدود:

وهو عبارة عن نظم قصيدة في المقصور والممدود لابن مالك، وقام المكودي بشرحها، ولم أتمكن من العثور عليها مخطوطة ولا مطبوعة وقد تكون من ضمن مؤلفاته التي فقدت.

٦ ـ عمدة اللسان في معرفة فرائض الأعْيان[١]

لم أعثر عليه مخطوطا أو مطبوعًا، وأعتقد أنه مفقود.

٧ـ مقصورة في مدح النبيّ ﷺ:

وهي عبارة عن نظم قصيدة لم أعثر على نسخة مخطوطة أو مطبوعة منها، إلا أنه توافرت لدى نسختان من شروحها وهما: شرح العلامة عبد الله كنون، وشرح المفضل التطواني. وهذه المقصورة مشهورة نظمها في السيرة النبوية وعارض بها مقصورتي ابن دريد وحازم القرطاجني[٢]، وعاب عليهما جعل مقصورتيهما مدحاً في معنى الدنيا[٣]، ونكت فيها عليهما بقوله[٤].

مَقْصُورَةٌ لَكِنَّهَا مَقْصُورَة   عَلَى امْتِدَاحِ الْمُصْطَفَى خَيْرِ الْوَرَى

---

(١) انظر كشف الظنون ٢: ١٧٩٦، ومعجم المطبوعات المغربية ٣٣٢ ومعجم المؤلفين ٥: ١٥٦.

(٢) ابن دريد: محمد بن الحسن بن عتاهية الأزدي البصري، أبو بكر، شاعر لغوي، نحوي، ولد في البصرة وقرأ على علمائها، أقام ببغداد وتوفي بها سنة ٣٢١. من تصانيفه الجمهرة، والمقصور والممدود، وأدب الكاتب، والمقصورة والتي مدح بها الأمير أبا العبّاس إسماعيل بن عبد الله رئيس نيسابور.
انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٨: ١٤٣.١٢٧، إنباه الرواة ٣: ٩٢. ١٠٠ النجوم الزاهرة ٣: ٢٤٠، معجم المؤلفين ٩:١٨٩.
حازم: حازم بن محمد بن حسن بن محمد بن حازم القرطاجني ت ٦٨٤هـ أبو الحسن. عالم في الأدب واللغة والعروض، ناظم. من آثاره منهاج البلغاء، القصيدة الميمية في النحو، المقصورة.
انظر ترجمته في الكشف ٢: ١٣٢٧/١٨٧٠، شذرات الذهب ٥: ٣٨٧، ٣٨٨ معجم المؤلفين ٣: ١٧٧.

(٣) انظر درة الحجال ٣: ٨٤ وشجرة النور الزكية ص ٢٤٩.

(٤) انظر شرح مقصورة المكودي للأستاذ عبد الله كنون ص ٦.

مَا شبتها بِمَدْحِ خَلْقٍ غَيْرِهِ   لِرُتْبَةٍ أَحْظَى بِهَا وَلاَ جَرَا
فَاقَتْ عَلاَءَ كُلِّ ذِي مَقْصُورَة   وَإِنْ هُمُ نَالُوا الأَيَادِي وَاللُّهَى
فَحَازِمٌ قَدْ عُدَّ غَيْرَ حَازِمٍ   وَابْنُ دُرَيدٍ لَمْ يُفِدْهِ مَا دَرَى

ومقصورة ابن دريد عبارة عن قصيدة تبلغ مائتين وتسعة وعشرين بيتاً فيها كثير من آداب العرب وأخبارهم، ويصف مسيره إلى فارس وتشوقه إلى البصرة مطلعها[1]:

يَا ظَبْيَةً أَشْبَهَ شَيْءٍ بِالْمَهَا   تَرْعَى الْخُزَامَى بَيْنَ أَشْجَارِ النَّقَى
أَمَا تَرَى رَأْسِيَ حَاكَى لَوْنُهُ   طُرَّةَ صُبْحٍ تَحْتَ أَذْيَالِ الدُّجَى

وأما مقصورة حازم فهي من أجود وأطول مدائحه وأشهرها[2] . نظمها على بحر الرجز، وتحتوي على ستة وألف بيت، ذكر في مقدمتها أنه عارض بها مقصورة ابن دريد. والذي دعاه لنظمها هو مدح المستنصر الأمير الجفصي كما عرض فيها لشتى أغراض وفنون الشعر المدح والغزل والحكمة والوصف بمختلف أنواعه. تبدأ المقصورة بمقدمة غزلية جريا على التقاليد العربية في النظم مطلعها:

لِلَّهِ مَا قَدْ هِجْتَ يَا يَوْمَ النَّوَى   عَلَى فُؤَادِي مِنْ تَبَارِيحِ الْجَوَى

ونعود لمقصورة المكودي التي تبلغ مائتين وأربعة وتسعين بيتاً، ردد واقتبس كثيرًا من صور مقصورة حازم، وابن دريد، والبوصيري، والشقراطيى، إلا أنه مع هذا الاقتباس أجاد في بعض أبياتها، كما توخي فيها السهولة، فكانت ألفاظها ومعانيها واضحة غير غامضة، وتجنب الأغراض التي لا تتناسب والهدف من نظمها وهو مدح الذات المحمدية. استهلها بقوله:

---

[1] انظر شرح مقصورة ابن دريد ص ٤.
[2] انظر منهاج البلغاء من ص ٨١ ، ٨٦.

أَرَّقَنِي بَارِقُ نَجْدٍ إِذْ سَرَى يُومِضُ مَا بَيْنَ فُرَادَى وَثُنَى
أَهَبَّنِي إِذْ هَبَّ مِنْهُ مُوْهِناً مَا سَدَّ مَا بَيْنَ الثُّرَيَّا والثَّرَى[1]
شَمِمْتُ مِنْ أَرْجَائِهِ إِذْ شِمْتُهُ رِيح صَبًا أَضْوَعَ مِنْ رِيحِ الكِبَا[2]
فَيَا لَهُ مِنْ بارقٍ ذَكَّرَنِي مِنَ الْهَوَى مَا كُنْتُ عَنْهُ فِي غِنَى
أَثَارَ شَوْقاً كَانَ مِنِّي كامِناً بَيْنَ ضُلُوعٍ طَالَمَا فِيهَا شَوَى

شَرَح مقصورة المكودي كثير من العلماء. ومن شروحها التي وقعت تحت يدي ثلاثة هي:

١ . شرح مقصورة المكودي لعبد الله كنون. وهي مطبوعة بمطبعة المكتبة التجارية بمصر سنة ١٣٥٦ هـ.

يقول مؤلفها عبد الله كنون «لما كانت مقصوة العلامة المكودي من أحسن الآثار الأدبية التي خلفتها العبقرية المغربية، وكان قد أتى عليها النسيان أو كاد بسبب ما أصاب سوق الأدب في هذه الديار من الكساد، أحببت أن أنشرها من مدفن الإهمال، وأبعثها من مرقدها»[3]

وكان يشرحها بيتاً بيتاً مسفراً عن جوانب ووجوه معانيها المسفرة كالصبح على حد قوله:

٢ . شرح مقصورة المكودي للفضل التطواني. وهي مخطوطة محفوظة في الخزانة الحسينية رقم ٢٩٨ «ثاني مجموع». كان الفراغ منها سنة ١٢٦٢ هـ وحدد تاريخ نسخها في سنة ١٢٦٧ هـ.

ابتدأها بقوله: «وبعد، فإن مقصورة الإمام علم الأعلام أبي زيد سيدي

---

(١) أَهَبَّنِي: أيقظني، المُوْهِن: كالوهن نحو منتصف الليل.
(٢) شِمْتُه: نظرت إليه أين يمطر.
أَضْوَعُ: اسم تفضيل من ضاع الطيب إذا فاحت رائحته.
الكِبَا: بالمد وقصره ضرورة للقافية وهو عود البخور.
(٣) شرح مقصورة المكودي لعبد الله كنون ص ٩.

عبد الرحمن بن علي بن صالح المكّودِي التي مدح بها النبي ﷺ، فريدة في بابها، غير أنها متوارية في جلبابها، لم يسلب عن محياها فيما علمت لثام، ولا افتض لها ختام، وقد بدا لي أن أقيد عليها مختصرًا يحل ألفاظها ويبين . إن شاء الله . أغراضها، وقصدي بهذا مشاركة الناظم في الخدمة».

٣ . شرح مقصورة المكّودِي للعلامة المكي بن محمد بن علي البيطاوري الرباطي المتوفى سنة ١٣٥٤ هـ، والمسماة أزهار الرياض المهصورة من رياض أفنان المقصورة.

مخطوطة محفوظة في مجموع رقم ١٨٠٦ ، من روقة ١ ـ ٢٠٧ لم أتمكن من تصويرها أو قراءة مقدمتها.

٨ . نظم في شرح ألفاظ الغريب:

لم تذكر المصادر والفهارس التي ذكرته[1] ما يدل على أنه مخطوط أو مطبوع، واعتقد أنه مفقود بدليل عدم وجوده ضمن مخطوطات الخزانة الحسينية أو الخزانة العامة . الوثائق والمخطوطات بالرباط.

٩ . نظم في المُعْرَب من الألفاظ العجمية:

لم أعثر عليه مخطوطاً ولا مطبوعاً، كما لم تذكر المصادر والفهارس التي رجعت إليها ما يدل على وجوده في مكتبات المخطوطات الموجودة في العالم. كما أنه غير موجود ضمن مخطوطات الخزانة الحسينية، أو الخزانة العامة . الوثائق والمخطوطات بالرباط. ولذلك يعتبر ضمن كتبه المفقودة.

وأخيراً فإن نظرة سريعة إلى تلك التواليف تضعنا أمام رجل برع في علمي النحو والصرف، وألَمَّ إلمَاماً كبيراً بمعاني الألفاظ، وخبايا اللغة فكان حقاً إمام عصره، ونحويَّ زمانه.

---

[1] انظر سلوة الأنفاس ١: ١٨٨، ومعجم المؤلفين ٥: ١٥٦،
ومعجم المطبوعات المغربية ص ٣٣٢، والنبوغ المغربي ص ٢١٠.

شرح المكودي على ألفية ابن مالك

أولاً: الشرح. الأسم الذي أطلق على الشرح وتوثيق نسبته إلى صاحبه

ثانياً: موضوعه

شرح المكودي على ألفية ابن مالك

أولاً:الشرح، الاسم الذي أُطْلِقَ عليه، وتوثيق نسبته إلى صاحبه.

شرح المكُّودِي على ألفية بن مالك أو شرح الخلاصة الألفية، لعبد الرحمن ابن علي بن صالح المكُّودِي.

هذا هو اسم الكتاب الذي بين أيدينا، وقد سمّاه المكُّودِي بهذا الاسم. ويتضح ذلك من قوله في مقدمة الشرح «والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين والفتية المجتهدين طلب مني أن أضع عليها شرحاً». سكوته عند هذا الحد يرجح عدم وجود اسم آخر له قد سمّاه به.

هذا إلى جانب أن هذا الاسم هو الذي ذكر في فهارس المكتبات في العالم. من ذلك:

. فهرس مخطوطات النحو والصرف جامعة الإمام محمد بن سعود.

. فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية. أسماء الحمصي ١٩٧٣م.

. فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس.

. فهرس دار الكتب المصرية.

. فهرس مخطوطات الجامع الأزهر «الجزء الرابع نحو».

كما ذكر بروكلمان[1] عشر نسخ هي :

١ - برلين جوتا: ٦٦٤٥ . ٦٦٤٦ «وفيها ذكر نسخ أخرى».

٢ - مجموعة جاريت: ٤١٥ «أمريكا».

---

[1] تاريخ الأدب العربي ٥: ٢٨٤ «بروكلمان».

٣ ـ الإسكندرية: دار البلدية ٢١.

٤ ـ قَوَلَة: ٨٨/٢٠.

٥ ـ بولون: (B01) ٣٢٢.

٦ ـ الأسكوريال: «إسبانيا» المجلد ١: ١٨٨٤.

المجلد ٢: ٦، ٢، ٧، ١، ١٢٦، ١٩٩.

٧ ـ الجزائر: ٨٣ . ٩٠.

٨ ـ الرباط: ٢٥٦، جامع القرويين بفاس ١٢٢٢، ١٢٢٣.

٩ ـ سليم أغا ١١٢٦ «تركيا».

١٠ ـ القاهرة ثان ٢: ٥٣، ٢٥٥.

كذلك هو الاسم نفسه الذي ورد في النسخ المطبوعة، طبعة فاس الحجرية سنة ١٢٩٤هـ ١٣١٨هـ.

وطبعات القاهرة سنة ١٢٧٩هـ، ١٣٠١هـ، ١٣٠٢هـ، ١٣٠٥هـ، ١٣٢٠هـ، ١٣٥١هـ، ١٣٥٤هـ، ١٣٤٧هـ، ١٣٥٥هـ.

كما ورد هذا الاسم في الكتب التي ترجمت له[١] وهو الاسم نفسه الذي اتفقت عليه أهم حواشي شرح المكُّودِي[٢].

والملاحظ أن أغلب شروح الألفية ـ التي تزيد على الأربعين شرحاً ـ لم يضع أصحابها أسماء لها وإنما اكتفوا بهذا الاسم ـ شرح الألفية ـ منهم على سبيل المثال شرح المكُّودِي، وشمس الدين الجزري، وابن جابر الهواري ومحمد الغزي، وابن داود، وابن عقيل، وغيرهم[٣].

---

[١] انظر ترجمته ص ١٦ .

[٢] انظر مؤلفاته ومن ضمنها هذا الشرح والحواشي عليه. بروكلمان تاريخ الأدب العربي ٥: ٢٨٤.

[٣] انظر لبروكلمان تاريخ الأدب العربي ٥: ٢٧٦ . ٢٩١.

ـ توثيق نسبة الكتاب للمكودي:

النسخ التي حصلت عليها من شرح المكُّودِي سبع نسخ، والنسخ التي تدل على نسبة الكتاب إلى صاحبه هي:

١ ـ نسخة «ش» المصورة عن مخطوطة شستربيتي رقم ١٣٢٣٧ ميكروفيلم. وأولها «بسم اللّه الرحمن الرحيم صلى اللّه على سيدنا محمد وآله وصحبه. قال الشيخ الأستاذ النحوي المقرىء أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكُّودِي . رضي اللّه عنه . وكرَّمَه آمين يا ذَا العالمين. الحمد للّه رب العالمين، وصلاته على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضى عن آله وأصحابه أجمعين الهادين المهتدين وبعد. فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد».

٢ ـ وفي نسخة «ت» المصورة عن مخطوطة بدار الكتب المصرية «نحو تيمور» رقم ٦٠٨ ميكروفيلم رقم ١١٦٥٠.

وأولها «بسم الله الرحمن الرحيم وبه التوفيق والإعانة، قال الأستاذ المحقق النحوي اللغوي «أبو زيد» عبد الرحمن بن علي بن صالح المكُّودِي، نفع اللّه به، الحمدللّه ربّ العالمين، وصلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين، والرضا عن أصحابه الهادين المهتدين، أما بعد. فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد».

٣ ـ وكذلك في فهرس الأسكوريال المجلد الأول ص ٦ .

«قال الشيخ الأستاذ أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكُّودِي: الحمد للّه ربّ العالمين. أما بعد فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك».

أما النسخ الخمس الأخرى فليس فيها ما يدل على نسبة هذا الشرح للمَكُّودِي وهي:

١ ـ نسخة «أ» أو الأصل كما سميتها، وهي نسخة مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٣٢١١ «نحو».

٢ ـ نسخة «هـ» وهي نسخة مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٦١٧ «نحو».

وأولهما «بسم اللّه الرحمن الرحيم، وصلّى اللّه على سيدنا محمد وآله وسلّم، الحمدللّه ربّ العالمين، وصلاته على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضى عن آله وأصحابه الهادين المهتدين، أما بعد: فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد».

٣ ـ النسخة «ز» وهي مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٤٧٥ «نحو».

وأولها «بسم اللّه الرحمن الرحيم، وبه نستعين، الحمدللّه ربّ العالمين وصلاته على سيّدنا محمّد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، والرضى عن آله وأصحابه الهادين المهتدين، أما بعد: فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد».

٤ ـ النسخة «ظ» وهي مخطوطة محفوظة بدار الكتب الظاهرية تحت رقم ٨٨٩٥ ميكروفيلم.

وأولها «بسم اللّه الرحمن الرحيم، وبه أستعين، وصلواته على خير خلقه محمّد وآله وصحبه وسلامه، أما بعد: فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد».

٥ ـ النسخة «ك» وهي مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية من مصورات الزكية تحت رقم ٦٥٠ نحو.

وأولها «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدلله ربّ العالمين وصلاته وسلامه على سيّدنا ومولانا محمّد خاتم النبيّين، وإمام المرسلين، والرضى عن آله وأصحابه الهادين المهتدين، أما بعد: فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك، مهذب المقاصد».

وعدم نسبة هذا الشرح في هذه النسخ الخمس لا يدعو إلى الشك في نسبته إلى المكُودِي، فكل المصادر والمراجع التي ترجمت له ذكرت هذا الشرح ضمن كتبه ومؤلفاته، كذلك ما ذكره أصحاب الحواشي عليه دليلا آخر يؤكد نسبته إليه .

قال ابن حمدون في حاشيته[1]: «أجل ما ألف في علم النحو خلاصة ابن مالك، وأنفع شروحها الذي انتفع به الناس شرح المكُودِي».

وقال الملّوي[2]: «أما بعد، فإن شرح الخلاصة للمحقق المكُودِي قد عمّ الانتفاع به لإخلاص مؤلفه». كذلك النصوص المنقولة عنه لدى المتأخرين تؤكد هذه النسبة.

ونلاحظ أن النسخ السبع كلها قد تضمنت مقدمة للشرح حيث اتفقت جميع النسخ فيها إلا من بعض الفروق أثبتها في الحاشية. في هذه المقدمة بَيَّنَ المكُودِي السبب الذي دفعه لوضع هذا الشرح وهو أن بعض الطلبة المبتدئين طلب منه أن يضع شرحاً على الألفية، ولو كان له اسم آخر لصرّح بذلك.

---

(1) انظر حاشية ابن حمدون ١: ٢.
(2) انظر حاشية الملّوي ص٢.

ثانياً:

موضوعه:

ألفية ابن مالك. منظومة في ألف بيت تقريباً، جمعت قواعد النحو والصرف. تلقاها العلماء والنحاة بالشرح، ومن الذي شرحوها عبد الرحمن ابن علي بن صالح المكُودِي ـ أبو زيد ـ، وبالنظر إلى هذا الشرح نجد أن الموضوع الذي يتناوله، والدائرة التي يدور حولها ويسير في مسارها هو فك رموزها، وإيضاح المكنون من ألفاظها، فها هو «المكُودِي» عالم من أقصى بلاد المغرب يضطلع بعبء ـ وإن سبقه كثيرون ـ إلا أنه ليس باليسير، حيث شرح ألفاظ منظومة ابن مالك ورتبها ترتيباً خاصاً من حيث دلالتها على معانٍ مخصوصة، راعى في هذا الشرح الاختصار الذي امتاز بقلة الألفاظ وكثرة المعاني كما أن هذا الشرح مُنَقًّى وُمُصَفًّى ومُفْصِحٌ ومُبيّن عن إعراب أبياتها.

التزم المكُودِي في شرحه هذا بكشف الغموض عن ألفاظها وبيان ما خفي منها من غير تعرض للنقل عليها أو الإتيان بتتمة أو فرع زائد على النحو الذي فيها فهو ملتزم بها. كذلك حرص على أن يقرب ما شرد من عباراتها.

وأورد الشواهد القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال وأقوال العرب وكلامهم من الشعر والرجز. كما ناقش المذاهب والأقوال التي أشار إليها الناظم في أبيات الألفية وهو مع هذا المسلك الذي اتفق فيه مع بقية الشراح إلا أنه اختط لنفسه سبيلاً آخر، وقصده من ذلك أن يأتي بإضافة فأخذ في إعراب أبيات الألفية، وكانت طريقته في الإعراب متنوعة[1]. ولم أجد من بين شُراح الألفية الذين وقفت على شروحهم واحداً اتَّبَعَ نفسَ ما قام به المكُودِي من حيث إعراب أبيات الألفية، مثل الأزهري في تمرين الطلاب،

(1) انظر طريقته في الاعراب في النص المحقق.

نقل نصّاً ما قاله وذكره المكُّودِي في أغلب الأبيات[1] فشرح المكُّودِي مع خلوه من الإطناب الممل، وتجافيه عن الاختصار المخل. امتاز بحسن الترتيب، وبديع التصريف، وصنعة التعليم، جمع فيه بين كشف قناع المتن وإعرابه فهو للمتعلم هداية يستفيد به من شرع في طلب علم النحو والصرف، ويستحسنه من حصَّل جملة من العلم، فإذا أراد أن يفهم مسألة من مسائل النحو والصرف طالعه وشرب منه حتى يرتوي.

إنَّ الذي يطالع هذا الشرح يجده شرحاً مشتملاً على قواعد النحو والصرف التي جمعها ابن مالك في ألفيته، وجاء المكُّودِي فأطلق لعقله وفكره العنان في شرح هذا النظم، فجمع فيه جلّ حصيلته العلمية، ومن هنا كانت مادة الكتاب غزيرة شاملة لاهتمامه باللغة والنحو والصرف والقراءات واللهجات، وبما أن المكُّودِي شاعر فإن نظرته لعلم النحو هي التبسيط مع البعد عن التعقيد، بحكم أن للشعر قيوداً خاصة به، كما أن للنحو قيوداً. والملاحظ أن الشاعر المكُّودِي لا يضيف إلى القيود قيوداً. فكان شرحه سهل التناول، سريع الفهم.

---

[1] انظر تمرين الطلاب لخالد الأزهري.

مدخل التحقيق

١ ــ وصف النُّسَخ

٢ ــ منهج تحقيق الكتاب

٣ ــ صور من المخطوط

١ ـ نسخ شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك:

«وصف النسخ وترتيبها مخطوطة ومطبوعة»

في الحقيقة إن شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك قد وجد عناية شديدة، وحرصاً كبيراً في بلدان العالم المختلفة؛ ولذلك توافرت منه نسخ كثيرة، وقد ساعدني ذلك على اختيار عدد لا بأس به منها، ومحاولة الحصول عليها من أماكنها المتفرقة، من هذه النسخ المخطوطة ما ذكره «بروكلمان» في تاريخ الأدب العربي الجزء الخامس ص ٢٨٤، ومنها الذي سجَّلَته فهارس المكتبات العامة والخاصة، وتوجد نسخ مخطوطة من شرح المكُّودي أيضاً في الخزانة الحُسينية بالرباط، والخزانة العامة ـ الوثائق والمخطوطات ـ بالرباط أيضاً، وتحتفظ خزانة كتب ابن يوسف بمراكش ببعض نسخ هذا الشرح، إلى جانب ما ذَكَرَتْه فهارس المخطوطات في العالم عن نسخ شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك.

ولقد توفَّرت لي والحمدلله ستّ نسخ إلى جانب الأصل، والأصل نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر.

وَقَد اعتمدت في تحقيق شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك وصنع النسخة المحققة. على النسخ الآتية:

١ ـ الأصل: نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٣٢١١ نحو. لم يُعْرَف كاتبها رغم وجود تاريخ النسخ الذي حُدِّدَ بسنة ٨٧٣هـ، وحدد تاريخ الانتهاء منها في الصفحة الأخيرة من المخطوطة

بقوله: «تم الشرح المبارك بحمد اللّه وعونه وحسن توفيقه في يوم الأربعاء ثاني عشر من شهر صفر الأغر سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة أحمد اللّه عليها».

ولم يثبت أو يسجل في النسخة ما يدل على معارضتها بنسخ أخرى، أخذ كاتبها بأسلوب التعقيبة في آخر الصفحة اليمنى، ولم ترد أية تملكات على الصفحة الأولى، وقد تكون مطموسة نظراً لوجود بعض الأختام التي طمست معالمها وخلت من أي كتابة أو خط، والنسخة مكتوبة بخط مشرقي جميل واضح، الصفحات الأخيرة منها مضبوطة بالشكل. تقع المخطوطة في (٣١٢) ثلاثمائة واثنتي عشرة ورقة، ومسطرتها ١٩ سطراً، بمقاس ١٨سم.

على هوامشها بعض التعليقات وحواش ليست كثيرة، وتفسير لمعاني بعض مفردات أبيات الألفية، كما أن بعض تلك الزيادات قد دخل في أصل الكتاب وهي يسيرة لا تكاد تذكر.

وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

«الكلام» خبر مبتدأ محذوف، وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن[1]، وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هَلُمّ أيضاً يلزم إدغامه وأصله «هَلّمُمْ» فنقلت الضمة إلى اللام، وأدغمت الميم في الميم، ومعناها أقبِل. وعند الحجازيين اسم فعل، فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها

---

[1] في الأصل بمتى وأثبت ما جاء في بعض النسخ لأنه الصواب.

الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم، فإنها عندهم فعل أمر لا يَتَصَرَّفُ؛ ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هلمُّوا.

تم الكتاب..

وقد اعتمدت هذه النسخة وجعلتها الأصل. رغم تأثر بعض صفحاتها بالرطوبة، وتعرضها للترميم للأسباب التالية:

أ ـ أنها أقدم النسخ التي عثرت عليها بعد بحث طويل.

ب ـ دقة ووضوح خطها زاد من الاطمئنان في الاعتماد على النقل عنها، فالخط يدل على دقة وبراعة من الناسخ في إخراج هذا النص صحيحاً خالياً من الأخطاء النحوية أو اللغوية التي يقع فيها كثير من النُّسَّاخ، وما وُجد من هذه الأخطاء يسير، سنقف عليه في هوامش التحقيق، والذي اعتمدت في إصلاحه وتصويبه على النسخ الأخرى.

ج ـ كذلك وجود اتفاق كبير بين جميع النسخ، مع وجود خلاف بينها وعدم تشابه يتمثل في بعض الزيادات أو فروق ذكرتها في الهامش، أو نقص طفيف نتيجة الكتابة واختلاف النُّسَّاخ.

كل هذا جعلني أطمئن إلى الاعتماد على هذه النسخة وأجعلها الأصل.

٢ ـ نسخة شستربيتي: وهي نسخة مصورة بمكتبة المخطوطات بجامعة الكويت برقم (٣٢٣٧) ميكروفيلم.

كتبها القاسم بن محمد بن مسعود بن أحمد بن محمد التجديوي.

والنسخة مكتوبة بخط مغربي متوسط الجودة تصعب قراءته وقد أثرت الرطوبة على بعض صفحاتها تأثيراً بسيطاً، كما أن كثرة هوامشها والتعليقات عليها أدى إلى صعوبة قراءتها، التزم الناسخ بأسلوب التعقيبة في ذيل

الصفحة اليمنى، وهذه النسخة أحدث من سابقتها حيث حدد تاريخ الانتهاء من كتابتها بـ ١٠١٤هـ وإن لم أتمكن من قراءة آخر النسخة لرداءة الخط والذي يظهر فيه تاريخ الانتهاء من نسخها، ولذلك اجتهدت في تحديد تاريخ الانتهاء منها اعتماداً على الفهرس المصور لمخطوطات شستربيتي.

والنسخة تقع في (١١٧) مائة وسبع عشرة ورقة ومسطرتها ٢٦، وأولها: الكلام وما يتألف منه.

الكلام «خبر مبتدأ مضمر وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلام، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هلم أيضاً يلتزم إدغامه وأصله هَلْمُم فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبل، وهي عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هلمُّوا.

ولقد آثرت أن تكون هذه النسخة تالية لنسخة الأصل لقدم تاريخ نسخها بعد الأصل، وقلة السقط فيها فهي الوحيدة بين النسخ الأخرى التي قل السقط فيها. ورمزت لها بالرمز «ش».

٣ ـ نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة في الجامع الأزهر تحت رقم ٦١٧ نحو. كتبها علي بن خضر بن أحمد العمروسي المالكي، والذي حدد تاريخ الانتهاء من كتابتها في يوم الاثنين ثالث جمادى الأخير من شهور سنة ألف ومائة وأربعة وأربعين من الهجرة النبوية.

والنسخة مكتوبة بخط مشرقي جميل وواضح، ولولا السقط الذي بها

لكانت نسخة جيدة حيث إن بها سقطاً كبيراً «بقية باب العدد وكأين، وجزء من باب التأنيث، وباب الحكاية».

بها أوراق بخط مغاير.

وقد التزم الكاتب بأسلوب التعقيبة في ذيل الصفحة اليمنى، في هوامشها شروح وتعليقات كثيرة.

والنسخة تقع في (٢٢٣) مائتين وثلاث وعشرين ورقة، ومسطرتها ٢٣ سطراً.

وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ محذوف وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هلم أيضاً يلتزم إدغامه وأصله هَلْمُم، فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبل وهي عند الحجازيّين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا ينصرف، ولذلك يقولون في التثنية هلمّا وفي الجمع هلمُّوا.

والنسخة رغم السقط الذي بها إلا أنها جيدة وواضحة، كما أنني استفدت كثيراً من الشروح والتعليقات التي على هامشها ورمزت لها بالرمز «هـ».

٤ ـ نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٤٧٥ نحو.

كتبها إبراهيم بن عبد الله المنشاوي الحنفي الشاذلي، وحدد تاريخ الانتهاء من كتابتها يوم السبت ثامن شهر رجب الفرد من سنة سبع وأربعين ومائة وألف من الهجرة النبوية (١١٤٧هـ).

وعلى الصفحة الأولى قيد تملك إلا إنه مطموس، وما أمكنني قراءته هو في حوز الفقير إلى ربه الغني... والباقي مطموس والنسخة مكتوبة بخط مشرقي جميل واضح، أثرت الرطوبة على بعض أوراقها إلا أنها لم تؤثر فيها تأثيراً كبيراً، ضبطت فيها أبيات الألفية بالشكل ضبطاً جيداً.

تقع النسخة في (٣١٨) ثلاثمائة وثماني عشرة ورقة، وليس بها هوامش أو تعليقات، أخذ الكاتب بأسلوب التعقيبة في ذيل الصفحة اليمنى.

وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ محذوف وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هلم أيضاً يلزم إدغامه وأصله هَلْمُم فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبِل وهي عند الحجازيّين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا. ورمزت لهذه النسخة بالرمز «ز».

٥ ـ نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بدار الكتب الظاهرية عن ميكروفيلم رقم ٨٨٩٥ عام. لم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ ومكان النسخ، كما أن الناسخ أخذ بأسلوب التعقيبة في ذيل الصفحة اليمنى، على الورقة الأولى قيد تملك باسم محمد ابن محيي الدين كيالي، وقيد آخر باسم عمر

بن أحمد المرتيني في ٢٢ من محرم سنة ١٢٢٦هـ، وهما من الأسماء الحديثة مما يدل على ملكية قريبة، وهذا واضح من التاريخ المكتوب بجانب المالك.

كتبت النسخة بالسواد بخط نسخي واضح معجم إلا في النادر خال من الشكل، كتبت العناوين ورؤوس العبارات بالمداد الأحمر تقع النسخة في (١١٧) مائة وسبع عشرة ورقة، ومسطرتها ٢٩ سطراً، بمقاس ٢٨x ١٨,٥سم، وبهوامشها تصوبيات كثيرة وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ مضمر وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم والضمير العائد عليها من الصفة[1] هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هلم أيضاً يلتزم إدغامه، وأصله هَلْمُم نقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبل، وهي عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف؛ ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا. ورمزت لهذه النسخة بالرمز «ظ».

٦ ـ نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٥٠ عن ميكروفيلم رقم ٨٤٣٦ (مصورات الزكية). كتبها محمد السيد محمد الجعفري، وحدد تاريخ الانتهاء من كتابتها بيوم الثلاثا ٢٢ من شعبان سنة ١٢٣٧هـ.

أخذ الناسخ بأسلوب التعقيبة في ذيل الصفحة اليمنى.

---

[1] في بعض النسخ الصلة وهي الأدق.

النسخة مكتوبة بخط نسخي مشكول واضح إلا أنها مفككة، كما أن بها ورقة بخط حديث مغاير لبقية الورقات مما يدل على أن نقصاً وقع بها فاستكملت الورقة بعد ذلك ـ وهذا ما جعلني أشكك في دقتها ـ وعلى الهوامش حواش وتعليقات كثيرة، تأثرت بعض أسطرها بالرطوبة. تقع النسخة في (٢٣٢). مائتين واثنتين وثلاثين ورقة بمقاس ١٧ x ٢٣.

وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ محذوف وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هَلُمَّ أيضاً يلزم إدغامه وأصله هَلْمُمْ فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبِل وهي عند الحجازيّين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا. ورمزت لهذه النسخة بالرمز «ك».

٧ ـ نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٠٨ نحو تيمور، مصورة عن ميكروفيلم برقم ١١٦٥٠.

لم يعرف اسم الناسخ، وحدد تاريخ نسخها في غرة شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٦هـ ثم شطب عليه. على الصفحة الأولى قيد تملّك باسم مصطفى بن السيد حسن أبو زيد. وهو اسم حديث مما يدل على ملكية قريبة، كما كتبت بعض الأشعار على الصفحة الأولى.

وقيد تملك آخر باسم عبد القادر الخطيب. أخذ الناسخ بأسلوب التعقيبة في ذيل الصفحة اليمنى.

النسخة مكتوبة بخط مشرقي نسخي مقروء وجيد، ضُبِطَت أبياتُ الألفيّة بالشكل، على الهامش حواش وتعليقات غير واضحة بعضها مطموس، وبها سقط بسيط بين الصفحات لم يؤثر على الاستعانة بها، وبها أيضاً فهرس للأبواب وهي الوحيدة بين النسخ التي اعتمدت عليها في هذا الفهرس، تقع النسخة في (٢٣٢) مائتين واثنتين وثلاثين ورقة. وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ مضمر وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هَلُمَّ أيضاً يلتزم إدغامه، وأصله هَلْمُمْ فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها: أقبِل وهي عند النحويّين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً بلغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا. ورمزت لهذه النسخة بالرمز «ت».

أما النسخ المطبوعة[١] من شرح المكودي فهي كما يلي:

أ ـ طَبْعَةٌ طُبِعَتْ بفاس سنة ١٢٩٤هـ، وسنة ١٣١٨هـ.

ب ـ طَبْعَةٌ حَجَرِيَّة. طبعت في مصر سنة ١٢٧٩هـ.

ح ـ طَبْعَةٌ طُبِعَت في مصر بمطبعة مصطفى سنة ١٣٠١هـ (القاهرة).

د ـ طَبْعَةٌ طُبِعَت في مصر بمطبعة الشرقية سنة ١٣٠٣هـ (القاهرة).

---

[١] انظر بروكلمان ٥: ٢٨٤

هـ ـ طَبْعَةٌ طُبِعَت في مصر بالمطبعة الخيرية سنة ١٣٠٥هـ، وكذلك بالمطبعة اليمنية (القاهرة).

و ـ طَبْعَةٌ طُبِعَت في مصر بمطبعة الحلبي سنة ١٣٤٧هـ، ١٣٥٤ (القاهرة).

ز ـ طَبْعَةٌ طُبِعَتْ في مصر بمطبعة عباس عبد السلام بالفحامين سنة ١٣٥١هـ. (القاهرة).

وقد استعنت بنسخة مطبوعة بالقاهرة سنة ١٣٥٥هـ وجعلتها مساعدة لبقية النسخ والأصل، خاصة إذا صعب عليّ لفظ أو كانت الكلمة غير واضحة في تلك النسخ، خاصة التي تأثرت بالرطوبة والأَرَض.

٢ ـ منهج التحقيق:

تركّز جهدي في التحقيق على إخراج النصّ كاملاً خالياً من أي نقص أو خلل؛ ولذا وقفت عند ما تتطلّبه أصول التحقيق، فلم أثقل الهوامش بالملاحظات الكثيرة، والتعليقات غير المطلوبة، واكتفيت بالقدر الذي يظهر النصّ واضحاً خالياً من التعقيد كما أراد له صاحبه.

. استعنت في تحقيقي بأمهات كتب النحو بدءاً بكتاب «سيبويه» ثم ما تلاه من كتب الرواد الأوائل من مثل معاني القرآن للفراء ومتقتضب المبرد، ومجالس ثعلب، وأصول ابن السراج، وكتب الفارسي وابن جني، وبشروح ألفية ابن مالك التي تربو على ستين شرحاً.

. أكملت النص ما أمكن دون تدخل في جوهره إلا بالقدر الذي يخرجه إخراجاً دقيقاً فاستدركت ما بين النسخ من سقط، وصوبت خطأ ناسخ وتصحيف مُصَحِّف، وعلقت بالقدر الذي أراه من وجهة نظري ضرورياً، والتزمت في تحقيقي الخطوات الآتية:

١ ـ جمعت ما أمكنني الحصول عليه من نسخ شرح المكُّودي والتي بلغت سبع نسخ، ثم نسخت النسخة التي اعتبرتها أصلاً وراجعتها بعد النسخ مراجعة دقيقة بالنسخة التي نَقلْتُ منها للتأكد من عدم وجود نقص أو سقط حدث سهواً مني في أثناء النسخ.

عارضت هذه النسخة بالنسخ الأخرى معارضة دقيقة وسجلت الفروق بينها في الهامش للوصول إلى نسخة واضحة خالية من أي نقص.

أطلقت على النسخة التي اعتمدت عليها في كتابة النصّ «الأصل» وإن لم تكن أصلاً فهي مصورة عن نسخة مخطوطة في الجامع الأزهر أما بقية النسخ فقد رمزت إليها بالرموز التالية بالترتيب.

«ش، هـ، ز، ظ، ك، ت».

كما رمزت لكلام المصنف بالرمز «ص» ولكلام الشارح بالرمز «ش»، وكانت نسخة «ت» هي الوحيدة التي ورد فيها هذان الرمزان.

وقد حرصت على الإشارة إلى بداية الصفحة ونهايتها في متن المخطوط، فوضعت أرقاماً تدل على ذلك حيث رمزت للوجه الأيمن من الورقة بالرقم مقروناً بالحرف (أ)، وللوجه الأيسر منها بالرقم مقروناً بالحرف(ب).

٢ ـ صححت الأخطاء النحوية والإملائية ليكون النصّ خالياً من أي نقص وأقرب إلى أسلوب الشارح كما أراده له، وقد تم هذا بعد مقابلة النسخ، وأثبت الاختلافات والفروق بين تلك النسخ في الهامش مع مراعاة التعليق على تلك الفروق وبيان الأدق منها، كما حصرت الساقط من الأصل بين [ ] معقوفين، وأشرت إلى الناقص من بقية النسخ في الهامش.

٣ ـ ضبطت كلمات كثيرة وردت في النصّ غير مضبوطة مستعينة بأمهات كتب اللغة من مثل: تهذيب اللغة، ومقاييس اللغة، واللسان، وحرصت أيضاً على ضبط الآيات القرآنية والأحاديث والشواهد الشعرية والأرجاز، وأبيات الألفية.

ووضعت الكلمات التي يعربها الشارح خلال الشرح بين قوسين صغيرين « » خوف اللبس وعسر الفهم.

٤ ـ خَرَّجْتُ الآياتِ القرآنية، والقراءاتِ التي وردت في بعضها، والأحاديثَ النبوية، والشواهدَ الشعرية والأرجازَ. وذلك كما يلي:

١) الآيات القرآنية: ضبطتها بالشكل ورددتها إلى مواضعها في المصحف، وذكرت في الهامش رقمها واسم السورة التي وردت فيها كما أكملت

الناقص من الآيات لضرورة ذلك، مشيرة إلى القراءات مع بيان اختلاف القراءات إذا كانت هناك قراءة مع إحالة تلك القراءات إلى مراجعها مستعينة بمعجم القراءات القرآنية.

ب) تَتَبَّعْتُ ما ورد في النص من أحاديث نبوية في كتب الأحاديث الستة، إلى جانب كتب اللغة والنحو، مستعينة بالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، وموسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف، مع ضبطها بالشكل.

ج) الأمثال التي وردت في النصّ قليلة، ولقد لجأت في ضبطها والتأكد من صحتها والتحقق منها إلى كتب الأمثال كالفاخر، والمستقصى، ومجمع الأمثال.

د) الشواهد الشعرية: ضَبَطْتُ الأبيات ونَسَبْتُهَا إلى أصحابها ما أمكنني ذلك، وأكملتُ الناقصَ منها وأَثْبَتُّهُ في الهامش بالرجوع إلى دواوين الشعراء، وكتب اللغة والنحو، والمعاجم، والمجاميع الشعرية.

كما شَرَحْتُ الغامض من مفرداتها اللغوية شرحاً موجزاً، ونَسَبْتُ الشواهِدَ غير المنسوبة إلى قائليها كلما استطعت إلى ذلك سبيلاً، واءَثْبَتُّ في الهامش اختلاف الرواية لبعض الشواهد مستعينة بفهارس الشواهد ومعجماتها كمعجم الشواهد العربية للأستاذ عبد السلام هارون، ومعجم شواهد النحو الشعرية لحنا حداد، وفهرس شواهد سيبويه للنفاخ.

مكتفية بتحديد المراجع عند تخريج الشاهد.

٥ ـ تَرْجَمْتُ في الهامش لبعض الأعلام الذين وردت أسماؤهم في المخطوط وضَبَطْتُهَا ما أمكنني ذلك مستعينة بكتب التراجم والرجال، وأشرت إلى موضع الترجمة في تلك الكتب في الهامش. وضَبَطْتُ أسماء الأماكن

والقبائل التي وردت في النصّ . وهي قليلة . وأَثْبَتُّ في الهامش البلد الذي ينتمي إليه ذلك المكان.

٦ ـ شَرَحْتُ المفردات الغربية التي وردت في النصّ شرحاً لغوياً ـ وإن كان الشارح قد شرح أغلبها ـ في الهامش معتمدة على اللسان، ومعجم مقاييس اللغة.

٧ ـ وردت في النص مسائل خلافية للنحاة فيها آراء مختلفة في النحو خاصة، وفي اللغة والقراءات بصفة عامة، حيث ينسب الرأي لصاحبه أو ينسبه للبصريين والكوفيين، أو يكتفي بمثل قوله: وفي ذلك خلاف. فحَرصْتُ على تغذية الهامش بالتعليق على ذلك الخلاف أو تلك المسألة مع مناقشة تلك الآراء وإثبات رأيي فيها، مع الحرص على تخريج تلك الآراء مما أسعفتني به المراجع.

٨ ـ وجدت أنه من المفيد للكتاب والتحقيق أن أقوم بفهرسة كاملة لما ورد فيه من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وشواهد شعرية ونثرية وأعلام، وقبائل وطوائف، وأماكن. وكنت أود أن أقوم بفهرسة للغات ولهجات القبائل في الألفاظ والقواعد النحوية إلا أنها قليلة فصرفت النظر عن ذلك غير أني لم أهمل إحالة تلك اللغات واللهجات إلى المصادر والمراجع النحوية التي وردت فيها كلما تمكنت من ذلك.

وأخيراً أرجو بهذا العمل أن أكون قد وُفِّقْتُ وقَدمتُ خدمةً لِلغتنا العربية الخالدة، ولِتراثِ أمتنا المليء بالدرر الكامنة والكنوز التي لا تُعَدُّ ولاَ تُحْصَى، والتي تحتاج إلى يد أمينة وهمَّة لا تكل ولا تتعب في استخراجها والإفادة منها.

وحسبي من الله العون والتوفيق هو مولانا، وإنه نِعْم المولى ونِعْم النصير.

التحقّيق

/ بسم اللّه الرحمن الرحيم، وَصَلَّى اللّه على سيدنا محمد وآله وسلم[١]. ٢/أ

الحمدُللّه ربّ العالمين، وصلاته على سيدنا محمد خاتم النبيّين وإمام المرسلين والرضا عن آله وأصحابه الهادين المهتدين[٢].

أما بعد[٣]. فهذا شرحٌ مختصرٌ على ألفيةِ ابن مالك مهذّبُ المقاصد، واضحُ المسالك، تُفْهَمُ[٤] به ألفاظها وتَحْظَى[٥] بمعانيها حُفَّاظُها، مُعْرِبٌ عن إعراب أبياتها، ومُقَرِّبُ لما شرد من عباراتها، من غير تعرض للنقل[٦] عليها ولا إضافة غيرها إليها، ولا إنشاد شواهد إلا ما لا بد منه، ولا إيراد مذاهب إلا ما لا مندوحة عنه، يستفيد به البَادِي، ويستحسنه الشَّادِي.

والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين، والفتية المجتهدين من المعنيين بحفظها[٧]، القانعين بمعرفة لفظها. طلب مني أن أضع

---

(١) أرى أن جملة الصلاة على رسول الله مقحمة بين البَسملَة والحَمْدَلة من فعل قارىء النسخة.

(٢) في ز «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين الحمدلله ربّ العالمين، وصلاته على سيدنا محمد خاتم النبويين وإمام المرسلين، والرضا عن آله وأصحابه الهادين المهتدين».
وفي ظ «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه أستعين وصلواته على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلامه».
وفي ك «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدلله ربّ العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضا عن آله وأصحابه الهادين المهتدين».
وفي ت «بسم الله الرحمن الرحيم وبه التوفيق والإعانة قال الأستاذ المحقق النحوي اللغوي أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي نفع الله به. الحمدلله ربّ العالمين وصلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين، والرضا عن أصحابه الهادين المهتدين».

(٣) في ش «وبعد».

(٤) في ت «يفهم» والتأنيث والتذكير جائز.

(٥) في بقية النسخ «ويحظى» وكلاهما جائز

(٦) في ش، ك، ت «للنقد وأراها أدق

(٧) في ت «لحفظها «وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

شرحاً[1] على نحو ما ذكرته[2] وابَيِّن ألفاظها ومعانيها على حسب ماوصفته[3]، فأجبته إلى ما اقترح[4] عَلَيّ، وأسعفته بما أَمَّلَ لدَيّ، والله سبحانه وتعالى[5] ينفعنا[6] وإيّاه[7] بالعمل، ويرزقنا وإيّاه سلامة الإدراك والفهم، بمَنِّه وَكَرمِه[8] [وفضله][9].

(ص) قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللّهَ خَيْرَ مَالِكِ
مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيّ[10] المُصْطَفَى وَآلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا / ٢ ب
وَأَسْتَعِينُ اللّهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ
تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ[11]
وَتَقْتَضِي رِضاً[12] بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ[13]

---

[1] في ز، ك «أن أضع عليها شرحاً».
وفي ظ «أن أشرح شرحاً والمعنى متقارب.
[2] في ت «ما ذكرت» وحذف عائد الصلة المنصوب جائز.
[3] في ظ «ما ذكرته» وما أَثْبَتُّ أدق.
وفي ت «ما وصفت».
[4] في ت «ما اقترحه».
[5] «وتعالى» ساقطة من ش.
[6] في ش «أن ينفعنا» ولا معنى لزيادة أن.
[7] «وإياه» ساقطة من ش.
[8] «وكرمه» ساقط من ش، ظ، ت.
[9] «وفضله» تكملة من ش، ظ، ت، ك.
[10] في: الأصل، هـ، ز، ظ، ت «الرسول».
والمثبت من: الألفية، ش، ك.
[11] في ظ «وَتَبْسُطُ الوَعْدَ بِبَذْلٍ مُنْجَزِ» والصواب وما أثبت عن بقية النسخ.
[12] في الأصل، ز، هـ،ت «رضي» وكتابتها بالألف أدق.
[13] «ابن معطي» ت ٦٢٨ هـ هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي الحنفي المعروف بابن معطي (أبو الحسين زين الدين) فقيه أديب، نحوي، لغوي، عروضي، ناظم. تتلمذ للجزولي.
من آثاره: الدرة الألفية في علم العربية. منظومة في العروض. منظومة في القراءات السبع، الفصول الخمسون في النحو، ديوان شعر.
انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢٠: ٣٥ وفيات الأعيان ٦: ١٩٧، حسن المحاضرة ١: ٣٠٧ والكشف ١: ١٥٥/٢: ١٢٦٩ وشذرات الذهب ٥: ١٢٩، ومعجم المؤلفين ١٣: ٢٠٩، ٢١٠.

وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ[1] الْجَمِيلاَ

وَاللّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَةْ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ[2] الآخِرَةْ

(ش) «قال» فعل ماض لفظاً، والمرادِ به الاستقبال، وَوَضْع الماضي موضع الاستقبال[3] وارد في كلام العرب كقوله ـ عزّ وجلّ ـ[4]: (أَتَى أَمْرُ اللَّهِ) [5] «ومحمدٌ هو[6] اسم الناظم[7] . [رحمه اللّه] .[8] وهو جمال الدين أبو عبد اللّه محمّد بن عبد اللّه بن مالك الطائي النَّسب، الأندلسي الإقليم، الجيَّاني المنشأ، الدمشقي الدار، وبها توفي . [رحمه اللّه] .[9] لاثنتي عشرة[10] ليلة خلت من شعبان سنة اثنتين وسبعين[11] وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة[12] قوله[13]: «هو ابن مالك» جملة من مبتدأ وخبر معترضة بين قال ومحكية «وأَحْمَدُ» فعل مضارع من حَمِدَ، و«ربِّي» مفعول، «واالله» بدل منه، «وخَيْرَ مَالِكِ» بدل بعد بدل، «ومُصَلِّياً» حال من فاعل أحمد، «وعلى الرسول «متعلق به» والمصطفى «مُفْتَعَلٌ من الصفو وهو

---

[1] في ظ «ثنايا» تحريف.
[2] في ظ، ت «في الدرجات» تحريف.
[3] في ش، ز، ك، ت، «المستقبل».
[4] في ش، ز «كقوله تعالى».
[5] سورة النحل آية: ١.
[6] «هو» تكملة من ش، ز، ك.
[7] في ظ «للناظم» في موضع الناظم.
[8] «رحمه الله» ساقط من ش، وفي ك «رحمه الله تعالى».
[9] «رحمه الله» تكملة من ت.
[10] في هـ، ظ «لاثنين عشرة» تصحيف.
وفي ت «لاثني عشر» خطأ.
[11] «وسبعين» تكملة من ش، ك، ت لا يدق التاريخ بسواها.
[12] «سنة» ساقطة من ظ.
[13] في ش، هـ، ز، ك، ت «وقوله».

الخالص[1]، «والمُستكمِلين» صفة لآله. «والشَّرَفا»[2] «مفعول المستكملين، «وأستعين»[3] جملة معطوفة على أحمد. «وأحمد» وما بعده / محكي بقال إلى آخر الرجز.

٣/أ

وقوله «في ألفيةٍ» أي في نظم قصيدة ألفية.

والظاهر أن «في»[4] بمعنى «على» فإن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعدية «بعَلَى» كقوله تعالى: [وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ][5] (وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ)[6]. إلا أن يجعل «أستعين» متضمنا معنى فعل يتعدى «بفي»[7] كأستخير وشبهه. «ومقاصد النحو» أي مُعْظَمُهُ وَجُل مهماته . [وأغراضه] .[8] «ومحوية» أي مجموعة [وهو][9] خبر عن مقاصد، «وبها» متعلق به، «والباء» بمعنى «في»، «وتقرب الأقصى» أي: تقرب البعيد للأفْهام، «والمُوجَز»: الكلام الكثير المعاني القليل الألفاظ «وتَبْسُطُ البَذْلَ» أي توسع[10] العطاء، والوَعْد المُنجز: المُوفَي بسرعة[11]، وَتَقْتَضِي رِضاً: أي تطلب[12]

---

(١) في الأصل «الخاص».

(٢) في: الأصل، هـ، ظ، ت «والشرف» والصواب ما أَثْبَتُّ من ش، ز، ك والألفية.

(٣) في ظ «وأستعين الله» أكملت عبارة الألفية.

(٤) ترد «في» بمعنى «على» كقوله: عَلَّقْتُهُ في جذْع، أي: على جذع ومنه قوله تعالى «وَلأصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ» سورة طه /٧١ أي على جذوع النخل.
انظر: رصف المباني ٤٥١، والجنى الداني ٢٥١.

(٥) سورة الفرقان آية: ٤.
ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك.

(٦) سورة يوسف آية: ١٨.

(٧) في الأصل «بمن» خطأ من الناسخ.

(٨) «وأعرضه» تكملة من هـ.
وزادت ش «والقصد في الشيء غير الإفراط فيه» ولعلها حاشية دخلت في صلب النسخة.

(٩) «وهو» تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت «وهو» على التذكير يعني اللفظ.

(١٠) في الأصل «يوسع».

(١١) «الموفي بسرعة» تركيب غير واضح في الأصل.

(١٢) «أي تطلب» ساقطة من ظ.

الرضا من قرائها[1] غير المشوب بالسخط، «وفائقةً» منصوب على الحال من فاعل تقتضي، «وألفيةً» مفعول ثان[2] وهو مبتدأ مخبر عنه بخبرين وهما «حَائِزٌ» و«مُسْتَوْجِبٌ»، «وَثَنائِيَ» مفعول بمستوجب. «والجَمِيلاَ» صفته[3]، «واللّهُ يَقْضِي» أي يحكم، «والهِبَات» العطايا. «والوَافِرَة» الكثيرة، «والدَّرَجات» الطبقات من المراتب.



(١) في ش «قارئيها».
(٢) في ش، هـ، ز، ظ، ك «مفعول بفائقة».
وفي ت «مفعول بفائق».
(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ت «والجميل صفة».

«الكلام وما يتألف منه»

«الكَلاَمُ» خبر مبتدأ مضمر[1] وهو على حذف مضاف، «ومَا» موصولة واقِعَةٌ على الكلم والضمير العائد عليها من الصلة[2] هو / المجرور بمِن[3] وفاعل يتألف: ضمير عائد على الكلام. والتقدير: هذا باب الكلام والأشياء التي يتألف منها الكلام وهي الكَلِم[4]. ولو قال: وما يتألف منها مراعاة لما وقعت عليه «ما» لجاز. ثم قال:

٣ ب

(ص) كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِم وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

(ش) فقوله: «كَلاَمُنَا» يعني الكلام عند النحويين فاكتفي عن ذلك[5] بإضافته للضمير الدال على المتكلم ومعه غيره وهو «نا».

وقوله: «لَفْظٌ» مُخْرِجٌ لما ليس بلفظ كالإشارة، وقوله: «مُفِيدٌ» مَخْرِجٌ لما لا فائدة فيه كقوله: النارُ حارة.

وشمل قوله: المفيد الفائدةَ التي يحسن السكوت عليها وهي التركيبية. وفائدةَ دلالةِ الاسِم على مُسَمَّاه كزيد. ولذلك احتاج إلى إخراج الثاني[6] بقوله: «كَاسْتَقِمْ».

---

(١) في هـ، ز، ك «مبتدأ محذوف».
(٢) في ظ «من الصفة» وما أثبتُّ من الأصل والألفية وبقية النسخ أدق.
(٣) في الأصل «بمتى» تصحيف.
(٤) «وهي الكلم» ساقطة من ظ.
(٥) في ظ «بذلك» وما أثبتُّ أَوْلَى.
(٦) الثاني: يعني دلالة الاسم المفرد على مسماه فهي دلالة إفرادية تستدعي كَلاَماً آخر.

فالمثال تتميم للحد وِفَاقاً للشارح[1] لا [تمثيل][2] بعد تمام الحَدّ خلافاً «للمرادي»[3].

وقوله: «وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ. «الكَلِم» مبتدأ وخبره[4] مقدم عليه وهو «اسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ[5] حَرْفٌ»، والمراد: أسماء وأفعال وحروف. «وثُمَّ» بمعنى الواو وليست على بابها من المهلة لتأخر[6] رتبة الحرف عن الاسم والفعل كما قيل، وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا المختصر[7]. ثم قال:

(ص) وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمّ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمّ

(ش) أي واحدُ الكَلِم كلمة، والكَلِمُ اسْمُ جِنْس مما يفرق[8] بينه وبين مفرده بسقوط[9] التاء وهذا النوع يجوز تذكيره

---

(1) هو بدر الدين محمد بن مالك «ابن الناظم».

(2) «تمثيل» تكملة من هـ، ز.
هذا ما ذهب إليه المكودي وفاقاً لابن الناظم، على حين خالف المرادي ذلك بقوله:
وقوله: «كَاسْتَقِمْ» تمثيل للكلام الاصطلاحي بعد تمام حَدِّه، لا تتميم للحد».
انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٠، وشرح المرادي ١: ١٥.

(3) المرادي: حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المراكشي المالكي المعروف بابن أم قاسم وهي جدته أم أبيه (بدر الدين) نحوي، فقيه، عروضي، عالم بالقراءات والتفسير، ولد بمصر. من تصانيفه: شرح المفصل في النحو للزمخشري، الجنى الداني في حروف المعاني، وشرح ألفية ابن مالك، وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك في النحو، توفي سنة ٧٤٩ هـ، وقيل سنة ٧٥٥ هـ انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٢: ١١٦، ١١٧، وحسن المحاضرة ١: ٣٠٩ وشذرات الذهب ٦: ١٦٠، ١٦١، وروضات الجنات ٣: ١٠١ ومعجم المؤلفين ٣: ٢٧١.

(4) في ت «خبره».

(5) «ثم» ساقطة من ت.

(6) في ش «لتأخير «وفي ه، ز، ظ «لتأخيره» قال المرادي: «ثُمَّ «حرف عطف يشرك في الحكم ويفيد الترتيب بمهلة فإذا قلت: قام زَيْدٌ ثم عمرو «أذنت بأن الثاني بعد الأول بمهلة» الجنى الداني: ٤٢٦.

(7) من المعروف أن المكّودي ألّفَ في شرح ألفية ابن مالك كتابين: هذا الذي بين أيدينا، والآخر أكبر منه وأوفى إلا أنه لم يصل إلينا لفقده.

(8) «يفرق» ساقطة من ظ، ت.

(9) في ت «سقوط».

وتأنيثه؛ فلذلك قال[1] وَاحِدُه، وقال «ابن معط» واحدها.

قوله: «والقَوْلُ[2] عَمّ» يعني أن القول يطلق على ما ذكر من الكلام والكلم[3] والكلمة. وهو المبتدأ[4]، «وعَمّ» فعل ماض في موضع الخبر وحذف مفعوله[5] اختصاراً وتقديره: عَمَّ جميع ما ذكر، وقوله[6]: «وَكِلْمَةٌ[7] بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمّ»، يعني أن الكلمة يقصد بها الكلام[8]، ويعني بذلك[9] في اللغة لا في[10] الاصطلاح، كقولهم في لفظ الشهادة كلمة[11]، وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه، وجاز الابتداءُ «بكلمة»[12] للتنويع؛ لأنه نوّعها إلى كونها إحدى[13] الكلم، وإلى كونها يقصد بها الكلام، وخبرها في الجملة بعدها، «وبها» متعلق بيُؤَمّ، ومعنى يُؤَمّ: يُقْصَد. ثم قال:

= اسم الجنس نوعان:
أحدهما: اسم الجنس الجمعي وهو الذي يدل على أكثر من اثنين ويفرق بينه وبين مفرده بالتاء نحو بقرة وبقر، وتمرة وتمر، وشجرة وشجر.
والثاني: اسم الجنس الإفرادي ويطلق على الكثير والقليل ولفظه واحد مثل: ماء، وذهب، وملح، وزيت. وفي تعبيره هذا تسامح؛ لأن اسم الجمع هو الذي يفرق بينه وبين مفرده بسقوط التاء، والفرق بين اسم الجنس، واسم الجمع أن اسم الجمع يأتي على زنة معينة من زنات الجموع، أما اسم الجنس فلا يلزم فيه ذلك. انظر شرح ابن عقيل ١: ١٥.

[1] في الأصل «لذلك فقال» وما أثْبَتُّ أَدَقّ.
وفي ه، ز، ظ، «فكذلك قال» وما اءَثْبتُّ اءَدَقّ.

[2] «والقول» ساقطة من ظ.

[3] في الأصل «والكلام»

[4] في ت «مبتدأ».

[5] في ت «وحذف معموله».

[6] «وقوله» ساقطة من ظ.

[7] في ظ «كلمة».

[8] في ت « الكلام الكثير».

[9] «بذلك» ساقطة من ظ.

[10] «في» ساقطة من ت.

[11] في ه، ز، ك «كلمة الاخلاص».

[12] في ز، ك «بكلمة بحصول الفائدة بها لما فيها من التفصيل، والتنويع».

[13] في ه، ظ «أحد»، وفي ت «أجزاء».

(ص) بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ ومُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

(ش) يعني أن الاسم يمتاز ويتبين بخمسة أشياء:

الأول: «الجر» وهو عبارة «البصريين»، وعبارة «الكوفيين» الخفض[1].

وشمل الجر بحرف الجر[2] وبالإضافة وبالتبعية[3].

الثاني: «التنوين»، وهو نون ساكنة زائدة بعد كمال[4] الاسم تفصله عما / بعده [تثبت لفظاً لا خطّاً لغير توكيد][5] والمراد به التنوين الخاص بالأسماء، وهو تنوين التمكين كرَجُلٍ، وتنوين التنكير كصَهٍ، وتنوين العوض كَيَوْمَئِذٍ. وتنوين المقابلة كمُسْلِمَاتٍ[6].

٤ ب

---

(١) «الخفض يريد به الكوفيون ما يريد البصريون بالجر، والخفض ليس من وضع الكوفيين ولا الجر من وضع البصريين، وإنما هما مقتبسان من أوضاع الخليل ومصطلحاته إلا أن الكوفيين توسعوا في «الخفض» فاستعملوه في الكلمات المنونة وغير المنونة، بعد أن كان الخليل لا يستعمله إلا في المنون، وأن البصريين نقلوا «الجر» من كونه حركة يستعان بها - عند الخليل - على التخلص من الساكنين في نحو: لم يذهب الرجل، إلى كونه حركة خاصة بالأسماء المُعْربة سواء أكانت منونة أم غير منونة» مدرسة الكوفة ومنهجها لمهدي المخزومي ص٣١١.

(٢) في هـ، «وبالحرف».

(٣) «وبالتبعية» ساقطة من ش.

(٤) «كمال» ساقطة من ش، ز، ظ، ك.

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز، ك.

(٦) . تنوين التمكين نحو قولك: رجلٌ، وفرسٌ، وزيدٌ، وهو خاص بالأسماء؛ لأنه دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الأسماء.

. أما تنوين التنكير فهو اللاحق للأسماء المبنية للدلالة على التنكير كالمثال وكقولك سيبويهٍ.

. وتنوين العوض وهو ثلاثة أقسام:

أ - عوض عن جملة كقوله تعالى ﴿وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾.

ب - عوض عن اسم وهو اللاحق لكلمة «كل» نحو: كلٌّ مُجْتَهِدٌ. أي كلُّ طالبٍ مجتهد. حيث حذف «طالب» وعوض عنه بالتنوين.

ج - عوض عن حرف وهو اللاحق لكلمة جَوَارٍ وغَوَاشٍ ونحوهما رفعاً وجراً عوضاً عن الياء المحذوفة لأن أصلهما جواري جمع جارية، وغواشي جمع غاشية، فتقول هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ.

وتنوين المقابلة يلحق جمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر السالم.

وزاد ابن هشام في أوضح المسالك ١: ١٣، ١٤ أنواع أخرى من التنوين حيث قال:

«وزاد جماعة تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة التي آخرها حرف مد كقول جرير بن عطية:

الثالث: النداء، وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها.

الرابع: «أل». وهي الألف واللام[1]، وأل عبارة «الخليل»، وشملت

الزائدة نحو: اليَزِيدُ، وغير الزائدة نحو: الرَّجُلُ.

الخامس: «الإسناد، وهو المعبر عنه بمسند، فإن مسنداً يُطْلَقُ

على المصدر، وعلى[2] اسم المفعول، والتقدير: وإسناد إليه.

ويحتمل هذا البيت وجوها كثيرة من الإعراب، أظهرها أن يكون «تَمْيِيزٌ» مبتدأ، «وحَصَلْ» في موضع الصفة له، وخبره «لِلاسِم»، «وَبِالجَرِّ» متعلق «بحصل». والتقدير: للاسم تمييز حاصل بكذا. ثم قال:

(ص) **بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي**

(ش) يعني أن الفعل ينجلي، أي يظهر بأربعة أشياء:

الأول: تاء فعلت، والمراد بها تاء الضمير اللاحقة للفعل الماضي ويجوز

= . أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ وَقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

الأصل: «العتابا» و«أصابا».

فجيء بالتنوين بَدَلاً من الألف، لترك الترنم، وزاد بعضهم التنوين الغالي، وهو اللاحق للقوافي المقيدة زيادة على الوزن، ومن ثَمّ سُمِّيَ غالياً، كقول رؤبة بن العجاج:

قَالتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وإِنْ
كَانَ فَقِيراً مُعْدماً قَالَتْ وإِنْ

والحق أنهما نونان زيدتا في الوقف، وليسا من أنواع التنوين في شيء لثبوتهما مع «أل» وفي الفعل وفي الرحف، والوقف، ولحذفهما في الوصل».

وأرى أن التنوين الخاص بالاسم إنما هو تنوين التمكين والتنكير والعوض، والمقابلة، أما تنوين الترنم والتنوين الغالي فعام في الاسم والفعل والحرف.

انظر: شرح المفصل ٢٥/١، شرح الكافية للرضى ١٣/١، ١٤، شرح ابن عقيل ١: ٢١.

[1] قال ابن عقيل ١: ٢١ «استعمل المصنف «أل» مكان الألف واللام، وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين. وهو الخليل. واستعمل المصنف «مسنداً» مكان «الإسناد له».

[2] في الأصل: «وهو» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

ضبطها[١] بالضم على أنها للمتكلم، وبالفتح على أنها للمخاطب،

وبالكسر على أنها للمخاطبة، وجميعها[٢] خاص بالفعل.

الثاني: تاء «أَتَتْ»، وهي تاء التأنيث [الساكنة اللاحقة للفعل الماضي دالة على تأنيث][٣] فاعله.

الثالث: «يَا» افْعَلِي، وهي يا المخاطبة، وتلحق الأمر والمضارع.

الرابع: نون أَقْبِلَنَّ وهي[٤] نون التوكيد وتكون / مشددة ومخففة، وتلحق أيضاً الأمر والمضارع، «وفعل» مبتدأ.

٥ أ

وسوغ الابتداء [به][٥] ما ذكر في «كلمة»، وينجلي خبره، وبتا فعلت متعلق بينجلي[٦]. ثم قال:

(ص) سِوَاهُمَا الْحَرْفُ...»

(ش) يعني أن ما لا يقبل العلامات المذكورة هو حرف، «فَسِوَاهُمَا» مبتدأ، «والحَرْفُ» خبره، ويجوز عكسه[٧] وهو الأظهر[٨]، فإن «سِوَى» عند

---

[١] في الأصل، هـ، ز، ظ، «ضبطه» وكلاهما جائز.

[٢] في الأصل «وجمعها».

[٣] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

[٤] في ظ «وهو».

[٥] «به» تكملة من ز، ك، ت.
وفي ش «الابتداء بالنكرة».
قال الملّوي: «قوله وسوّغ الابتداءَ به ما ذكر في كلمة« قال الشاطبي المسوغ تقديم المعمول في قوله بتا فعلت، واعترض بعضهم بأن الذي ذكر في كلمة هو التنويع والمصنف لم ينوع الفعل في هذا البيت ويجاب بأن التنويع باعتبار العلامات أي بعض أنواع الفعل بتا فعلت وبعضها بيا افعلي. وقال بعضهم المسوغ العموم».

[٦] في ت «متعلق به».

[٧] في ش، ت «العكس».

[٨] قوله: «وهو الأظهر. أي الأولى أن يكون الحرف مبتدأ مؤخر، و«سواهما» خبر مقدم، لأنه لا يجوز الابتداء بالنكرة «سوى» وإن اضيفت لا تتعرف لشدة إبهامها.

الناظم بمعنى غير فإضافتها[1] لا تُعرّف. ولما كانت الحروف على ثلاثة أقسام مشتركة[2] بين الأسماء والأفعال، ومختص بالأسماء، ومختص بالأفعال أتى لكل واحد من الأقسام بمثال فقال:

(ص) ... كَهَل وَفِي وَلَمْ * ...

(ش) «فهَلْ» مثال للمشترك، «وفِي» مثال للمختص[3] بالاسم، و«لَمْ» مثال للخاص بالفعل. ثم قال:

(ص) ... * فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ.

(ش) لما أتى في تعريف الفعل بالعلامات[4] التي تخصه على الجملة، وكانت الأفعال على ثلاثة أقسام، بين المضارع من قسيميه[5] بما يختص به وهو «لَمْ» أو إحدى أخواتها، «فَفِعْلٌ» مبتدأ، و«مُضَارِعٌ» نعت له، وخبره «الجملة وقوله: كَيَشَمْ مثال للمضارع فهو متأخر من تقديم، والتقدير: فعل مضارع كيَشَمْ يلي «لَمْ» لا مثال للمضارع المقترن بلم، إذ لو كان كذلك لقال كلَمْ يَشَمْ، والماضي شَمِمَ بالكسر / لأنك تقول: شَمِمْتُ، هذه اللغة ٥/ب [الفصيحة ويقال شَمَمْتُ بالفتح ومضارعه على هذه اللغة][6] أَشُمُّ بالضم ثم قال:

(ص) وَمَاضِيَ الأَفعالِ بِالتَّامِزْ * ...

(ش) يعني أن الفعل الماضي يمتاز على المضارع والأمر بصلاحيته للتاء،

---

[1] في ت «فإضافته» على إرادة اللفظ.
[2] في هـ، ز، ظ «مشترك». ولفظها أدق.
[3] في ك، ت «للخاص» تحريف.
[4] في ت «بعلامات» وما أَثْبَتُّ أصوب.
[5] في ش «قسيمه» تصحيف.
وفي هـ، ظ، ت «قسيمه» وما أَثْبَتُّ أَصْوَب.
[6] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت من معاني «شم» في اللسان اختبر وهو الأليق بالمقام هنا.

وأل في التاء[1] للعهد، وشملت التاءين المذكورتين وهما: «تاء» الضمير و«تاء» التأنيث الساكنة. ثم قال:

(ص) ... وَسِمْ * بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

(ش) يعني أن فعل الأمر يمتاز بشيئين:

صلاحيته لِنُونَي التوكيد[2] وهو معنى قوله: «وسِمْ» بالنون.

وإفهام الأمر، وهو معنى قوله [إِنْ أَمْرٌ][3] فهم، وأل في النون للعهد وهي[4] نون التوكيد المتقدمة[5]. ثم قال:

(ص) والأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ[6] لِلنُّونِ مَحَلّ * فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ.

(ش) يعني أن اللفظ إذا[7] أفهم الأمر ولم يكن صالحاً للنون فهو اسم فعلٍ ولذلك مثَّله[8] «بصَهْ» ومعناه اسكت، وحَيَّهَلْ معناه أَقْبِلْ أو عَجِّلْ[9] أو أَقْدِمْ[10]، وليس في هذا البيت زيادة على ما أفهم[11] البيت الذي قبله إلا كون غير القابل للنون مما أَفْهَمَ الأمر يقال فيه: اسم فعل، لأنه صَرَّحَ بأنه اسم في قوله: «هُوَ اسْمٌ»، وفهم كونه اسم فعل بتمثيله بصَهْ وحَيَّهَلْ.

---

(1) من أمثلة تاء الضمير: أدَّيتُ واجبي. ومن أمثلة تاء التأنيث: قامت فاطمة. «في التاء» ساقط من ظ.

(2) في ظ «لنون».

(3) ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز، ك، ت وذكرها لا بد منه لفهم المعنى.

(4) في هـ، ز، ظ «وهو».

(5) في هـ، ز، ظ «المتقدم».

(6) في الأصل «يكن».

(7) في الأصل «إذ» وما أثبت أدق.

(8) في ك، ز «مثل».

(9) في ت «أو أعجل».

(10) في هـ، ز، ظ، ك «قدم»
صَهْ، وحيَّهَل اسمَا فعلٍ رغم دلالتهما على الأمر، وذلك لعدم قبولهما نون التوكيد، فلا تقول: صَهِنَّ ولا حَيَّهَلَنَّ وإن كانت صَهْ بمعنى اسكت، وحَيَّهَل بمعنى أقبل. فالفرق بينهما قبول نون التوكيد في اسكت وأقبل نحو: اسكتَنَّ وأقبِلَنَّ «ولا يجوز ذلك مع صَهْ، وحَيَّهَا».

(11) في ت «ما أفهمه».

«المُعرَب والمَبنيُّ»

قوله[1]:

(ص) وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي * لِشَبَهٍ مِنَ الحُروفِ مُدْنِي

يعني أن الاسم على قسمين: منه مُعْرَبٌ ومنه مَبْنِي / وقَدَّمَ المُعْرَب؛ لأنه الأصل، «ومعرب» متبدأ وخبره «منه». «مَبْنِي» مبتدأ خبره محذوف تقديره ومنه. ولما كان المبني من الأسماء على خلاف الأصل، وأنه لا يُبْنَي إلا لِعِلَّة، نَبَّهَ على ذلك بلام التعليل فقال: «لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ». ولما كان الشبه منه مُقَرِّبٌ من الحروف[2] وغير مُقَرِّب، نَبَّه على المقرِّب بقوله: «مُدْنِي»، والشبه غير المُدْنِي ما عارضه معارض[3] «كأَي» في الاستفهام والشرط فإنها أشبهت الحرف[4] في المعنى، لكن عارض شبه الحرف لزومها الإضافة[5]؛ لأن الإضافة[6]، من خواص الاسم[7]، فَأَلْغَى شبه الحرف. ثم قال:

٦/أ

(ص) كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتنَا * وَالمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وفِي هُنا
وَكَنِيَابَةٍ عن الْفِعلِ بِلا * تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلا

(ش) فَنَوَّعَ شَبَهَ الحَرْفِ على[8] أربعة أنواع:

---

[1] «قوله» ساقطة من ش، ك، ت.
[2] في هـ، ظ «الحرف.
[3] في ظ «عارض» تحريف.
[4] في ت «الحروف».
[5] في ش، هـ، ز، ظ، ك «للإضافة».
[6] في ظ «والإضافة»
[7] في ش «من خصائص الأسماء» وفي ت (من خواص الأسماء).
[8] في ش، ك، ت «إلى».

الأول: الشبه الوضعي، وهو ما أشبه الحرف في كونه موضوعاً على حرف أو حرفين[1] وهو المشار إليه بقوله: «كالشبه الوضعي في اسْمَيْ جِئْتَنَا. أي في الاسمين من قولك[2]: جئتنا.

وهما «التاء» و«نا» فالتاء مبنية لِشَبَهِهَا بالحرف في وضعها على حرف واحد، و«نا» مبني أيضاً لشبهه بالحرف في وضعه على حرفين.

الثاني: المعنوي، وهو / ما أشبه الحرف في المعنى وهو المشار إليه بقوله: والمعنوي أي والشبه[3] المعنوي في «متى» وفي «هنا».

٦ ب

أما «متى»[4] فأشبهت همزة الاستفهام إذا كانت استفهاماً، وإن الشرطية إذا[5] كانت شرطاً، وأما «هنا» فأشبهت معنى حرف لم يستعمل؛ لأن هنا اسم إشارة[6]، والإشارة معنى من معاني الحروف، فحقها أن يوضع لها حرف كالتنبيه والخطاب.

الثالث: الشبه الاستعمالي، والمراد به[7] أن الاسم يبنى إذا أشبه بعض

---

(١) في ز، ك «على حرف واحد أو على حرفين» والمعنى واحد.

(٢) في هـ «من قوله».

(٣) في ش «والمعنوي».

(٤) تستعمل «متى» للاستفهام نحو: متى تقوم؟
وللشرط نحو: متى تقم أقم.
فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة في المثال الأول، ومعنى إن الشرطية في المثال الثاني.

(٥) في ز «إذ».

(٦) قال ابن عقيل ٣٢/١
«هنا اسم إشارة مبني لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً وكان حق النحاة أن يضعوا لها حرفاً يدل عليها كما وضعوا للنفي «ما» وللنهي «لا» وللتمني: «ليت»، وللترجي «لعل».
أرى أن هنا لا تحتاج إلى أن يوضع لها حرف وذلك لأنها اسم إشارة يدل على المكان، وإن دلت على معنى من معاني الحروف.

(٧) «به» ساقطة من ظ.

الحروف كأسماء الأفعال، فإنها أشبهت «إنّ» في كونها عاملة غير معمولة وهو المشار إليه بقوله: «وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ تَأَثُّرِ[1]»، فعبّر عن هذا الشبه بالنيابة عن الفعل؛ لأن الفعل عامل غير[2] معمول فيه وما ناب عنه كذلك، ولم يرد أن الشبه هو النيابة عن الفعل، فكون أسماء الأفعال[3] نائبة عن الفعل تستلزم أن تكون عاملة غير معمول فيها وكونها كذلك يستلزم أن تكون شبيهة بإنَّ، واحترز بقوله: «بِلاَ تَأَثُّرِ» من[4] المصدر النائب عن الفعل، فإنه متأثر[5] بالفعل الذي ناب عنه.

الرابع: الشبه الافتقاري وهو[6] أن يكون الاسم مفتقرًا إلى غيره[7] افتقاراً مؤصلاً كالموصولات، وهو / المشار إليه بقوله: «وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ»، واحترز به من الافتقار غير المُوَصَّل، كافتقار النكرة الموصوفة بالجملة إلى ما بعدها، فإنه[8] غير مؤصل إذ لا يَلْزَمُ[9] ذكر الجملة بعدها[10] ثم قال:

٧/أ

(١) في الأصل «بلا تأثير» والمثبت من بقية النسخ وهو الوارد في الألفية.
(٢) في الأصل «على» خطأ من الناسخ.
(٣) في ظ «أسماء الفعل».
(٤) في الأصل «في المصدر»، وفي ظ «عن المصدر» وما أَثْبَتُّ أَدَقّ.
(٥) في ش، ظ «مؤثر».
(٦) في الأصل «هو».
(٧) في ت «لغيره».
(٨) في ت «لأنه».
(٩) في ظ «لا يعدم».
(١٠) في ظ «بعدمها» خطأ من الناسخ

(ص) **وَمُعْرَبُ الأسماءِ مَا قَدْ سَلِمَا * مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا**

(ش) إنما أخر المعرب وإن كان الأصل[١]؛ لأن المبنى محصور فيما ذكر وما عداه معرب. وقوله: «وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا»، يعني: أن[٢] ما سلم من شبه الحرف في الأوجه المذكورة هو[٣] معرب، ولما كان المعرب على قسمين: ظاهِر الإعراب، ومُقَدَّرِه. أتى بمثال من الظاهر الإعراب وهو «أَرْضٌ» ومثال من المقدر[٤] وهو «سُماً» مقصوراً[٥]. وهي لغة من اللغات الواردة في الاسم[٦] ثم قال:

(ص) **وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا * ...**

(ش) لما فرغ من مبنى الأسماء ومعربها. شرع في مبنى الأفعال ومعربها، وبدأ بالمبني منها، وهو فعل الأمر والماضي، فالماضي مبني على الفتح نحو: ضَرَبَ، والأمر [مبني][٧] على السكون إن كان صحيح الآخر نحو: اضْرِبْ. أو على حذف آخره إن كان معتل الآخر نحو: أُغْزُ، واخشَ، وارمِ، ويجوز في قوله: «ومُضِيٍّ» الرفع والجر، والرفع أقيس؛ لأن التقدير: وفعلُ أمرٍ[٨] وفعلُ مضى. فحذف[٩] المضاف / وأقام المضاف إليه مقامه. ووجه الجر أنه حذف المضاف وترك المضاف إليه على جره لدلالة ما تقدم عليه وعلى كلا الوجهين فالألف في قوله «بُنِيَا» للتثنية. ثم أشار إلى المعرب من الأفعال بقوله:

٧
ب

---

(١) في ظ «هو الأصل».
(٢) في الأصل «إنما».
(٣) في ت «فهو».
(٤) في ز، ك «المقدر الإعراب» والعبارة هنا أكمل.
(٥) في ش، ك «مقصور» على الوصف لا على الحال».
(٦) لغات الاسم الستة «هي اسم بضم الهمزة وكسرها، وسُمٌ بضم السين وكسرها، وسُماً بضم السين وكسرها أيضاً» ابن عقيل ١: ٣٥.
(٧) «مبني» تكملة من ش، ك، ت.
(٨) في ظ «فعل أمر».
(٩) في ظ «وحذف».

(ص) ... * وَأَعرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِيَا
مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ * نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

(ش) يعني أن الفعل المضارع يعرب بشرط أن يعري من نون الإناث نحو: الهندات يَرُعْنَ.

ونون[1] التوكيد نحو: هل تَقُومَنَّ؟

ولما كان نون الإناث لا يكون إلا مباشراً للفعل لم يقيده، ولما كان نون[2] التوكيد يوجد مباشراً[3] للفعل[4] وغير مباشِر، وأنه لا يمنع[5] من الإعراب إلا إذا كان مباشراً، نبه على ذلك بقوله: «مُباشِرٍ»، وفهم منه أنه إذا كان غير مباشر كان الفعل معرباً سواء فصل[6] من الفعل بملفوظ به نحو:

هَلْ تَقُومانّ؟

أو بمقدر[7] نحو: هل تَقُومُنَّ يا زيدون؟

وعلامة رفع الفعل في غير المباشر نون محذوفة لاجتماع الأمثال. ثم انتقل إلى الحرف فقال:

(ص) وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا * ...

(ش) يعني أن الحروف كلها مبنية[8]، وعبارته غير موفية بذلك؛ لأنه لا

---

[1] في ش، ت «أو نون».
[2] «نون» ساقطة من ظ.
[3] في ت «توجد مباشرة».
[4] «للفعل» ساقط من هـ، ظ.
[5] في ظ «لا يمتنع».
[6] «فصل» ساقطة من ت.
[7] في الأصل، ت «مقدر».
[8] «هذا أمر مجمع عليه، إذ ليس فيه مقتضى الإعراب؛ لأن الحرف لا يتصرف ولا يتعاقب عليه من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب واعترض بأن من الحروف ما يكون لمعان كثيرة مثل «مِنْ» وأجيب بأن الحرف إنما جيء به في الأصل ليدل على معنى واحد ليس غير» شرح المرادي ١: ٦١.

يلزم من استحقاق الشيء وجوده فيه، فإن الشيء قد يكون مستحقاً للشيء ويمنع منه ثم قال:/ ٨/أ

(ص) ... * وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

(ش) أصل كل مبني اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أن يبني على السكون[١] ولا ينتقل عنه للحركة إلا لموجب من تعذر أو غيره[٢]، وقوله:

(ص) وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمْ كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَالسَّاكِنُ كَمْ

(ش) أي ومن المبني ما يبني على الفتح «كأَيْنَ»، أو على الكسر «كأمْسِ»، أو على الضم «كحَيْثُ»، أما «أينَ» فاسم مبني وبنيت لشبهها[٣] بالحرف[٤] في المعنى وهو «الهمزة» إن كانت استفهاماً، أو إن الشرطية إن كانت شرطاً، وبنيت على حركة لتعذر السكون، وكانت فتحة إما لخفتها، وإما إتْباعاً لحركة الهمزة، وأما «أَمْسِ» فاسم وبنيت لشبهها بالحرف وهو تضمنُ[٥] معنى أل وبنيت على حركة لتمكنها باستعمالها[٦] معربة في نحو: ذَهَبَ أَمْسُنَا. لا لتعذر السكون خلافاً لبعضهم[٧]، وكانت كسرة على أصل

[١] من أمثلة الاسم المبني على السكون مَنْ وكَمْ، ومن أمثلة الفعل قُمْ، واجْلِسْ، ومن أمثلة الحرف هَلْ، وبَلْ.

[٢] في ت «وغيره».

[٣] في ش «لشبهه».

[٤] في ظ «الحرف».

[٥] في الأصل، ز «بالحروف لتضمن معنى أل».
وفي ظ «بالحرف وهو تضمن لمعنى أل».

[٦] في ش «في استعمالها».

[٧] «بُنِيَ أمس عند الحجازيين بشروط خمسة هي: أن يراد به معين، وأن لا يضاف، ولا يصغر، ولا يكسر، ولا يعرف بأل، وأما التميميون فبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاثة للعلمية والعدل عن الأمس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها، فإن فُقِدَ شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في إعرابه وصرفه».
حاشية الصبان ١: ٦٣.

التقاء الساكنين، وأما حَيْثُ فاسم [وبنيت لشبهها بالحرف في الافتقار إلى الجملة افتقاراً لازماً][1] وبنيت على حركة لتعذر السكون، وكانت ضمة لشبهها بقَبْلُ وبَعْدُ. وقوله: «والسَّاكِنُ كَمْ»، مثال[2] للمبني على السكون وهو المنبه عليه[3] بقوله: «والأَصْلُ[4] في المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا»، وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية أو لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين إن كانت خبرية، أو بالحمل على «رُبَّ»، أو لشببهها بكَمْ الاستفهامية.

[ثم][5] قال:

(ص) والرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ أَعْرَاباً * لاِسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: لَنْ أَهَابَا

(ش) هذا الفصل تكلم فيه على ألقاب الإعراب بالنسبة إلى الأسماء / ٨/ب والأفعال وهو[6] على ثلاثة أقسام: مشترك بين الاسم والفعل وهو: الرفع والنصب، وإليه أشار بقوله: «والرَّفْعَ والنَّصْبَ اجْعَلَنْ إَعْرَاباً»، «لاِسْمٍ وَفِعْلٍ»، ومثَّل للفعل[7] فقال: «نَحْوُ لَنْ أَهَابَا»، وهو مضارع هاب[8] وهو من الهَيبة. ومختص بالاسم وهو الجر، وإليه أشار بقوله:

(ص) وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ[9] بِالجَرِّ * ...

---

(١) ما بين المعقوفين تكملة من هـ.

(٢) في هـ «هذا مثال».

(٣) في ش، هـ، ظ «عليه قبل».

(٤) «والأصل» ساقطة من ظ.

(٥) «ثم» تكملة من ز، هـ، ظ.

(٦) في ت «وهي».

(٧) في هـ، ظ «بالفعل فقال».

(٨) في ك، ت «من هاب».
مثل لنصب المضارع وأهمل رفعه ورفع الاسم ونصبه اعتماداً على أن الأمثلة معروفة ولعله اهتم بمثال نصب الفعل ليحافظ على القافية.

(٩) في الأصل «خُصّ» وما أَثْبَتُّ هو الصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(ش) ومختص بالفعل وهو الجزم وإليه أشار بقوله:

(ص) ... كَمَا * قَدْ خُصِّصَ[1] الفِعْلُ بأَنْ يَنْجَزِمَا.

وقوله:

(ص) فَارْفَعْ بِضَمٍّ وانْصِبَنْ فَتْحاً وَجُرْ * كَسْراً[2] كَذِكْرُ اللّهِ عَبْدَهُ يَسُرْ

(ش) يعني أن أصل[3] الإعراب أن يكون بالضمة رفعاً وبالفتحة نصباً وبالكسرة جراً، ثم مثل بقوله: كِذكْر الله عبدَهُ يَسُرّ.

«فذِكْر» مبتدأ وهو[4] مرفوع بالضمة، «واللّه» مضاف إليه وهو مجرور بالكسرة «وعبدَه» مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة[5]، و«يسر» خبر عن ذكر اللّه، وهو أيضاً مرفوع بالضمة ووقف عليه بالسكون. ثم تمَّم علامات الإعراب[6] الأصول[7] بعلامة الجزم فقال:

(ص) وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ *

(ش) هذه العلامات التي ذكرها هي الأصول[8] في علامات الإعراب، وغيرها من العلامات إنما هي بالنيابة وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ * يَنُوبُ نَحْو[9] ...

---

(1) في الأصل «خُصَّ» وما أَثْبَتُّ هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(2) في الأصل «كسر».

(3) في ظ، ت «الأصل في».

(4) «وهو» ساقطة من ت.

(5) في هـ زيادة «وعبده مفعول «بذِكْرٍ» وهو منصوب بالفتحة ويجوز أن يكون مفعولاً بيصل مقدماً». اختلط الأمر على الناسخ فوضع «بيصل» بدلاً من «بيسر» خطأً.
وفي ز «وعبده مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة ويجوز أن يكون عبده مفعولاً بيسر مقدماً». والأصوب أن يكون «يُسر» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على ذِكْر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(6) «الإعراب» ساقطة من ت.

(7) الأصول» ساقطة من ظ.

(8) في ش، هـ «الأصل».

(9) «نحو» ساقطة من ش، هـ، ظ، ت.

(ش) ثم أتى بمثال وهو[1].

(ص) * ... جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ

(ش) «فأَخُو» فاعل، والواو فيه نائبة عن الضمة، «وبَنِي» مضاف / إليه [٩/أ] والياء فيه نائبة[2] عن الكسرة. [ثم شرع في مواضع النيابة فقال:

(ص) وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ * واجْرُرْ بِيَاءٍ [ما][3] مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ

(ش) يعني أن الواو [تنوب] عن الضمة، والألف [تنوب][4] عن الفتحة والياء تنوب عن الكسرة فيما أصف لك [من الأسماء][5] أي فيما أذكر لك بعد هذا البيت، وهو ستة أسماء[6] أشار إلى اثنين منها بقوله:

(ص) مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا * وَالفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا

(ش) فقوله: «إِنْ صُحْبَةً أَبانا»، أي إن[7] أظهر صحبة نحو: جَاءَنِي ذو مال أي صَاحِبُ مَالٍ[8]، ورَأَيْتُ ذَا مَالٍ، ومَرَرْتُ بِذِي مَالٍ.

واحترز به[9] من ذو[10] بمعنى الذي في لغة «طيء» فإن الأشهر[11] فيها «ذو» بالواو في جميع الأحوال. وقوله: والفمُ حيثُ الميمُ منه بانا، أي إذا

---

[1] في هـ، ز، ظ، ت «وهو نحو».
[2] ما بعد «نائبة» إلى هنا ساقط من ك.
[3] «ما» تكملة من هـ، ز، ظ والألفية.
[4] «تنوب» تكملة من ت.
[5] «من الأسماء» تكملة من هـ، ز، ك.
[6] يريد بذلك الأسماء الستة، وفي إعرابها خلاف سأشير إليه في موضعه إن شاء الله.
[7] «إن» ساقطة من ظ، ك، ت.
[8] «أي صاحب مال» ساقطة من هـ ، ظ.
[9] في ظ «بقوله».
[10] في ظ «ذوا» وفي ش «من ذو التي بمعنى الذي».
قال ابن عقيل ١: ٤٥ «واحترز بذلك عن «ذو» الطائية فإنها لا تُفْهِمُ صحبة، بل هي بمعنى الذي فلا تكون مثل «ذي» بمعنى صاحب، بل تكون مبنيّة، وآخرها الواو رفعاً ونصباً وجراً نحو «جاءني ذُو قَامَ، ورَأَيْتُ ذُو قَامَ، ومَرَرْتُ بِذُو قَامَ».
[11] في ت «فإن الأظهر».

ذهب منه الميم نحو: هَذَا فُوكَ[1]، ورَأَيْتُ فَاكَ، ونَظَرْتُ إِليَ فِيكَ.

واحترز به من «فم» بالميم فإنه يعرب[2] بالحركة[3] نحو: هَذَا فَمُكَ ورَأَيْتُ فَمَكَ، ونَظرتُ إِلى فَمِكَ. ثم أشار إلى الأربعة[4] الباقية من الأسماء الستة فقال:

(ص) أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ * ...

«فأَبٌ» مبتدأ، «وأَخٌ وَحَمٌ» معطوفان عليه بحذف العاطف «وكذاك» خبر المبتدأ، «وهَنُ» مبتدأ وخبره محذوف[5] لدلالة خبر أب عليه، أي وهن كذاك[6] فتقول: هَذَا أَبُوكَ، ورَأَيْتُ أَخَاكَ، ومَرَرْتُ بِحَمِيكَ. وهَذَا هَنُوكَ، ورَأَيْتُ هَنَاكَ، ونَظَرْتُ إِلى هَنِيكَ، والحم أبو زوج / المرأة، والهَنُ كناية عما يستقبح كالفرج. ثم أشار إلى أن هذه الأسماء الأربعة فيها لغات أُخَر غير الاعراب بالحروف فقال:

٩ ب

(ص) ... * وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ

وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ * وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

(ش) يعني أن النقص في «هَن» وهو الإعراب بالحركات الثلاث في النون أحسن من إعرابه بالواو رفعاً، وبالألفِ نصباً، وبالياءِ جرّاً، وأن النقص في أبٍ وأخٍ وحَمٍ يقل والقصر فيها أشهر من النقص فمن النقص قوله:

١ - بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمْ

وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ[7]

---

(١) في الأصل «ذا فوك».
(٢) في ظ «معرب».
(٣) في ت «بالحركات».
(٤) في ش «إلى المواضع الأربعة».
(٥) ما بعد «العاطف» إلى هنا ساقط من ك.
(٦) في ت «كذلك».
(٧) الرجز لرؤبة بن العجاج.

=

ومن القصر قولهم في المثل: «مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَلْ»[1] «فأخاك»[2] مبتدأ ومُكْرَهٌ خبر مقدم[3]. وقوله: «وَفي[4] أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُر»، يعني أن النقص يقل في تاليي أب[5] وهما «أخ وحم»، وفاعل يندر[6] ضمير يعود على النقص. «وقصرها» مبتدأ وخبره[7] أشهر «ومن نقصهن» متعلق بأشهر وهو من تقديم[8] «مِنْ» على أفعل التفضيل وذلك قليل[9]، ثم قال:

(ص) **وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لاَ * لِلْيَا ...**

(ش) الإشارة «بذا» إلى الإعراب بالحروف. يعني أن هذه الأسماء يشترط في إعرابها بالواو رفعا وبالألف نصباً وبالياإ جراً أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم نحو: قَامَ أَبُو زَيْدٍ، ورَأَيْتُ أَخَاهُ، [ومررت بحميه][10] فإن[11] / كانت غير مضافة كانت منقوصة معربة بالحركات نحو: قَامَ أَبٌ، ورَأَيْتُ أَخاً، ومَرَرْتُ بِحَمٍ، وإن كانت مضافة إلى ياء المتكلم كانت معربة بحركات

١٠/أ

= انظر مجموع أشعار العرب ٣: ١٨٢، وشرح ابن الناظم ٣٨ وشرح المرادي ١: ٧٤ وشرح ابن عقيل ١: ٥٠ وشرح التصريح ١: ٦٤ والهمع ١: ٣٩ وشرح الشواهد للعيني ١: ٧٠.

(1) كذا في شرح ابن الناظم ٣٩ وشرح المرادي ١: ٧٦ وروى في أمثال العرب ١١٢ والفاخر ٦٢ والوسيط في الأمثال ١٥٦ وجمهرة الأمثال ٢: ٢١٣ ومجمع الأمثال ٢: ٣٥٥ والمستقصى ٢: ٣٤٧، وشرح الأشموني ١: ٧١.
«مُكْرَهٌ أَخُوكَ لاَ بَطَلَ» وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

(2) في أب وأخ وحم ثلاث لغات: أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء، أو تكون بالألف مطلقاً، كالشاهد أو تعرب بالحركات الثلاث.

(3) ما بعد «لا بطل» إلى هنا ساقط من ش.

(4) في ت «في».

(5) في ش، هـ «يقل في أب وتاليه» وفي ك «يقل في أب وفي تاليه».

(6) في ش «والفاعل يندر».

(7) في ت «خبره».

(8) في ت «تقدم».

(9) في هـ «وهو قليل».

(10) «ومررت بحميه» تكملة من هـ، ز، ك تستكمل بها حالات الإعراب.

(11) في ظ «وإن».

مقدرة كسائر الأسماء الظاهرة المضافة إلى ياء المتكلم[1]، «وشرط» مبتدأ وخبره «أَنْ» وصلتها، «ولاَ» عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير: أن يضفن لسسائر الأسماء لا للياء. ثم مَثَّل بقوله:

(ص) ... * ... كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ

(ش) «فأخو» مضاف إلى «أبيك»، «وأبي»[2] مضاف «لكاف»[3] الضمير «وذا» مضاف إلى «اعتلا»، وهذه الأمثلة[4] محتوية على أنواع[5] غير ياء المتكلم؛ لأن غير ياء المتكلم إما ظاهر أو مضمر، والظاهر إما معرفة أو نكرة، ومن مواضع النيابة نيابة الألف عن الضمة، والياء عن الكسرة والفتحة، وذلك في المثنى وما أُلحق به وهو «كلا وكلتا» «واثنان واثنتان»، وإلى هذا أشار بقوله:

(ص) بِالأَلِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى وَكِلاَ * إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلاَ
كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ * كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ
وَتَخْلُفُ اليَا فِي جَمِيعِها الأَلِفْ * جَرّاً وَنَصباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

---

[1] تعرب الأسماء الستة بالحروف بشروط أربعة ذكر المصنف شرطين منها أما الشرطان الآخران فقد ذكرهماابن عقيل والمرادي وهما:
- أن تكون مكبرة، فإن كانت مصغرة أعربت بالحركات الظاهرة نحو: هَذَا أُبَيُّ زَيْدٍ، ورَأَيْتُ أُبَيَّ زَيْدٍ ومَرَرْتُ بِأُبَيِّ زَيْدٍ.
- أن تكون مفردة فإن ثنيت أو جمعت أعربت . إعراب المثنى والمجموع . بالحركات الظاهرة. نحو: هَذَانِ أَبَوَا زَيْدٍ، ورَأَيْتُ أَبَوَيْهِ، ومَرَرْتُ بِأَبَوَيْهِ، وهَؤُلاَءِ آبَاءُ الزَّيْدَيْنِ، ورَأَيْتُ آبَاءَهُمْ، ومَرَرْتُ بِآبَائِهِمْ. واكتفى المصنف بالإشارة إليهما في قوله: وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ، أي الأسماء التي ذكرها مكبرة مفردة».
انظر شرح ابن عقيل ١: ٥٣ وشرح المرادي ١: ٨١.

[2] في ظ، ت «وأبو».

[3] في ش «إلى كاف».

[4] في ش، ك، ت «المثل وما أَثْبَتُّ أَدَق.

[5] في ظ «محتوية على أنواع غير الياء المذكورة غير ياء المتكلم».

(ش) المثنى هو الاسم [الدال][١] على اثنين بزيادة في آخره صالح[٢] للتجريد وعطف مثله[٣] عليه، فقوله: «بِالأَلِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى»، يعني: أن الألف تكون علامة للرفع في المثنى نحو: قَالَ رَجُلاَنِ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ.

وقوله: «وكِلاَ» يعني: أن «كِلا» / يرفع أيضاً بالألف كالمثنى لكن بشرط إضافته إلى المُضْمَر[٤]، وإلى هذا[٥] أشار بقوله: «إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلاَ»، وفهم من عطفه «كلا» على المثنى أن كِلاَ ليس[٦] بمثنى [حقيقة][٧] تقول: قَامَ الزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا وقيده بإضافته إلى المضمر[٨] احترازاً[٩] من المضاف إلى الظاهر فإنه يعرب حينئذٍ بحركة[١٠] مقدرة في الألف. و«مُضَافاً» حال من الضمير المستتر في «وُصِل»، «وبمضمر» متعلق بوصل والتقدير: إذا وُصِلَ بِمُضْمَرٍ في حَالِ كَوْنِهِ مُضَافاً إِلَيْه. أي إلى المضمر[١١]، وقوله: «كِلْتَا كَذَاكَ» أي «كِلْتا» مثل كِلاَ في أنه يرفع بالألف بشرط إضافته إلى المضمر وفُهِم أيضاً من قوله: «كِلْتَا كَذَاكَ»، أن كِلْتَا ليست بمثنى على متضى التثنية[١٢]، و«كلتا» مبتدأ، «كذاك» خبره، وقوله:

١٠/ب

(ص) ... اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ * كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

---

(١) «الدال» تكملة من هـ، ظ، ت. وكان الأولى أن يقول: الدال على اثنين أو اثنتين.
(٢) في هـ، ت «صالحاً» وهو الأصوب.
(٣) كقولك: «القَمَرَيْنِ» فانه صالح للتجريد فتقول: قمر، وعطف غيره عَلَيْه نحو: قمر وَشمس.
(٤) في ش، هـ، ت «الضمير».
(٥) في هـ، ك، ت «وإلى ذلك».
(٦) في ش «ليست» وما أَثْبَتُّ أَدَقّ لأن «كِلاَ» للمذكر.
(٧) «حقيقة» تكملة من ش، هـ، ك.
(٨) في ش، ت «الضمير».
(٩) في ظ «احتراز».
(١٠) في ش، هـ، ك، ت «بحركات».
(١١) في ش، ت «الضمير».
(١٢) في هـ، ت «التشبيه».

(ش) يعني أن «اثنين واثنتين» يرفعان بالألف كالمثنى من غير شرط، ولذلك شبههما بالمثنى الحقيقي وهو[1] «ابنان وابنتان»، وإنما حكم على «كِلاَ وكِلْتَا واثنين واثنتين»، أنها[2] ليست مثناة[3] حقيقة؛ لأنها لا تصلح للتجريد وعطف مثلها عليها. وقوله:

وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ * ...

البيت يعني أن «الياء» تخلف الألف[4] في الجر والنصب في جميع ما ذكر فتكون[5] الياء علامة للجر والنصب نحو: مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ والاثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا، ورأيت / الزَّيْدَيْنِ[6] والاثْنَيْنِ[7] كِلَيْهِمَا، قوله[8]:

١١
أ

بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ. يعني أن الياء في الجر والنصب يفتح ما قبلها كالفتح[9] المعهود في الرفع وهو المراد بقوله: «بَعْدَ فَتْحٍ[10] قَدْ أُلِفْ «واليَا» فاعل بتخلف، «والأَلِف» مفعول به[11] وقصر الياء ضرورة، ونصب جرّاً ونصباً على إسقاط حرف الجر. أي في جر ونصب، ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع الحال والتقدير: في حال كون هذه

---

[1] في ش، ت «وهما» وكلاهما جائز، لأن الضمير هنا يعود على «ابنان وابنتان». والضمير في «هو» يعود على المثنى.

[2] في ت «أنهما».

[3] في ش «بمثناة».

[4] في ظ «يعني أن الألف تخلفها الياء».

[5] في هـ، ظ، ك «وتكون».

[6] في ش «ورَأَيْتُ الهِنْدَيْنِ والأُنْثَيَيْنِ كِلْتَيْهِمَا».
«ورَأَيْتُ الهِنْدَيْنِ والاثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا».

[7] «والاثنين» ساقط من ظ.

[8] في ك «وقوله: جراً ونصباً بعد فتح قد أُلف» أكملت عبارة الألفية.
وفي ت «وقوله».

[9] في ش، هـ، ك «بالفتح» وفي ظ «فالفتح».

[10] «بعد فتح» ساقط من ش، ك.

[11] «به» ساقط من ت.

الأشياء[1] مجرورة ومنصوبة. «وَفِي جَمِيعِهَا وَبَعْدَ فَتْحٍ» متعلقان بتَخْلُف.

ومن مواضع النيابة، نيابة الواو عن الضمة، والياء عن الكسرة والفتحة[2] وذلك في جمع المذكر السالم، وما ألحق به، وإلى ذلك أشار[3] بقوله:

(ص) وَارْفَعْ بِوَاوٍ وبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ * سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ
وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِه عِشْرُونَا * وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَالأَهْلُونَا
أُولُو[4] وَعَالَمُونَ[5] عِلِّيُّونَا * وَأَرَضُونَ شَذَّ والسِّنُونَا
وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ * ذَا البَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

(ش) يعني أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء. ولما كان على نوعين. أحدهما: اسم ويشترط في مفرده أن يكون علماً مذكراً عاقلاً خالياً[6] من تاء التأنيث ومن التركيب، والآخر وصف ويشترط في مفرده أن يكون مذكراً عاقلاً خالياً من تاء التأنيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء أتى بمثالين[7] الأوّل للأوّل وهو عامر، والثاني للثاني[8] / وهو مذنب، قوله: «وَشِبْهِ ذَيْنِ» يعني شبه عَامِرٍ ومُذْنِب في كونهما على ما ذكر، «وبِوَاوٍ» متعلق بارفع، و«بيا» متعلق[9]

11 / ب

---

[1] في هـ «الأقسام».
[2] في ت «عن الفتحة والكسرة» تقديم وتأخير.
[3] في ت «الإشارة».
[4] في الأصل، ت «أولوا» والمثبت هو الصواب بدون ألف، لأن الملحق بجمع المذكر السالم لا واحد له من لفظه.
أما «أولوا» بمعنى أصحاب فتكتب بالألف.
[5] في ظ «عالمون».
[6] في هـ، ظ، ت «عَلَماً لمذكر عاقلٍ خالياً».
وفي ك «عَلَما لمذكرٍ عاقلٍ خالٍ.
[7] في الأصل «بمثال من الأول».
[8] في ش «الأول وهو عامر والثاني مذنب».
[9] «متعلق» ساقط من ظ.

باجرر أو بانصب[1] وهو[2] من باب التنازع وفيه تقديم[3] المتنازع فيه وهو جائز عند بعضهم[4]، «وَسَالِمَ جَمْعِ» منصوب بأحد العاملين فهو أيضاً من باب التنازع، وقوله: «وَشِبْه ذَيْنِ». مجرور بالعطف على عَامِرِ ومُذْنِب. والتقدير: جمعُ[5] هذين الاسمين وما أشبههما. وقوله: «وَبِه عِشْرُونَا». هذه هي الكلم[6] التي أُلحقت[7] بجمع المذكر السالم في الإعراب وذكر منها سبعة ألفاظ: عشرون[8] وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه، وبابه يعني ثلاثين إلى التسعين[9] ويتضمن أيضاً سبعة ألفاظ، والأهلون: وهو جمع غير مستوف للشروط؛ لأنه ليس بعلم ولا صفة، وأولو[10]: وهو اسم جمع؛ لأنه لا مفرد له من لفظه، وعَالَمُون؛ وهو أيضاً اسم جمع ولا مفرد له من لفظه، وليس جَمعاً لِعَالِمْ؛ لأن عالماً أعم، وعليون: اسم لأعلى الجنة فهو مفرد في المعنى جمع في اللفظ، وأَرَضُون؛ جمع أرض، وقوله: «شَذّ» راجع لأرضين، ووجه شذوذه أنه من باب سنين، وباب سنين مطرد فيما، حذف من[11]

---

[1] في ظ «باجرر وبانصب» وفي ك «باجرر وانصب».
[2] في هـ، ت «فهو».
[3] «تقديم» ساقطة من ظ.
[4] قال الصبان ١: ٧٩ «قوله وبيا اجرر وانصب: ليس المجرور متنازعاً فيه لاجرر وانصب على الأصح لتأخر العاملين فلا يصح عمل المتأخر المعطوف فيما قبل المعطوف عليه للفصل به بل يقدر له معمول آخر، وعلى القول الثاني يصح كونه من باب التنازع لطلب المعمول في الجملة قاله الشيخ يحيى، وعلى هذا القول فالذي أعملناه هو الثاني إذ لو كان الأول لوجب الإضمار في الثاني بلا حذف للضمير» وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٦٤٣.
[5] في ت «وجمع».
[6] في هـ «هذه من الكلم» وفي ظ «هذه الكلم».
[7] في ظ «لحقت».
[8] في الأصل «عشرين» وفي ش «منها عشرون» وفي ظ «وعشرين».
[9] في ظ «تسعين».
[10] في الأصل، هـ «وأولوا» والمثبت أصوب بدون ألف.
[11] في ظ «منه».

مفرده[1] [حرف][2] أصليّ وعوض منه تاء التأنيث [ولم يكسر تكسيراً يعرب فيه بالحركات][3] كَسَنَة وعِدَة ولم يحذف / من أرض حرف أصلي[4] فيعوض منه، بل حذفت[5] منه تاء التأنيث بدليل رجوعها في التصغير في قولهم ارَيْضَة. فشذ[6] على هذا جملة في موضع الحال من أرضين، والتقدير وأَرَضُونَ في حال كونه شاذاً، والسنون وبابه، يعني كل ما حذف من مفرده حرف [أصلي][7] وعوض منه [8] تاء التأنيث كعزين وثبين وسنين ومئين[9]، وقوله: «وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَاب». الإشارة بذا إلى سنين وبابه، يعني أنه قد يستعمل باب سنين استعمال حين فيلزم فيه[10] الياء ويعرب بالحركات الثلاث في النون [فتقول هذه سنون بضم النون، ورأيت سنيناً بفتح النون، وجئت في سنين بكسر النون][11] ولا تحذف النون للإضافة. وفُهِمْ من قوله: قد يرد أن ذلك قليل، ومنه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنيناً

١٢/أ

---

(1) «مفرده» ساقطة من ظ.
(2) «حرف» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك.
(3) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ك.
(4) ما بعد أصلي «إلى هنا ساقط من ظ.
(5) في الأصل، ش «حذف».
(6) في ش «وشذ».
(7) «أصلي» تكملة من هـ، ك.
(8) في الأصل «من».
(9) في هـ «كعِزِين وثِبِين وعِضِين».
وفي ز، ك «كعِزِين وثِبِين وعِضِين. فعزين جمع عِزة، وثبين جمع ثِبة، وعِضين جمع عِضة».
وفي ظ «كعِزين وثِبين ومِئين».
وفي ت «كعِدين وثبين ومِيئين».
والأمثلة كلها صحيحة في جميع النسخ إلا أنَّ عبارة ز، ك أفضل.
(10) في ت «فيها».
(11) ما بين المعقوفين تكملة من ش.

كَسِنِينِ يُوسُفَ»(1) في إحدى الروايتين، وقوله، «وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ»، يعني(2): أن هذا الاستعمال المذكور يطرد عند قوم من العرب كقوله:

٢ ـ دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ * لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا(3)

ثم قال:

(ص) وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ * فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

(ش) يعني أن نون الجمع وما الحق به مفتوحة وكسرها قليل، قيل(4) وهو مخصوص بالضرورة(5)، كقوله:

٣ ـ وَمَاذَا يَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي * وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ(6)

ثم قال(7):

---

(1) وفي رواية:
«اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ» كذا في البخاري ٢: ٣٣ وفي سنن أبي داود «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِم سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ».
انظر سنن أبي داود ١: ٣٣ «باب القنوت في الصلاة» وشرح ابن الناظم ٤٨، وشرح المرادي ١: ٩٧ وشرح ابن عقيل ١: ٦٥، وشرح الأشموني ١: ٨٧

(2) «يعني» ساقطة من ظ.

(3) الشاهد للصمة بن عبد الله أحد شهراء الدولة الأموية.
انظر اللسان «سنه» وشرح المفصل ٥: ١١، وشرح ابن الناظم ٤٨ وشرح المرادي ١: ٩٧ وشرح ابن عقيل ١: ٦٥، وشرح الشواهد للعيني ١: ٨٦ وشرح التصريح ١: ٧٧.
دعاني: أي اتركاني.
مردا: مردُ جمع أمرد: وهو الذي لم ينبت بوجهه شعر.

(4) «قيل» ساقطة من ش، ظ.

(5) «بالضرورة» تركيب غير واضح في الأصل.

(6) الشاهد لسُحَيم بن وَثيل الرِّيَاحِي.
وروايته في الأصمعيات واللسان والخزانة:
وَمَاذَا يَدَّرِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي
وَقَدْ جَاوَزْتُ رَأْسَ الأربعينِ
انظر اللسان «ربع» والاصماعيات ١٩ وشرح المفصل ٥: ١١. ١٤ والخزانة ٣: ٤١٤ وشرح الأشموني ١: ١٢٠.

(7) «ثم قال» ساقط من ك، وفي ظ «وقوله».

(ص) وَنُونُ مَا ثُنِّيَ والْمُلْحَقِ بِه * بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ/ ١٢/ب

(ش) يعني أن نون المثنى وما أُلحق به بالعكس من نون الجمع فكسرها كثير وفتحها قليل وهو[1] لغة مع الياء وقيل مطلقاً [ومنه قوله:

٤ ـ أَعْرِفُ مِنْهَا الجِيدَ والعَيْنَانَا
وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا][2]

وقوله: فانتبه [أي فانتبه][3] لما استعملته العرب من الفرق بين نون الجمع ونون التثنية. ومن مواضع النيابة أيضاً نيابة الكسرة عن الفتحة وذلك في جمع المؤنث السالم وما أُلحِق به وإليه أشار بقوله:

(ص) وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا * يُكْسَرُ فِي الجَرِّ وفِي النَّصْبِ مَعَاً
كَذا أُولاَتُ وَالَّذِي اسْمًاقَدْ جُعِلْ * كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضاً قُبِلْ

(ش) يعني أن المجموع بالألف والتاء وهو جمع المؤنث السالم يُجَرُّ وَيُنْصَبُ بالكسرة فنقول[4]: مَرَرْتُ بالْهِنْدَاتِ، ورَأَيْتُ الهِنْدَاتِ، وإنما نُصب[5] بالكسرة مع تأتي الفتحة حملاً على جمع المذكر السالم؛ لأنه فرع عنه[6]، وقُدِّمَ الجر؛ لأن النصب محمول عليه، وقوله «كَذَا

---

[1] في ش «وهي لغة» وفي هـ ز «قيل وهذه لغة» وفي ت «وقيل هي لغة».
[2] ما بين المعقوفين تكملة من ت.
البيتان لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٧.
ونسبا لرجل من ضبة في شرح الشواهد للعيني ١: ٩٠ والخزانة ٣: ٣٣٦ وهما بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٧١/١، وشرح التصريح ١: ٧٨ وشرح الأشموني ١: ٩٠.
وفي رواية: أعرف منها الأنف والعينانا.. ومَنْخِرَانِ أشبها ظبيانا.
وذكر ابن عقيل أن البيتين مصنوعان فلا يحتج بهما. انظر هامش ابن عقيل ١: ٧٢.
منخرين: بفتح الميم وكسرها موضع النخير وهو الصوت المنبعث من الأنف ويطلق على الأنف نفسه.
ظبيانا: هو اسم رجل، وقيل مثنى ظبي. والمعنى المناسب للمقام هنا هو الثاني.
[3] «أي فانتبه» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.
[4] في ت «تقول».
[5] في ت «ينصب».
[6] في ظ «عليه».

أُولاَتُ». البيت. هذا هو الملحق بجمع[1] المؤنث السالم وهو نوعان:

الاول: [أُولاَت][2] وهو اسم جمع بمعنى ذوات ولا مفرد له من لفظه، وإليه أشار بقوله: «كَذَا أُولاَتُ»، يعني أن[3] «أُوَلاتِ» يلحق بجمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة[4] كقوله تعالى: «وَإِنْ كُنَّ أُولاَتِ حَمْلٍ»[5].

الثاني: ما سُمِّيَ[6] به من جمع المؤنث السالم. وإليه أشار بقوله: «وَالَّذِي اسْماً قَدْ جُعِلْ... إلى آخره فتقول في رجل اسمه هِنْدَاتٌ: هَذا هِنْدَاتٌ ورَأَيْتُ هِنْدَاتٍ / ومَرَرْتُ بِهِنْداتٍ. كما كان قبل التسمية ومنه «أَذْرِعَات»[7] اسم موضع بالشام وذَاله معجمة،

١٣/أ

(١) في ت «الجمع».

(٢) «أولات» تكملة من هـ، ظ، ت.

(٣) «أن» ساقطة من ظ.

(٤) في الأصل «وبالكسرة».

(٥) سورة الطلاق آية: ٦.

(٦) في ظ «ما تسمّى» وما أثبت أدق.

(٧) قال ابن عقيل ١: ٧٥.

«أذرعاتٍ ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ولا يحذف منه التنوين نحو: هذه أذرعاتٌ، ورأيت أذرعاتٍ، ومررت بأذرعاتٍ.

هذا هو المذهب الصحيح، وفيه مذهبان آخران:

أحدهما: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، ويزال منه التنوين نحو: هذه أذرعاتُ، ورأيت أذرعاتِ، ومررت بأذرعاتِ.

والثاني: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين نحو: هذه أذرعاتُ، ورأيت أرعاتَ ومررت بأذرعاتَ. ويروى قوله وهو امرؤ القيس:

تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعَات وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ، أَدْنَى دَارِها نَظَرٌ عَالِي

بكسر التاء منونة كالمذهب الأول، ويكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث».

«فأولات» مبتدأ وخبره كَذَا «والذي» مبتدأ، وصلته «اسْماً قَد

جُعِلْ»، وفي «جُعِلَ» ضمير مستتر عائد[1] على الموصول، «واسْماً» مفعول ثاني بجعل، «وكَأَذْرِعَاتٍ» متعلق بجعل أو في موضع الحال من الضمير المستتر في جعل، «وَذَا» مبتدأ وهو إشارة إلى الحكم[2] المتقدم في جمع المؤنث السالم وهو حمل منصوبه على مجروره، «وقُبِلْ» خبره، وفيه متعلق بقُبِل وتقديره: والذي جُعِل اسماً من جمع المؤنث السالم كأَذْرِعَاتٍ [قُبِلَ][3] فيه[4] هذا الاستعمال وهو حمل منصوبه على مجروره. ومن مواضع النيابة: نيابة الفتحة عن الكسرة[5] وإليه أشار بقوله:

(ص) **وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ** * ...

(ش) يعني أن الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة، ولم يذكر النصب؛ لأنه على الأصل السابق، ولما كان جره بالفتحة مشروطاً بأن لا يضاف ولا يدخل عليه «أل» أشار إلى ذلك بقوله:

(ص) ... * **مَا لَمْ يُضَفْ أَوْيَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ**

(ش) فشمل «أل» الزائدة[6] نحو: اليَزِيد، وغير الزائدة[7] نحو: الأَحسَن[8]

---

(1) «عائد» ساقطة من ظ.
وفي ش «يعود».
(2) في ك «للحكم».
(3) «قُبِل» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.
(4) «فيه» ساقط من ظ.
(5) في الأصل «الكبيرة» تحريف من الناسخ.
(6) في الأصل «فشمل الزائد».
وفي ش، هـ «فشملت أل الزائدة».
وفي ظ «فشملت الزائدة».
(7) في الأصل «وغير الزائد».
(8) في ز، ظ، ك «نحو الحسن».
وفي ت «نحو الأحمر» وهذا جائز.

ومعنى رَدِفَ: تَبع وقوله: «وجُرَّ» يحتمل أن يكون فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول «ومَا» في موضع رفع نائبة[1] عن الفاعل ويحتمل أن يكون فعل أمر «ومَا» في موضع نصب على أنه مفعول به، و«ما» في قوله / «مَا لَمْ يُضَفْ ظرفية مصدرية ١٣/ب والتقدير: مدة كونه غير مضاف ولا تابع[2] لأل. ومن مواضع النيابة نيابة النون عن الضمة، ونيابة حذفها عن السكون والفتحة، وذلك في خمسة[3] أمثلة من الفعل وإليها[4] أشار بقوله:

(ص) وَاجْعَلْ لِنَحْوِ[5] يَفْعَلاَنِ النُّونَا * رَفْعاً وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا
وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ * كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

(ش) يعني أن علامة الرفع في هذه الأمثلة الثلاثة هي النون، وهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ. وفُهِم من قوله: «لِنَحْوِ» أنها أكثر وتبلغ[6] بالاستقراء إلى ثمانية لأن «يفعلان» شامل لما ألفه ضمير[7] نحو: الزَّيْدَانِ يَفْعَلاَنِ.

ولما كان[8] ألفه علامة التثنية نحو: يَفْعَلانِ الزَّيْدَانِ على لغة أكلوني البراغيث. ومتضمن[9] أيضاً «تَفْعَلاَنِ» بالتاء فإنه[10] شبيه بيفعلان وتكون ألفه أيضاً ضميراً نحو: أَنْتُمَا تَفْعَلان، وعلامة التثنية نحو: تَفْعَلاَنِ الهِنْدَانِ،

---

(1) في الأصل، ت «نيابة».
(2) في ك «ولا تابعا».
(3) في ت «وفي ذلك خمسة».
(4) في الأصل، ز، ظ، ك، ت «وإليه» تحريف.
(5) في الأصل «النحو».
(6) في ش، هـ «وتصير».
وفي ك «وتصل».
(7) في ش «لما كان ألفه ضميراً».
(8) «كان» ساقطة من ش، هـ، ك.
(9) في ش، هـ «ويتضمن».
(10) في ش «لأنه».

وأما «تَسْأَلُونَ» فتكون واوه ضميراً[1] نحو: أَنْتُمْ تَسْأَلُون. وهو[2] مُتَضمن ليفعلون؛ لأنه شبهه، وواو يَفْعَلُون تكون ضميراً نحو: الزَّيْدُونَ يَسْأَلُونَ، وعلامة جمع نحو: يَسْأَلُونَ الزَّيْدُونَ. وأما «تَدْعِينَ» فلا تكون ياؤه إلا ضميراً فهذه ثمانية أمثلة في التقدير وإن كانت ثلاثة في اللفظ ١٤/أ «والنُّون» مفعول أوَّل باجعل، «وَرفْعاً» مفعول ثان، وهو على حذف مضاف أي علامة رفع والتقدير[3]: واجعل النُّون علامة رفع لِنَحْو يَفْعَلاَنِ وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُوُن. وقوله: «وَحَذْفُهَا[4] لِلْجَزمِ والنَّصْبِ سِمَهْ[5]»، أي علامة. وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول عليه، ثم أتى بمثال للجزم وهو قوله: «كَلَمْ تَكُونِي». ومثال للنصب وهو قوله: «لِتَرُومِي مَظْلَمه»[6] يجوز في لامه [الفتح][7] والكسر والقياس الفتح واعلم أن علامات[8] الإعراب تكون ظاهرة كما تقدم ومقدرة، وذلك في الأسماء والأفعال المعتلة، وبدأ بالأسماء المعتلة فقال:

(ص) وَسَمِّ مُعْتلاً مِنَ الأَسْمَاءِ مَا * كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمَا
فَالأَوَّلُ الإِعْرابُ فِيه قُدِّرَا * جَمِيعُهُ وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ * وَرَفْعُهُ يُنْوَي كَذَا أَيْضاً يُجَرّ[9]

(ش) يعني[10] أن ما كان من الأسماء حرف إعرابه ألف لازمة [قبلها

[1] في الأصل «ضمير».
[2] في الأصل «وهم».
[3] في الأصل «التقدير».
[4] في ظ «وحذفها».
[5] «سمه» الكلمة غير واضحة في الأصل.
[6] في الأصل، هـ، ز، ت «لترومي ومظلمة».
وما أثبتُّ أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.
[7] «الفتح» تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت وفي ش «النصب»
[8] في ش «علامة».
[9] هذا البيت ساقط من ظ.
[10] «يعني» ساقطة من ظ.

فتحة(1)] كالمصطفى أو ياء [لازمة](2) قبلها كسرة كالمرتَقِي يسمّى معتلاً [وليس من الأسماء ما حرف إعرابه واو قبلها ضمة لازمة](3) وما موصولة مفعول أَوَّل بسَمِّ، «ومُعتَلاً» مفعول ثان، وصلة «ما» كالمصطفى»، و«مَكَارِماً» مفعول من أجله أو تمييز أو ظرف أو مفعول به(4) [ومن الأسماء متعلق بسم](5) ثم إن القسم الأول من المعتل وهو ما حرف إعرابه ألف لازمة يقدر فيه جميع الإعراب أعنى / الضمة والفتحة والكسرة؛ لتعذر النطق بها نحو: قَامَ الفَتَى ورَأَيْتُ الفَتَى، ومَرَرتُ بالفَتَى، ويسمّى مقصوراً، وقد نبه على ذلك بقوله: فَالأَوَّلُ الإِعْرابُ فِيهِ قُدِّرا. جَمِيعُهُ، البيت، ثم نبَّه على القسم الثاني بقوله: وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ... البيت، يعني أن القسم الثاني من المعتل يسمّى منقوصاً وتظهر فيه الفتحة في حال النصب لخفتها نحو: رَأَيْتُ القَاضِيَ، وتُنْوَى فيه(6) الضمة والكسرة في حال رفعه وجره لثقلهما في الياء نحو: قَامَ القَاضِي، ومَرَرْتُ بِالقَاضِي، ثم أشار إلى المعتل من الأفعال(7) بقوله:

14 ب

(ص) وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ * أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاً عُرِفْ

فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الجَزْمِ * وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمي

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جَازِماً * ثَلاَثَهُنَّ تَقْضِ حُكْماً لاَزِمَا

---

(1) «قبلها فتحة «تكملة من هـ، ز، ك.

(2) «لازمة» تكملة من هـ، ز، ك.

(3) ما بين المعقوفين تكلمة من ش.
وفي هـ «وليس من الأسماء ما آخره واو قبلها ضمة لازمة».

(4) «أو ظرف أو مفعول به» ساقطة من ش، وشطبت من هـ.

(5) «ومن الأسماء متعلق بسم» تكملة من ش، ز، هـ، ظ، ك.

(6) في الأصل، ش، ز، ك «فيها».

(7) «من الأفعال» ساقط من ظ.

(ش) يعني[1] أن المعتل من الأفعال ثلاثة[2] أقسام:

. ما آخره ألف نحو يخشَى.

. وما آخره واو نحو يغزُو[3]

. [وما آخره ياء نحو يرمي][4]، وجميع ذلك يسمى معتلاً. و«أي فعل»: شرط، [وهو مرفوع][5] بالابتداء، وكان بعده مقدرة، ويحتمل أن تكون شأنية «وَآخِرٌ مِنْهُ أُلِفْ» جملة من مبتدأ وخبر مفسرة للضمير المستكن في كان الشأنية المقدرة ويحتمل[6] أن تكون ناقصة «وآخِرٌ مِنْهُ»[7] اسمها «وأُلِفْ» خبرها ووقف عليه[8] بالسكون على لغة ربيعة[9]، والفاء[10] جواب الشرط وفي «عُرِفْ» ضمير مستتر عائد على فعل «ومُعْتَلاً» حال منه مقدم على عامله/ وقوله: «فَالأَلِفَ انوِ فِيهِ غَيْرَ الجَزْمِ»، يعني أن ما في[11] آخره ألف من الأفعال المعتلة ينوى فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب؛ لتعذر ظهورهما في الألف نحو: زَيْدٌ يَرْضَى، ولَنْ يَخْشَى[12] «والألفَ»[13] مفعول

١٥/أ

(١) «يعني أن «ساقط من ظ.
(٢) في ش «على ثلاثة».
(٣) في ظ، ت قدم مثال الياء «وما آخره ياء نحو يرمي» قبل مثال الواو «وما آخره واو نحو يغزو».
(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.
(٥) «وهو مرفوع» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك.
(٦) في ك «يحتمل».
(٧) في الأصل «ضمة».
(٨) «عليه» ساقطة من ظ، ت.
وفي ك «ووقف عليها».
(٩) ربيعة تقف على المنصوب المنون بالسكون مع أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف.
(١٠) في ظ، ت «والفاء في» يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك: «أو واو أو ياء فمعتلا عرف».
(١١) «في» ساقطة من ظ، ت.
(١٢) في ش «نحو: زيد يرضي ولن يرضي».
(١٣) في ظ «فالألف».

بفعل مقدر من باب الاشتغال، ويجوز رفعه على الابتداء وقول: «وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي»، يعني أن ما آخره واو «كَيدعُو» أو ياء «كيَرْمِي» يظهر نصبه بالفتحة لخفتها نحو: لَنْ يَدْعُوَ وَلنْ يَرْمِيَ، ومعنى «أَبْدِ» أظهر «ومَا» موصولة وصلتها «كيَدْعُو»، و«يَرْمِي» معطوف على[1] يدعو بحذف حرف العطف، وقوله: «والرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ» يعني أن الرفع ينوى في الواو والياء لثقل الضمة في الواو والياء[2]، و«الرفع» مفعول مقدم بانو، وقوله: «وَاحْذِفْ[3] جَازِماً ثَلاَثَهُنَّ»[4] إلى آخره. يعني أن هذه الحروف[5] الثلاثة أعني الألف[6] والواو والياء تحذف في الجزم نحو: لَمْ يَخْشَ، ولَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يَرْمِ، «وجازماً» حال من الفاعل المستتر في احذف، «ثَلاَثَهُنَّ»[7] مفعول باحذف ومفعول «جازماً» محذوف تقديره: الأفعال[8]، «وتَقْضِ» مجزوم على جواب[9] الأمر، «وحُكْماً» مفعول به إن جعلت تقض بمعنى تؤدي، ومفعول[10] مطلق إن جعلت تقض[11] بمعنى تحكم، كأنه قال: تحكم حكماً لازماً.

---

(1) في ش «عليه».
(2) في ش «لثقل الضمة فيهما».
(3) في الأصل «وحذف» وما أَثبتُّ هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.
(4) في الأصل «ثلاثين» وما أَثبتُّ هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.
(5) في هـ، ظ الأحرف».
(6) في ش، ظ، هـ، ك «وهي الألف».
(7) في الأصل «وثلاثين» وما أَثبتُّ هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.
(8) في هـ، ز، ظ، للأفعال.
وفي ش «جازماً للأفعال».
(9) في الأصل «على جواز».
(10) في ش، ظ «أو مفعول».
(11) في الأصل «تقضى» وما أَثبتُّ هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

«النكرة والمعرفة»

[النكرة هي الأصل، والمعرفة فرع عنها، ولذلك ابتدأ بالنكرة فقال][1]:/

١٥ ب

(ص) نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا * أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

(ش) يعني أن النكرة ما تقبل[2]، «أل» وهي الألف واللام، وقوله: «مُؤَثِّرَا» أي: مؤثرة التعريف، واحترز بذلك من «أل»[3] التي لا تؤثر التعريف كالألف واللام الزائدة «كاللاتي»، والتي للمح الصفة «كالحارث» فإن كليهما[4] لم يؤثر[5] فيما دخل عليه تعريفاً. وقوله: «أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا» يعنى أن من النكرات ما لا يقبل[6] «أل» كذي بمعنى صاحب، «وما» الموصوفة فهما نكرتان لا يقبلان[7] «أل» لكنهما[8] في معنى ما يقبلها[9]، «فذو بمعنى صاحب و«ما» بمعنى شيء، وكلاهما يقبل «أل» [ثم][10] قال:

---

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.
(٢) في هـ، ز، ك، هي ما يقبل».
وفي ظ «ما يقبل»، وفي ت «هي ما تقبل».
(٣) في ظ «من النكرة» خطأ من الناسخ.
(٤) في الأصل، هـ، ظ، «كلاهما» والصواب ما أثبت.
وفي ش، ت «كلا منهما».
(٥) في ظ «لم يؤثرا».
(٦) في ظ «ما لا تقبل» والتذكير والتأنيث جائز.
(٧) في هـ، ز «ولا يقبلان».
(٨) في الأصل، هـ، ظ «لكن هما».
(٩) في الأصل «ما يقبلهما».
(١٠) «ثم» تكلمة من ش، هـ، ظ.

(ص) وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي * وَهِنْدَ وَابْنِي وَالْغُلاَمِ وَالَّذِي

(ش) يعني أن غير النكرة معرفة، فالمعرفة هو[1] ما لا يقبل «أل» ولا واقع موقع ما يقبلها وذكر من المعارف ستة، الضمير «كهم»، واسم الإشارة «كَذِي»، والعلم «كِهْند»، والمضاف إلى المعرفة[2] «كابْنِي»، والمعرف بأل «كالغُلاَم»[3] والموصول «كالذِّي» ولم يذكر المقصود في النداء نحو: «يَا رَجُلُ» وهو من المعارف، لأنه داخل كما قيل[4] في المعرف بأل أو في اسم الإشارة[5]، ولم يرتبها في المثال ورتبها في الفصول. ثم شرع في أول المعارف وأعرفها وهو الضمير فقال:

(ص) فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أو حُضُورِ * كَأَنْتَ وَهُوَ سَمٌّ بِالضَّمِيرِ[6] / ١٦/أ

(ش) يعني أن ما دل على غيبة نحو «هو» أو حضور نحو «أنت» و«أنا» يُسمَّى ضميراً ودخل في قوله: «أَوْحُضُورِ» اسم الإشارة [لأنه حاضر][7] لكنه أخرجه بالمثال. ولما كان الضمير متصلاً ومنفصلاً أشار إلى المتصل منه بقوله:

(ص) وَذُو اتِّصالٍ مِنْهُ مَالاَ يُبْتَدَا وَلاَ يَلِي إلاَّ اخْتِيَاراً أَبَدَا
كَاليَاءِ وَالكَافِ مِنِ ابْنِي أَكْرَمَكْ وَالياءِ والهَا مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكْ[8]

(ش) يعني أن الضَّميرَ المتَّصِل هو[9] ما لا يصح الابتداء به أي وقوعه

---

[1] في ز، ك «هي» أعاد الضمير على ظاهر اللفظة.
[2] «إلى المعرفة» ساقط من ظ.
[3] في الأصل «كالكلام».
[4] في ظ «في النداء وهو يا رجل لأنه داخل كما قيل» والباقي ساقط.
[5] قال الأشموني ١: ٩٦ «وزاد في شرح الكافية المنادى المقصود كيا رجل واختار في التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه وذهب قوم إلى أنه معرفة بأل مقدرة.».
انظر التسهيل ٢١، وشرح الكافية للرضى ١: ١٤١، وشرح المفصل ٢: ٨، ٩.
[6] يسمى الضمير والمضمر في اصطلاح البصريين، وفي اصطلاح الكوفيين يُسمى كِنَايَةً ومَكْنِيًّا.
[7] «لأنه حاضر» تكملة من ش، هـ، ظ، ك، ت.
[8] هذا البيت ورد في هـ بعد الشاهد.
وهو ساقط من ش، ز، ك.
[9] في ز، ك «هو الذي».

في أول الكلام[1] ولا يلي «إلاَّ» في الاختيار، وفُهِم منه أنه يلي إلاَّ في غير الاختيار كقول الشاعر:

٥ ـ وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا * أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ[2]

وقوله: «كالياء» البيت[3]، أتى بهذه المُثُل محتوية على أربعة ألفاظ من الضمائر المتصلة وهي ياء المتكلم من «ابْني» وهي مجرورة بالإضافة، وكاف المخاطب[4] من «أَكْرَمَكَ» وهو منصوب بأكرم، «وياء المخاطبة»، «وها الغائب من سَلِيه، والياء من سَلِيه[5] مرفوعة بسل[6] والهاء منصوبة به، ثم قال:

(ص) وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِبْ * وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

(ش) يعني أن الضمائرَ كلّها مبنية[7] وقوله: وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ، يعني أن كل ضمير نصب صالح للجر، وأن كل ضمير جر صالح

---

[1] في الأصل «اللام».

[2] وفي رواية كما في هـ ، ز، ظ، ت.

وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا   أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ

أنشد هذا البيت الفراء ولم أقف على قائله رغم وروده في كتب النحو. انظر شرح المفصل ٢:١٠١، وشرح ابن عقيل ١:٩٠، وشرح الشواهد للعيني ١:١٠٩، وشرح التصريح ١:٩٥، والهمع ١:١٩٦.

ديار: يعني أحد قال تعالى في سورة نوح آية:٢٦،

(وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لاَ تَذَرْ عَلَى الأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا)

[3] في ش، ك ذكر البيت مرة أخرى.

كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ ابْنِي أَكْرَمَكْ * وَالْيَاءِ والهاء مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكْ

[4] في ظ «وكاف الخطاب».

[5] ما بعد «سليه» إلى «أكرمك» ساقط من ظ.

[6] في ك «بسلي» وما أثبت أدق.

[7] «أُبْنِيَت المضمرات إما لشبهها بالحروف وَضْعًا كالتاء في ضربت، والكاف في ضربك، ثم أجريت بقية المضمرات، نحو: أنا ونحن وأنتما وهما مجراها طردًا للباب، وإما لشبهها بالحروف لاحتياجها إلى المفسر أعني الحضور في المتكلم والغائب كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادي. وإما لعدم موجب الإعراب فيها، وذلك أن المقتضي لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني ـ عن الإعراب، ألا ترى أن كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص» شرح الكافية للرضي ٢:٣.

للنصب، ففُهِم منه أن «الياء» من «ابنِي» تصلح للنصب؛ لأنها مجرورة[1]، وأن «الكاف» من أَكْرَمَكَ[2] تصلح للجر؛ لأنها منصوبة/ وأن «الهاء» من ١٦/ب «سَلِيه» تصلح للجر: لأنها منصوبة ، وإن «الياء» من «سَلِيه» لا تصلح للجر ولا للنصب بل تختص بالرفع. وقوله[3]:

لِلرَّفْعِ والنَّصْبِ وَجَرٍّ نَا صَلَحْ * كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ

(ش) [4] هذا هو اللفظ الخامس من ألفاظ الضمائر المتصلة وهو «نا» الدال على المتكلم ومعه غيره، أو المتكلم المعظم نفسه، وهو صالح للإعراب كله: رفعه، ونصبه وجره، وقد مثل به مجروراً في قوله: «كَاعْرِفْ[5] بِنا» ومنصوباً في قوله: «فإِنَّنا»، ومرفوعاً في قوله: «نِلْنَا»، والمِنَحْ جمع مِنْحَة وهي العَطِيَّة، وفهم منه أن «الياء» من سَلِيه[6] [مرفوعة][7] وما لم يذكر من الضمائر المتصلة[8] خاص بالرفع، لأنه لما ذكر ما يشترك فيه الجر والنصب وهو[9] «ياء[10] المتكلم والكاف والهاء» وما يستعمل في الإعراب كله وهو «نا»، علم أن ما عدا القسمين خاص بالرفع وهي[11] «ياء» المخاطبة «وتاء الضمير» متكلماً كان أو مخاطباً «وواو الضمير[12]»

---

[1] في ز، ك «مجرورة بالإضافة».
[2] ما بعد «منصوبة» إلى هنا ساقط من ظ.
[3] في ش، هـ ، ز، ك، ت «ثم قال».
[4] في الأصل رمز لكلمة الشارح بالرمز «ش» من هنا إلى آخر الشرح.
[5] في الأصل «فاعرف».
[6] في ش، هـ ، ظ، ك، ت «في سليه».
[7] «مرفوعة» تكملة من ز.
[8] «المتصلة» ساقطة من ظ.
[9] في ظ «وهي».
[10] في الأصل «تاء». وما أثبت هو الصواب لأن الياء في حالتي النصب والجر تكون للمتكلم.
[11] في هـ ، ز «وهو» وهذا جائز، لأنه يعود على القسم الثالث وإن لم يذكره إلا أنه واضح من العبارة.
[12] في ظ «وياء الضمير» وما أثبت أدق لأنه يريد واو الجماعة.

وألف الاثنين و«نون الإناث» فمجموع الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ[1]، ثم قال:

(ص) وَأَلِفٌ والْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا * غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

(ش) يعني أن «أَلِفَ الاثْنَيْنِ»[2] وواو الجمع و«نون الإناث» للغائب والمخاطب، فمثالها[3] للغائب: الزَّيْدَانِ قَامَا، والزَّيْدُون قَامُوا، وَالْهِنْدَاتُ قُمْنَ، ومثالها للمخاصب: قُوما، وقُومُوا / وقُمْنَ، إلا أن قوله: «وَغَيْرِهِ» شامل ١٧/أ للمتكلم والمخاطب، ولا تكون هذه الضمائر للمتكلم، إلا أن[4] تمثيله بقَامَا وهو للغائب، واعْلَمَا وهو للمخاطب يرشد إلى مراده، ولو قال عوض: وغيره وخوطب»، لكان أنصّ وقوله: «وأَلِفٌ» مبتدأ، و«الواوُ وَالنُّونُ» معطوفان عليه، وسوغ الابتداء بألف[5] عطف المعرفة[6] عليه، «ولِمَا غَابَ» خبر المبتدأ، وقد ذكر الضمائر المتصلة كلها إلا التاء، وإنما استغنى عنها لتقدم ذكرها في قوله[7]: بِتَا فَعَلتَ ثم قال: قوله[8]

(ص) وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ * كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِط إِذْ تَشْكُرُ

(ش) يعنى أن من ضمائر الرفع ما يجب استتاره، وفهم من قوله: «وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ» أن[9] ذلك لا يكون في ضمائر النصب

---

(1) الضمائر المختصة بالرفع والتى عدها الشارح تسعة من أمثلتها:
فعلتُ، وفعلتَ، وفعلتِ، وفعلتما، وفَعَلاَ، وفَعَلْتُم، وفَعَلُوا، وفَعَلْتُنّ، وفَعَلْنَ.
(2) فى ت «اثنين».
(3) فى ش «فمثاله».
(4) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «لكنّ».
(5) فى هـ «بالنكرة» وهى صواب.
(6) فى الأصل «المفردة». خطأ من الناسخ.
(7) فى الأصل «فى قولنا».
(8) «قوله» ساقط من ش، ز، ك، ت.
(9) فى ظ «بأن».

ولا في ضمائر الجر، وذكر أربعة مواضع يجب فها استتار الضمير[1]:

الأول: فعل الأمر للواحد المذكر وهو المشار إليه بقوله: «كَافْعَلْ».

الثاني: الفعل المضارع المفتتح بهمزة المتكلم [وهو المشار إليه بقوله «أُوَافِق».

الثالث: الفعل المضارع المفتتح بنون المتكلم ومعه غيره وهو المشار إليه بقوله: نَغْتَبِط][2]

الرابع: الفعل المضارع المفتتح «بتا المخاطب» وهو المشار إليه بقوله: «إِذْ تَشْكُرُ».

و«مَا» موصولة في موضع رفع بالابتداء وخبرها في المجرور، وأُوَافِق مجزوم على جواب الأمر، و«نَغْتَبِط» معطوف على «أُوَافِق» على حذف / حرف[3] ١٧/ب العطف[4].

ولما فرغ من الضمير المتصل شرع في بيان المنفصل وهو ضربان: مرفوع ومنصوب وقد أشار إلى المرفوع بقوله:

(ص) وَذُو ارْتِفَاعٍ وانْفِصَالٍ أَنَا هُو * وَأَنْتَ وَالفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهُ

(ش) ضمائر الرفع المنفصلة[5] اثنا عشر[6]، للمتكلم منها اثنان: «أَنَا»،

---

[1] اقتصر الشارح على ذكر الضمير الواجب الأستتار، والحقيقة أن الضمير المستتر ينقسم إلى واجب الاستتار: وهو ما لا يحل محله الظاهر وقد ذكره، وإلى جائز الاستتار، وهو ما يحل محله الظاهر نحو قولك: زيد يقوم أى هو حيث يجوز أن يحل محله الظاهر فتقول: زيد يقوم أبوه.

[2] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت كذا ورد فى الأصل الثانى: الفعل المضارع المفتتح بهمزة المتكلم ومعه غيره وهو المشار إليه بقوله نغتبط».

[3] «حرف» ساقطة من ش، ظ.

[4] فى ش، ظ «حذف العاطف» وحرف ساقطة.

[5] فى الأصل، ز «المتصلة» تحريف، خطأ من الناسخ.

[6] فى هـ «أثنى عشر».
وفى ظ «باثنا عشر».

و«نَحْنُ» وللمخاطب خمسة: «اءَنْتَ، أَنْتِ، أَنْتُمَا، أَنْتُمْ، أَنْتُنَّ»، وللغائب خمسة: «هُوَ، هِيَ، هُمَا، هُمْ، هُنَّ «وقد اكتفي بذكر ثلاثة[١] منها لأنها أصول لما لم يذكره، ولذلك قال: «وَالفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِه»، «فأَنَا فرعه» «نَحْنُ»؛ لأن المفرد أصل للجمع، «أَنْتَ» فروعه[٢]: أَنْتِ وأَنْتُمَا وَأَنْتُمْ وأَنْتُنَّ، لأن «أَنت» له فرعان: فرع من جهة الإفراد وهو «أَنْتُمَا وأَنْتُمْ وأَنْتُنَّ»، وفرع من جهة التذكير وهو «أنتِ» وكذلك أيضاً «هُوَ» فروعه من جهة الإفراد: «هُمَا وهُمْ وهُنَّ»، ومن جهة التذكير «هِيَ»، ثم أشار إلى المنصوب من[٣] المنفصل بقوله:

(ص) وَذُو[٤] انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلاَ * إِيَّايَ والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ

(ش) فاكتفي بذكر ضمير[٥] المتكلم، وكان حقه أن يذكر الأصول الثلاثة كما فعل في المرفوع، لكنه اكتفى «بإِيَّايَ»[٦] عما سواه لوضوحه ولذكره ذلك في المرفوع، وثبت في بعض النسخ وَذُو انْتِصَاب» بالواو، وإعرابه مبتدأ «وجُعِلَ» / إلى آخر البيت خبره، وفي «جُعِلْ» ضمير يعود على المبتدأ «وإِيَّايَ» مفعول ثان بجعل، وفي بعض النسخ «وذَا انْتِصَاب» بالألف وإعرابه مفعول ثان بجُعِل مقدم «وإِيَّايَ» مفعول ما لم[٧] يسم فاعله بـ«جُعِلا»[٨] وقوله[٩]:

١٨
أ

---

(١) فى هـ ، ز، ك، ت «وقد اكتفى منها بذكر ثلاثة» تقديم وتأخير.
(٢) فى ظ «فرعه».
(٣) «من» ساقطة من هـ ، ظ.
(٤) فى الأصل «وذا انتصاب» وهو صواب أيضا.
(٥) فى ت «الضمير».
(٦) ضمائر النصب المنفصلة اثنا عشر:
إِيَّايَ، إِيَّانَا، إِيَّاكَ، إِيَّاكِ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكُنَّ، إِيَّاهُ، إِيَّاهَا، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُمْ، إِيَّاهُنَّ.
(٧) فى ش، ز، ك، ت «لما لم».
قال الأزهرى فى موصل الطلاب ١٦٢ «ولا تقل مفعول لما لم يُسم فاعله لما فى هذا التعبير من التطويل والخفاء».
(٨) «بجعل» ساقطة من ت.
وفى الأصل، ش، هـ ، ظ، ك «بجعل» وما أثبت أصوّب كما فى ز والألفية.
(٩) فى ش، ت «ثم قال».

(ص) وَفِي اخْتِيارٍ لاَ يَجِيءُ المُنفصِلْ * إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ المُتَّصِلْ

(ش) يعني أن الضمير إذا تأتي اتصاله بما قبله لا يجيء منفصلاً في الاختيار وفهم منه أنه يجيء في غير الاختيار منفصلاً[1] مع تأتي الاتصال كقول الشاعر:

٦ ـ بالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ * إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ[2]

لأنه قد[3] يتأتى الاتصال فتقول: قد ضمنتهم لكنه فصله لضرورة الوزن وفي «اخْتِيَار» متعلق «بيَجِيء»، ثم قال:

(ص) وَصِلْ أَو افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا * أَشبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى
كَذَاكَ خِلْتَنِيه، واتِّصَالاَ * أَخْتارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ

(ش) يعني أنه يجوز اتصال الضمير وانفصاله في الهاء من[4] سلنيه وما أشبهه وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ للابتداء مع تقديم الأخص منهما نحو: الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ إِيَّاهُ، والمختار في ذلك الاتصال عند الجميع ولذلك قدمه في قوله: «وَصِلْ»[5]، وقوله: «في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى»[6] أي انتسب ويعني به خبر كان أو إحدى أخواتها إذا كان اسمها

---

[1] «منفصلا» ساقطة من ظ.

[2] الشاهد للفرزدق وروى في الديوان ١:٢١٤

بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتَ قَدْ ضَمِنَتْ
إِيَّاهُمُ الأَرْضُ بِالدَّهْرِ الدَّهَارِيرِ

انظر شرح الكافية لابن مالك ١:٢٣٣، وشرح ابن عقيل ١:١٠١، وأوضح المسالك ١:٦٦، وشرح الشواهد للعيني ١:١١٦، وشرح التصريح ١:١٠٤، والهمع ١:٢١٧.

الباعث والوارث: من أسماء الله عز وجل.

[3] «قد» ساقطة من ت.

[4] في الأصل «في».

[5] «وصل» ساقطة من ظ.

[6] مثال الاتصال أيضاً قوله تعالى في سورة هود آية ٢٨

(فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ)

ومثال الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة:

ضميراً متصلاً / أخص من خبرها، وقوله: «كَذَاكَ خِلْتَنِيه»، أي مثل كُنْتُهُ في ١٨/ب
الخُلْف المذكور يعني [فخلتنيه][1] وما أشبهه وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل ناسخ للابتداء من باب «ظن» الأول منهما أَخَصُّ، وظاهر قوله: «الخُلْفُ انْتَمَى» أن الخلاف في جواز الاتصال والانفصال [فيما ذكر][2]، [وليس كذلك لأنّه لا خلاف في جواز الاتصال والانفصال][3] فيما ذكر، [مكرر وليس كذلك لأنه لا خلاف في جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر،] وإنما المراد الخُلْفُ انْتَمَى في الاختيار، ويدل على أن[4] مراده ما ذكر قوله: واتِّصَالاً: أَخْتَارُ، غَيْرِي، اخْتَارَ[5] الانْفِصَالاً، وهو موافق في ذلك «لابن الطراوة» «والرماني»[6]، وأو في قوله: أَوِ افْصِلْ «للتخيير» «وهاء» سلنيه مفعول «بِصِلْ» أو[7] بافْصِلْ[8]، فهو من باب التنازع

= لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا * عَنِ العَهْدِ، وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ
انظر الكتاب ٢: ٣٦٤، وشرح المفصل ٣: ١٠٤، ١٠٥ وشرح التصريح ١: ١٠٧، وشرح الأشموني ١: ٥٢.

(1) «فخلتنيه» تكملة من المطبوع لم ترد فى الأصل، ولا بقية النسخ، وإثباتها زيادة توضيح.
(2) «فيما ذكر» تكملة من المطبوع، وإثباتها لا يفيد كثيراً لتكرارها.
(3) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.
(4) «أن» ساقطة من ظ.
(5) فى الأصل «اختيار». وما أثبتُّ أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.
(6) اختار سيبويه، والجمهور وابن مالك فى التسهيل الانفصال واختار غيرهم كالرمانى وابن الطراوة وابن مالك فى هذا الرجز الاتصال.
انظر الكتاب ٢: ٣٦٥، والتسهيل ٢٧، وشرح التصريح ١: ١٠٨، وشرح الأشمونى ١: ٥٢، ٥٣.
«ابن الطراوة»: سليمان بن محمد بن عبد الله المالقى، الأندلسي المعروف بابن الطراوة. نحوى، أديب، ناثر، ناظم.
من مؤلفاته: الترشيح فى النحو والمقدمات على كتاب سيبويه ومقاله فى الاسم والمسمى توفى ٥٢٨ هـ.
«الرماني»: على بن عيسى بن على بن عبد الله الرمانى ويعرف بالإخشيدى وبالوراق، واشتهر بالرمانى. أديب، نحوى، لغوى، فقيه، مفسر. أخذ عن ابن السراج وابن دريد والزجاج. من تصانيفه المبتدأ فى النحو ومعانى الحروف والاشتقاق، وشرح الصفات ت ٣٨٤هـ.
(7) «بِصِلْ أَوْ» ساقط من ش، ك، ت.
(8) فى ز «بافصل وهو مطلوب» وفى ك «بافصل وهو مطلوب أيضا لصل» وعبارتهما ليست دقيقة.

وقد أعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال وصل أو افصله، «واتِّصَالاً» مفعول مقدم باختيار ثم قال[1]:

(ص) وَقَدِّم الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ * وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

(ش) الأَخَصُّ هو الأَعْرفُ فضمير المتكلم أَخَصُّ من ضمير المخاطب والغائب[2]، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب، فإذا أريد اتصال الضمير الثاني قُدِّمَ الأَخَصُّ لأنه لا يتوصل إلى اتصاله إلا بتقديم الأَخَصّ، وعلى ذلك نَبَّهَ بقوله: وقَدِّمَ الأَخَصَّ؛ [فِي اتِّصَالِ][3]، وإذا أريد انفصاله قَدّم / ما شئت من الأخص وغيره، لأنه إذا تقدم[4] غير الأخص وجب انفصال الثاني وعلىَ ذلك نبه بقوله: وَقَدِّمَنْ[5] مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ، فإذا تقدم غير الأخص وجب انفصال الثاني، وإذا تقدم الأخص جاز اتصال الثاني وانفصاله، وقد اجتمع الأمران في قوله ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ «إِنَّ اللَّهَ ملَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ»[6].

١٩ أ

فاتصال[7] الضمير في قوله: مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ جائز لتقدم[8] الأخص وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب، وانفصال الضمير في «مَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ»، واجب لتقدم[9] غير الأخص، قوله[10]:

---

(1) فى الأصل «وقوله».
(2) «والغائب» ساقط من هـ .
(3) «فى اتصال» تكملة من ش، ز، ك.
(4) فى الأصل «قَدّم».
(5) فى ظ «وقدم».
(6) لم يرد هذا الحديث فى الكتب الستة ولا المعجم المفهرس. وقد وقفت عليه فى موسوعة اطراف الحديث ١٩٥:٦.
انظر شرح ابن عقيل ٦٣:١، وشرح التصريح ١٠٧:١، وشرح الأشمونى ١١٧:١.
(7) فى هـ «فانفصال».
(8) فى ز، ك «لتقديم».
(9) فى الأصل «لتقديم».
(10) فى ش، ز، ك، ت «ثم قال».

(ص) وَفي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاَ * وَقَدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ[1]

(ش) يعني أن الضميرين إذا اتحدا في الرتبة كأن يكونا[2] لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب لزم انفصال الثاني نحو: ظَنَنْتَنِي إِيَّاي، وحَسِبْتُكَ إِيَّاكَ[3]، والدِّرْهَمُ إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَأَعْطِهِ إِيَّاهُ.

وقوله: «وَقَدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ» يعني أن الضميرين إذا اتحدا[4] في الغيبة قد يتصل الثاني منهما، لكن بشرط[5] أن يختلفا اختلافاً ما، كأن يكون أحدهما مفرداً والآخر مثنى أو مجموعاً أو يكون مذكراً والآخر مؤنثاً كقوله:

٧ ـ لِوَجْهِكَ فِي الإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ
أَنَا لَهُمَاهُ قَفْو أَكْرَمَ وَالِدِ[6]

وظاهر كلام الناظم عدم / اشتراط الاختلاف، واعتذر عنه ولده في شرحه[7] بأن قوله: «وَصْلاَ» بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة [مطلقاً، بل يقيد وهو الاختلاف في اللفظ وفيه[8]] بُعد. وهذا يقتضي أن البيت الواقع بعد هذا

١٩ ب

---

(١) الشطر الثاني من بيت الألفية ساقط من ش، هـ ، ز، ك.
(٢) في ظ «يعني أن الضمير إذا اتحد في الرتبة كأن يكون».
(٣) في الأصل «وحسبتك إياي».
(٤) في ظ «يعني أن الضمير إذا اتحد».
(٥) في ز «يشترط».
(٦) لم أعثر على قائله وقد ورد في كتب النحو.
انظر:
شرح ابن الناظم ٦٧، وأوضح المسالك ١:٧٥، وشرح التصريح ١:١٠٩، والهمع ١:٢١٩، وشرح الأشموني ١:٥٤.
البَسْط: البشاشة والبهجة.
قَفْو: يعني اتباع، مصدر قفاه يقفوه.
(٧) انظر شرح ابن الناظم ٦٧.
(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

البيت في بعض النسخ وهو مع اختلاف «ما» غير ثابت في الألفية[1] وهو من أبيات الكافية، قوله[2]

(ص) وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ * نُوْن وِقَايةٍ وَلَيْسِى قَدْ نُظِمْ
وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِى نَدَرَا * وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا
فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِراراً خَفَّفَا * مِنِيٌّ وَعَنِيٌّ بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ وَفِي * قَدْنِي وَقَطْنِي الحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي[3]

(ش) تقدم[4] أن من جملة الضمائر «ياء النفس»[5] وهي تتصل بالاسم والفعل والحرف فإذا اتصلت بالفعل لزم أن يفصل بينها وبينه نون[6] تسمى نون الوقاية، لأنها تقى الفعل من الكسر الذي لا يكون نظيره فيه وهو الجر، ويستوي في ذلك الماضي والمضارع والأمر، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ * نُونُ وِقَايةٍ...، وقد حذفت للضرورة[7]

مع ليس كقوله:[8]

٨ - عَدَدْتُ قَوْمي كَعَدِيدِ الطَّيِّسِ
إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِى[9]

---

[1] البيت الذى يقصده ورد فى هامش (١) فى شرح الكافية لابن مالك ١:٢٢٩ وهو قوله:
مع اختلاف ما ونحو ضمنت * إياهم الأرض الضرورة اقتضت
وقد ورد فى بعض النسخ شرح الكافية.
[2] في ش، ز، ك، ت «ثم قال».
[3] الأبيات الثلاثة الأخيرة ساقطة من ز، ك.
[4] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «قد تقدم» وعبارتها أكمل.
[5] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «ياء المتكلم» وهى أدق.
انظر تعليق المكودى على هذه التسمية ص ١٢٥.
[6] فى ش، ك، ت «بنون».
[7] فى ز، ت «فى الضرورة».
[8] فى هـ «فى قوله».
[9] الشاهد لرؤبة بن العجاج.

=

وإلى ذلك أشار بقوله: «وَلَيْسِى قَدْ نُظِمْ»، يعني أن نون الوقاية حُذِفَتْ مع[1] «ليس» في النظم لضرورة الوزن/ وقال: «يَا النَّفْس» وهو مخالف لعبارة[2] النحويين فإنهم يسمونها «ياء المتكلم»، و«قبل» متعلق بالتزم، ومَع الفِعْلِ «كذلك، وإذا اتصلت أعني «ياء المتكلم» بالحروف لم تلحق نون الوقاية إلا مع ثمانية أحرف أشار إلى ستة منها[3] وهي: إنَّ وأخواتها بقوله:

٢٠ / أ

(ص) وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا * وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا
في الباقيات ... * ...

(ش) يعني أن لحاق[4] نون الوقاية «لليت» كثير وعدم لحاقها قليل[5] فليتني أكثر من ليتى ولم يجيء في القرآن إلا بالنون كقوله تعالى[6]: «يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ»[7] ومِنْ حَذْفِهَا قول الشاعر:

٩ ـ كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِى * أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالِي[8]

= انظر اللسان «ليس».
ومجموع أشعار العرب ٣:١٧٥، وشرح ابن عقيل ١:١٠٩، وأوضح المسالك ١:٧٨. والهمع ١:٢٢٣، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١:٤٨٨/٢:٧٦٩، وشرح الأشمونى ١:٥٥.
روى البيت الثانى فى اللسان:
«قَدْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِى»
العديد: مثل العدد، الطَّيْس: الشيء الكثير من الرمل وغيره.
يقال فيه «طيسل» بزيادة اللام.
وقوله: «ليس» أى ليس الذاهب إياى.

[1] فى الأصل «من».
[2] فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ك «لعبارات».
[3] فى ش «إلى الستة أحرف منها» تقديم وتأخير.
[4] فى الأصل، ز «الحاق».
[5] إسقاط نون الوقاية من ليت ضرورة عند سيبويه، وقال الفراء يجوز: «لَيْتَنِى وَلَيْتِى».
انظر الكتاب ٢:٣٧١، وشرح المفصل ٣:٩٠، وشرح المرادى ١/١٥٧.
[6] فى ش «عز وجل».
[7] سورة النساء. آية:٧٣.
[8] الشاهد لزيد الخير الطائى.
انظر اللسان «ليت» والكتاب ٢:٣٧٠، وشرح المفصل ٣:٩٠، وشرح ابن عقيل ١:١١١، وشرح

وقوله: «وَمَع لِعَلَّ اعْكِسْ»[1] يعني أن عدم لحاق النون «للَعَلَّ»[2] كثير ولحاقها لها قليل، فهي بالعكس من لَيْتَ ولم تأت في القرآن إلا بدون[3] نون كقوله تعالى[4]: لَعَلِّى أَبْلُغُ الأَسْبَابَ»[5]

ومن لحاق نون الوقاية لها قول الشاعر:

١٠ ـــ فَقُلْتُ أَعِيرَانِي القَدُومَ لَعَلَّنِي * أَخُطُّ بِهَا قَبْراً لأَبْيَضَ مَاجِدِ[6]

وقوله: «وَكُنْ مُخَيَّراً في البَاقِيَاتِ». يعني بالباقيات: ما بقي من الأحرف الستة[7]، وهي إنَّ وأَنَّ وكَأَنَّ ولَكِنَ، فيجوز أن تلحقها نون الوقاية وأن لا تلحقها وقد جاءت في القرآن بالوجهين كقوله/ . عزّ وجلّ .: (إِنَّنِي أَنَا ٢٠ ب اللّهُ)[8] و(أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُون)[9].

= الشواهد للعينى ١٢٣:١ والهمع ٢٢٣:١.
وفى رواية لعجز البيت كما فى ت «أُصَادِقُهُ وَأُتْلِفُ جُلَّ مَالِى».

[1] «اعكس» ساقطة من ش.
[2] فى الأصل «لعل».
[3] فى ش، هـ ، ز، ظ «دون».
[4] فى ش، ز «عز وجل».
[5] سورة غافر. آية:٣٦.
[6] لم أعثر على قائله وقد ورد في أغلب كتب اللغة والنحو غير معزو.
انظر اللسان «قدم».
وشرح ابن عقيل ١١٣:١ وشرح ابن الناظم ٦٩، وشرح الشواهد للعينى ١٢٤:١، والهمع ٢٢٤:١.
اعيرانى: يروى أعيرونى وهو أن تعطي غيرك ما ينتفع به ثم يرده إليك.
القَدُوم: بفتح القاف وضم الدال: الآلة التى ينجر بها الخشب.
أخط بها: أنحت بها.
قبرا: أى القراب الذى يغمد فيه السيف.
[7] فى الأصل «ما بقى من الأحرف «إنَّ» الستة».
وفى ز، ظ، ك «ما بقى من الأحرف الستة من أخوات إن».
وفى ت «ما بقى من أخوات إن الستة».
والعبارة المثبتة من ش، هـ «أحسن».
[8] سورة طهٰ. آية:١٤.
[9] سورة الأنعام. آية:٧٨.
فى ظ «أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ مِنْ دُونِهِ».
هذه الآية من سورة هود: ٥٤، ٥٥.

وإنما جاز لحاق نون الوقاية لهذه الأحرف[1] لشبهها بالأفعال وكان لحاقها غالباً في «لَيْتَ» لقوة شبهها بالفعل؛ لأنها تغير معنى الابتداء، وكان عدم لحاقها[2] غالباً مع «لَعَلَّ»؛ لأنها بعدت عن شبه الفعل، فإنها شبيهة بحرف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها في نحو: تُبْ لَعَلَّكَ تَفْلَح.

«ومُخَيَّرا» «خبر كُنْ» ويجوز كسر يائه وفتحها [وهو][3] أظهر[4] «وفي البَاقِيَاتِ» متعلق به، ثم أشار إلى الحرفين الباقيين من الثمانية وهما: «مِنْ وعَنْ» بقوله: «وَاضْطِرَاراً خَفَّفا مِنيٌ وَعَنيٌ»[5] البيت، يعني أن الوجه في «عَنْ ومِنْ» إذا دخلا على «ياء المتكلم» أن يقال عَنيٌ ومِنيٌ بتشديد النون؛ لأنهما لما لحقتهما نون الوقاية وقبلها نون ساكنة أُدغِمت فيها، وأشار بقوله: «وَاضْطِراراً خَفَّفَا، إلى قول الراجز:

١١ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي
لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلاَ قَيْسُ مِنِي[6]

وقد تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المبنية على السكون، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلّ، البيت، يعني أن لحاق نون الوقاية «للَدُنْ» كثير

---

[1] فى ت «الحروف».
[2] فى الأصل «إلحاقها».
[3] «وهو» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك.
[4] قوله: وهو أظهر، أى فتح الياء من «مُخَيَّرا»؛ لأنها مسبوقة بحرف الحلق «الخاء» وهو يميل إلى الفتح، وعلى هذا يكون اسم الفاعل «مُخْيِيرٍ» واسم المفعول «مُخْيَيَرٍ».
[5] فى ش، ز، ك «مِنِّى وعَنِّى بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا». أكملت عبارة الألفية.
[6] لم أعثر على قائله وقد ورد فى كتب النحو والشواهد الشعرية.
انظر: رصف المبانى ٤٢٣، والجنى الدانى ١٥١، وشرح ابن الناظم ٧٠ وشرح ابن عقيل ١١٤:١، وأوضح المسالك ٨٤:١، وشرح الشواهد للعينى ١٢٤:١، وشرح التصريح ١١٢:١، والهمع ٢٢٤:١. وفى رواية «لَسْتُ مِنْ هِنْدٍ وَلاَ هِنْدُ مِنِى».

وعدم لحاقها قليل، ولذلك قرأ أكثر القراء «مِنْ لَدُنِّي» بالتشديد وقرأ نافع [وشعبة][1] بالتخفيف وقوله:

«وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الحَذْفُ أَيْضاً / قَدْ يَفِي. ٢١/أ

يعني أن قَدْ وقَطْ[2] مثل «لَدُنْ»[3] في [4] أن لحاقها لها أكثر من عدم لحاقها وذلك مفهوم[5] من قوله [قَدْ يَفي][6] وقَدْ وقَطْ اسما فعل بمعنى حسب، وقد جمع الراجز بين لحاقها[7] وعدم لحاقها في قوله:

١٢ - قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي[8]...

---

(1) «وشعبة» تكملة من ز
وذلك فى قوله تعالى فى سورة الكهف ٧٦ (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّى عُذْرًا) انظر: السبعة فى القراءات ٣٩٦، والإملاء ٢:٥٨، والبحر ٦:١٥١ والنشر ٢:٣١٣.

(2) قال المرادى ١:١٦٤ «من جعل» قط وقد بمعنى حسب قال:
(قدى وقطى) بغير نون كما يفعل من قال: حسبى، ومن جعلهما اسمى فعل قال: «قدنى وقطنى» بالنون كما يفعل فى غيرها من أسماء الأفعال.
انظر تنبيهاته ١:١٦٣،١٦٤.

(3) فى الأصل «لدنى».

(4) فى ز «من».

(5) فى ظ «قليل مفهوم».

(6) «قد يفى» تكملة من ش، ز، ك.

(7) فى الأصل «الحاقها».

(8) الرجز لحميد بن مالك الأرقط، ونسبه ابن يعيش فى شرح المفصل لأبى بَحْدَلَه، وبعده:
«لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ»
انظر اللسان «خبب» والكتاب ٢:٣٧١، والإنصاف ١:١٣١، وشرح ابن عقيل ١:١١٥، ومغنى اللبيب ١:١٤٧، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١:٤٨٧، وشرح شواهد المغنى للبغدادى ٤:٨٣ وهامش الخزانة ١:٣٥٨.
قال سيبويه «وقد جاء فى الشعر قَطِى وقَدِى، فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطُرَّ الشاعر فقال: قَدِى. شبهه بحسبى؛ لأن المعنى واحد».
قدنى: حسبى.
الخبيين: هما عبد الله بن الزبير وأخوه مصعب، ويروى الخبيين بالجمع إما على إرادة اتباعه وهو تغليب، وإما على أن الأصل الخبيين بياء النسب، ثم حذفت الياء كقوله تعالى فى سورة الشعراء آية:١٩٨. (وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الأعجمين) فإنه ليس جمعا لأعجمى.

ولم يصرح الناظم بلحاق نون الوقاية في الحروف والأسماء التي ذكر[1]، وإنما[2] صرح بذلك في الأفعال، لكنه اكتفى بالنطق بها مقترنة بالنون في معرض لحاقها وتجردها منها في معرض عدم[3] لحاقها، والوزن يحفظ جميع ذلك «واضطِرَاراً» منصوب على [أنه][4] المفعول له، «وعَنِي» مفعول على حذف مضاف[5] تقديره: خفف نون عني.

[1] في ز، ك «ذكرها».
[2] في ش، هـ، ز، ك، ت «كما» وهذه أدق.
[3] «عدم» ساقطة من ظ.
[4] «أنه» تكملة من هـ، ز، ك.
[5] في هـ، ظ، ت «المضاف».

«العَلَمْ»

هذا هو النوع الثاني من المعارف وهو العَلَم[1]، وهو ضربان: عَلَم شخص وعلم جنس[2]، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقا * عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا

وَقَرَنٍ وعَدنٍ وَلاَحِقِ * وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَواشِقِ:

(ش) فقوله: «اسمٌ» جنس، «ويُعَيِّنُ المُسَمَّى» مخرج للنكرة، «ومُطْلَقا» مخرج لما سوى العلم من المعارف؛ لأن كل[3] معرفة غير العلم يُعَيِّنُ مسماه لكن بقرينة إما لفظية «كأَلْ، والصِّلَة»، وإما معنوية «كالحضور والغيبة» بخلاف العلم فإنه يعين / مسماه بغير قرينة، ولما كان العلم الشخصي لا [٢١ ب] يختص بأولي العلم بل يكون لأولي العلم وغيرهم[4] مما يؤلف نَوَّعَ المثلَ فقال: «كجَعْفَرٍ» وهو اسم رجل[5] «وخِرْنِقْ» وهو اسم امرأة، وقَرَنْ[6] «وهو اسم قبيلة»، «وعَدَنْ[7] وهو اسم بلد، «ولاَحِقٍ» وهو اسم فرس، «وشَذْقَم» وهو اسم جمل، «وهَيْلَةٍ» وهو اسم شاة «وواشِق» وهو اسم كلب، «واسمٌ»

---

[1] «وهو العلم» ساقط من ش.

[2] قال ابن الناظم ٧٢ «العلم الشخصي هو الدال على معين مطلقا: أي بلا قيد، بل بمجرد وضع اللفظ له على وجه منع الشركة فيه. وأما الجنس فهو كل جنس جرى مجرى العلم الشخصي في الاستعمال كأسامة، وذؤالة».

[3] في ت «لكل».

[4] في ت «أو غيرهم».

[5] في ظ «وهو لرجل».

[6] قرن: اسم قبيلة بساحل اليمن.

[7] عدن: مدينة في بلاد اليمن.

مبتدأ «ويُعَيِّنُ المُسَمَّى» جملة في موضع الصفة له «ومُطْلَقاً» حال من الضمير المستتر في يُعَيِّن، «وعَلَمُهُ» خبر، والضمير في عَلَمُه عائد على المسمَّى، ويجوز أن يكون «عَلَمُه» مبتدأ، وخبره «اسمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى» ويكون حينئذٍ الخبر[1] واجب التقديم لالتباس المبتدأ بضميره ويحتمل غير هذين الوجهين من الإعراب فلا نطيل[2] بها، وقوله[3]:

(ص) وَاسْماً أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا * ...

(ش) يعني أن العلم ينقسم إلى اسم، ويقال فيه: الاسم الخاص «كجَعْفَر»، وإلى[4] كُنْيَة وهو كل ما صُدِّرَ «بأَبٍ أَوْ أُمٍّ» كأَبِي زَيْدٍ وأُمِّ كُلْثُوم، وإلى لَقَب وهو كُلّ[5] ما دَل على رِفْعَةِ[6] مُسَمَّاه «كالصِّدِّيق» «والفَارُوق»، أو ضِعَتِه[7] «كقُفَّة» «وأَنْفِ النَّاقَة» قوله[8]:

(ص) ... * وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

(ش) الإشارة «بِذا» إلى اللقب يعني أن اللَّقَبَ إِذَا صَحِبَ سِوَاهُ يجب تأخيره «وسواه»: شامل الاسم والكُنية / نحو: هَذَا زَيْدُ قُفَّةٍ، وأَبُو عَبْدِاللّهِ أَنْفُ النَّاقَة. وقوله:[9] ٢٢ أ

(ص) وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ * حَتْماً وَإِلاَّ اتْبِعِ الَّذِيَ رَدِفْ

---

[1] «الخبر» ساقطة من ت.
[2] فى هـ ، ز، ظ «فلا نطول».
وفى ت «فلا يطول» تحريف وتصحيف.
[3] فى ش، ت «ثم قال».
[4] «إلى» ساقطة من هـ ، ز.
[5] كل ساقطة من هـ ، ز.
[6] فى ظ «رفع» تحريف.
[7] فى الأصل «أو ضِعَة» وما أثبت أدق، لأن الضمير فى ضعته يعود على مسماه.
[8] فى ت «ثم قال».
[9] فى ش، ت «ثم قال».

(ش) يعني أن اللقب إذا اجتمع مع الاسم وكانا مفردين أي غير مضافين، ولا أحدهما، فأضف الاسم إلى اللقب وجوباً[1]، ولا مدخل هنا للكنية فإنها من، قبيل المضاف، ويلزم حينئذٍ أن يكون اللَّقَبُ هو المضاف إليه؛ لأنه قد ذكر قبل أنّه يجب تأخيره وقوله: «وإلاَّ أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ». يعني وإن لم[2] يكونا مفردين أَتْبِع الآخر للأول أي اجعله تابعاً له في الإعراب وتبعيته له إما على البدل أو عطف البيان، وشمل قوله: «وإلاَّ»، ثلاث صور أن يكونا مضافين نحو: هذا عَبْدُ اللّهِ أَنَفُ النَّاقَةِ.

أو الأول مضافاً والثاني مفرداً، كَعَبْد اللّهِ كُرْزٌ[3]

أو الأول مفرداً والثاني مضافاً نحو: هَذَا زَيْدٌ أَنْفُ النَّاقَةِ.

والإتّباع في جميع ذلك واجب، «وحَتْماً» منصوب على أنه نعت لمحذوف والتقدير إضافة حتماً، «وأَتْبِعْ» جواب الشرط وحذف منه الفاءَ للضرورة وقوله[4]:

(ص) وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضلٍ وَأَسَدْ * وَذُو ارْتِجَالٍ كَسُعَادَ وَأُدَدْ

(ش) يعني أن العَلَم ضربان: مَنْقُولٌ وَمُرْتَجَلٌ. فالمنقول ما تقدم له استعمال قبل العلمية ويكون[5] منقولاً / من المصدر «كفَضلٍ» ومن اسم العين «كأَسَدٍ» ومن الصفة كعَبَّاس»، ومن الجملة «كشَابَ قَرْنَاهَا»[6]، ومن الفعل

٢٢ ب

---

(1) في ش، ز، ك، ت زيادة «وجوبا نحو: هذا سَعِيداً كُرْزٍ» إذا كان الاسم واللقب مفردين وجبت الإضافة عند البصريين نحو:
هذا سَعِيدُ كُرْزٍ، ورأيت سَعِيدَ كُرْزٍ، ومَرَرْتُ بِسَعِيدِ كُرْزٍ، وأجاز الكوفيون الإتباع فتقول:
هَذَا سَعِيدٌ كرزٌ، ورأيت سعيدًا كُرزًا، ومررت بِسَعِيدٍ كُرْزٍ.

(2) في ز، ك «وألا».

(3) في ش، ظ، ت «نحو عَبْدُ اللّهِ كُرْزٌ».

(4) في ز «قال».
وفي ظ، ت «ثم قال».

(5) في ت «ويكون العَلَم».

(6) قال رجل من بني أسد:

المضارع «كيَزِيدُ»، ومن الماضي «كشَمَّر» اسم فرس، والمرْتَجَل: ما لم يتقدم له استعمال قبل العلمية «كسُعَاد» اسم امرأة، «وأُدَدْ» اسم رجل. «ومِنْهُ مَنْقُولٌ» مبتدأ وخبر، «وذُو ارْتِجَالِ» مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: ومنه ذو ارتجال. وقوله[1]:

(ص) وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا * ذَا إِنْ بِغَيْرِوَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا[2]

(ش) أي[3] ومن العلم جملة «كبَرَقَ نَحْرُه»، وقوله: «وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا» يعني [أن من العلم][4]، المركب تركيب مزج، والمزج الخلط، وهو ما ختم بغَيْرِوَيْهِ «كبَعْلَبَكَّ»[5]. وما ختم بِوَيْهِ «كِسَيبَوَيْهِ»، فالأول يعرب آخره إعراب ما لا ينصرف، والثاني يبني [آخره][6] على الكسر، وإلى ذلك أشار بقوله: «ذَا إِنْ بِغَيْرِوَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا». فَذَا إشارة للمركب[7] تركيب مزج[8]، وأُطْلِقَ هنا في الإعراب، ومراده، إعراب ما لا ينصرف على ما نبه[9] عليه في باب ما لا ينصرف[10]، «وَمَا بِمَزْجٍ» مبتدأ خبره محذوف أي من «العَلَم»، «وذَا»

= كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللَّهِ لاَ تَنْكِحُونَهَا * بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تُصَرُّ وَتُحْلَبُ

أراد «يا بنى التى شاب قرناها».

انظر اللسان «قرن» والكتاب ٢:٨٥، ٣:٢٠٧،٣٢٦، وشرح التصريح ١:١١٧.

[1] «وقوله» ساقط من ز.
وفى ش، ت «ثم قال».

[2] البيت ساقط من ك.

[3] «أى» ساقطة من ز.

[4] «أن من العلم» تكملة من ز، ك.

[5] فى ش، ز، ك «نحو بعلبك».

[6] «آخره» تكملة من ز، ك.

[7] فى ظ «إلى المركب».

[8] فى ظ «المزج».

[9] فى ز، ظ «ما ينبه» تصحيف.

[10] فى ظ، ت «باب الصرف» انظر باب ما لا ينصرف.

مبتدأ وخبره «أُعْرِبَا»، وجواب الشرط محذوف ويحتمل أن يكون جملة الشرط والجواب خَبَراً عن «ذا». ثم قال[1]:

(ص) وَشَاعَ فِي الأَعْلاَمِ ذُو الإِضَافَهْ * كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ

(ش) من العلم المركب: المضاف، وهو / أكثر المركبات[2]؛ لأن منه[3] الكُنَى[4] وغيرها ولذلك قال: «وشَاعَ»، ومثَّل بمثال من غير «الكُنَى» وهو عَبْدُ شَمْسٍ[5] ومثال من الكُنَى وهو أَبُو قُحَافَة. ثم أشار إلى النوع الثاني من العلم وهو العلم[6] الجنسي بقوله[7]:

(ص) وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجنَاسِ عَلَمْ * كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهْوَ[8] عَمْ

(ش) يعني أن العرب وضعت لبعض الأجناس أعلاماً هي في اللفظ كالعلم الشخصى[9] فيأتي منه الحال في فصيح الكلام، ويمنع من الصرف إن وجدت فيه علة زائدة على العلمية من العلل المانعة من الصرف[10]

---

(1) فى ظ «وقوله».
(2) فى ظ، ت «كثير من المركبات».
(3) فى ز «منها».
(4) في ظ «الكناية»
الكُنَى: جمع كُنْيَة.
جاء فى اللسان «كنى»، «الكُنْية على ثلاثة أوجه:
أحدها أن يكنى عن الشىء الذى يستفحش ذكره.
والثانى: أن يكنى الرجل باسم توقيرا وتعظيما.
والثالث أن يقوم الكنية مقام الاسم فيُعْرَف صاحبها بها كما يعرف باسمه كأبى لهب اسمه عَبْدُ العُزَّى
قال الجوهرى: والكُنْيَة. والكِنْيَة أيضا وَاحدةُ الكُنَى.
(5) فى ز «وهو عبد الشمس».
(6) «العلم» ساقطة من ظ.
(7) فى ز، ك «فقال».
(8) فى الأصل «وهم» تحريف.
(9) فى ش، ظ، ت «كعلم الأشخاص» استخدمت عبارة الألفية وهىَ أدق.
(10) فى ظ، ت «للصرف».
فى ش، ك زيادة «من الصرف ولا يضاف ولا يدخل عليه التعريف».

ويوصف بالمعرفة وهذا معنى قوله: «كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً»، ومد لولها [مع][1] ذلك شائع كمدلول النكرة، وهذا معنى قوله: «وَهْوَ عَمْ» أي ومدلولة شائعٌ، وفهم من قوله: «لِبَعْضِ الأجناس» أنها لم تضع ذلك[2] لجميع الأجناس ووقف على علم [بالسكون][3] على لغة «ربيعة»[4] «وعَمّ» فعل ماض في موضعِ خبرِ «هُوَ» ويجوز أن يكون مفرداً فقَصَّرَهُ بحذف ألفه نحو قولهم: «بَرٌّ فِي بَارٍّ» ولما كان علم الجنس على ضربين أحدهما جنس ما لا يؤلف كالسِّبَاعِ والحَشَرات، والآخر للمعاني. أشار إلى الأول بقوله:

(ص) **مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ * وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ**

(ش) «مِنْ ذَاكَ» أي من العلم الجنسي، «أُمُّ عِريَطْ» وهو عَلَمٌ لجنس / ٢٣ ب العقرب، ومن علم جنسها أيضاً شَبْوَة، وهكذا «ثُعَالَةُ» أي وكذلك أيضاً «ثُعَالَة» علم لجنس الثعلب[5] وهو [غير][6] منصرف للعلمية وتاء التأنيث إلا أنه صَرَفَه[7] للضرورة، ثم أشار إلى النوع الثاني من علم الجنس[8] بقوله:

(ص) **وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلمَبَرَّة * كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلفَجرَة**

(ش) أي ومثل «أُمُّ عِرْيَط وثُعَالَة» في كونهما[9] علم جنس، «بَرَّة» وهو علم «للمَبَرَّة» بمعنى البرور، «وفَجارِ» علم «للفَجْرَة[10]» بمعنى الفجور، «وبَرَّة»

---

(1) (مع) تكملة من ش، ظ، ت. وفى هـ ، ز، ك «فى».
(2) فى ظ «كذلك».
(3) «بالسكون» تكملة من ز، ك.
(4) أصل «علم» منصوب منون.
(5) فى ش «وهكذا ثُعَالَةُ الثعلب».
وفى ظ «وهكذا ثعالة لجنس الثعلب».
ما بعد «ثعالة» الأولى إلى هنا ساقط من ش، ظ.
(6) «غير» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(7) فى ز «صرف».
(8) «من علم الجنس» ساقط من ظ.
(9) فى ش «فى كونه».
(10) فى ظ «للفجيرة». تصحيف.

أيضاً غير منصرف للعلمية وتاء التأنيث، «وفَجَار» مبني على الكسر لشبهه بنزال، وقد جمع الشاعر بينهما في قوله:

١٣ - إنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا * فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتِ فَجَارِ[1]

[1] الشاهد للنابغة الذبيانى وهو فى ديوانه ٥٩ واللسان «برر» و«فجر» ومقاييس اللغة ١٧٨:١، والكتاب ٢٧٤:٣، وشرح المفصل ٥٣:٤، وشرح المرادى ١٨٥:١، وشرح التصريح ١٢٥:١، والخزانة ٦٥:٣، وشرح الأشمونى ٤٥:١، وفهرس شواهد سيبويه ٩٥.

«اسمُ الإشَارَة»

(ش) هذا [هو][1] النوع الثالث من المعارف، واسْمُ الإشارة إما مفرد مذكر، أو مفرد مؤنث، أو مثنى مذكر، أو مثنى مؤنث[2]، أو جمع ويشترك فيه المؤنث والمذكر. وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) بِذَا لِمُفْرِدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ * ...

(ش) يعني أن «ذَا» إشارة إلى المفرد المذكر، وأشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

(ش) يعني أن المفرد المؤنث يشار إليه بأربعة ألفاظ وهي: «ذِي وَذِهْ» تِي تَا»[3] أراد وتِي وتَا»، فحذف[4] العاطف لضرورة الوزن «واقْتَصِرْ» فعل أمر «وبِذِي» متعلق «به»، أي اقتصر بهذه الألفاظ على الواحد المؤنث ولا تشر بها إلى غيره، وليس المراد أنه لا يشار إلى / المفرد المؤنث إلا بها فإنه يشار إليه بغيرها نحو ذِهِ وتِهِ وتِهْ[5]، ويجوز ضبط «اقْتُصِر» على هذا بضم التاء مبنياً للمجهول[6]، ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله:

٢٤ / أ

(ص) وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ * وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

---

(١) «هو» تكملة من ش، ز.

(٢) «مؤنث» ساقطة من ت.

(٣) في الأصل، ش، ز، ك «وتى وتا» لم يحذف العاطف.

(٤) في ظ «بحذف».

(٥) في ش، ك «نحو ذهى وتهى وذه وته».
وفي ت «ذِهِ وتِهِ» وتِهْ ساقطة.

(٦) في هـ ، ز، ظ، ت «للمفعول» والتعبير صحيح.

(ش) فقوله: «ذَانِ» راجع لتثنية الأول وهو «ذَا»، «وتَانِ»[1] راجع لتثنية الثاني وهو «تا»، ولا يثنى من ألفاظ المؤنث إلا «تا»، وقوله: «المرتفع»، يعني أن هذين اللفظين اللَّذَيْن مثّل بهما مقرونين بالألف إنما يكونان للمرتفع من التثنية؛ لأن الألف فيهما[2] علامة للرفع، وقوله: «وَفِي سِوَاهُ» أي في سِوَى المرتفع، أو في سِوَى[3] الرفع المفهوم من لفظ المرتفع. وسوى الرفع هو النصب والجر فيشار إلى المثنى المنتصب والمنخفض[4] «بذَيْنِ «وتَيْنِ» مقرونين بالياء؛ لأن الياء علامة الجر والنصب. «وذَانِ» مبتدأ «وتَانِ» معطوف عليه على حذف العاطف، «ولِلْمُثَنَّى»[5] خبر المبتدأ، «وذَيْنِ تَيْنِ» مفعول مقدم باذكر، «وتُطِعْ» مجزوم على جواب الأمر، ثم أشار إلى الخامس بقوله:

(ص) وَبأُولَى[6] أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقاً * وَالمَدُّ أَوْلَى[7]...

(ش) يعني أن لفظ «أُولَى» يشار به إلى الجمع مطلقاً أي سواء كان مذكراً أو مؤنثاً فنقول: أُولَى الرِّجال، واولَى النِّسَاء، وقوله: «والمَدُّ أَولَى»، يعني زيادة الهمزة بعد الألف[8] مكسورة، وإنما كان أولى؛ / لأنها لغة ٢٤/ب

---

(١) في ز، ك «وذين وتين» وما أثبت أصوب، لأنه يريد المثنى المرفوع، وليس المنصوب والمجرور.
(٢) في ت «فيها».
(٣) «في سوى» ساقطة من ظ.
(٤) في ز «والمختفض» تصحيف.
(٥) في ظ «والمثنى» وما أَثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.
(٦) في الأصل «وبأولا» وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.
(٧) جاء في شرح المرادي ١:١٩١.
«قال: والمد أولى وقد حكى فيه لغات أخر «هلاء» بإبدال الهمزة هاء و«أولاء» بضم الهمزتين و«إلىٍ» بالتنوين حكاه قطرب قال في شرح التسهيل: وتسمية هذا تنوين مجاز والجيد أن يُقال إن صاحب هذه اللغة زاد بعد همزة «أولى» نونا وأولى «بإشباع» الضمة قبل اللام وهو ما حكاه الشلوبين عن بعض العرب و«إلا» بالقصر والتشديد حكاه أهل اللغة».
(٨) في الأصل، هـ، ظ، ت «ألف» وما أثبت أدق.

أهل الحجاز[1]، ولم يجيء في القرآن إلا ممدوداً كقوله - عزّ وجلّ -[2]: ﴿هَا أَنْتُمْ اولاَءِ﴾[3]

ثم اعلم أن اسم الإشارة عند «الجمهور» على ثلاث مراتب: قريبة ومتوسطة وبعيدة، وعند الناظم على مرتبتين قريبة وبعيدة[4]، وقد أشار إلى البعيدة بقوله:

(ص) ... * ... وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا
بِالْكَافِ حَرْفاً دُونَ لامٍ أَوْ مَعَهْ * ...

(ش) يعنى أنك إذا أردت الإشارة إلى البعيد فأنت مُخيَّر بين أن تأتي باسم الإشارة مقروناً بكاف الخطاب[5] دون لام فتقول: «ذَاكَ «وَأُولاَكَ»، وبين أن تأتي به مقروناً بالكاف واللام معاً فتقول: «ذَلِكَ» «واولاَلِكَ»[6] وفهم منه أن القريب ما لا يقترن[7] بالكاف وحدها ولا بالكاف واللام

---

[1] أُولَى فيها لغتان: المدُّ وهى لغة أهل الحجاز، والواردة فى القرآن الكريم، والقَصرُ، وهى لغة بنى تميم».
[2] فى ك «تعالى».
[3] سورة آل عمران آية: ١١٩.
[4] جاء فى تنبيهات المرادى «للنحويين فى أسماء الإشارة مذهبان:
أحدهما: أن لها مرتبتين: قريبة وبعيدة، والآخر أن لها ثلاث مراتب: قريبة وبعيدة ومتوسطة، وهذا هو المشهور، وزعموا أن المقرون بالكاف وحدها للمتوسط، والمقرون بالكاف مع اللام للبعيد. واختلفوا فى «أولئك» بالمد فقيل: هو للمتوسط لعدم اللام، وقيل هو للبعيد.
قال المصنف: والمذهب الأول هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين يعنى: القول بأنها لها مرتبتين فقط» شرح المرادى ١:١٩٣،١٩٤.
وانظر الارتشاف ١:٥٠٥،٥٠٦، وشرح الأشمونى ١:١٤١ - ١٤٣.
[5] فى الأصل، ش، هـ ، ز، ت «المخاطب».
[6] وهذه لغة بنى تميم.
[7] فى ظ «ما لا يقرن».
قال ابن يعيش ٣:١٣٥ قولهم «ذَلِكَ» الاسم فيه ذا والكاف للخطاب وزيدت اللام لتدل على بُعْدِ المشار إليه وكسرت لالتقاء الساكنين، ولم تفتح لئلا تلتبس بلام المُلك لو قلت: ذلك، فذا إشارة إلى القريب بتجردها من قرينة تدل على البعد، فإن أرادوا الإشارة إلى متباعد زادوا كاف الخطاب وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه فقالوا ذاك، فان زاد بُعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا ذَلِكَ.

وهي المُثُل التي أتى بها أول الباب «ولَدَي» بمعنى عند، وهو متعلق بانطقا، «وألف» انطقا[1] مبدلة من نون التوكيد[2] الخفيفة، و«حَرْفاً» حال من الكاف. وإنما نَبَّهَ على ذلك، لئلا يُتَوَهَّم أن الكاف ضمير كما هي في نحو: غُلاَمَكَ. «ودُونَ لاَمٍ» في موضع نصب على الحال من الكاف «أو مَعَه» معطوف على دون، فهو في موضع الحال من الكاف[3] أيضاً وتقدير البيت: انْطِقْ[4] في البُعْدِ بِالكَافِ حَرْفاً غَيْرَ مَقْرُون[5] بِاللاَّمِ[6] أَوْ مَقْرُوناً بِهِ[7]. ثم قال:

(ص) ... * وَاللاَّمُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا[8] مُمْتَنِعَه

(ش) «اللاَّمُ» مبتدأ و«مُمْتَنِعَةٌ» خبر[9]، يعنى أنك إذا قدمت «هَا» التي / ٢٥ أ للتنبه على اسم الإشارة يمتنع اقترانه باللام فلا يقال: هَا ذَلِكَ وفُهِم منه أنه يجوز اقتران «هَا»[10] بالمجرد نحو: هَذَا وهَؤُلاءِ، وبالمقرون بالكاف دون اللام[11] نحو: هَذَاكَ وهَؤُلاَئِكَ[12]، إلا أنّ الأوّل أكثر وهي لغة القرآن، ومن الثاني قول طرفة:

١٤ ـ رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لاَ يُنْكِرونَنِي * وَلاَ أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ المُمَدَّدِ[13]

---

[1] فى ظ «انطلقا» تحريف.
[2] فى ظ «التأكيد».
[3] ما بعد «الكاف» إلى هنا ساقط من ك.
[4] فى ز، ظ، ت «انطقن» وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.
[5] فى هـ ، ت «مقرون» وفى ظ «مقترن» وهما أصوب مما جاء فى الأصل «مقرونا».
[6] فى ت «بلام».
[7] فى هـ ، ز، ظ، ت «بها».
[8] فى هـ ، ت «قَدَّمتها» وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.
[9] «اللام مبتدأ وممتنعة خبر» ساقط من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
[10] فى ش، ظ، ك «اقترانها».
[11] فى ز، ك «لام».
[12] فى ز، ظ «هؤلاك» وفى هـ «هؤلاكا».
[13] انظر ديوان طرفه بن العبد ٣١.
واللسان «غبر»، وشرح ابن عقيل ١٣٤:١، وشرح المرادى ١٩٥:١، وشرح الأشمونى ١٥٢:١. =

وقوله: «واللاَّمُ» مبتدأ وخبره «ممتنعة» وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه؛ لأن الخبر مقدم على الشرط في التقدير: والتقدير واللاَّمُ مُمْتَنِعَةٌ إِنْ قَدَّمْتَ «ها» فهي ممتنعة ثم قال:

(ص) وَبِهُنَا أَوْ هَهُنَا أَشِرْ إلى * دَاني[1] المكَانِ وبهِ الكَافَ صِلاَ
فِي البُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فُهْ أَوْ هَنَّا * أَوْ بِهُنَا لِكَ انْطِقَنَّ أَوْ هِنَّا

(ش) ذكر في هذين البيتين سبعة ألفاظ يشاربها إلى المكان دون غيره، منها اثنان للمكان القريب [وهما: هنا وههنا][2] وإليهما أشار بقوله: وبِهُنَا أَوْ هَهُنَا أَشِرْ إلى «دَاني»[3] المكَانِ، أي إلى المكان الداني وهو القريب، فأضاف الصفة إلى الموصوف، ومنها خمسة للمكان[4] البعيد، وإليه[5] أشار بقوله: «وَبِهِ الكَافَ صِلاَ، فِي البُعْدِ[6] «إلى آخره[7] يعني أنك إذا أردت الإشارة إلى المكان البعيد فأنت مخير بين أن تُلحِقَ «هنا» كافَ الخطاب فتقول هُنَاكَ أو تأتي بثَمَّ. كقوله تعالى: (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ / نَعِيماً)[8].

٢٥ ب

أو تأتي «بهَنَّا» مفتوحة[9] الهاء مشددة[10] النون فتقول: «هَنَّا»[11].

= بنو غبراء: الفقراء أو الصعاليك.
الطرّاف: البيت من الجلد، وأهل الطّراف: السعداء والأغنياء.

(1) فى ز «دان» وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.
(2) «وهما هنا وههنا» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(3) فى ش، هـ ، ظ، ك، ت «دان» وما أثبت أصوبُ كما فى الأصل وز والألفية.
(4) فى الأصل، هـ ، ز، ك «إلى المكان».
(5) فى ز، ظ، ت «وإليها» وما أثبت أدق؛ لأن الضمير يعود للمكان.
(6) «فى البعد» ساقطة من ش، ز، ك.
(7) فى ظ، ت «إلى آخرها».
(8) سورة الإنسان آية: ٢٠.
(9) فى الأصل، هـ ، ز، ك، ت «مفتوح» تحريف خطأ من الناسخ.
وفى ظ «المفتوح»، تحريف، خطأ من الناسخ.
(10) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «مشدد».
(11) «هَنَّا» ساقطة من ت.

أو تلحق «هُنَا» الكاف واللام معاً فتقول: «هُنَالِكَ».

أو تأتي «بِهِنَّا» مكسورة الهاء مشددة النون، «والكافَ» مفعول «بِصلاَ»[1] والألف في «صِلاَ» مبدلة[2] من نون [التوكيد][3] الخفيفة، «وَفِي البُعْدِ» متعلق بـ «صِلا»، و «بِثَّم» متعلق «بِفُهْ» وهو فعل أمر من فاه يفوه أي نَطَقَ، وكل ما ذكر في البيتين من «أَوْ» فهو للتخيير.

---

(١) فى ظ، ت «بِصِلْ» وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٢) فى ك «بدل».

(٣) «التوكيد» تكملة من ش، ز، ك، ت.

(الموصول)

(ش) هذا هو النوع الرابع من المعارف. والموصول إما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث، أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث، أو جمع مذكر أو جمع مؤنث [أو جمع يشترك فيه المذكر والمؤنث][1].

وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) **مَوْصُولُ الأسْماءِ الَّذِي**[2] * ...

(ش) إنما قال: «مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ»، احترازاً من موصول الحروف[3]، فإنه لم يذكره، وقد[4] ذكر أحكامه في أبوابه[5]، وقوله: «مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ» مبتدأ «والَّذِي» مبتدأ ثان، وخبره محذوف، والجملة خبر المبتدأ الأول[6]

---

(1) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

ويقصد به «اللاء» جمع «التى»، حيث يطلق على «الذين» فيكون جمعاً للذى على وجه الندور والقلة، وذكر ذلك فى حديثه عن جمع «التى» واستشهد بشاهد فانظره فى ص ١٤٨ .

(2) فى ت «موصول الأسماء الذى الأنثى التى» أكملت شطر البيت.

(3) فى الأصل «الحرف».

(4) «وقد» ساقطة من ظ.

(5) فى ظ «فى أبواب».

المصولات الحرفية ـ التى لم يذكرها المصنف هنا وذكرها فى التسهيل ٣٧، ٣٨ خمسة أحرف هى:

«أَنْ» المصدرية «وتقترن بالماضى والمضارع والأمر نحو: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ، عَجِبْتُ مِن أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وأَشَرْتُ إِلَى زَيْدٍ بِأَنْ قُمْ».

«أَنَّ» نحو قولك: عَجِبْتُ مِن أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ».

«كَيْ» وتقترن بالفعل المضارع نحو: جِئْتُ لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْدًا.

«مَا» المصدرية الظرفية نحو: لاَ أَصْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنْطَلِقًا.

«ومَا» المصدرية غير الظرفية نحو: لاَ أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ.

«لَوْ» وتقترن بالماضى والمضارع نحو: وَدِدْتُ لَوْ قَامَ أَوْ لو يَقُومُ زَيْدٌ.

(6) «والجملة خبر المبتدأ الأول» ساقطة من ش، ظ، ت.

والتقدير موصول اوسماء مِنْه الَّذِي. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... * الأُنْثَى الَّتِي

(ش) يعنى أن «والَّتي»[1] للمفرد المؤنث، وفهم منه أن «الَّذِي» للمذكر[2]، «والأُنْثَى» مبتدأ «الَّتي» خبره والتقدير: والأُنْثَى مِنْه، أي من الموصول، ويجوز أن تكون «أَلْ»[3] في الأنثى عوضاً من الضمير والتقدير: وَأُنْثَاهُ أي «وأُنْثَى الَّذِي»، ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله:

(ص) ... * وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ/ ٢٦/أ

[بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَةْ][4].

(ش) يعني أن[5] «الَّذِي وَالَّتي» إِذَا ثُنِّيا لاَ تَثْبُتُ يَاؤُهُمَا[6] لسكونهما وسكون علامة التثنية «والياء» مفعول مقدم بتُثْبِت، «ولاَ ناهية[7]»، وقوله: «بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَةْ»، ما تليه[8] هو الذال من «الَّذِي» والتاء من «الَّتي»،

---

(١) «يعنى أن التى» ساقط من هـ .

(٢) فى ش «أن الذى للمفرد المذكر».
«أصل الذى على مذهب سيبويه وسائر البصريين لَذِيِ على وزن عَمِي وشَجِى، وأن الألف واللام دخلتا عليها للتعريف، والدليل على ذلك أنك تقول: الَّذِى قَامَ زَيْدٌ فهذا التشديد الذى فى اللام يدل على أن أصلها لَذِى وأن الألف واللام دخلتا على حرف من نفس الكلمة، فأدغمت اللام التى جاءت مع الألف فى اللام التى فى قولك لذى».
وقال الفراء: أصل الذى «ذَا» التى هي إشارة إلى ما بحضرتك، ثم تقلب من الحضرة إلى الغيبة، ودخلت عليها الألف واللام للتعريف وحطت ألفها إلى الياء ليفرق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب».
الأزهية ٣٠١.

(٣) فى ظ «اللام».

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت والألفية.
وورد شرحه فى الأصل مع الشطر الذى قبله.

(٥) «أن» ساقطة من ظ.

(٦) فى ظ، ت «بابهما» تحريف، خطأ من الناسخ.

(٧) فى ظ، ت «ولا نهى».

(٨) فى هـ «وما يليه» التذكير والتأنيث جائز.

«وألْ» في العلامة للعهد؛ لتقدّم علامة التثنية وهي الألف رفعاً والياء جرًّا ونصباً في قوله: بِالأَلِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى»، وقوله: تخْلفُ اليَاء في جَمِيعِهَا الأَلف فتقول «اللَّذانِ واللَّتانِ» رفعاً، «واللَّذَيْنِ واللَّتَيْنِ» نصباً وجرّاً، «ومَا» موصولة وصلتها «تَلِيهِ» وموضعها نصب بفعل مقدر من باب الاشتغال يفسره «أَوْلِهِ»، ويجوز أن تكون في موضع رفع بالابتداء وخبرها «أَوْلِهِ» والأول أجود، والهاء في «أَوْلِهِ» مفعول أول «والعَلاَمَة» مفعول ثانٍ، ثم قال:[1]

(ص) ... * وَالنُّوْن إِنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ[2]

(ش) يعني أنه يجوز في نون اللَّذيْنِ واللَّتَيْنِ التشديد، ومذهب «البصريين» أنها لا تشدد إلا بعد الألف ومذهب «الكوفيين» أنها تشدد بعد الألف وبعد الياء، وهو اختيار المصنف[3]، ولذلك أطلق في قوله: «والنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ»[4] و«النُّونُ» مبتدأ وخبره[5] في جملة الشرط والجواب والضمير والمستتر في تشدد هو الرابط، ثم قال[6]:

---

[1] فى ظ «قوله» وفى ت «وقوله».

[2] فلا ملامة» ساقط من ك.

[3] «المصنف» غير واضحة فى الأصل، هـ .
اتفق البصريون والكوفيون على جواز تشديد النون فى حالة الرفع وأما فى حالة النصب والجر فأجازه الكوفيون. وهو الصحيح. استناداً لقوله تعالى: (رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ أَضَلاَّنَا)
سورة فصلت آية:٢٩.
ومنع البصريون ذلك.
فقد قرأ ابن كثير بتشديد النون «اللَّذَيْنِّ» وقرأ الباقون بالتخفيف: «الذين».
ومثل ذلك قوله تعالى: (فَذَانِكَّ بُرْهَانَانِ) القصص آية:٣٢
وقوله تعالى: (اللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا) النساء آية: ١٦
وقوله تعالى: (إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ) القصص آية:٢٧
انظر: البحر ٤٩٥:٧، والنشر ٢٤٨:٢، ومعجم القراءات القرآنية ٧٢:٦ وشرح المفصل ١٤٢:٣، وشرح التصريح ١٣٢:١، والهمع ١٦٦:١

[4] «فلا ملامة» ساقط من ز.

[5] فى ظ «ت» والخبر.

[6] فى ظ «قوله».

(ص) وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا * أَيْضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

(ش) يعني أنه يجوز تشديد النون أيضاً[1] من «ذَيْنِ وَتَيْنِ» وإنما ذكر / ٢٦ ب هنا «ذَيْنِ وتَيْنِ» وليس من الموصولات لاشتراكهما مع اللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ في جواز تشديد نونهما وليس التشديد خاصاً «بِاليَاء» كما مثَّل به بل [هو][2] عام مع «اليَاءِ» ومع «الأَلِف» فإذا جاز التشديد مع «الياء» كما في المثالين فيكون التشديد مع «الأَلِف» أحرى؛ لأن التشديد مع الألف مُتَّفَقٌ عليه، ومع الياء مُخْتَلَفٌ فيه[3]. وقوله: «وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا»، يعني أن تشديد النون قُصِد به التعويض من المحذوف في جميع ما ذكر، فَالمُعَوَّضُ منه في «اللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ» الياء من الَّذِي والَّتِي، ومن «ذَيْنِ وتَيْنِ» الأَلِف من «ذَا وتَا»، فإن ذلك كله حذف في التثنية وعوض منه التشديد، فالإشارة من قوله: «بِذَاكَ» [راجعة][4] إلى التشديد، «وتَعْوِيضٌ» مبتدأ، «وبِذَاكَ» متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة «وقُصِدَ» خبره، ويجوز أن يكون «بِذَاكَ» متعلقاً «بقُصِدَ» وسوغ الابتداء بالنكرة[5] ما فيها من معنى الحصر، لأن المراد ما قصد بذاك إلا تعويض، فهو كقولهم: «شَيْءٌ جَاءَ بِكَ وَشَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَاب»[6] وفيه تعريض بإبطال قول من جعل التشديد في ذَيْنِ وتَيْنِ دالاً على البُعْد، ثم أشار إلى الخامس وهو جمع[7] «الَّذي» فقال[8]:

---

(١) «أيضا» ساقطة من ش، ظ، ك.
(٢) «هو» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٣) انظر هامش ٣ ص ١٤٥ .
(٤) «راجعة» تكملة من هـ ، ش.
(٥) ما بعد «بالنكرة» إلى هنا ساقط من ت.
(٦) من أقوال العرب. انظر اللسان «هرر».
والكتاب ١:٣٢٩ ومجمع الأمثال ١:٣٧٠.
أَهَرَّ: من الهرير وهو صوت دون النباح.
ذو ناب: يعنى به الكلب هنا.
(٧) «جمع» ساقطة من ت.
(٨) في ش، ز، ك «بقوله».

(ص) جَمْعُ الَّذِي الأُلَى[1] الَّذينَ مُطْلَقَا * وَبَعْضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا / ٢٧ أ

(ش) فذكر «للَّذِي» جمعين: أحدهما «الأُلَى»[2] فتقول: جَاءَنِي الأُلَى[3] قَامُوا، أي: الذين قاموا. والثاني: الّذِيْنَ بالياء في الرفع والنصب والجر وعلى ذلك نَبَّهَ بقوله «مُطْلَقاً» أي: في جميع الأحوال، وقوله: «وَبَعْضُهُمْ بِالواوِ رَفْعاً نَطَقَا، يعنى أن من العرب من يُجْرِي «الَّذِي»» مجرى جمع المذكر السالم، فيرفعه بالواو، ويجره وينصبه بالياء نحو[4]: «نُصِر الَّذُوَن[5] آمَنُوا عَلَى الَّذِينَ كَفرُوا» وهي لغة «هُذَيْل» وقيل: لغة «تميم»، وجمع الَّذِي مبتدأ، و«الأُلَى»[6] خبره، «والَّذِينَ» معطوف على «الأُلَى»[7] على حذف العاطف «وبَعْضُهُمْ» مبتدأ، «ونَطَقَ» خبره، «وبالواو» متعلق بنطق «ورَفْعاً» منصوب على إسقاط حرف الجر أي في رفع، ويجوز أن يكون مصدراً في موضع الحال، والتقدير: نطق بالواو رفعاً[8] ثم أشار إلى السادس وهو جمع «الَّتي« فقال:

---

[1] فى هـ ، ظ، ت «الأولى» وهى صحيحة.

[2] فى الأصل «الأولاء» وهى صحيحة.
فى هـ ، ظ، ت «الأولى» وهى صحيحة.
معنى «الَّذِين» يصح فيه الأُولَى، الأُلَى. والأُولاَءِ.
قال أبو حيان «الأُلى تطلق على الجمع لمذكر أو لمؤنث فتقول: قَامَ الأُلَى جَاؤُوكَ وهى على وزن العُلَى وتكتب بغير واو، ومجيئها لجمع المؤنث موجود فى كلام العرب. قال زهير:
تَبَدُّ الأُلَى تَأْتِينَهَا مِنْ وَرَائِهَا * وَإِنْ تَتَقَدَّمَها الطوارِدُ تَصْدُدِ
انظر النكت ٤٧، والتسهيل ٣٣، ٣٤، وشرح الأشمونى ١:١٦٥ - ١٦٩.

[3] فى هـ ، ز، ظ، ت «الأولى».

[4] فى ظ «فيقول».

[5] فى ظ، ت «اللذون» خطأ من الناسخ.
يصح فى جمع «الذى» «الذين»، و«الذون».
انظر اللسان «ذا» والأزهية ٣٠٧، ٣٠٨ والتسهيل ٣٣ وشرح الأشمونى ١:١٦٩.

[6] فى الأصل «والأولا».
وفى هـ ، ظ، ت «والأولى».

[7] فى هـ ، ظ «الأولى».

[8] فى ز، ك «نطق بالواو فى حالة كونه رافعا».
وفى هـ ، ت «نطق بالواو رافعا».

(ص) بِالَّلاتِ وَاللاَّءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا * ...[1]

(ش) فذكر أيضاً «للَّتِي» جمعين الأول: «اللاَّتِي»، والثاني: «اللاَّءِ»[2] فتقول: جَاءَنِي اللاَّتِي[3] قُمْنَ واللاَّءِ خَرَجْنَ. «فَالَّتِي» مبتدأ، «وقَدْ جُمِعَ» خبره، و«باللاَّتِ» متعلق بجُمِع والتقدير: الَّتي قَدْ جُمِعَ بِاللاَّتِ وَاللاَّءِ وقوله:

(ص) ... * وَاللاَّءِ كَالَّذِينَ نَزْراً وَقَعَا

(ش) يعني أن[4] «اللاَّئي»[5] الَّذِي[6] هو جمع» الَّتِي» قد يطلق على «الَّذِينَ» فيكون جمعاً لِلَّذِي» على وجه الندور والقلة ومنه قوله: /. ٢٧ ب

١٥ ـ فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ * عَلَيْنَا اللاَّءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا[7]

(ش) يعني «الَّذِينَ قَدْ مَهَدُوا»، «واللاَّءِ»[8] مبتدأ، «ووقع» خبره، «وكالَّذِينَ» متعلق بوَقَع» ونَزْراً» منصوب على الحال من الضمير المستكن في وَقَعَ، وهو اسم فاعل من نَزُرَا، أي قَلَّ، ولما فرغ من «الَّذي وَالَّتي» وتثنيتهما[9] وجمعهما انتقل إلى ما سواهُما من الموصلات[10] فقال:

---

[1] في ظ، ت «واللاي كَالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا» أكملت بيت الألفية.

[2] في هـ ، ز، ظ، ت «اللاىء».
«جمع الَّتي: اللاَّتي، اللاَّئي، اللَّواتي. وبلا ياءات، اللاَّ، واللَّوا، واللَّواءِ، واللآت مكسورًا أو معربًا إعراب أُولات، والأُلى، التسهيل ٣٤.

[3] بقية النسخ «اللاتى».
في ز «اللآت».

[4] «أن» ساقطة من ظ.

[5] في ش، ك «اللاء».
وفي هـ ، ز، ظ، ت «اللاى» تحريف.

[6] «الذى» ساقطة من ت.

[7] الشاهد لرجل من بنى سليم.
انظر أمالى ابن الشجرى ٢:٣٠٨، وشرح الكافية لابن مالك ١:٢٥٩، وشرح ابن عقيل ١:١٤٥، وشرح التصريح ١:١٣٣، وشرح الأشمونى ١: ١٧٢.

[8] في هـ ، ز، ظ، ت «واللاى» تحريف.

[9] «وتثنيتهما» ساقط من ظ.

[10] في الأصل، ك «الموصول».

(ص) وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ * ...

(ش) يعني أن من، وما، وأل تساوي ما ذكر من «الَّذِي وَالَّتِي» وتَثْنِيَتِهِمَا وجَمْعِهِمَا، ففهم منه أنَّها تقع على المفرد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث، فتقول: جَاءَنِي مَنْ قَام ومَنْ قَامَتْ ومَنْ قَامَا ومَنْ قَامَتَا ومَنْ قَامُوا ومَنْ قُمْنَ.

وكذلك مع «مَا وأَلْ» فمَنْ تقع على مَنْ يعقل و«ما» على ما لا يعقل[1] وأل عليهما [معا][2] ثم قال:

(ص) ... * وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شُهِرْ

(ش) يعني أن «ذُو» في لغة طيِّء تستعمل موصولة وهي أيضاً مساوية «لِلَّذِي وَالَّتِي» وتثنيتهما وجمعهما، وإلى ذلك أشار بقوله: «وهَكَذَا ذُو»[3] أي[4] ومثل «مَنْ ومَا» و«أَلْ» في مساواتها[5] لما ذكر فتقول:

جَاءَنِي ذُو قَامَ، وذُو قَامَتْ، وذُو قَامَا، وذُو قَامَتَا، وذُو قَامُوا، وذُو قُمْنَ. وهي مبنية والواو لازمة لها في الرفع والنصب والجر في اللغة الشهيرة[6]

---

(١) فى ظ «فمَنْ يقع على مَنْ يعقل وما لا يعقل، وما على ما لا يعقل» وعبارتها أدق. وذلك أن مَنْ تقع على العاقل وغير العاقل، وذلك إذا اختلط غير العاقل بالعاقل كقوله تعالى: الحج آية:١٨.
(أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِى السَّمَوَاتِ) فإنه يشمل الملائكة والشمس والجبال والشجر والدواب ونحوها.
أو إذا اقترن به كقوله تعالى فى سورة النور آية:٤٥.
(وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى أَرْبَع).

(٢) «معا» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.
قال ابن يعيش ٢:١٤٣ «فأما الألف واللام فتكون موصولة بمعنى الذى فى الصفة نحو اسم الفاعل واسم المفعول تقول: هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا والمراد: الذى ضَرَبَ زيدًا، وهذا المَضْرُوبُ، والمراد: الذى ضُرِبَ أو يُضْرَبُ.

(٣) «ذو» ساقطة من ت.

(٤) في هـ، ظ «أي وهي». وفي ز، ك، ت «أي هي».

(٥) في هـ، ز، ت «في مساواتهما». وفي ظ «مساوية».

(٦) يريد «لغة طيىء» انظر هامش ٤ ص ١٥٠

وفُهِم ذلك من تمثيله لها بالواو، «فذُو» مبتدأ، «وشُهِرْ» خبره «عِنْدَ طَيِّئٍ» متعلق بشُهِرْ / «وهَكَذَا»: كذلك أيضاً[1]، [أو][2] في موضع نصب على الحال والتقدير: ذُو شُهِرَ عِنْدَ طيِّئٍ مثل «مَنْ» و«مَا» و«أَلْ»، وقوله[3]:

28 / أ

(ص) وَكَالَّتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتُ * وَمَوْضِع اللاَّتِي أَتَى ذَوَاتُ

(ش) يعني أن من «طيىء[4] من[5] إذا أراد معنى» الَّتِي «قال: ذات» وإذا أراد معنى «اللاَّتِي» قال: «ذَوَات». كقول بعضهم: «بِالفَضْلِ ذُو فَضَّلَكُمُ اللَّهُ بِهِ، والكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللّه «بَهْ»[6] يريد بها، فنقل حركة الهاء إلى الباء ووقف عليها بالسكون، وكقول الشاعر:

١٦ - جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ سَوَابِقِ
ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ[7]

---

[1] في ز «وكذلك هكذا أيضاً» تقديم وتأخير. وفي ظ «وكذلك أيضاً» وهكذا ساقط. وفي ت «وكذا كذلك أيضاً».

[2] «أو» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

[3] في ش، ز، ك، ت «ثم قال».

[4] قال الرضى في شرح الكافية ٢ : ٤١ «ذو الطائية لا تصرف نحو: جاءَني ذُو فَعَل، وذُو فَعَلاَ، وذُو فَعَلُوا، وذُو فَعَلَت، وذُو فَعَلَتَا، وذُو فَعَلْنَ وفيها أربع لغات: أشهرها عدم تصرفها مع بنائها، والثانية حكاها الجزولي «ذو» لمفرد المذكر، ومثناه ومجموعه وذات مضمومة لمفردِ المؤنث ومثناه ومجموعه. والثالثة حكاها أيضاً وهي كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة، والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف «ذو» بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرفاتها حملاً للموصولة على التي بمعنى صاحب، وكل هذه اللغات طائية».
وانظر الأزهية ٣٠٣.

[5] «من» ساقطة من ظ.

[6] من أقوال العرب. انظر في اللسان «ذو وذوات».
قال الفراء: يجعلون مكان «الذي» ذو، ومكان «التي» ذات، ويرفعون التاء على كل حال».
انظر الأزهية ٣٠٤ وشرح الكافية لابن مالك ١: ٢٧٥، وشرح الأشموني ١ : ١٩٧.

[7] الرجز لرؤبة بن العجاج انظر ملحقات ديوانه ١٨٠ واللسان «ذو وذوات» والأزهية ٣٠٥ وشرح الكافية لابن مالك ١: ٢٧٥ وشرح ابن الناظم ٨٩ وشرح الشواهد للعيني ١ : ١٥٨ ومعجم شواهد النحو ٢٢٠. وفي رواية «جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوارِقِ».

«فذَاتُ» مبتدأ، و«كَالَّتِي» خبر مقدم، و«لَدَيْهِم» متعلق بالاستقرار[1] العامل في الخبر و«مَوْضِعِ اللاَّتِي» «ظرف متعلق» «بأَتَى»، و«ذَوَاتُ» فاعل «بأَتَي» والتقدير: وذَاتُ[2] مُسَاوِيَةٌ لِلَّتِيْ عِنْدَهم، أي عند طيىء، و«أَتَي ذَوَاتُ» في موضع[3] اللاتي. ثم قال[4]:

(ص) وَمِثْلُ مَا ذَا بَعْدَمَا اسْتِفْهَامِ * أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الكَلاَمِ

(ش) يعني أن «ذا» إذا وقعت بعد «مَا» أو «مَنْ» الاستفهاميتين ولم تكن ملغاة فهي مثل «مَا»، يعني «مَا» الموصولة، وفهم من تشبيهه بها أنها تساوي أيضاً «الَّذِي والَّتي» وتثنيتهما وجمعهما فتقول: مَنْ ذَا يَقُومُ، ومَنْ ذَا تَقُومُ، ومَنْ ذَا يَقُومَانِ، ومَنْ ذَا تَقُومانِ / ، ومَنْ ذَا يَقُومُون، ومَنْ ذَا يَقُمْن[5] ٢٨/ب واحترز بقوله: «إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الكَلاَمِ» من أن تكون ملغاة، وذلك أن يغلب الاستفهام فيصير مجموع «مَنْ ذَا» وَماذَا[6] استفهاماً، ويظهر أثر ذلك في البدل إذا قلت: مَنْ ذَا ضَرَبْتَ[7] أَزَيْد أَمْ عَمْرو؟[8] فإذا رفعت «فذَا» غير ملغاة؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع، فعُلم أنه مرفوع بالابتداء و«ذَا» خبره وهو اسم موصول. وإن[9] نصبت فقلت: مَنْ ذَا ضَرَبْتَ أَزَيْداً أَم عَمْراً. علم أن «ذَا» ملغاة؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فعُلم أنه مفعول مقدم بضربت و«ذا» ملغاة.

---

[1] في الأصل «باستقرار».
[2] في ز «وذوات».
[3] «موضع» ساقطة من ز.
[4] «ثم قال» ساقط من هـ. وفي ظ «وقوله».
[5] ما بعد «يقومان» إلى هنا ساقط من ظ، ت.
[6] «وماذا» ساقط من ت.
[7] في ظ «ضربك».
[8] في هـ «أزيد أم عمر» المثال صحيح. وفي ظ، ت «أزيداً أم عمراً» خطأ من الناسخ.
[9] في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وإذا».

و«ذا» مبتدأ وخبره «مِثْلُ مَا» و«بَعْد» في موضع الحال من «ذَا» و«إِذَا» متعلق بمثل، و«مَنْ» مضاف في التقدير لاستفهام. أي بعد «ما» استفهام أو «من» استفهام والتقدير: وذا في حال كونه تالياً «لمن وما».الاستفهاميتين مساوية لمَاَ إذا لم تُلْغَ. ولما فرغ من ذكر الموصولات شرع في بيان صلاتها فقال:

(ص) وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ * عَلَى ضَمِيرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

(ش) يعنى أن الموصولات كلها لا بد أن تكون بعدها صلة تكملها[1]، ورابط [يربط][2] بينها وبين الموصول، ولذلك سميت موصولات ونواقص، وقد نبه على ذلك بقوله: «عَلَى ضَمِيرٍ / لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ». أي مطابق للموصول[3] في الإفراد والتذكير وفروعهما، فتقول: جَاءَني الَّذي قَامَ أَبُوهُ وَالَّتي قَامَتْ أُمُّه، وَاللَّذَانِ قَامَا، وما أشبه ذلك، و«كُلُّهَا» مبتدأ، خبره «يَلْزَم»، و«بَعْدَهُ» متعلق بيلزم، والضمير في بعده عائد على لفظ «كُلّ» وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، و«صِلَهْ» فاعل بيلزم، و«مُشْتَمِلَهْ» صفة لصلة، و«عَلَى ضَمِير «متعلق بُمشْتَمِلهْ. ثم إن الموصولات بالنظر إلى ما تُوَصلُ به على قسمين: قسم يُوَصلُ بجملة وشبهها، وقسم يُوَصل بصفة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٢٩ أ

(ص) وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا[4] الَّذِي وُصِلْ * بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ

(ش) فقوله: «وَجُمْلَةٌ» شامل للجملة الاسمية والفعلية، وقوله: «أَوْ شِبْهُهَا» هو الظرف والمجرور، وأتى بمثال للموصل بشبه الجملة وهو قوله: «كَمَنْ عِنْدِي»، ومثال للموصول بالجملة وهو قوله: «الَّذِي ابْنُهُ

---

[1] «تكملها» ساقطة من ز، ك.

[2] «يربط» تكملة من ز، ك.

[3] في ظ «للموصولات».

[4] في ظ «وشبهها».

كُفِلْ[1]»، ويشترط في الجملة الموصول بها أن تكون خبرية؛ لأنها نعت في المعنى[2]، ولم ينبه على ذلك لكن تمثيله «بِالَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ، يرشد إليه[3]، و«جملة» مبتدأ، «أو شبهها» معطوف عليه وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة[4]، و«الذي خبره ويجوز العكس وهو أظهر[5]»، «ووُصِلْ» صلة الذي وفيه / ضمير يعود على الموصول، والضمير في «بِهِ» عائد على الجملة أو شبهها[6] وهو الرابط بين الصلة والموصول. والتقدير: وَالَّذِي وُصِلَ بِهِ الموصولُ جُمْلَةٌ أو شِبْهُهَا ويحتمل أن يكون [به][7] نائباً عن الفاعل، ولا ضمير حينئذٍ في وصل، والتقدير: وَالَّذِي وَقَعَ الوَصْلُ بِهِ جُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا. ثم أشار إلى القسم الثاني من الموصولات وهو ما يوصل بالصفة فقال:

٢٩
ب

(ص) وَصِفَةٌ صَرِيْحَةٌ صِلَةُ أَلْ * وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلْ

(ش) الصفة الصريحة: هي[8] اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة، وفي وصل «أَلْ» بالصفة المشبهة خلاف[9]. فتقول: جَاءَنِي

---

(1) ما بعد «كُفل» إلى «يرشد إليه» ساقط من ظ.

(2) «لأنها نعت في المعنى» ساقط من ش، ت.

(3) «يرشد إليه» ساقط من ت وبدلها «ويشترط».

(4) في هـ «وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة ساقطة. وفي ظ «وهو الذي سوغ به الابتداء». وفي ت «وهو الذي سوغ الابتداء به». والعبارة المثبتة من الأصل وبقية النسخ هي الأدق.

(5) أي أن تكون «وجُمْلَةٌ» خبر مقدم، و«الَّذِي» مبتدأ مؤخر وهو معرفة أصلاً، والأصل في الابتداء أن يكون معرفة. أما «وجُمْلَةٌ» فسوغ الابتداء بها عطفها على «شبهها» المضافة للمعرفة وليس معرفة أصلاً.

(6) في ظ، ت «وشبهها».

(7) «به» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(8) في ظ «هو».

(9) هذا الخلاف ذكره ابن هشام في المغنى ١: ٤٧ حيث ذهب إلى أن «أَلْ» الموصولة تدخل على أسماء الفاعلين والمفعولين فقط، ولا تدخل على الصفة المشبهة؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تُؤَوَّلْ بالفعل، وأن «أل» في قولك: الحسن وجهه، حرف تعريف لا موصولة وهو مذهب الأخفش، وذهب المازني إلى أن «أل» الداخلة على الصفة المشبهة حرف موصول، خلافاً لما ذهب إليه الجمهور من أنها اسم موصول وهو الصحيح لعود الضمير عليها في قولك: الضاربها زيدٌ هندٌ.
انظر: رصف المباني ١٦٢، والجنى الداني ٢٠٢ وشرح المرادي ١: ٢٢٩، وشرح التصريح ١: ١٣٧.

الْقَائِمُ أَبُوهُ، والضَّارِبُ[1] زَيْدٌ. أي الذي قَامَ أَبُوهُ وَالَّذِي ضَرَبَهُ زَيْدٌ. وَقَامَ المُكْرَمُ والْمَضْرُوبُ أَبُوه، أي الذي أُكْرِمَ والذي ضُرِبَ اءَبُوه. وَقَامَ الضَّارِبُهُ زَيْدٌ[2]، أي الَّذِي ضَرَبَهُ[3] زَيْدٌ. وَجَاءَ الحَسَنُ وَجْهُهُ، أي الَّذِي حَسُنَ وَجْهُهُ.

والصريحة الخالصة، واحترز بها من الصفة غير الصريحة وهي الصفات التي أجريت مجرى الأسماء نحو: أَجْرَع وأَبْطَح[4] وَصَاحِبٌ، فلا توصل بها «أَلْ»، وقوله: «وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ: «يعني أنه قد جاء وصل[5] «أَلْ» بمعرب الأفعال، وهو الفعل المضارع قَلِيلاً، ومنه قوله:

١٧ ـ مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ * وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ[6] / ٣٠/أ

أي الَّذِي تُرْضَى حُكُومَتُهُ. وقوله[7]: «وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ» خبر مقدم، «وَصِلَةُ أَلْ» مبتدأ، «وَكَونُها» مبتدأ[8] «وَبِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ» متعلق به، و«قَلّ» خبر المبتدأ

---

(١) في ش، هـ، ظ، ك، ت «والضاربة».
(٢) في ظ «وقائم الضاربه زيد».
(٣) ما بعد «ضرب أبوه» إلى هنا ساقط من ت.
(٤) «وأبطح» ساقطة من ظ، ت.
أَجْرَع: وصف لكل مكان مستو. ثم غلب على الأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً.
أَبْطَح: وصف لكل مكان منبطح من الوادي: ثم صار اسماً للأرض المتسعة.
صاحب: وصف للفاعل ثم صار إسماً لكل صاحب ملك.
(٥) في ش، ت «قد جاءت صلة» وفي ظ «قد جاء وصلة».
(٦) نسب الشاهد للفرزدق. ولم أعثر عليه في ديوانه.
ودخول «أل» على الفعل المضارع (التُرْضَى) يجوز في الاختيار عند ابن مالك وبعض الكوفيين، وذهب الجمهور إلى أنه ضرورة ترد في الشعر فقط دون الكلام.
انظر: رصف المباني ١٦٢، وشرح الكافية لابن مالك ١: ٢٩٩ وشرح ابن الناظم ٩٣، والجنى الداني ٢٠٢، وشرح المرادي ١: ٢٣٩، وشرح ابن عقيل ١: ١٥٧، وشرح التصريح ١: ١٤٢.
الحَكَم: الذي يحكم بين الخصمين للفصل بينهما.
الأصيل: ذو الحسب.
الجدل: شدة الخصومة.
(٧) «وقوله» ساقط من ظ.
(٨) «مبتدأ» ساقطة من ت.

والظاهر أن «كَوْنُهَا» مصدر لكان التامة، وتقدير البيت: «وَصِلَةُ أَلْ» صَفَةٌ صَرِيحَة، ووقوعها بالفعل المضارع قليل. ثم قال[1]:

(ص) أَيٌّ كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ * وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً[2]... * .....

(ش) من الموصولات «أَيّ» وإنما أخرها عنها؛ لما اختصت به دون سائر الموصولات من إعرابها في بعض المواضع، ولزوم إضافتها لفظاً أو معنى[3]، وجواز حذف صدر صلتها فقوله: «أَيٌّ كَمَا» يعني أن «أَيّاً» مثل «مَا» فيما تقدم من كونها[4] تطلق على المذكر والمؤنث وفروعهما، فتقول: جَاءَنِي أَيُّهُمْ قَامَ، وَأَيُّهُمْ قَامَتْ، وَأَيُّهُمْ قَامَتَا[5]، وَأَيُّهُمْ قَامُوا، وَأَيُّهُمْ قُمْنَ.

وقوله: «وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ»، وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ.

أَيٌّ بالنظر[6] إلى التصريح بالمضاف إليه. وتقديره: وإثبات صدر صلتها[7]، وحذفه على أربعة أقسام:

---

(١) في ظ «قوله».

(٢) «بعضهم أعرب مطلقاً» ساقط من ك.

(٣) قال أبو حيان: «من الموصولات (أي) على مذهب الجمهور خلافاً لثعلب فإنه أنكر ذلك وقال: لا يكون (أي) إلا استفهاماً أو شرطاً، والأفصح فيها أن تكون بصيغة (أي) مضافة إلى معرفة فإذا قلت: يعجبني أي الرجال عندك أو أيهم عندك. تبين أن الذي أعجبك مذكر عاقل، واحتمل أن يكون مفرداً أو مثنى ومجموعاً. وكذا إذا قلت: أعجبني أي النساء عندك، أو أيهن عندك. تبين أن التي أعجبتك مؤنث واحتمل أن يكون مفرداً أو مثنى ومجموعاً، وقد تضاف إلى نكرة قليلاً وأنكر بعضهم إضافتها إلى نكرة ويجوز حذف ما تضاف إليه فتقول: يعجبني أي عندك: فاحتمل أن يكون مفرداً ومثنى ومجموعاً من مذكر من عاقل وغيره، وبعض العرب يؤنثها ويثنيها ويجمعها نحو: يعجبني أيَّهن في الدار ويعجبني أياهم عندك، وأيوهم عندك، وأيتهاهن عندك وأياهن عندك». الارتشاف ١: ٥٣٠ وانظر فيه ٥٣١، ٥٤٩، وشرح الكافية للرضى ٢: ٥٦، ٥٧، وشرح التسهيل ١: ٢٠٨، ٢٠٩.

(٤) في ظ «من كون ما».

(٥) «وأيهم قامتا» ساقط من ظ، ت.

(٦) في ظ «النظر».

(٧) في ت «وصلها».

الأول: أن يصرح بالمضاف إليه[١] ويثبت صدر صلتها نحو: جَاءَنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ[٢].

الثاني: أن يحذفا معاً نحو: جَاءَنِي أَيٌّ قَائِمٌ.

الثالث: أن يثبت صدر صلتها ولا يصرح بالمضاف إليه[٣] نحو: جَاءَنِي أَيٌّ هُوَ / قَائِم. «فَأَيٌّ» في هذه الصور الثلاث معربة وهي المشار [إليها][٤] بقوله: وأُعْرِبَتْ[٥].

٣٠/ب

الرابع: أن يصرح بالمضاف إليه ويحذف صدر[٦] صلتها.

فأي في هذه الصورة مبنية على الضم، وإلى ذلك أشار بقوله:

«مَا لَمْ تُضَف»، وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ». ومن ذلك قوله[٧] - عز وجل -: (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ..)[٨]. و«أَيٌّ»[٩] مبتدأ، و«كَمَا»

---

[١] «إليه» ساقط من ظ، ت.

[٢] في ظ «جَاءَنِي أيهم هو قام».

[٣] «إليه» ساقط من ظ، ت.

[٤] «إليها» تكملة من هـ، ز، ك وفي ش «وهو المشار إليه». وفي ظ، ت «وإليها أشار» هذا التركيب صحيح.

[٥] في ش «وأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ» أكملت عبارة الألفية.

[٦] «صدر» ساقطة من ظ.

[٧] في الأصل «قولهم».

[٨] سورة مريم آية ٦٩، قال ابن هشام في المغنى ١: ٧٧ والتقدير في الآية «لننزعن الذي هو أشد» قاله سيبويه، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين؛ لأنهم يرون أن «أيًّا» الموصولة معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية. قال الزجاج: ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما؛ فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت، وقال الجرمي: لم أسمع أحداً يقول: لأضربن أَيُّهُم قائم. وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهامية، وأنها مبتدأ وأشد خبر، واختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير: لَنَنْزِعَنَّ الفَرِيقَ الَّذِي يُقَالُ فِيهِم أيهم أشدّ، وقال يونس: هو الجملة وعُلِّقَت نَنْزِعُ عَنِ العمل، وقال الكسائي والأخفش: كل شيعة، ومِن زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة».
انظر الكتاب ٢: ٣٩٩، وشرح ابن عقيل ١: ١٦٢، وشرح المرادي ١: ٢٤٢، والبحر ٦: ٢٠٨.

[٩] في ظ، ت «فأي».

خبره، و«أُعْرِبَتْ» مبنى للمفعول، والنائب عن الفاعل ضمير عائد عليها، و«مَا» ظرفية مصدرية، و«صَدْرُ وَصْلِهَا» مبتدأ، و«ضَمِيرٌ» خبره، و«انْحَذَفُ» في موضع الصفة لضمير، و«الوَاو» الداخلة على المبتدأ واو الحال والتقدير: أي مثل «ما» في جميع أحوالها، وأُعْرِبَتْ مدة كونها غير مضافة في حال كون صدر صلتها محذوفاً. وقوله: «وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً» يعني أن بعض العرب يعرب «أَيّاً» الموصولة في جميع الصور الأربع المذكورة. وقرأ بعضهم «ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدّ»[1] بنصب «أَيَّهُمْ» ثم قال:

(ص) ... وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيّاً غَيْرُ أَيّ يَقْتَفِي

(ش) يعنى أن غير «أَيّ» من الموصولات يتبع «أَيّاً» في جواز حذف صدر صلتها، فالإشارة «بِذَا» إلى حذف صدر صلة «أَيّ»، لكن يشترط في جواز حذف صدر[2] صلة غير «أَيّ» أن تطول الصلة، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ ... * ...

(ش) أي إن تَطُلْ الصلة، وطولها بأن / يكون فيها زيادة[3] على المفرد المخْبَر بِهِ عن الصدر[4] نحو ما حَكَاه سيبويه مِن قولهم: «مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوْءًا»[5]. [٣١ أ]

---

(١) سورة مريم آية ٦٩.
قرأ بالنصب هارون، ومعاذ بن مسلم الهراء، والأعرج والأعمش.
انظر الإملاء ٢: ٦٣، والبحر ٦: ٢٠٥ ـ ٢٠٩.
وشرح الكافية للرضى ٢: ٥٧، ومغنى اللبيب ١: ٧٢، وشرح التصريح ١: ١٣٦.

(٢) «صدر» ساقطة من ظ.

(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ك «زائد».
وفي ت «لفظ زائد» وهي أدق.

(٤) في ت «المصدر».

(٥) روى في الكتاب ٢: ٤٠٤ «مَا أَنَا بالَّذِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئاً».
وكذا في شرح الكافية لابن مالك ١: ٢٩٥ وشرح ابن الناظم ٩٥ تروى «سوءا» و«شيئاً» فكلاهما صحيح، وأرى أن رواية «سوءا» أدق. وتقدير المثل «مَا أَنَا بِالَّذِي هُوَ قَائِلٌ لَكَ شوءاً».

فالصلة طالت بالمجرور والمفعول، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ﴾[1] التقدير: وهو الذي هو إِلَهٌ في السماء. فحذف الصدر لطول الصلة بالمجرور. ثم قال:

(ص) ... وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ[2] فَالحَذْفُ نَزْرٌ...

(ش) يعني أن حذف صدر صلة غير «أَيّ» إن لم تَطُلْ الصلة قليل، ومنه قراءة بعضهم: «تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ»[3] أي [على][4] الذي هو[5] أحسن. وقوله:

١٨ ـ مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ * ولاَ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ المَجْدِ وَالكَرَمِ[6]

أي بما هو سفه. و«غَيْرُ أَيٍّ» مبتدأ، و«يَقْتَفِي» خبره و«أَيّاً» مفعول مقدم بيَقْتَفِي، و«فِي» متعلق بيقتفي، و«وَإِنْ يُسْتَطَلْ» شرط، و«وَصْلٌ» مفعول [ما][7] لم يسم فاعله، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ووقوله: «وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ» معطوف على جملة الشرط والجواب وجوابه «فَالحَذْفُ نَزْرٌ»، ثم قال[8]:

---

(١) سورة الزخرف آية: ٨٤.

(٢) في ظ... وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، فَالحَذْفُ نَزْرٌ..
«وَصِلْ» زائدة. اختلط الأمر على الناسخ فكرر وصل التي في أول البيت.

(٣) سورة الأنعام آية: ١٥٤.
قرأ بذلك الأعمش، ويحيى بن يعمر. والحسن.
انظر: الإملاء ١: ١٥٤، والبحر ٤: ٢٥٥، والإتحاف ص ٢٢٠.

(٤) «على» تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٥) «هو» ساقطة من ز، وذكر الضمير هو المقصود.

(٦) لم أعثر على قائله وقد ورد في كتب النحو غير معزو.
انظر: شرح ابن الناظم ٩٥ وشرح الشواهد للعينى ١: ١٦٩، وشرح التصريح ١: ١٤٤، والهمع ١: ٩٠، ومعجم شواهد النحو ١٦٥.
وفي رواية: مَنْ يُعْنَ بِالحَمْدِ لاَ يَنْطِق بِمَا سَفَه * وَلاَ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الحِلِم وَالكَرَمِ
وفي رواية أخرى: مَنْ يُعْنَ بِالحَمْدِ لاَ يَنْطِق بِمَا سَفَه وَلَمْ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ المَجْدِ وَالكَرَمِ
وروى صدر البيت في ش، هـ، ز، ت «مَنْ يُعْنَ بِالمَجْدِ لَمْ يَنْطِقْ هنا بِمَا سَفَه» ساقطة من ك.

(٧) «ما» تكملة من ظ، ت.

(٨) في ظ «وقوله».

(ص) ... * ... وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ
إِنْ صَلُحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ * ...

(ش) يعنى أن خبر صدر الصلة[1] إذا كان صالحاً لأن يوصل به الموصول كأن يكون جملة من مبتدأ وخبر نحو: جَاءَنِي الَّذِي هُوَ[2] جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ[3] أو فعلاً وفاعلاً[4] نحو: جاءني الَّذي هو[5] قَامَ أَبُوهُ أَوْ ظَرفاً نحو: جَاءَنِي الَّذِي هُوَ عِنْدَكَ، أو مجرُوراً[6] نحو: جَاءَنِي الَّذِي هُوَ فِي / الدَّارِ لا ٣١/ب يجوز حذف الصدر في شيء من ذلك؛ لأن ما بقى بعد حذفه[7] صالح لأن يكون صلة فلا دليل حينئذٍ على حذفه، والضمير في قوله: «وَأَبَوْا» عائد على العرب، «وأَنْ يُخْتَزَلْ» في موضع المفعول بأَبَوْا، والاختزال القطع، وعَبَر به عن الحذف، وقوله: «إِنْ صَلُحْ» شرط[8]، «ولِوَصْلٍ» متعلق بصَلُحَ «ومُكْمِلٍ» صفة لِوَصْلٍ فهو اسم فاعل من أَكْمَلَ؛ لأنه قد أَكْمَلَ[9] به الموصول، فهو مكمل له ولما فرغ من الضمير المرفوع شرع في حكم الضمير المنصوب فقال:

(ص) ... * وَالحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ انِ انْتَصَبْ * بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

(ش) يعنى أن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوباً

---

[1] في هـ، ز، ك «يعنى أن الباقي بعد حذف صدر الصلة» وفي ظ «يعنى أن خبر صدر الجملة». والعبارة المثبتة من الأصل، ش، ت هي الأدق.
[2] «هو» ساقطة من ظ.
[3] في ش، ظ، ت «قائمة» المثال صحيح.
[4] في الأصل «أو فعلاً أو فاعلاً»
[5] «هو» ساقطة من ت.
[6] في ظ «أو مجرور».
[7] في ظ «بعد الحذف».
[8] في ش، ك «إن صلح شرط والباقي فاعل بصلح».
[9] في ظ، ت «كمل».

متصلاً بالفعل، أو بالوصف يجوز حذفه بكثرة، ومَثَّل للمنصوب بالفعل بقوله: «كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ»، «فَمَنْ» مبتدأ، وهو موصول بمعنى الذي «ونَرْجُو» صلته[1] «ويَهَبْ» خبر عنه، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره مَنْ[2] نَرْجُوهُ، ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر:

١٩ ـ مَا اللَّهُ مُوَلِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ * فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ[3]

أي الَّذي اللهُ مُوَلِيكَهُ فَضْلٌ[4]. ومنه قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾[5] أي بعثه اللّه رسولا.

إلا أَنّ حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصف، ولم يُنَبِّه الناظمُ على / ٣٢ أ ذلك لكن تقديم الفعل على الوصف يرشد إليه، واحترز بقوله:

مُتَّصِل من المنفصل نحو: جَاءَنِي الَّذِي إِيَّاهُ ضَرَبْتَ، فلا يجوز حذفه. وبقوله: «إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ» من المنتصب بالحرف، نحو: جَاءَنِي الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ، فلا يجوز حذفه أيضاً، «والحَذْفُ» مبتدأ، وخبره «كَثِير» «ومُنْجَلِي» خبر بعد خبر، و«عِنْدَهُمْ» متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى «وفِي عَائِد» متعلق بكثير أو بمنجلى أو الحذف، فهو من باب التنازع، و«إِنِ انْتَصَبْ» شرط و«بِفِعْلٍ» متعلق بانتصب، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: حَذْفُ الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان

---

(١) في ظ «صلة».
(٢) «من» ساقطة من ظ.
(٣) لم أعثر على قائله وقد ورد في كتب النحو غير معزو.
انظر شرح الكافية لابن مالك ١: ٢٩٠، وشرح المرادي ١: ٢٤٨، وشرح ابن عقيل ١: ١٦٩، وشرح التصريح ١: ١٤٥، وشرح الأشموني ١: ٩٥.
(٤) في الأصل، ش، ت «أي موليك فضل الله» وما أثبت أدق.
(٥) سورة الفرقان آية: ٤١ والآية دليل على جواز حذف عائد الصلة المنصوب بالفعل.
من «أي الذي» إلى هنا ساقط من ز، ظ، ك، ت.

منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف[1] كثير في كلام العرب، ثم قال:

(ص) كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا * كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

(ش) يعنى أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مخفوضاً بالوصف مثل الضمير المنصوب في جواز حذفه بكثرة، فالإشارة بقوله: «كَذَاكَ» راجع[2] إلى حذف الضمير المنصوب المتقدم، ثم مَثَّل بقوله: كَأَنْتَ قَاضٍ[3] وأشار به إلى قوله - عز وجل -[4]: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾[5]

أي مَا أَنْتَ[6] قاضِيه، واحترز بقوله: «مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا»[7] من الضمير المجرور بغير وصف، فإنه لا يجوز / حذفه نحو: جَاءَنِي الَّذِي أَبُوهُ ذَاهِبٌ، «فحَذْفُ» مبتدأ، و«مَا» مضاف إليه موصول وصلته خفضا، و«بِوَصْفٍ» متعلق بخفض، والتقدير: حذف الضمير الذي خفض[8] بالوصف مثل حذف الضمير المنصوب المتصل بالفعل، أو بالوصف[9] في الكثرة، ثم قال[10]:

٣٢ ب

(ص) كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرّ كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّ

(ش) يعنى أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مجروراً بحرف الجر كثير[11]، لكنه[12] بثلاثة شروط:

---

[1] في ز «وبالوصف».
[2] «راجع» ساقطة من ز، ظ، ت. وفي الأصل «راجعة».
[3] في ز بعد المتقدم «ثم مثل بقوله: كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَا». أكملت شطر البيت. وتكملته غير لازمة.
[4] في ظ، ت «إلى قول الله».
[5] سورة طه آية: ٧٢.
[6] «ما أنت» ساقط من ظ.
[7] «خفضا» ساقطة من ش، ظ، ت.
[8] «خفض» ساقطة من ظ.
[9] في ز «وبالوصف» وفي ظ، ت «أو الوصف».
[10] في ظ «قوله».
[11] في هـ، ز، ظ، ت «يكثر».
[12] في ز، ظ، ت «لكن».

الأول: أن يكون الموصول[1] مجروراً بمثل ذلك الحرف الذي جر به الضمير لفظاً ومعنى.

الثاني: أن يكون العامل في المجرورين متفقاً لفظاً ومعنى.

الثالث: أن لا يكون[2] في الصلة ضمير غيره.

وقد نَبَّهَ على الأول بقوله «كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا المَوْصُولَ جَرّ».

وعلى الثاني والثالث بالمثال «فَالَّذِي» مجرور بمثل الحرف الذي جرّ به الضمير وهو الباء، والعامل في بالَّذي[3] [مَرَّ][4] وفي بِهِ مَرَرْتُ ولفظهما ومعناهما واحد، وليس في الصلة ضمير غيره، «فَالَّذِي مُرَّ» مبتدأ، وخبره «كَذَا» وصلة «الَّذِي» جُرَّ و«بِمَا» متعلقة به، وصلة «مَا» جَرّ الأخيرة، والمَوْصُولَ مفعول مُقَدَّم بجرَّ، والتقديرالَّذِي[5] جُر بالحرف الذي جَرّ بِهِ[6] الموصول مثل المجرور بالوصف في جواز الحذف بكثرة، وفي بعض النسخ «كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا المَوْصُولُ جُرّ» برفع الموصول / وضم الجيم من جُرّ بعده، «فالموصولُ» على هذا مبتدأ، و«جُرَّ» في موضع خبره، والضمير المستتر في «جُرَّ» عائد على «الموصول»، والضمير العائد على «الَّذِي»[7] محذوف والتقدير: كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا جُرَّ المَوْصُولُ بِهِ، وقوله: «فَهْوَ بَرّ» تتميم للبيت.

٣٣ أ

---

[1] في ظ «العامل».
[2] في الأصل «أن يكون» تحريف، وما أثبت عن بقية النسخ هو الصواب.
[3] في ز «الذي».
[4] «مر» تكملة من ش، ظ، ك، ت.
[5] في هـ، ز، ك «والذي» تحريف.
[6] «به» ساقطة من ظ، ك، ت.
[7] في ش، هـ، ز، ظ، ك، «على ما».

«المعرف بأداة التعريف»

(ش) هذا هو النوع الخامس من المعارف، والمراد بأداة التعريف الألف واللام، واعلم أن الألف واللام على أربعة أقسام:

للتعريف، وزائدة، وللمح الصفة، وللغلبة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوِ اللَّامُ فَقَطْ * فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطْ

(ش) اختلف في «أَلْ» فقيل هي[1] بجملتها للتعريف وهمزتها همزة[2] قطع، وحذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وهو مذهب «الخليل»، وكان يسميها «أَلْ» فهي عنده مثل «هَلْ» و«قَدْ» وهي عبارة الناظم في هذا النظم، وقيل: هي أيضاً بجملتها للتعريف إلا أن همزتها همزة[3] وصل، وقيل اللام وحدها للتعريف وُضِعَتْ سَاكِنَة فاجتُلِبَتْ[4] هَمزةُ الوصلِ للابتداء بالساكن وهذان القولان عن «سيبويه»[5]، فقوله: «أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ»، يُفْهِمُ الأوّلَ[6] والثاني[7]، أي هي حرف تعريف بجملتها مع كون الهمزة أصلية، أو

---

(١) «هي» ساقطة من ش، ظ، ت.

(٢) «همزة» ساقطة من ظ، ت.

(٣) «همزة» ساقطة من ظ، ت.

(٤) في ظ «فاجتلب».

(٥) قال في التسهيل: هي أل لا اللام وحدها وفاقاً للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة بل الهمزة همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، خلافاً لسبويه فهي عنده همزة وصل معتد بها في الوضع كما يُعتَدُّ بهمزة الوصل في «استمع» واختار ابن مالك مذهب الخليل وهو أن حرف التعريف ثنائي وهمزته همزة قطع. انظر: التسهيل ٤٢، ورصف المباني ١٥٨، ١٦٤، والجنى الدانى ١٣٨، ١٩٢، ١٩٦، وشرح التصريح ١: ١٤٨.

(٦) في الأصل «الأولى» تحريف.

(٧) في ظ «والتالي».

زائدة[1]، وقوله: أَوِ الَّلامُ «فَقَطْ»، هذا هو القول الثالث، وقوله: «فَنَمَطٌ / ٣٣/ب عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطْ» أي إذا أردت تعريف «نَمَطٌ» أدخلت عليه «أَلْ» فقلت: «النَّمَطُ، والنَّمَطُ ظهارة الفراش، والنَّمَطُ جماعة من الناس أمرهم واحد، و«النَّمَطُ الطريق، ولم يذكر المُعَرَّف بالأداة إلا في قوله: «فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ»، وإنما تكلم في سائر الباب على الأداة فقط، ولكن يفهم من معانيها حكم ما دخلت عليه. «وأَلْ» مبتدأ، «وحَرْفُ تَعْرِيفٍ» خبره، «أَوِ الَّلامُ» معطوف على المبتدأ، و«أَوْ» للتخيير، «وفَقَطْ» اسم فعل بمعنى حسب، «وَنَمَطٌ» مبتدأ، و«عَرَّفْتَ» في موضع الصفة لنمط، وحذف الضمير العائد من الصفة إلى الموصوف[2] والتقدير عَرَّفْتَه[3]. «وقُلْ فِيهِ النَّمَطْ» خبر المبتدأ، وتصحيح المعنى فيه أَنَّهُ على حذف الإرادة، والتقدير: فَنَمَطٌ[4] إِنْ أَرَدْتَ تَعْرِيفَهُ قُلْ فِيهِ النَّمَط، والنَّمَطُ مفعول بقُلْ على تضمينه معنى اذكر. ثم أشار إلى القسم الثاني، وهي[5] الزائدة بقوله[6]:

(ص) وَقَدْ تُزَادُ لازِماً كَالَّلاتِ * وَالآنَ وَالَّذِينَ ثُمَّ الَّلاتِ[7]
وَلاضْطِرَارٍ[8] كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ * كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

(ش) فذكر أن زيادة «أل» على قسمين:

الأول: زيادة لازمة، وذكر من ذلك أربعة مواضع:

---

[1] في ظ «لا زائدة.
[2] «العائد من الصفة إلى الموصوف» ساقط من ظ.
[3] «العائد من الصفة إلى الموصوف والتقدير عرفته» ساقط من ت.
[4] «فنمط» ساقط من ظ.
[5] في الأصل «وهو» وهو صواب لأنه يعود إلى القسم.
[6] في ش، ز، ك «فقال».
[7] في الأصل، هـ، ز، ظ، ت «ثم اللاتي» وما أثبتُّ أحسنُ كما في الألفية وبقية النسخ وإن كانت «اللاتي» صحيحة أيضاً.
[8] في ز «وَلاَ ضِرَارَ» وما أَثْبَتُّ هو الصواب كما في الأصل والألفية، وبقية النسخ.

«اللَّاتِ» وهو اسم صنم كان بالطائف و«أَلْ» فيه زائدة لازمة[1] لأنه علم.

و«الآنَ» وهو اسم للزمان الحاضر، و«أَلْ» فيه زائدة لازمة لم يستعمل / في كلام العرب مجرداً منها، وهو مبنى لتضمنه معنى «أل» التي تعرّف بها وهو[2] من الغرائب كونهم[3] جعلوه متضمناً[4] معنى «أل» وجعلوا «أل» الموجودة فيه زائدة [لازمة][5].

٣٤
أ

و«الَّذِينَ» من الموصولات، وجعلوا[6] «أَلْ» فيه أيضاً زائدة لازمة، لأنه تَعَرَّفَ بالصلة، وقيل «أَلْ» فيه للتعريف وهو مذهب «الفراء».

وَ«اللَّاتِ»[7] جمع التي وهو مثل «الَّذِينَ» في أن «أل» فيه زائدة لازمة.

الثاني: زائدة لضرورة الشعر، وذكر من ذلك لفظين:

الأول: «بَنَاتِ الأَوْبَرِ»، وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

٢٠ ـ وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوءاً وَعسَاقِلاً * وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[8]

---

(١) «لازمة» ساقطة من ز، ظ، ك.

(٢) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وهذا» وهو أدق.

(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «لكونهم» وهو أدق.

(٤) في الأصل «مضمن» تحريف.

(٥) «لازمة» لم ترد في جميع النسخ بما في ذلك الأصل. وإثباتها أدق.

(٦) «وجعلوا» ساقط من ظ، ت.

(٧) في الأصل، هـ، ز، ظ، ت «واللاتي» وهي صحيحة.

(٨) أنشده أبو زيد ولم يسم قائله.
انظر اللسان «عسقل، وبر»، وشرح الكافية لابن مالك ١: ٣٢٥، والمقتضب ٤: ٤٨، والخصائص ٣: ٥٨، وشرح المفصل ٥: ٧١، ورصف المباني ١٦٤، وشرح المرادي ١: ٢٦٣، وشرح ابن عقيل ١: ١٨١، والمغنى ١: ٥٠، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ١: ١٦٦، وشرح التصريح ١: ١٥١.
جنيتك: أي جنيت لك من جنى الثمر.
عساقلا: جمع عسقول وهو نوع من الكمأة الكبير، وأصله عساقيل. وحُذِفَتْ الياء للضرورة، ويقال أيضاً عساقل جمع عسقل.
بنات الأوبر: كمأة صغار كالحصى بلون التراب رديئة الطعم.

أراد بَنَات أوبر، وهو علم على نوع من الكمأة، والثاني: «طِبْتَ النَّفْسَ».
وأشار بذلك[1] إلى قول الشاعر:

٢١ ـ رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا * صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[2]

أراد «وَطِبْتَ نَفْساً» فأدخل «أل» على التمييز ضرورة؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة، وقوله: «وَقَدْ تُزَادُ» يقتضى التقليل وأشار بذلك إل عدم اطراد زيادتها، «ولاَزِماً» اسم فاعل من لزم، وهو نعت لمصدر محذوف أي زَيْداً لازماً، وظاهر كلامه أن الضمير المستتر في تزاد عائد على «أَلْ» التي للتعريف؛ لأنه قال: «أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ»، ثم قال: «وَقَدْ تُزَادُ»، وليس الأمر / ٣٤ ب كذلك؛ لأن[3] التي للتعريف لا تزاد وإنما يعنى لفظ «أل» دون تقييد بالتعريف، وقوله: «وَلاِضْطِرَارٍ»[4] مفعول له وجره باللام مع توفر شروط النصب وهو جائز، «وطِبْتَ النَّفْسَ» إلى آخر البيت مبتدأ خبره كذا، والجملة محكية بقول محذوف تقديره: كذا قول الشاعر، وإنما أتى بالواو في «وَطِبْتَ» لقصد الحكاية إذ هو كذلك في البيت وتممه بالسَّرِي وهو الشريف. ثم أشار إلى القسم الثالث من أقسام «أَلْ» وهي التي للمح الصفة بقوله:

(ص) وَبَعْضُ الأَعْلاَمِ عَلَيْهِ دَخَلاَ * لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عِنْهُ نُقِلاَ
كَالفَضْلِ وَالحَارِثِ والنُّعْمَانِ * فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

---

[1] «بذلك» ساقطة من ظ.
[2] الشاهد لرشيد بن شهاب اليشكري.
انظر: المفضليات ٣١٠، وشرح الكافية لابن مالك ١: ٣٢٤، وشرح ابن الناظم ١٠٢، وشرح المرادي ١: ٢٦٤، وشرح ابن عقيل ١: ١٨٢، وشرح الشواهد للعيني ١: ١٨٢، وشرح التصريح ١: ١٥١.
وفي رواية:
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ جِلاَدَنَا * رَضِيتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا بَكْرُ عَنْ عَمْرِو
[3] في ز، ظ، ك «لأن أل التي للتعريف» وعبارتها أدق.
[4] في ز «وَلاَ ضِرَارٍ».

(ش) يعنى أن «أَلْ» دخلت على بعض الاعلام للمح الأصل الذي كانت عليه قبل نقلها للعلمية. وذكر ثلاثة مُثُلٍ «الفَضْل» وهو منقول من المصدر «والحَارِثِ» وهو منقول من اسم الفاعل، «والنُّعْمَان» وهو منقول من اسم عين وهو من أسماء الدم، وقوله: فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ» يعنى أنه يجوز أن يُؤْتَى[1] بهذه الأسماء التي ذكرت مقترنة[2]. «بِأَلْ» ومجردة منها وفُهِم من قوله: «وَبَعْضُ الاعْلام»، أن ذلك لا يكون في جميع الأعْلام، وفُهِمَ من قوله: «نُقِلاَ»، أن ذلك لا يكون في الأعْلام المرتجلة، وقوله[3]: «بَعْضُ الأعْلام» مبتدأ، «ودَخَلَ» خبره[4]، «وَعَلَيْه» متعلق / به والضمير المجرور عائد على بعض، وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، وفي «دخل» ضمير مستتر يعود على «أَلْ»، «واللام» في قوله: «لِلَمْح لام التعليل، وهو متعلق بـ «دَخَلاَ»[5] و«مَا» اسم موصول وهو واقع على الحال الذي كانت هذه الأسماء عليه قبل النقل، وقد كان إلى آخر البيت صلة لما، والعائد من الصلة إلى الموصول الضمير في عنه، وفي «كَانَ» ضمير هو اسمها وهو عائد على بعض، «وعَنْه» متعلق بـ «نقلا»[6]، والتقدير: وبعض الأسماء الأعْلام دخل عليه «أل» للمح الشيء الذي كان عليه قبل النقل من قبول «أل» وقوله: «فَذِكْرُ ذَا» مبتدأ[7]، «وحَذْفُهُ» معطوف عليه، «وسِيَّان» خبرهما ومعناه مِثْلاَن ومفرده، سِيّ، ثم انتقل إلى القسم الرابع من أقسام «أل» وهي التي[8] للغلبة فقال:

٣٥/أ

---

(١) في ش، ك «تأتي».
(٢) في ش «ذكر مقرونة».
(٣) «قوله» ساقطة من ظ.
(٤) في ش، ز، ظ، ك، ت «خبر له».
(٥) في ش، ز، ظ، ك، ت «بدخل». وما أَثبتُّ أدق كما في الأصل، هـ، والألفية.
(٦) في ش، ز، ظ، ك، ت «بنقل» والمُثْبَتُ أدق كما في الأصل، هـ، والألفية.
(٧) «مبتدأ» ساقطة من ز.
(٨) «التي» ساقطة من ت.

(ص) وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً بِالْغَلَبَهْ * مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالعَقَبَهْ

(ش) ذو الغلبة كل[1] اسم اشتهر به بعض ما له معناه، وهو على ضربين: مضاف «كابن عمر»، «وابن الزبير». وذو أداة «كالنابغة» و«الأعشى»، و«العقبة» وهذا النوع تَعرَّفَ قبل الغلبة بالإضافة أو «بأل» ثم غلبت عليه الشهرة فصار عَلماً وألغى التعريف السابق، والمراد «بابن عمر» عبد اللّه بن عمر بن الخطاب - رضي اللّه عنهما -[2] و«ابن الزبير / هو «عبد اللّه بن الزبير» - رضي اللّه عنهما[3] ٣٥ ب وإنما ذكر الناظم المضاف في هذا الفصل وليس من[4] الباب لاشتراكه في الغلبة مع ذي الأداة، وفُهِمَ من قوله: «وَقَدْ يَصِيرُ»، أن العلمية طرأت عليه، وأن التعريف بالإضافة والأداة سابق للعلمية، «وَعَلَماً» خبر «يَصِيرُ» وهو مقدم على اسمها[5]ه، «واسمها» مضاف «أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ». ثم قال:

(ص) وَحَذْفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ * أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

(ش) يعنى أن [أل][6] التي للغلبة إذا نودي ما هي فيه أو أضيف إلى ما بعده وجب حذفها، فمثال المنادى: يَا نَابِغَةُ وَيَا أَعْشَى.

ومثال المضاف نَابِغَة ذُبْيان، وأَعْشَى هَمدَان، وقوله: «وَفِي غَيْرِهِمَا قَد تَنْحَذِفْ»، يعنى أن «أل» المذكورة قد تحذف في غير النداء والإضافة وفُهِمَ من قوله: «قَدْ»، قلة ذلك، ومن حذفها في غيرهما قولهم: «هَذَا يَوْمُ اثْنَيْنِ مُبَارَكاً فِيهِ»[7].

---

[1] في ز، ك، ت «ذو الغلبة هو كل» وعبارتها أكمل.

[2] «رضي الله عنهما» ساقط من ش، ظ، ت.

[3] «رضي الله عنهما» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

[4] «الفصل وليس من» ساقط من ز.

[5] «على اسمها» ساقط من ظ، ت.

[6] «أل» تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

[7] من أقوال العرب.
انظر: شرح ابن الناظم ١٠٤، وشرح المرادي ١: ٢٦٧، وشرح التصريح ١: ١٥٤، وشرح الأشموني ١: ٢٥٣.

وقول الشاعر:

٢٢ ـ إِذَا دَبرَانِ مِنْكَ يَوْماً لَقِيتُهُ * أُوَمِّلُ أَنْ أَلْقَاكَ غَدْواً بِأَسْعُدِ[١]

وحذف «أل» مفعول مقدم بأوجب، «وفي غيرهما» متعلق بتنحذف والضمير في غيرهما عائد على النداء والإضافة المفهومين من قوله: «تُنَادِ أَوْ تُضِفْ».



[١] لم أعثر على قائله وقد ورد في كتب النحو غير معزو.
انظر: شرح ابن الناظم ١٠٤، والدرر ١: ٢٢٨، والهمع ١: ٧٢، ومعجم شواهد النحو ٦١.
وفي رواية:
«إِذَا أَدْبَرَانِ مِنْكَ يَوْماً لقيته
آملُ أن ألقاك غدواً بِأَسْعُدِ
دَبَران: علم بالغلبة على الكوكب.
غدوا: أي غداً لأن أصل الغد غدو.
بأسعد: جمع سعد.
في الأصل «أُوَمِّلُ أَنْ أَلقاكَ غد بأسعد».

(الابتداء)

(ش) المبتدأ هو الاسم، صريحاً أو مُؤَوَّلاً، مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، مُخْبَراً عنه، أو وَصْفاً رَافِعاً[1] لِمُكْتَفٍ[2] بِهِ. وقد فُهِم[3] من هذا الحد أن المبتدأ على قسمين: ذو خبر /، ووصف رافع لما يغنى عن الخبر وقد أشار إلى الأول بقوله:

٣٦/أ

(ص) مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعاذِرٌ خَبَرْ * إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَن اعْتَذَرْ

(ش) فاكتفى بالمثال عن الحدّ «فَزَيْدٌ» من قولك: «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَن اعْتَذَرْ» مبتدأ «وعَاذِرٌ» من المثال المذكور خبره[4]، «وَمن اعْتَذَرْ» تتميم للبيت.

ومُبْتَدَأٌ، خبر مقدم، «وَزَيْدٌ» مبتدأ [مؤخر][5]، «وعَاذِرٌ» مبتدأ[6]، و«خَبَرْ» خبر عنه «وَإِنْ قُلْتَ» شرط، «وَزَيْدٌ عَاذِرٌ» مبتدأ وخبر، «وَمَن اعْتَذَرْ» مفعول بعاذر، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، ولو قال: «إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ من اعْتَذَرْ» فالمبتدأ «زَيْدٌ» «وَعَاذِرٌ» خبر لم يكن فيه حذف ولا تقديم ولا تأخير، ثم أشار إلى النوع الثاني من المبتدأ بقوله:

(ص) وَأَوَّلٌ مُبْتَدأٌ وَالثَّانِي * فَاعِلٌ أغْنَى فِي أَسَارٍ ذَانِ
وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامِ النَّفْيُ وَقَدْ * يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ

---

(١) في ش «رافع».
(٢) في الأصل، ش، ز، ظ، ك «لمكتفى» وفى ت «لمكتفا» وما أثبتُّ عن هـ هو الصواب
(٣) في ش «وقد يفهم».
(٤) فى ش «عاذر خبر من المثال المذكور» تقديم وتأخير.
(٥) «مؤخرا» تكملة من ك.
(٦) «وعاذر مبتدأ» ساقط من ظ.

والثَّانِ[1] مُبْتَدًا وَذَا الوَصْفُ خَبَرْ * إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرّْ

(ش) يعني إذا[2] قلت: «أَسَارٍ ذَانِ»، فالأول الذي هو «أَسَارٍ»[3] مبتدأ والثاني الذي هو «ذَانِ» فاعل أغنى عن الخبر «فأَسَارٍ»[4] اسم فاعل من سَرَى، وذَانِ «تثنية» «ذَا»، وإنما لم يحتج هذا النوع من المبتدأ إلى الخبر؛ لأنه بمنزلة الفعل فاكتفى بمرفوعه[5] وقوله: «وَقِسْ» أي قِسْ على / ٣٦ ب المثالين وهما: «زَيْدٌ عَاذِرٌ»، «وَأَسَارٍ ذَانِ»، وقِس أيضاً على الثاني في كونه بعد استفهام، وقوله: «وكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ»، يعني أن النفي[6] مثل الاستفهام في وقوع الوصف المذكور [بعده][7] فمثال وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر:

٢٣ ــ أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا * إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا[8]

ومثاله بعد النفي قول الآخر[9]:

٢٤ ــ خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا * إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ[10]

وقوله: «وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ. فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ»، يعني أن هذا الوصف المذكور

---

[1] في الأصل، هـ ، ز «والثاني» وما أثبتُّ أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

[2] في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «يعني أنك إذا».

[3] في الأصل، ظ، ت «سار» وما أثبتُّ أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

[4] في الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «فسار».

[5] في ش، ز «بمرفوع».

[6] «النفي» ساقطة من ك.

[7] «بعده» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك.

[8] لم أعثر على قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو:
انظر شرح ابن الناظم ١٠٦ وشذور الذهب ٢٣١ وشرح التصريح ١٥٧:١ وهامش الخزانة ١٢:١ ٥م
الظعن : السير ؛ قَطَنَ: أقام بالمكان

[9] في ز، ظ، ت «قوله».

[10] لم أعثر على قائله وقد ورد في أغلب كتب النحو غير معزو:
انظر: شرح ابن الناظم ١٠٦، وشذور الذهب ٢٣٠، والهمع ٩٤:١ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٩٨:٢، وهامش الخزانة ٥١٦:١.

قد يأتي غير معتمد على استفهام ولا نفي، وفُهِمَ من قوله: «وَقَدْ يَجُوزُ» قلة ذلك[1]. ومنه قوله:

٢٥ ـ خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِياً ٭ مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ[2]

«فَفَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ» في المثال مثل «خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ» في البيت. وقوله: والثَّانِ مُبْتَدَأً وَذَا الوَصْفُ خَبَرْ» إلى آخر، يعني أن الوصف المذكور إذا كان مطابقاً لمرفوعه في غير الإفراد وهو التثنية والجمع جُعِلَ الثاني وهو الذي كان مرفوعاً بالوصف مبتدأ وجُعِلَ الوصف خبراً مُقدماً وذلك نحو: أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ، وَأَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ، «فالزَّيْدَانِ»[3] مبتدأ وخبره، «أَقَائِمَانِ»[4] ولا يجوز أن يكون الوصف المذكور مبتدأ في هذا المثال لتحمله ضمير الإسم الذي بعده، وهذا الوصف جارٍ مجرى الفعل فلا يثنى [ولا يجمع][5]، وفُهِم من قوله: «فِي سِوَى الإِفْرَادِ» أن المطابق في الإفراد لا يتعين فيه كون الثاني / مبتدأ والوصف خبراً بل يجوز فيه الوجهان وذلك نحو (أَرَاغِبٌ أَنْتَ [عَنْ آلِهَتِي يَا ابْرَاهِيمُ[6]]) فيجوز في

٣٧ / أ

---

(١) اشترط البصريون لوقوع الوصف مبتدأ أن يتقدمه نفى أو استفهام. وأجاز الأخفش والكوفيون ذلك دون شرط.
انظر هذه المسألة الخلافية، التسهيل ٤٤ وشرح ابن الناظم ١٠٦ وشرح ابن عقيل ١:١٩٢ ـ ١٩٤ وشرح التصريح ١:١٥٧.

(٢) البيت لرجل طائى.
انظر شرح الكافية لابن مالك ١:٣٣٣ وشرح ابن الناظم ١٠٦ وشرح ابن عقيل ١:١٩٥ وشرح الشواهد للعينى ١:١٩٢ وشرح التصريح ١:١٥٧ وهامش الخزانة ١:٥١٨.
خبير: من الخبرة وهى العلم بالشيء.
بنو لهب: جماعة من بنى نصر بن الأزد يُقال إنهم أزجر قوم للطير.

(٣) فى هـ «فالزيدون».

(٤) فى ش «فالزيدان مبتدأ وأقائمان خبر» تقديم وتأخير.

(٥) «ولا يجمع» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٦) سورة مريم آية:٦ وما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.
«الأولى أن يكون «أَرَاغِبٌ» مبتدأ، «وأنت» فاعل سد مسد الخبر، لأنَّ قوله «عن آلهتى» معمول لـ «راغب» فلا يلزم في هذا الوجه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى، لأنَّ «أنت» فاعل لـ «راغب» =

«أَرَاغِبٌ[1] أن يكون خبراً مقدَماً وأن يكون مبتدأ، «وأَنْتَ» فاعل سد مسد الخبر، فقوله: «وأَوَّلٌ» مبتدأ، «ومُبْتَدَأٌ» خبره، «والثَّاني» مبتدأ «وفَاعِلٌ» خبره، «وأَغْنَى» فعل ماض في موضع الصفة لفاعل، ومعموله محذوف، وتقديره: وأَغْنَى عن الخبر، «وَفِي أَسَارٍ» على حذف القول أي في قولك أَسَارٍ ذَانِ، «وقِسْ» فعل أمر ومعموله محذوف أيضاً، والتقدير: قِسْ[2] على ما ذكر، «والنَّفْيُ» مبتدأ وخبره «كَاسْتِفْهَامٍ»، «ونَحْوُ» فاعل «يَجُوزُ»[3]، وَفَائِزٌ» مبتدأ: واولُو الرَّشَدْ» فاعل سد مسد الخبر، وهو محكى بقول محذوف: أي نحو قولك: فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدَ، «والثَّانِ» مبتدأ خبره «مُبْتَدأٌ» «وذَا» مبتدأ «والوَصْفُ» صفة له «وخَبَرٌ» خبره، «وانْ» حرف شرط، وفعل الشرط «استَقَرّ»، «وَفِي سِوَى» متعلقة باستقر، و«طِبْقاً» حال من فاعل استقر المستتر وهو عائد على الوصف والتقدير: إن استقر الوصف[4] مطابقاً لمرفوعه في غير الإفراد، ويوجد في بعض النسخ طبقٌ بالرفع وإعرابه فاعل بفعل مقدر[5] يفسره استقر وهو بمعنى مطابقة والتقدير: إن استقر[6] مطابقة بين الوصف ومرفوعه. ثم قال:

(ص) **وَرَفَعُوا مُبْتَدأً بِالاِبْتِدَا * كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالمُبْتَدَأْ** / ٣٧ ب

(ش) يعني أن الرافع للمبتدأ هو الابتداء، والرافع للخبر هو المبتدأ،

= فليس بأجنبى منه، وأما على الوجه الثانى فيلزم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى، لأنَّ «أنت» أجنبي من راغب على هذا التقدير، لأنه مبتدأ فليس لـ «راغب» عمل فيه لأنه خبر، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح».

شرح ابن عقيل ١٩٨:١، وانظر البحر ١٩٤:٦.

[1] فى الأصل، ظ «راغب» تحريف.

[2] فى ش «محذوف تقديره قس» وفى ك «وتقديره قس».

[3] فى هـ ، ظ، ت «بيجوز».

[4] ما بعد «الوصف» إلى هنا ساقط من ز، ك.

[5] فى ظ «بفعل محذوف».

[6] فى هـ ، ز، ت «إن استقرت».

والابتداء هو جعلك الإسم أولاً[1] لتخبر عنه ثانياً[2]، فهو معنى من المعاني وهذا الذي ذكره هو مذهب «سيبويه».

«قال: فأَمَّا الَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ شَيْءٌ هُوَ هُوَ[3] فَإِنَّ المَبْنِيَّ عَلَيْهِ يَرْتَفِعُ بِهِ كَمَا ارْتَفَعَ هُوَ بِالإِبْتِدَاءِ وذَلِكَ قولك[4]: عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ، انتهى[5]» والضمير في رفعوا عائد على العرب، «ورَفْعُ خَبَرٍ مُبْتَدأْ» وخبره «بِالمُبْتَدَأْ»، والعامل في «كَذَاكَ»[6] الاستقرار الذي تعلقت[7] به الباء من قوله «بالمبتدأ» ثم قال:

(ص) وَالخَبَرُ الجُزْءُ المتِمُّ الفَائِدَه * كَاللَّهُ بَرٌّ وَالأَيَادِي شَاهِدَه

(ش) يعنى ان الخبر هو الجزء الذي تتم به فائدة الجملة الاسمية، وإنما خصَّ الخبر بكونه متم[8] الفائدة، وإن كانت الفائدة حصلت بمجموع الجزأين؛ لأن الخبر هو الجزء الأخير من الجزأين فيه تتم الفائدة، ولأنه الجزء المستفاد من الجملة، ولذلك كان أصله أن يكون نكرة وأتى بمثالين: «اللَّهُ بَرٌّ؛ لأن الله تعالى[9] بَرٌّ بِعِبَاده «والأَيَادِي شَاهِدهْ»[10]، والأَيَادِي النِعم، وهو جمع أَيْد، وأيد جمع يد فهو جمع الجمع. ثم قال:

(ص) وَمُفْرَداً يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَهْ * حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذي سِيقَتْ لَهْ

---

[1] «أولا» ساقطة من ظ.
[2] «ثانيا» ساقطة من ش، ز، ظ، ك، ت.
[3] فى ت «هو هو معنى» زيادة من النسخ.
[4] فى الأصل، هـ «كقولك» وفى ش، ز، ك «نحو قولك».
[5] الكتاب ٢:١٢٧.
[6] فى ت «كذا» وما أثبتُّ هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.
[7] فى الأصل «تعلق».
[8] فى الأصل «متمم» تحريف.
[9] «تعالى» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.
وفى ك «عز وجل».
[10] «والأيادى شاهدة» ساقط من ظ.

(ش) يعنى أن خبر المبتدأ يأتي مفرداً وهو الأصل، ويأتي جملة.

والمفرد في هذا الباب ما ليس بجملة وذلك نحو: زَيْدٌ / قَائِمٌ، والزَّيْدَانِ ٣٨/أ قَائِمَانِ، والزَّيْدُونَ قَائِمُون. وشملت الجملة الجملة الاسمية نحو: زَيْدٌ أَبُوهُ ذَاهِبٌ[1] والفعلية نحو: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ.

وقوله: «حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ»، يعنى أن الجملة تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، وإنما قال «حَاوِيَةً مَعْنَى» ولم يقل حاوية ضميراً ليشمل الضمير نحو: زَيْدٌ قَامَ[2] أَبُوهُ. وغيره مما يقع به الربط هو اسم الإشارة كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾[3].

في قراءة الرفع[4]، وتكرار[5] اللفظ بعينه كقوله ـ تعالى ـ: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾[6].

و«مُفْرَداً» حال من فاعل يأتي الأول المستتر، «وجُمْلَة» حال من الضمير[7] في «يَأْتِي» الثاني والضميران معاً عائدان على الخبر، «وحَاوِيَةً» وصف لجملة، «ومَعْنَى» مفعول بحاوية، «وَالَّذِي» واقع على المبتدأ وصلته «سِيقَتْ لَهْ»، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول المجرور باللام، وفي «سِيقَتْ» ضمير مستتر[8] يعود على الجملة والتقدير: يأتي الخبر مفرداً، ويأتي جملة مشتملة

---

(1) في ظ، ك، ت «زيد أبوه قائم».
(2) في ظ، ك، ت «زيد قائم أبوه». خطأ، لأنه من قبيل الخبر المفرد.
(3) سورة الأعراف آية:٢٦.
(4) قرأ أُبَيّ وعبدُ الله والسبعة برفع «ولباسُ»
انظر معاني الفراء ١:٣٧٥ والكشف عن وجوه القراءات ١:٤٦٠، والبحر ٤:٢٨٣، والإتحاف ص ٢٢٣ ومعجم القراءات القرآنية ٢:٣٥١.
(5) في ظ «وتكرر» تحريف.
(6) سورة الحاقة آية:١ ، ٢
(7) «الضمير في» ساقط من ظ.
(8) «مستتر» ساقطة من ش.

على رابط يعود على الاسم الذي سيقت له الجملة وهو المبتدأ، ولما كان من الجملة الواقعة خبراً ما لا يحتاج إلى رابط، نبّه على ذلك بقوله:

(ص) وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنىً اكْتَفَى * بِهَا كَنُطْقِى اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى

(ش) يعنى أن الجملة المخبر بها إذا كانت هي[1] عين[2] المبتدأ في المعنى اكتُفِيَ بها عن الرابط / ثم[3] مثّل ذلك بقوله: «كنُطَقِي اللَّهُ حَسْبِي» ٣٨ ب «فنُطْقِي» مبتدأ، «واللَّهُ حَسْبِي» جملة في موضع الخبر، وليس فيها ضمير؛ لأن «الله حسبى» هو نُطْقِي، ونُطْقِي هو اللَّهُ حَسْبِي ومثل[4] ذلك هِجِّيرَا[5] أَبِي بَكْرٍ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّه. «وَإِيَّاهُ» خبر «تَكُنْ» واسمها مستتر يعود على الجملة، «وَمَعْنىً» منصوب على إسقاط حرف الجر أي في معنى، «واكْتَفَى» جواب الشرط، وفيه ضمير يعود على المبتدأ، والضمير في بها عائد على الجملة. ثم قال[6]:

(ص) وَالْمُفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ * يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

(ش) قسم الخبر المفرد إلى جامد وإلى مشتق، وذكر أن الجامد فارغ يعنى[7] من الضمير نحو: زَيْدٌ أَخُوكَ، وأَنْتَ زَيْدٌ.

وأن المشتق يتحمل ضميراً مستكناً أي لا يظهر نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ، ففي قائم

---

(١) «هى» ساقطة من هـ .
(٢) «عين» ساقطة من ز، ظ، ك، ت.
وفى ش «نفس».
(٣) «ثم» ساقطة من ظ.
(٤) فى ش، ظ، ت «ومثال».
(٥) «هِجِّيرىَ أَبِي بَكْرٍ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ» كذا فى شرح المرادى ١:٢٧٧ وفى ز «هجير أبى بكر لا اله الا الله».
الهجير: الدأب والعادة.
وهو من أقوال العرب انظر المقرب ١:٨٣.
(٦) في هـ، ظ «قولة».
(٧) فى ز «يعنى أي عند» زيادة غير لازمة.

ضمير مستكن تقديره: هو، والمشتق هنا هو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل ودخل في قوله: «وَإِنْ يُشْتَقّ» ما هو مؤول بالمشتق فإنه يتحمل الضمير نحو: زَيْدٌ تَمِيمِيّ، وَزَيْدٌ أَسَدٌ، فإن قلت: ظاهر كلامه أن الضمير في «يُشْتَقّ» عائد على الخبر المفرد الموصوف بالجمود وهو غير صحيح؛ لأن الجامد لا يشتق. قلت: هو عائد على الخبر المفرد غير مقيد بالجمود ونظيره فيما تقدم، قوله[1]: وَقَد تُزَادُ. وما ذكره من كون المشتق / يستكن فيه الضمير إنما هو في الخبر الحقيقي، حيث يرفع ضمير المبتدأ، وأما السببي فلا يستتر فيه الضمير بل يجب بروزه ضميراً كان الفاعل أو ظاهراً، وإلى ذلك أشار بقوله:

٣٩ / أ

(ص) وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلاَ * مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ[2] مُحَصَّلاَ

(ش) يعنى أن الخبر المفرد[3] المشتق إذا تلا غير من هو له وجب إبراز الضمير العائد على المبتدأ وشمل صورتين: إحداهما أن يكون المرفوع ظاهراً نحو: زَيْد قَائِمٌ أَبُوهُ. فالضمير[4] المضاف إليه أب عائد على المبتدأ وهو بارز. والأخرى أن يكون المرفوع ضميراً وقوله: «مُطْلَقاً» يعنى سواء خيف اللبس أو لم يُخَفْ وشمل صورتين: إحداهما ما يعرض فيها اللبس نحو: زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ إذا أردت أن الضارب هو «زَيْدٌ» والمضروب «هو عَمْرٌو»، وهذه الصورة متفق على وجوب إبراز الضمير فيها. والأخرى ما ليس[5] فيها[6]

---

(١) فى ز، ك «ما تقدم في قوله».
وفى ت «فيما تقدم في قوله» يريد ما تقدم فى قوله في باب المعرف بأداة التعريف ص ١٦٤ ..
(٢) فى ظ «له معناه» تقديم وتأخير.
(٣) «المفرد» ساقطة من ش.
(٤) «فالضمير» ساقط من ت.
(٥) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «ما لا لبس».
(٦) فى ظ «يعرض فيها».

نحو: زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ. وهذه مختلف فيها، فمذهب البصريين أنه يجب[1] الإبراز فيها كالتي قبلها، ومذهب «الكوفيين» أنه يجوز فيها الإبراز والاستتار ومذهب الناظم[2] في هذا الرجز موافق «للبصريين[3]» ولذلك قال: «مُطْلَقاً» وقوله[4]: «وأَبْرِزَنْهُ» أي أَبْرِز الضمير، «ومُطْلَقاً»: منصوب على الحال من الضمير المنصوب في «أَبْرِزَنْهُ»، وفي «تَلاَ» ضمير يعود على الخبر، «وَمَا» واقعة على المبتدأ[5] وهي موصولة مفعولة بتلا، «ومَعْنَاهُ»: اسم ليس، والضمير في معناه / عائد على الخبر[6]، وهو ٣٩ ب الرابط بين الصلة والموصول، والضمير في «له» عائد على المبتدأ، وفي قوله: «مُحَصَّلاَ» ضمير مستتر يعود على الخبر، وتقدير البيت: وَأَبْرِزِ الضميرَ العائدَ مِنْ الخَبرِ إِلَى المبتدأ مطلقاً إِذَا تَلاَ الخبرَ مبتدأٌ ليس معنى ذلك الخبرِ محصلاً لذلك المبتدأ. ثم قال[7]:

(ص) وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ * نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرّ

(ش) من أقسام الخبر أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وهو راجع في التقدير إلى المفرد أو الجملة؛ ولذلك قال: «نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرّ» فإذا

---

(١) فى ش «وجوب».
(٢) فى ز «الناظم رحمه الله تعالى».
(٣) ووافق الكوفيين فى غير هذا الرجز وذلك فى شرح الكافية ١:٣٣٨ - ٣٤٠ فى قوله:
«فِى المَذْهَبِ الكُوفِيِّ شَرْطُ ذَاكَ أَنْ   لاَ يُؤْمَنُ اللَّبْسُ، ورَأْيُهُمْ حَسَنْ
قال: ومثال ما يخاف فيه اللبس قولك: «زَيْدٌ عَمْروٌ ضَارِبُه» والهاء لـ«عمرو» والضارب «زيد» فإن ذلك لا يعرف إلا بإبراز ضمير الفاعل فإذا قصد كون «زيد» مضروباً و«عمرو» ضارباً استتر ضمير الرفع. ففرّقَ الكوفيون بين ما يُؤْمَنُ فيه اللبس وما لا يُؤْمَنُ فيه، ولم يفرق البصريون بينهما ليجرى الباب على سنن واحد».
(٤) «وقوله» ساقط من ظ.
(٥) فى ظ «الابتداء».
(٦) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «على ما» وما أثبتُّ أدقّ كما فى الأصل.
(٧) فى ظ «وقوله».

قلت: زَيْدٌ عِنْدَكَ، أو زَيْدٌ فِي الدَّارِ، فالتقدير: زَيْدٌ كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقِرٌ عِنْدَكَ[1]، أو زَيْدٌ كَانَ أَوِ اسْتَقَرَّ عِنْدَك.

وإنما جعلوا هذا النوع قسماً ثالثاً زائداً على المفرد والجملة؛ لأنه عوض عن الخبر، ولذلك لا يجمع بينهما، واختار الناظم تقديره بالمفرد ولذلك قدمه، ووجهه أن أصل الخبر الافراد، واختار أكثر «البصريين» تقديره بالفعل؛ لأنه أصل في العمل[2]، والضمير في «وَأَخْبَرُوا» عائد على العرب «ونَاوِينَ» حال منه، «ومَعْنَى»: مفعول بناوين، ثم قال[3]:

(ص) وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا * عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

(ش) يعنى أن اسم الزمان لا يخبر به عن جثة فلا يُقال: زَيْدٌ الْيَوْمَ، وفُهم منه أنَّ الجثة يخبر عنها باسم المكان نحو: زَيْدٌ أَمَامَكَ. وأنَّ اسم الزمان يخبر به عن المعنى نحو: القِتَالُ يَوْمَ الجُمُعَة.

وقوله: «وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا»[4]، أي وإن يفد الإخبار عن الجثة باسم / الزمان ٤٠ أ

(1) «عندك» ساقط من ظ.
وفى ش «زيد كائن عندك أو مستقر» تقديم وتأخير.

(2) ذهب الكوفيون إلى أنَّ الظرف، والجار والمجرور ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ نحو «زَيْدٌ أَمَامَكَ» وحجتهم فى ذلك أنَّ «أمامك» فى المعنى ليس «زيد» كقولك «زَيْدٌ قَائِمٌ» فقائم فى المعنى هو زيد. ولما كان أمامك مخالفاً لـ «زيد» فى المعنى نصب على الخلاف؛ ليفرقوا بينهما.
وذهب البصريون إلى أنه منتصب بفعل مقدر. وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل - كما أشار الشارح في المثال - وحجة الفريق الأول من البصريين أنَّ الأصل في قولك: «زيد أمامك» فى أمامك، لأنَّ الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى «فى». فدَلَّ على أنَّ التقدير فى قولك «زيد أمامك» زيد استقر فى أمامك. ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذى هو استقر مُقَدَّرٌ مع الظرف، كما هو مقدر مع الحرف. وحجة الفريق الثانى هي أنَّ تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل.
انظر فى هذه المسألة الإنصاف ١:٢٤٦.

(3) «ثم قال» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.

(4) فى ظ «فأخبر» وما أثبتُّ أدق كما فى الألفية والأصل وبقية النسخ.

فأجز الإخبارَ به، ومنه قولهم: «الهِلاَلُ اللَّيْلَة»[1]، وهو في المعنى راجع إلى الإخبار باسم الزمان عن المعنى؛ لأنَّ التقدير[2]: حُدُوثُ الهِلاَل الليلة، وقوله: «فَأَخْبِرَا» أراد[3] فَأَخْبِرَنْ فوقف على نون التوكيد[4] الخفيفة بالألف، والفاعل «بيُفِدْ» ضمير عائد على الإخبار المفهوم من قوله: فَأَخْبِرَا ثم قال:

(ص) وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ * مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ[5]
وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ. فَمَا خِلٌّ لَنَا * وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا
وَرَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ * بِرٌّ يَزِينُ. وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

(ش) الغالب فى المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة، واقتصر الناظم منها على ستة:

الأول: أن يتقدم عليها الخبر وهو ظرف أو مجرور وهو المشار إليه بقوله:

كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ.

الثانى: أن يتقدم عليها أداة[6] استفهام وهو المشار إليه بقوله: وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ؟

الثالث: أن يتقدم عليها أداة نفى، وهو المشار إليه بقوله: فمَا خِلٌّ لَنَا[7].

---

[1] من أقوال العرب. وفى رواية «الليلةَ الهلال».
انظر الكتاب ١:٤١٨، وشرح الكافية لابن مالك ١:٣٥١، وشرح ابن الناظم ١١٢، وشرح ابن عقيل ١:٢١٤، وشرح المرادى ١:٢٨١، وشرح التصريح ١:١٦٧.
[2] فى ظ «المعنى».
[3] فى ظ «أي» وفى ك «المراد».
[4] فى ظ «التأكيد» تحريف.
[5] النَمِرَة: شملة فيها خطوط بيض وسود، أو بردة من صوف يلبسها الأعراب.
[6] «أداة» ساقطة من ك.
[7] فى ظ «فما خِلٌّ عندنا». خطأ من الناسخ.

الرابع: أن تكون موصوفة[1]، وهو المشار إليه بقوله: ورَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا.

الخامس: أن تكون عاملة فيما بعدها، وهو المشار إليه بقوله: وَرَغْبَةٌ فِى الخَيْرِ خَيْرٌ.

السادس: أن تكون مُضَافةً إلى نكرة، وهو المشار إليه بقوله: وَعَمَلٌ بِرٍّ يَزِينُ.

ثم قال: وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَل، فَفُهِم منه أنه /، لم يستوف المسوغات[2] ولم ٤٠ ب يشترط «سيبويه» فى الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة، وحكى من كلام[3] العرب: «أَمْتٌ فِى الحَجَرِ لاَ فِيك»[4]، وليس فيه شىء من المسوغات التى ذكرها النحويون، «ومَا» فى قوله: «مَا لَمْ تُفِدْ» ظرفية مصدرية أي مدة كونها غير مفيدة واللام في قوله: «ولْيُقَسْ» لام الأمرِ، والفعل مجزوم بها

---

(١) في ظ «صفة » خطأً من الناسخ.

(٢) وقد ذكرها ابن عقيل ١:٢١٨، ٢١٩ وهى كثيرة .. منها:
السابع: أن تكون شرطاً نحو: «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَه».
الثامن: أن تكون جواباً نحو أن يُقال: مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول: «رَجُلٌ» التقدير: «رَجُلٌ عِنْدِى».
التاسع: أن تكون عَامَّة، نحو: كُلٌّ يَمُوتُ.
العاشر: أن يقصد بها التنويع كقول امرىء القيس:
فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ ... فَثِوبٌ لَبِسْتُ، وَثَوْبٌ أَجُرّ
الحادى عشر: أن تكون دعاءً نحو قوله تعالى فى سورة الصافات آية:١٣٠ (سَلاَمٌ عَلَى إِلْ يَاسِين)
الثاني عشر: أن تكون مصغرة؛ لأنَّ التصغير فيه فائدة معنى الوصف نحو: رُجَيْلٌ عِنْدَنَا «تقديره: رَجُلٌ حَقِيرٌ عِنْدَنَا».

(٣) فى ش «وحكى من كلامهم» الترتيب جائز.

(٤) من أقوال العرب. وفى رواية المستقصى «أَمْتٌ فِى حَجَرٍ لأَفِيكَ» انظر الكتاب ١:٣٢٩، والمستقصى ١:٣٦٠. الأَمْتُ: العِوَج.

و«مَا» موصولة أو مصدرية[1] أو نكرة موصوفة فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل، ثم قال:

(ص) وَالأَصْلُ فِى الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا * وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِى الجُزْآنِ * عُرْفاً وَنُكْرًا عَادِمَىْ بَيَانِ

كَذَا إِذَا مَا الفِعْلُ كَانَ الخَبَرَا * أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِى لاَمِ ابْتِدَا * أَوْ لاَزِمَ الصَّدْرِ كَمَنْ لِى مُنْجِدَا

(ش) إنما كان الأصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدأ[2]، لأنه وصف له فى المعنى، وحق الوصف أن يكون متأخراً عن الموصوف. والخبر بالنسبة إلى تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه على ثلاثة أقسام:

الأول: جواز تقديمه. وهو المشار إليه بقوله: «وجَوَّزُوا التقديمَ»، وقوله: «إِذْ لاَ ضَرَرَا. أي [إن][3] لم يعرض عارض يمنع من تقديمه كما سيأتى.

ومن تقديم الخبر على المبتدأ جوازا[4] قولهم: تَمِيمِىٌّ أَنَا[5] وَمَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُك» [أي مبغوض من يبغضك][6]

الثانى: وجوب تأخيره. وذلك فى خمسة مواضع:

الأول: أن يستوى المبتدأ والخبر فى التعريف أو التنكير. وهو المشار

---

[1] «أو مصدرية» ساقط من ش.

[2] فى ت «الابتداء» تحريف من الناسخ.

[3] «إن» تكملة من هـ ، ز، ظ، ك. وفى ش «إذا لم».

[4] فى ظ «جواز»

[5] من أقوال العرب. انظر شرح ابن الناظم ١١٤ وشرح ابن عقيل ١:٢٢٩ وشرح المرادى ١:٢٨٢، وشرح الأشمونى ١:٣١٤.
وفى ظ «أَتميمِىٌّ أَنَا؟»

[6] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز.

٤١/أ

إليه بقوله: «فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِى الجُزْآنِ. عُرْفاً وَنُكْرَا»[١] فمثال ٤١/أ استوائهما فى التعريف: زَيْدٌ أَخُوكَ.

ومثال استوائهما[٢] فى التنكير أَفْضَلُ مِنِىّ أَفْضَلُ مِنْكَ[٣]. وقوله: «عَادِمَىْ بَيَانِ». يعنى أنه لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا[٤] متساويين فى التعريف أو التنكير[٥] إلا مع عدم البيان كالمثالين المذكورين[٦]، وفُهم منه أنه إذا كان فى الكلام ما يبين المبتدأ من الخبر[٧] جاز تقديم الخبر على المبتدأ نحو: أَبُو حَنِيفَة أَبُو يُوسُف، فأبو حنيفة خبر مقدم، وأبو يوسف مبتدأ مؤخر، وعلم ذلك بأنَّ «أَبَا يُوسُفَ» هو المشبه «بِأَبِى حَنِيفَةَ» فهو المبتدأ. ومن ذلك قول الشاعر:

٢٦ ـ بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[٨]

---

[١] فى ز «عرفاً ونُكراً عادمى بيان» أكملت بيت الألفية وتكملته غير لازمة.

[٢] ما بعد «استوائهما» إلى هنا ساقط من ك.

[٣] قال الأزهرى:

«أفضل منك أفضل منى» كل واحد من هذين الوصفين صالح لأنَّ يخبر عنه بالآخر لعمله فى المجرور بعده، فإذا جعلت أفضل منك مبتدأ، وأفضل منى خبره امتنع تقديم الخبر؛ لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة».

شرح التصريح ١:١٧٢.

[٤] فى هـ «كان» تحريف.

[٥] فى ز، ت، ك «والتنكير».

[٦] «المذكورين» ساقطة من ت.

[٧] فى ك «من الخبر فى التعريف».

[٨] الشاهد للفرزدق.

انظر ديوانه ١:٢١٧، وشرح المفصل ١:٩٩ وشرح الكافية لابن مالك ١:٣٦٧د وشرح ابن عقيل ١:٢٣٣، وشرح التصريح ١:١٧٣، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢:٨٤٨، وهامش الخزانة ١:٨٨ / ٢١٣، ٥٣٣.

«فبَنُونَا»[١] خبر مقدم؛ لأنَّ المعنى تشبيه أبناء البنين بالبنين.

الموضع الثانى: أن يكون فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ مع كون المبتدأ مفرداً. وهو المشار إليه بقوله: «كَذَا إِذَا مَا الفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا» يعنى أنه يمتنع أيضاً تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فعلاً، فأطلق وهو مقيد بما تقدم، فإنه لا يمتنع تقديمه فى نحو: الزَّيْدَانِ قَامَا، وزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ.

وإنما يمتنع تقديمه فى نحو: زَيْدٌ قَامَ، وهِنْدٌ قَامَتْ[٢].

الموضع الثالث: أن يكون الخبر محصوراً بإلا أو بإنما. وهو المشار إليه بقوله: «أَو قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا» مثاله:

مَا زَيدٌ إِلاَّ قَائِمٌ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ.

الموضع الرابع: أن يكون / الخبر مسنداً لمبتدأ مقرون بلام الابتداء وهو المشار إليه بقوله: «أَوْ كَانَ مُسْنَداً لِذِى لاَمِ ابْتِدَا» يعنى أنه يمتنع تقديم الخبر إذا كان مسنداً لمبتدأ ذى لام ابتداء[٣] نحو: لَزَيْدٌ قَائِمٌ.

٤١ / ب

---

[١] فى الأصل «فبنو» تحريف.
وفى هـ «فبنوا» تحريف.

[٢] «وقوله فأطلق وهو مقيد. على هذا جمهور الشراح والحواشى وأنه أطلق فى محل التقييد. والحق أنَّ هذا تحامل على الناظم من غير موجب، إذ التقدير المذكور مأخوذ من النظم، فإن قوله: «كذَا» تشبيه تام فى منع التقديم بقيده وهو عدم البيان إلا إذا لم تكن هنالك قرينة تبين المبتدأ من الفاعل بأن كان الفعل الواقع خبرًا رافعاً لضمير المبتدأ المستتر نحو: زَيْدٌ قَامَ وَهِنْدٌ قَامَتْ وأما إن كانت هنالك قرينة بأن كان الفاعل اسماً ظاهراً نحو زَيْدٌ قَام أَبُوهُ، أو ضميراً بارزاً نحو: الزَّيْدَانِ قَامَا، لجاز التقديم والتأخير «حاشية ابن حمدون ١:٨٣» .

[٣] ما بعد «لام ابتدا» إلى هنا ساقط من ظ.

الموضع الخامس: أن يكون مسنداً لمبتدأ من أدوات[1] الصدر وهو المشار إليه بقوله: «أَو لاَزِم الصَّدْرِ»، يعنى أو كان مسنداً لِلاَزِم الصدر وذلك نحو: أدوات الاستفهام، وأدوات الشرط، ومَثَّل للاستفهام بقوله: «من لِى مُنْجِدًا».

ومثال الشرط: مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَه.

الثالث: وجوب تقديمه. أعنى تقديم الخبر، وذلك فى أربعة مواضع:

الموضع[2] الأول: أن يكون ظرفاً أو مجروراً مع كون المبتدأ نكرة.

وهو المشار إليه بقوله:

(ص) وَنَحْوُ عِنْدِى دِرْهَمٌ وَلِى وَطَرْ * مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الخَبَرْ

الموضع الثانى: أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ. وهو المشار إليه بقوله:

(ص) كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ * مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ

(ش) [هذا على حذف مضاف، أي ملابسه. والتقدير: كذا يلزم تقديم الخبر إذا عاد على ملابسه مضمر من المبتدأ الذى يخبر بالخبر عنه نحو[3]: «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا»][4]، فلا يجوز مِثْلُهَا عَلَى التَّمْرَةِ؛ لئلا يعود الضمير من مثلها على التمرة وهو متأخر لفظاً ورتبة.

---

(١) فى هـ ، ز «ذوات».

(٢) «الموضع» ساقطة من ت.

(٣) فى ظ «مثل».

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ظ.

كذا ورد فى الأصل «أى كذلك يلزم تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر من المبتدأ نحو «على التمرة مثلها زيداً» والمثال من أقوال العرب. انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٣٥٢، وشرح الأشمونى ١:٢١٢.

الموضع الثالث: أن يكون الخبر من أدوات الصدور[1]، وهو المشار إليه بقوله /:

٤٢
أ

(ص) كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا * كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرَا

(ش) يعنى أنه يلزم تقديمه إذا كان صدرا ومثَّل ذلك بقوله: «كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا».

«فَأَيْنَ» ظرف مكان مضمن[2] معنى همزة الاستفهام، «ومَنْ» مبتدأ [موصول][3]، «وعَلِمْتُهُ» صلته، [«ونَصِيرًا» مفعول ثان، أوْ حال من الهاء فى علمته إذا جعلت عَلِمَ بمعنى عَرَفَ][4].

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ محصوراً «بإلاَّ» أو «بإنَّمَا»، وهو المشار إليه بقوله:

(ص) وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا[5] * كَمَا لَنَا إِلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

(ش) «فَلَنَا»[6] خبر واجب التقديم؛ لأن المبتدأ هو «اتِّبَاعُ أَحْمَدَا» وهو محصور «بإلاَّ»، ومثاله محصوراً «بإنَّمَا»: إِنَّمَا فِى الدَّارِ زَيْدٌ.

---

(1) فى ش، هـ ، ز، ظ «أدوات الصدر» وعبارتها أولى وأفضل، لأنه قال فى الموضع الخامس «أدوات الصدر» وفى ت «ذوات الصدور».
(2) فى الأصل «مضمر»، وفى ز، ك «متضمن».
(3) «موصول» تكملة من ش، ز.
(4) العبارة مضطربة فى الأصل، وفى ش «ونصيراً مفعول ثانٍ إذا جعلت عَلِمَ بمعنى عرف، أو حال من الهاء فى علمته».
وفى ظ، ت «ونصيراً مفعول ثان، أو حال إذا جعلت علم بمعنى عرف من الهاء فى علمته».
والعبارة المثبتة من هـ ، ز، ك هى الأدق.
(5) فى هـ ، ز بعد الشطر الأول من البيت.
(ومثل ذلك بقوله: كَمَا لَنَا إِلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا).
(6) فى الأصل «فكذا» تحريف.

وقوله: «والأَصْلُ» مبتدأ، «وفِي الأَخْبَارِ» متعلق به، «وأَنْ تُؤَخَّرَا» خبر المبتدأ والضمير فى «وجَوَّزُوا» عائد على العرب، «وضَرَرَا» اسم لا، والخبر محذوف، تقديره: فى التقديم، والضمير فى «امْنَعْهُ» عائد على التقديم، «وَعُرْفًا وَنُكْرًا» منصوبان على إسقاط الجار. والتقدير: فى عرف ونكر. «وعَادِمَىْ بَيَانِ»[1] منصوب على الحال من الجزأين، والعامل فى كذا محذوف تقديره: ويمتنع، «والفِعْلُ» مرفوع بكان مقدرة من باب الاشتغال [وفى كان ضمير مستتر عائد على الفعل، أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ[2]] جملة معطوفة على الجملة التى بعد «إِذَا»، «والهَاء» فى استعماله عائدة على الخبر، والتقدير: كذا إذا كان الفعل خبرا / أو قصد استعمال الخبر منحصرا، ٤٢ ب «وكَذَا» متعلق بمحذوف كما تقدم فى الذى قبله، «ومُضْمَرُ» فاعل «بِعَادَ»، والضمير فى عليه عائد على الخبر، «ومَا» فى قوله: «مِمَّا» واقعة على المبتدأ، وهي موصولة، وصلتها «يُخْبَرُ»، وبِهِ وعَنْه متعلقان «بيُخْبَرُ»، والضمير العائد على الموصول؛ الضمير فى «عَنْهُ»، والضمير فى «بِهِ» عائد على الخبر، «وَمُبِيناً» حال من الضمير فى «بِهِ»، وهذا البيت من الأبيات المعقدة من[3] هذا الرجز، «وكَذَا» متعلق أيضاً بمحذوف كما سبق[4]، والفاعل «بِيَسْتَوْجِبُ» ضمير عائد على الخبر، «والتَّصْدِيرَا» مفعول بيستوجب، «وَخَبَرَ المَحْصُورِ» مفعول مقدَّم بقدِّم، «وأَبَدًا» منصوب على الظرف. ثم قال:

(ص) وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا * تَقُولُ «زَيْدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدَكُمَا»[5]

---

(١) «بيان» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) فى ز «فى».

قوله: من الأبيات المعقدة، يريد بالنسبة لتحليل البيت ومعناه، ولذلك اختلفت العبارة واضطربت بين الأصل وبقية النسخ في شرحه. وقد أثبتُّ هذا الاختلاف فى موضعه.

(٤) «كما سبق» ساقط من ظ.

(٥) ما بعد «جائز» إلى هنا ساقط من هـ ، ز، ك.

(ش) يعنى أنه يجوز حذف كل واحد من المبتدأ والخبر إذا عُلِم، ثم مثَّل حذف الخبر للعِلم به بقوله[1]: «زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا»، «فَزَيْدٌ» مبتدأ، والخبر محذوف للعِلْم به، وتقديره: زَيْدٌ عِنْدَنَا، ثم مثَّل حذف المبتدأ للعِلم به بقوله:

(ص) وَفِى جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ: دَنِفْ * فَزَيْدٌ اسْتُغْنِىَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

(ش) «فدَنِفٌ» خبر، والمبتدأ محذوف تقديره: زَيْدٌ دَنِفٌ. وفُهِم من قوله: «وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ»، أنه يجوز حذف المبتدأ والخبر معاً إذا عُلِمَا، ومنه قوله ـ تعالى ـ[2]: (وَاللاَّئِى / لَمْ يَحِضْنَ)[3] أى «فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهُرٍ» فحذف المبتدأ والخبر لدلالة ما تقدم عليه، «وفِى جَوَابِ» متعلق «بقُلْ»، وقوله: «فَزَيْدٌ اسْتُغْنِىَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ» تتميم للبيت، ولو اسْتُغْنِىَ عَنه لصح المعنى. ثم[4] إنَّ الخبر يُحذف وجوباً فى أربعة مواضع:

٤٣ أ

الأول: بعد لولا الامتناعية. وإليه أشار بقوله:

(ص) وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِباً حَذْفُ الخَبَرْ * حَتْمٌ ...

(ش) وفُهم من قوله: «غَالِباً» أنَّ «لِلَوْلاَ» استعمالين: غَالِباً وغير غالب، وأنه لا يجب الحذف إلا بعد الاستعمال الغالب، والاستعمال الغالب فيها أن يعلق الامتناع على نفس المبتدأ نحو: لَوْلاَ زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ. ففى مثل [هذا يجب][5] حذف الخبر لسدّ الجواب مسده، وغير

---

[1] فى ش، هـ ، ز، ك «بقوله كما تقول ...».
[2] فى ش «كقوله ـ تعالى ـ» وفى ز، ك «قوله ـ عز وجل ـ».
[3] سورة الطلاق. آية: ٤.
[4] فى الأصل «فى».
[5] «هذا يجب» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

الغالب أن يعلق الامتناع على صفة فى المبتدأ نحو: لَوْلاَ زَيْدٌ بَاكٍ لَضَحِكْتُ، فالامتناع فى هذه الصورة متعلق[1] على بكاء زَيْد لا على زَيْد، ففى مثل[2] هذا لا يجب حذف الخبر، بل يجوز إذا دلَّ عليه دليل[3]. «فغَالِباً» حال من لولا «وَحَذْفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ» جملة من مبتدأ وخبر، «وبَعْدَ» متعلق بحذف أو بِحتمٍ، والتقدير: وحذف الخبر متحتم[4] بعد لولا فى غالب أمرها، وهو تعليق الامتناع على نفس المبتدأ.

الثانى[5]: بعد مبتدأ هو نص فى القسم. وإليه أشار[6] بقوله:

(ص) ... * ... وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَر

وذلك نحو قولك / «لَعَمْرُكَ [لأَفْعَلَنَّ]»[7] فالخبر واجب الحذف (٤٣ ب) تقديره قسمى، ووجب حذفه لسد الجواب مسده، وذا إشارة لتحتم حذف الخبر.

الثالث: بعد واو المعية[8]، وهو المشار إليه بقوله:

---

(١) فى هـ ، ز «معلق».
(٢) «مثل» ساقطة من ظ.
(٣) فى ت «دليلا» تحريف، خطأ من الناسخ.
(٤) فى هـ ، ز «محتم» تحريف.
يحذف الخبر وجوباً بعد لولا إذا كان كوناً مطلقاً، أما إذا كان كونا مقيدا فلا يجوز حذفه إلا إذا دل عليه دليل حيث يجوز إثباته وحذفه. هذا ما ذهب إليه ابن مالك، والرمانى، وابن الشجرى، والشلوبين، وذهب الجمهور إلى أنَّ الخبر بَعْدَ لولا واجب الحذف؛ لأنَّ الخبر لا يكون إلا كوناً مطلقا. ومنعوا الإخبار بالخاص بعد لولا.
انظر فى هذه المسألة الإنصاف ١:٧٠، وشرح المرادى ١:٢٨٩ وشرح ابن عقيل ١:٢٥٠ وشرح التصريح ١:١٧٨ .
(٥) فى ز، ك «والثانى يكون».
(٦) فى ز، ك «وهو المشار إليه».
(٧) «لأفعلن» تكملة من ش، هـ ، ز، ك.
(٨) فى ش «واو عيّنت المعية».

(ص) وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ * ...

(ش) أي يجب حذف الخبر بعد الواو بمعنى «مَعَ» ومثّل ذلك بقوله:

(ص) ... كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ

(ش) «فكُلُّ صَانِعٍ» مبتدأ، «ومَا» معطوفة عليه، وهى موصولة أو مصدرية، وهو أظهر، والخبر محذوف وجوباً تقديره مقرونان «وَبَعْدَ وَاوٍ» متعلق بمحذوف تقديره ويحذف.

الرابع: أن يقع المبتدأ قبل حالٍ لا يصح جعلها خبراً عن المبتدأ، وهو المشار إليه بقوله:

(ص) وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُونُ خَبَرَا * عَنِ الَّذِى خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

(ش) أى يجب حذف الخبر أيضاً قبل الحال الممتنع جعلها خبراً عن المبتدأ المذكور قبلها، «فقَبْلَ» متعلق بمحذوف تقديره: ويحذف[1]، «وَلاَ يَكُونُ خَبَراً» جملة فى موضع الصفة لحال، «وعَنْ الَّذِى» متعلق بخبرا، «والَّذِى» نعت لمحذوف[2] تقديره: عن المبتدأ الذى. وشرط هذا المبتدأ أن يكون مَصدراً عاملاً فى مفسر صاحب الحال[3] المذكور، أو أفعل تفصيل مضافا[4] إلى المصدر المذكور، وقد مَثّل للأول بقوله:

(ص) كَضَرْبِىَ العَبْدَ مُسِيئاً ... * ...

(ش) والتقدير: ضربى العبد إذا كان / مسيئا، «فَضَرْبِىَ» مبتدأ، وهو 44 أ

---

[1] «ويحذف» الكلمة مضطربة فى ظ.

[2] فى ظ «لمحذوفه» تحريف.

[3] فى ظ «نفس صاحب الحال».

[4] فى هـ «مضاف».

مصدر عامل فى العَبْد، والعَبْد مفسر للضمير المستتر فى كان المحذوفة، وكان المحذوفة تامة، «ومُسِيئاً» اسم فاعل من أساء، وهو حال من الضمير المذكور فالخبر على هذا الاستقرار العامل فى إذا المحذوفة، أي ضربى كائن إذا[1].

ثم مثَّل للثانى[2] بقوله:

(ص) ... وَأَتَمّ * تَبْيِينِىَ الحَقَّ مَنُوطًا بِالحِكَمْ

(ش) «فَأَتَمّ» أفعل تفضيل وهو مبتدأ مضاف إلى[3] «تَبْيِينِى»[4]، «والحَقَّ» مفعول بتَبْيِينِى، «ومَنُوطًا» حال من الضمير المستتر فى كان المقدرة، ومعنى مَنُوطًا: متعلق، «وبالحِكَم» متعلق به، ثم قال:

(ص) وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا * عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا[5]

(ش) يعنى أنَّ المبتدأ الواحد قد يتعدد خبره فيكون أكثر من واحد، وذلك على وجهين: أحدهما أن يتعدد لفظاً لا معنى نحو: الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ؛ لأنَّ معنى الخبرين راجع إلى شىء واحد، إذ معناهما مُزٌّ. فهذا لا يجوز فيه عطف أحد الخبرين على الآخر؛ لأنهما بمنزلة اسم واحد، والثانى أن يتعدد لفظاً ومعنى نحو: زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ، فهذا يجوز أن يعطف الثانى على الأول وأن لا يعطف، وإلى هذا المثال[6] أشار بقوله: «كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا»[7]، «فَهُمْ» مبتدأ، «وَسَرَاةٌ»[8] خبر أول، «وشُعَرَا» خبر

---

[1] فى ظ «كائن إذا كان».
[2] فى هـ ، ز، ظ، ك، ت «ثم مثل الثانى أيضاً».
[3] فى الأصل «فى».
[4] فى ش، ك «تبيين» تحريف.
[5] «كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا» ساقطة من ش، هـ ، ز، ك.
[6] «المثال» ساقطة من ش، ك.
[7] فى الأصل «بقولهم كسرات شعرا» خطأ من الناسخ.
[8] فى الأصل «سرات»، تحريف.

بعد خبر، «وسَرَاةٌ» / جمع سَرِيّ على غير قياس وهو الشريف[1]. ٤٤ ب

قال «الجوهرى»[2]: وهو جَمعٌ عزيز[3]، أن يجمع فعيل أصلا[4] على فَعَلة[5] ولا يعرف غيره، وجمع السراة سروات[6].



(١) فى هـ، ز، ك «الشريف السخى فى مرؤته» والتكملة هنا غير لازمة وقد تكون حاشية، لأنَّ العبارة منقولة نصاً من الصحاح، ولم ترد فيه هذه التكملة.
وفى ش، ظ «السخى فى مروة».

(٢) انظر الصحاح ٦:٢٣٧٥ «سرا»، وانظر تهذيب اللغة ١٣:٥٣، واللسان «سرى»، وحاشية الصبان ١:٢٢١

(٣) «عزيز» ساقطة من ز.
وفى الأصل، ش، ك «سرير».
والصواب ما أثبتُّ عن بقية النسخ، كما وردت فى الصحاح.

(٤) «أصْلاً» ساقطة من هـ .

(٥) فى ظ «أفعله».

(٦) من «قال الجوهرى» إلى هنا ساقط من ز، ك.

(كان وأخواتها)

(ش) لما فرغ من المبتدأ والخبر شرع فى [بيان][1] نواسخ الابتداء، وسُميت نواسخ الابتداء؛ لأنَّ الابتداءَ رفع المبتدأَ، فلما دخلت عليه النواسخ نسخت عمله وصار العمل لها، وبدأ بكان وأخواتها فقال:

(ص) تَرْفَعُ كَانَ المُبْتَدَأَ اسْمًا وَالخَبَرْ * تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ

(ش) يعنى أن «كَان» ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على أنه اسمها، وتنصب ما كان قبل دخولها خبراً على أنه خبرها[2]، ثم مَثَّل بقوله: «كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ»، وفُهم من تمثيله جواز تقديم خبرها على اسمها، وسينص[3] عليه بعد، «فكَانَ» فاعل بترفع «والمُبْتَدَأَ» مفعول، و«اسْمًا»[4] حال من المبتدأ «والخَبَرْ» منصوب بإضمار فعل يفسره «تَنْصِبُه»، ويجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده، خبر والأوّل أجود لعطفه على الجملة الفعلية، ثم قال[5]:

---

[1] «بيان» تكملة من ك.

[2] قال الشيخ خالد الأزهرى «كان وأخواتها ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويُسمى اسمها، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ويُسمى خبرها، هذا مذهب البصريين، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل فى المرفوع شيئاً، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل، واتفقوا على نصبها الجزء الثانى ثم اختلفوا فى نصبه، فقال الفراء تشبيهاً بالحال، وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال، والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمراً ومعرفةً وجامدًا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال».
شرح التصريح ١٨٤:١
وقد اختار الناظم مذهب البصريين.
انظر شرح المرادى ٢٩٥:١.

[3] فى هـ ، ظ «وسننص».

[4] فى الأصل «واسمها» والصواب ما أثبتُّ كما فى الألفية وبقية النسخ.

[5] فى هـ ، ظ «قوله».

(ص) كَكَانَ: ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، [أَصْبَحَا[1]] * أَمْسَى، وَصَارَ، لَيْسَ، زَالَ، بَرِحَا
فَتِىءَ وَانْفَكَّ[2] ... * ...

(ش) يعنى أنَّ «ظَلَّ» وما بعدها مثل «كَانَ» فى رفعها الاسم ونصبها الخبر ثم إنَّ هذه الأفعال على ثلاثة أقسام:

قسم يعمل بلا شرط / وهو «كَانَ [وَلَيْسَ][3]» وما بينهما، وقسم يعمل[4] بشرط تقدم نفى أو شبهه، وهو[5] النهى، وذلك «زَالَ وانْفَكَّ» وما بينهما، وقسم يعمل بشرط تقدم «مَا» المصدرية وهو «دَامَ»، وإلى هذا القسم[6] أشار بقوله[7]:

٤٥ أ

(ص) ... وَهَذِهِ الأَرْبَعَهْ * لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ[8] مُتْبَعَهْ
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا * كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا

(ش) يعنى أنَّ «زَالَ وبَرِحَ وفَتِىءَ وانْفَكَّ» لا تعمل العمل المذكور إلا بشرط أن تكون متبعة لنفى أو شبهه، وشمل قوله بعد «أَوْ لِنَفْيٍ»[9] جميع أدوات النفى والمراد بشبهه النهى كقوله:

٢٧- صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ * تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينُ[10]

---

(1) «أصبحا» تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت والألفية.
(2) «فتىء وانفك» ساقط من ظ، وذكره فى البيت التالى مع بقية البيت.
(3) «وليس» تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت وذكرها لازم.
(4) «يعمل» ساقطة من ظ.
(5) فى الأصل «وهى» تحريف.
(6) فى هـ، ز، ظ، ت «التقسيم» لعله أدق؛ لإنه أشار إلى قسمين.
(7) فى ظ «بقوله فتىء وانفك» التكملة ذكرت فى الأصل وبقية النسخ مع البيت السابق.
(8) فى ظ «أو نفى» تحريف.
(9) فى الأصل، ش، هـ، ك، ت «نفى».
وفى ظ «أو نفى» وما أثبتُّ أدق كما فى ز والألفية.
(10) لم أعثر على قائله، وقد ورد فيما وقفت عليه من كتب النحو غير معزو.
انظر في شرح ابن الناظم ١٣١ وشرح المرادى ١:٢٩٦ وشرح ابن عقيل ١:٢٦٥، وشرح التصريح ١:١٨٥ والهمع ١:١١١ ومعجم شواهد النحو ١٧٠.

وقوله: ومثل «كَانَ» «دَامَ» مسبوقا «بما»[1] يعنى أنَّ «دَامَ» مثل «كان» فى عملها، ويشترط فى عملها العمل المذكور أن تتقدم عليها «مَا» ثم مَثَّلَ بقوله: «كَاعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا»، وفُهِم من المثال أنَّ «مَا» المذكورة ظرفية مصدرية، إذ التقدير: أَعْطِ دِرْهَمًا مدة دوامك مصيباً، وفُهم من اشتراطه، تقدم النفى أو شبهه فى «زَالَ» وأخواتها، وتقدم «مَا» في دَامَ أن ما بقي من الأفعال المذكورة لا يُشترط فيه شيء، ولما[2] ذكر هذه الأفعال بلفظ الماضى، وكان غير الماضى كالمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل يعمل عمل الماضى[3] أشار إلى ذلك بقوله: / ٤٥ ب

(ص) وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ * إنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ[4]

(ش) وفُهم من قوله: «إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ[5] منه اسْتُعْمِلاَ» أنَّ منها ما لا يتصرف بل يلزم لفظ الماضى وذلك «لَيْسَ»، ودَامَ. «فغَيْرُ» مبتدأ، وخبره «قَدْ عَمِلاَ»، «ومِثْلَهُ» نعت لمصدر محذوف، وهو أيضاً على حذف مضاف بين «مثل»، و«الهاء» والتقدير: قد عمل عملاً مثل عمله، «وإِنْ كَانَ» شرط، والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم اعلم أنَّ خبر هذه الأفعال أصله التأخير عن الاسم، ويجوز تقديمه، فأما تقديمه على اسمها فجائز فى جميعها وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الخَبَرْ * أَجِزْ ...

---

[1] «مسبوقاً بما» ساقط من ز، ك.
[2] ما بعد «وأخواتها» إلى هنا ساقط من ظ، ك.
[3] «يعمل عمل الماضى» ساقط من ك.
وفى ز «يشمل عمل الماضى».
[4] «استعملا» ساقطة من ك.
ووردت فى الأصل فى أول البيت.
[5] فى ظ «الماضى» والصواب ما أثبتُّ كما فى الألفية وبقية النسخ.

(ش) أى فى جميع هذه الأفعال، ومنه قوله ـ عز وجل ـ: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[1]

«وَتَوَسُّطَ الخَبَرِ»[2] مفعول[3] بأَجِزْ، وأما تقديمه عليها، فهى فى ذلك على ثلاثة أقسام:

قسم يمتنع تقديمه عليها[4] باتفاق وهو «مَا دَامَ» وما اقترن منها «بمَا» النافية، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * ... وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ
كَذَاكَ[5] سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ * فَجِىءْ بِهَا[6] مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ[7]

(ش) يعنى أنَّ النحويين كلهم منعوا أن يسبق الخبر «دَامَ» ولذلك صورتان:

الأولى: أن يسبق «مَا» المقترنة[8] بدام نحو[9]: قَائِماً مَا دَامَ زَيْدٌ. فهذا ممتنع[10] اتفاقا؛ لأنَّ «مَا» المصدرية، وما بعدها صلة[11] لها، والصلة لا تتقدم على الموصول /. والأخرى: أن يسبق دام ويتأخر عن «مَا» نحو: مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ. وفى هذا خلاف[12]، وظاهر كلامه أن منع هذا مجمع عليه

٤٦ / أ

---

(١) سورة الروم آية: ٤٧.
(٢) «الخبر» ساقطة من ز.
(٣) فى ز، ك «مفعول مقدم بأجز» وعبارتهما أكمل.
(٤) «عليها» ساقطة من ز، ك.
وفى هـ ، ظ، «عليه».
(٥) فى هـ «كذا» وما أثبتُّ هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.
(٦) فى الأصل «به» وما أثبتُّ هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.
(٧) البيت الثانى من الألفية ساقط من ظ، ك.
(٨) فى هـ ، ز، ظ، ك «المقرونة».
(٩) «نحو» ساقطة من ت.
(١٠) فى هـ «ممنوع».
(١١) فى ز، ك «صلتها».
(١٢) توسط الخبر بين «ما»، و«دام» ممتنع على الصواب وذلك لسببين:
الأول: عدم تصرف «ما».
=

فإنه أتى بدام مجردة من «مَا» فشمل الصورتين، ومما لا يتقدم عليه الخبر فى هذا الباب «مَا» النافية الداخلة[1] على هذه الأفعال. وإلى ذلك أشار بقوله: «كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ»، أى كذاك[2]. يمتنع أن يسبق الخبر «ما» النافية الداخلة على هذه الأفعال؛ لأنَّ «مَا» لها صدر الكلام فلا يجوز: قَائِماً مَا كَانَ زَيْدٌ، ولاَ مُقِيماً مَا صَارَ عَمْرٌو.

«فكُلٌّ» مبتدأ «وحَظَرْ» خبره، ومعناه منع، «وسَبْقَه» مفعول بحظر وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، «ودَامَ» مفعول بالمصدر، والتقدير: كل النحاة[3] منعوا أن يسبق الخبر دام. «وسَبْقُ، خَبَرٍ»[4] مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، «ومَا» مفعول بالمصدر، «والنَّافِيَهْ» نعت لها[5]. وخبره «كَذَاكَ[6]»، والتقدير: أنَّ سَبْقَ الخَبَر «مَا» النافية مثل سبق الخبر «دَامَ» فى[7] المنع، قوله[8]: «فَجِيء بِهَا[9] مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ»، تصريح بما فُهم من وجوب تأخير الخبر عن «مَا» المقترنة[10] بالفعل، وفُهم من تخصيص الحكم بها أنه لا يمتنع التقديم إذا كان النفى بغيرها[11]، وفُهِمَ من

= الثانى: أن «ما» موصول حرفى ولا يفصل بينه وبين صلته.
انظر هذه المسألة الخلافية شرح المفصل ١١٣:٧، والإنصاف ١٦٠:١، وشرح ابن عقيل ٢٧٤:١ وشرح المرادى ٢٩٨:١ - ٣٠٠، وشرح التصريح ١٨٨:١.

(١) «الداخلة» ساقطة من ظ.
(٢) فى هـ «كذاك أيضا».
وفى ز، ك، ت «كذلك أيضا»
وفى ظ «كذا أيضا».
(٣) فى هـ ، ز، ك «كل النحويين» وهذا التركيب جائز.
(٤) فى ز «ضمير» تحريف.
(٥) فى ز، ك «لما».
(٦) فى ش، ظ «كذلك» تحريف.
(٧) فى ت «فى دام».
(٨) فى هـ ، ظ «ثم قال».
(٩) فى ظ «بما» وهذا جائز؛ لأنه يريد «ما» وكان عليه أن يلتزم بعبارة الألفية.
(١٠) فى هـ ، ز، ظ، ك «المقرونة» وما أثبتُّ أدقُّ.
(١١) فى ظ «بغير ما» وهى صحيحة.

قوله[1]: «فَجِيءْ بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ»[2]، أنه يجوز أن يتوسط الخبر بين «مَا» والفعل نحو: مَا قَائِماً كَانَ زَيْدٌ.

وفُهِم من / إطلاقه أنَّ ذلك فى جميع الأفعال، فشمل نحو: مَا كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَمَا زَالَ عَمْرٌو مُقِيماً. وفى هذا الأخير خلاف والمشهور المنع[3]. «ومَتْلُوَّةً» حال من «مَا»، وفى بعض النسخ «بها» وهى عائدة على «ما» «ومَتْلُوَّةً» حال منها[4]، «وتَالِيَهْ» معطوف، فهو[5] تتميم للبيت[6] لصحة الاستغناء عنه.

٤٦ ب

القسم الثانى: ما فى تقديمه خلاف وهو «لَيْسَ»، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) **وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِى** * ...

(ش) يعنى أنَّ فى تقديم خبر ليس عليها خلافاً[7]، والمختار عند الناظم

---

[1] «من قوله» ساقطة من ظ.

[2] «لا تالية» ساقطة من ش، ك.

[3] اختلف النحاة فى تقديم خبر «مَا زَالَ» عليها ويمكننا الوقوف على هذا الخلاف من خلال ما ذكره السيوطى فى الهمع ٢:٨٩
«حيث ذهب إلى أنَّ للعلماء فى تقديم خبر ما زال عليها ثلاثة أقوال:
الأول: المنع مطلقا سواء نفيت بـ «ما» أو بغيرها.
الثانى: الجواز مطلقا؛ لأنَّ «ما» ليس لها الصدر كغيرها بعد أنْ لازمت هذه الأفعال وصارت معها بمعنى الإثبات وهذا ما ذهب إليه الكوفيون.
الثالث: المنع إن نفيت بـ «ما» لأنها من ذوات الصدور، والجواز إن نفيت بغيرها مثل «لا، لم، لن، لما، إنْ». وهذا ما ذهب إليه البصريون، وصححه صاحب الهمع؛ حيث ذكر أنَّ الفراء طرد المنع فى جميع حروف النفى».
انظر:
التسهيل ٥٤، والنكت الحسان ٧١ وشرح التصريح ١:١٨٩

[4] «ومتلوة حال منها» ساقط من ظ.

[5] فى ز «وهو» وفى ت «فهم» خطأ من الناسخ.

[6] «للبيت» ساقط من ش.

[7] فى الأصل «خلاف» تحريف.

المنع لعدم تصرفها، وفي ذلك خلاف مشهور[1]، «فمَنْعُ» مبتدأ مضاف إلى «سَبْق»، «وسَبْق» مصدر مضاف إلى الفاعل وهو خبر، «ولَيْسَ» مفعول بسبق «واصْطُفِي» خبر المبتدأ، والتقدير: مَنْعُ أَنْ يُسْبَقَ الخَبَرُ لَيْسَ مُصْطَفًى.

القسم الثالث: ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف، وهو ما بقى منها فإن قلت: من أين يُفهم من كلامه هذا القسم؟ قلت: من سكوته عنه، فإنه لَمَّا ذَكَر ما يمتنع تقديمه، وما في تقديمه خلاف، عُلِم أَنَّ ما بقى يجوز تقديمه[2] ثم قال:

(ص) ... * **وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي**
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ... * ...

(ش) يعنى أَنَّ ما اكْتَفَى مِن هذه الأفعال بالمرفوع[3] عن[4] المنصوب يُسَمَّى تَامًّا كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[5]، أي وإنْ حضر /. ٤٧/أ

ومَا لم[6] يكتف بالمرفوع يُسمى ناقصاً نحو:

﴿ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾[7]

---

(1) اختلف النحاة فى تقديم خبر «ليس» عليها فجمهور البصريين من المتأخرين وجمهور الكوفيين لا يجيزون تقديم خبرها عليها وهو المختار، وحجتهم فى ذلك أنهم قاسوها على «عسى» وخبر «عسى» لا يتقدم عليها اتفاقاً، والجامع بينهما الجمود، ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نحو قولك: قَائِمًا لَيْسَ زَيْدٌ.
وهو قول المتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين.
انظر: الخصائص ١٨٨:١ والتسهيل ٥٤، والإنصاف ١٦٠:١، وشرح ابن عقيل ٢٧٨:١، وشرح المرادى ٣٠١:١، ٣٠٢.

(2) ما بعد «ما يمتنع تقديمه» إلى هنا ساقط من ك.

(3) فى ش «بمرفوع»، وفى ت «بالرفع بالمرفوع».

(4) فى ظ «غير» تحريف.

(5) سورة البقرة. آية: ٢٨٠.

(6) فى ظ «وإن لم» تحريف.

(7) سورة الأحزاب. آية: ٤٠.

ولكونه لا يكتفى[1] بالمرفوع سُمى ناقصاً[2]، وقيل سميت ناقصة؛ لأنها نقصت عن [درجة][3] الأفعال؛ لأنها لا تدل على الحدث[4]، «ومَا» موصولة، والظاهر أنها مبتدأ وخبرها «ذُو تَمَامٍ»، «وبِرَفْعٍ» متعلق بيكتفى وهو مصدر فى معنى المفعول أي بمرفوع، «ومَا» الثانية موصولة أيضاً وصلتها سواه، وهى مبتدأ وخبرها «نَاقِصٌ». ثم قال[5]:

(ص) ... وَالنَّقْصُ فِي * فَتِيءَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

(ش) يعنى أنَّ هذه الأفعال الثلاثة وهى «فَتِيءَ ولَيْسَ وزَالَ» لا تُستعمل إلا ناقصة أي غير مكتفية بالمرفوع، «فالنَّقْصُ» مبتدأ وخبره «قُفِي»، أي تُبِع. «ودَائِماً » حال من الضمير المستتر فى «قُفِي»، وفى «فَتِيءَ» متعلق بقفى أو بالنقص، «ولَيْسَ وزَالَ» معطوفان على حذف حرف العطف[6] ثم قال:

(ص) وَلاَ يَلِي العَامِلَ مَعْمُولُ الخَبَرْ * إلاَّ إِذَا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَره

(ش) مراده بالعامل هنا كان وأخواتها، يعنى أنَّ معمول الخبر لا يلى كان وأخواتها فلا تقول: كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً.

فإذا كان المعمول[7] ظرفاً أو مجروراً جاز أن يليها نحو: كَانَ عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيماً، وكَانَ فِي الدَّارِ عَمْرٌو جَالِسًا.

---

[1] فى ش «ولكونها لا تكتفى» التذكير والتأنيث جائز؛ لأن الضمير هنا يعود على الأفعال الناقصة.

[2] فى ش «تُسمى ناقصة» التذكير والتأنيث جائز.
وفى ت «يسمى ناقصا» وهذا جائز.
ما بعد «ناقصا» إلى هنا ساقط من ك.

[3] «درجة» تكملة من ش، ز، ك.

[4] فى ظ «الحذف» تحريف.

[5] فى ظ «قوله».

[6] فى ش، ز، ك «العاطف» تحريف.

[7] فى ظ «العامل» تحريف.

«والعَامِلَ» مفعول «ببِلِى» وفاعله «مَعْمُولُ الخَبَرْ» /، «وظَرْفاً أَوْ حَرْفَ جَرْ» [٤٧ ب] حالان من الضمير المستتر فى «أَتَى»، وهو عائد على معمول الخبر، وأجاز «الكوفيون» أن يليها المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور[١] مستدلين بقول الشاعر:

٢٨ ـ قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ * بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[٢]

وهو عند «البصريين» مؤول بتقدير ضمير الشأن، وإليه أشار بقوله:

(ص) وَمُضْمَرَ الشَّأْنِ اسْمًا انْوِ إِنْ وَقَعْ * مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

(ش) يعنى أنه إذا ورد من كلام العرب ما يوهم تقديم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور[٣] تأول[٤] على أن ينوى فى كان ضمير الشأن وهو اسمها، والجملة بعدها فى موضع خبرها ففى كان من قوله[٥]: «بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ» ضمير الشأن وهو اسمها، «وَعَطِيَّةُ» مبتدأ، «وَعَوَّدَا» فى موضع خبره، «وإِيَّاهُمْ» مفعول بعَوَّدَا مقدم[٦] على المبتدأ، وقوله: «وَمُضْمَرَ الشَّأْنِ» مفعول «بانْوِ» و«اسْماً» منصوب على الحال من ضمير الشأن، «وإِنْ وَقَع» شرط «ومُوهِمُ» فاعل بوقع، «ومَا» موصولة أو مصدرية أو

---

[١] وقد ذكر هذا الخلاف ابن مالك فى التسهيل ٥٦ والمرادى فى شرحه ١:٣٠٤، وابن عقيل ١:٢٨٠ والأزهرى فى التصريح ١:١٨٩.

[٢] الشاهد للفرزدق، وروى فى الديوان ١:١٨١.

قَنَافِذُ دَرَّاجُونَ خَلْفَ جِحَاشِهِمْ
لِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

وقد ورد هذا الشاهد فى شرح ابن الناظم ١٣٨، وشرح المرادى ١:٣٠٤ وشرح ابن عقيل ١:٢٨١، وشرح التصريح ١:١٩٠، والهمع ١:١١٨، والخزانة ٤:٥٧.

قنافذ: جمع قنفذ. حيوان يُضرب به المثل فى السرى.

هَدَّاجون: جمع هدَّاج وهو من يمشى مشية الشيخ أو مشية فيها ارتعاش.

[٣] فى ظ «ولا مجرور».

[٤] فى ز «يؤول».

[٥] فى ز «قولهم».

[٦] فى ظ «مقدما».

موصوفة[1] وصلتها أو صفتها استبان إلى آخره، «وأَنّ»[2] وما بعدها مؤولة[3] بمصدر وهو الفاعل باستبان، والرابط بين «ما» وصلتها أو صفتها الضمير في «أَنَّه» ثم قال: /

٤٨ أ

(ص) وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا * كَانَ أَصَحَّ عِلْم مَنْ تَقَدَّمَا

(ش) فُهِم من قوله: «وَقَدْ تُزَادُ» قلة زيادتها بالنسبة إلى عدم الزيادة، وفُهِم من قوله: «كَانَ» أنها لا تزاد بلفظ الماضي، وأنه لا يُزَاد[4] غيرها من أخواتها وفُهِم من قوله: «فِي حَشْوٍ» أنها لا تزاد أولاً ولا آخرا، و«مَا» في قوله: «كَمَا» تعجبية، وهي تامة في موضع رفع بالابتداء، «وأَصَحَّ» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر عائد على «ما»، و«عِلْم» مفعول «بأَصَحَّ»[5]، «فكان» على هذا زائدة بين «مَا» و«أَصَحَّ». ثم قال:

(ص) وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ * ...

(ش) يعني أنَّ العرب يحذفون كان، وفُهِم من قوله: «وَيُبْقُونَ الخَبَرْ» أنها تُحذَف مع اسمها، ويَطَّرِدُ حذفها في ثلاثة مواضع:

الأول: بعد «إِنْ» الشرطية.

الثاني: بعد «لَوْ».

الثالث: بعد «أَنْ» المصدرية[6].

وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

---

(1) في ز «أو نكرة موصوفة».
(2) في ز، ك «وأنّه» وهي أدق، ذ «أنّه» وما بعدها مؤولة بمصدر، تقديره «امتناعه».
(3) في ك «مؤول».
(4) في الأصل «لا يزيد» تحريف.
(5) في الأصل «مفعوله ما صح» تحريف، خطأ من الناسخ.
(6) في الأصل، ت «الموصولة» تحريف.

(ص) ... * وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ

(ش) فمثال حذفها بعد «إِنْ» قولهم[1]: «الْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ[2] إِنْ سَيْفاً فَسَيْفٌ وَإِنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَر»[3]. أى إن كان المقتول به سيفاً، ومثاله بعد «لَوْ» قوله - صلى الله عليه وسلم - : «احْفَظُوا عَنِّى وَلَوْ آيَة»[4] أى ولو كان المحفوظُ آية، وكذلك قول الشاعر:

٢٩ - لاَ يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً * جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالجَبَلُ[5]

وفُهِم من قوله: اشتهر أن حذفها مع اسمها فى غير ما ذكر قليل، ومنه / ما أنشده[6] «سيبويه»:

٤٨ ب

٣٠ - مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلاَئِهَا[7]

أى «مِنْ لَدُ أَنْ[8] كَانَتْ شَوْلاً»، فذا إشارة إلى الحذف، وهو مبتدأ، «واشتَهَرَ» خبره، و«بَعْدَ» متعلق باشتهر، «وكَثِيراً»[9] نعت لمصدر محذوف

---

[1] «قولهم» ساقطة من ز، ك.

[2] «به» ساقط من ظ.

[3] من أقوال العرب.
انظر الكتاب ١:٣٥٨، وشرح ابن الناظم ١٤٢

[4] نص هذا الحديث فى سنن الترمذى «بَلِّغُوا عَنِّى وَلَوْ آيَة»
وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ١٣٨/١.

[5] نسب هذا البيت لِلَّعِين المنقرى فى شرح ابن الناظم ١٤١ وهو بلا نسبة فى: أوضح المسالك ١:١٨٥، وشرح المرادى ١:٣٠٨، وشرح التصريح ١:١٩٣ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢:٦٥٨، وشرح أبيات المغنى ٦:٨١ وشرح الأشمونى ١:٤٣٣.

[6] فى ز «ما أنشد» تحريف.

[7] يجرى هذا القول عند العرب مجرى المثل، ولا تعرف تتمته. انظر الكتاب ١:٢٦٤، واللسان «لدن» وشرح ابن الناظم ١٤٢ وشرح المرادى ١:٣٠٩، وشرح ابن عقيل ١:٢٩٥، وشرح التصريح ١:١٩٤ وشرح الأشمونى ١:٤٣٤.
شَوْلاً: هى الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها.
إِتْلاَئِهَا: مصدر أتلت الناقة إذا تبعها ولدها.

[8] «أن» ساقطة من ز.

[9] فى الأصل «وكثير» وما أثبتُّ هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

ويُحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستتر فى اشْتَهَر، ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(ص) وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ * كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ

(ش) يعنى أَنَّ «كان» تُحذَف بعد «أَنْ» ويعوض عنها «مَا» وفُهِم من قوله: تعويض «مَا» عنها أَنها لا يحذف اسمها معها، «وتَعْوِيضُ» مبتدأ وهو مضاف إلى «مَا» «وارْتُكِبْ» خبره، «وبَعْدَ وَعَنْهَا»[1] متعلقان بارْتُكِب[2]. ومثَّل بقوله: «أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ»، والتقدير: اقْتَرِبْ لأَنْ كُنْتَ بَرًّا[3] فحذفت كان وعُوضْ عنها «مَا» فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بها وحُذِفَتْ لاَمُ الجر؛ لأنَّ حذفها مع «أَنْ» مطرد، فأنت فى قوله: «أَمَّا أَنْتَ» اسم كان المحذوفة «وبَرًّا» خبرها. ثم قال:

(ص) وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ * تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

(ش) إذا دخل الجازم على مضارع «كَانَ» وهو «يكون» سُكِّنَتْ نونه وحُذِفَتْ الواو لالتقاء الساكنين فتقول: لم يَكُنْ، ويجوز بعد ذلك أن تُحذف نونه لشبهها بحرف العلة ولكثرة الاستعمال فتقول: لَمْ يَكُ زَيْدٌ قَائِمًا.

ومذهب «يونس»[4] / أنها تُحذف قبل المتحرك كالمثال المتقدم. وقب[ل] الساكن كقوله:

٤٩/أ

---

[1] فى ظ «ومنها» تحريف.

[2] فى ز، ظ «بتعويض» وهذا جائز أيضا.

[3] فى الأصل، هـ «اقترب لأنك برا».
خطأ من الناسخ، والصواب ما أثبتُّ.

[4] يونس بن حبيب الضبي: بارع فى النحو من أصحاب أبى عمرو بن العلاء، سمع من العرب، وروى عن سيبويه، له قياس فى النحو وَمذاهب يتفرد بها سمع منه الكسائى والفراء. مات سنة ١٨٢هـ . انظر ترجمته فى: بغية الوعاة ٢:٣٦٥.

٣١ ـ لَمْ يَكُ الحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْم دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَار[١]

ومذهب «سيبويه» أنه لا يجوز حذفها قبل الساكن، وفُهِم من إطلاق الناظم أنه موافق لمذهب «يونس[٢]» لقوله[٣]: «وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمَ»، أى لا يلزم حذفها بل هو جائز، «ومِنْ مُضَارِعٍ» متعلق بتحذف، «ولكَانَ» [متعلق][٤] بمضارع «وَهْوَ حَذْفٌ» مبتدأ وخبره، و«مَا» نافية [وهى][٥] وما بعدها صفة[٦] لحذف.



---

(١) الشاهد لحسيل بن عَرْفطَة.
انظر: اللسان «كون» والخصائص ١:٩٠ والهمع ١:١٢٢، وشرح الشواهد للعينى ١:٤٤٤ وروى صدر البيت فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ك، ت «لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهَا» والمثبتُ من ش أدق.

(٢) مذهب سيبويه ومن تابعه أنَّ هذه النون لا تحذف إذا وليها ساكن، فلا تقوله: «لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قَائِماً» بل يشترط أن يكون بعدها متحرك، وأجاز يونس حذفها.
انظر الكتاب ١:٢٥، ٢٦٦، ٢٩٤/٢:١٤٠، ١٩٦، وشرح ابن الناظم ١٤٣ وشرح المرادى ١:٣١١ وشرح التصريح ١:١٩٦.

(٣) فى ش، ز، ظ، ك، ت «وقوله».

(٤) «متعلق» تكملة من ز.

(٥) «وهى» تكملة من ش، ز، ظ.

(٦) فى الأصل، هـ «صلة» تحريف من الناسخ.

(فصل فى[1] ما ولا ولات وإنْ[2] المشبهات بليس)

(ش) [إنما فصل هذه الحروف[3] من باب كان][4] وإن كان عملها[5] واحداً؛ لأنَّ هذه أحرف[6]، وتلك أفعال. ثم قال:

(ص) إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إِنْ * مَعْ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكِنْ

(ش) «ما» النافية من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال، فأصلها ألاَّ تعمل ولذلك[7] أهملها «بنو تميم» على الأصل، وأما أهل «الحجاز» فأعملوها عمل «لَيْسَ»[8] لشبهها [بها][9] فى نفى الحال[10]، ولما كان عملها على خلاف الأصل شرطوا فى عملها أربعة شروط:

---

(1) «فصل فى» ساقط من ش، ز، ظ.

(2) «ولات وإن» ساقط من ظ.

(3) فى ش، ز، ك «الأحرف».

(4) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت. وإثباتها لازم.

(5) فى ز، ظ، ت «عملها كلها».

(6) فى ز، ك «حروف» وعبارتهما أدق.

(7) فى الأصل «وكذلك» تحريف.

(8) قال ابن الناظم فى شرحه ١٤٥: «أَلْحَقَ أهلُ الحجاز «ما» النافية بليس فى العمل، إذا كانت مثلها فى المعنى، فرفعوا بها الاسم، ونصبوا الخبر نحو قوله تعالى فى سورة يوسف. آية: ٣١ (مَا هَٰذَا بَشَرًا) وأهملها التميميون، لعدم اختصاصها بالأسماء، وهوالقياس»
وانظر الكتاب ١:٥٧.

(9) «بها» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(10) فى ز، ظ «بها» فى النفى فى نفى الحال «وفى ك» بها فى النفى أى نفى الحال» زيادة غير لازمة.

الأول: أن لا تُزاد بعدها «إن» وهو المُنَبَّهُ عليه[1] بقوله: «دُونَ إِنْ[2]»

نحو: مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ.

لأنَّ إن لا تزاد بعد ليس فبَعُدَتْ عن الشبه.

الثاني: بقاء النفى فلو بطل النفى لم تعمل نحو: مَا زَيْدٌ إِلاَّ قَائِمٌ. وهو المُنَبَّهُ عليه بقوله: [مَعْ بَقَا النَّفْيِ][3]

[**الثالث:** أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلو تقدم لم تعمل نحو: مَا قَائِمٌ[4] زَيْدٌ][5] وهو المُنَبَّهُ عليه بقوله: وَتَرْتِيبِ زُكِنْ. أى عُلِم[6] / ٤٩ ب

والترتيب[7] هو تقديم الاسم على الخبر.

الرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور، فلو كان ظرفاً أو مجروراً جاز التقديم، وهو المُنَبَّهُ عليه بقوله:

(ص) وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا * بِى أَنْتَ مَعْنِيًّا ـ أَجَازَ الْعُلَمَا

(ش) يعنى أنَّ معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً جاز تقديمه على اسمها لتوسعهم فى الظروف والمجرورات نحو: مَا فِى الدَّارِ زَيْدٌ جَالِسًا. ومَا عِنْدَكَ عَمْرٌو مُقِيماً. وفُهِم منه أنه إذا كان غير ظرف أو مجرور امتنع تقديمه فلا يجوز النصب بعد تقدمه[8] نحو: مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ.

---

[1] فى ش، ظ «المشار إليه».

[2] قال ابن مالك فى التسهيل ٥٦ «إن» زائدة كافة لا نافية خلافاً للكوفيين.

[3] «مع بقاء النفى» تكملة من ز، ظ، ت.

[4] فى ظ «مَا قَائِماً زَيْدٌ» هنا «ما» عاملة، وهو مخالف للشرط الذى ذكره.

[5] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

[6] فى ت «أى علم الترتيب».

[7] «والترتيب» مكررة فى الأصل سهواً من الناسخ.

[8] فى ش، ز، ظ «تقديمه».

وهذا هو الشرط الرابع، فمثال ما توفرت فيه الشروط: مَا زَيْدٌ قَائِماً وبهذه اللغة جاء القرآن[1]، وهو[2] قوله ـ تعالى ـ: (مَا هَذَا بَشَراً)[3]. و (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)[4].

فقوله: «إِعْمَالَ لَيْسَ». إعمال منصوب على المصدر «بأُعْمِلَتْ»، ودُونَ متعلق بأعملت، «وسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ» مفعول مقدم بأجاز، «وبِي» في المثال متعلق بمَعِنِيًّا، فهو مجرور معمول للخبر. ثم قال:

(ص) وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِبَلْ * مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَلّ[5]

(ش) يعني أنَّ المعطوف بلكن أو ببل على المنصوب «بما»[6] يلزم رفعه؛ لأنَّ المعطوف بهما[7] / موجب، و«مَا» لا تعمل في الموجب، فتقول: مَا زَيْدٌ قَائِماً لَكِنْ قَاعِدٌ، ومَا عَمْرٌو مُنْطَلِقاً بَلْ مُقِيمٌ، وتجوَّزَ في تسمية ما بعد «بَلْ ولَكِنْ» معطوفا، وإنما هو خبر مبتدأ محذوف والتقدير: لَكِنْ هُوَ قَاعِدٌ وبَلْ هُوَ مُقِيمٌ. وفُهِم من تخصيصه العطف «بلَكِنْ وبِبَلْ[8] »، أنَّ العطف إذا[9] كان بغيرهما من حروف العطف ينصب المعطوف. «فرَفْعَ» مفعول مقدم بالْزَم وهو مصدر مضاف إلى معطوف[10]، «والبَاء» في «بلكن وببل»

٥٠ / أ

---

[1] في ش «القرآن العظيم».

[2] في ش، ز، ظ، ك «نحو».

[3] سورة يوسف آية: ٣١ «ما» في هذه الآية عاملة عمل «ليس»، وذلك في لغة أهل الحجاز، أما بنو تميم فأهملوها ولذلك يرفعون «بشر» إلا من عرف منهم كيف هي في القرآن.

[4] سورة المجادلة. آية: ٢.

[5] في الأصل «كمل» تحريف.

[6] في الأصل، هـ ، ز، ت «بما». وهو الصواب، وفي عداها «بمًا» تحريف.

[7] في ت «بها» تحريف.

[8] في ز «أو بل».

[9] في ز، ك «إن».

[10] في ش، ظ «المفعول» تحريف.

متعلق[1] بمعطوف «ومِنْ بَعْدِ» كذلك، ويجوز أن يكون متعلقاً بالزم أو برفع، «وحَيْثُ متعلقة بالزم، والتقدير: والزم رفع المعطوف بلكن أو ببل بعد المنصوب بما، حيث جاء. ثم قال:

(ص) وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ البَا الخَبَرْ * وَبَعْدَ لاَ وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرْ

(ش) يعنى أنَّ باء الجر تدخل على خبر «مَا» وخبر «لَيْسَ» فتجرهما نحو قوله - تعالى - [2]: (وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ)[3] و (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ)[4].

وهو كثير، وهذه الباء زائدة لتوكيد النفى، وتزاد أيضاً الباء للتوكيد فى خبر «لا» نحو قوله:

٣٢ - فَكُنْ لِى شَفِيعًا يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ * بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ[5]

وفى خبر «كان» المنفية كقوله:

٣٣ - وَإِنْ مُـدَّتِ الأَيـدِى إِلَـى الـزَّادِ لَمْ أَكُـنْ
بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ[6] / ٥٠ ب

وفُهِم من قوله: «قَدْ يُجَر». أن زيادتها[7] فى هذين المثالين الأخيرين قليل

---

[1] فى الأصل، ش «متعلقان».
[2] «قوله تعالى» ساقط من ش، ز، ظ، ك.
[3] سورة إبراهيم. آية: ٢٠
[4] سورة الزمر. آية: ٣٦.
[5] الشاهد لسواد بن قارب.
انظر شرح الناظم ١٤٨ وشرح المرادى ١: ٣١٦ وشرح ابن عقيل ١: ٣١٠ وشرح التصريح ١: ٢٠١ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢: ٨٣٥ ومعجم شواهد العربية ١: ٥٨.
ورد عجز البيت فى الأصل «وبِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ»
فتيلاً: الخيط الرقيق الذى يكونُ فى شق النواة.
[6] الشاهد للشنفرى الأزدى.
انظر: لامية العرب ٣١ وشرح ابن الناظم ١٤٩ وشرح المرادى ١: ٣١٧ وشرح ابن عقيل ١: ٣١٠ وشرح التصريح ١: ٢٠٢ وشرح الشواهد للمغنى للسيوطى ٢: ٨٣٥، وأعجب العجب فى شرح لامية العرب ٤٤.
[7] فى ظ «زيادتهما» تحريف.

«والبَا» فاعل بجر وقصرها ضرورة، «والخبَرْ» مفعول بجَرّ[1]، وفى «يُجَرّ» آخر البيت مضمير مستتر عائد على الخبر المتقدم. [فإن قلت: كيف يصح أن يعود على الخبر المتقدم][2] وهو غيره؛ لأنَّ الخبر المتقدم خبر «مَا» أو «لَيْسَ»[3] والضمير فى يجر عائد فى المعنى على خبر لا، أو كان المنفية فلم يتحدا معنى؟ قلت: هو مما يفسر[4] لفظاً لا معنى كقولهم: عِنْدِى دِرْهَمٌ وَنِصْفُه، ثم قال:

(ص) فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ[5] كَلَيْسَ لاَ * وَقَدْ تَلِى لاَتَ وَإِنْ ذَا العَمَلاَ

(ش) يعنى أنَّ «لا» النافية أعملت إعمال[6] «لَيْسَ» فترفع الاسم[7] وتنصب الخبر، لكن بشرط أن يكون اسمها نكرة، فتقول: لاَ رَجُلٌ قَائِمًا. ومنه قوله:

٣٤ ـ تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا * وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا[8]

---

[1] «بجَرّ» ساقطة من ت.
[2] ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.
[3] فى ش «خبر ما وليس» تحريف.
وفى ز، ك «أو خبر ما وليس» خطأ من الناسخ.
[4] فى ز، ظ، ت «يفسره».
[5] فى الأصل «أعمل» تحريف. وما أثبتُّ هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.
[6] فى ز، ك «عمل».
«لا» تعمل عمل «ليس» بشروط ثلاثة:
الأول: أن يكون الاسم والخبر نكرتين وليس الاسم فقط كما ذكر الشارح.
الثانى: أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلا يقول: لاَ قَائِماً رَجُلٌ.
الثالث: ألا ينتقض النفى بإلا، فلا تقول «لاَ رَجُلٌ إلاَّ أَفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ».
[7] «الاسم» ساقطة من ت.
[8] لم أعثر على قائله، وقد ورد فى كتب النحو غير معزو
انظر شرح ابن الناظم ١٥٠، وشرح المرادى ١:٣١٨، وشرح ابن عقيل ١:٣١٣، وشرح التصريح ١:١٩٩، والهمع ١:١٢٥، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢:٦١٢، وهامش الخزانة ٢:١٠٢.
تَعَزَّ: أمر من التعزى، وأصله من العزاء وهو التصبر والتسلى.
وَزَرٌ: ملجأ.

وقوله: «[وقد][1] تلى لاَتَ وَإِنْ ذَا العَمَلاَ» يعنى أنَّ «لاَتَ» «وإِنْ» النافية مثل «ليس» يرفعان الاسم وينصبان الخبر، «فلات» مركبة من «لا» النافية وتاء التأنيث مفتوحة[2]. وفُهِم من قوله: «وَقَدْ تَلِى» أنَّ ذلك قليل[3] وفُهِم من إطلاقه أيضاً أنَّهما لا يختصان بالعمل فى النكرة «كلا» فمن إعمال «إن» فى النكرة قولهم: «وَإِنْ أَحَدٌ / خَيراً مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِالعَافِيَةِ»[4] ومن إعمالها فى المعرفة قوله: 51/أ

٣٥ - إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ * إِلاَّ عَلَى أَضْعَفِ المجَانِينِ[5]

وأما «لات» فلا تعمل إلا في الحين على ما سيأتى، «فلاَ» مفعول ما لم يسم فاعله بأعملت، «وفِى النَّكِرَاتِ»[6] متعلق بأعملت[7]، و«كَلَيْسَ» نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير: أعملت لا فى النكرات إعمالاً كإعمال ليس، «ولاَتَ» فاعل بتلى، «وإِنْ» معطوف عليه، «وذَا

---

[1] «وقد» تكملة من ز، ظ، ت.

[2] «مفتوحة» ساقطة من ش، ز، ك.

[3] ما بعد «مفتوحة» إلى هنا ساقط من ك.

[4] فى الأصل، هـ ، ز «خير».

قال المرادى ١: ٣٢٠ «وأما إنْ فأجاز إعمالها إعمال» «ليس» الكسائى وأكثر الكوفيين، وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين، واختلف عن سيبويه والمبرد، والصحيح الإعمال».

انظر الخلاف فى إعمال «إنْ» عمل «لَيْسَ».

شرح ابن عقيل ١: ٣١٧، وشرح التصريح ١: ٢٠١.

[5] أنشده الكسائى ولم يعزه إلى أحد.

وروى عجز البيت فى صور مختلفة الأولى كما وردت فى الأصل والثانية:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ * إِلاَّ عَلَى حِزْبِهِ المَلاَعِينِ

والثالثة:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ * إِلاَّ عَلَى حِزْبِهِ المَنَاحِيسِ

انظر شرح ابن الناظم ١٥٢ وشرح المرادى ١: ٣٢١ وشرح ابن عقيل ١: ٣١٧ وشرح التصريح ١: ٢٠١ والهمع ١: ١٢٥، وشرح الأشمونى ١: ٢٥٥.

[6] فى ز «النكرة» تحريف.

[7] «وفى النكرات متعلق بأعملت» ساقط من ك.

العَمَل» مفعول «وذَا» إشارة إلى عمل «لَيْسَ»، «والعَمَل» نعت لذا. ثم قال:

(ص) وَمَا لِلاَتَ فِى سِوَى حِينٍ عَمَلْ * وَحَذْفُ ذِى الرَّفْعِ فَشَا وَالعَكْسُ قَلّ

(ش) يعنى أنَّ «لاَتَ» لا تعمل إلا فى الحين وهو اسم الزمان فلا يُقال: لاَتَ زَيْدٌ قَائِمًا، بل يُقال: لاَتَ حِينَ خُرُوج، ولاَتَ وَقْتَ قِتَالٍ[1].

ومنه قوله ـ تعالى ـ[2]: (وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ)[3]

وقوله: «وحَذْفُ ذِى الرَّفْعِ فَشَا وَالعَكْسُ قَلّ»[4]، يعنى أنَّ حذف المرفوع وهو اسمها فاشٍ أى كثير، وعكسه وهو[5] حذف المنصوب وهو خبرها قليل. وفُهم منه أنه لا يجوز إثباتهما معاً، فمِنْ حَذْفِ اسمها:

وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ، ومِن حذْفِ خبرها قوله: وَلاَتَ حِينُ مَنَاصٍ [برفع حين][6] وهى قراءة شاذة[7]، وتقدير الخبر «لَهُم»، «وَعَمَلْ» مبتدأ وخبره لِلاَتَ، «وفِى سِوَى» فى موضع الحال / على أنه نعت لعمل قدم عليه أو متعلق بعمل. ٥١/ب

---

(١) فى ز، ظ «وَلاَتَ حِينَ قِتَال».

(٢) فى ش، ز «عز وجل».

(٣) سورة ص. آية:٣.

(٤) من «يعنى أن لات» إلى هنا ساقط من ك.

(٥) «وهو» ساقط من ز.

(٦) «برفع حين» تكملة من ز، ظ، ت.

(٧) وهى قراءة عيسى بن عمر، وأبو السمال.
انظر معانى الأخفش ٢:٤٥٣، والبحر ٧:٣٨٣، ومعجم القراءات القرآنية ٥:٢٥٥، وشرح التصريح ١:٢٠٠، والهمع ٢:١٢٤.

(أفعال المقاربة)

(ش) أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام:

قسم لمقاربة الفعل، وقسم لرجائه، وقسم للشروع فيه.

وسُميتْ كلها أفعال المقاربة تغليباً، فالذى لمقاربة الفعل: «كَادَ وكَرَبَ وأَوْشَكَ»، والذى للرجاء «عَسَى واخْلَوْلَقَ وحَرَى»، والذى للشروع «جَعَلَ وأَخَذَ وطَفِقَ وَعَلِقَ وأَنْشَأَ»[1]. وقد أشار إلى القسم[2] الأول والثانى بقوله:

(ص) كَكَانَ كَادَ وَعَسَى ... * ...

(ش) يعنى أنَّ «كَادَ وَعَسَى» مثل كان فى كونها ترفع الاسم وتنصب الخبر، إلا أنَّ خبر «كَادَ وعَسَى» لا يكون فى الغالب إلا فعلاً مضارعاً، وقد[3] نَبَّه على ذلك بقوله:

(ص) ... لَكِنْ نَدَرْ * غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

(ش) ومما جاء فيه الخبر غير مضارع[4] على وجه الندور قوله:

٣٦ - فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا

[وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْىَ تَصْفِرُ][5]

---

(١) «وأنشأ» ساقطة من ش، ك.

(٢) «القسم» ساقطة من ش.

(٣) «وقد» ساقطة من ظ.

(٤) فى ش، ز، ك «مضارع لهذين» أكملت عبارة الألفية.

(٥) البيت لتأبط شرًا «ثابت بن جابر بن سفيان».

ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

كذا روى فى ديوانه ص ٩١، والخصائص ١:٣٩٢، وشرح ابن الناظم ١٥٤، وشرح المرادى ١:٣٢٥، وشرح ابن عقيل ١:٣٢٥، وشرح التصريح ١:٢٠٣، ومعجم شواهد النحو ٧٢. =

وقولهم فى المثل: «عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا»[1]

«وكَادَ» مبتدأ وخبره «كَكَانَ»، «وعَسَى» معطوف على «كَادَ»، «وَغَيْرُ مُضَارِعٍ» فاعل بنَدَر، ومعنى نَدَر: قل، «ولِهَذِيْنِ» متعلق بنَدَر، «وخَبَرْ» حال ووقف عليه بالسكون على لغة «ربيعة». ويجوز ضبط «غَيْرَ» بالفتح على أن يكون حالاً «وخَبَر» هو الفاعل بندر، إلا أنَّ من هذا الوجه صاحب الحال [نكرة محضة وهو قليل[2] وسوَّغ ذلك تأخير صاحب الحال][3] وهو «خَبَرْ». ثم قال:

(ص) وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى * نَزْرٌ / ...

٥٢ / أ

(ش) يعنى: أنَّ اقتران المضارع الواقع خبراً «لِعَسَى» بِأَنْ كثير[4] كقوله - تعالى -[5]: (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ)[6]

وخلوه منها قليل كقول الشاعر:

= وفى رواية «لم أك آئبا».
قال ابن جنى: «هكذا صحة رواية هذا البيت، فأما رواية من لا يضبطه، وما كنت آئبا، ولم أك أئبا، فلبعده عن ضبطه، ومعناه فأبت وما كدت أءوب، فأما «كنت» فلا وجه لها فى هذا الموضع».
أُبْتُ: رجعت، فَهْم: اسم قبيلة تأبط شرا.

[1] ورد هذا المثل فى الكتاب ١:٥١، ١٥٩/٣:١٥٨، وشرح التصريح ١:٢٠٣، وفصل المقال ٤٢٤، وجهمزة الأمثال ٢:٥٠، والمستقصى ٢:١٦١
الغوير: تصغير غار.
أبؤسا: جمع بؤس وهو العذاب والشدة.
كما أنَّ هذا المثل ورد فى الأبيات التى ذكرها ابن مالك فى شرح الكافية فى هذا الباب قال ١:٤٤٩ نحو:
«عسيت صائماً ونقلا * عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسَا» تمثلا

[2] «وهو قليل» ساقط من ش.

[3] ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

[4] فى الأصل، ت «كثيرا».

[5] «تعالى» ساقطة من ت.

[6] سورة التوبة. آية:١٠٢.

٣٧ ـ عَسَى الكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتُ فِيهِ * يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[١]

ثم قال:

... * ... وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

(ش) يعنى أنَّ القليل فى «عَسَى» وهو خلوّه من أن، هو الكثير فى «كَادَ» نحو قوله ـ عز وجلَ ـ: (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)[٢]

والكثير فى «عسى» وهو اقترانه بأن، هو القليل «فى كَادَ» نحو قوله:

٣٨ ـ قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا[٣]

«وكَوْنُهُ»[٤] مبتدأ، «وبِدُونٍ» متعلق به وكذلك[٥] بَعْدُ ونَزْرٌ خبر المبتدأ، «وكَادَ» مبتدأ، «والأَمْرُ» مبتدأ ثان وخبره عُكِسَ، والجملة خبر المبتدأ الأول.

ثم قال:

(ص) وَكَعَسَى حَرَى ... * ....

---

(١) الشاهد لهُدبَة بن خَشرَم العذرى.

انظر ديوانه ص ٥٩، والكتاب ١٥٩:٣، وشرح المفصل ١١٧:٧، ١٢١ وشرح المرادى ٣٢٦:١، وشرح ابن عقيل ٣٢٧:١ وشرح التصريح ٢٠٦:١ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٤٤٣:١. والخزانة ٢٢٧:١/٣٨٣:٢/٥٧٢:٣، ٦٤٩، وفهرس شواهد سيبويه ٦٥.

(٢) سورة البقرة. آية: ٧١.

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج.

وقبله:

«رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ فَانمَحَا»

انظر ملحقات ديوانه ٧٢ والكتاب ١٦٠:٣ والمقتضب ٧٥:٣ وشرح المفصل ١٢١:٧ وشرح المرادى ٣٢٧:١، والخزانة ١٥٠:٢ / ٩:٤.

فى ش، ز «قد كاد من طول البلى أن يمحصا» تحريف.

وفى ظ «قد كان من طول البلى أن يمصحا» تحريف.

البِلى: بكسر الباء من بلى يبلى إذا دَرَسَ.

يمصحا: ينمحى ويذهب.

(٤) فى ز، ك «وقوله وكونه».

(٥) فى ظ «وكذاك».

(ش) يعنى أنَّ «حَرَى» مثل «عَسَى» فى المعنى الذى[1] هو الرجاء. قيل: ولم يذكر «حَرَى» فى هذا الباب غيره[2].

ثم قال[3]:

(ص) ... وَلَكِنْ جُعِلاَ * خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلاَ

(ش) يعنى أنَّ «حَرَى» وإن كانت بمعنى «عَسَى» فهى مخالفة لها فى الاستعمال بلزوم خبرها أن. «فَحَرَى» مبتدأ خبره «كَعَسَى»، «وخَبَرُهَا» مرفوع «بجُعِلاَ»، و«مُتَّصِلاَ» مفعول ثان بجعلا، «وحَتْمًا» حال من الضمير المستتر فى متصلا أو نعت لمصدر محذوف، والتقدير: اتّصَالاً حتماً. أى واجباً. ثم قال: /

٥٢ ب

(ص) وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى * ....

(ش) يعنى أنَّ «اخْلَوْلَقَ» لا يُستعمل خبرها إلا مقروناً بأن فهى إذاً مثل «حَرَى»، إلا أنه لم يُنَبِّهْ على أنها شبيهة فى المعنى «بَعَسَى»، كما نَبَّهَ على[4] «حَرَى»، وقد تقدم أنها من باب «عَسَى» فتقول: اخْلَوْلَقَ زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ، ولا يجوز يفعل. وقوله: «وَأَلْزَمُوا» يعنى[5] العرب، «واخْلَوْلَقَ» مفعول أول بألزموا، «وَأَنْ» مفعول ثان ويجوز العكس، «ومِثْلَ» منصوب على الحال من اخْلَوْلَقَ.

ثم قال:

---

(١) «الذى» ساقطة من ظ.

(٢) سبق ابن مالك فى ذكر «حرى» ابن طريف والسَّرَقُسْطِى.

ذكر ذلك السيوطى فى الهمع ١٣٣:٢ حيث قال:

«وزاد ابن مالك فيها «حرى» للترجى. قال أبو حيان والمحفوظ أنَّ حرى اسم منون لا يثنى ولا يجمع قال ثعلب: أنت حرى من ذلك. أى حقيق وخليق، قال ابن قاسم: ولكن ابن مالك ثقة. قلت: ظاهر كلامهما أنه منفرد بذلك وليس كذلك. فقد سبقه إلى عدها ابن طريف والسَّرَقُسْطِىّ.

(٣) فى ش، ظ «وقوله».

(٤) فى ظ «فى».

(٥) فى ظ، ك «أى».

(ص) ... * وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا[1] أَنْ نَزُرَا

(ش) يعنى أنَّ خلوّ خبر[2] «أَوْشَكَ» من أن قليل، فهى فى ذلك «كَعَسَى» فى الاستعمال لا فى المعنى، فإن «عَسَى» للرجاء، «وأَوْشَكَ» للمقاربة كما تقدم، «وانْتِفَا» مبتدأ خبره «نَزُرَا»، «وبَعْدَ» متعلق بنَزُرَ أو بانْتِفَا. ثم قال:

(ص) وَمِثْلُ كَادَ فِى الأَصَحِّ كَرَبَا * ...

(ش) يعنى أنَّ الأكثر فى خبر «كَرَبَ» تجرده[3] من «أن» وقد يقترن بها قليلا. كقوله:

(٣٩ - .... * وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا[4]

وأشار بقوله فى[5] الأصح إلى مخالفة «سيبويه» فإنه لم يذكر فيها غير التجريد[6] من أن، ويُقال كَرَب بفتح الراء وكسرها[7]، والأول أفصح «ومِثْلُ كَادَ» مبتدأ «وكَرَبَ» [خبره][8] ويجوز العكس، «وفِى الأَصَحِّ» متعلق «بِمِثل» ثم قال:

(ص) ... * وَتَرْكُ أَنْ مَعَ ذِى الشُّرُوعِ وَجَبَا

---

[1] فى الأصل «أن تفا» تحريف من الناسخ.

[2] «خبر» ساقطة من ظ.

[3] فى ش «تجريده».

[4] الشاهد لأبى زيد الأسلمى.
وصدر البيت «سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلاَمِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا»
انظر: شرح المرادى ١:٣٢٩، وشرح ابن عقيل ١:٣٣٥ وشرح التصريح ١:٢٠٧، وشرح الشواهد للعينى ١:٢٦٢.
ذَوُو الأَحْلاَم: أصحاب العقول، ويروى «ذَوُو الأَرحام». وهو الأقارب من جهة النساء.
سَجْلاً: الدلو ما دام فيها الماء قليلاً كان أو كثيراً وجمعه سجال.

[5] فى ظ «على» وما أُثبتُّ هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

[6] فى ظ «التجرد».
قال سيبويه «وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أَنْ وكذلك كرب يفعل».
الكتاب ٣:١٥٩.

[7] فى ظ «وكرب بكسرها».

[8] «خبره» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(ش) يعنى أنَّ الأفعال / الدالة على الشروع لا يقترن خبرها بأن، لأنها دالة على الحال، وأن للاستقبال فتنافيا، «وتَرْكُ أَنْ» [مبتدأ][1] وهومصدر مضاف إلى المفعول، «وَوَجَبْ» خبره، ومَعَ [ذِى][2] متعلق بترك ثم مثَّل بخمسة أمثلة من أفعال الشروع وجميعها بمعنى واحد فقال:

٥٣ / أ

(ص) كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ * كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْ

(ش) «فَأَنْشَأَ» فعل ماض دال على الإنشاء، «والسَّائِقُ» اسمها وهو الذى يسوق الإبل أي يقدمها، «ويحدو» في موضع خبرها، «وطَفِقَ» معطوف على أنشَأَ، ويُقال «طَفَقَ» بفتح الفاء، «وطَفِقَ» بالفاء المكسورة[3] وطَبِق بالباء[4] وهى مكسورة[5]، وفُهِمَ من إتيانه بكاف التشبيه مع «أَنْشَأَ» عدم الحصر، فإنه زاد فى التسهيل[6] عليها «هَبْ وقَامَ». ثم قال:

(ص) وَاسْتَعْمِلُوا مُضَارِعًا لأَوْشَكَا * وَكَادَ لاَ غَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكَا

(ش) أفعال[7] هذا الباب كلها لا تتصرف، بل تلزم لفظ الماضى كما نطق بها[8] الناظم «إِلاَّ كَادَ وَأَوْشَكَ». أما «كَادَ» فيستعمل منها المضارع [نحو: قوله ـ تعالى ـ[9]: (يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ)[10]

وأما «أَوْشَكَ» فيستعمل منها المضارع][11] كقوله:

---

(1) «مبتدأ» تكملة من ش، ز، ظ، ت.
(2) «ذى» تكملة من ز، ك.
(3) «وطفق بالفاء المكسورة» ساقط من ظ.
(4) فى ظ «وطبق بالباء المكسورة».
(5) ما بعد «المكسورة» إلى هنا ساقط من ش، ت.
(6) انظر التسهيل ٥٩.
(7) فى ت «يعنى أفعال».
(8) فى ظ «به».
(9) «قوله تعالى» ساقطة من ش، ظ.
(10) سورة النور. آية:٤٣.
(11) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

٤٠ ـ يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ * فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا[١]

ويستعمل أيضاً منه اسم الفاعل، وإليه أشار بقوله: «وَزَادُوا مُوشِكاً»، ومنه قوله:

٤١ ـ فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَا * خِلاَفَ الأَنِيسِ وُحُوشًا يَبَابَا[٢]

وقوله: «وَاسْتَعْمَلُوا» يعنى / العرب[٣]، «وكَادَ» معطوف على أوشك، ٥٣ ب «ولاَ» عاطفة عطفت «غَيْر» على «أَوْشَكَ وكاد»، لكنها بُنِيَتْ على الضم لقطعها عن الإضافة. والتقدير: لأَوْشَكَ وكَادَ لا غيرهما[٤] ثم قال:

(ص) بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ * غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

(ش) يعنى أنَّ هذه الأفعال الثلاثة وهى «عَسَى واخْلَوْلَقَ وَأَوْشَكَ»، تسند[٥] «لأَنْ يَفْعَل»، وتستغنى به عن ثان الجزأين وتكون حينئذٍ أفعالاً لازمة تكتفى بالفاعل[٦] فتقول: عَسَى أَنْ يَقُومَ [زَيْدٌ][٧]، واخْلَوْلَقَ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ

---

(١) الشاهد لأمية بن أبى الصلت.
انظر الكتاب ٣: ١٦١، وشرح المفصل ٧: ١٢٦، والمقرب ١: ٩٨، وشرح ابن الناظم ١٥٨، وشرح المرادى ١: ٣٢٨، وشرح ابن عقيل ١: ٣٣٣ وشرح التصريح ١: ٢٠٨.
وروى الشطر الثانى فى الأصل، ت «فِى بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا»
منيته: المنية الموت، غِراته: جمع غِرة وهى الغفلة، يوافقها: يصيبها.

(٢) الشاهد نسب إلى أبى سهم الهذلى فى شرح الشواهد للعينى ١: ٢٦٤ ولأسامة بن الحارث الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ٣: ١٢٩٣، وبلا نسبة فى شرح ابن الناظم ١٥٩، وشرح ابن عقيل ١: ٣٣٨، والهمع ١: ١٢٩.
الأنيس: المؤانس وكل م يؤنَس به فهو أنيس، يُقال: بالدار أنيس أى أحد.
وحوشا: جمع وحش وهو القفر، يقال: بلد وحش كما يقال: بلد قفر.
يبابا: اليباب عند العرب الذى ليس فيه أحد.

(٣) فى ش «واستعملوا مضارعاً لأوشك أي العرب».
وفى ك «واستعملوا أي العرب».

(٤) فى ز، ظ، ت «لا لغيرهما».

(٥) فى هـ «تستند» تحريف.

(٦) فى ز «بالفعل» تحريف من الناسخ.

(٧) «زيد» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ت.
وفى هـ، ز، ك «عسى أن تقوم هند» المثال صحيح.

وأَوْشَكَ أَنْ تَقُومَ هِنْدٌ. ومنه قوله ـ عز وجل ـ: (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ)[1]

وقد في قوله: «قَدْ[2] يَرِدْ» للتحقيق لا للتقليل لكثرة ورود ذلك، «واخْلَوْلَقَ وَأَوْشَكَ» معطوفان على «عَسَى» على حذف العاطف، وينبغي أن ينطق بعد الشين من أوشك بقاف مشددة؛ لأنَّ الكاف من أوشك مدغمة في القاف بعد قلبه[3] قافاً لأجل استقامة الوزن[4]، «وغِنًى» فاعل بيرد، «وبأَنْ» متعلق بغنى؛ لأنه مصدر، وكذلك «عَنْ»، وبَعْد» في أول البيت متعلق[5] بيرد. ثم قال:

(ص) وَجَرِّدَنْ عَسَى أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا * بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

(ش) يعني أنَّ «عَسَى» / إذا ذكر قبلها اسم جاز أن تُجَرَّدَ من الضمير ٥٤/أ وتسند إلى «أَنْ يَفْعَلَ»، وجاز أن تَرْفَعَ ضَمِيراً يعود على الاسم السابق ويظهر أثر الاستعمالين في التأنيث والتثنية والجمع فتقول على الاستعمال الأول:

هِنْدٌ عَسَى أَنْ تَفْعَلَ، وَالزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَفْعَلاَ، وَالزَّيْدُونَ عَسَى أَنْ يَفْعَلُوا[6].

وعلى الاستعمال الثاني: هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تَفْعَلَ، وَالزَّيْدَانِ عَسَيَا أَنْ يَفْعَلاَ، وَالزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَفْعَلُوا [وَالهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَفْعَلْنَ][7] وظاهره[8] أن

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢١٦.
(٢) «قد» ساقطة من ش.
(٣) في ش «قلبها» التذكير والتأنيث جائز.
(٤) «لأجل استقامة الوزن» ساقط من ش، هـ، ظ.
قوله: لأجل استقامة الوزن. يريد بها عدم تحريك الكاف من أوشك؛ لأنها لو حركت لأدى ذلك إلى انكسار الوزن فعند إدغام الكاف في القاف تكون التفعيلة «مستفعلن» وإذا حركت الكاف تحولت من مستفعلن إلى متفاعلن وبذلك ينكسر الوزن.
(٥) في هـ، ز، ك «متعلقان» تحريف، وما أَثْبَتُّ أَدَقُّ.
(٦) لم يمثل الجمع المؤنث السالم نحو: «وَالهِنْدَاتُ عَسَى أَنْ يَفْعَلْنَ»..
(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ش.
(٨) في ش، ظ «وظاهر كلامه».

هذين الاستعمالين خالصان «بعَسَى» لاقتصاره على ذكرها[1]، والصواب أنَّ ذلك فى الأفْعَال الثلاثة المذكورة إذْ لا فرق وعليه شرح «المرادى»[2] وقوله: «وجَرِّدَنْ عَسَى»، يعنى من الضمير، «وَعَسَى» مفعول بجَرِّدَنْ[3]، «وأَوْ» للتخيير «وبِهَا» متعلق بارفع، «وَقَبْلَهَا» متعلق بذُكِرَ، «واسْمٌ» مرفوع بفعل مضمر يفسره[4] ذُكِرا ثم قال:

(ص) وَالفَتْحَ وَالكَسْرَ أَجِزْ فِى السِّينِ مِنْ * نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا [الفَتْحِ][5] زُكِنْ

(ش) يعنى أنَّ «عَسَى» إذا أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب[6] أو غائبات[7] نحو: عَسَيْتُ وَعَسَيْتَ وَعَسَيْتُمَا وعَسَيْتُمْ وعَسَيْتُنَّ. ويجوز فى سينه الفتح والكسر، والفتح أجود وبه قرأ غير نافع[8]، ولذلك قال: «وَانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ»، اى اختيار الفتح عُلِم، وفُهِم / من قوله: «نحو عَسَيْتُ» تعميم المُثُل[9] المتقدمة فإنها كلها «مثل عَسَيْتُ»[10] فيما ذكر، وقوله: «والفَتْحَ» مفعول مقدم بأَجِزْ «والكَسْرَ» معطوف عليه، «وانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ» جملة من مبتدأ وخبر.

٥٤ ب

---

(1) فى ش، ك «ذكرهما» وهذا جائز لأنَّ الضمير يعود على الاستعمالين.

(2) قال المرادى ١: ٣٣٢ «إذا بنيت هذه الثلاثة على اسم قبلها جاز إسنادها إلى ضميره، وجعل أن يفعل خبراً، وجاز إسنادها إلى أن يفعل مكتفى به وتكون مجردة من الضمير».

(3) فى ظ «بجرد» تحريف، وما أُثبتُّ هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(4) فى الأصل «تفسييره» تحريف.

(5) «الفتح» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت والألفية.

(6) «أو غائب» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ك.

(7) «أو غائبات» ساقط من ش.

(8) قال ابن مالك فى شرح الكافية ١: ٤٥٩.
«والفتح أشهر وبه قرأ ابن كثير، أوبو عمرو، وابن عامر والكوفيون. ولم يقرأ بالكسر إلا نافع».
كقوله تعالى فى سورة محمد. آية: ٢٢ (فَهَلْ عَسِيتُمْ إِنْ تَوَلَّيتُمْ)
انظر معانى الفراء ٣: ٦٢، والنشر فى القراءات ١: ٢٣٠، وشرح التصريح ١: ٢١٠، ومعجم القراءات القرآنية ٦: ١٩٢.

(9) «المثل» مكررة فى الأصل، وساقطة من ش، ك.

(10) فى هـ ، ز «نحو مثل عسيت» تركيب مضطرب، تحريف.

(إِنَّ وَأَخْوَاتُهَا)

(ش) هذا هو[1] الباب الثانى[2] من النواسخ، ثم قال:

(ص) لإِنَّ أَنَّ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلّْ * كَأَنَّ[3] عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

(ش) قد تقدم أن «كَانَ» ترفع الاسم وتنصب الخبر، «وإِنَّ[4] وأخواتها» تنصب الاسم وترفع الخبر. وإلى ذلك أشار بقوله: «عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ»، ومعنى «إِنَّ وأَنَّ» التوكيد[5]، «ولَيْتَ» للتمنى[6]، «ولكِنَّ» للاستدراك، و«لَعَلَّ» للترجى[7] والإشفاق، «وكَأَنَّ»[8] للتشبيه، وما بعد «إِنَّ» معطوف عليه[9] على إسقاط العاطف، «وعَكْسُ» مبتدأ وخبره فى المجرور قبله، «ومَا» موصولة وصلتها «لكان»، «ومِنْ [عَمَلْ]»[10] متعلق بالاستقرار الذى يتعلق به لكان[11]، ثم مثّل ذلك بثلاثة أحرف منها فقال:

(ص) كَإِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّى * كُفْءٌ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ

---

(1) «هو» ساقطة من هـ ، ظ.
(2) فى ش، ظ «الثالث».
(3) «كأن» ساقطة من ظ.
(4) فى هـ «وإنَّ وأَنَّ»
(5) فى هـ «إِنَّ وأَنَّ للتوكيد»، وفى ظ «إن للتوكيد». وفى ت «إِنَّ وللتوكيد».
(6) فى ز، ظ، ك «التمنى».
(7) فى ش، ك «الاستدراك ولعل الترجى».
(8) فى الأصل «فَكَأَنَّ».
(9) «عليه» ساقط من ش.
(10) «عمل» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.
(11) فى ت «ككان» تحريف، وما أُثبتُّ هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(ش) «الكُفْءُ»: المثل، «الضِغْن»: الحقد والعداوة. ثم قال[1]:

(ص) وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلاَّ فِي الَّذِى * كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ البَذِى

(ش) لما أتى بالمُثُلِ فى البيت الذى قبله مرتبة، وقدم فيها الاسم على الخبر، وهو الأصل، نبه على أنَّ الترتيب[2] / المذكور مراعى[3] محافظ[4] عليه إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً، فإنه يجوز تقديمه على الاسم لتوسع العرب فى الظروف والمجرورات، وهو المُنَبَّهُ عليه بقوله: «كلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْر البَذِى» «والبَذِى» الفاحش النطق، «وذَا» مفعول براع، «والتَّرْتِيبَ» نعت لِذَا، «وإِلاَّ»[5] استثناء، ولا بد من تقدير حذف كلام[6] ليستقيم[7] مراده، والتقدير: وراع هذا الترتيب إلا فى المثال الذى يكون فيه الخبر ظرفاً أو مجروراً كلَيْتَ[8] «فَالَّذِى[9]»نعت لمحذوف وهو المثال. ثم قال:

٥٥ / أ

(ص) وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ * مَسَدَّهَا وَفِى سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

(ش) يعنى أنَّ همزة «إِنَّ» المكسورة تفتح إذا سد المصدر مسدها، أى إذا أُوِّلَتْ هى وما بعدها بالمصدر[10]، وفُهِم من قوله: «وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ» أنَّ الأصل المكسورة الهمزة، وهو أشهر القولين[11]

---

[1] فى هـ «قوله».

[2] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك «أن هذا الترتيب».

[3] فى هـ ، ت «مراعا» خطأ من الناسخ.

[4] فى ت «محافظا» خطأ من الناسخ.

[5] فى ظ «والاستثناء» تحريف.

[6] فى هـ ، ز، ك «فى الكلام» وعبارتها أكمل.

[7] فى ت «يستقيم» تحريف.

[8] فى ظ «لليت».

[9] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «فالذى على هذا».

[10] فى الأصل «المصدر» تحريف.

[11] قوله: وهو أشهر القولين يعنى قول الجمهور، وأما القول الآخر فيمكننا الوقوف عليه من خلال ما ذكره السيوطى حيث قال:
«الأصح أن إنَّ المكسورة أصل، والمفتوحة فرع عنها؛ لأن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤول بمفرد، =

[وقوله][1] «وفِى سِوَى ذَاكَ» «اكْسِرِ»، أى إذا لم يسد المصدر مسدها. ثم إنَّ «إنَّ» فى ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه كسرها، [وقسم يجوز فيه كسرها][2] وفتحها، وقسم يجب فيه الفتح. ثم ذكر المواضع التى يجب فيها الكسر وهى ستة مواضع:

الأول: أن تقع فى الابتداء، وهو المشار إليه بقوله:

(ص) فَاكْسِرْ فِى الابْتِدَا ... *...

(ش) أى فى ابتداء الكلام. ودخل فيه صورتان:

الأولى: أن لا يتقدمها شىء.

نحو قوله ـ تعالى ـ[3]: / ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾[4]

٥٥ ب

والأُخرى: أن يتقدمها حرف[5] من حروف الابتداء.

نحو: ﴿أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾[6]

الثانى: أن تقع فى بدء الصلة. وهو المشار إليه بقوله:

(ص) ... وَفِى بَدْءِ صِلَهْ * ...

= ومع المفتوحة مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفرداً من كل وجه أصل لكونه جملة من وجه ومفرداً من وجه؛ لأنَّ المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغنى عن زيادة والمجرد من الزيادة أصل، ولأنَّ المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة؛ ولأن المسكورة تفيد معنى واحداً وهو التأكيد، والمفتوحة تفيده وتعلق ما بعدها بما قبلها؛ ولأنها أشبه بالفعل إذ هى عاملة غير معمولة، والمفتوحة عاملة ومعمولة، وقال قوم: المفتوحة أصل المكسورة، وقال آخرون كل واحدة أصل برأسها» الهمع ٢: ١٦٩، وانظر شرح الكافية لابن مالك ١: ٤٨٢.

(١) «وقوله» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) «قوله تعالى» ساقطة من ش، هـ ، ظ.

(٤) سورة الكوثر. آية: ١.

(٥) «حرف» ساقطة من ت.

(٦) سورة يونس. آية: ٦٢.

(ش) أى فى أول الصلة. نحو قوله - عز وجل -: (وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ[1]) [لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ أُولِى الْقُوَّة][2]

واحترز بقوله: «فِى بِدْءِ صِلَهْ»، من الواقعة فى حشو الصلة. فإنها[3] يجب فتحها نحو: جَاءَ الَّذِى فِى ظَنِّى أَنَّهُ قَائِمٌ.

الثالث: أن تقع جواباً للقسم. وهو المشار إلى بقوله:

(ص) ... * وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

(ش) أى وحيث تكون «إِنَّ» جواباً للقسم[4]، فإنها حينئذٍ مكملة للقسم. وشمل المقترن خبرها باللام نحو قوله - عز وجل -[5]: (وَالعَصْرِ. إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ)[6] والمجرد منها نحو قوله - تعالى -[7]: (حم، وَالكِتَابِ المُبِين. إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)[8]

الرابع: أن تحكى بالقول. وهو المشار إليه بقوله:

(ص) أَوْ حُكِيَتْ بِالقَوْلِ .... * ...

(ش) ومثاله قوله - تعالى[7] -: (وَقَالَ اللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ)[9]

الخامس: أن تحل محل حال. وهو المشار إليه بقوله:

---

[1] سورة القصص آية:٧٦.
[2] ما بين المعقوفين تكملة من ت.
[3] فى ش، ز، ك «فإنه» التذكير والتأنيث جائز.
[4] «للقسم» ساقط من ش.
[5] «قوله عز وجل» ساقط من ش، هـ ، ظ.
[6] سورة العصر آية:١.
[7] «قوله تعالى» ساقط من ش، هـ ، ظ.
[8] سورة الدخان. آية: ١، ٢، ٣.
[9] سورة المائدة آية:١٢.

(ص) ... أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ * حَالٍ ...

(ش) وشمل[1] صورتين:

الأولى: أن تكون بعد واو الحال. وقد مَثَّله بقوله:

(ص) ... ... كَزُرْتُهُ وَإِنِّى ذُو أَمَلْ

ومثله قوله ـ عز وجل ـ[2]: (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ المُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ)[3]

الثانية: / أن تكون مجردة من الواو ـ كقوله تعالى: ٥٦ أ

(إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)[4]

السادس: أن يقترن خبرها باللام. وهو المشار إليه بقوله:

(ص) وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا * بِاللاَّمِ[5] كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

(ش) ومنه قوله ـ عز وجل ـ: (وَاللَّهُ يَعْلَمُ [إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ][6] إِنَّ المُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ)[7]

«فَيَعْلَمَ» يطلب أَنَّ بالفتح فعلقت اللام الفعل فوجب كسر «إِنْ» فقوله[8]:

---

[1] فى ز «وتعمل» خطأً من الناسخ.

[2] فى ت «وقوله تعالى عز وجل».

[3] سورة الأنفال. آية:٥.

[4] سورة الفرقان. آية:٢٠.

[5] فى ظ «باللام ثم مثل ذلك بقوله».

[6] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ظ، ك.

[7] سورة المنافقون آية:١ هناك مواضع أخرى لكسر همزة «إنَّ» لم يشر إليها المصنف ولا الشارح منها:
أ ـ أن تقع تالية لـ« حيث» نحو: جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ.
ب ـ أن تقع تالية لـ «إذْ» نحو: جِئْتُكَ إِذْ إِنَّ زَيْدًا أَمِيرٌ.
جـ ـ أن تقع صفة نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ.
د ـ أن تقع خبراً عن اسم ذات نحو: زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ.
انظر شرح ابن عقيل ١:٣٠٣، وأوضح المسالك ١:٢٤١، وشرح التصريح ١:٢١٥، ٢١٦، والهمع ٢:١٦٥، ١٦٦.

[8] فى هـ ، ز، ك «وقوله».

«فِى الابْتِدَا» متعلق باكْسِر، «وفِى بَدْءِ صِلَهْ» معطوف على «فى الابتدا»، «وحَيْثُ» معطوف أيضا، وَ«إنَّ» مبتدأ خبره مكملة، «وحَيْثُ» مضافة إلى الجملة، وليَمِينٍ متعلق بمكملة.

القسم الثانى: وهو ما يجوز فيه كسرها وفتحها، وذكر أنَّ لذلك أربعة مواضع. أشار إليه اثنين منها بقوله:

(ص) بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ * لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِى

(ش) يعنى أنَّ كسر «إنَّ» وفتحها جائز بعد «إِذَا» الفجائية وبعد القسم الذى لم يقترن خبرها فيه باللام، فمثال ذلك بعد «إِذَا» قول الشاعر:

٤٢ ـ وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا * إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا وَاللَّهَازِمِ[1]

يروى بكسر إنَّ على القياس؛ لأنَّ إِذَا الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية. وبالفتح على تأويل أن وصلتها بمصدر محكوم عليه بأنه مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: فإذا العبودية حاصلة، ومثال ذلك بعد / القسم قوله: ٥٦ ب

٤٣ ـ أَوْ تَحْلِفِى بِرَبِّكِ العَلِىِّ
أَنِّى أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِىِّ[2]

فمن كسر جعلها جواباً للقسم، ومن فتح فعلى نية حرف الجر، والتقدير على أنِّى. وفى «نُمِى» ضمير مستتر يعود على «أَنَّ»، «وَبَعْدَ إِذَا»

---

[1] لم أعثر على قائله وقد ورد فى كتب النحو التى رجعت إليها غير معزو. انظر الكتاب ٣:١٤٤، والنكت للأعلم ٢:٧٨٣، وشرح الكافية لابن مالك ١:٤٨٥، وشرح ابن عقيل ١:٣٥٦، وأوضح المسالك ١:٢٤٣، وشرح الشواهد للعينى ١:٢٧٦، والخزانة ٤:٣٠٣، والهمع ٢:١٦٨، وفهرس شواهد سيبويه ١٤٢

القَفَا: عبد القفا أي عبد قفاه، كما يُقال لئيم القفا وكريم الوجه. والقفا موضع الصفع.

اللهازم: جمع لِهزِمة بكسر اللام والزاى، وهى طرف الحلق، واللهزمة موضع اللكز.

[2] البيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج، ولم أجدهما فى ديوانه.

انظر فى اللسان «ذيا» ومجموع أشعار العرب ٣:١٨٨ وشرح ابن عقيل ١:٣٥٨، وأوضح المسالك ١:٢٤٤ وشرح الشواهد للعينى ١:٢٧٦.

وبِوَجْهَيْنِ[1]» متعلقان بنُمِى، «وإذَا» مضافة لفجاءة، «أَوْ قَسَمْ» معطوف على إِذَا، «ولاَ لاَمَ» لا واسمها[2]، وبعده خبرها والجملة صفة لقسم[3] والتقدير: نمى أَنَّ[4] بعد إذا الفجائية[5] وبعد قسم ليس بعده لام بوجهين، وفُهِم أنَّ المراد بالوجهين الكسر والفتح من ذكرهما[6] قبل. ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله:

(ص) مَعَ تِلْوِ فَا الجزَا ... * ...

(ش) يعنى أنه يجوز أيضاً الفتح والكسر فى «إِنَّ» الواقعة بعد «فا» الجزاء كقوله تعالى: (مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ، وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)[7]

قرىء بالكسر على الأصل؛ لأنَّ الأصل فى جواب الشرط أن يكون بجملة[8] وبالفتح على تأويل «أَنَّ»[9] بمصدر مجعول خبرا، والمبتدأ[10] محذوف تفسيره[11] فجزاؤه الغفران أو العكس، والتقدير: فالغفران جزاؤه. «وَمَعَ» متعلق «بنُمِىَ» فى البيت الذى[12] قبله على حذف العاطف،

---

[1] فى ز «وجهينى»، وفى ظ «إذا بوجهين».
وفى ت «ذا بوجهين نمى».
[2] فى هـ «ولا لام اسمها».
[3] فى ز، ك «لقسم ومعنى نمى نقل» والزيادة هنا تفيد.
[4] فى ظ «أى».
[5] فى ز، ك «الفجاءة» تحريف.
[6] فى ت «ذكرها» تحريف.
[7] سورة الأنعام. آية:٥٤.
[8] فى ظ «جملة» وهى أدق.
[9] قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائى «فَإِنَّهُ» بالكسر، وقرأ عاصم وابن عامر فأنّه بالفتح.
انظر السبعة فى القراءات ٢٥٨، والبحر ٤: ١٤١ والنشر ٢: ٢٥٨.
[10] فى هـ ، ظ «ومبتدأ» تحريف.
[11] فى ش، ك «تقديره» وعبارتهما أدق.
[12] «الذى» ساقط من ظ.

والتقدير: نُمِيَ جواز الوجهين بعد «إذَا» وبعد القسم[1] وبعد «فاء»[2] الجزاء.

ثم أشار / إلى الموضع الرابع بقوله: ٥٧ أ

(ص) ... وَذَا يَطْرِدُ * فِي نَحْوِ خَيْرُ القَولِ إِنِّي أَحْمَدُ

(ش) يعنى أنه يطرد فى هذا المثال وما أشبهه كسر إن وفتحها، فالكسر[3] على معنى خير القول إنى أحمد. أى خير القول هذا اللفظ الذى أوله إنى، فيكون من الإخبار بالجملة عن المبتدأ فى معنى الجملة؛ ولذلك لم يحتج إلى ضمير يربطها بالمبتدأ، ومعنى الفتح خَيْرُ القَوْلِ حمد الله. ويحتمل أن يكون بهذا اللفظ أو بغيره مما يُفهم الحمد، ويكون من باب الإخبار بالمفرد؛ لأنَّ «أَنَّ» وما بعدها مؤولة بمفرد[4] «فَذَا» مبتدأ، وهو إشارة إلى جواز الوجهين، وخبره «يَطَّرِدُ» «وفِي» متعلق بيطرد، و«نَحْوِ» مُضَاف إلى قول مقدر أى: فى نحو قَوْلكَ خَيْرُ القَوْلِ. ثم قال:

(ص) وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ * لاَمُ ابْتِدَاءٍ[5] نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ

---

(1) «وبعد القسم» ساقط من هـ ، ز، ظ، ت.
(2) فى ز «ذا بالجزاء» تحريف.
(3) فى ظ «فالفتح» خطأ من الناسخ.
(4) فى ش، هـ «بالمفرد».
ذكر المصنف والشارح أربعة مواضع لجواز كسر وفتح همزة إن، وهناك مواضع أخرى أوجزها على النحو التالى:
أ ـ أن تقع فى موضع التعليل. نحو قوله تعالى فى سورة الطور: ٢٨
﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّه هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾
ب ـ أن تقع بعد «واو» مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه. نحو قوله تعالى فى سورة طه:١١٨
﴿إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى وَأَنَّكَ لاَ تَظْمَأُ فِيهَا وَلاَ تَضْحَى﴾
جـ ـ أن تقع بعد «حتى»، فتُكْسر بعد الابتدائية نحو: مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لاَ يَرْجُونَه.
د ـ أن تقع بعد «أَمَا» نحو: أَمَا إِنَّكَ فَاضِلٌ.
هـ ـ أن تقع بعد «لاَ جَرَم» والغالب الفتح نحو قوله تعالى فى سورة النحل: ٢٣ ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾
انظر الكتاب ١٣٨:٣، وأوضح المسالك ٢٤٦:١، وشرح التصريح ٢٢٠:١، ٢٢١.
(5) فى ز «لام الابتدا» تحريف.

(ش) يعنى أنَّ اللام تدخل فى خبر «إِنَّ»، وفُهم من اقتصاره على «إِنَّ»[1] المكسورة أنها لا تزاد بعد غيرها[2] من أخواتها، خلافاً لمن أجاز زيادتها بعد «أَنَّ»[3] المفتوحة «ولكنَّ». وفُهِم من قوله: لاَمُ ابْتِدَاءٍ أنها اللام التى تدخل على المبتدأ فى نحو: لَزَيْدٌ قَائِمٌ، خلافاً لمن قال: إِنَّها غيرها، وإنما أخرت للخبر مع إِنَّ كراهية إجتماع / حرفى تأكيد، «وَالخَبَرَ» فاعل بتصحب «ولاَمُ ابْتِدَاءٍ» مفعول، ويجوز العكس وهو أظهر[4]، «وإِنِّى لَوَزَرْ» محكى بقول محذوف. والتقدير: نَحْو قَوْلِكَ إِنِّى «لَوَزَرْ» والوزَر: الحصن ثم [إِنَّ][5] مواضع هذه اللام أربعة: الخبر، ومعمول الخبر، والفصل[6] والاسم، وأشار إلى الأول بقوله:

٥٧/ب

(ص) وَلاَ يَلِى ذِى[7] اللاَّمَ مَا قَدْ نُفِيَا * وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا[8]
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا * لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا[9]

---

(١) «إِنَّ» ساقطة من ش ، ظ.
(٢) فى ش، هـ، ظ «لا تصحب غيرها» خطأ من الناسخ.
(٣) «أَنَّ» ساقطة من هـ ، ظ.
قوله: وفُهم من اقتصاره، على «إِن» المكسورة أنها لا تُزاد بعد غيرها من أخواتها ...
يريد أنَّ هذه اللام لا تدخل على خبر باقى أخوات «إِنَّ». فلا تقول: لَعَلَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ.
وذهب الكوفيون إلى جواز دخولها فى خبر «لكن» واستشهدو بقول الشاعر:
يَلُومُونَنِى فِى حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِى وَلَكِنَّنِى مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ
ولم يجز البصريون ذلك وقد قرئَ قوله تعالى فى سورة الفرقان. آية: ٢٠ (إِلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) بفتح أَنَّ وزيادة اللام. وقد نسبت فى شرح الرضى عن الكافية ٢ :٣٥٦، والمغنى ١/١٩٢ إلى سعيد بن جبير.
انظر: الكتاب ٣ :١٤٦ والمقتضب ٢ :٣٤٤، ٣٤٥ وشرح المفصل ٨ :٦٤، وشرح ابن عقيل ١ :٣١٤ وإعراب القرآن للزجاج ٢ :٧٧١ والبحر ٦ :٤٩٠.
(٤) فى ش، هـ «وهو الأظهر».
أى الأظهر أن تكون لام ابتداء فاعل بتصحب؛ لأنه واقع عليها.
(٥) «إِن» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٦) فى ظ «والفعل» تحريف.
(٧) فى الأصل، ز، ظ، ت «ذا» وما أثبتُّ هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.
(٨) فى ز «كرضى» تحريف.
(٩) هذا البيت ساقط من ز.

وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعَمُوْلَ الخَبَرْ * وَالفَصْلَ وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ

(ش) يعنى أنَّ هذه اللام لا تصحب الخبر إذا كان منفياً نحو: إِنَّ زَيْدًا لَمْ يَقُمْ[1] ولا الفعل الماضى المتصرف الخالى من قد نحو: إِنَّ زَيْدًا لَرَضِىَ.

وفُهِمَتْ هذه[2] الثلاثة من تمثيله بِرَضِىَ فى كونه ماضياً متصرفاً خالياً من «قد»، وفُهِم منه أنها تصحب المفرد نحو: إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ. والجملة الاسمية نحو: إِنَّ زَيْدًا لأَبُوهُ قَائِم، والفعل المضارع نحو قوله - عز وجل -[3] ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[4]

والماضى غير المتصرف نحو: إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ.

وبقى من الشروط المفهومة من تمثيله برضى أن لا يلى الماضى «قد» فنبه[5] عليه[6] بقوله: «وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ»، وفُهِم من قوله: «قَدْ» أَنْ ذلك قليل. ثم مثل / ذلك بقوله: «... كَإِنَّ ذَا». «لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا». ٥٨ أ

ومعنى «مُسْتَحْوِذًا» غالباً. ثم أشار إلى الثانى بقوله: وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الخَبَرْ، إى تصحب اللام معمول الخبر المتوسط وشمل الظرف والمجرور وغيرهما نحو: إِنَّ[7] زَيْدًا لَعِنْدَكَ قَاعِدٌ[8]، وَإِنَّ عَمْرًا لَفِيكَ رَاغِبٌ، وَإِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ. «والوَاسِطَ» مفعول[9] بتصحب، «ومَعْمُولَ الخَبَرَ»

---

[1] فى ت «يفهم» تحريف.
[2] «هذه» ساقطة من هـ .
[3] «قوله - عز وجل - » ساقط من هـ ، ز، ك.
«عز وجل» ساقط من ظ.
[4] سورة النحل. آية: ١٢٤.
[5] فى ش «وقد نبه»
[6] «عليه» ساقط من ت.
[7] فى ظ «كإنّ».
[8] فى الأصل «قاعداً» تحريف.
[9] فى هـ «معمول».

بدل منه أو حال. ويجوز أن يكون المفعول «مَعْمُولَ الْخَبَرَ»، «والوَاسِطَ» حال على مذهب من أجاز تعريف الحال[1]، وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى. ثم أشار إلى الثالث[2] فقال: «وَالفَصْلَ»، أى تصحب الفصل فهو مفعول بفعل محذوف أو معطوف[3] على الواسِطَ فلا يحتاج إلى تقدير فعل ومثاله: قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ العَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾[4]

ولم يقيد الفصل بشىء؛ لأنه معلوم أنه لا يكون إلا متوسطاً بين الاسم والخبر. ثم أشار إلى الرابع[5] بقوله: «وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَر»، يعنى أنَّ لام الابتداء تدخل أيضاً على الاسم بشرط تقدم الخبر عليه[6]؛ لئلا يجمع بين حرفى توكيد، ومثاله قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى﴾[7]

وفُهم مما[8] تقدم أنَّ الخبر فى ذلك لا يكون / إلا ظرفاً أو مجروراً، وفُهم ٥٨/ب من اشتراط الفصل[9] فى الاسم أنَّ ذلك مشروط فى الخبر أيضاً لاتحاد العلة ونصب «اسْماً» بالعطف على «الفَصْل» أو بفعل محذوف والأول أظهر، وحَلَّ قَبْلَهُ «الخَبَر» فى موضع الصفة لاسم. ثم قال:

---

(1) جاء فى الهمع ٤:١٨ «يجب فى الحال التنكير؛ لأنها خبر فى المعنى.
هذا مذهب الجمهور، وجوّز يونس والبغداديون تعريفها نحو:
جَاءَ زَيْدٌ الرَّاكِبَ. قياساً على الخبر وعلى ما سُمع من ذلك.
وقال الكوفيون: إذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة، وهى مع ذلك نكرة نحو:
عَبْدُ اللَّهِ المحسنَ أَفْضَلُ مِنْهُ المُسِيءَ. والتقدير: إِذَا أَحسَنَ أَفْضَلُ مِنْهُ إِذَا أَسَاءَ.
(2) فى ظ «إلى القسم الثالث».
(3) فى ت «معسول» تحريف.
(4) سورة الشعراء الآيات ٩، ٦٨، ١٠٤، ١٢٢، ١٤٠، ١٥٩، ١٧٥.
(5) فى ظ «إلى القسم الرابع».
(6) «عليه» ساقط من ت.
(7) سورة الليل، آية: ١٣
(8) فى ت «وفُهم من قوله».
(9) «الفصل» ساقطة من ت، ك.

(ص) وَوَصْلُ مَا بِذِى الحُرُوفِ مُبْطِلُ * إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ

(ش) إذا اتصلت «مَا» الزائدة[1] بهذه الحروف كفَّتْ إِعْمَالَهَا[2] لزوال اختصاصها بالأسماء. نحو قوله تعالى[3]: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[4]

وقد سُمِعَ الإعمال فى «ليت» فى قول النابغة:

٤٤ ـ قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا * إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ[5]

على رواية النصب، وقاس بعضهم عليها سائرها وهو مذهب الناظم لإطلاقه في قوله: «وَقَدْ يُبَقى العَمَلُ»، «وَوَصْلُ» مبتدأ، «ومُبْطِلُ» خبره. «وإِعْمَالَهَا» مفعول[6]، «وبِذِى الحُرُوفِ» متعلق بوصل، «وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ» جملة مستأنفة. ثم قال:

(ص) وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى * مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

(ش) يعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم «إِنَّ» بشرط أن تستكمل خبرها نحو: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ[7] وَعَمْرٌو، وفُهم من قوله: «وَجَائِزٌ» أَنَّ النصب أيضا[8] جائز. وهو الأصل، وفُهم من قوله: / بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ، أنه لا يجوز الرفع فى المعطوف على اسم «إِنَّ» قبل أخذها الخبر نحو: إِنَّ زَيْدًا ٥٩/أ

---

(١) فى ظ «المزيدة».

(٢) فى هـ، ز، ظ، ك، ت «عملها».

(٣) «قوله تعالى» ساقط من ش، هـ، ظ.

(٤) سورة النساء، آية: ١٧١.

(٥) الشاهد للنابغة الذبياني، وروى فى الديوان، ظ، ت بالرفع «ولا شاهد فيه».
قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِ
انظر الديوان ٣٥ والكتاب ١: ٢٨٢، والنكت ٨٦ وشرح الشواهد للعينى ١: ٢٨٤، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١: ٢٠٠ والخزانة ٤: ٢٩٧، وفهرس شواهد سيبويه ٨٢

(٦) فى ش «مفعول بمبطل» والعبارة هنا أكمل.
وفى هـ، ز، ك «مفعول مبطل».

(٧) فى هـ، ظ «لقائم».

(٨) «أيضا» ساقطة من ظ.

وَعَمْرٌو قَائِمَانِ، ورفع المعطوف على اسم «إِنَّ»[١] بشرطه. إمَّا على العطف على الموضع[٢]، وإما على تقدير مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما تقدم عليه والتقدير: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو[٣] قَائِمٌ، فيكون من عطف الجمل، وإما معطوف على الضمير المستتر فى[٤] الخبر وفيه ضعف لعدم الفصل، «ورَفْعُكَ» مبتدأ وخبره «جَائِزٌ»، و«مَعطوفاً» منصوب برفعك، «وعَلَى» متعلق بمعطوف «وبَعْدَ» متعلق بجائز، ويجوز أن يكون متعلقاً برفعك والتقدير: رَفْعُكَ معطوفاً على منصوب[٥] إِنَّ بعد استكمال الخبر جائز. ثم قال:

(ص) **وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لكنَّ وَأَنَّ * مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ**

(ش) يعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم «أَنَّ» المفتوحة «ولكنّ» بالشرط المذكور فمثاله بعد «أَنّ» قوله ـ تعالى ـ: (أَنَّ اللَّهَ بَرِىءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)[٦]

وبعد «لَكِنَّ» نحو: مَا قَائِمٌ بَكْرٌ لكِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو[٧]

وإنما أُلحقت «أَنَّ ولَكِنَّ» بإِنَّ؛ لأنهما لا يغيران[٨] معنى الابتداء بخلاف

---

[١] ما بعد «اسم إن» إلى هنا ساقط من ك.

[٢] فى ش، ز «المحل» وهذا جائز.

[٣] فى هـ ، ز، ظ، ت «وعمرو قائم» المثال صحيح.

[٤] فى ظ «على» تحريف.

[٥] فى ظ «منصوب اسم».

[٦] سورة التوبة. آية:٣.
«قرأ ابن أبى إسحاق، وعيس بن عمر. وزيد بن على: ورسولَه بالنصب عطفاً على لفظ اسم أن، وأجاز الزمخشرى أن ينتصب على أنه مفعول معه وقُرىء بالجرّ شاذا، وأما قراءة الجمهور بالرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف، أي: ورسوله برىء، وحسّنه كونه فصل بقوله: من المشركين، ومن أجاز العطف على موضع اسم إن المكسورة أجاز ذلك مع أن المفتوحة ومنهم من أجاز ذلك مع المكسورة ومنع مع المفتوحة».
البحر المحيط ٥:٦، وأنظر الكشاف ٢:١٣٩.

[٧] فى الأصل، ظ، ت «وبعد لكنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو»
وفى ش، هـ ، ز، ك «وبعد لكن نحو: لَكِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وعمرو» والمثال المثبت من المطبوع أكمل وأتم.

[٨] فى الأصل «بأنها لا تغير». وفى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «لأنها لا تغير» وما أثبتُّه أدق.

البواقى، ثم تمَّم البيت قوله: «مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ» ولو استغنى عن قوله: من دون ليت الخ[١] لم يخل بالمعنى. ثم قال: /

٥٩ ب

(ص) وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ العَمَلُ * وَتَلْزَمُ اللامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

(ش) يعنى أنَّ «إِنَّ» المكسورة إذا خففت[٢] [قَلَّ عملها وذلك لزوال اختصاصها[٣] نحو قوله - عز وجل -: (وَإِنْ كُلاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ)[٤] وفُهِم منه أنَّ إهمالها هو الكثير كقوله - تعالى -: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[٥]. «وأل» فى العمل إما للعهد أي العمل المذكور، وإما بدل من الضمير، والتقدير: فقَلَّ عَمَلُهَا. ثم قال: «وَتَلْزَمُ اللامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ»]

يعنى أنها إذا خففت وأهملت[٦] لزم خبرها اللام، وإنما لزمت للفرق بينها وبين «إِنِ» النافية، «واللامُ» فاعل بتلزم، والمفعول محذوف وتقدير الكلام: وَتَلْزَمُ اللامُ الخَبَرَ، «وأَلْ» فى اللام للعهد وهى التى تصحب «إِنَّ» المشددة المتقدم ذكرها، وفُهم منه أنها ليست غيرها خلافاً[٧] لِلْفَارِسِى[٨]،

---

(١) فى ز «ليت ولعل وكأن». أكملت عبارة الألفية.

(٢) ما بين المعقوفين مكرر فى الأصل.

(٣) فى ظ «الاختصاص».

(٤) سورة هود. آية: ١١١.

(٥) سورة الطارق. آية: ٤.

(٦) «وأهملت» تكملة من ك.

(٧) قال ابن عقيل ١: ٣٢٥ «اختلف النحويون فى هذه اللام هل هي لام الابتداء للفرق بين «إنْ» النافية وإنْ المخففة من الثقيلة. أم هى لام أخرى اجتلبت للفرق؟ وجرى الخلاف فى هذه المسألة بين الأخفش الصغير وبين أبي على الفارسي، فقال الفارسي: هى لام غير لام الابتداء اجتُلبت للفرق، وبه قال ابن أبى العافية، وقال الأخفش الصغير: إنما هى لام الابتداء أُدخلت للفرق».
انظر أوضح المسالك ١: ٢٦٣، وشرح التصريح ١: ٢٣١، والهمع ٢: ١٨١.

(٨) أبو على الفارسي:
الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن أبان الفارسى، نحوى، صرفى، عالم بالعربية والقراءات، برع فى علم النحو وانفرد به، قصده الناس من الأقطار، وعلت منزلته فى العربية، توفى فى بغداد سنة ٣٧٧هـ . من تصانيفه: الإيضاح فى النحو، التكملة فى التصريف، الحجة فى علل القراءات..
انظر ترجمته فى شذرات الذهب ٣: ٨٨، ٨٩ =

ثم قال[1]:

(ص) وَرُبَّمَا اسْتُغْنِىَ عَنْهَا إِنْ بَدَا * مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا / ٦٠/أ

(ش) يعنى أنه قد يُستغنى عن اللام بعد «إِنْ» المخففة إذا أُمِنَ اللَّبْس بينها وبين «إِنْ» النافية لاعتماد الناطق بها على ذلك كقول الشاعر[2]:

٤٥ - أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ * وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ[3]

(ش) فإنَّ صدر البيت مدح، فعلم أَنَّ «إِنْ» فى عجزه ليست للنفى لئلا يتناقض صدر البيت وعَجُزهُ فلم يُحْتَجْ إلى اللام الفارقة، و«عَنْهَا» فى موضع رفع باستُغْنِىَ علَى أنه نائب عن الفاعل، و«مَا» موصولة مرفوعة ببدَا، و«نَاطِقٌ» مبتدأ «وأَرَادَهُ» خبره، والجملة صلة لمَا، والضمير فى أراده عائد على «مَا» «ومُعْتَمِدًا» بكسر الميم حال من فاعل أراده، ويجوز فتح الميم على أنه حال من مفعول أراده، والتقدير: إن ظهر المعنى الذى أراده الناطق[4]. ثم قال:

(ص) وَالفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلاَ * تُلْفِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِى مُوصَلاَ

(ش) يعنى أنَّ الفعل إذا وقع بعد «إِنْ» المخففة لا يكون إلا من نواسخ الابتداء فى الغالب كقوله - تعالى -

﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾[5]

= كشف الظنون ١٣١، ٢١١، ٢١٣، ٣٨٤، ١١٤٢، ١١٧٩، ١١٤٨ معجم المؤلفين ٣: ٢٠٠.

[1] «ثم قال» ساقط من ش، ز.

[2] فى هـ كقوله».

[3] الشاهد للطرماح بن حكيم.
انظر ديوانه ١٧٣ وشرح الكافية لابن مالك ١: ٥٠٩ وارتشاف الضرب ٢: ١٥٠، وشرح ابن عقيل ١: ٣٧٩، وأوضح المسالك ١: ٢٦٣، وشرح الشواهد للعينى ١: ٢٨٩، وشرح التصريح ١: ٢٣١. وفى رواية كما فى ظ «وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيْمِ».

[4] فى ش، ك «الناطق معتمدًا عليه» الزيادة هنا تفيد.
وفى هـ «الناظم» تحريف.

[5] سورة البقرة. آية: ١٤٣.

﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ ﴾[1]

وفُهم من قوله: «غَالِباً» أنه قد يكون غير ناسخ كقوله:

٤٦ ـ شُلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا * حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ[2]

وقولهم: «إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ»[3]

«والفِعْلُ» مبتدأ، «وَإِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا»[4] شرط والجواب / «فَلاَ تُلْفِيهِ»[5]. ٦٠ ب
أي لا تجده، «وَغَالِباً» حال من الهاء في تُلْفِيهِ «ومُوصَلاً» مفعول ثان، لتلفيه[6]. «وبِإِنْ» متعلق بموصلا، «وذِي» بدل من «إِنْ» أو نعت لها، والجملة من الشرط والجواب خبر «الفعل»، والضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مستتر في يك. ثم قال:

(ص) **وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ * ...**

(ش) يعني أنَّ «أَنَّ» المفتوحة إذا خففت لم تهمل كما أهملت «إِنْ» بل يستكن فيها اسمها، وفُهم عدم إهمالها من قوله: «اسْمُها»؛ فإنه لا يطلق عليه اسمها إلا وهي عاملة فيه، وتجوز في قوله: «اسْتَكَنْ» وإنما هو محذوف

---

[1] سورة القلم، آية: ٥١.

[2] الشاهد لعاتكة بنت زيد العدوية.
انظر شرح الكافية لابن مالك ١: ٥٠٤، وشرح الجرجاوى ١: ٣٢٧
وشرح الشواهد للعيني ١: ٢٩٠، وشرح التصريح ١: ٢٣١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١: ٧١
والخزانة ٤: ٣٤٨، وشاعرات العرب: ٢٣٦.
عقوبة المتعمد: القتل في الدنيا والعذاب في الآخرة.
وفي رواية:
هَبِلَتْكَ أُمُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

[3] «ذهب البصريون على أنَّ ذلك من القلة بحيث لا يُقاس عليه وذهب الأخفش إلى جواز القياس عليه. ووافقه ابن مالك» الهمع ١: ١٨٣. وانظر شرح الكافية لابن مالك ١: ٥٠٤ والأصول ١: ٣١٦ وأوضح المسالك ١: ٢٦٥ وشرح التصريح ١: ٢٣٢.

[4] «ناسخا» ساقطة من ظ.

[5] في الأصل، ت «تلفه». وما أثبتُّ هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

[6] في الأصل «لتلفه» وفي هـ «بتلفه» تحريف.

إذ لا يستكن الضمير إلا فى الفعل، أو ما جرى[1] مجراه. ثم قال:

(ص) ... * وَالخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

(ش) يعنى أنَّ خبر «أَنْ» بعد ذلك الاسم[2] المستكن فى «أن» لا يكون إلا جملة، فشمل الجملة الاسمية والفعلية، وفُهم منه أنه لا يكون مفردًا، «والخَبَرَ» مفعول أول باجعل، «وجُمْلَةً» هو المفعول الثانى، «ومِنْ»[3] متعلق باجعل. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ[4] دُعَا * وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ أَوْ * تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

(ش) يعنى أنَّ الخبر الذى ذكر أنه يكون جملة إذا كان مُصَدَّرا بفعل غير دعاء متصرف فالأحسن أن يفصل / بينه وبين «أَنْ بِقد أو بأَدَاة[5] نفى أو بالسين أو بسوف أو لو، أما «قَدْ» فيفصل بها بينها وبينَ الماضى كقوله ـ تعالى ـ: (وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا)[6]

61 أ

وأما النفى فيكون «بلاَ وبِلَنْ»[7] ويفصل بهما بينها وبين المضارع كقوله ـ تعالى :

(أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً)[8]

(أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ)[9]

---

[1] فى ز «ما أجرى».

[2] «الاسم» ساقطة من ظ.

[3] فى ش «ومن بعد».

[4] فى ز «وإن يكن فعلها ولم يك دعا» تحريف.

[5] فى غير ش «أو بأدوات» وما أثبتُّ عن ش أدق.

[6] سورة المائدة. آية:١١٣.

[7] «خص المكودى النفى بلا ولن، والصواب زيادة لم، ومثالها قوله ـ تعالى ـ: (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ) البلد:٧
ويوجد فى بعض نسخه ذكر لم «حاشية ابن حمدون ١:١١٠.

[8] سورة طه. آية:٨٩.

[9] سورة القيامة. آية:٣.

وأما «السين وسوف» فيفصل بهما بينها وبين المضارع كقوله ـ تعالى ـ: (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)[1]

ومثله قولك: عَلِمْتُ أَنْ سَوْفَ يَقُومُ[2] زَيْدٌ.

وأما «لَوْ» فيفصل بها بين «أَنْ»[3] وبين الماضى كقوله ـ تعالى ـ: (وَأَلَّو اسْتَقَامُوا [عَلَى الطَّرِيقَةِ])[4]

وقوله: «وقَلِيلٌ[5] ذِكْرُ لَوْ»، أى قليل من يذكرها من النحويين، لا إنَّ الفصل بها قليل، وفُهِم من قوله: «فَالأَحْسَنُ» (الفصلُ)[6] أنه يجوز أن يأتى[7] بغير فصل كقوله:

٤٧ ـ عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا * قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَم سُؤْلِ[8]

وفُهِم من سكوته على الجملة الاسمية أنها لا يفصل بينها وبين «أَنْ» وذلك على نوعين:

الأول: تقدم المبتدأ على الخبر[9] نحو قوله تعالى: (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ)[10].

والآخر: أن يتقدم الخبر كقول الشاعر:

---

[1] سورة المزمل. آية: ٢٠

[2] فى هـ ، ظ «يقدم» بدل يقوم.

[3] فى هـ ، ظ «بينها».

[4] سورة الجن. آية: ١٦. ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.

[5] «وقليل» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

[6] زيادة من المحقق نقلاً عن رجز ابن مالك توضح المعنى.

[7] فى ش، هـ ، ظ «يؤتى».

[8] لم أعثر على قائله، وقد ورد فيما رجعت إليه من كتب النحو غير معزو. انظر شرح ابن عقيل ١:٣٨٨، وأوضح المسالك ١:٢٦٧، وشرح التصريح ١:٢٣٣.

[9] «على الخبر» ساقط من هـ ، ظ.

[10] سورة يونس. آية: ١٠.

٤٨ ـ في فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا * أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ[1]

وفُهِم من اشتراطه فى الفعل الشروط المذكورة أنه لا يفصل بينهما / إذا كان الفعل دعاء كقوله تعالى: (وَالخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا)[2] ٦١ ب

أو غير متصرف كقوله تعالى: (وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى)[3]

واسم «يَكُنْ» ضمير عائد على الخبر، «وفِعْلاً» خبرها، «ولَمْ يَكُنْ دُعَا» جملة معطوفة على الجملة قبلها، «والفاء» جواب الشرط[4]، «وَالأَحْسَنُ الفَصْلُ[5]» جملة اسمية، و«بِقَدْ» متعلق بالفصل؛ لأنه مصدر، «وَذِكْرُ لَوْ» متبدأ «وقَلِيلٌ» خبر مقدم. ثم قال:

(ص) وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَنُوِى * مَنْصُوبُهَا وَثَابِتًا أَيْضاً رُوِى

(ش) يعنى أنَّ «كَأَنَّ» أيضا تخفف ولا تهمل، وفُهم عدم إهمالها من قوله: «فَنُوِى[6] مَنْصُوبُهَا»، فهى إذاً كأَنْ المفتوحة المخففة إلا أنّ اسمها قد يكون منويا[7]، وقد يكون ثابتاً، وفُهم من ذلك قوله[8]: «وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِى».

---

[1] البيت للأعشى ورواية الديوان ص ١٩

فِى فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا   أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِى الحِيلَةِ الحِيَلُ

وقد تكون الرواية الأولى من فعل النحويين ليقع الاسم بعد أن المخففة مرفوعا. ولعل البيت مركب من بيتين. انظر الديوان. والكتاب ٢:١٣٧ / ٣:٧٤، ٤٥٤، والنكت للأعلم ١:٥١٥ وأمالى الشجرى ٢:٢، وشرح المفصل ٨:٧١، والإنصاف ١:١٩٩، وشرح ابن الناظم ١٨١، والهمع ٢:١٨٥، ومعجم شواهد النحو ١٣١.

[2] سورة النور آية:٩.

[3] سورة النجم آية:٣٩.

[4] يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:
«فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْي ......»

[5] «الفصل» ساقطة من ش.

[6] فى الأصل «خفوى» تحريف.

[7] فى ش «إلا أن اسم كان قد يكون اسمها منويا» العابرة مضطربة.

[8] فى هـ ، ز، ظ، ت «ذلك من قوله».

وفُهِم أيضاً من كونه لم يشترط فى خبرها أن يكون جملةً كما ذكر فى «أَنَّ» أَنَّ خبرها يكون جملة ويكون مفرداً فمثال الجملة قوله[1]:

٤٩ - وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ * كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[2]

فاسمها فى هذا[3] البيت ضمير الشأن وهو محذوف، والجملة من قوله: ثَدْيَاهُ حُقَّانِ فى موضع الخبر، ومثاله مفرداً قوله:

٥٠ - وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ * كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ[4]

(ش) وكأن ثدييه حقان / فى رواية النصب، وفُهم من اقتصاره على «إِنَّ وأَنَّ وكَأَنَّ»، أنَّ باقيها لا يكون فيه هذا الحكم، أما «لَعَلَّ ولَيْتَ» فلا

٦٢ / أ

---

(١) فى ش «فمثاله جملة قول الشاعر».

(٢) لم أعثر على قائله، وقد ورد فيما رجعت إليه من كتب اللغة والنحو غير معزو
انظر اللسان «أنن» والكتاب ٢:١٣٥، ١٤٠ والإنصاف ١:١٩٧ وشرح الشواهد للعينى ١:٢٩٣، وشرح التصريح ١:٢٣٤، والهمع ٤:٣٥٨، والخزانة ٤:٣٥٨، وفهر شواهد سيبويه ١٥٢.
قوله: كان ثدياه حقان «روى بروايتين: إحداهما بالرفع جملة من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر كان، وثانيهما: بنصب ثدييه على أنه اسم كأنْ المخففة من الثقيلة، وحقان خبر كأن.
قال أبو حيان «وتخفف كأنَّ فلا يجوز إعمالها عند الكوفيين وأجازه البصريون فخصه بعضهم بضمير الشأن مقدرًا فيها، وأجاز بعضهم عملها فى المضمر وهو ظاهر كلام سيبويه، وخصه بعضهم بالشعر كقوله: «كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّان» الارتشاف ٢:١٥٣.

(٣) «هذا» ساقطة من ظ.

(٤) تعددت نسبة هذا الشاهد، حيث نسبه سيبويه إلى باعث بن صريم البشكرى، وقيل لأرقم بن علباء اليشكرى، وقيل لكعب بن أرقم.
انظر الكتاب ٢:١٣٤ / ٣:١٦٥ وشرح أبياته للسيرافى ١:٥٢٥، وشرح ابن الناظم ١٨٣، وأوضح المسالك ١:٢٧٠، وشرح الشواهد للعينى ١:٢٩٣، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١:١١١.
جاء فى شرح ابن الناظم ١٨٤.
«قوله كأن ظبيةٌ، برفع ظبية على معنى كأنها ظبية، ويروى كأن ظبيةً بالنصب على أنها اسم كأن والخبر محذوف تقديره «كأنها طبية ويروى كأن ظبيةٍ بالجر على زيادة أن».
توافينا: تجيئنا وتزورنا.
تعطو: تتناول.
وارِق السلم: شجر السلم المورق.

(٥) فى ظ «ولكن».

(٦) «ثم قال» ساقط من ش، ك وهى هنا لا لزوم لها.

(لا التى لنفس الجنس[1])

قوله: لا التى لنفى الجنس[2]. أى التى يُقصد بها نفى الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال[3] الخصوص، فإذا أريد بها ذلك كانت مختصة بالأسماء فعملت[4]. ثم قال:

(ص) عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ[5] لِلاَ فِى نَكِرَهْ * مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

(ش) وإنّما عملت[6] عمل إن؛ لأنها فى النفى نظيرة «إِنَّ» فى الإيجاب إذ «إِنَّ» توكيد للإيجاب[7]. «ولاَ» توكيد للنفى، ولما كان عملها بالحمل على «إِنَّ» ضعفت فلم تعمل إلا فى نكرة، ولذلك قال: «فِى نَكِرَهْ»، وقوله: «مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ» نحو: لاَ رَجُلَ فِى الدَّارِ.

أو مكررة نحو: لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّه.

إلا أنَّ عمل المفردة واجب، وعمل المكررة جائز، وسيأتى[8]، «وعَمَلَ» مفعول باجعل، «ولِلاَ» متعلق باجعل، وكذلك فى نكرة، «ومُفْرَدَةً ومُكَرَّرَهْ» حالان من الضمير فى جاءتك العائد على «لا». ثم إنَّ النكرة[9] التى تعمل فيها «لا»[10] على ثلاثة أقسام:

---

(1) «لا التى لنفى الجنس» شطبت من ت.
(2) «قوله لا التى لنفى الجنس» ساقط من ك.
(3) فى ظ «الاحتمال».
(4) «فعملت» ساقط من ك.
(5) فى ت «تجعل» وما أثبتُّ هو الصواب كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.
(6) فى الأصل، ش، ز، ك، ت «أُعْملت».
(7) فى ظ، ت «الإيجاب».
(8) فى ظ «كما سيأتى».
(9) فى ش، ك، ت «المكررة» وما أثبتُّ أصوب.
(10) «لا» ساقطة من ت.

مضافة، ومشبهة بالمضاف، ومفردة، وقد أشار[1] إلى الأول والثانى بقوله:

(ص) **فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُضَارِعَهْ / وَبَعْدَ ذَاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ** ٦٢ ب

(ش) يعنى أنها تنصب المضاف والمشبه بالمضاف، والمراد بالمشبه بالمضاف ما عمل فيه بعده، فمثال المضاف: لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ فِى الدَّارِ. ومثال المشبه بالمضاف: لاَ طَالِعًا جَبَلاً عِنْدَكَ، ولاَ مَارًّا بِزَيْدٍ فِى الدَّارِ[2] ولاَ حَسَنًا وَجْهُهُ فِى الدَّارِ، وإنما سمى مشبها بالمضاف لعمله فيما بعد، كالمضاف، وقوله: «وَبَعْدَ ذَاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهُ» أى بعد نصبك الاسم، مِثَالُه: لاَ طَالِمَ رَجُلٍ مَحْمُودٌ[3]، وفُهم من قوله: «وبَعْدَ ذَاكَ». أنَّ الخبر لا يجوز تقديمه على الاسم، «وبَعْدَ» متلعق باذكر، «والخَبَر» مفعول مقدم باذكر، «ورَافِعَهْ» حال من الضمير المستتر فى اذكر، والهاء فى «رافعهْ» عائدة على الخبر، ثم قال:

(ص) **وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فَاتِحًا كَلاَ * حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ[4]** ...

(ش) المُراد بالمفرد فى هذا الباب ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف[5] «وفَاتِحاً» [حال][6] أى فى حال كونك فاتحاً. ثم أتى بمثال «لاَ» فيه مكررة وقد تقدم أن «لاَ» إذا كُررت[7] كان عملها جائزاً لا واجباً.

ولذلك قال:

(ص) ... * ... **وَالثَّانِ اجْعَلاَ[8]**

مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً أَوْ مُرَكَّبَا * وَإِنْ رَفَعْتَ أَوْلاً لاَ تَنْصِبَا

---

[1] فى ظ «ومكررة ثم أشار».

[2] «فى الدار» ساقط من ز، ك.

[3] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك. زيادة مثال «ولاَ طَالِبَ عِلْمٍ مَحْرُومٌ».

[4] فى هـ «حَوْلَ ولا قوة والثَّان اجعلا» أكملت بيت الألفية وسقط هذا الجزء فى موضعه الذي ذكره في الأصل وبقية النسخ.

[5] فى هـ ، ظ «به» جائز.

[6] «حال» تكملة لم ترد فى الأصل وبقية النسخ.

[7] فى هـ ، ز، ظ «تكررت».

[8] «والثان اجعلا» سقطت من هـ هنا فقد ذكرها مع بقية الشطر السابق.

(ش) فهذه خمسة أوجه: **الأول** فتحهما معاً وهو المستفاد / من المثال[1]. ٦٣/أ

الثانى: فتح الأول ورفع الثانى وهو مستفاد من قوله: والثَّانِ اجْعَلاَ، مَرْفُوعًا[2].

الثالث: فتح الأول ونصب الثانى[3]، وهو مستفاد من قوله: أَوْ مَنْصُوباً. فهذه ثلاثة أوجه فى الثانى مع فتح الأول.

الرابع: رفع الأول والثانى[4].

والخامس: رفع الأول وبناء الثانى على الفتح[5]، وهما مستفادان من قوله: «وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لاَ تَنْصِبَا»، فهى عن نصب الثانى مع رفع الأول، وبقى رفعه وبناؤه على الفتح، ووجه فتحهما أنهما مبنيان مع «لا»، ووجه نصب الثانى أنه معطوف على موضع اسم «لا»، ووجه رفعه أنه مبتدأ محذوف الخبر، أو معطوف على «لا» مع اسمها لأنهما فى موضع رفع بالابتداء أو على إعمال «لا» عمل[6] «ليس»، ووجه رفع الأول والثانى أنهما مبتدآن أو اعملا عمل «ليس» ووجه رفع الأول والثانى أنَّ الأول مبتدأ أو اسم «لا» إن عملت عمل «ليس» والثانى مبنى مع «لا»، «والثَّانِ[7]» مفعول أول باجعلا،

---

(١) فى ز، ك «بالمثال» يريد بالمثال الذى ذكره «لاَ حَوْلَ ولاَ قُوَّةَ إِلاَّ باللَّه».

(٢) ومثاله نحو: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةٌ إِلاَّ بِاللَّه».

(٣) ومثاله نحو: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةً إِلاَّ باللَّه».

(٤) ومثاله نحو: «لاَ حَوْلٌ وَلاَ قَوةٌ إِلاَّ باللَّه».

(٥) من أمثلته «لاَ رَجُلٌ وَلاَ امْرَأَةَ فِى الدَّارِ».

وكقول أمية بن الصلت:

قَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ

(٦) فى هـ «إعمال».

(٧) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «والثانى» وما أثبتُّ أدقُّ كما فى الأصل والألفية.

«ومَرْفُوعاً» مفعول ثان، وما بعده معطوف عليه، ومعنى «أَوْ» للتخيير، وإن رفعت شرط، «ولاَ تَنْصِبَا» جوابه، وهو على حذف الفاء أى فلا / تنصبا، ٦٣ ب والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة. ثم قال:

(ص) وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِى * فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

(ش) يعنى أنه يجوز فى نعت اسم «لا» المبنى على الفتح ثلاثة أوجه: فتحه ونصبه ورفعه وذلك بشرطين:

الأول: أن يكون مفرداً، وهو المنبه عليه بقوله: ومفردًا.

الثانى: أن يكون متصلاً بالمنعوت وذلك مفهوم من قوله: «يَلِى» أى يلى المنعوت فتقول: لاَ رَجُلٌ قَائِمَ وقَائِماً وقائمٌ فوجه الفتح تركيب الصفة مع الموصوف ووجه النصب الحمل[1] على موضع اسم «لا»، ووجه الرفع الحمل على موضع «لا» مع اسمها. «ومفردًا» مفعول مقدم «لافْتَح»[2] أَو انْصِب»[3] أو ارْفَع فهو من باب التنازع مع تأخير[4] العوامل، وقدم «مفردًا» «على» نعتاً وحقه التأخير عنه؛ لأنه وصف له لأجل الضرورة، ويجوز نصبه على الحال؛ لأنه نعت نكرة تقدم عليها، «وَلِمَبْنِيٍّ» متعلق بنعت، «ويَلِى» فى موضع الصفة لمبنى، «وأَوْ» للتخيير، «وتَعْدِل» مجزوم على جواب الأمر. ثم قال:

(ص) وَغَيْرَ مَا يَلِى وَغَيْرَ المُفْرَدِ * لاَ تَبْنِ وَانْصِبْهُ أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

(ش) أشار فى هذا البيت إلى مسئلتين: / ٦٤ أ

---

[1] فى الأصل «اكمل» تحريف، خطأ من الناسخ.
[2] فى هـ ، ظ «بافتح».
[3] «أو انصبن» أدق كما فى الألفية.
[4] فى هـ «تأخر».

الأولى: أن يكون اسم «لا» مبنياً على الفتح، والنعت مفردًا[1] إلا أنه مفصول بينهما.

الثانية: أن يكون النعت يلى المنعوت إلا أنه غير مفرد أي مضاف.

فمثال الأولى: لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ ظَرِيفاً أَو ظَرِيفٌ. ولا يجوز البناء [على الفتح][2] للفصل بينهما، ومثال الثانية: لاَ رَجُلَ قَاصِدُ غُلاَمٍ[3] فالفتح[4] فيه أيضاً ممتنع لمكان الإضافة، ووجه النصب فيها على اللفظ؛ لأن المبنى هنا شبيه بالمعرب[5]، ووجه الرفع حمله على موضع «لا» مع اسمها، «وَغَيْرَ مَا يَلِى» مفعول مقدم بِتَبْنِ، «والرفعَ» مفعول مقدم «بِاقْصِد» ثم قال:

(ص) وَالعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لاَ احْكُمَا * لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِى الفَصْلِ انْتَمَى

(ش) يعنى أنه إذا عطفت على اسم «لا» المبنى ولم تتكرر «لا» جاز فى المعطوف ما جاز فى النعت المفصول وهو النصب والرفع وامتنع البناء على الفتح لفصل العاطف فتقول: لاَ رَجُلَ وَامْرَأَةً [[6] بالنصب على اللفظ كقول الشاعر:

٥١ ـ فَلاَ أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وابْنِهِ * إِذَا هُوَ بِالمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا[7]

---

[1] فى ز، ت «مفرد» تحريف.
[2] «على الفتح» تكملة من ز وإثباتها لازم.
[3] فى هـ «لا رجل وقاصد غلام» زاد واو العطف.
وفى ز «لا رجل قاصد علم» المثال صحيح.
[4] فى الأصل «كالفتح».
[5] فى ظ «بالمرفوع».
[6] ما بين المعقوفين تكملة من ز من هنا إلى قوله «لا زائدة» وورد فى ش، هـ ، ز، ظ، ت «بالنصب وامرأةٌ بالرفع» والباقى ساقط.
[7] نُسب إلى رجل من عبد مناة من كنانة، كما نُسب إلى الفرزدق وهو غير صحيح، فالذى فى ديوان الفرزدق ١: ٢٨٠، ٢٩٥.
=

وامرأةٌ بالرفع على المحل، كقول الشاعر[1]:

٥٢ ـ هَذَا وَجَدُّكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ * لا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ[2]

فجعل لا زائدة] أو عطف على الموضع. «والعطفُ» مبتدأ وخبره، «احْكُمَا لَهُ»، «ومَا» موصولة وصلتها «انْتَمَى» «ولِلنَّعْتِ» متعلق بانْتَمَى، «وذِى الفَصْلِ» صفة[3] للنعت، «ولَهُ» متعلق باحكما وكذلك «بِمَا»، والضمير فى «لَهُ» هو الرابط بين المبتدأ والخبر، ويجوز نصب «العَطْفَ» بفعل مضمر يفسره احكما، وهو أجود، وعلى هذا فجواب الشرط الذى هو «إِنْ لَمْ/تَتَكَرَّرْ» محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: احكم للعطف بما انتسب[4] للنعت المفصول إن لم تتكرر «لا» فاحكم له بذلك، ويجوز أن يكون خبر العطف جملة الشرط والجواب معاً إلا أنَّ فى هذا الوجه حذف الفاء من جواب الشرط والتقدير: فاحكم. ثم قال:

٦٤ ب

(ص) وَأَعْطِ لاَ مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ * مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

= فِدَى لَهُمْ حَيَا نِزَارٍ كِلاَهُمَا إِذَا المَوْتُ بِالمَوْتِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

لَقِيتُمْ بَنِى اسْتَاهِهِنَّ ابْنَ حُرَّةٍ إِذَا المَوْتُ بِالمَوْتِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

انظر الكتاب ٢:٢٨٥، وأوضح المسالك ١:٢٨٩ وشرح التصريح ١:٢٤٣ وشرح الأشمونى ٢:١٣.

يروى «وابنا» بالنصب، ولا يجوز «وابنَ» بالفتح وأما ما حكاه الأخفش (لاَ رَجُلَ وامرأةَ) بالفتح بلا تنوين فشاذ.

(1) فى ز «كقوله».

(2) نسبه سيبويه إلى رجل بنى مَذحِج، ونُسِب أيضاً إلى زرافة الباهلى، وإلى هنى بن أحمر الكنانى، وإلى ضمرة بن ضمرة.

وقال ابن الأعرابى: هو لرجل من بنى عبد مناة.

انظر الكتاب ٢:٢٩٢، وشرح المفصل ٢:١١٠، ورصف المبانى ٢:٢٩٢ وأوضح المسالك ١:٢٨٣ وشرح الشواهد للعينى ٢:٩، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢:٩٢١

يروى «هذا لَعَمْرُكُمْ»

وجدُّكُمْ: الجد الحظ، وهو أيضاً أبو الأب.

الصَّغَار: الذل والمهانة.

(3) فى ظ «صلة» تحريف.

(4) فى هـ «نسبت» وفى ظ «نسب».

(ش) يعنى أن حكم «لا» إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل عليها فى جميع الوجوه المتقدمة، وفيه نظر؛ لأنه قد يحدث فيها إذا دخلت عليها الهمزة معنيان. وهما[1]: التمنى[2] والتوبيخ[3] وقد يبقى كل واحد منهما على معناه، وظاهره أنه موافق فى ذلك «للمازني* والمبرد **»

فإنها عندهما تجرى مجراها قبل الهمزة مطلقا، وإما «أَلاَ» التى للعرض فلا مدخل لها فى هذا الباب؛ لأنها لا تدخل إلا على الفعل، «ولاَ» مفعول أول بأعط، «وما» مفعول ثان، وصلتها «تَسْتَحِق»، «ومَعْ» متعلق «بأَعْطِ» [«ودُونَ» متعلق بتَسْتَحِقّ][4]، وليس قوله: «الاسْتِفْهَامِ» مع قوله: «اسْتِفْهَامِ» بإيطاء، لأَنَّ الأول نكرة، والثانى معرفة. [ثم قال][5]:

(ص) وَشَاعَ فِى ذَا الْبَابِ اسْقَاطُ الخَبَرْ * إِذَا المُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

---

(1) فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ك، ت «معان وهى» وما أثبتُّ هو الصواب كما فى ش.

(2) فى ظ «النهى».

(3) مثال التمنى: أَلاَ مَاء مَاءَ بَارِدًا؟. ومثال التوبيخ: أَلاَ رُجُوعَ وَقَدْ شِبْتَ؟.

* المازني: بكر بن محمد المازني، البصرى (أبو عثمان) ت ٢٨٤هـ وفى رواية ٢٤٩ هـ ، وقيل ٢٣٦هـ . نحوى، أديب، لغوى، عروض روى عن بن أبى عبيدة، والأصمعى، وأبو زيد الأنصارى وغيرهم، وأخذ عنه أبو العباس المبرد، توفى بالبصرة. من تصانيفه: علل النحو، كتاب ما تلحن فيه العامه، الألف واللام، كتاب التصريف، وكتاب العروض.
انظر ترجمته فى: معجم الأدباء ٧:١٠٧، وأنباء الرواة ١:٢٤٦، وفيات الأعيان ١:١١٤، والنجوم الزاهرة ٢:٤٢٦، وبغية الوعاة ١:٣٠٢، ومعجم المؤلفين ٣:٧١، ٣٧٦/١٣.

** المبرد: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن حسان الأزدى. المعروف بالمبرد (أبو العباس) ت ٢٨٥هـ . أديب، نحوى، لغوى، إخبارى، نَسَّابَة، ولد بالبصرة وأخذ عن ابى عثمان المازنى، وأبى حاتم السجستانى، وتصدر للاشتغال ببغداد من تصانيفه الكثيرة المقتضب والاشتقاق، والمقصور والممدود.
انظر ترجمته فى: معجم الأدباء ١٩:١١١، ١١٢، وفيات الأعيان ١:٦٢٦ والنجوم الزاهرة ٣:١١٧، ومعجم المؤلفين ١٢:١١٤.

(4) «ودون متعلق بتستحق» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(5) «ثم قال» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

٦٥
أ

(ش) إذا لم يعلم خبر «لا» فلا يجوز حذفه[١] كقوله[٢]: /

٥٣ ـ وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً * وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ[٣]

وإن علم كثر[٤] حذفه عند «الحجازيين»، ووجب عند بني تميم[٥]، [وطيىء][٦]، وفُهم من إطلاقه في[٧] الخبر أنه لا فرق بين أن يكون ظرفاً أو مجروراً[٨] أو غيرهما خلافاً لمن فصل، وفُهم من قوله: في «ذَا البَاب» أنَّ حذف الخبر في غير هذا [الباب][٩] ليس بشائع[١٠]، وإن علم «والمُرَادُ» فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر، وجواب «إِذَا» محذوف لدلالة ما تقدم [عليه][١١].

---

(١) في ش، هـ ، ظ «الحذف».

(٢) في ش «كقول الشاعر».

(٣) البيت نسبه سيبويه والجرمي وأبو علي والزمخشري وابن الناظم لحاتم الطائي، ونُسب أيضاً لرجل جاهلي من بني النبيت بن قاسط، وإلى أبي ذؤيب الهذلي، ولم يرد في ديوان الهذليين.
والبيت ملفق من بيتين في ديوان حاتم هما:
وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حرف مُصَرَّمَةً في الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الأَصْلاَءِ تَمْلِيحُ
إِذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصِرَّتُهَا وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ
انظر الكتاب ٢٩٩:٢، والمقتضب ٣٧:٤، وشرح أبيات الكتاب للسيرافي ٥٧٣:١، والمفصل ٨٩:١، وشرح المفصل ١٠٤:١، ١٠٧، وشرح ابن عقيل ٣٥٢:١.
الحرف: الناقة الضامر أو القوية الصلبة.
المصرَّمة: المقطوعة اللبن لقلة المرعى.
مصبوح: اسم مفعول من صبحته إذا سقيته. الصبوح الشراب بالغداة.

(٤) في ت «كثير» تحريف.

(٥) في هـ ، ظ «التميميين» وفي ت «تميم».

(٦) «وطيىء» تكملة من هـ ، ز.

(٧) في ظ «فيه» تحريف.

(٨) مثَّل لغير الظرف والجار والمجرور بالشاهد. ولم يمثل للظرف والجار والمجرور ومثاله: قول من قال: هل عندك رجل؟ أو هل في الدار رجل؟ فتقول: لا رجل.

(٩) «الباب» تكملة من المطبوع، لم ترد في الأصل وبقية النسخ.

(١٠) «حذف الخبر المعلوم يلتزمه التميميون والطائيون هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف بني تميم أنهم لا يظهرون خبرًا مرفوعاً، ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه، وقال أبو حيان: وأكثر ما يحذفه الحجازيون إذا كان مع إلا نحو: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ أي لنا أو في الوجود أو نحو ذلك.
التصريح ٢٤٦:١.

(١١) «عليه» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(ظن وأخواتها[1])

(ش) من نواسخ الابتداء ظن وأخواتها. فتدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما [بعد أخذها][2] الفاعل مفعولين على التشبيه بأعطيت وهى على قسمين: قلبية وتصييرية. وقد أشار[3] إلى الأول[4] بقوله:

(ص) **انْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا** * ...

(ش) وجزأى[5] الابتداء هما المبتدأ والخبر، ولما كانت أفعال القلوب منها ما يعمل العمل المذكور ومنها ما لا يعمله[6]، نحو: تَيَقَّنَ وَتَفَكَّرَ[7] ونحوهما أشار إلى الأول بقوله:

(ص) ... * **أَعْنِى رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا**
ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدْ * **حَجَا دَرَى وجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ**
وَهَبْ تَعَلَّمْ ... * ...

(ش) ثم إنَّ هذه الأفعال القلبية منها ما يفيد فى الخبر يقينا وتسمى علمية ومنها ما يفيد فيه تَرَدُّدًا مع رجحان الوقوع وتُسمى الظنية، ولم يرتبها

---

[1] «ظن وأخواتها» ساقط من ت.
[2] «بعد أخذها» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.
[3] فى ظ «فالإشارة».
[4] فى هـ ، ظ «الأولى» التأنيث جائز لأنه يعود إلى القلبية.
[5] فى ز «جزأ» تحريف.
[6] فى الأصل «يعلمه» تحريف. خطأ من الناسخ.
[7] أفعال القلوب ثلاثة أقسام:
أ ـ ما لا يتعدّى بنفسه: نحو فكَّر وتفكر.
ب ـ ما يتعدّى لواحد: نحو عَرَف وفَهِم.
جـ ـ وما يتعدّى لاثنين من أخوات «ظَنّ» وهى التي تفيد فى الخبر يقينا أو رجحانا.

في النظم بل ذكرها على حسب ما سمح به / الوزن، وأنا أُنبه على كل واحد منهما[1]. أما «رَأَى» فهي بمعنى «عَلِم» تقول: رَأَيْتُ زَيْدًا عَالِمًا. أى علمته.

٦٥
ب

وأما «خَالَ» فهي بمعنى «ظَنَّ»، وعَلِم هي أصل الأفعال العلمية وبها يتفسر سائرها، [ووَجَدَ بمعنى «عَلِمَ»، و«ظَنَّ» هي أيضاً أصل الأفعال الظنية وبها يتفسر سائرها][2] «وحَسِبَ» بمعنى «ظَنَّ»، «وزَعَم» بمعنى «ظَنَّ»، «وعَدَّ» كذلك«وَحَجَا» كذلك أيضاً «ودَرَى» بمعنى عَلِمَ، «وجعَلَ» كذلك، وفيها زيادة[3] وهو الاعتقاد؛ ولذلك قال: «وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ». و«هَبْ» بمعنى «ظَنّ»، «وتَعَلَّمْ» بمعنى اَعْلَمْ. فهذه ثلاثة عشر فعلاً كلها متساوية في نصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان وهي كلها معطوفة على «رَأَى» على حذف العاطف فهي كلها مفعولة بأعنى إلى «زَعَمْتُ»، «وعَدْ» مخفوضة بمع، «ومَعَ» متعلق بأعنى، «وحَجَا ودَرَى وَجَعَل» معطوفات على «عَدّ» «واللَّذْ» نعت «لجَعَلَ» وصلته «كاعْتَقَدْ»، «وهَبْ وتَعَلَّمْ»[4] معطوفان أيضاً على ما بعد مع، ولهذه الأفعال معان آخر، ولم أنبه عليها؛ لأنها ليست من هذا الباب. ثم شرع في القسم الثاني وهي التصييرية[5] بقوله[6]:

... وَالَّتِي كَصَيَّرَا * أَيْضًا بِهَا انْصِبْ[7] مُبْتَدًا وَخَبَرَا

---

[1] في ش «منهما إن شاء الله».
وفي هـ ، ز، ظ «منها» وهو أدق؛ لأن الضمير يعود على الأفعال.
[2] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.
وفي ت «وأما خال فهي بمعنى علم وظن» وردت بعد سائرها.
[3] في ت «زائدة» تحريف.
[4] في هـ ، ظ، ت «تعلم» تحريف.
[5] في ش «التبصرية» تحريف.
[6] في ش، هـ ، ظ «فقال».
[7] في ظ «انصب بها» تقديم وتأخير.

(ش) يعنى انصب بالأفعال التى بمعنى «صَيَّرَ» المبتدأ والخبر وهى ما دل[1] على تحويل كما تنصب بالقلبية، ولم يذكر ألفاظ الأفعال التصييرية / كما ذكر القلبية، وهى «صَيَّرَ وأَصَارَ وجَعَلَ واتَّخَذَ وتَخِذَ [وتَرَكَ][2] ووَهَبَ» فى نحو: وَهَبَنِى اللَّهُ فِدَاكَ، أى جعلنى، «والَّتِى» مبتدأ خبره «انْصِبْ بِهَا»، ويجوز أن يكون فى موضع نصب بفعل يفسره انصب من باب الاشتغال وهو أجود. ثم قال:

٦٦ / أ

(ص) وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا * مِنْ قَبْلِ هَبْ ...

(ش) يعنى أنَّ الأفعال المذكورة قبل «هَبْ» تختص دون سائر أفعال هذا الباب بالتعليق والإلغاء، فالتعليق ترك[3] العمل لموجب. والإلغاء ترك العمل لغير موجب، ويحتمل قوله: «خُصّ» أن يكون [فعلاً][4] ماضياً مبنياً للمفعول، «وما» فى موضع رفع[5] به، وأن يكون فعل أمر، «ومَا» فى موضع نصب به والأول أظهر، «ومِنْ قَبْلِ هَبْ» صلة لما، «بِالتَّعْلِيقِ» متعلق «بخُصَّ». ثم قال:

(ص) ... * ... وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا
كَذَا تَعَلَّمْ ... * ...

(ش) يعنى أنَّ هذين الفعلين يلزمان صيغة الأمر فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين، وفُهِم منه أنه يجوز إسنادهما إلى المضمر[6] المفرد المذكر والمؤنث وإلى المثنى والمجموع فتقول: يَا زَيْدَانِ هَبَانِى قَائِماً. ويَا زَيْدُونَ هَبُونِى

---

[1] فى ش، هـ ، ظ «ما يدل».
[2] «وترك» تكملة من ش، هـ ، ز، ك.
[3] فى ظ «وهو ترك».
[4] «فعلا» تكملة من هـ ، ز.
[5] «رفع» ساقطة من ظ. سهو من الناسخ.
[6] فى ش، ز «الضمير».

قَائِماً. فإنّ فعل الأمر صالح لذلك، «وهَبْ» مبتدأ، وخبره «قَدْ أُلْزِمَا»[1] وفى «أُلْزِمَا» ضمير يعود على «هب» «والأَمْرَ» مفعول ثان لألْزَمَا[2] «وتَعَلَّمْ» مبتدأ خبره «كَذَا» أى مثل «هب» فى لزومه [الأمر][3] ولما أتى / بأفعال هذا الباب كلها بلفظ الماضى وكان غير الماضى وهو الأمر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول، مثل الماضى فى العمل المذكور، أشار إلى ذلك بقوله:

٦٦ ب

(ص) ... وَلِغَيْرِ المَاضي [مِنْ[4]] * سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ زُكِنْ

(ش) قوله: «مِنْ سوَاهُمَا»، أى من سوى «هَبْ وَتَعَلَّمْ»؛ لأنهما لازمان للأمر «وزُكِنْ» أي عُلِم، «وكُلَّ» مفعول باجعل، «ومَا» موصولة، «وزُكِنْ» صلتها «ولَهُ» متعلق بزكن، «ولِغَيْرِ» متعلق باجعل، «ومِنْ» فى موضع الحال من غير، والتقدير: اجعل كل ما[5] علم للماضى من الحُكْمِ لغير الماضى فى حال كونه من سوى «هَبْ وَتَعَلَّمْ»، ثم قال:

(ص) وَجَوِّزِ[6] الإِلْغَاءَ لاَ فِي الابْتِدَا * ...

(ش) تقدم[7] أن الإلغاء ترك العمل لغير موجب. وفُهم من قوله: «وجَوِّز»[8] أنه جائز لا واجب، وفُهم من قوله: «لاَ فِى الابْتِدَا» ثلاث[9] صور[10]: أن يتأخر عنهما نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ.

---

[1] فى هـ «قد ألزم» وما أثبتُّ أدق كما فى بقية النسخ والالفية .

[2] في الاصل، ش، ز، ت «بالزم» وما أثبتُّ أدق كما في هـ، ظ، والالفية. وفى ك «بالزما» وهى صحيحة

[3] «الأمر» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

[4] «من» تكملة من هـ ، ز، ظ، ك، ت والألفية.

[5] فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «كلما»، خطأ من الناسخ.

[6] فى ت «وجوزوا» تحريف. وما أثبتُّ أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

[7] فى ش، ز، ك «قد تقدم» وعبارتها أكمل.

[8] فى ظ «وجوز الإلغاء» أكملت عبارة الألفية، والتكملة غير لازمة.

[9] فى الأصل «ثلاثة» تحريف. خطأ من الناسخ.

[10] «صور» ساقطة من ت.

أو يتوسط بينهما، نحو: زَيْدٌ ظَنَنْتُ فَاضِلٌ[1]

أو يتقدم على المفعولين ويتقدم عليه غيره نحو: مَتَى ظَنَنْت زَيْدٌ قَائِمٌ.

وفى جواز الإلغاء فى هذه الصورة الثالثة خلاف، وظاهر كلامه جوازه؛ لأنَّ الفعل ليس فى الابتداء، ولم يتعرض الناظم إلى الأرجح.

والأرجح الإلغاء مع التأخير، والإعمال مع التوسط بين المفعولين.

وفُهم من قوله: «لاَ فِى الابْتِدَا» / أنَّ إعمال المتقدم واجب «والإِلْغَاءَ» مفعول بِجَوِّز، «ولاَ» عاطفة، والمعطوف عليه محذوف والتقدير[2]: وجوز[3] الإلغاء فى التأخير والتوسط لا فى الابتدا، وأجاز «الكوفيون» الإلغاء مع التقدم واستدلوا بقوله: 67/أ

٥٤ ـ كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِى * أَنِّى وَجَدْت مِلاَكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ[4]

وهذا ونحوه مؤول[5] عند «البصريين» إما على نية ضمير الأمر والشأن[6] فيكون الفعل باقياً على عمله، والجملة [المفسرة للضمير][7] فى موضع المفعول الثانى وإما على تقدير[8] لام الابتداء. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ أَوْ لاَمَ ابْتِدَا

فِى موهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا * ...

(ش) أى إذا ورد من كلام العرب ما يوهم إلغاء الفعل المتقدم فلك فى

---

(1) فى ز، ك «زيد ظننت قائم» المثال صحيح.

(2) فى ز «تقديره».

(3) فى ت «وجوزوا».

(4) نسب هذا البيت إلى «بعض الفزاريين».

انظر المقرب ١١٧:١، وشرح ابن عقيل ٤٣٧:١، وأوضح المسالك ٣٢٠:١، وشرح الشواهد للعينى ٢٩:٢، وشرح التصريح ٢٥٨:١ والهمع ٢٢٩:٢. وفى رواية «إنى رأيت لملاك ...»

(5) فى الأصل «ما دل»، وفى ت «مأول» خطأ من الناسخ.

(6) ما بعد الشاهد إلى هنا ساقط من ظ.

(7) «المفسرة للضمير» تكملة من ظ.

(8) فى ظ «أو بتقدير».

تأويله وجهان. أحدهما: أن تنوى فيه ضمير الشأن فيكون [التقدير][1] إنّى رَأَيْتُهُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ ٱلأَدَبُ، فيكون الفعل باقيا على عمله، والجملة مفسرة للضمير فى موضع المفعول الثانى، أو تقدير لام الابتداء. فيكون التقدير: إنّى رَأَيْتُ لِمَلاَكُ الشِّيمَةِ[2]، فيكون الفعل معلقا، «وفِى مُوهِمٍ» متعلق بانو، «وَإِلْغَاءَ» مفعول بمُوهِم، «ومَا» موصولة واقعة على الفعل وتقدم صلتها. ثم قال:

(ص) ... * وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا
وَإِنْ وَلاَ لاَمُ ابْتِدَاءٍ[3] / أَوْ قَسَم * كَذَا وَالاِسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

٦٧ ب

(ش) قد تقدم أنَّ التعليق ترك العمل لموجب، وهو أن يفصل بين الفعل ومفعوليه[4] بأحد الستة الأشياء[5] التى ذكر.

الأول: «مَا» النافية كقوله ـ عز وجل ـ: (وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ)[6]

الثانى: «إِنْ» النافية كقوله ـ تعالى ـ[7]: (وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً)[8]

الثالث: «لا» قال فى شرح التسهيل[9]: من أمثلة «ابن السراج*» أَحْسَبُ لاَ يَقُومُ زَيْدٌ.

---

[1] «التقدير» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.

[2] فى هـ ، ز، ظ، ت «الشيمة الأدب».

[3] فى الأصل «الابتداء» تحريف، وما أثبتُّ هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

[4] فى ش، هـ ، ز، ظ «ومفعوليه أو بين مفعوليه».

[5] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك «أحد الأشياء الستة» تقديم وتأخير.

[6] سورة فصلت. آية:٤٨.

[7] فى ش، هـ ، ظ «عز وجل».

[8] سورة الأسراء. آية:٥٢.

[9] انظر شرح التسهيل ٨٩:٢، والأصول فى النحو ١٨٢:١.

* ابن السراج: محمد بن السرى بن سهل البغدادى المعروف بابن السراج (أبو بكر) ت ٣١٦هـ . أديب، نحوى، لغوى. صحب المبرد وقرأ عليه كتاب سيبويه فى النحو، ونظر فى دقائقه، وعول على مسائل الأخفش. وأخذ عن الزجاجى، وأبو سعيد السيرافى والفارسى والرمانى. من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه فى النحو، الأصول، الاشتقاق. عن (معجم المؤلفين ١٠:١٩)

قال ابن هانيء**: يظهر أنه لم يحفظ مثالاً عن العرب[1] نثريا[2] ولا شعريا، وقد أنشدت[3] عليه:

٥٥ ـ فَعِشْ مُعْدَمًا أَوْ مُتْ كَرِيمًا فَإِنَّنِي * أَرَى الْمَوْتَ لاَ يَنْجُو مِنَ الْمَوْتِ هَارِبُه[4]

الرابع: لام الابتداء كقوله[5]: (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ)[6]

الخامس: لام القسم، كقوله:

٥٦ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِى * إِنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا[7]

**ابن هانيء: محمد بن على بن هانيء اللخمى (أبو عبد الله)
ت ٧٣٣هـ وقيل ٦٣٣هـ. مقرىء، أديب، نحوى، شاعر. من تصانيفه: شرح التسهيل. وإرشاد السؤال فى لحن العامة. وهناك: اسماعيل بن على بن عبد الله بن هانيء (أبو الوليد ت ٧٧١هـ نحوى) من تصانيفه: شرح قطعة من التسهيل.
لم يشر المكودى إلى أيهما يقصد، ولم يرد الشاهد الذى أنشده فى شرح التصريح، ولا الأشمونى، ولا الهمع، ولا أستطيع أن أحدد ذلك؛ لأن كتبهما غير موجودة، إلا أننى أقول إن الذى شرح التسهيل منهما هو محمد بن على بن هانيء المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة ولم يشر صاحب الكشف إلى أن الثانى شرح التسهيل أو قطعه منه.
انظر: هدية العارفين ٢:٤٧،١٤٨،١٤٩.
والكشف ١:٦٣،٤٨٢/٢:١١٩٨،١٥٤٨.
ومعجم المؤلفين ٢:٢٩٤، ١١:٦٨،٦٩.

(١) فى ش، هـ، ز «يحفظ له مثالا عن العرب» وهذه أوضح.
وفى ك «يحفظ له مثال من العرب».
وفى ظ «يحفظ الأمثال من العرب».

(٢) فى ت «نثرًا ولا شعرًا».

(٣) فى ز «أسندت» تحريف وتصحيف.

(٤) الشاهد لأبى النشناش النهشلى.
كذا روى فى ديوان الحماسة لأبى تمام ١:١٧٦.
وروى فى الأصمعيات ١١٩.
فَمُتْ مُعْدِمًا أَوْ عِشْ كَرِيمًا فَإِنَّنِى أَرَى الْمَوْتَ لاَ يَنْجُو مِنَ الْمَوْتِ هَارِبُه
والشاهد فصلت «لا» فيه بين المعمولين لا بين الفعل ومعموليه.

(٥) فى ش، ز، هـ، ظ، ك «عز وجل» وفى ز «تعالى».

(٦) سورة البقرة. آية:٢:١٠٢.

(٧) الشاهد للبيد بن ربيعة.
وروى فى الديوان ٣٠٨.
صَادَفْنَ مِنْهَا غِرَّةً فَأَصَبْنَهَا * إِنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامها =

السادس: الاستفهام كقوله [عز وجل][1] ﴿وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾[2]

وعلم من قوله[3]: «وَالتُزِمْ» أن التعليق لازم بخلاف الإلغاء. «والتَّعْلِيقَ» مفعول بالتزم، «وقَبْلَ» متعلق به، «ولاَمُ ابْتِدَاءٍ» [مبتدأ][4] «وكَذَا» خبره[5] «أَوْ قَسَمْ» معطوف عليه على حذف مضاف، والتقدير: لام ابتداء أو لام قسم كذا «وَالاِسْتِفْهَامُ» مبتدأ، «وذَا» مبتدأ ثان وخبره «انْحَتَمْ»، «لَهُ» متعلق «بِانْحَتَمْ»، والجملة خبر المبتدأ الأول، والضمير / العائد[6] على «ذَا» الفاعل بانحتم، والعائد على الاستفهام[7] الضمير فى «لَهُ». ثم قال:

٦٨ أ

(ص) لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ * تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

(ش) يعنى أنَّ «عَلِمَ» إذا كانت بمعنى عَرَفَ، وهو أن يكون معناها متعلقاً بالمفرد تتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى[8]: ﴿لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[9] وأنَّ «ظَنَّ» إذا كانت بمعنى «اتَّهَمَ» تتعدى أيضاً إلى مفعول

= ولا شاهد على هذه الرواية.
انظر الكتاب ٣:١٠٩، ١١٠ وشرح ابن عقيل ١:٤٣٩.
وأوضح المسالك ١:٣١٦، وشرح الشواهد للعينى ٢:٣٠ وشرح التصريح ١:٢٥٤، والهمع ٢:٢٣٣.
والخزانة ٤:١٣.

[1] «عز وجل» تكملة من هـ ، ز، ظ.
وفى ش، ك «تعالى».

[2] سورة الأنبياء. آية:١٠٩.

[3] فى هـ «وفهم من قوله».

[4] «مبتدأ» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

[5] «وكذا خبره» ساقط من ش.

[6] فى ز، ك «والضمير عائد».

[7] فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت، ك «على لام الابتدا» وما أثبتُّ أدق كما فى ش.

[8] فى هـ ، ظ «عز وجل».

[9] سورة الأنفال. آية:٦٠.
فى ز، ك ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ الآية:٧٨ من سورة النحل.

واحد كقولك[١]: ظَنَنْتُ زَيْدًا عَلَى المَالِ، أى اتهمته، وليسا حينئذٍ من أفعال هذا الباب.

«وَتَعْدِيَةٌ» مبتدأ وخبره فى المجرور قبله، «ولِوَاحِدٍ» متعلق بتعدية، [«ومُلْتَزَمَهْ» صفة لتعدية][٢] وأضاف «عِلْم» إلى العرفان وهو مصدر عرف، وأضاف «ظن» إلى تهمة [وهو مصدر اتهم][٣] ثم قال:

(ص) وَلِرَأَى الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا * طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

(ش) يعنى أنَّ «رَأَى» الحلمية ينتسب[٤] لها من العمل ما انتسب «لِعَلِمَ» الطالبة للمفعولين السابقة؛ لأنها شبيهة بها[٥] فى كونها فيها إدراك بالحس ومنه قوله[٦]:

٥٧ ـ أَرَاهُمْ رُفْقَتِى حَتَّى إِذَا مَا * تَوَلَّى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالا[٧]

وأضاف «رَأَى» للرؤيا ليعلم أنها الحلمية؛ لأنَّ مصدرها الرؤيا، ومصدر «رأى»[٨] البصرية رُؤْيَة، واحترز بقوله: «طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ» من علم العرفانية، «وانْمِ» بمعنى انسب، «وانْتَمَى» بمعنى انتسب، «ومَا» موصولة واقعة على حكم علم المتعدية / إلى مفعولين وهي مفعولة «بانم» وصلتها «انْتَمَى» ٦٨ ب

---

(١) فى الأصل «كقوله» وفى ك «نحو».
(٢) «وملتزمة صفة لتعدية» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ووردت فى ت بعدها بمقدار سطر.
(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ك.
واتهم: أي إذا أتى الرجل بما يتهم به.
(٤) فى هـ ، ز «ينسب».
(٥) «بها» ساقط من ت.
(٦) فى ش «قول الشاعر». وفى هـ «قولهم» تحريف.
(٧) الشاهد لعمرو بن أحمر الباهلى.
انظر الكتاب ١: ٢٤٣، والخصائص ٢: ٣٧٨، وشرح المرادى ١: ٣٨٧ وشرح ابن الناظم ٢٠٩، وشرح ابن عقيل ١: ٤٤١، والدرر ٢: ٢٥٢ وشرح الأشمونى ٢: ٣٣، ٣٤.
أنخزل: أى ظهر وبان.
(٨) «رأى» ساقطة من ت.

و«لرأى» متعلق بأنم، «ولعلم» متعلق «بانتمى». وكذلك «من قبل». والتقدير: انسب العمل الذى انتسب من قبل لعلم [فى حال كونه طالب مفعولين][1] لرأى الرؤيا. ثم قال:

(ص) وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيلِ * سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

(ش) يعنى أنَّ المفعولين فى هذا الباب لا يجوز حذفهما مَعًا، ولا حذف أحدهما، من غير أن يدل على الحذف دليل، وهذا هو الحذف على جهة الإقتصار؛ لأنهما فى الأصل مبتدأ وخبر. وفُهِم منه أنه قد يجوز حذفهما وحذف أحدهما إذا دل على الحذف دليل، وهو الحذف على جهة الاختصار. فمن حذفهما معاً قوله[2]:

(ص) بِأَىِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ * تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَىَّ وَتَحْسَبُ[3]

أى وتحسب حبهم عاراً علىّ. ومن حذف الأول [قوله عز وجل][4]: (وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ)[5]

أي بخلهم. ومن حذف الثانى قول عنترة:

٥٩ ـ وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّى غَيْرَهُ * مِنِّى بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ[6]

---

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.

(٢) فى الأصل «فى قوله».

(٣) نُسب هذا البيت للكميت بن زيد الأسدى.
وهو فى الهاشميات ص ١٦.
وشرح الشواهد للعينى ٢:٣٥، وشرح التصريح ١:٢٥٩ والخزانة ٢:٢٠٨/٤:٥، ومعجم شواهد النحو ٢٩، وهو بلا نسبة فى شرح ابن عقيل ١:٤٤٣، وأوضح المسالك ١:٣٢٣.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش. وفى ز، ك «قوله تعالى».

(٥) سورة آل عمران. آية:١٨٠.
انظر معانى الفراء ١:٢٤٨، والسبعة فى القراءات ٢٢٠.

(٦) الشاهد لعنترة العبسى انظر ديوانه ١٨٧.
وشرح ابن عقيل ١:٤٤٤ وأوضح المسالك ١:٣٢٤، وشرح الشواهد للعينى ٢:٣٥، وشرح التصريح ١:٢٦٠، والهمع ٢:٣٢٦.

أى فلا تظنى [غيره واقعا][1] «وسُقُوطَ»[2]: مفعول بتجز، «وهُنَا وبِلاَ دَلِيلَ»: متعلقان بتجز. ثم قال:

(ص) وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِى * مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ * وَإِنْ بِبَعْضِ ذِى فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

وَأُجْرِىَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا * عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوَ قُلْ ذَا مُشْفِقَا / [3]

٦٩
أ

(ش) أصل القول وما اشتق منه أن يدخل على الجملة فَتُحكَى به، وقد يَنْصِبُ المفردَ إذا كان فى معنى الجملة، كقولك: قُلْتُ: خُطْبَةً. ثم أنه قد يضمَّن معنى الظن فينصب مفعولين، وذلك بشروط:

الأول: أن يكون مضارعاً.

الثانى: أن يكون مفتتحاً بتاء المخاطب[4]، وهذان الشرطان مفهومان من قوله: «تَقُولُ»[5]

الثالث: أن تدخل عليه أداة استفهام[6]، وهو المنبه عليه بقوله: «إِنْ وَلِى مُسْتَفْهماً بِهِ».

الرابع: أن لا يفصل بينهما بغير الظرف أو المجرور أو أحد المفعولين. وهو المنبه عليه بقوله: «وَلَمْ يَنْفَصِلْ»[7]. بِغَيْرِ ظرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ[8] أَوْ عَمَلْ.

---

(1) «غيره واقعا» تكملة من ك.
وفى الأصل، ش، ظ، ت «ذلك» وفى هـ ، ز «ذلك واقعاً».
(2) فى الأصل «وسقوطه» تحريف. وما أثبتُّ هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.
(3) البيت الأخير ساقط من هـ ، ز، ظ.
(4) فى هـ ، ظ «الخطاب».
وفى ز، ك «المخاطبة».
(5) فى هـ ، ظ «من قوله: وكتظن اجعل تقول» أكملت بعارة الألفية.
(6) فى ز، ك «الاستفهام».
(7) «ولم ينفصل» ساقط من ش.
(8) «ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف» ساقط من ك.

فمثال ما لا فصل فيه: أَتَقُولُ زَيْدًا[1] مُنْطَلِقاً، ومثله قوله[2]:

٦٠ - مَتَى تَقُولُ القُلصَ الرَّوَاسِمَا
يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا[3]

ومثال الفصل بالظرف قولك[4]: أَعِنْدَكَ تَقُولُ عَمْراً مُقِيماً.

وبالمجرور: أَفِي الدَّارِ تَقُولُ زَيْدًا جَالِسًا.

ومثال الفصل بأحد[5] المفعولين: أَزَيْدًا تَقُولُ مُنْطَلِقًا.

ومثله قوله[6]:

٦١ ـ أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ * لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا[7]

ويعني بقوله: «عَمَلْ» أحد المفعولين؛ لأنه بمعنى معمول، وفي تنكير «عَمَلْ» إشعار بأنه لا يفصل إلا بأحد المفعولين لا بهما؛ لأنَّ التنكير يشعر بالتقليل

---

(1) في ت «زيد» تحريف.

(2) في ش «ومنه قول الشاعر».

(3) الشاهد لهدبة بن خشرم ورواية البيت الثاني في الديوان ١٤١، ١٤٢
يَتْلُقْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا
وفي رواية أخرى:
يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا كما في ز، ك.
انظر شرح ابن عقيل ١:٤٤٧، وشرح الشواهد للعيني ٢:٣٦. والدرر ٢:٢٧٣، والهمع ٢:٢٤٦.
القُلص: جمع قلوص، وهي الشابة من الإبل.
الرواسما: المسرعات في سيرهن. مأخوذ من الرسيم وهو ضرب من سير الإبل السريع.

(4) «قولك» ساقط من ش، وفي الأصل، ك «كقوله».

(5) في هـ «بإحدى» تحريف.

(6) في ش «قول الشاعر».

(7) الشاهد للكميت بن زيد الأسدي ورواية البيت في الديوان ٣:٣٩
أَنُوَّامًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَنَاوِمِينَا
انظر الكتاب ١:١٢٣، وشرح أبياته للسيرافي ١:١٣٢، وشرح ابن عقيل ١:٤٤٨، وأوضح المسالك ١:٢٣١، وشرح التصريح ٢٦٣، وشرح الشواهد للعيني ٢:٣٧، والدرر ٢:٢٧٦، والهمع ٢:٢٤٧ ومعجم شواهد النحو ١٧٤.

وقوله: «وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ»، تصريح بما فُهم من الشطر[1] الذى / قبله «وذِى» إشارة إلى الثلاثة المتقدمة وهى الظرف والمجرور وأحد المفعولين، فإن لم تستوقف الشروط بَطَل العمل وتعينت[2] الحكاية، وإن استُوفِيتَ[3] الشروط جاز النصب والحكاية. وقوله[4]: «وَأُجْرِىَ الْقَولُ كَظَنٍّ مُطْلَقًا»[5]، البيت[6]. يعنى أنَّ «بنى سُلَيم» ينصبون بالقول مطلقاً أي بلا شرط، يريد على جهة الجواز[7]؛ لأنَّ الرفع على الحكاية[8] عندهما جائز، فتقول على الأول: قُلْتُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا. وَقُلْ ذَا مُشْفِقًا. ومنه قول بعضهم[9]:

٦٢ - قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا
هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا

«والقَوْلُ» مرفوع بأُجرِىَ، «ومُطْلَقاً» حال من القول، «وعِنْدَ سُلَيْم» متعلق بأُجرِى [«وقُلْ» فعل أمر، «وذَا» مفعول أول، «ومُشْفِقًا» مفعول ثان][10].

---

(1) فى الأصل، ز، ت «الشرط» خطأ من الناسخ.

(2) فى ت «ونصبت».

(3) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «استوفت» وما أثبتُّ أدق.

(4) فى ظ «ثم قال».

(5) فى هـ ، ز «مُطْلَقًا». عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقًا» والتكملة هنا ضرورية.

(6) «البيت» ساقطة من هـ ، ظ.

(7) قال فى التسهيل ٧٣، ٧٤ «إلحاق القول فى العمل بالظَّنِّ مطلقاً لغة سُلَيْم، ويَخصّ أكثر العرب هذا الإلحاق بمضارع المخاطب الحاضر بعد استفهام متصل، أو منفصل أو جار مجرور أو أحد المفعولين فإن عدم شرط رجع إلى الحكاية، ويجوز أن لم يعدم، ولا يلحق فى الحكاية بالقول ما فى معناه، بل ينوى معه القول، خلافاً للكوفيين».

(8) «على الحكاية» ساقط من هـ ، ظ.

(9) نسبه الأستاذ هارون إلى المسيب بن زيد مناة، وقيل لأعرابى صاد ضبا، فأتى به أهله، فقالت له امرأته (هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيل)

انظر أمالى القالى ٢: ٤٣، وسمط اللآلى ٢: ٦٨١، وشرح ابن عقيل ١: ٤٥٠ وشرح التصريح ١: ٢٦٤ والهمع ٢: ٢٤٦ والدرر ٢: ٢٧٢ ومعجم شواهد العربية ٢: ٥٤٨.

فطينا: وصف من الفطنة. أي الفهم.

تَقُولُ فَطِنَ الرَّجُلُ يَفْطَن.

إسرائينا: إسرائين لغة فى اسرائيل كما قالوا: ميكائين وإسرافين وإسماعين.

(10) ما بين المعقوفين تكملة م ش، ز، ظ، ك، ت.

(أعلم و أرى)

(ش) إذا دخلت همزة التعدية على فعل غير متعد تعدى إلى واحد نحو: أدخل [زَيْدًا][1].

وإن دخلت على متعد إلى واحد تعدى بها إلى اثنين نحو: أَلْبَسْتُ زَيْدًا ثَوْباً.

وإن دخلت على متعد إلى اثنين تعدى بها إلى ثلاثة، وذلك فى فعلين خاصةً وهما: «عَلِمَ ورَأَى». وإليهما أشار بقوله:

(ص) إِلَى ثَلاَثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا * عَدَّوْا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

(ش) يعنى أَنَّ «علم ورأى» المتعدين إلى اثنين إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا بها إلى ثلاثة، فالمفعول الأول / هو الذي كان فاعلاً بهما قبل دخول الهمزة، والثانى والثالث هما اللَّذان كانا[2] منصوبين بهما [نحو: أَعْلَمْتُ زَيْدًا بَكْراً مُنْطَلِقًا، أَرَيْتُ خَالِداً بَكْراً أَخَاكَ][3]، فرأى وعلِم مفعول مقدم بعَدَّوْا، وإلى ثَلاَثَةٍ، وإِذَا: متعلقان بعَدَّوْا، والضمير فى «صَارَا» عائد على «عَلِمَ ورَأَى»، وأَرَى [وأَعْلَمَا][4] خبر «صَارَا». ثم قال:

70 / أ

(ص) وَمَا لِمَفْعُولَىْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا * لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضاً حُقِّقَا

(ش) يعنى أَنَّ جميع ما استقر من الحكم للمفعولين فى «رَأَى وعَلِمَ» قبل

---

[1] «زيداً» تكملة لم ترد فى الأصل وبقية النسخ ووردت فى المطبوع وإثباتها أدعى للوضوح.

[2] «كانا» ساقطة من ت.

[3] ما بين المعقوفين تكملة من هـ .

[4] «واعلما» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

دخول الهمزة[1] من إلغاء وتعليق، ومنع الحذف لغير دليل وجوازه لدليل ثابت للثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى. «فمَا» موصولة وهي مبتدأ وصلتها لمفعولي، «ومُطْلَقًا» حال من الضمير المستتر في المجرور العائد على «ما» وخبر «مَا» مُحقَّق، وللثان[2] متعلق بمُحقَّق. ثم قال:

(ص) وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ * هَمْزٍ فَلاِ ثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ

(ش) يعني أنَّ «عَلِمَ» العرفانية، «ورأى» البصرية المتعديين إلى واحد إذا دخلت عليها همزة التعدية تعديا بها إلى اثنين، وليسا[3] حينئذٍ من هذا الباب ولا من الباب الذي قبله؛ لأنَّ المفعول الثاني غير الأول، فهو من باب «كَسَا وأَعطى»، ولذلك[4] أشار بقوله:

(ص) وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي[5] اثْنَىْ كَسَا * فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائتسا

(ش) يعني أنَّ المفعول الثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني ٧٠/ب من باب «كَسَا» يجوز فيه الحذف اختصاراً واقتصاراً، ويمتنع فيه ما جاز في مفعولي «عَلِمْتُ» المتعدية إلى اثنين من إلغاء وتعليق وغير ذلك من الأحكام الجائزة فيه، وفُهِم من تشبيهه بباب «كَسَا» أنَّ المفعول الأول أيضاً كالمفعول الأول من باب «كَسَا» فلا وجه لتخصيصه المفعول الثاني بالذكر، فالضمير في «تَعَدَّيَا» عائد على «عَلِمَ» العرفانية، «ورَأَى» البصرية، «وبِلاَ هَمْزٍ» متعلق بتعديا، والفاء جواب الشرط، «ولاِثْنَيْنِ وبِهِ» متعلقان بتوصلا، والضمير في به عائد على الهمز، «وَالثَّانِ»[6] مبتدأ

---

[1] في ز، ك «الهمزة عليهما».
[2] في الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وللثاني».
وما أثبتُّ أصوب كما في ز والألفية.
[3] في ز «وليستا».
[4] في ز «وإلى ذلك».
[5] في الأصل، هـ، ز، ت «كثان» تحريف.
[6] في ز «والثاني»

وخبره «كَثَانِى»، «وَفِى كُلِّ حُكْمٍ» متعلق «بائتسا»، وكذلك «بِهِ». ثم قال:

(ص) وَكَأَرَى[1] السَّابِقِ نَبَّا أَخْبَرَا * حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَّرَا

(ش) ذكر أنَّ أفعال هذا الباب سبعة، والذى أثبت «سيبويه» منها «أَعْلَمَ وأَرَى ونَبَّأَ، وزَادَ «أَبُو عَلِى»[2] أَنْبَأَ. وأَلْحَقَ بها[3] «السيرافى»* «حَدَّثَ وأَخْبَرَ وخَبَّرَ»، «ونَبَّأَ» مبتدأ، «وأَخْبَرَ وحَدَّثَ وأَنْبَأَ» معطوفات[4] عليه، على حذف العاطف وخبره فى المجرور قبله. «وخَبَّرَا» مبتدأ خبره «كَذَاكَ».

---

[1] فى الأصل «وما ربى». والصواب ما أُثبتّ كما فى الألفية وبقية النسخ.

[2] سبقت ترجمة له فى باب إن وأخواتها.

[3] فى الأصل، ز، ظ، ت «بهما» تحريف.

* السيرافى: الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافى - أبو سعيد - نحوى، لغوى، شاعر، وعالم بالعروض والقراءات والفرائض والحديث. ولد بسيراف، وتوفى ببغداد فى عام ٣٦٨هـ من تصانيفه: شرح أبيات سيبويه، ألفات الوصل والقطع، وشرح مقصورة ابن دريد، والوقف والابتداء.
انظر ترجمته فى معجم الأدباء ٤٧:١ وإنباه الرواة ٣١٣:١، والنجوم الزاهرة ١٣٣:٤، وبغية الوعاة ٥٠٧:١ ، وكشف الظنون ١٤٠:١، ١٥٠ وشذرات الذهب ٦٥:١، ٦٦ ومعجم المؤلفين ٢٤٢:٣.

[4] فى الأصل، ت «معطوف» تحريف.
وفى ز «معطوفان» تحريف.

(الفاعل[1])

(ش) هو الاسم المسند إليه فعل أو ما جرى[2] مجراه مقدماً عليه على طريقة فعل أو فاعل، وقد استغنى الناظم عن هذا التعريف بالمثال فقال:

(ص) الفَاعِلُ الَّذِى كَمَرْفُوعَىْ أَتَى / * زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الفَتَى

٧١/أ

(ش) فأتى بمثالين: الأول: أَتَى زَيْدٌ. «فَزَيْدٌ» فاعل؛ لأنه اسم أسند إليه فعل على طريقة فعل، وقدم عليه، وهو «أَتَى».

والثانى: مُنِيراً وَجْهُهُ. «فَوَجْهُهُ» فاعل؛ لأنه اسم أسند إليه وصف جَارٍ[3] مجرى الفعل على طريقة فاعل وهو «مُنِيرٌ»، ثم تمم البيت بقوله: «نِعْمَ الفَتَى»، وفيه[4] تنبيه على أنَّ فعل الفاعل يكون غير متصرف. فقوله: «الفَاعِلُ» مبتدأ، «وَالَّذِى» خبره وهو موصول وصلته «كَمَرْفُوعَىْ» وهو مضاف إلى المثالين على حذف القول، والتقدير: كمرفوعى قولك: أَتَى زَيْدٌ ومُنِيراً وَجْهُهُ. ثم قال:

(ص) وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ * فَهْوَ وَإِلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

(ش) يعنى أنَّ الفعل لا بدَّ له من فاعل. وفُهم من قوله: «بَعْدَ»، أنَّ الفاعل لا[5] يكون إلا بعد الفعل وقوله: «فَإِنْ ظَهَرْ»، أي فإن ظهر ما هو

---

(١) «الفاعل» زائدة فى ش، ز، ك، ت فى أول السطر وزيادتها لا لزوم لها.

(٢) فى ظ «ما أجرى».

(٣) فى ظ «جرى».

(٤) «وفيه» ساقطة من ش، ك.

(٥) «لا» ساقطة من ت.

فاعل فى المعنى فهو الفاعل فى الاصطلاح، والمُراد بظهر برز، فشمل الظاهر نحو: قَامَ زَيْدٌ، والمضمر[1] البارز نحو: قُمْتُ.

وقوله: «وإلا» أى وإن لم يبرز، وقوله، «فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ». نحو: قُمْ ففى [قم][2] ضمير مستتر، إذ لا يستغنى الفعل عن الفاعل. «وفَاعِلٌ» مبتدأ خبره فى الظرف قبله، «فَإِنْ ظَهَرْ» شرط، والفاء جواب[3] الشرط، «وَهُوَ» مبتدأ وخبره محذوف تقديره: الفاعل، «وَإِنْ» شرط / «ولاَ» نافية وفعل الشرط محذوف تقديره: وَإِنْ لاَ يَظْهَر، «والفَاء» جواب الشرط[4] «وضَمِيرٌ» خبر مبتدأ مضمر[5] تقديره: وَإِلا فهو ضمير «وَاسْتَتَرْ» فى موضع الصفة لضمير[6]. ثم قال: ٧١ / ب

(ص) وَجَرِّدِ[7] الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا * لاِثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا

(ش) يعنى أَنَّ الفعل إذا أسند إلى فاعل مثنى أو مجموع جُرِّدَ من علامة التثنية والجمع فتقول: قَامَ الزَّيْدَانِ، وقَامَ الزَّيْدُونَ.

هذه هى اللغة الفصيحة[8]، وفُهم من المثال أَنَّ شرط الفاعل المذكور أن

---

[1] فى ظ «والضمير»

[2] «قم» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

[3] يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:
وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ وَإِلاَّ .....

[4] يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:
«فَهْوَ وَ«إلاَّ» فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ»

[5] «مضمر» ز ساقطة من ت.

[6] فى ظ «للضمير».

[7] فى الأصل «وجوز» تحريف وما أثبتُّ أصوبُ كما فى الألفية وبقية النسخ.

[8] «مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر - مثنى أو مجموع وُجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد، فتقول قَامَ الزَّيْدَانِ، وقَامَ الزَّيْدُون، وقَامَتِ الهِنْدَاتِ، كما تقول: قَامَ زَيْدٌ.
ومذهب طائفه من العرب - وهم بنو الحارث بن كعب - أنَّ الفعل إذا أسند إلى ظاهر - مثنى أو مجموع - أُتي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول: قَامَا الزيدان، وقامُوا الزيدون، وقُمْنَ الهندات، فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء فى «قامت هند» حرفاً تدل على التأنيث». شرح ابن عقيل ١:٣٩٦، ٣٩٧ وانظر شرح الكتاب ٢:٤٠، وشرح التصريح ١:٢٧٦.

يكون ظاهراً، «فالفِعْل» مفعول «بجَرِّد»، وبعده مجرور محذوف تقديره من العلامتين، [ولاثنين][1] متعلق بأُسْنِد. ثم أشار إلى اللغة الأخرى بقوله:

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا * وَالفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

(ش) هذه اللغة يسميها النحويون لغة أَكَلُونِي البراغيثُ[2]، وهو أن يلحق الفعل المسند إلى المثنى ألف، والمسند إلى الجمع المذكر واو، والمسند إلى الجمع المؤنث نون، فتقول: سَعِدَا أَخَوَاكَ، وسَعِدُوا إِخْوَتُكَ، وسَعِدْنَ[3] بَنَاتُكَ.

وهذه الأحرف[4] اللاحقة للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر وإنما هي علامات للفاعل كالتاء في «قَامَتْ هِنْدٌ»[5]، ويكون المسند إليه بلفظ[6] التثنية والجمع كما ذكر، وَيَعْطِفِ آخر الاسمين على الأول كقوله[7]: / ٧٢ أ

٦٣ ـ تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ * وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ[8]

---

[1] «ولاثنين» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

[2] قال ابن مالك ٢:٥٨١ «وقد تكلم بهذه اللغة النبي صلى الله عليه وسلم ـ إذ قال:
«يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ»
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٥٨٠، ٥٨١.
والبخاري ١:٢٣٠، والموطأ ١:١٧٠.

[3] في الأصل «وتَسْعَدْنَ بَنَاتُك» وما أثبتُّ أدق لتجرى الأمثلة على نسق واحد.

[4] في ش، ظ، ك «الحروف».

[5] قال ابن مالك في شرح الكافية ٢:٥٨١
«إذ تقدم الفعل لا تَلْحَقُ به علامة تثنية ولا جمع في اللغة المشهورة، بل يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظه قبلهما. ومن العرب من يوليه قبل الاثنين ألفا، وقبل الذكور واوا وقبل الإناث نوناً محكومًا بحرفيّتها مدلولا بها على حال الفاعل الآتي قبل أن يأتي كما تدل تاء «فَعَلَتْ هِنْدٌ» على تأنيث الفاعلة قبل أن تأتي».

[6] في الأصل، هـ «لفظ» تحريف.

[7] في ش «كقول الشاعر».

[8] الشاهد لعبيد الله بن قيس الرقيات انظر ديوانه ١٩٦
وشرح ابن عقيل ١:٣٩٧، وأوضح المسالك ١:٣٥٢ وشرح التصريح ١:٢٧٧ والهمع ٢:٢٥٧ والدرر ٢:٢٨٢ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢:٧٩٠
المارقين: الخارجين عن الدين، كما يخرج السهم من الرمية.
مُبْعَد: اسم مفعول من الإبعاد والمراد به الأجنبي من النسب.
حَمِيم: القريب، أسلماه: خذلاه.

وفُهِم من قوله: «قَدْ يُقَالُ»: قلة هذه اللغة، وفُهِم من قوله: «وَالفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ»، أنَّ هذه الحروف علامات لا ضمائر، و«سَعِدَا» فى موضع رفع بيقال، «والواو» فى[1] قوله: «وَالفِعْلُ» واو الحال [أى][2] والحالة هذه. ثم قال:

(ص) وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا * كَمِثْلِ زَيْدٌ فِى جَوَابِ مَنْ قَرَا

(ش) يعنى أنَّ الفعل قد يحذف ويبقى الفاعل. وتجوّز فى قوله: «أُضْمِرَا» والمراد: حُذِفَ. وشمل إطلاقه الحذف جوازاً. كالمثال الذى ذكره[3].

والحذف وجوباً كقوله ـ عز وجل ـ: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)[4] ويجوز فى «زَيْدٌ» فى المثال أن يكون فاعلاً والتقدير: قَرَأَ زَيْدٌ. وأن يكون مبتدأ محذوف الخبر وهو أجود لمطابقة الجواب للسؤال[5]، فإن السؤال جملة اسمية، ومِن حَذْفِهِ جَوَازاً قوله ـ عز وجل ـ: فى قراءة عامر وحفص[6] ـ (يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ)[7]. أي يُسَبِّحُ لَهُ رجال. ثم قال:

(ص) وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِى المَاضِى إِذَا * كَانَ لأُنْثَى كَأَبَتْ هِنْدُ الأَذَى

(ش) يعنى أنَّ الفعل الماضى إذا أسند إلى مؤنث، لحقته تاء تدل على

---

[1] فى ت العبارة مضطربة «والواو والفعل واو فى قوله».
[2] «أى» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
[3] فى ش «ذكر» وفى ظ «المذكور».
[4] سورة التوبة. آية:٦.
[5] فى ت «السؤال».
[6] فى ت «ابن عامر وأبو بكر».
وفى هامش هـ (قوله حفص صوابه أبو بكر وهو شعبه عن عاصم).
[7] سورة النور. آية: ٣٦، ٣٧.
«قال الفراء فى معانيه ٢:٢٥٣ «قرأ الناس ـ أى ابن كثير ونافع وحمزة والكسائى ـ بكسر الباء، وقرأ عاصم (يُسَبَّحُ) بفتح الباء، فمن قال: (يُسَبَّحُ) رفع الرجال بنِيَّةٍ فعل مجدَّد. كأنه قال: يُسَبِّحُ له رجال لا تليههم تجارة. ومن قال (يُسبِّح) بالكسر جعله فعلاً للرجال ولم يضمر سواه».
وانظر: السبعة فى القراءات ٤٥٦، والبحر ٦:٤٥٨.

تأنيث فاعله، وهى فى ذلك على قسمين: لازمة وجائزة، وقد أشار إلى اللازمة[1] بقوله:

(ص) وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ / * مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

٧٢ ب

(ش) فذكر أنها تلزم فى موضعين:

الأول: أن يكون المسند إليه ضميراً[2] متصلاً، وشمل الحقيقي التأنيث نحو: هِنْدٌ قَامَتْ، والمجازى التأنيث نحو: الشَّمْسُ طَلَعَتْ. واحترز بقوله متصل من المنفصل نحو: مَا قَامَ إِلاَّ أَنْتِ.

الثانى: أن يكون المسند إليه ظاهراً حقيقى التأنيث، وهوالمشار إليه بقوله: «ذَاتِ حِرِ». «والحِرِ» الفرج، «وفِعْلَ» مفعول «بتَلْزَم»، وفى تلزم ضمير مستتر يعود على التاء. «ومُضْمَرِ» على حذف مضاف والتقدير: فِعْلُ فَاعِلٍ مُضْمَرٍ، «ومُتَّصِلٍ» نعت لمضمر، فلو فصل بين الفعل والفاعل الحقيقى التأنيث فإما أن يكون الفاصل غير إلا أو إلا[3]، فإن كان الفاصل غير إلا فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِى * نَحْوِ أَتَى القَاضِىَ بِنْتُ الْوَاقِفِ[4]

(ش) يعنى أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقى التأنيث بغير إلا جاز وجهان: إثبات التاء وتركها، وفُهم من قوله: «وقَدْ يُبِيحُ» أن حذفها قليل بالنسبة إلى إثباتها. «فَالفَصْلُ» فاعل بيبيح، «وتَرْكَ» مفعول به، «وفِى» متعلق

---

[1] فى هـ «الأولى».
[2] فى ش، ك «مضمراً».
وفى ظ «مضمر».
[3] فى الأصل «غير إلا وإلا» تحريف، خطأ من الناسخ.
[4] فى الأصل، ش «الواقفى» تحريف.

ببيبح، «ونَحْوِ» مضاف إلى [قول][1] محذوف «والتقدير فى نحو قولك، والفصل هنا بالمفعول، وإن كان الفاصل «إلا» فقد أشار إليه بقوله:

٧٣/أ

(ص) وَالحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإِلاَّ فُضِّلاَ / * كَمَا زَكَا إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ العَلاَ

(ش) فما زكا إلا فتاة. أحسن من قولك[2] ما زكت إلا فتاة. وإنما كان حذفها أحسن؛ لأنَّ الفعل فى التقدير مُسند، إلى مذكر؛ لأنَّ التقدير: مَا زَكَا أَحَدٌ إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ العَلاَ، «فالحَذْفُ» مبتدأ وخبره «فُضِّلاَ» «ومَعَ» متعلق[3] بالحذف «وبِإلاَّ» متعلق بفُضِّل[4]. ثم قال:

(ص) وَالحَذْفُ قَدْ يَأْتِى بِلاَ فَصْلٍ * ...

(ش) أشار بذلك إلى ما حكاه «سيبويه» عن بعض العرب «قال فلانة»[5] وأشار بقوله:

(ص) .... وَمَعَ * ضَمِيرِ ذِى المَجَازِ[6] فِى شِعْرٍ وَقَعْ

(ش) إلى قول الشاعر:

٦٤ ـ فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا * وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقالَهَا[7]

(ش) فأسقط التاء من أبقل، والفعل مسند إلى ضمير الأرض، «والحَذْفُ» مبتدأ وخبره «قَدْ يَأْتِى»، «وبِلاَ فَصْلٍ» متعلق بيأتى، «ومَعَ» متعلق بوقع،

---

(١) «قول» تكملة من هـ ، ظ.
والأحسن أن يكون «فى نحو» جار ومجرور متعلق بيبيح.

(٢) «من قولك» تكملة لم ترد فى الأصل ولا بقية النسخ وإثباتها لازم.

(٣) فى ز «تعليق» تحريف.

(٤) «بفضل» ساقطة من ت.

(٥) انظر الكتاب ٣٨:٢، وشرح الكافية لابن مالك ٥٩٦:٢

(٦) «ومع ضمير ذى المجاز» ساقط من ش.

(٧) الشاهد لعامر بن جوين الطائى: انظر اللسان «ودق».
والكتاب ٤٦:٢ وشرح المفصل ٩٤:٥ وشرح ابن عقيل ٤٠٧:١، وشرح الشواهد للعينى ٥٣:٢ وشرح التصريح ٢٧٨:١، والخزانة ٢١:١

«وذِى المجَازِ» نعت لمحذوف والتقدير: مَعَ ضَمِيرِ المُؤَنَّثِ ذِى المجَاز. ثم قال:

(ص) وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ * مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

(ش) يعنى أنَّ الفعل الماضى إذا أسند لجمع غير المذكر السالم حكمه كحكمه مع المجازى التأنيث «كإِحْدَى اللَّبِنْ»، وهى لَبِنَة. فتقول: قَامَ الرِّجَالُ وَقَامَتْ الرِّجَالُ، كما تقول: سَقَطَتِ اللَّبِنَةُ، وسَقَطَ اللَّبِنَةُ.

وشمل غير السالم من مذكر جمع التكسير كما ذكر، وجمع المؤنث السالم فتقول على هذا / قَامَ الهِنْدَاتُ، وقَامَتِ الهِنْدَاتُ، وفى هذا خلاف، والذى ذهب إليه الناظم جواز الوجهين، وهو مذهب كوفى. ومذهب «جمهور البصريين[1]» أنه كواحده، تلزم[2] فيه التاء، «فالتَّاءُ» مبتدأ، «ومَعْ جَمْعٍ» فى موضع الحال منه. وخبر المبتدأ «كَالتَّاءِ»، وسِوَى[3] السَّالِمِ نعت لجمع، «ومِنْ مُذَكَّرٍ» متعلق بالسالم، واللَّبِنْ جَمْعُ لَبِنَة وهى الأُجرّة. ثم قال:

٧٣ ب

(ص) وَالحَذْفَ فِى نِعْمَ الفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا[4] * لأَنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

= ويروى: ولا أرض أَبْقَلَتِ ابْقَالَهَا. وعلى هذه الرواية فلا شاهد فى البيت
المزنة: السحابة المثقلة بالماء.
الودق: المطر.
أبقلت: أخرجت وأنبتت النبات.

[1] قال الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح ١:٢٨٠
«سلامة نظم الواحد فى جمعى التصحيح المذكر والمؤنث أوجبت التذكير فى الفعل فى نحو: قام الزيدون وفى التنزيل: (قَدْ أَفْلَحَ المُؤْمِنُونَ)
وأوجبت التأنيث فى الفعل: قَامَت الهِنْدَاتُ هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، خلافاً للكوفيين فإنهم أجازوا فى الفعل مع كل من جمعى التصحيح التذكير والتأنيث. وخلافاً للفارسى من البصريين من جمع تصحيح المؤنث فإنه انفرد بجواز الأمرين، ووافق أصحابه فى وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه».
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٩٨، والتسهيل ٧٥.

[2] فى ظ «فتلزم».

[3] فى ز «وفى سوى» تحريف.

[4] فى الأصل، ك «أحسنوا» والصواب ما أثبتُّ كما فى الألفية وبقية النسخ.

(ش) يعنى أنَّ العرب استحسنوا الحذف فى نِعْمَ المَرْأَةُ هِنْدٌ[1]، وفُهم منه أن «بِئْسَ» مثلها إذ لا فرق[2] فتقول: بِئْسَ المَرْأَةُ هِنْدٌ.

وإنما استحسن فى هذا الحذف لما ذكر من قصد الجنس كأنه فى معنى نِعْمَ جِنْسُ المَرْأَةِ، ولا يُفهم من قوله: «اسْتَحْسِنُوا»، أنه أحسن من الإثبات بل هو مستحسن، وإن كان الإثبات أحسن «فَالحَذْفَ» مفعول[3] باستحسنوا، «وفِى نِعْمَ» متعلق بالحذف أو باستحسنوا، ولأَنَّ متعلق باستحسنوا[4]، ثم قال:

(ص) وَالأَصْلُ فِى الفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ * وَالأَصْلُ فِى المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ

(ش) يعنى أنَّ الأصل أن[5] يتقدم الفاعل على المفعول؛ لأن الفاعل كالجزء من فعله بخلاف المفعول، «وَالأَصْلُ» مبتدأ، «وفِى الفَاعِلِ» متعلق به، «وأَنْ يَتَّصِلاَ» خبره، وإعراب عجز البيت مثل صدره. ثم قال:

٧٤/أ

(ص) وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الأَصْلِ / * ....

(ش) خلاف الأصل[6] أن[7] يتقدم المفعول على الفاعل فتقول: ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ، «وبِخِلاَفِ» فى موضع رفع على أنه مفعول لم[8] يسم فاعله، «وقَدْ» فى قوله: «قَدْ يُجَاءُ» للتحقيق لا للتقليل. فإن تقديم المفعول على الفاعل كثير، إلا أن يراد بالنسبة إلى تقديم الفاعل على المفعول فتكون للتقليل. ثم قال:

---

(١) فى هـ ، ز، ظ، ت «فتقول نعم المرأة هند».
(٢) «إذ لا فرق» ساقط من ش.
(٣) فى ش، ظ، ت «مفعول مقدم» وعبارتها أكمل.
(٤) «ولأن متعلق باستحسنوا» ساقط من ت.
(٥) «أن» ساقطة من ت.
(٦) «الأصل» ساقطة من ت.
(٧) فى ش، ت «هو أن».
(٨) فى هـ ، ت «ما لم» وكلاهما صحيح.

[(ص) [1] ... * وَقَدْ يَجِى المَفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ]

(ش) يعنى أنَّ المفعول قد يأتى[2] متقدماف على الفعل. وشمل ما تقديمه جائز نحو: (فَرِيقاً هَدَى)[3] وما تقديمه واجب نحو (إِيَّاكَ نَعْبُدُ)[4] وظاهر «قَدْ» هنا أنها للتقليل[5]، لأن تقديم المفعول على الفعل أقلّ[6] من تقديمه على الفاعل. ثم قال:

(ص) وَأَخِّرِ المَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ[7] * أَوْ أُضْمِرَ الفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

(ش) ذكر فى هذا البيت موضعين يجب فيهما تأخير المفعول على[8] الفاعل:

الأول: أن يخاف اللَّبْس، وذلك بأن يكون الإعراب خفيًا[9] فى الفاعل والمفعول معاً[10] نحو: ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى[11]. فالأول هو الفاعل محافظة على الرتبة.

والآخر: أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا، و«المفعولَ» مفعول بآخر، «وإِنْ»: شرط، «ولَبْسٌ» مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف

---

[1] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت، من هنا إلى قوله «على الفاعل».
[2] فى ز «قد يجىء».
[3] سورة الأعراف. آية: ٣٠.
[4] سورة الفاتحة. آية: ٥.
[5] فى هـ ، ظ «والظاهر أن قد هنا للتقليل».
[6] فى ت «أولى» والصواب ما أثبتُّ.
[7] فى الأصل «وأخر المفعولان ليس حذر» تحريف. والصواب ما أثبتُّ. كما فى الألفية وبقية النسخ.
[8] فى هـ ، ز، ظ، ت «عن».
[9] فى هـ «خفيفا» تحريف.
[10] «معا» ساقطة من ش.
[11] هذا ما ذهب إليه ابن السراج، والمتأخرون كالجزولى وابن عصفور وابن مالك. وخالفهم فى ذلك ابن الحاج.
انظر الأصول لابن السراج ٢: ٢٤٥، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٥٨٩ وشرح التصريح ١: ٢٨١.

يفسره تُحذِرْ، «وأُضْمِرَ» معطوف على تُحذِرْ، «وغَيْرَ مُنْحَصِرْ» حال من الفاعل، واحترز به من الفاعل إذا كان منحصرا، فإنه يجب إنفصاله وتأخيره، ويكون حينئذٍ المفعول واجب التقديم نحو: مَا ضَرَبَ زَيْداً إِلاَّ أَنَا. ثم قال:

(ص) وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ * أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ / ٧٤ ب

(ش) يعنى أنه يجب تأخير المحصور «بإلا أو بإنما» فاعلاً كان أو مفعولاً، فإذا قُصِدَ حصر المفعول وجَبَ تأخيرهُ وتقديم الفاعل. فتقول: مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلاَّ عَمْراً، وَإِنَّمَا زَيْدٌ عَمْراً.

وإذا قُصد حصر الفاعل وُجبَ تأخيرهُ وتقديم المفعول فتقول:
ما ضَرَبَ عَمْرًا إِلاَّ زَيْدٌ، وَإِنَّمَا ضَرَبَ عَمْراً زَيْدٌ.

وقوله: «وقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ»، ولا يظهر القصد إلا فى المحصور «بإلا»، وأما المحصور «بإنَّمَا» قد لا يعلم[1] حصره[2] إلا بتأخيره، وأشار بذلك إلى نحو قوله[3]:

٦٥ ــ فَلَمْ يَدْرِ إِلاَّ اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا[4]

فقدم الفاعل وهو محصور على المفعول، «ومَا» موصولة وهى مفعول مقدم

---

(١) فى ش، ظ «فلا يعلم» وما أثبتُّ أدق.

(٢) «أجاز الكسائى ـ وحده ـ تقديم المحصور بـ «إلاَّ»، لأنَّ المعنى مفهوم معها. قُدِّم المقترن بها أو أُخِّر بخلاف المحصور بـ «إنَّما» فإنه لا يعلم حصره إلا بالتأخير فلذلك لم يُختلَف فى منع تقديمه. وغير الكسائى يلتزم تأخير المحصور بـ «إلاَّ» ليجرى الحصرين على سَنَن واحد، ووافق الكسائى وأبو بكر بن الأنبارى فى تقديم المحصور إذَا لم يكن فاعلاً نحو: مَا ضَرَبَ إِلاَّ زَيْداً عَمْرٌو. ولم يوافقه فى تقديمه إذا كان فاعلاً نحو: مَا ضَرَب إِلاَّ زَيْدٌ عَمْراً.
شرح الكافية لابن مالك ٢: ٥٩٠، ٥٩١.

(٣) فى ش «قول الشاعر».

(٤) الشاهد لذى الرمة ورواية عجز البيت فى الديوان ٧١٥
«أَهِلَّةُ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا»
انظر شرح ابن عقيل ١: ٤١٥ وأوضح المسالك ١: ٣٦٩ وشرح التصريح ١: ٢٨٤ والهمع ٢: ٢٦١ وحاشية الخضرى ١: ١٦٦، ومعجم شواهد النحو ١٥٤.
الإنآء: جمع نُأْى ومعناه البعد.
=

بأخر وصلتها انحصر، «وبِإلاَّ» متعلق بانحصر، وفُهِم من قوله: «قَدْ يَسْبِقُ» - أن ذلك قليل - وَأَنَّ[1] ذلك لا يكون إلا مع «إِلاَّ»؛ لأن القصد لا يظهر إلا معها. ثم قال:

(ص) وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ * وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ[2]

(ش) يعنى أَنَّ تقديم المفعول المُلْتَبِسِ بضمير الفاعل على الفاعل[3] كثير[4] وهو قوله: «خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ»، «فَرَبَّه» مفعول مقدم ملتبس بضمير الفاعل. وإِنَّمَا كَثُر ذلك؛ لأَنَّ الضمير وإن كان[5] عائداً على ما بعده فإِنَّ المفسر للضمير[6] مقدم فى النية؛ لأن تقديمه هو الأصل، [وقوله][7] «وشَذَّ نَحْوُ زَانَ / نَوْرُهُ الشَّجَرْ» يعنى أَنَّ تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول على المفعول قَلَّ، وإنما قَلَّ ذلك؛ لأَنَّ الضمير الملتبس[8] به عائد على متأخر لفظًا ورتبة؛ لأَنَّ المفعول فى نية[9] التأخير «ونَحْوُ» فاعل بشاع، وهو على حذف مضاف والتقدير: شاع نحو قولك: وكَذَلِكَ شَذَّ.

٧٥ أ

= وَشامها: الوشام بكسر الواو جمع وشيمة وهى كلام البشر، والوَشام بفتح الواو جمع شامة وهى العلامة من الوشم. يُقال وشم يده وشما إذا غرزها بالإبرة وذر عليها دخان الشحم. أو لون يخالف لون الأرض.

(١) «وأن» ساقط من ز، ك.

(٢) قوله: وشاع: أى شاع فى لسان العرب فالأصل فى كثرة الاستعمال كونه قياسياً.
وقوله شذّ: أى شذّ قياساً وإن سمع كثيراً. نحو «زَانَ نورُه الشجَر» حيث تقدم الفاعل المتصل به ضمير عائد إلى المفعول وهو شاذ. ووجه شذوذه عَوْدُ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. وقد منع ذلك الجمهور ولم يمنعه ابن جنى وتبعه فى ذلك ابن مالك إذ أَنَّ لا ضَرَر عنده فى تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول؛ لأنه وأرد عن العرب.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٥٨٥ ٥٨٦.

(٣) «على الفاعل» ساقط من ك.

(٤) فى الأصل «كثر».

(٥) «وإن كان» ساقط من ش.

(٦) فى الأصل «الضمير» تحريف.

(٧) «وقوله» تكملة لم ترد فى الأصل وبقية النسخ.

(٨) ما بعد «الأصل» إلى هنا ساقط من ز.
وما بعد «الملتبس» إلى هنا ساقط من ك.

(٩) فى ز، ك «فى رتبة».

(النائب عن الفاعل)

(ش) يُسمى النائب عن الفاعل[1]، ويسمى[2] المفعول الذى لم يسم فاعله[3] قوله:

(ص) يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ * فِيمَا لَهُ كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ

(ش) يعنى أنَّ الفاعل يُحذف وينوب عنه المفعول به وقوله: «فِيمَا لَهُ» أي فيما استقر له من الأحكام كوجوب الرفع، والتأخير، وعدم الحذف، وتسكين آخر الفعل الماضى معه، ولحاق تاء التأنيث فى الماضى[4] إذا كان مؤنثاً. ثم مثَّل بقوله: «كنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ».

أصله[5] نِلْتُ خَيْرَ نَائِلٍ، فلما حذف الفاعل ارتفع المفعول به لنيابته عنه، ولما كانت نيابة المفعول به عن الفاعل مشروطة بتغيير فعل[6] الفاعل عن بنيته[7] إلى بنية تدل على النيابة[8]، نبَّهَ على ذلك بقوله:

---

[1] «يُسمى النائب عن الفاعل» ساقط من ك.
[2] فى ك «ويُسمى أيضا» والعبارة هنا أكمل.
[3] «النائب عن الفاعل» هذا مصطلح ابن مالك.
وسماه سيبويه والجمهور «المفعول الذى لم يسم فاعله»
وكذا المبرد «المفعول الذى لا يذكر فاعله»
والأولى أولى لأنها أوضح وأكثر اختصاراً.
وكذلك «لم يسم فاعله» أكثر اختصاراً من «ما لم يسم فاعله».
انظر الكتاب ١:٤٢، ٤٣، والمقتضب ٤:٥٠، والتسهيل ٧٧.
[4] فى ز، ك «فى الماضى معه».
[5] فى ش «اى أصله».
[6] فى ز «الماضى» تحريف.
[7] فى ظ «بنية الفاعل».
[8] فى ش، ك «على النيابة فيه» وعبارتها أكمل.

(ص) فَأَوَّلَ[1] الفِعْلِ اضْمُمَنْ وَالمُتَّصِلْ * بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ

(ش) يعنى أنَّ أول الفعل المبنى للمفعول يُضَم، وشمل الماضى والمضارع فإنهما يشتركان فى ضم الأول، فإن كان ماضياً / كُسِر ما قبل الآخر، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَالمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ»، ثم مثَّل ذلك بقوله: «كوُصِلْ»، وأصله: وَصَلْتُ الشَّىْءَ[2]، فحُذِفَ الفاعل، وأقيم المفعول به مقامه بتغيير فَعَلَ[3] إلى «فُعِل»، وإن كان مضارعاً فُتح ما قبل الآخر، وإلى ذلك أشار بقوله:

٧٥/ب

(ص) وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا[4] * ...

(ش) أى اجعل ما قبل الآخر من المضارع منفتحا[5]، ثم مثل ذلك بقوله:

(ص) ... * كَيَنْتَحِي المَقُولِ فِيهِ يُنْتَحَى

(ش) وقوله: «وأَوَّلَ الْفِعْلِ» مفعول مقدم باضْمُمَنْ، «والمُتَّصِلْ» مفعول مقدم أيضاً «باِكْسِرْ»[6]، «وفِي» متعلق باِكْسِر، «وبالآخِرِ» متعلق «بالمُتَّصِل» «والهَاء» فى «اجْعَلْه» عائدة على ما قبل الآخر، «ومِنْ مُضَارِعٍ» متعلق باجعله، «ومُنْفَتِحاً»[7] مفعول ثان باجعل، «والمَقُولِ» نعت ليَنْتَحِى، «وفِيهِ» متعلق بالمَقُولِ، «ويُنْتَحِى» محكى بالمَقُول[8]، ويجوز ضبط[9] «المَقُولُ» بالضم، فيكون قد تم الكلام عند قوله كيَنْتَحِى ثم استأنف، فالتقدير على

(١) فى الأصل، ز، ظ، ت «وأول»، وما أثبتُّ أدق كما فى ش، هـ ، ك، والألفية.
(٢) فى ظ «بالشىء» تحريف.
(٣) فى الأصل، هـ ، ظ، ت «الفعل».
(٤) فى ظ «مفتتحاً» تحريف.
(٥) فى ظ «مفتتحا» تحريف.
(٦) فى الأصل «بالكسر» تحريف.
(٧) فى ظ «ومفتتحاً»، «مفتتحاً» تحريف.
(٨) فى ز «بالقول» تحريف.
(٩) فى الأصل، ت «ضبطه».

هذا: واجعله من مضارع كينتحى منفتحا[1]، فالمقول إذن فيه[2] على هذا العمل الذى هو ضم الأول وفتح ما قبل الآخر: يُنْتَحَى، «فيُنْتَحَى» على هذا الوجه خبر عن المقول لا محكى، وبالأول جزم «المرادى»[3]. ثم إنَّ ضم الأول / فى الماضى والمضارع وكسر ما قبل الآخر فى الماضى وفتحه فى المضارع مطَّرد فى جميع الأفعال المبنية للمفعول، وقد يضم إلى ذلك فى [بعض][4] الأفعال[5] تغيير آخر وذلك فى نوعين:

٧٦ أ

الأول: أن يكون أول الفعل الماضى تاء المطاوعة، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا المُطَاوَعَهْ * كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ

(ش) يعنى أنَّ الحرف الثانى من الفعل[6] المفتتح بتا المطاوعة يضم أيضاً كالأول فتقول فى تَعَلَّمْتُ الحساب: تُعُلِّمَ الحسابُ بضم الأول والثانى، وفُهم من قوله: «تَا المُطَاوَعَهْ» أنَّ المراد بالفعل هنا الماضى؛ لأنَّ المضارع لا يُفتتح بتاء المطاوعة بل بحروف المضارعة[7]. «وَالثَّانِيَ» مفعول بفعل محذوف يفسره «اجْعَلْهُ»، «وتَا المُطَاوَعَهْ» مفعول بالتَّالِيَ، «وَكَالأَوَّلِ» فى موضع الفمعول الثانى لاِجْعَلْهُ[8]، «وبِلاَ مُنَازَعَهْ» متعلق باجعله وهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه.

---

(١) فى ظ «ومفتتحاً»، «مفتتحاً» تحريف.
(٢) فى ظ «فيه إذن» تقديم وتأخير.
(٣) انظر شرح المرادى ٢: ٢٢، ٢٣.
(٤) «بعض» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.
(٥) فى ظ «الأحيان». تحريف.
(٦) «الفعل» ساقطة من ك.
وفى ش، ظ، ك «الفعل الماضى» وعبارتها أكمل.
(٧) فى ت «المضارع» تحريف.
والفعل المضارع يفتتح بحرف المطاوعة وهو «التاء» فى مقابل تاء المطاوعة للماضى وكان الأولى أن يقوله: بحرف المطاوعة.
(٨) فى ت «باجعله».

الثاني: أن يكون الفعل الماضي مفتتحاً بهمزة الوصل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَثَالِثَ الَّذِى بِهَمْزِ الوَصْلِ * كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِى

(ش) يعنى أنَّ الفعل إذا أُفتتح بهمزة الوصل جُعل ثالثه مضموماً كالأول / ٧٦ ب فتقول فى انْطَلَقَ انْطُلِقَ، وفى اسْتَحْلَى أُسْتُحْلِىَ، وفُهِم من قوله «بِهَمْزِ الْوَصْلِ» أنَّ ذلك الفعل لا يكون إلا ماضياً؛ لأنَّ المضارع لا يُفتتح بهمزة الوصل[1]، «وثَالِثَ» مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال، «والَّذِى» نعت لمحذوف، والتقدير: وثالث الفعل الذى ابتدىء بهمز الوصل والعامل فيه ابتدىء[2] أو افتتح وليس العامل فيه الكون المطلق، وإعراب البيت كإعراب البيت الذى قبله. ثم قال:

(ص) وَاكْسِرْ أَو اشْمِمْ فَا ثُلاَثِىّ أُعِلْ[3] * عَيْنًا وَضَمٌّ جَاكَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

(ش) يعنى أنَّ فى «فَا» الفعل الماضى الثلاثى المعتل العين ثلاث لغات:

الأولى: إخلاص الكسر [وهى المشار إليها بقوله: «واكْسِرْ».

الثانية: الإشمام][4] وهى المشار إليها بقوله أَوْ اشْمِمْ. وحقيقته عند الجمهور أن تكون الكسرة مشوبة بشىء من صورة[5] الضمة.

---

(١) الفعل المضارع يُفتتح بحرف المطاوعة، والمبنى للمجهول منه يضم أوله وثانيه، كما تقول فى «تَدَحْرَجَ تُدُحْرِجَ» وفى تَكَسَّر تُكُسِّر.

(٢) فى الأصل، ت «الذى وصلته الذى بهمز الوصل والعائد فيه ابتدى».
وفى هـ ، ز «الذى ابتدى بهمز الوصل وصلته الذى بهمز الوصل والعامل فيه ابتدى».
وفى ظ «الذى وصلته بهمز الوصل والعامل فيه ابتدى».
وما أثبته من ش، ك أدق وأوضح.

(٣) «المعتل ما كان فيه حرف علة، والمُعَلّ ما تُصرف فيه بأن دخله إعلال تصريفي».
شرح المرادى ٢:٢٦.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ظ، ك، ت.

(٥) (صورة) ساقطة من ش، ز.

وهاتان اللغتان[1] فصيحتان، وقُرىء بهما فى المتواتر[2].

الثالثة: إخلاص الضم. وهى[3] المشار إليه بقوله: [وَضَمٌّ جَاكَبُوعَ. وَمنه قوله]:[4]

٦٦- لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ؟
لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[5]

وشمل قوله[6]: «فَاثُلاَثِيّ» المفتوح العين نحو: بَاعَ[7]، والمكسور العين كخَافَ وشمل قوله: «أُعِلّ» ما عينه ياء. كبَاعَ، وما عينه واو كقَالَ. والأصل فى هذه اللغات كلها / فُعِل بضم الفاء وكسر العين كالصحيح، فالأصل فى بِيع بخلاص الكسر بُيِع فاستثقلت الكسرة فى الياء فنُقلت إلى الفاء[8] وذهبت حركة الفاء وسكنت العين لزوال حركتها، والأصل فى قِيلَ قُوِلَ[9] فاستثقلت أيضاً الكسرة فى الواو فنُقلت إلى القاف وبقيت الواو

٧٧ أ

---

(١) فى الأصل «العلتان» تحريف من الناسخ.
«اللغتان» ساقطة من هـ .

(٢) إخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم، وإشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس وأكثر بنى أسد.
قرىء قوله تعالى فى سورة هود آية: ٤٤ (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِى مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ اقْلَعِى وَغِيضَ المَاءُ) بالإشمام فى قِيل وغِيض. انظر النشر فى القراءات ٢:٢٠٨ ومعجم القراءات ٣:١١٤.

(٣) فى ز، ك «وهو».

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج وروى فى الديوان ١٧١
لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعَ شَيْئًا لَيْتَ
لَيْتَ شَبَابًا بِيعَ فَاشْتَرَيْتَ
ولا شاهد فيه على هذه الرواية.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٦٠٥، وشرح ابن عقيل ١:٥٠٣، وأوضح المسالك ١:٣٨٥، وشرح الشواهد للعينى ٢:٦٣، وشرح التصريح ١:٢٩٥.

(٦) «قوله» ساقطة من ظ.

(٧) فى ك «نحو خان».

(٨) فى ظ، ك «الباء».

(٩) فى ز «قوله» تحريف.

ساكنة فقُلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها[1]، وأما على لغة قُول وبُوع فإنَّ الكسرة حُذفت من حرف العلة[2] فسلمت الواو وقُلبت الياء واواً لسكونها وضم ما قبلها وأما لغة الإشمام فهى مركبة من اللغتين. «وفَاثُلاَثِيّ» مفعول «باشْمِمْ» على إعمال الثانى، ومفعول «اكْسِرْ» محذوف، «وأُعِلّ» فى موضع الصفة لثلاثى، «وعَيْنًا» تمييز، «وضَمُّ» مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه[3]، فى معرض التفصيل، وخبره «جَا»، وقصره ضرورة، «واحْتُمِلْ» معطوف على جا، «وكَبُوعَ» فى موضع الحال من فاعل «جا». ثم قال:

(ص) وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ * .... [4]

(ش) يعنى أنه إذا خيف لبس النائب عن الفاعل بالفاعل بسبب شكل، تُرِكَ ذلك الشكل الموقع فى اللبس، واستعمل الشكل الذى لا لبس فيه، وذلك نحو: بِيعَ العَبْدُ. إذا أسندته / إلى ضمير المخاطب فقلت: بِعْتَ يَا عبْدُ، بإخلاص[5] الكسر[6]، لم يُعلم هل هو فعل وفاعل أو فعل ومفعول، فيترك الكسر ويرجع إلى الضم[7] أو الإشمام وكذلك: ظِلْتَ يَا زَيْدُ[8] إذا أسندته[9] إلى ضمير المخاطب فقلت: ظلت بالضم التبس بفعل الفاعل فترجع إلى الإشمام أو إلى الكسر إذ لا لبس فيهما «وإِنْ» شرط، «وخِيفَ» فعل

77/ب

[1] «وكسر ما قبلها» ساقط من ش.
[2] فى ز «الصلة» تحريف.
[3] فى ش «وسوغ الابتداء بالنكرة كونها».
[4] اكمل بيت الألفية فى ش.
وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ
وسيرد فى موضعه فى الأصل، وفى بقية النسخ بما فى ذلك ش.
[5] «بإخلاص» ساقط من ش.
[6] فى ز، ك زيادة «بإخلاص الضم والإشمام ولو قلت بعت يا عبد بالكسر» وهى غير لازمة
[7] فى الأصل، ك «الضمير» تحريف.
[8] فى ز «ظلت زيد» تحريف.
وفى ظ، ت «ظلت زيداً» تحريف.
[9] فى ظ «أسندته أيضا».

الشرط، «ولَبْسٌ» مفعول لم يسم فاعله، «وبِشَكْلٍ» متعلق بخيف، «ويُجْتَنَبُ» جواب الشرط. ثم قال:

(ص) ... * **وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ**

(ش) يعنى أنه قد يجوز فى فاء الفعل الثلاثى المضاعف[1] نحو: حبَّ وردَّ ما جاز فى «فاء»[2] باع من كسر وإشمام وضم وقد قُرىء (هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رِدَّتْ إِلَيْنَا)[3] بكسر الراء، وفُهِم من قوله: «قَدْ[4] يُرَى» أن ذلك قليل، ولم يقرأ بها فى المتواتر، «فمَا» مبتدأ موصول، وصلته[5] لباع، «وقَدْ يُرَى» الخبر، و«لِنَحْوِ» فى موضع المفعول الثانى ليُرَى. ثم قال:

(ص) **وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا العَيْنُ تَلِى * فِى اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِى**

(ش) يعنى أنَّ ما كان من [الفعل][6] المعتل[7] العين على وزن «افتعل» نحو: اخْتَارَ، وعلى وزن «انْفَعَل» نحو: انْقَادَ، وما أشبههما يجوز فى الحرف الذى تليه العين ما جاز[8] / فى فاء باع من الأوجه الثلاثة المذكورة فتقول: اخْتِيرَ واخْتُورَ وبالإشمام، وفُهِم من تمثيله «باخْتَارَ[9] وانْقَادَ»، أن ماصحت عينه[10] من هذين الوزنين لا يجرى فيه ما ذكر نحو: اعْتَوَرَ بل يجرى

78 أ

---

(1) فى ش «المضعف» تحريف.
(2) «فاء» ساقطة من ز.
(3) سورة يوسف، آية: ٦٥.
قرأ بذلك الحسن، وعلقمة، والأغمش.
انظر: الإملاء ٢: ٣٠، والبحر ٥: ٣٢٢، وروح المعانى ١٣: ١٢.
(4) «قد» ساقطة من ت.
(5) فى ز «فما موصولة وصلتها كباع».
(6) «الفعل» تكملة من هـ، ك.
(7) فى ش «معتل» تحريف.
(8) فى ز «ما يجوز».
(9) فى الأصل «باختيار» تحريف، وما أثبتُّ أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.
(10) فى ظ زيادة «ما صحت عينه أى من الإعلال فهو معتل ليس معلا».
والزيادة هنا غير لازمة.

مجرى الصحيح، «ومَا» موصولة مبتدأ، وصلته[1] «لِفَا بَاعَ» وخبره[2] لما العين تلى، «والعَيْنُ» مبتدأ خبره تلى، والجملة صلة «مَا» الثانية، وفى «اخْتَارَ» متعلق بتلى والتقدير: ما استقر من الأوجه الثلاثة[3] لفاء باع ثابت للحرف الذى تليه العين فى اختار وانقاد وما أشبههما، «ويَنْجَلِى» فى موضع الصفة لشِبْهٍ أى وما يشبههما فى الوزن والإعلال. ثم إنَّ الذى ينوب عن الفاعل أحد[4] أربعة أشياء: المفعول به والظرف والمصدر والجار والمجرور. وقد ذكر فى أول الباب المفعول به، وأشار هنا إلى بقية ما ينوب عن الفاعل فقال:

(ص) وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اَوْ مِنْ مَصْدرٍ * أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى

(ش) يعنى أنه ينوب عن الفاعل ما يقبل النيابة من ظرف، وشمل ظرف الزمان وظرف المكان، ويشترط فى نيابتهما أن لا يكونا مبهمين / فلا يجوز: سِيرَ وَقْتٌ، ولاَ جُلِسَ مَكَانٌ. وأن يكونا متصرفين، فلا يجوز سِيَر سَحَرٌ[5]، ولا جُلِسَ عِنْدَك[6] أو ما يقبل النيابة من مصدر. ويشترط أيضاً فى نيابته: أن لا يكون مؤكدا، وأن لا يكون غير متصرف نحو: سُبْحَان[7] أو حرف جر يعنى مع مجروره، ويشترط فى نيابته أن لا يلزم طريقة[8] واحدة كحروف القسم والاستثناء ومذ ومنذ، وهذه الشروط كلها مستفادة من

٧٨ ب

---

(١) فى ش، ظ، ك «وصلتها» ويجوز التذكير والتأنيث.
(٢) فى ك «وخبرها» التذكير والتأنيث جائز؛ لأن الضمير هنا يعود على «ما» الموصولة.
(٣) «الثلاثة» ساقطة من ت.
(٤) فى ت «على أحد» تحريف.
(٥) «سحر» ساقطة من ز.
(٦) أجاز الأخفش نيابة الظرف غير المتصرف فى نحو قولك: جُلِسَ عِنْدَكَ بنصب الدال؛ لأنه ملازم للظرفية: فعلى مذهبه يكون فى محل رفع
انظر منهج الأخفش الأوسط ص ٤٠٠، وشرح المرادى ٢: ٢٩، وحاشية الصبان ٢: ٦٤، وحاشية الخضرى ١: ١٧١
(٧) فى ش «سبحان الله».
(٨) فى الأصل «طريقة أخرى» تحريف.

قوله: «وقَابِلٌ».

فإنك إذا «رُمْتَ» إسناد الفعل المبنى للمفعول إلى أحد هذه الأشياء تعذر ذلك، فمثال ما توفرت فيه شروط النيابة: سِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَيْنِ فَرْسَخَيْنِ سَيْراً شَدِيداً. إنَّ أقمت المجرور.

وسِيرَ بَزَيْدٍ يَوْمَانِ فَرْسَخَيْنِ[1] سَيْراً شَدِيداً[2]، إن أقمت ظرف الزمان. وسِير بزيد يومين فرسخان سيراً شديداً ، إن أقمت ظرف المكان. وسير بزيد يومين فرسخين[3] سيرٌ شديدٌ، إن أقمت المصدر. «وقَابِلٌ» مبتدأ، «ومِنْ ظَرْفٍ» متعلق به وهو الذى سوغ الابتداء به «وَحَرِى» بمعنى حقيق، وهو خبر المبتدأ، «وبِنِيَابَةٍ» متلعق به. ثم / قال:

٧٩
أ

(ص) وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هَذِى إنْ وُجِدْ * فِى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

(ش) اعلم أنه إذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الأربعة المذكورة لا ينوب واحد منها بحضرته. هذا هو[4] مذهب «البصريين».

ومذهب الكوفيين: أنه يجوز أن ينوب كل واحد منها بحضرة المفعول به، وبه أخذ الناظم[5]، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَقَدْ يَرِدْ»، وفُهِم منه أنَّ ذلك قليل. ومنه قراءة بعضهم: (لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا

---

[1] «فرسخين» ساقطة من ظ، ت.
[2] فى الأصل، ش، ك «شديد» تحريف.
[3] «فرسخين» ساقطة من ت.
[4] «هو» ساقطة من هـ ، ظ.
[5] ينوب الظرف، والمصدر، والجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به، نقل ذلك ابن مالك عن الأخفش والكوفيين، إستناداً إلى قراءة بعضهم (الآية) ومنع ذلك البصريون. انظر منهج الأخفش الأوسط ص ٤٠٠ والتسهيل٧٧، وشرح المرادى ٢: ٣٢، والهمع ٢: ٢٦٥ والنشر ٢: ٣٧٢.

يَكْسِبُون)[1] على إقامة المجرور مقام الفاعل وهو «بِمَا كَانُوا»[2] مع حضرة المفعول به وهو «قَوْماً»[3]، وقوله: «بَعْضُ» فاعل بينوب، «وهـٰذِهِ» إشارة إلى الأربعة المذكورة[4]، «وإِنْ وُجِدْ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه.

وفاعل «يَرِدْ» ضمير مستتر. والتقدير: وَقَدْ يَرِدُ ذلك، أى نيابة أحد المشار إليه مع وجود المفعول به. ثم قال:

(ص) وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ[5] مِنْ * بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

(ش) يعنى أنَّ النحويين اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثانى من باب «كَسَا» وَيُعَبَّرُ أيضاً عن هذا النوع بباب «أَعْطَى»، وهو ما كان المفعول / الثانى فيه غير الأول، واحترز به من[6] المفعول الثانى من [7] باب «ظَنَّ» وذلك مع أمن اللبس. فتقول على هذا: كُسِيَ زَيْداً ثَوْبٌ، وأُعْطِيَ عَمْراً دِرْهَمٌ[8]، وفُهِم من قوله: «فِيمَا التِبَاسُهُ أُمِنْ». أنه إذا وجد

٧٩/ب

---

[1] سورة الجاثية. آية: ١٤.
قرأ بذلك عاصم، وشيبة، وأبو جعفر، والأعرج.
انظر معانى الفراء ٣: ٤٦، والإملاء ٢: ١٢٥، والبحر ٨: ٤٥، والنشر ٢: ٣٧٢.

[2] فى ت «بما كانوا يكسبون» اكتفت بموضع الشاهد.

[3] فى الأصل، هـ ، ت «قوم» تحريف من الناسخ.

[4] «المذكورة» ساقطة من ش.

[5] فى ز «الثانى» تحريف.

[6] فى ت «عين».

[7] فى هـ ، ز «فى».

[8] فى الأصل، ظ، ت «وأعطى الدرهم عمراً».
وفى هـ «وأعطى عمراً الدراهم».
وفى ز «وأعطى عمراً الدرهم».
والمثال المثبت فى ش، ك هو الأدق.
يجوز نيابة المفعول الثانى إذا أمن اللبس كما مثّل، وكذلك يجوز نيابة المفعول الأول كقولك: كُسِيَ زَيْدٌ ثَوْبًا، وأُعْطِيَ عَمْرٌو دِرْهَمًا.

لبس[1] وجب إقامة الأول كقولك: أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْراً.

وفُهِم أيضاً من سكوته عن الأول أنه يجوز نيابته باتفاق[2]؛ لدخوله تحت عبارته فى قوله فى أول الباب: «يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ».

«وقد» [هنا][3] إما للتحقيق؛ لأنه جائز اتفاقاً، وإما للتقليل بالنظر إلى نيابة الأول، فإنه أكثر، «وبِاتِّفَاقٍ» متعلق بينوب وكذلك «فيما»، «والثَّانِ»[4] فاعل. «ومِنْ بَابِ» فى موضع الحال من الثَّانِ[5]. ثم قال:

(ص) فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى المَنْعُ اشْتَهَرْ * ...

(ش) يعنى أنَّ نيابة المفعول الثانى من باب «ظَنَّ» وهو ما هو خبر فى الأصل، والمفعول الثانى من باب «أَعْلَم» وأصله المبتدأ، اشتهر عند النحويين منعه، ووجه منعه فى[6] [باب][7] «ظَنَّ» أنه خبر فى الأصل، والنائب عن الفاعل مخبر عنه فَتَتَنَافَيَا، ووجه منعه فى «أَعْلَم» أنَّ المفعول الأول مفعول به حقيقة فتنزل المفعول الثانى والثالث مع الأول منزلة الظرف والمجرور مع / وجود المفعول به، وذهب بعضهم إلى

٨٠ أ

---

[1] فى ز «اللبس» تحريف.

[2] اتفق النحاة على جواز نيابة المفعول الأول فى باب كسا، وظن، ومنع الأكثرون نيابة ثانى المفعولين من باب ظن وأعلم.

وذهب ابن مالك «أنه لا تمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس، ولم يكن ثانى المفعولين جملة أو شبهها».

انظر التسهيل ٧٧ وشرح المرادى ٢:٣٤.

[3] «هنا» تكملة من ظ، ك.

وفى ز «هاهنا».

[4] فى ز، ظ «والثانى» تحريف.

[5] فى هـ ، ز، ظ «الثانى» تحريف.

[6] فى ش «من».

[7] «باب» تكملة من ش، ز، ظ، ك.

جواز[1] نيابتهما وهو اختيار الناظم[2]، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) .... * **وَلاَ أَرَى مَنْعاً إِذَا القَصْدُ ظَهَرْ**

(ش) وظهور القصد هو عدم اللبس، فيجوز عنده ظُنَّ قَائِمٌ زَيْدًا[3].

وأُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسُهُ مُسْرَجًا. وفُهم من سكوته عن المفعول[4] الأول من باب «ظَنَّ وأَعْلَمَ» أنه يجوز[5] نيابتهما[6] بلا خلاف[7]، وفِى «بَابِ» متعلق باشْتَهَرْ وهو خبر عن المنع، «والقَصْدُ» فاعل بفعل محذوف يفسره «ظَهَرْ» ثم قال:

(ص) **وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا * بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا**

(ش) يعنى أنه يجب نصب ما تعلق بالفعل المسند إلى النائب مع رفع النائب، وشمل قوله: «مَا سِوَى النَّائِبِ» جميع المنصوبات كظرف الزمان وظرف المكان والمصدر والحال والتمييز والمفعول له أو فيه أو معه فتقول: أُعْطِىَ زَيْدٌ دِرْهَمًا يَوْمَ الجُمعَة. أَمَامَ[8] زَيْدٌ إِعْطَاءً، فتنصب جميع ما علق بالفعل غير النائب، «ومَا» مبتدأ موصول، صلته[9] «سِوَى النَّائِبِ»، «ومِمَّا»

---

[1] فى ز، ظ، ك «اجازة» وما أثبتُّ أدق.

[2] انظر التسهيل ٧٧.

[3] فى ظ «ظُنَّ زَيْدٌ قَائِماً».
هذا المثال يتفق مع مَنْ منع نيابة المفعول الثانى فى باب ظَنَّ.

[4] «المفعول» ساقطة من ش.

[5] فى ظ «لا يجوز» تحريف.

[6] فى ش، ظ «نيابتهما باتفاق».

[7] قال الرضى: «لم يسمع إلا قيام أول مفاعيل أعلمت إذ معنى: اعلم زيد عمراً منطلقاً، علم زيد عمراً منطلقاً، وقيام ثانى مفاعيل أعلمت مقام الفاعل أولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام أول مفعولى علمت أولى فتقول: أُعْلِمْتُ زَيْدًا أَبَاكَ.
شرح الكافية ١:٨٤، وانظر التسهيل ٧٧ وشرح المرادى ٢:٣٤.

[8] فى الأصل، ك «أما» تحريف.

[9] فى ش، ز، ك «موصولة وصلتها» جائز.

متعلق[1] بالاستقرار[2] العامل فى الصلة، «وبِالرَّافِعِ» متعلق بعلق، «والنَّصْبُ لَهُ» مبتدأ وخبر، والجملة خبر ما، «ومُحَقَّقًا» حال من الضمير المستتر فى له العائد على النصب.



(1) فى الأصل ومما متعلق به بالاستقرار ولا حاجة لذكر «به».
(2) فى ظ «ومما علق متعلق بالاستقرار» بإضافة علق تصحيف.

(اشتغال العامل عن المعمول) / ٨٠/ب

(ش) المراد بالعامل فى هذا الباب المفسر للعامل فى الاسم السابق، ومن شرطه: صلاحيته للعمل فيه، فوجب أن يكون[١] إلا فعلاً متصرفاً، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، ولا يجوز أن يكون فعلا غير متصرف، ولا صفة مشبَّهة، ولا حرفاً؛ لأنَّ هذه لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً. ثم قال[٢]:

(ص) إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً[٣] شَغَلْ * عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ المَحَلّ

فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا * حَتْماً مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

(ش) يعنى أنَّ الفعل إذا اشتغل بنصب ضمير عائد على اسم سابق عن نصب لفظ[٤] ذلك[٥] الاسم السابق، أو عن[٦] نصب محله، فانصب ذلك الاسم السابق [أو انصب محله][٧] بفعل لازم الإضمار موافق للفعل المشتغل بالضمير، فمثال المشتغل عن نصب لفظه: زَيْداً ضَرَبْتُهُ، ومثال المشتغل عن نصب[٨] محله عَمْراً مَرَرْتُ بِهِ، وفُهِم من قوله: «مُوَافِقٍ» مطلق الموافقة. فشمل الموافق فى اللفظ والمعنى كالمثال الأول، والموافق فى المعنى دون اللفظ كالمثال الثانى والتقدير: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، وجَاوَزْتُ عَمْرًا مَرَرْتُ بِهِ.

---

[١] فى ت «أن يكون» تحريف.

[٢] فى ش، هـ ، ك، ت «قوله».
وفى ز «ثم قال قوله».

[٣] «فعلا» ساقطة من ظ.

[٤] «لفظ» ساقطة من ظ.

[٥] فى هـ ، ت «ذاك»

[٦] «عن» ساقطة من هـ ، ز، ظ، ك، ت.

[٧] ما بين العقوفين تكملة من هـ ، ز، ك، ت.

[٨] فى ت «لفظ» تحريف.

وهذا التقدير[1] لا يُنطق به؛ لأنَّ الفعل الثانى عوض[2] منه فلا يجمع بينهما. ويشترط فى المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق [فلو قلت: زيداً أَنْتَ تَضْرِبُهُ. لم يجز النصب للفصل بأنت][3] «وأن» حرف شرط، «ومُضْمَرٌ» فاعل بفعل محذوف يفسره «شَغَل»، «وسَابِقٍ» نعت لاسم، «وفِعْلاً» مفعول بشَغَل، «وعَنْهُ» متعلق بشغل والضمير فيه عائد / على الاسم السابق «والباء» فى «بِنَصْبِ» بمعنى عن وهو بدل اشتمال من الضمير فى عنه، «وبِنَصْبِ» متعلق بشغل، والضمير فى لفظه عائد على الاسم السابق[4] والظاهر[5] فى «أَلْ» فى قوله: «أَوْ الْمَحَل» أنها معاقبة للضمير والتقدير: بنصب لفظه أو محله، ويحتمل هذا البيت وجهاً آخر من الإعراب وهو أن تكون الهاء فى «لَفْظِهِ» عائدة على الضمير الذى اشتغل الفعل به وتكون الباء على بابها لا بمعنى عن. وعلى الإعراب الأول حمل الناظم كلامه فى شرح الكافية[6] فترجح الأخذ به، «والسَّابِقَ» مفعول بفعل[7] مضمر يفسره انصبه، «وبِفِعْلٍ» متعلق بانصبه، «وأُضْمِرَا» فى موضع الصفة لفعل، «وحَتْماً» نعت لمصدر محذوف والتقدير: إضماراً حتماً، ويحتمل أن يكون[8] حالاً من الضمير فى أضمرا، «ومُوَافِقٍ» نعت لفعل بعد نعته بالجملة، «ولِمَا» متعلق

81 أ

---

[1] «التقدير» ساقطة من ت.
[2] «عوض» ساقطة من ظ.
[3] ما بين المعقوفين تكملة من هـ ، ظ.
وكذلك ز مع اختلاف العبارة كما يلي:
«وبين الاسم السابق بشيء يستغنى عنه نحو: أنت فى قولك: زَيْدٌ أَنْتَ تَضْرِبُهُ. فإن وقع الفصل بهذا ومثله. قلت: زَيْدًا أَنْتَ تَضْرِبُهُ لم يجز النصب للفصل بأنت» والزيادة هنا تفيد.
[4] «السابق» ساقط من ك.
[5] فى هـ «والظاهر أن» تحريف.
[6] شرح الكافية لابن مالك ٢:٦١٤
[7] فى ز «بفعل مقدر».
[8] فى ظ «أن لا يكون» تحريف.

بموافق، «وما» موصولة وصلتها الجملة بعدها. ثم إنَّ الاسم السابق لفعل ناصب[1] لضميره على خمسة أقسام:

لازم النصب، ولازم الرفع بالابتداء، وراجح[2] النصب على الرفع ومُستَو فيه الأمران، وراجح الرفع على النصب، وقد بين القسم الأول بقوله:

(ص) وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا * يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

(ش) يعنى أنَّ الاسم السابق إذا تبع ما يختص بالفعل تحتم نصبه، والمختص بالفعل: أدوات[3] الشرط، وأدوات[4] التخصيص، وأدوات الاستفهام / غير[5] الهمزة. وذكر منها[6] أن وحيثما فتقول: إِنْ زَيْدًا لَقِيتَهُ فَأَجْمِلْ إِكْرَامَه، وحَيْثُمَا زَيْداً لَقِيته يُكْرِمُك.

٨١/أ

[ومثال ذلك فى التحضيض][7] هَلاَّ زَيْدًا كَلَّمْتَه.

[ومثال الاستفهام][8] ومَتَى زَيْدًا تَأْتِيهِ [يُكْرِمُكَ][9]

وجواب «إِنْ» محذوف لدلالة ما تقدم عليه، ثم أشار إلى القسم الثانى بقوله[10]:

(ص) وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بِالاِبْتِدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا

---

[1] فى ز، ك «للفعل الناصب» وعبارتها أدق.
[2] فى ز، ظ «أو راجح».
[3] فى ز «كأدوات» تحريف.
[4] فى ز «وأدوات منها التحضيض».
[5] فى ش، هـ ، ز، ك، ت «ما عدا».
[6] «منها» ساقط من ز. ويريد بقوله منها أى مما يختص بالفعل.
[7] ما بين المعقوفين تكملة من ش، ك.
وفى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «ومثل ذلك».
[8] «ومثال الاستفهام» تكملة من ش، ك.
[9] «يكرمك» تكملة من ز، ك.
[10] «بقوله» ساقط من ز. وفى ظ، ك «فقال».

كَذَا إِذَا الفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ[1] * مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ[2]

(ش) فذكر لوجوب رفع الاسم السابق سببين: أحدهما ما اشتمل عليه البيت الأول وهو أن يتبع الاسم السابق شيئاً يختص بالابتداء، ومثال ذلك: «إِذَا» التى للمفاجأة[3]، وليتما الابتدائية نحو: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ، يَضْرِبُهُ عَمْرو، وليتما زيد أكرمته. والثانى: أن يفصل بين الاسم السابق والفعل ما[4] لا يصح أن يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الصدر[5] نحو: زَيْدٌ مَا أُكْرِمُهُ وَعَمْرُو لأُكْرِمَنَّهُ[6].

وإعراب البيت الأول واضح، وأما البيت الثانى ففيه تعقيد[7] ويتبين بالإعراب، «فَالفِعْلُ» فاعل بفعلٍ[8] يفسره تَلاَ، «وما» موصولة واقعة على الفاصل بين الاسم السابق والفعل وهو مفعول بتلا، وصلتها الجملة إلى آخر البيت، و«ما» الثانية موصولة فاعلة «بيرد» واقعة على الاسم السابق وصلتها قبله، «والهَاءُ» فى قبله عائدة على الفاصل، «ومَعْمُولاً»[9] حال من «ما» الثانية «وما» / الثالثة[10] موصولة واقعة على الفعل المفسر وصلتها «وُجِدَ»، ٨٢/أ «وبَعْدُ» متعلق بوجد، وهو مقطوع عن الإضافة. وتقدير المضاف[11] بعده

---

[1] فى ظ، ت «ما لن» تحريف.
[2] فى الأصل «ما قبله معمول ما بعد وجد» تحريف.
[3] فى ش «إذا الفجائية».
[4] فى هـ ، ز، ظ، ت «بما» تحريف، على بناء الفعل يفصل للمجهول.
[5] فى ز «الصدور».
[6] فى ش «ما أكرمته» وفى ظ «لا أكرمه».
[7] فى ظ، ت «تقعير» تحريف.
[8] فى ش «بفعل محذوف» وفى ك «بفعل مضمر».
[9] فى الأصل، ش، ظ، ت «ومعمول» وفى ك (ومعمول الحال حال) والصواب ما أثبتُّ كما فى هـ ، ز والألفية.
[10] فى ت «الثانية».
[11] فى هـ ، ز «المضاف إليه».

أي بعد الفاصل[١] وتقدير الكلام كذلك أيضاً يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل الشيء الذى لا يرد الذى قبله معمولاً للفعل الذى وجد بعده وهو المفسر. ثم أشار إلى القسم الثالث فقال:

(ص) **وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ * وَبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ**
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى * مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلاَ

(ش) فذكر لترجيح النصب على الرفع ثلاثة أسباب اشتمل البيت الأول على سببين[٢]:

الأول: أن يكون الاسم السابق قبل فعلٍ يقتضى الطلب، وذلك الأمر نحو[٣]: زَيْداً اضْرِبْهُ.

والدعاء نحو: اللَّهُمَّ زَيْداً ارْحَمْهُ.

والنهى نحو[٤]: زَيْدًا لاَتُهِنْهُ.

الثانى: أن يقع الاسم السابق بعد شيء يَغلب دخوله على الفعل نحو «مَا» و«إِنْ» النافيتين، وهمزة الاستفهام نحو: مَا زَيْداً ضَرَبْتُهُ، وإِنْ عَمْراً أَكْرَمْتُه، وأَزَيْدًا رَأَيْتَه.

واشتمل البيت الثانى على سبب واحد، وهو أن يكون الاسم السابق معطوفاً على جملة مصدرة بالفعل نحو: قَامَ زَيْدٌ وعَمْرًا كَلَّمْتُهُ، ومثله قوله - عز وجل - [٥]: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِى رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾[٦] واحترز بقوله: «بِلاَ فَصْلٍ» من أن يقع بين حرف العطف

---

(١) فى هـ ، ز، ظ «الفعل».
(٢) فى ز «سببين منها».
(٣) فى ز «نحو قولك».
(٤) فى ت «فى نحو».
(٥) فى ز، ظ «تعالى».
(٦) سورة الإنسان. آية: ٣١.

والمعطوف[1] فاصل نحو: قَامَ / زَيْدٌ وأَمَّا عَمْرٌو فَكَلَمْتُهُ؛ لأنَّ حكم المعطوف ٨٢/ب في ذلك حكم المستأنف، وإنما اختير النصب قبل الطلب؛ لأنَّ الطلب طالب للفعل، وبَعْد الحروف المذكورة؛ لأنَّ الغالب فيها أن يليها الفعل، ومع العطف على الجملة الفعلية لتناسب المعطوف للمعطوف[2] عليه «ونَصْبٌ» مفعول لم يسم فاعله باخْتِيرَ[3]، «وذِى طَلَبْ» نعت لفعل، و«بَعْدَ» معطوف على «قَبْل»، وهو[4] متعلق باختير، «ومَا» موصولة واقعة على الأدوات المتقدمة على الاسم السابق[5] «وَإِيلاَؤُهُ» مبتدأ، وهو مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول الثاني، «والفِعْلَ» مفعول أول، ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول الأول. والأول أظهر؛ لأنَّ الناظم يطلق وَلِيَ على تَبع في هذا النظم كثيراً «وغَلَبْ» في موضع الخبر لإِيلاَؤُهُ، «وبَعْدَ» معطوف على «بَعْدَ» في البيت الأول، «وبِلاَ فَصْلٍ» متعلق بعاطف «وعَلَى» كذلك، «وأَوَّلاً» ظرف متعلق بمستقر[6]. واحترز به من الفعل الذى لم يقع أولاً، كالجملة ذات الوجهين[7]. ثم أشار إلى القسم الرابع فقال:

(ص) وَإِنْ تَلاَ المَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا * بِهِ عَنْ اسْمٍ[8] فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

(ش) فذكر لمساواة الرفع والنصب سبباً واحداً وهو أن يكون الاسم السابق معطوفاً على جملة ذات وجهين: وهي التي صدرها مبتدأ[9] وعجزها

---

[1] في ز «ومعطوفه».
[2] في ت «والمعطوف».
[3] في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «باختير وقبل متعلق باختير» وزيادتها هنا غير لازمة؛ لأنه سيذكرها لاحقا».
[4] في ش، ك، ت «فهو»
[5] «السابق» ساقطة من هـ .
[6] في الأصل، ش «باستقر» تحريف.
[7] في ظ، ك، ت «وجهين» تحريف.
[8] في ز «الاسم» تحريف.
[9] في ز «اسم» وهذه أدق.

فعل كقولك[1] زَيْدٌ قَامَ وَعَمْراً كَلَّمْتُه، فالنصب مراعاة لعجزها والرفع مراعاة لصدرها[2]، ولا ترجيح[3] / لواحد من الوجهين على الآخر، وتَجَوَّزَ فى تَسْمِيَةِ الاسم السابق معطوفاً، والمعطوف فى الحقيقة إنما هى الجملة التى هو جزؤها، والعذر له أنه لما ولى حرف العطف أطلق عليه معطوفا. «فَالمَعْطُوفُ» فاعل بـ «تَلاَ»، «ومُخْبَرَا» نعت لـ «فِعْلاً»، و«بِهِ» فى موضع المفعول الذى لم يُسم فاعله بـ «مُخْبَرَا»، و«عَنْ اسْمٍ» متعلق بـ «مُخْبَرَا»، ويجوز أن يكون مفعولاً لم يسم فاعله بـ «مُخْبَرَا»، «وبِهِ» متعلق بـ «مُخْبَرَا» «وفَاعْطِفَنْ» جواب الشرط. ثم أشار إلى القسم الخامس بقوله:

٨٣ / أ

(ص) وَالرَّفْعُ فِى غَيْرِ الَّذِى مَرَّ رَجَحْ[4] * ...

(ش) يعنى أنَّ الرفع راجح فيما خلا من موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع وتساوى الوجهين. ومثال ذلك: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، وإنما كان الرفع راجحاً لعدم الحذف، بخلاف النصب فإنه على حذف الفعل، «والرَّفْعُ» مبتدأ، «وفِى» متعلق به، «ورَجَحْ» خبر المبتدأ. ثم تمّم البيت بقوله[5]:

(ص) ... * فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

(ش) لأنه مستغن عنه. ثم قال:

(ص) وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ * أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِى

(ش) يعنى أنَّ الفعل المشغول بالضمير المفصول بينه وبين الفعل بحرف الجر[6] أو بالإضافة يجرى مجرى الفعل المشغول بالضمير المباشر فى جميع

---

[1] فى الأصل، هـ «كقوله» تحريف.
[2] حيث يجوز فى هذه الحالة نصب «عَمْراً» مراعاة للعجز، ورفعه مراعاة للصدر.
[3] فى ش «ولا أرجح» تحريف. وفى ظ «ولا ترجح» تحريف.
[4] فى ظ «مرجح» وما أثبتُّ أصوبُ كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.
[5] فى ز، ظ «فقال»
[6] فى ظ «جر».

الأقسام المذكورة، فنحو: إنْ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ، وَإِنْ زَيْدًا رَأَيْتُ أَخَاه، يجرى مجرى إنْ زَيْداً ضَرَبْتَهُ، فى وجوب النصب / ونحو: أَزَيْدًا[1] مُرَّ بِهِ، ومُرَّ بِأَخِيهِ، يجرى مجرى أَزَيْدًا[2] ضَرَبْتُهُ، فى ترجيح النصب، وكذلك سائر المسائل، وفُهم من قوله: «أَوْ بِإِضَافَةٍ» أَنَّ نحو: زَيْداً[3] ضَرَبْتُ غُلاَمَ أَخِيهِ وَصَاحِبَ غُلاَمِ أَخِيهِ وغيرهما[4] مما يتعدد[5] فيه المضاف يجرى مجرى: زَيْداً ضَرَبْتُ غُلاَمَه؛ لأنَّ قوله: «أَوْ بِإِضَافَةٍ» [6] أعم من أن يكون المضاف واحداً أو أكثر، وفى ذلك أيضاً إشعار بأن المفصول بحرف الجر نحو: زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ. يجرى مجرى[7] ما كان[8] المجرور فيه مضافاً متحداً كان[9] أو متعدداً نحو: زَيْدًا مَرَرْتُ بِأَخِيهِ وَمَرَرْتُ بِغُلاَمِ أَخِيهِ.

٨٣ ب

«وفَصْلُ» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول ويصح تقديره منصوباً إذا قدر حذف الفاعل فيكون تقديره: وفصلك مشغولا، ومرفوعا إذا كان التقدير: أن يفصل[10] المشغول. والأول أحسن؛ لأنَّ التقدير الثانى فيه خلاف[11]. وخبره «يَجْرِى»، و«بِحَرْفٍ»[12] متعلق «بِفَصْلِ» وكذلك[13] «بِإِضَافَةٍ»، «وكَوَصْلِ» متعلق بيجرى. ثم قال:

---

[1] فى هـ ، ز، ظ، ت «زيداً».
[2] فى هـ ، ز، ظ، ت «زيداً»
[3] فى الأصل «زيد» تحريف.
[4] فى ش، ك، ت «ونحوهما».
[5] فى ت «تعدد».
[6] فى الأصل، هـ ، ز، ظ «بإضافة» والصواب ما أثبتُّ كما فى ش، ك، ت والألفية.
[7] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «مجراه».
[8] فى هـ ، ز «سواء».
[9] فى هـ ، ز، ظ «أو كان».
[10] فى ت «أن انفصل».
[11] أى فى رفع المصدر النائب عن الفاعل. ففى ذلك خلاف أجازه جمهور البصريين، وواقفهم ابن مالك فى التسهيل ١٤٢.
[12] فى ز «وبحرف جر».
[13] فى ظ «وكذا».

(ص) وَسَوِّ فِي ذَا البَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ * بِالفِعْلِ إِنْ لَم يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

(ش) يعنى أنَّ [الوصف][1] الذى يعمل على الفعل يساوى الفعل فى جواز تفسير[2] العامل فى الاسم السابق، والمراد بالوصف المذكور اسم الفاعل، واسم المفعول، دون الصفة المشبهة وأفعل التفضيل /؛ لأنها لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر [عاملا][3] فنحو: أَزَيْدًا[4] أَنْتَ ضَارِبُه كقولك: أَزَيْدًا تَضْرِبُه[5]. فإن قلت: قد تقدم أنه لا يجوز الاشتغال[6] فى نحو: أَزَيْدًا أَنْتَ تَضْرِبُه[7] للفصل، والفصل موجود فى هذا المثال، قلت: لا يمتنع الفصل إلا مع الفعل لاستقلال[8] الفعل؛ بخلاف الوصف فإنه لا يستقل[9] بنفسه بل لا بد له[10] من شىء يسند إليه فتنزل «أَنْتَ ضَارِبُهُ». منزلة «تَضْرِبُهُ»[11]، واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل والمصدر وبقوله: «ذَا عَمَلْ» من اسم الفاعل بمعنى المضى، فإنه لا يعمل وبقوله: «إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ»، من اسم الفاعل العامل المقترن «بأل» الموصولة نحو: زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُهُ غَدًا. وفُهِم من قوله: «إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ»[12]. أنَّ الصفة المشبهة لا تفسر

84 أ

---

(1) «الوصف» تكملة من ش، هـ ، ز، ك.

(2) فى هـ ، ز «تفسيره» تحريف.

(3) «عاملا» تكملة من هـ ، ز.

(4) «أزيداً» ساقطة من ش.
وفى هـ «زيداً»، وفى ز «نحو زيد».

(5) فى الأصل «كقولك إن زيداً تضربه» والمثال المثبت أدق.

(6) فى الأصل «الأشغال» تحريف.

(7) فى الأصل، هـ ، ز «إن زيداً أنت تضربه».

(8) فى ظ «لاشتغال».

(9) فى ظ «لا يشتغل» ترحيف.

(10) «له» ساقط من ش، هـ ، ز، ظ، ت.

(11) فى ز «أنت تضربه» وهى أدق.

(12) «حصل» ساقطة من ش، ت.

[عاملا][1] لامتناع عملها فيما قبلها. «ووَصْفًا» مفعول بسَوٍّ، «وفِى» متعلق بسَوٍّ[2]، وكذلك «بِالفِعْلِ» والظاهر أنَّ «يَكُ» تامة، «ومَانِعٌ» فاعل بها، «وحَصَلْ» فى موضع الصفة لمانع، والتقدير: إنْ لَمْ يُوجَد مَانِعٌ[3] حَصَلْ[4]. ثم قال:

(ص) وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ * كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الوَاقِعِ

(ش) يعنى أنَّ الشاغل للعامل إذا كان أجنبياً متبوعاً بِسَبَبِىٍّ جرى مجرى السَّبَبِىّ والمراد «بالعُلْقَة» الضمير العائد على الاسم السابق، والمراد «بالتَّابع» هنا النعت / كقولك: زَيْدًا ضَرَبْت رَجُلاً يُحِبّه. أو عطف البيان[5] كقولك[6]: زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلاً أَخَاه.

٨٤ ب

أو عطف[7] النسق، كقولك: زَيْداً ضَرَبْتُ عَمْراً وَأَخَاهُ.

وإطلاقه فى التابع يوهم أنَّ ذلك جائز فى جميع التوابع وليس كذلك بل هو مخصوص بما ذكر، والمراد بالواقع السَّبَبِىّ المعمول للمفسر. «وعُلْقَةٌ» مبتدأ، «وحَاصِلَةٌ» نعت له[8]، و«بِتَابِعٍ» متعلق بحاصلة، «وكعُلْقَةٍ» خبر المبتدأ، «وبِنَفْس» صفة[9] لعُلْقة[10] [والاسم مضاف إليه، والواقع نعت لاسم][11].

---

[1] «عاملا» تكملة من هـ ، ز.
[2] «وفى متعلق بسوء» ساقط من هـ ، ز.
[3] «مانع» ساقطة من ت.
[4] فى ش، ظ «حاصل».
[5] «البيان» ساقطة من ظ. وما بعد «النعت» إلى هنا ساقط من ك.
[6] فى الأصل «كقوله».
[7] «أو عطف» ساقط من ظ.
[8] «له» ساقط من ت.
[9] فى الأصل، هـ ، ز «صلة» تحريف.
[10] فى ز «للعلقة».
[11] ما بين المعقوفين تكملة من ك.

(تعدى الفعل ولزومه)

(ش) الفعل على قسمين متعد[1]، ولازم. وبدأ بالمتعدى فقال:

(ص) عَلامَةُ الفِعْلِ المُعَدَّى[2] أَنْ تَصِلْ * هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَملْ

(ش) يعنى أنَّ علامة الفعل المتعدى جواز اتصال ضمير غير المصدر به نحو: زَيْدًا ضَرَبَهُ عَمْرٌو، والخَيْرَ عَمِلَهُ زَيْدٌ.

واحترز بهاء غير المصدر من «هَا» المصدر فإنها تتصل بالمتعدى واللازم، فليست علامة لواحد منهما[3]. «وعَلاَمَةٌ» مبتدأ، وخبره «أَنْ تَصِلْ»، «وهَا» مفعول بتصل، «وبِهِ» متعلق بتصل. ثم قال:

(ص) فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ * عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ

(ش) يعنى أنَّ الفعل المتعدى ينصب المفعول به إذا لم ينب عن الفاعل، فإذا ناب عن الفاعل كان مرفوعاً كما تقدم فى بابه، وفُهِم من قوله: «فَانْصِبْ بِهِ»، أن الناصب للمفعول به الفعل وهو أصح الأقوال[4]. وإعراب / البيت واضح. ثم قال:

٨٥ أ

---

[1] فى ز «متعدى».

[2] فى الأصل «المتعدى». والصواب ما أثبتُّ كما فى الألفية، وبقية النسخ.

[3] فى الأصل، ش، ك «منها».

[4] اختلف البصريون والكوفيون فى ناصب المفعول. ذهب البصريون إلى أن الناصب للمفعول هو الفعل وحده، وحجتهم فى ذلك أنَّ أصل العمل للأفعال، وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّ الناصب له هو الفاعل، وحجتهم فى ذلك أنَّ نصبه يدور مع الفاعل. وذهب الكوفيون إلى أنَّ الناصب له هما الفعل والفاعل؛ لأنهما كالشىء الواحد، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر. على حين ذهب خلف الأحمر إلى أنَّ الناصب له هو معنى المفعولية، لأنها صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به. انظر فى هذه المسألة الإنصاف ١:٧٨.

(ص) وَلاَزِمٌ غَيْرُ المُعَدَّى ... * ...

(ش) يعنى أنَّ ما لا يصلح أن يتصل به ضمير غير المصدر فهو لازم، ويُقال فيه غير متعد، وقاصر. «ولاَزِمٌ» خبر مقدم، «وَغَيْرُ المُعَدَّى» مبتدأ [مؤخر[1]] ثم إنَّ من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه، ومنه ما يستدل عليه بوزنه، وقد شرع فى بيان ذلك فقال:

(ص) ... وَحُتِمْ * لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ

(ش) هذا مما يستدل على لزومه بمعناه، وهو أن يكون دالاً على السجايا، أي الطباع[2] وهو ما دلَّ على معنى قائم[3] بالفاعل لازم له، ثم مثَّل ذلك «بنَهِمْ»[4] ومعناه كَثُرَ أَكْلُه، ومثله[5] حَمِق بكسر الميم وضمها، ثم قال:

(ص) كَذَا افْعَلَلَّ والمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا * ...

(ش) هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو «افْعَلَلَّ» كاقْشَعَرَّ[6] واطْمَأَنَّ «وافْعَنْلَلَ»[7] كاحْرَنْجَمَ واقْعَنْسَسَ، والمضاهى المشابه واصطلاحه[8] فى هذا [الباب][9] أنه إذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه، فكأنه قال: وَاقْعَنْسَسَ[10] ومضاهيه. «وافْعَلَلَّ» مبتدأ خبره «كَذَا» «والمُضَاهِى»

---

[1] «مؤخر» تكملة لم ترد فى الأصل وبقية النسخ، وهى زيادة لا لزوم لها. رغم أنه قال ولازم خبر مقدم.
[2] فى ش، ز، ظ، ك، ت «الطبائع».
[3] فى الأصل، هـ «قام».
[4] فى ز «بقوله كنَهِمْ».
[5] فى ت «ومنه».
[6] فى هـ «اقشعَرَّ» تحريف.
[7] فى ظ، ت «افعلل» خطأ من الناسخ.
هناك فرق بين وزنَى احرنجم واقعنسس، ويتمثل هذا الفرق فى أن الميم أصلية فى «احرنجم»، والسين الثانية زائدة للالحاق فى «اقعنسس».
[8] فى ت «واصلاحيه» تحريف.
[9] «الباب» تكملة من ظ.
[10] فى الأصل «واقعنس» تحريف.

معطوف على «افْعَلَلَّ»، «واقْعَنْسَسَا»[1] مفعول بالمضاهى، ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهى، أى: والذى ضاهاه اقعنسس [ثم][2] قال:

(ص) ... * **وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا**

(ش) نحو: وَضُوءَ وطَهُرَ فى النظافة، ونَجُسَ وقَذُرَ فى الدنس، «ومَا» موصولة معطوفة على المضاهى. ثم قال:

(ص) **أَوْ عَرَضًا** ... * ....

(ش) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل / غير لازم له نحو: مَرِضَ وكَسِلَ ونَشُطَ، «وعَرَضًا» معطوف على «دَنَسَا»[3] ثم قال: ٨٥ ب

(ص) ... **أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى** **لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا**

(ش) يعنى أَنَّ من علامة[4] لزوم الفعل أن يكون مطاوعاً لفعل متعَدٍّ إلى واحد. ومعنى المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع نحو: دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ.

ومَدَدْتُ الثَّوْبَ فَامْتَدَّ، واحترز بقوله «لِوَاحِدٍ» من مُطَاوِعِ المتعدى[5] لاثنين، فإنه متعد إلى واحد كقولك: عَلَّمْتُ زَيْداً الحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ. ثم قال:

(ص) **وَعَدِّ لاَزِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ** ... ...

(ش) يعنى أَنَّ الفعل اللازم إذا طلب مفعولاً من جهة المعنى ولم يصل إليه بنفسه لضعفه[6] عنه عُدِّىَ إليه بحرف الجر نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وآلَيْتُ عَلَى عمرو. ثم قال:

(ص) ... * **وَإِنْ حُذِفَ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرّ**

---

(١) فى الأصل «واقعنس» تحريف.
(٢) «ثم» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٣) فى هـ ، ظ، ت «دنس» والصواب ما أُثبتُ كما فى الأصل، ش، ز، ك، والألفية.
(٤) فى ش، هـ ، ت «علامات».
(٥) «المتعدى» ساقطة من ش.
(٦) فى الأصل، ظ «لضعف».

(ش) يعنى أنَّ حرف الجر إذا حذف انتصب المجرور بالفعل، وذلك على نوعين: موقوف على السماع، ومطرد، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) نَقْلاً ... * ...

(ش) أَىْ سَمَاعًا. كقوله:

٦٧ ـ آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ * وَالحَبُّ يَأْكُلُهُ فِى القَرْيَةِ السُّوسُ[١]

أى آلَيْتَ على حب العراق، فحذف حرف الجر، ونصب[٢] المجرور. وظاهر قوله: «نَقْلاً» أنَّ النقل راجع للنصب، وليس هو[٣] كذلك، بل هو راجع لحذف حرف الجر، وأما النصب فليس بنقل، وأشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... وَفِى أَنَّ وَأَنْ يَطَّرِدُ * مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

(ش) يعنى / أنَّ حذف[٤] حرف الجر «مَع أَنَّ وأَنْ» المصدريتين مُطَّرِد[٥] إذَا أُمن اللبس فتقول: عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ تَقُومُ، وعَجِبْتُ أَنَّكَ تَقُوم، وعَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَقُومَ، وعَجِبْتُ أَنْ تَقُوم. ٨٦ / أ

وعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا، أى يُعْطُوا الدِّيَة، احترز بقوله: «مَع أَمْنِ لَبْسٍ» من نحو: رَغِبْتُ فِى أَنْ تَقُوم، ورَغِبْتُ عَنْ أَنْ تَقُومَ.

فلا يجوز حذف حرف الجر هنا؛ لئلا يلتبس، وإنما اطَّرَد حذف حرف الجر مع «أَنَّ وأَنْ» لطولهما فى الصلة[٦]، واختلف فى موضعهما[٧] بعد

---

[١] الشاهد للمتلمس.
انظر: الكتاب ٣٨:١، والنكت للأعلم ١٧٢:١ وشرح ابن الناظم ٢٤٧ وشرح ابن عقيل ٤٥٧:١، ومغنى اللبيب ٩٩:١ وشرح التصريح ٣١٢:١.
[٢] فى ش، هـ، ك، ت «وانتصب».
[٣] «هو» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.
[٤] «حذف» ساقطة من ت.
[٥] فى هـ «مطردا».
[٦] فى هـ، ز، ك، ت «بالصلة».
[٧] فى ظ «موضعها».

الحذف، فقيل فى موضع جر، وقيل فى موضع نصب، وهو أقيس، وقوله: «وَإِنْ تُحذِفْ» شرط، وادغم فاء تُحذِفْ فى فاء الجواب[١] بعد تسكينها، «ونَقْلاً» مصدر فى موضع الحال[٢]، وفاعل يطرد: ضمير[٣] عائد على الحذف المفهوم من «تُحذِفْ». ثم قال:

(ص) وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ * مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ

(ش) إذا كان الفعل متعديا إلى اثنين من غير باب «ظَنَّ» فلا بدَّ أن يكون أحدهما فاعلاً فى المعنى، وأصله[٤] أن يتقدم على ما ليس فاعلاً فى المعنى كقولك: أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَمًا.

فزيد هو الفاعل فى المعنى؛ لأنه هو الذى أخذ الدرهم، وكقوله[٥]: «أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ»، «فَمَن زَارَكُمْ» مفعول أول لأَلْبِسَنْ، «ونَسْجَ اليَمَنْ» مفعول ثان، والأول هو الفاعل فى المعنى؛ لأنه هو الذى لبس نسج اليمن «وَنَسْجَ»[٦] مصدر بمعنى اسم المفعول أى منسوج[٧]، ثم إنَّ المفعول الأول[٨] فى ذلك على ثلاثة أقسام:

قسم يجب فيه تقديم ما هو فاعل فى المعنى، وقسم يجب فيه تأخيره، وقسم يجوز فيه الوجهان / ٨٦ ب

وقد أشار إلى[٩] الأول بقوله:

---

(١) يريد بـ «فاء الجواب» فى قوله «فالنصب».
(٢) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت زيادة «موضع الحال من الحذف المفهوم من تُحذِف» الزيادة هنا لازمة.
(٣) فى الأصل «وضمير» تحريف.
(٤) فى هـ ، ت «فأصله».
(٥) فى الأصل، ش، ز، ظ، ك «وكقولك».
(٦) فى ز «ونسج اليمن».
(٧) فى ز «منسوج اليمن».
(٨) «الأول» ساقطة من ظ.
(٩) فى هـ ، ز، ت «إلى القسم». وفى ظ «إلى الوجه».

(ص) وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا[1] * ...

أى لموجب. لشيء موجب[2]، والموجب الذى يوجب تقديمه هو اللبس نحو: أَعْطَيْتُ زَيْداً عَمْراً.

أو الحصر[3] نحو: مَا أَعْطَيْتُ زَيْداً إِلاَّ دِرْهَمًا.

أو يكون الأول ضميراً متصلاً بالفعل نحو: أَعْطَيْتُكَ دِرْهَمًا.

ثم أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... * وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى

(ش) يعنى أنه قد يجب تأخير ما هو فاعل فى المعنى لموجب أيضاً، وذلك الموجب كونه محصوراً نحو: مَا أَعْطَيْتُ دِرْهَمًا إِلاَّ زَيْدًا.

أو يكون الثانى ضميراً متصلاً نحو: الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُ[4] زَيْدًا.

أو ملتبسًا[5] بضمير يعود على الثانى[6] نحو: أَسْكَنْتُ الدَّارَ بَانِيَهَا

وأما القسم الثالث، وهو ما يجوز فيه الوجهان، فهو مستفاد من قوله: «وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى» «وَتَرْكُ» مبتدأ، خبره «قَد يُرَى»، «وحَتْمًا» مفعول ثان بيُرَى، «وقَدْ» فى قوله: «قَدْ يُرَى» للتحقيق لا للتقليل. ثم قال:

(ص) وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ * كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ

(ش) يعنى أنه يجوز حذف الفضلة. وفُهِم من إطلاقه فى الحذف أنه

---

[1] عرا: أى وُجِد.

[2] فى ش، هـ ، ز، ك «أى لموجب غشى وجاء» تركيب غير واضح.
وكذلك فى ظ «أى لموجب فشى وجاء».
وفى ت «أى لموجب لشيء وجب». وكلها من تصحيف النساخ.

[3] فى ز «والحصر».

[4] فى ظ «أعطيت» لا يجوز.

[5] فى الأصل «متلبساً» تحريف.

[6] فى الأصل، ش، ك «الأول». والصواب ما أثبتُّ كما فى هـ ، ز، ظ، ت.

يجوز حذفها اختصاراً واقتصاراً[1]، وشمل قوله: «فَضْلَةٍ» مفعول[2] المتعدى إلى واحد نحو [ضَرَبْتُ][3].

والأول من المتعدى إلى اثنين، كقوله عز وجل[4]: (وَأَعْطَى قَلِيلاً [وَأَكْدَى][5])

والثانى نحو قوله:[6] (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)[7]

والأول والثانى معاً نحو / (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى)[8]   ٨٧ / أ

وقوله: «إِنْ لَمْ يَضِرْ»، أى إن لم يضر حذفه[9]، وذلك إذا كان جواباً نحو: ضَرَبْتُ زَيْداً، لمن قال[10]: مَنْ ضَرَبْت.

أو كان محصوراً نحو: مَا ضَرَبْتُ إِلاَّ زَيْدًا.

ففى هذين الموضعين لا يجوز حذفهما[11] اختصاراً ولا اقتصاراً. «وحَذْفُ» مفعول مقدم «بأَجِزْ»، «وإِنْ لَمْ يَضِرْ» شرط، ومعنى يَضِر يَضُرُّ. يُقال: ضَارَ يَضِيرُ ضَيْرًا. بمعنى ضَرَّ يَضُرُّ ضَرًّا، وقوله: «كحَذْفِ» هو على حذف مضاف، والتقدير: كضَيْرِ حَذْفٍ، «ومَا» موصولة[12] وصلتها الجملة

---

(1) فى هـ ، ز «أو اقتصارا».
(2) فى هـ «معمول».
(3) «ضربت» تكملة من هـ ، ز، ت.
(4) فى ت «تعالى عز وجل».
(5) سورة النجم. آية: ٣٤.
«وأكدى» تكملة من ز.
(6) فى هـ ، ت «قوله تعالى».
(7) سورة الضحى. آية: ٥.
فى ش، هـ ، ز، ك، ت (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ) لم يكمل الآية.
(8) سورة الليل. آية: ٥.
(9) فى هـ ، ز «حذفها».
(10) فى ز «جواباً لمن قال» وعبارتها أكمل.
(11) فى هـ ، ز «حذفها».
(12) فى هـ «موصول».

إلى آخر البيت، وجَوَاباً مفعول ثان بِيسِيقَ، «وفِى سِيقَ» ضمير عائد على الفضلة[1] [ثم][2] إن الفعل الناصب للفضلة يجوز حذفه، وذلك على وجهين: أحدهما على جهة الجواز، والثانى على جهة الوجوب، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) **وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا** *...

(ش) يعنى أنه يحذف الفعل الناصب للفضلة إذا علم جوازاً[3]

كقولك[4]: لمن قال: مَا ضَرَبْتُ أَحَداً بَلْ زَيْدًا.

ووجوباً فى باب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء، وما كان مَثَلاً أَوْ جَارِياً مجرى المثل. وهذا هو الوجه الثانى. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... * **وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا**

(ش) وفُهِم منه أن قوله: «ويُحْذَفُ» بمعنى يجوز[5] حذفه؛ لأنه فى مقابلة الحذف على جهة الوجوب[6]، «والنَّاصِبُهَا» مفعول لم[7] يُسم فاعله بيحذف، وهو اسم فاعل، والضمير[8] المتصل به منصوب الموضع على أنه مفعول / به، وهو عائد على الفضلة، «وحَذْفُهُ» اسم يكون[9]، والضمير فيه عائد على الناصب.

٨٧ ب

---

(1) فى الأصل، ظ، ت «الصلة».
ولو قال: وفى سيق ضمير يعود على «ما» الموصولة لكان أدق وأضبط

(2) «ثم» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(3) فى ت «جواز».

(4) فى هـ «كقوله».

(5) فى ش، هـ ، ز، ك، ت زيادة واختلاف «وفُهم منه أن قوله ويحذف الناصبها أن ذلك على جهة الجواز».
وفى ظ «وفُهم منه أن قوله ويحذف: يجوز حذفه، وذلك على وجهين: أحدهما: على جهة الجواز. والثانى: على جهة الوجوب. وقد أشار إلى الأول بقوله: ويحذف الناصبها إن علما. على جهة الجواز».
الزيادة هنا غير لازمة؛ لأنها مكررة، فلقد سبق شرح الشطر الأول من البيت. فلا داعى لتكراره، وهذا سهو من الناسخ.

(6) فى ش، هـ ، ز، ت «اللزوم» جائز.

(7) فى هـ ، ز «مالم». وما أثبته أخصر.

(8) فى الأصل «الضمير».

(9) فى ت «يكن» والصواب ما أثبتُّ كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(التنازع فى العمل)

(ش) التنازع[١] هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد وكل واحد من العاملين يطلبه من جهة المعنى، وقد بين ذلك بقوله:

(ص) إِنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ * قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ

(ش) المراد بالعاملين[٢] هنا الفعل أو ما جرى مجراه، ولا مدخل للحرف[٣] فى هذا الباب. وشمل قوله «عَامِلان» تنازع الفعلين كقوله ـ عز وجل ـ [٤]:

(آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)[٥]

والاسمين، كقول الشاعر:

٦٨ ـ عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ * فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلاَّ فِنَاءَكَ مَوْئِلاً[٦]

[والفعل والاسم مع تقدم الاسم كقوله تعالى: (هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَه[٧])][٨] والفعل[٩] والاسم مع تقدم الفعل كقوله:

---

(١) «التنازع» ساقطة من ز.

(٢) فى الأصل «بالعامل» وما أثبتُّ أدق كما فى بقية النسخ.

(٣) فى ز «للحروف».

(٤) فى ز «نحو قوله تعالى».

(٥) سورة الكهف. آية:٩٦.

(٦) لم أعثر على قائله وقد ورد فيما رجعت إليه من كتب النحو غير معزو
انظر شرح ابن الناظم ١٠٤، وشرح المرادى ٢:٥٨، وأوضح المسالك ٢:٢١، وشرح التصريح ١:٣١٦ ومعجم شواهد النحو ١٣٧.
وفى الأصل روى عجز البيت. (فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلاَّ بَقَاءَكَ مَوْئِلاَ)

(٧) سورة الحاقة. آية:١٩.

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٩) فى هـ ، ز، ظ، ت «أو الفعل».

٦٩ ـ لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي * لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسمَعَا[١]

ومعنى «اقْتَضَيا»: طلبا، فخرج به نوعان: أحدهما أن يكون أحد العاملين لا يقتضى عملاً فى المتنازع فيه. كقول امرىء القيس:

٧٠ ـ فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ * كَفَانِيَ ـ وَلَمْ أَطْلُبْ ـ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[٢]

فإن أطلب غير طالب لقليل.

الثانى: أن يؤتى بالعامل الثانى توكيداً للأول كقوله:

٧١ - ... * أَتَاكَ أَتَاكَ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ[٣]

فأتاك الثانى غير طالب للاحقين[٤]؛ لأنه أتى[٥] به توكيداً لأتاك الأول،

---

[١] الشاهد للمرار بن سعيد الأسدى.
انظر الكتاب ١:١٩٣، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ١:٥٩، وشرح المفصل ٦:٦٤، وشرح المرادى ١:٥٦، وشرح ابن عقيل ١:٤٦٢، وشرح الشواهد للعينى ٢:١٠٠، والخزانة ٣:٤٣٩.
ويروى عجز البيت:
(لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عن الضرب مسمعا) .
المغيرة: الخيل التى تخرج للغارة.
النكول: النكوص والرجوع جبناً وخوفاً.
مسمع: اسم رجل وهو مسمع بن شعبان أحد بنى قيس بن ثعلبة.

[٢] فى الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ك.
وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ
وما أثبتُّ من الديوان، ت وكتب النحو والشواهد.
انظر ديوان امرىء القيس:٣٩.
وفى الكتاب ١:٧٩، وشرح المفصل ١:٧٩، وشرح المرادى ٢:٥٧، ومغنى اللبيب ١:٢٥٦ وشرح الشواهد للعينى ٢:٩٨.

[٣] لم أعثر على قائله.
وصدر البيت كما ورد فى كتب النحو:
«فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِبَغْلَتِى»
انظر الخصائص ٣:١٠٣، ١٠٩ وشرح ابن الناظم ١٠٤، وشرح المرادى ٢:٦١، وأمالى ابن الشجرى ١:٢٤٣، وشرح الشواهد للعينى ٢:٩٨، وشرح التصريح ١:٣١٨.
النجاء بالمد الإسراع، ويروى «النجاة».

[٤] فى ز «للاحقون».

[٥] فى ك «أوتى به».

وفُهم من قوله: «فِي اسْمِ»، أنَّ المتنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد وفُهم من قوله: «قَبْلُ»، أنَّ المتنازع[1] فيه لا يتقدم على العاملين ولا على أحدهما، وفى ذلك اختلاف[2] / وقوله: «فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ». يعنى أنَّ العمل لأحدهما. «وعَامِلاَنِ» فاعل بفعل محذوف يفسره «اقْتَضَيَا»، «فِى اسْمِ» متعلق باقتضيا وكذلك «قَبْلُ»، «وَعَمَلْ» مفعول به. ووقف[3] عليه بالسكون على لغة «ربيعة»، و«العَمَلْ» مبتدأ، وخبره «لِلْوَاحِدِ»، و«مِنْهُمَا» فى موضع الحال من الواحد، وفُهم منه جواز إعمال كل واحد[4] منهما، ولا خلاف فى ذلك، وإنما الخلاف فى الاختيار، وقد نَبَّه عليه[5] بقوله:

88 أ

(ص) وَالثَّانِ[6] أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَهْ * وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

(ش) اختار البصريون[7] إعمال الثانى لقربه من المعمول، واختار «الكوفيون»[8] إعمال الأول لسبقه، والصحيح مذهب «البصريين»؛ لأنَّ إعمال الثانى فى كلام العرب أكثر من إعمال الأول. ذكر ذلك «سيبويه»[9] وصرح الناظم «بأهل البصرة» وفُهم من قوله «غَيْرُهُمْ» أنهم أهل الكوفة،

---

(1) ما بعد «المتنازع» إلى هنا ساقط من ش.

(2) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «خلاف».
المتنازع فيه لا يتقدم على العاملين كما فى نحو: زيد قام وقعد، كما لا يتوسط بينهما فى نحو قولك: قام زيد وقعد.
هذا ما ذهب إليه ابن مالك، وأجاز الفارسى التنازع مع توسط المعمول، وأجاز بعضهم تقديمه.
انظر التسهيل ٨٦، وشرح التصريح ١:٣١٧، ٣١٨.

(3) فى ت «وقف» تحريف.

(4) «واحد» ساقطة من هـ ، ز، ك، ت.

(5) «عليه» ساقط من ت.

(6) فى ز «والثانى» وما أُثبتُ أدقّ كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(7) فى ز، ك «يعنى أن اختيار البصريين»
وفى ت «اختيار البصريين».

(8) فى ز، ك، ت «واختيار الكوفيين» تصحيف.

(9) انظر الكتاب ١:٧٤ ـ ٧٦، والإنصاف ١:٨٣ والتسهيل ٨٦، وشرح المرادى ٢:٦٨.

لكونه أتى بهم[1] فى مقابلة أهل البصرة. «والثَّانِ» مبتدأ وهو على حذف المضاف[2] والتقدير: وإعمال الثانى، «وأَوْلَى» خبره، «وعِنْدَ» متعلق بأولى، «وعَكْسًا» مفعول باختيار «وغَيْرُهُمْ» فاعل، «وذَا أُسرَةْ» حال من الفاعل، وأسرة الرجل: رَهْطُه، وكنى بذلك عن كثرة القائلين باختيار إعمال الأول. ثم قال:

(ص) وَأَعْمِلِ المُهْمَلَ فِى ضَمِيرِ مَا * تَنَازَعَاهُ وَالتزِمْ مَا التُزِمَا[3]

(ش) المهمل هو العامل الذى / لم يعمل فى الاسم المتنازع فيه فيعمل فى ضميره. قوله[4]: «وَالتزِمْ مَا التُزِمَا»، يعنى من مطابقة الضمير للظاهر[5]، ومن حذف الفضلة وإثبات العمدة، ومن[6] وجوب حذف الضمير فى بعض الأحوال وتأخيره فى بعضها، وما: صلح[7] لوقوعه على جميع ما ذُكر. «ومَا» الأولى واقعة على الاسم المتنازع فيه، وصلتها تنازعاه، [والضمير العائد على الموصول الهاء فى تنازعاه][8] وفى متعلق بأعمل. ثم أتى بمثالين[9] فقال:

88 ب

(ص) كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا * وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

(ش) فالمثال الأول على اختيار «البصريين» وهو إعمال الثانى «فَابْنَاكَا»

---

[1] فى الأصل «لهم» تحريف.
[2] فى هـ ، ز، ك، ت «مضاف».
[3] الشطر الثانى من بيت الألفية ساقط من ظ.
[4] فى ظ «ثم قال».
[5] فى ز «الظاهر»
[6] «من» ساقطة من ظ.
[7] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك «وما صالح».
وفى ت «وما هو صالح» يجوز.
[8] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
[9] فى ظ، ت «بالمثالين».

فاعل يسيء[1]، «ويُحْسِنَانِ» هو المهمل، ولذلك عمل في ضميره وهو الألف، والمثال الثاني على اختيار «الكوفيين» وهو إعمال الأول «فعَبْدَاكَا»[2] فاعل ببغى، «وَاعْتَدَيَا» هو المهمل؛ ولذلك عمل في ضميره وهو الألف[3].

وفُهم من المثالين أنه يجب إضمار المرفوع قبل المفسر وبعده، فأما على إعمال الأول فتشترك الفضلة مع العمدة في الإضمار في المهمل وهو الثاني، وأما على اهمال الأول ففيه تفصيل بيَّنه[4] بقوله:

(ص) وَلاَ تَجِيءْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ * بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ

بَلْ حَذْفَهُ الزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ * وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرْ[5]

(ش) يعني أنَّ المهمل إذا كان أولاً وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضمر فيه نحو: ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ.

ولما كان المنصوب شاملاً للفضلة، ولِمَا أصله العمدة، أشار إلى أنَّ حكم / 89 أ الفضلة لزوم الحذف بقوله: «بَلْ حَذْفَهُ الزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ»، وغير الخبر هو الفضلة، وهو تصريح بما فُهِم[6] من قوله قَبْل[7]: «وَلاَ تَجِيءْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ» ثم أشار إلى [أنَّ][8] حكم ما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر، الإضمار والتأخير عن المفسر بقوله: «وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرْ»، فمن كونه

---

[1] في هـ ، ظ، ت «بيسيء».
[2] في الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «فعبداك».
وفي ك «وعبداك» والمثبتُ أدق كما في ز والألفية.
[3] في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «الألف من اعتديا». زيادتها غير لازمة.
[4] في ز «نَبَّه عليه».
[5] الشطر الثاني من بيت الألفية ساقط من ظ.
[6] في الأصل «لما ابهم» تحريف.
والمثبتُ من ش، ظ، ك، ت أصوب وأصح.
[7] «قبل» ساقطة من هـ .
[8] «أن» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.

منصوباً ينبغى أن لا يضمرَ قبل الذكر كالمرفوع، ومن كونه عمدة فى الأصل ينبغى أن لا يُحذف فوُجب عنده الإضمار والتأخير. ومثال ذلك: ظَنَّنِى وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِماً إِيَّاهُ. وتجوَّز فى إطلاقه الخبر على ما هو عمدة فى الأصل؛ إذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ؛ لأنَّ كل واحد منهما عمدة فى الأصل، وإذا[1] حُمِلَ على هذا لم يحتج إلى ما قاله[2] الشارح «والمرادى»[3]، وقوله: «مَعَ أَوَّلٍ» متعلق بتجىء، وكذلك بمُضْمَرٍ، «وَقَدْ أُهْمِلاَ»[4] فى موضع الصفة لمضمر[5]، «ولِغَيْرٍ» متعلق بأُوهِلاَ، ومعنى «أُوهِلاَ» جُعِل أهلاً لغير الرفع، «وحَذْفَهُ» مفعول مقدم «بالْزَمْ»، «وَإِنْ يَكُنْ» شرط[6] حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، وكذلك «إِنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرَ» «وهُوَ» فصل بين اسم كان وخبرها، أو توكيد لاسمها، أو مبتدأ خبره «الخَبَرَ» والجملة خبر كان. ثم قال:

---

(1) فى ز، ت «فإذا».

(2) فى هـ ، ظ «ما قال».

(3) قال المرادى:

«إن كان غير فضله كالمفعول من باب ظن جىء به مؤخراً؛ ليؤمن من الإضمار قبل الذكر، أو حذف ما هو عمدة، أما تقديمه، فلا يجوز عند الجميع. وظاهر التسهيل جوازه، وقد حكى ابن عصفور عنه ثلاثة مذاهب:

أحدهما: إضماره مقدماً كالمرفوع نحو: ظننيه أو إياه.

وظننت زيداً قائما.

والثانى: الإضمار مؤخراً كما جزم به المصنف هنا.

والثالث: حذفه لدلالة المفسر عليه. قال وهذا أَسَدّ المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر والفصل» شرح المرادى ٢: ٧٠ ـ ٧٢.

وانظر شرح ابن الناظم ٢٥٤ ـ ٢٥٩.

(4) فى الأصل، ش، هـ ، ك، «أوهلا».

قوله: «قد أهملا» فى موضع الصفة لأَوَّل وليس لمضمر كما ذكر؛ لأنَّ قوله: أوهلا هى التى فى موضع الصفة لمضمر، وهذا اللبس قد يكون سببه خطأ من الناسخ.

(5) فى ت «لضمير» والصواب ما أثبتُّ كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(6) فى هـ «شرط مقدم».

(ص) وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا * لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسَّرَا

(ش) يعنى أنَّ الضمير إذا كان خبراً عن شيء مخالف لمفسره فى الإفراد والتذكير وفروعهما وُجب إظهاره؛ لأنه إذا أضمر موافقاً للمخبر عنه خالف / المفسَّر وإذا أضمر موافقاً للمفسَّر خالف المخبر عنه، «وَإِنْ يَكُنْ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه «ولِغَيْرِ» فى موضع الصفة لخبَرَا، أو معمول له، «ومَا» موصولة واقعة على المفعول الأول، وصلتها الجملة التى بعدها. ثم مَثَّل ذلك بقوله:

89 ب

(ص) نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِى أَخَا * زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِى الرَّخَا

(ش) فهذا المثال على إعمال الأول، فالثانى الذى هو «يَظُنَّانِى» هو المهمل؛ ولذلك عمل فى الضمير المثنى، وكان حق مفعوله الثانى[1] الذى هو «أَخَا»[2] أن يكون ضميراً[3]، لكنه لو أضمر [مفردا][4] موافقاً للمخبر عنه وهو «الياء» من «يَظُنَّانِى» لخالف المفسَّر وهو أخوين، ولو أضمر مثنى موافقاً للمفسر لخالف المخبر عنه[5] فوُجب إظهاره لذلك. وفى بعض نسخ «المرادى»[6] فى هذا الفصل تخليط، والصواب ما ذكرت لك.

(1) «الثانى» ساقطة من هـ .
(2) فى هـ «أخاك» تحريف.
(3) فى هـ ، ظ «مضمراً».
(4) «مفرداً» تكملة من ز، ت.
(5) فى ز زيادة مكررة «عنه وهو الياء من يظنانى».
(6) قال المرادى ٢: ٧٣، ٧٤ «الياء» من يظنانى مفعول أول له «وأخاً» مفعوله الثانى وهو خبر له فى الأصل. فلو أضمر فإما أن يجعل مطابقاً للمفسر وهو ثانى مفعولى «يظنان» أو لصاحبه، وهو أول مفعولى «أظن». فإن جعل مطابقاً للمفسر أفرد فقيل «إياه» فيلزم الإخبار بمفرد عن مثنى وان جعل مطابقاً لصاحبه قيل «اياهما» فيلزم عود ضمير مثنى على مفرد، وكلاهما غير جائز. فتعين الإظهار خلافاً للكوفيين فى إجازة إضماره مطابقاً لصاحبه وإن خالف المفسر، وفى إجازة حذفه نحو «أظن ويظنانى أخا زيداً وعمراً».
وعلى الإظهار تخرج هذه المسألة من التنازع».

(المفعول المطلق)

(ش) المفاعيل خمسة: مفعول به، ومفعول مطلق؛ وسُمى مفعولاً مطلقاً، لأنَّ المفاعيل كلها مقيدة[1] بأداة، ومفعول[2] فيه، ومفعول له، ويُسمى أيضاً مفعولاً من أجله، ومفعولاً معه، أما المفعول به فقد تقدم فى باب الفاعل. وشرع الآن فى بيان الأربعة المذكورة، وبدأ بالمفعول المطلق فقال:

(ص) **المَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ * مَدْلُولَيِ الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ**

(ش) قال فى الترجمة المفعول المطلق. ثم قال هنا المصدر[3] وفى ذلك إشعار[4] بأنَّ المصدر والمفعول / المطلق مترادفان، وليس كذلك بل قد يكون 90/أ المفعول المطلق غير مصدر نحو: ضَرَبْتُهُ سَوْطاً، ويكون المصدر غير مفعول مطلق نحو: أَعْجَبَنِى ضَرْبُكَ. وفُهِم من قوله: «مِنْ مَدْلُولَيِ الفِعْلِ» أنَّ للفعل مدلولين، وبَيَّن أحدهما بقوله: «كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ»، «فأَمِنَ» فعل يدل على الحدث والزمان «وأَمْنٍ» اسم لذلك الحدث، وهو أحد مدلولى الفعل، ولم يُبَيِّن المدلول الثانى وهو الزمان؛ لأنه غير مقصود فى هذا الباب، «فَالمَصْدَرُ» مبتدأ، وخبره «اسْمُ»، «ومَا» موصولة واقعة على الحدث وصلتها «سِوَى الزَّمَانِ» «وَمِنْ» فى موضع نصب حالاً من الضمير المستتر فى الصلة، ويحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف تقديره أعنى. ثم قال:

---

[1] فى هـ ، ز «غيره مقيدة» تحريف.

[2] فى هـ ، ز «يُقال ومفعول فيه» زيادة غير لازمة.

[3] أطلق عليه ابن مالك فى شرح الكافية ٢:٦٥٣ «باب المفعول المطلق وهو المصدر».

[4] فى هـ «إشارة».

(ص) بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ * ...

(ش) مثال ما ينصب[1] بمثله: أَعْجَبَنِى ضَرْبُكَ زَيْداً ضَرْبًا.

وشمل المماثل فى اللفظ والمعنى كالمثال[2]، والمماثل فى المعنى دون اللفظ كقولك: أَعْجَبَنِى قِيَامُكَ وُقُوفًا؛ لأنه مماثل [فى المعنى][3]. ومثال ما انتصب بالفعل كقولك[4]: قُمْتُ قِيَاماً.

ومثال ما انتصب بالوصف: أَنَا قَائِمٌ قِيَاماً.

ثم قال:

(ص) ... * وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

(ش) الإشارة بهذين إلى الفعل والوصف وهو مذهب «البصريين» وانتخب أى اختير، وذلك لوجوه مذكورة فى كتبهم، ومذهب «الكوفيين» العكس[5] «وكَوْنُهُ» مبتدأ، «وأَصْلاً» خبر كون، «ولِهَذَيْنِ»[6] متعلق بـ «أَصْلاً» وانْتُخِب / خبر المبتدأ، ثم قال: ٩٠ ب

(ص) تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَدَدْ * كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِى رَشَدْ

(ش) يعنى أنَّ المفعول المطلق يؤتى به لأحد ثلاث[7] فوائد، وأتى بمثالين:

---

(1) فى ز، ت «ما ينتصب».
(2) فى ز، ك «كالمثال المتقدم».
(3) «فى المغنى» تكملة من ز.
(4) فى ش، ز، ظ، ت «قولك».
(5) ذهب البصريون إلى أنَّ المصدر هو الأصل، والفعل والوصف مشتقان منه، وخالفهم الكوفيون، فقالوا: بأن الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه، والصحيح مذهب البصريين؛ لأنَّ الفعل يدل على المصدر والزمان فثبتت فرعيته، وأصلية المصدر.
انظر فى هذه المسألة الإنصاف ١:٢٣٥.
وشرح الكفاية لابن مالك ٢:٦٥٣، ٦٥٤.
وشرح المرادى ٢:٧٦. وشرح ابن عقيل ١:٤٧٣.
(6) فى الأصل، ك «ولهذا» والصواب ما أثبتُّ كما فى الألفية وبقية النسخ.
(7) فى ش، ك، ت «ثلاثة» تحريف.

الأول للعدد، وهو قوله: سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ، ومثله: عِشْرِينَ ضَرْبَة والثانى للنوع[1] وهو قوله: «سَيْرَ ذِى رَشَدْ»، ومثله[2] الموصوف كقولك: سِرْتُ سَيْرًا شَدِيدًا.

ومصاحب «أل» كقولك: سِرْتُ السَّيْر.

ومثال التوكيد: سِرْتُ سَيْرًا، وسُمِيَ توكيدا؛ لأنه[3] لم يفد غير ما أفاده[4] الفعل الناصب له. ثم قال:

(ص) وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّ * كَجِدَّ كُلَّ الجِدِّ وَافْرَحِ الجَذَلْ

(ش) الأصل فى المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه نحو: ضَرَبْتُ[5] ضَرْبًا، وقد ينوب عنه ما دل عليه من مغاير لفظ[6] العامل فيه[7] نحو: «جِدَّ كُلَّ الجِدِّ»، «فكُلَّ» منصوب على أنه مفعول مطلق، وليس من لفظ جِدّ لكنه دال[8] عليه لإضافته إلى المصدر الذى من لفظ الفعل، وكذلك «افرح الجذل»، فالجذل منصوب على أنه مفعول مطلق، وليس من لفظ افرح لكنه فى[9] معناه فإن «الجَذَلَ» هو الفرح، «وقَدْ» هنا للتحقيق لكثرة ورود النيابة فى ذلك، «ومَا» موصولة واقعة على النائب عن المصدر، فاعلة بينوب وصلتها «دَلّ»، «وَعَلَيْه» متعلق بدل، والرابط بين الصلة والموصول الضمير المستتر فى / دل، والضمير فى عليه عائد على المدلول عليه، وهو المصدر. والتقدير: وَقَدْ يَنُوبُ عَن المَصْدَرِ اللَّفْظُ الَّذِى دَلَّ عَلَيْه. ٩١/أ

(1) فى ز «النوع».
(2) فى هـ «ومثال».
(3) «لأنه» ساقط من هـ .
(4) فى ظ «ما أفاد».
(5) فى ت «ضربته».
(6) فى هـ ، ز، ت «للفظ» وفى ظ «اللفظ».
(7) فى ت «فيه ومعناه».
(8) فى ت «دل».
(9) فى ت «من».

ويجوز أن يكون الضمير فى «عَلَيْه» هو الرابط، وفاعل «دَلَّ» عائد[1] على المصدر، فيكون التقدير: مَا دَلَّ المَصْدَرُ عَلَيْه، لأنَّ كل واحد منهما دال على الآخر؛ إذ هو فى[2] معناه. ثم قال:

(ص) وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا * وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

(ش) يعنى أنَّ المصدر المؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه، وذلك؛ لأنه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يُثنى ولا يجمع، «وغَيْرَهُ» أى غير المؤكد، وشمل النوع[3] والمعدود. فكل واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه، أما[4] المعدود فلا خلاف فى جواز[5] تثنيته وجمعه نحو: ضَرَبْتُهُ[6] ضَرْبَتَيْنِ وَضَرْبَات، وأما النوع[7] فقد سمع من العرب تثنيته وجمعه، كقول الشاعر:

٧٢ ـ هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتُنْذِرَهُمْ * مَا جَرَّبَ النَّاسُ مِنْ عَضِّى وَتَضْرِيسِى[8]

واختلف فى القياس، ومذهب[9] «سيبويه» أنه لا يُقاس [عليه][10] قال:

---

[1] فى ش، ز، ك، ت «هو العائد».

[2] «فى» ساقطة من ز.

[3] فى هـ ، ز، ك «النوعى».

[4] فى ت «فأما».

[5] «جواز» ساقطة من ت.

[6] فى ت «ضربت».

[7] فى هـ ، ز، ك «النوعى».

[8] الشاهد لجرير انظر ديوانه:١٢٨.
واللسان «حلم» ومعجم شواهد النحو:٩٨.
وروى فى ش، هـ ، ز، ك:
هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَأُخْبِرَهُمْ
مَا جَرَّبَ القَوْمُ مِنْ عَضِّى وَتَضْرِيسِى
وفى ت:
هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتَهْجُرَهُمْ
مَا جَرَّبَ القَوْمُ مِنْ عَضِّى وَتَضْرِيسِى

[9] فى ك «القياس عليه فمذهب».

[10] «عليه» تكملة من ز، ك.

وليس كل جمع يجمع، كما لا يجمع كل مصدر» كالحلوم والأشغال[1] وقاسه بعضهم وهو اختيار الناظم[2] فتقول على هذا: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَتَيْنِ وضُرُوبًا إذا أردت نوعين[3] من الضرب أو أنواعاً، «ومَا» موصولة مفعول مقدم «بوَحِّدْ» وهي واقعة على المصدر المؤكد[4] وصلتها التوكيد، «وغَيْرَهُ» مفعول باجمع فهو من باب التنازع[5] ويطلبه «ثَنِّ / وَٱجْمَعْ وَأَفْرِدِ[6]»، «والهاء» في غيره عائدة على «ما»، ثم إنَّ عامل المصدر على ثلاثة أقسام: ممتنع الحذف وجائزه وواجبه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

91 ب

(ص) وَحَذْفُ عَامِلِ المُؤَكِّدِ امْتَنَعْ * ...

(ش) يعني أنَّ حذف العامل في[7] المؤكد ممتنع. قال في شرح الكافية: «لأنَّ المصدر [المؤكد][8] يُقصد به تقوية عامله وتقرير معناه، وحذفه مناف لذلك» واعترضه ولده «بدر الدين» بما هو مذكور في شرحه[9] واعتراضه

---

(1) انظر الكتاب ٣:٦١٩.

(2) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٦٥٦، والتسهيل ٨٧

(3) في ت «نوعان».

(4) في هـ ، ز، ظ «المذكور».

(5) «فهو من باب التنازع» ساقط من ش، ك.

(6) ما بعد التنازع إلى هنا ساقط من ظ

في هـ ، ز زيادة:

«وفي هذا دليل على أن المتنازع فيه يجوز توسطه بين العامل».

والزيادة هنا تفيد.

وفي ت «ويطلبه من» وأفرد فهو من باب التنازع».

(7) «في» ساقطة من ز، ت.

(8) «المؤكد» تكملة من هـ ، ز، ك.

(9) انظر شرح الكافية ٢:٦٥٧.

وقال ابن الناظم في شرحه ٢٦٦ «إن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما، فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه. وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير، وقد يُقصد به مجرد التقرير فمسلم. ولكن لا نسلم أنَّ الحذف مناف لذلك القصد؛ لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى».

عليه متجه، وقد جاء حذف عامل المصدر المؤكد فى نحو: زَيْدٌ ضَرْبًا، أى يَضْرِبُ ضَرْباً، ولا إشكال فى أنَّ هذا مصدر مؤكد؛ لأنك لو أظهرت العامل فقلت: زَيْدٌ يَضْرِبُ ضَرْباً، تعين كونه مؤكدا، ثم أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... * وَفِى سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

(ش) يعنى أنَّ سوى المؤكد وهو النوع[1] والمعدود يجوز حذف عاملهما إذا دلَّ عليه دليل، ولا خلاف فى ذلك، كقولك لمن قال: مَا ضَرَبْتُ [زَيْدًا][2] بَلْ ضَرْبَتَيْنِ وبل ضَرْبًا شَدِيداً، «ومُتَّسَعْ» اسم مفعول بمعنى المصدر فهو اسم مصدر[3] وتقديره: اتساع، وهو مبتدأ، خبره «فِى سِوَاهُ» وهو على حذف مضاف تقديره وفى حذف سِوَاه، «ولِدَلِيلٍ» متعلق بالحَذْف[4] المقدر، ويجوز أن يكون متعلقاً بالاستقرار العامل فى الخبر، أى واقع لدليل[5] ويجوز أن يكون «مُتَسَّع»[6] خبرًا، والمبتدأ محذوف، أى والحذف متسع فيه، فيكون على هذا أى[7] «مُتَّسَع» اسم مفعول، إلا أنه حذف متعلقه وهو فيه، «ولِدَلِيلٍ» / متعلق «بمُتَّسَع» ثم أشار إلى القسم الثالث، فذكر أنه يجب حذف عامل المصدر فى ستة مواضع. أشار إلى الأول منها بقوله:

٩٢ أ

(ص) وَالحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاً مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ

(ش) يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر الآتى بدلاً من فعله كقولك:

---

(١) فى هـ ، ز «النوعى».
(٢) «زيداً» تكملة من ش، ز.
(٣) «مصدر» ساقطة من ت.
(٤) فى الأصل، ش، هـ ، ك «بحذف». والمُثبتُ أدقّ. ويجوز أن يكون «لدليل» متعلق بمتسع وهو أضبط.
(٥) فى ت «لدليله».
(٦) فى ز «متبع» والصواب ما أثبتُّ كما فى الألفية وبقية النسخ.
(٧) «أى» ساقطة من هـ ، ز، ظ، ت وذكرها مُلْبس

ضَرْباً زَيْدًا، وأشار بقوله: كَنَدْلاً إلى قول الشاعر:

٧٣ ـ عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ * فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ[1]

فَنَدْلاً مصدر ندَلَ، وهو بدل من اللفظ بالفعل، والتقدير: انْدُل، ومعنى النَّدْل الخطف، «وزُرَيْق» اسم رجل، وهو منادى على حذف[2] حرف النداء «والمَالَ» مفعول[3] بنَدْلاً، وقوله: «مَع آتٍ» على حذف الموصوف تقديره مع مصدر آتٍ، «وبَدَلاً» منصوب على الحال من الضمير المستتر فى «آتٍ»، «ومِنْ فِعْلِهِ» متعلق بنَدْلاً، «وكَنَدْلاً» فى موضع الحال من فاعل «آتٍ»، واللَّذْ لغة فى الذى[4] وصلته «كَانْدُلاً» وهو فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة، ووقف عليها بالألف. ثم أشار إلى الموضع الثانى بقوله:

---

(١) نُسب هذا البيت لأعشى همدان، ولم أجده فى ديوانه، وقيل للأحوص وقد وقفت على هذا البيت والذى قبله فى ملحق ديوانه ص ٢١٥، كما نُسِب لجرير والذى وجدته فى ملحق ديوانه ٢:١٠٢١ البيت الأول:

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهم ويرجعن من دارين بجر الحقائب

وهو بلا نسبة فى بعض كتب النحو.

انظر اللسان «ندل».

والكتاب ١:١١٦، وشرح الكافية لابن مالك ٢:٦٥٩، وشرح ابن الناظم ١١٠ وشرح المرادى ٢:٨٢، وشرح ابن عقيل ١:٤٨٠، وشرح الأشمونى ٢:١١٦، ومعجم شواهد النحو ٣٩.

جُلّ: أى اشتغل الناس بالفتن والحروب.

ندلا: ندل الشيء ندلاً نقله من موضع إلى آخر.

(٢) فى ش، ز، ك، ت «بحذف».

(٣) فى ت «مفعولا»

(٤) للعرب فى الذى خمس لغات:

«اللَّذِ» بحذف الياء وكسر الذال.

و«اللَّذْ» بحذف الياء وإسكان الذال.

و«الَّذِيُّ» بتشديد الياء.

ومن العرب من يقيم مقام الذى «ذو»، ومقام «التى» «ذات» وهى لغة طيء فيقولون ذو قام زيد، وذات قامت هند، ومنهم مَن يقول: «ذو» بمعنى الذى فى المذكر والمؤنث جميعا نحو:

هذه، هند ذو سمعت بها، ورأيت إخوتك ذو سمعت بهم.

(الأزهية ٣٠٢ ـ ٣٠٤) وانظر باب الموصول.

(ص) وَمَا[1] لِتَفصِيلٍ كَإِمَّا مَنًّا * عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

(ش) يعنى أنَّ المصدر الذى أتى به فى تفصيل وجب حذف عامله، وأشار بقوله: «كَإِمَّا مَنًّا» إلى قوله - عز وجل - : (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً)[2] وهو تفصيل لعاقبة ما قبله[3]، وهو قوله - عز وجل - (فَشُدُّوا الْوَثَاقَ)[4] «وما» موصولة واقعة على المصدر «ولِتَفْصِيل» صلته، «وكَإِمَّا» / فى موضع ٩٢/ب الحال، «وعَامِلُهُ» [مبتدأ، وخبره][5] يُحْذَفُ، والجملة فى موضع الخبر لِمَا «وَحَيْثُ» متعلق بيحذف ومعنى «عَنَّا»[6] عرض. ثم أشار إلى الموضع الثالث فقال:

(ص) كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ * نَائِبَ فِعْلٍ لاِسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

(ش) أى يجب حذف عامل المصدر إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير[7] نحو: زَيْدٌ سَيْراً سَيْراً، أو بحصر نحو: إِنَّمَا أَنْتَ سَيْراً.

واحترز باسم العين من اسم المعنى نحو: أَمْرُكَ سَيْرٌ[8]، فإنَّ المصدر فيه مرفوع، «ومُكَرَّرٌ» مبتدأ وخبره «كَذَا»، «وذُو حَصْرٍ» معطوف على المبتدأ «ووَرَدْ» فى موضع الصفة «لمُكَرَّر وذُو حَصْر» معاً، «ونَائِبَ فِعْلٍ» حال من فاعل وَرَدْ، «واسْتَنَدْ» فى موضع الصفة «لمكرر[9] وذُو حَصْر»[10]، وكان

---

(1) فى ظ «وإما» والصواب ما أثبتُّ كما فى الألفية وبقية النسخ.
(2) سورة محمد. آية: ٤.
(3) فى الأصل «ما بعده» تحريف. خطأ من الناسخ.
(4) سورة محمد. آية: ٤.
(5) «مبتدأ وخبر» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(6) فى الأصل، ش، ظ، ك «عَنَّ».
والمثبتُ أدق كما فى هـ ، ز، ت والألفية.
(7) «بتكرير» ساقط من ظ.
(8) فى ز «أَمْرُكَ يَسِيرُ سَيْر».
(9) فى هامش الأصل «صوابه أنَّ الجملة من قوله استند صفة لفعل لا لمكرر».
(10) ما بعد «ذو حصر» الثانية إلى هنا ساقط من هـ ، ت.

حقه أن يقول: وردا[1] نائبى فعل، ولكنه أفرد على معنى [ما ذكر ونظيره قولهم: «هُوَ أَحْسَنُ الفِتْيَانِ وَأَجْمَلَه»][2] ثم أشار إلى الرابع والخامس بقوله:

(ص) وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا * لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ...

(ش) أى من المصدر الواجب حذف عامله ما يسميه النحويون مؤكداً لنفسه أو غيره. ثم مثّل للأول بقوله:

(ص) ... * ... فَالمُبْتَدَا
نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا * ...

(ش) أى: فالقسم الأول من المؤكد وهو المؤكد لنفسه. مثاله: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا» أى اعترافاً، وإنما سُمى مؤكداً لنفسه؛ لأنه واقع بعد جملة هى نص فى معناه، «فَلَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ» هو نفس الاعتراف، ومثّل للثانى[3] بقوله:

(ص) ... * وَالثَّانِ[4] كَابْنِى أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا / ٩٣ أ

(ش) أى: والقسم الثانى من المؤكد [لغيره][5] مثاله: «ابْنِى أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا»[6]، وإنما سُمى مؤكداً لغيره؛ لأنه واقع بعد جملة صارت به نصاً، وبيانه أن قولك: «أَنْتَ ابْنِى» يحتمل الحقيقة والمجاز على أنَّ المراد أَنْتَ مثل ابنى، فلما ذكر المصدر[7] ارتفع به المجاز المحتمل، وتعينت الحقيقة، والعامل فى هذين النوعين فعل واجب الحذف تقديره: «أَحَقّ»، إن كان غير[8]

---

(1) «ردا» ساقطة من هـ ، ز، ظ، ك، ت.
فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت زيادة مضطربة لا لزوم لها.
«... نائبى فعل واستندا لأن كلا المصدرين يردان مستندين نائبى فعل».
(2) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(3) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «الثانى».
(4) «والثان» ساقطة من ش، ك.
(5) «لغيره» تكملة من هـ ، ز.
(6) «صرفا» ساقطة من هـ ، ك، ت.
(7) «المصدر» ساقطة من ت.
(8) «غير» ساقطة من ز.

متكلم[1]، ومُحقِّقِي[2] إن كان متكلماً، وفُهِم من قوله: «مُؤَكِّدًا» أنه واجب التأخير عن الجملة؛ لأنَّ المؤَكِّد بعد المؤَكَّد، «وما» مبتدأ واقعة على المصدر وخبرها «مِنْهُ» وصلتها «يَدْعُونَهُ[3]»، والهاء مفعول أول بيدعونه، وهى الرابطة بين الصلة والموصول، «ومُؤَكِّدًا» مفعول ثان، والواو عائدة[4] على النحويين. «ولِنَفْسِهِ» متعلق بمؤكِّدًا، «وغَيْرِهِ» معطوف عليه، وباقى أعراب البيت واضح.

ثمْ أشار إلى الموضع السادس فقال:

(ص) كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ * كَلِى بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ

(ش) يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر أيضاً إذا أتى به بعد الجملة على وجه التشبيه. وذلك بخمسة شروط:

الأول: أن يكون بعد جملة، وقد صرح بهذا الشرط فى قوله: بعد جملة

واحترز به من الواقع بعد مفرد نحو: صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ، فلا يجوز نصبه.

الثانى: أن تكون حاوية معناه.

الثالث: أن تكون مشتملة على فاعله.

الرابع: أن يكون / ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل. ٩٣/ب

الخامس: أن يكون المصدر مشعراً بالحدوث.

وإنما لم يصرح بباقى الشروط؛ لأنها مستفادة من المثال وهو قوله: «لِى بُكاً بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَة»، فالجملة مشتملة على معنى المصدر وهو «بُكاء»، وعلى

---

(1) فى ز، هـ ز «متكلما».

(2) فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «وحقه».
والمثبت من ش، ك أدق.

(3) «يدعونه» ساقطة من ك.

(4) فى ظ «عائد».

فاعله وهو الياء من «لِى»، وليس فى المصدر الذى اشتملت عليه وهو «بُكاً» صلاحية[1] للعمل؛ لأنه ليس نائباً عن الفعل[2] ولا مقدراً بأن والفعل، و«بُكًا» مشعر بالحدوث، فعلى هذا يكون المثال متمماً[3] للحكم وللشروط[4]. «وذُو التَّشْبِيهِ» مبتدأ خبره «كَذَاكَ»، «وبَعْدَ» فى موضع الحال من «ذُو»[5] والبكاء يمد ويقصر، وقد استعمله فى المثال بالوجهين. «وذَاتِ[6] عُضلة» هى التى تمنع من النكاح، والعامل فى المصدر فى هذا النوع واجب الحذف، والتقدير تبكى.

---

[1] فى ش «صلاحيته».
[2] فى ز «الفاعل» تحريف.
[3] فى هـ ، ز، ظ، ت «تتميما».
[4] فى ش، هـ ، ز، ك، ت «والشروط».
[5] فى ت «ذى».
[6] فى ز «وذوات» والصواب ما أثبتُّ كما فى الألفية، والأصل، وبقية النسخ.

(المفعول له)

(ش) وهو المصدر المذكور علة للفعل، ويشترط فى نصبه أربعة شروط: أن يكون مصدراً، وأن يظهر التعليل، وأن يتحد مع الفعل المعلَّل فى الزمان، وأن يتحد معه فى الفاعل. وقد نبَّه على اثنين منها بقوله:

(ص) يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ المَصْدَرُ إِنْ * أَبَانَ تَعْلِيلاً كَجُدْ شُكْراً[1] وَدِنْ

(ش) فقوله: «يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ» هذا هو الحكم، وقوله: «المَصْدَرُ» هذا هو الشرط الأول، فلو كان غير مصدر لم ينصب كقولك: أَكْرَمْتُكَ لِزَيْدٍ، وقوله: «إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً»، هذا هو الشرط الثانى يعنى إن / أظهر تَعْلِيلاً، فلو لم يظهر التعليل لم يكن مفعولاً له، كقولك: جَلَسْتُ قُعُودًا، ثم مثل بقوله: «كَجُدْ[2] شُكْرًا»؛ فإنَّ شكراً مصدر، وقد أبان التعليل؛ لأنَّ معناه: جُدْ لأَجْلِ الشُّكْرِ، ثم نبَّه على الشرطين الأخيرين بقوله:

٩٤ / أ

(ص) وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ وَقْتًا وَفَاعِلاً ...

(ش) يعنى أنَّ من شرط نصب[3] المفعول له أن يتحد زمانه وزمان الفعل المعلَّل[4]، وأن يتحد فاعلهما، فلو اختلف زمانهما لم ينصب كقولك: أَتَيْتُكَ أَمْسِ لِإِكْرَامِكَ لِى غَدًا.

وكذلك لو اختلف فاعلهما كقولك: أَكْرَمْتُكَ لِأِكْرَامِكَ لِى.

---

(١) فى ز «متفكراً». والصواب ما أثبتُّ كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.
(٢) فى الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «جد» وما أثبتُّ أدق كما فى ز والألفية.
(٣) «نصب» ساقطة من ظ.
(٤) فى ت «التعليل» تحريف.

فمثال ما استوفى الشروط قولك: قُمْتُ إِجْلالاً[١] لَكَ[٢]، ومثله قوله: «جُدْ شُكْرًا»، «والمصدر» مفعول لم يُسم فاعله بيُنْصَبُ، «ومَفْعُولاً» حال من المصدر، «وله» متعلق بمفعول وهو مبتدأ، «ومُتَّحِدْ» خبره، «ووَقْتًا» «وفَاعِلاً» منصوبان على حذف الجار أى فى وقت وفاعل، ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل، والتقدير: متحد زمانهما وفاعلهما، وفى هذا الوجه تقديم التمييز على عامله المتصرف، ومذهب الناظم جوازه[٣]. ثم قال:

(ص) ... . وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ *

فَاجْرُرْهُ بِاللاَّمِ ... * ...

(ش) يعنى أنه إذا فقدت الشروط المذكورة[٤] وجب جره باللام، وإنما اقتصر على اللام وإن كان جره «بِالبَاءِ وَمِنْ وَإِلَى»[٥] جائزاً لكثرة اللام وقلة غيرها مما ذكر، «وَإِنْ» شرط وجوابه «فَاجْرُرْهُ» «وَشَرْطٌ» مرفوع بفعل مضمر يفسره / «فُقِدْ». ثم قال:

٩٤ ب

(ص) ... وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ * مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

(ش) يعنى أنَّ الشروط المذكورة لا توجب النصب بل تسوغه، فيجوز

---

(١) فى ز «لإجلال». تحريف.

(٢) «لك» ساقط من هـ .

(٣) لا خلاف بين النحاة فى امتناع تقديم التمييز على عامله مطلقا. سواء كان فعلاً متصرفاً أو غير متصرف، ومذهب سيبويه امتناع تقديمه مطلقا، وإن أجاز، الكسائى والمازنى والمبرد تقديمه قياساً على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف. ووافقهم ابن مالك على ذلك حيث قال:
«ولا يمنع تقديم المميز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً، ويمنع إن لم يَكُنْه بإجماع وقد يستباح فى الضرورة». التسهيل ١١٥.
انظر باب التمييز: عند قول ابن مالك:
وَعَامِلَ التَمْيِيزِ قدِمْ مُطْلَقاً * وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزراً سَبَقَا

(٤) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «المذكورة أو بعضها».

(٥) فى ز «ومن وفى وإلى» الصحيح «بالباء ومن وفى» كما ذكر ابن عقيل، والمرادى. وإن وردت «إلى» بدل «فى» فى بعض نسخ المرادى. انظر شرح ابن عقيل ١:٥٧٤، وشرح المرادى ٢:٨٧.

جره باللام مع وجودها، فتقول: قُمْتُ لإِجْلاَلِكَ، وَهَذَا قَنَعٌ لِزُهْدٍ.

واسم «لَيْسَ» ضمير مستتر يعود على المفعول له، وفى «يَمْتَنِعْ» ضمير يفسره[1] الجر المفهوم من قوله: «فَاجْرُرْهُ»، [«وَيَمْتَنِعُ» خبرها][2]، «ومَعَ الشُّرُوطِ» متعلق بيمتنع، وهو على حذف مضاف، والتقدير: [وَلَيْسَ الجَرُّ مُمْتَنِعًا[3]] مع وجود الشروط، وفُهم من المثال أنه يجوز تقديم المفعول له على عامله، ولا يختص ذلك بالمجرور بل هو جائز فى المجرور والمنصوب. ثم قال:

(ص) وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدْ * وَالعَكْسُ فِى مَصْحُوبِ أَلْ ...

(ش) يعنى أنَّ المفعول له إذا كان مجرداً من الألف واللام والإضافة يقلّ أن تصحبه لام الجر. وإن كان مقترناً بأل يقلّ أَنْ لا يصحبها اللام، فنحو: قُمْتُ لإِكْرَامٍ لَكَ: قَلِيلٌ، وَإِكْرَاماً لَكَ: كَثِيرٌ.

ونحو: قُمْتُ لِلإِكْرَامِ: قليل، وَالإِكْرَام: كثير.

وفُهم من سكوته عن المضاف أنه يستوى فيه الوجهان، «والهاء» فى يصحبها عائدة على لام الجر، ثم أتى بشاهد على نصب مصحوب «أل» فقال:

(ص) ... * ... وَأَنْشِدُوا

٧٤ - لاَ أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ * وَلَوْ تَوالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ[4]

---

(1) فى ز «يعود على».
(2) «ويمتنع خبرها» تكملة من هـ ، ز، ك، ت.
(3) «وليس الجر ممتنعاً» تكملة من ش، هـ ، ز، ك، ت.
(4) رجز لم أعثر على قائله، وقد ورد كثير من كتب النحو غير معزو.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٦٧٢.
وشرح ابن عقيل ١:٥٧٥، وأوضح المسالك ٢:٤٦، وشرح التصريح ١:٣٣٦، وشرح الشواهد للعينى ٢:١٢٥، والخزانة ١:٤٨/٤:٥، ومعجم شواهد النحو ١٩٠

(ش) والجبن والخوف. يُقال[1] رجل جبان وامرأة جبان وامرأة جبان، وعن متعلقة[2] «بالجُبْنِ»، «والهَيْجَاءِ» الحرب، «والزُّمَرُ» الجماعات، وقد جمع «العجاج» بين نصب[3] الأقسام الثلاثة / فقال: ٩٥/أ

٧٥ - يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ * مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ

وَالهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهبُورِ[4]

---

(١) فى ز «تقول».

(٢) فى هـ ، ز، ظ، ت «متعلق».

(٣) «نصب» ساقطة من ظ.

(٤) الرجز للعجاج بن رؤبة انظر ديوانه ١:٣٥٤، ٣٥٥.
والكتاب ١:٣٦٩، وشرح المفصل ٢:٥٤ والخزانة ١:٤٨٨، ومعجم شواهد النحو ٣٠٧.
فى ظ «مخافة وزر على المحبور»
وفى ت «مخافة على المحبور».
وفى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «والهول من تهول القبور».
الهول: الفزع. والتهول أن يعظم الشىء فى نفسك حتى يهولك أمره.
الهبور: جمع هبر، وهو كل ما أطمأن من الأرض وحوله مرتفع.

(المفعول فيه وهو المسمى ظرفا)

(ش) «المفعول» خبر مبتدأ مضمر، «وأل» فيه موصولة، «وفيه» ، بالمفعول[1] وقوله:

(ص) الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا * فِي بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

(ش) قسم الظرف إلى مكان وزمان، وشمل قوله: «وَقْتٌ أَوْ مَ الظرف وغير الظرف، وأخرج بقوله: «ضُمِّنَا»[2] «فى» ما ليس بظرف الزمان والمكان نحو: يَوْمُ الجُمُعَةِ مُبَارَكٌ، وَأَعْجَبَنِي مَوْضِعُ جُلُوسِكَ.

واحترز بقوله، «بِاطِّرَادٍ» من المكان المختص المنصوب بدخل، نحو: دَ الدَّارَ وَالمَسْجِدَ، ونحوه، فإنه غير ظرف؛ لأنه لا يطرد نصبه مع الأفعال. فلا تقول: صَلَّيْتُ المَسْجِدَ وَلاَ جَلَسْتُ الدَّارَ.

وفُهِم من ذلك أنَّ الدار من نحو: دَخَلْتُ الدَّارَ، ليس بظرف [وفى الدار ونحوها من اسم المكان المختص[3] ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه انتصب نصب المفعول [به][4] بعد إسقاط الخافض على و

---

[1] فى ش، ك زيادة «بالمفعول واستفيد من هذه الترجمة أنَّ لهذا النوع من المفاعيل اسمين مفع وظرفاً».
الزيادة هنا غير لازمة، وقد تكون من تعليقات الحاشية ودخلت المتن سهواً وخطأً.

[2] فى الأصل، ز، ظ، ت «ضُمِّنَ». والصواب ما أثبتُّ كما فى الألفية وبقية النسخ.

[3] فى الأصل «المختص وفيه ثلاثة أقوال: قيل نصب لشبهه بالمفعول به وقيل على الظرف، وقيل مفـ ودخل متعد».
وفى ظ «المختص بعد دخل ثلاثة أقوال».

[4] «به» تكملة من ز.

التوسع[1] والمجاز، وإليه ذهب الناظم.

الثانى: أنه انتصب نصب المفعول به حقيقة، وأن «دَخَلَ[2] مَعَه» متعد بنفسه.

الثالث: أنه انتصب نصب الظرف[3]، وأجرى مجرى المبهم من ظروف[4] المكان، فأما على الثانى والثالث فلا يحتاج إلى قيد الاطراد؛ لأنه إن كان ظرفاً فهو داخل فى الظروف، وإن كان مفعولاً به[5] حقيقة فلا يحتاج أيضاً إلى قيد الاطراد؛ لأنه ليس على معنى فى، وأما على الأول فيحتاج إلى قيد الاطراد خلافاً للشارح[6] فإن نصبه على التوسع والمجاز حكم لفظى، فلا يخرجه ذلك عن معنى «فى»، وهذا هو الذى اعتبره الناظم، فاحتاج إلى قيد الاطراد. «و[دَخَلَ» متعد][7] ثم مثَّل بظرفين: أحدهما مكان وهو «هُنَا»، والآخر زمان وهو «أَزْمُنَا» جمع زمان على إسقاط حرف الجر، «والظَّرْفُ» مبتدأ وخبره «وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ» «وأَوْ» للتفصيل، «وضُمِّنَا» فى موضع الصفة لوقت ومكان، وألفه للتثنية «وفِى» مفعول ثان «لضُمِّن» وهو على حذف مضاف، أي ضُمِّن معنى فى «وبِاطِّرَادٍ» متعلق بضُمِّن. ثم قال:

(ص) فَانْصِبْهُ بِالوَاقِعِ فِيهِ / مُظْهِرَا * كَانَ وَإِلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

٩٥ ب

---

[1] فى هـ ، ز، ت «التوسعة».

[2] فى ز: «وأن نحو دخل» والزيادة لا تفيد كثيراً.

[3] فى هـ ، ز، ت «الظروف» تحريف.

[4] فى ظ «من أصل» تحريف.

[5] فى ظ، ت «مفعولاً له».

[6] قال ابن الناظم ٢٧٣.
«علم أنَّ النصب فى دخلت البيت، وسكنت الدار على التوسع، وإجراء الفعل اللازم مجرى المتعدى، وإذا كان ذلك كذلك، فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بقيد الاطراد؛ لأنه يخرج بقولنا «متضمن» معنى «فى» لأنَّ المنصوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل عليه، لا بوقوعه فيه، فليس متضمناً معنى «فى» فيحتاج
إلى إخراجه من حد الظرف بقيد الاطراد».

[7] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(ش) بيَّن[1] فى هذا البيت أن حكم الظرف النصب، وأن الناصب له الواقع فيه من فعل، أو ما فى معناه، نحو: قَعَدْتُ أَمَامَكَ، وسَرَّنِى قُدُومُكَ يَوْمَ الجُمُعَة، وأَنْتَ سَائِرٌ غَدًا.

وأنَّ العامل فيه[2] يكون ظاهراً كما تقدم، ويكون مقدراً، وأطلق فى المقدر فشمل المقدر جوازاً نحو: يَوْمَ الجُمُعَة. لمن قال: مَتَى قَدِمْتَ؟ ووجوباً إذا وقع خبراً لذى خبر أو صلةً أو صفةً أو حالا. «ومُظْهِرًا» خبر كان مقدم «وإنْ»[3] حرف شرط، «ولا» نافية، وفعل الشرط محذوف تقديره: وإن لم[4] يكن مظهراً، «والفاء» جواب الشرط[5]. ثم قال:

(ص) وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ... ...

(ش) يعنى أنَّ أسماء الزمان كلها قابلة للظرفية مبهمها ومختصها، فالمبهم منها ما دلَّ على زمان غير معين نحو «وَقْت وحِين ويَوْم»، والمختص ما ليس بمبهم كأسماء الشهور والأيام، «وما عُرِّفَ بأل» والمعدود، وإنما استؤثرت[6] اسماء الزمان بصلاحية[7] المبهم منها والمختص للظرفية على أسماء المكان لأنَّ أصل العوامل الفعل، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام[8]، وعلى المكان بالالتزام فقط. فإن قلت:

---

(1) فى ز «ذكر».

(2) «فيه» ساقط من ظ.

(3) فى الأصل، ش، ز، ك، ت «وإلاَّ» والمثبت من هـ ، ظ، وكان الأولى أن يقول: «وإلاَّ» إن حرف شرط، ولا نافية.

(4) فى هـ ، ظ، ت «وإلا».

(5) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

فَانْصِبْهُ بِالوَاقِعِ فِيهِ مُظهِرَا ... كَانَ وإلا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

(6) فى الأصل «استأثرت».

(7) فى ز «لصلاحية».

(8) فى الأصل، ظ «لا بالالتزام» تحريف.

ومن أين يُفهم أن مراده بكل وقت المبهم والمختص؟ قلت: من قوله بعد «وَمَا يَقْبَلُهُ[1] المَكَانُ إِلاَّ مُبْهَمَا». ففهم منه أن اسم الزمان[2] / يقبل الظرفية مبهماً[3] وغير مبهم، وليس فى مقابلة المبهم إلا المختص. ٩٦/أ

«وكُلٌّ» مبتدأ، «وقَابِلٌ» خبره، «وذَاكَ» إشارة إلى النصب على الظرفية. ثم قال:

(ص) ... وَمَا * يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلاَّ مُبْهَمَا

(ش) يعنى أنَّ أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها إلا المبهم، وفُهم منه أنَّ المختص لا يقبلها، والمختص من أسماء المكان ما له صورة وحدود محصورة نحو: الدَّار والمَسْجِد والجَبَل، والمبهم ما ليس كذلك. ثم شرع فى بيان المبهم منها فقال:

(ص) نَحْوُ الجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا * صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمًى مِنْ رَمَى

(ش) فذكر للمبهم ثلاثة أنواع:

الأول: الجهات ويعنى بها الجهات[4] الست، نحو: أَمَامَ وخَلْفَ وفَوْقَ وَتَحْتَ ويَمِينَ وشِمَالَ.

الثانى: المقادير. نحو: فَرْسَخٍ ومِيلٍ وبَرِيدٍ[5].

الثالث: ما صيغ من الفعل: كمَرْمًى ومَذْهَبْ.

---

[1] فى الأصل، ش، ك «وما يقابله» والصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

[2] «ففهم منه أن اسم الزمان» ساقط من ك.

[3] «يقبل الظرفية مبهما» ساقط من ك.

[4] فى ش، هـ «بالجهات».
فى الأصل، ك، ت «به».

[5] الفَرْسَخُ: ثلاثة أميال.
الميل: ألف باع. والباع مقدار ما بين يديك إذا مددتهما محاذيتين لصدرك.
البَرِيد: أربعة فراسخ.

وظاهر قوله: «كَمَرْمًى مِنْ رَمَى». أن مَرْمًى صيغ من لفظ «رَمَى». وليس كذلك، ولا يبعد[1] أن يحمل الفعل هنا على الفعل اللغوى، وهو المصدر فيكون قوله: «من رمى». على حذف مضاف أى من مصدر «رَمَى» فتقول: جَلَسْتُ أَمَامَكَ وخَلْفَكَ، وسِرْتُ مِيلاً وفَرْسَخًا.

وأما ما صيغ من الفعل فلا ينصبه إلا ما اجتمع معه فى الأصل، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَشَرْطُ[2] كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ * ظَرْفاً لِمَا فِى أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعْ

(ش) يعنى أنَّ شرط القياس فى نصب هذا النوع، وهوالمشتق أن ينصبه عامل اجتمع معه فى الأصل المشتق منه نحو: رَمَيْتُ مَرْمًى، وذَهَبْتُ مَذْهَباً، وجَلَسْتُ مَجْلِسًا. / وشمل قوله: «لِمَا فِى أَصْلِهِ». الفعل وغيره مما اشتق من المصدر نحو: أَنَا رَامٍ مَرْمًى، وَأَعْجَبَنِى جُلُوسُكَ مَجْلِسًا. وفُهِم من قوله: «وشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا»، أن العامل فيه قد يكون غير مجتمع معه فى الأصل المشتق منه، وأن ما نصبه عامل من غير ما ذكر غير مقيس وذلك قولهم: «زَيْدٌ مِنِّى مَزْجَرَ الكَلْبِ، ومَقْعَدَ القَابِلَةَ، وَمَنَاطَ الثُّرَيَّا[3]»، فالعامل فى هذا[4] الاستقرار، وليس مما اجتمع معه فى أصله، ولو عمل فى «مَزْجَرْ» «زَجَرَ»، وفى «مَقْعَدْ» «قَعَدَ» وفى «مناطَ» «نَاطَ» لكان مقيسا.

٩٦ ب

و«شَرْطُ» مبتدأ، «وذَا» إشارة إلى المصدر[5] المشتق، ومَقِيساً خبر «كَوْنِ»،

---

[1] فى ظ، ت «ولا يصح».

[2] «وشرط» ساقط من ظ.

[3] من أقوال العرب انظر الكتاب ١: ٤١٣، والجمل فى النحو للخليل ٤٤ وأوضح المسالك ٢: ٥٢ وشرح التصريح ١: ٣٤١.

وفى شرح الكافية لابن مالك ٢: ٦٧٥ ورد نظماً نحو:

زَيْدٌ مَزْجَرُ الكَلْبِ تَدَرْ وَلاَ تُدُورَ فِيهِ إِنْ تَلاَ زَجَرْ

[4] فى ش، هـ، ز، ظ، ت «هذه».

[5] فى ش، ز، ك «الظرف».

و«أَنْ» وما بعدها خبر المتبدأ، و«ظَرْفًا» منصوب على الحال من فاعِل «يقع»، و«لِمَا» متعلق بظرفاً أو فى موضع الصفة لظرفاً، «ومَا» موصولة واقعة على العامل، و«اجْتَمَع» صلة «مَا»[1] «وفِى» «ومَعَ» متعلقان باجتمع. ثم قال:

(ص) وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ * فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِى العُرْفِ

وَغَيْرُ ذِى التَّصَرُّفِ الَّذِى لَزِمْ * ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ

(ش) يعنى أنَّ ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفاً تارة وغير ظرف أخرى فإنه يُسمى فى عرف النحويين واصطلاحهم متصرفا نحو: يَوْمٌ وَمَكَانٌ، فيستعمل ظرفاً نحو: خَرَجْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وجَلَسْتُ مَكَانَكَ.

وغير ظرف نحو: أَعْجَبَنِى يَوْمُ الجُمُعَةِ، ونَظَرْتُ إِلَى مَكَانِكَ.

وإن ما يلزم الظرفية ولا يخرج عنها البتة نحو: «سَحَر»[2] من يوم بعينه وقَطُّ[3] [وَعَوْض][4] أو لا يخرج عنها إلا إلى شبهها، والمراد بشبهها / الجر بِمِن نحو: عِنْد، فإنه لا يستعمل إلا ظرفاً نحو: جَلَسْتُ عِنْدَكَ، أو مجرُوراً بمن نحو: خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِكَ[5]، فإنه يُسمى

97 / أ

---

(1) «ما» ساقطة من ظ.

(2) فى ظ، ت «سحرا».

سحر: إذا أردته من يوم بعينه فهو غير متصرف، وإذا لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى: ﴿إِلاَّ آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾

كذلك إذا نكرته انصرف كقولك: سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ.

انظر المقتضب ٣:١٠٣/٤:٣٣٣، ٣٥٣، ٣٥٦.

وشرح الكافية للرضى ٢:١٢٥.

(3) فى هـ، ظ «وفقط».

«قط بمعنى الزمان الماضى يقال: ما فعلته قط، ولا يقال لا أفعله قط، وهى مبنية على الضم، لأنها ظرف، وأما «عَوْض» فهو اسم من أسماء الدهر وهو للمستقبل من الزمان وأكثر استعماله فى القسم تقول: عوض لا أفارقك أى لا أفارقك أبداً وهى مبنية».

شرح المفصل ٥:١٠٨، وانظر شرح الكافية ٢:١٢٤.

(4) «وعوض» تكملة من ش، هـ، ز، ك.

(5) ما بعد «عندك» إلى هنا ساقط من ك.

في الاصطلاح[1] غير متصرف. «وما» موصولة، و«يُرَى» صلتها، والظاهر أنها قلبية، والمفعول الأول مستتر في «يُرَى»، و«ظَرفاً» مفعول ثان، ويجوز أن تكون «مَا» شرطية والفاء جواب الشرط[2]، «وغير» مبتدأ وخبره «الَّذِى»، «وظَرْفِيَّةً» مفعول بلَزِمَ «وأَوْ شِبْهَهَا» معطوف على محذوف تقديره: أو لزم ظرفية أو شبهها وهو عند، فإنه يلزم أحد هذين [النوعين][3] ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ظرفية المنطوق به لما يلزم[4] من كونه يلزم شبه الظرفية فقط[5] وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو لشبهها، «وأَوْ» على هذا للتقسيم، «ومِنَ الكَلِمْ» متعلق بشبهها، ويكون الكلم على هذا واقعاً على «مِن»، ويجوز أن يكون متعلقاً بلزم، ويكون «الكَلِمْ» واقعاً على الظروف التي تستعمل ظرفاً أو شبهها. ثم قال:

(ص) وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ * وَذَاكَ فِى ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

(ش) يعنى أَنَّ المصدر ينوب عن ظرف[6] المكان وظرف الزمان، إلا أَنَّ نيابته عن ظرف المكان قليلة، وفُهم ذلك من قوله: «وَقَدْ يَنُوبُ»، ونيابته عن ظرف الزمان كثيرة، وصرح بذلك في قوله: «يَكْثُرُ» ونيابته[7] عنهما هو من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فمن نيابته عن ظرف المكان قولهم: جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ، أى: / مَكَانَ قُرْبِ زَيْدٍ. ٩٧ ب

---

(١) فى ز «فى اصطلاحهم».

(٢) يريد الفاء الواقعة جواب الشرط فى قول ابن مالك:
«فذاك ذو تصرف فى العرف».

(٣) «النوعين» تكملة من ز، ك.

(٤) فى ز «يلزم عليه».

(٥) «فقط» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.

(٦) «ظرف» ساقطة من ت.

(٧) فى ش «ونيابتهما» تحريف.

ومن نيابته عن ظرف الزمان قولهم: أَتَيْتُكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ، [وخُفُوقَ النَّجْمِ][1] أي وَقْتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ [وَوَقْتَ خُفُوقِ النَّجْمِ][2] والإشارة بقوله: «ذَاكَ»[3] إلى نيابة المصدر عن الظرف.

---

[1] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ك، ت.
[2] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ك، ت.
[3] في ت «ذلك».

(المفعول معه)

(ش) المفعول معه: هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التى بمعنى «مَعَ»: أى الدالة على المصاحبة من غير تشريك فى الحكم، «وَمَعَه» متعلق بالمفعول، «والهاء» عائدة على «أل»[1] وقد استغنى الناظم[2] عن الحد بالمثال فقال:

(ص) يُنْصَبُ تَالِى الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ * فِى نَحْوِ سِيرِى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

(ش) يعنى أن حكم المفعول معه النصب، وهو الاسم التالى لواو المصاحبة نحو: سِيرِى وَالطَّرِيقَ، أى مَعَ الطَّرِيقَ، «وتَالِى الوَاوِ» مفعول لم يُسم فاعله بينصب، «ومَفْعُولاً» حال منه، «ومُسْرِعَهْ» حال من الياء فى سيرى، ثم قال:

(ص) بِمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ * ذَا النَّصْبُ لاَ بِالوَاوِ فِى القَوْلِ الأَحَقّ

(ش) لما ذكر فى البيت الذى قبله أنَّ المفعول معه[3] ينصب، بَيَّنَ فى هذا البيت الناصب له، وفُهِم من قوله: «بِمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ»، أنه لا يعمل فيه العامل المعنوى كاسم الإشارة وهو مذهب «سيبويه» والجمهور[4]، والمراد بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، فمثال الفعل: اسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ، ومثال شبهه: الماءُ مُسْتَوٍ وَالخَشَبَةَ، وأَعْجَبَنِى اسْتِوَاءُ المَاءِ وَالخَشَبَةَ[5]

---

(١) فى ش، هـ ، ز، ت «عائدة على أل لأنها موصولة». وفى ظ «عائدة عليه».
(٢) «الناظم» ساقطة من ز.
(٣) فى ت «المفعول به».
(٤) قال الأزهرى فى التصريح ١:٣٤٣، ٣٤٤ «والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه، وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين، ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسى وجماعة: أنه كالمفعول به فى المعنى، فمعنى سِرْتُ وَالنِيلَ. سرت بالنيل، وزعم الأخفش وجماعة من الكوفيين أنه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية».
انظر الكتاب ١:٢٩٨، وشرح الكافية للرضى ١:١٩٥.
(٥) ما بعد «والخشبة» إلى هنا ساقط من ظ.

وفُهم من قوله: «سَبَقْ» أن المفعول معه لا يتقدم على عامله، وقوله: «لاَ بِالوَاوِ» إشارة إلى مذهب «عبد القاهر الجرجانى»[1] أن[2] الناصب للمفعول معه الواو، ورُدَّ بأنها لو كانت الناصبة لا تَّصل الضمير بها فى نحو قول الشاعر[3]:

٧٦ ـ [فَآلَيْتُ لاَ أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً] * تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدِي[4]

«وذَا» مبتدأ / «والنَّصْبُ» نعت له وخبره «بِمَا»، و«مَا» موصولة وصلتها «سَبَقْ»، «ومِنْ الفِعْلِ» متعلق بسَبَقْ، «ولاَ» عاطفة، وما بعدها معطوف على «بِمَا» «والأَحَقّ» أفعل تفضيل، والتقدير، هذا النصب بالسابق من فعل[5] أو شبهه لا بالواو فى القول المختار. ثم قال:

٩٨ أ

(ص) وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ * بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ

(ش) يعنى أنه يجوز نصب ما بعد الواو إذا تقدمها «كَيْفَ» أو «مَا» الاستفهاميتين[6] على تقدير: تكون نحو: كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ؟، ومَا أَنْتَ وَزَيْداً؟ التقدير: كَيفَ تَكُونُ وَقَصْعَةً؟ ومَا تَكُونُ وَزَيْداً؟. «وكَانَ» المقدرة ناقصة، «وكيف» «وما» خبر مقدم، وفُهم من قول: «بَعْضُ العَرَبْ»

---

[1] انظر المقتصد فى شرح الإيضاح ١: ٦٥٩ - ٦٦١، وشرح التصريح ١: ٣٤٤.

[2] فى هـ، ز «فى أن» وعبارتهما أكمل.

[3] «قول الشاعر» ساقط من ش، هـ، ز، ظ، ت.

[4] ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.
والشاهد لأبى ذؤيب كما فى شرح اشعار الهذليين ١: ٢١٩، والخزانة ٣: ٥٩٧.
وهو بلا نسبة فى المقتصد. فى شرح الإيضاح ١: ٦٥٩، وشرح التصريح ١: ٦٤٤، والهمع ١: ٢١٩.
وفى رواية:
فَأَقْسَمْتُ لاَ أَنْفَكُّ أَحْذُ وقَصِيدَةً * أَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدِى
أحذو: أغنى، وتروى أحدو أى أقول.

[5] فى ش «بما من الفعل»، وفى ز «من الفعل».

[6] فى الأصل، هـ، ظ، ك، ت «الاستفهامية».
وما أثبتُّ أصح.

أَنَّ بعضهم لا يَنْصِبُ بعد هذه[1] «الواو»، بل يَرْفَعُ عطفاً على ما قبلها، وهو[2] أفصح اللغتين لعدم الحذف «وبَعْضُ العَرَبْ» فاعل بنَصَبْ، «وبَعد» متعلق بنصب، وكذلك «بِفِعْلٍ»، «ومُضْمَرٍ» نعت لفعل لا لكون، لأنَّ المضمر هو الفعل ثم إنَّ الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام:

- قسم[3] يترجح عطفه على النصب على المعية.

- وقسم يترجح نصبه على المعية على العطف.

- وقسم يمتنع فيه العطف.

وقد أشار إلى القسم الأول بقوله:

(ص) وَالعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقّ * .....

(ش) يعنى إذا[4] أمكن العطف بلا ضعف كان راجحاً على النصب على المعية نحو: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، ويجوز النصب، وإنما رجح العطف؛ لأنه لا ضعف فيه، «وَالعَطْفُ» مبتدأ وخبره «أَحَقّ»، «وَإِنْ يُمْكِنْ» شرط، والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه؛ لأنَّ الخبر متقدم فى التقدير. ثم أشار إلى القسم الثانى بقوله: /

٩٨ ب

(ص) ... * وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

(ش) يعنى أنَّ النصب على المعية أرجح من العطف عند ضعف عطف[5] النسق نحو: قُمْتُ وَزَيْداً، لأنَّ العطف على ضمير الرفع المتصل بغير توكيد

---

(١) فى ظ، ت «هذا» تحريف.

(٢) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك «وهى» تحريف.

(٣) «قسم» ساقطة من ت.

(٤) فى هـ ، ز، ظ، ت «إن».

(٥) «عطف» ساقطة من هـ ، ت.

ولا فصل ضعيف، فلو قلت: قُمْتُ أَنَا وَزَيْدٌ[1]، كان العطف أحق لعدم الضعف. «والنَّصْبُ مُخْتَارٌ» مبتدأ وخبر، «ولَدَى» متعلق بمختار، «وضَعْفِ» مضاف لمحذوف تقديره لدى ضعف عطف النسق. ثم أشار إلى القسم الثالث بقوله:

(ص) وَالنَّصب إِنْ لَمْ يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ * ...

(ش) يعنى أنَّ نصب ما بعد «الواو»، حيث لا يجوز العطف واجب، وشمل صورتين:

إحداهما: لا يجوز فيها العطف لمانع لفظى نحو: مَالَكَ وَزَيْدًا؟؛ لأنَّ العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند «الجمهور» وفى جعل هذا المثال مما يمتنع فيه العطف كما مثل به الشارح[2] نظر؛ لأنَّ مذهب الناظم[3] جواز العطف على الضمير المجرور دون[4] إعادة الجار[5]، وسيأتى فى باب العطف، إن شاء الله، ـ تعالى[6] ـ .

والأخرى: لا يجوز فيها العطف[7] لمانع معنوى نحو: جَلَسْتُ وَالحَائِطَ

---

(1) فى ظ «وزيدًا» تحريف. خطأ من الناسخ.

(2) كلمة «الشارح» مطموسة فى ز. قال ابن الناظم ص ٢٨٥.
«كقولهم مالك، وزيدًا» بنصب زيد على المفعول معه بما فى «لك» من معنى الاستقرار ولا يجوز جره بالعطف على الكاف لأنه لا يعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار ـ لما سينبه عليه فى موضعه إن شاء الله تعالى ـ ومثل مَالَكَ، وزَيْدًا، «مَا شَأْنكَ، وعَمْرًا؟» بنصب «عمرو» على المفعول معه لما فى المضاف من معنى الفعل.
انظر باب العطف فى شرح ابن الناظم ص ٥٤٤ ـ ٥٤٧.

(3) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٦٩٣، ٦٩٤، وشرح الكافية للرضى ١:١٩٧ وباب العطف.

(4) فى ظ «من» تحريف.

(5) فى هـ ، ت، ك «الخافض».

(6) «تعالى» ساقطة من هـ ، ظ، ت.

(7) فى ز «فيه العاطف» تحريف.

وَسَيْرِي وَالطَّرِيقَ؛ لأنه لا يصلح للمشاركة[1]، ثم إنَّ ما لا يجوز فيه العطف على قسمين:

- قسم يتعين أن يكون مفعولاً معه كما تقدم.
- وقسم يمتنع أن يكون مفعولاً معه[2].

فيجب اعتقاد عامل مضمر، وإلى ذلك[3] أشار بقوله:

(ص) ... * أَوِ اعتَقِدْ إِضمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

يعني[4] إذا لم يصح عطفه ولا نصبه على المعية فيعتقد أن ناصبه مضمر وذلك كقول الشاعر:

٧٧ - عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا
حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[5]

فهذا / ونحوه لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعية، فيكون «مَاءً» مفعولاً بفعل مضمر تقديره: وسقيتها[6]، ويحتمل أن يكون قوله: «أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ»[7]، فيما يمتنع عطفه وينتصب[8] على المعية، كقوله ٩٩/أ

---

(١) «لأنه لا يصلح للمشاركة» ساقط من ش، هـ، ز، ظ، ت.

(٢) ما بعد «معه» إلى هنا ساقط من ت.

(٣) «ذلك» ساقط من ت.

(٤) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «أي».

(٥) هذا رجز لم يعلم قائله. انظر شرح ابن الناظم ٢٨٦.
وشرح ابن عقيل ١:٥٩٥ ومغنى اللبيب ٢:٦٣٢.
وشرح الشواهد للعيني ٢:١٤٠، وشرح التصريح ١:٣٤٦. ورد صدر البيت في ظ «فعلفتها تبناً وماء بارداً».
وورد عجزه في هـ، ت «حتى غدت همالة عيناها».
شتت: يروى مكانه غدت وبدت وهما بمعنى واحد.
همَّالةً: اسم مبالغة من هملت العين إذا انهمرت الدموع.

(٦) في ز «وسقيتها ماء».

(٧) «تصب» ساقطة من ك، ت.

(٨) في هـ، ز، ت «وينصب».

ـ عز وجل ـ : ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[1]

فيمتنع العطف فى «شركاءكم»؛ لأنَّ أجمع بمعنى عزم لا ينصب إلا الأمر ونحوه ويجوز نصبه على المعية، أى «مَعَ شُرَكَائِكُمْ»، أو يكون مفعولاً بفعل مضمر تقديره: وَأَجْمِعُوا شُرَكَاءَكُمْ، من «جَمَعَ»، «والنَّصْبُ» مبتدأ، «ويَجِبْ» خبره، «وأَوِ اعْتَقِدْ» معطوف على يجب، «وأَوْ» للتخيير، وجاز عطف «اعْتَقِدْ» وهو طلب على «يَجِبْ» وهو خبر؛ لأنَّ «يَجِبْ» فى[2] معنى أوجب، «وتُصِبْ» مجزوم على جواب الأمر.

[1] سورة يونس. آية: ٧١.
[2] فى ش، ز «بمعنى».

(الاستثناء)

(ش) الاستثناء[١]: الإخراج بإلا أو إحدى[٢] أخواتها، وأدوات الاستثناء أربعة أقسام: حرف واسم وفعل، ومشترك بين الفعل والحرف.

فالحرف «إلا» وهى الأصل فى أدوات الاستثناء؛ لأنَّ غيرها يقدر بها ولذا[٣] بدأ بها فقال:

(ص) مَا اسْتَثْنَتْ إِلاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ * ...

(ش) يعنى أنَّ المستثنى «بإِلاَّ» ينتصب[٤] إذا كان الكلام[٥] تاما، واحترز[٦] بالمستثنى «بإلا» من المستثنى بغيرها من أدوات الاستثناء، واحترز بالتام[٧] من المفرغ.

والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه، وشمل الموجب نحو قولك[٨]:

قَامَ القَوْمُ إِلاَّ زَيْدًا.

والمنفى نحو: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدًا.

إلا أنَّ الأول واجب النصب، والثانى فيه تفصيل، وإليه أشار بقوله:

---

[١] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «الاستثناء» هو «وعبارتها أكمل».
[٢] فى ش «بأحد» تحريف.
[٣] فى ش، ك «ولذلك».
[٤] فى ز «ينصب».
[٥] «الكلام» ساقطة من هـ ، ظ، ت.
[٦] فى ت «واختر» تحريف وتصحيف.
[٧] فى هـ «بالتمام» تحريف.
[٨] «قولك» ساقطة من هـ ، ز، ت.

(ص) ... * وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ[1] * ...

(ش) يعنى أنَّ المستثنى بعد النفى أو ما أشبهه وهو / الاستفهام والنهى ٩٩/ب إذا كان متصلاً اختير اتباعه على نصبه على الاستثناء نحو: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ[2] بالرفع، ومَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلاَّ زَيْدٍ، بالجر أحسن من: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدًا.

ومَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلاَّ زَيْدًا بالنصب فيهما[3]، والمتصل ما كان المستثنى بعض الأول. وإذا كان منقطعا[4] فلغة «أهل الحجاز» وجوب النصب على الاستثناء، وهذه اللغة مفهومه من قوله: «وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ»، والمنقطع هو ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه نحو[5]: مَا فِى الدَّارِ أَحَدٌ إِلاَّ وَتِدًا[6]، وأما بنو تميم فيجوز فيه عندهم النصب وهو الراجح، والإتباع، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

(ش) يعنى أنَّ «بنى تميم» يجيزون فى المنقطع الإبدال فيقولون: مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلاَّ وَتِدٌ[7]، ومنه قوله:

---

(1) «وانصب ما انقطع» ساقط من ز.
ش أكملت بيت الألفية «وعند تميم فيه إبدال وقع».
(2) فى ز «زيداً» تحريف.
(3) «بالنصب فيهما» ساقط من ظ.
وفى هـ ، ت «بالنصب فيهما معاً».
(4) فى ز «متعطفاً» تحريف.
(5) فى ز «وذلك نحو» وعبارتها أكمل.
(6) فى الأصل، ش، ظ «مَا فِى الدَّارِ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدًا»
والمثال المثبت فى هـ ، ز، ك، ت أصوب.
(7) فى الأصل، ظ، ت «مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ» ما أثبتُّه من بقية النسخ هو الصواب.

٧٨ - وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ
إِلاَّ اليَعَافِيرُ وَإِلاَّ العِيسُ[١]

و«مَا» فى قوله: «مَا اسْتَثْنَتْ إِلاَّ» مبتدأ موصول وصلته «اسْتَثْنَتْ»، والضمير العائد على[٢] الموصول محذوف تقديره: استثنته[٣]، «ومَعَ» متعلق باستثنت[٤]، «ويَنْتَصِبْ» خبر «مَا»[٥] وهو على هذا الوجه مرفوع وقف عليه بالسكون، ويجوز أن تكون «مَا» شرطية منصوبة باستثنت، «ويَنْتَصِبْ» جواب الشرط، ويصح[٦] تقديره مجزوماً ومرفوعاً ووقف عليه بالسكون.

«وانْتَخِبْ» فعل أمر «وإِتْبَاعَ» مفعول، «وبَعْدَ نَفْيٍ» متعلق بانتخب، ويجوز ضم التاء من انتُخب فيكون مبنياً للمفعول فيرتفع[٧] به «إِتْبَاعُ» على أنه نائب عن الفاعل، والأول أجود لمناسبته لقوله بعد وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ[٨]، «ومَا» موصولة، وصلتها «انْقَطَعْ»، «وإِبْدَالٌ» مبتدأ، «ووَقَعْ» صفته، «وفِيهِ» متعلق بوقع «وَعنْ تَمِيم» خبره، ويحتمل أن يكون «فيه» متعلقاً[٩] بالاستقرار الذى فى الخبر، وفى تنكير[١٠] «إِبْدَالٌ» إشعار بقلة اتباعه عند تميم.

---

(١) الشاهد لجران العود انظر ديوانه ٥٣ والكتاب ٢: ٣٢٢، ومعانى الفراء ١: ٤٧٩، وشرح المفصل ٢: ٧٠/ ٧: ٢١/ ٨: ٥٢، وشرح ابن الناظم ٢٩٧، وأوضح المسالك ٢: ٦٣ وشرح التصريح ١: ٣٥٢.
اليعافير: جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية.
العِيس: جمع عيساء وهى الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة.
(٢) فى الأصل، ش، هـ، ك، ت «إلى» تحريف.
(٣) فى ز «استثنت».
(٤) فى ظ «باستثنته».
(٥) فى ز، ظ «خبرها».
(٦) «ويصح» ساقط من ز.
(٧) فى ز «فيرفع» تحريف.
(٨) ما بعد «أجود» إلى هنا ساقط من ظ.
(٩) فى هـ، ظ، ت «متعلق».
(١٠) فى ز «وفى تنكيره».
وفى ت «ففى تنكيره».

ثم قال:

(ص) وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ * يَأْتِي ...

(ش) يعنى أنَّ المستثنى إذا كان مقدماً على المستثنى منه بعد نفى، قد يأتى غير منصوب، فيكون مفرغاً له العامل / الذى قبل «إلاَّ»، ويعرب هو بَدَلاً منه، قال «سيبويه»[1]: حدثنى «يونس» أن قوماً يوثق[2] بعربيتهم يقولون: مَالِى إلاَّ أَخُوكَ نَاصِرٌ، فيجعلون ناصراً بدلا، وفُهم من قوله: «قَدْ يَأْتِي» أن غير النصب قليل، وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

١٠٠ أ

(ص) ... * ... وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

(ش) وثبت هذا البيت فى بعض النسخ: «وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ» برفع غير وجر نصب وسابق وإعرابه على هذا الوجه مبتدأ، «ونَصْبِ وسَابِقٍ» مضافان إليه، «وقَدْ يَأْتِي» خبر المبتدأ، «وفِى النَّفْيِ» متعلق بيأتى، وثبت أيضاً فى بعض النسخ «وغَيْرَ نَصْبٍ سَابِقٌ» بنصب غير وجر نصب منوناً ورفع سابق، وإعرابه على هذا الوجه «سَابِقٌ» مبتدأ، «وفِى النَّفْيِ» متلعق به، وهو الذى سوغ الابتداء بالنكرة، وخبره «قَد يَأْتِي»، «وغَيْرَ نَصْبٍ» حال من فاعل يأتى، «ونَصْبٍ» مضاف إليه، وهو مصدر بمعنى اسم المفعول، والتقدير: قد يأتى سابق فى النفى غير منصوب. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إِلاَّ لِمَا * بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ الاَّ عُدِمَا

(ش) يعنى[3] ما قبل «إلا» إذا[4] كان مفرغاً لما بعدها فلا حكم لـ «إلاَّ»،

---

[1] قال سيبويه ٢: ٣٣٧ «وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون مَالِى إلاَّ أَبُوكَ أَحَدٌ. فيجعلون أحداً بدلاً.

وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٧٠٤.

[2] فى ش «قوماً ممن يوثق».

[3] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «يعنى أن» وعبارتها أكمل.

[4] فى هـ «إن».

فتكون كأنها لم تذكر، ولا يكون ذلك إلا فى نفى أو شبهه، وكان حقه أن ينبه على ذلك، وإنما ترك التثنية عليه لوضوحه، وشمل قوله: «سَابِقٌ»، ما كان السابق فيه عاملا نحو: مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ، وما كان غير عامل نحو: مَا فِى الدَّارِ إِلاَّ زَيْدٌ. ويكون التفريغ فى جميع المعمولات إلا مع المصدر / ١٠٠ ب المؤكد فلا يجوز مَا ضَرَبْتُ إِلاَّ ضَرْبًا.

«وسَابِقُ» مفعول لم يُسم فاعله «بيُفَرَّغْ»، «وإِلاَّ» مفعول بسابق، «لِمَا» متعلق بيُفَرَّغ، «وبَعْدُ» صلة «لِمَا»، وهو مقطوع عن الإضافة، وتقدير المضاف إليه بعده، أى بعد «إلا» أو بعد «السَّابِق»، واسم «يَكُنْ» ضمير عائد على السابق أو على «مَا»، وهذان الوجهان ذكرهما «المرادى»[1]، ويحتمل أن يكون عائداً على الحكم المفهوم من الكلام: أى يكن الحكم، ويحتمل أن يكون عائدًا على الكلام[2] المشتمل على السابق وعلى التالى لـ «إِلاَّ»[3]: أى يكن الكلام، والظاهر أن «مَا» فى قوله «كما» زائدة، «ولَوْ» فى موضع جر بالكاف وهى مصدرية والتقدير: يكن كعدم إلا، ثم اعلم أنَّ «إِلاَّ» تكرر للتوكيد ولغير التوكيد، وقد أشار إلى تكرارها[4] للتوكيد فقال:

(ص) وَأَلْغِ إِلاَّ ذَاتَ تَوْكِيدِ كَلاَ * تَمْرُرْ بِهِمْ إِلاَّ الفَتَى إِلاَّ العَلاَ

(ش) يعنى أنَّ «إِلاَّ» إذا تكررت[5] للتوكيد ألغيت، وإلغاؤها هو أن لا تنصب. وتلغى مع البدل نحو: مَا قَامَ إِلاَّ أَخُوكَ إِلاَّ زَيْدٌ. فَلَو أسقطت «إِلاَّ»

---

[1] وذلك فى شرحه على الألفية ٢:١٠٦، ١٠٧.
[2] فى ظ «على الكلام اى يكن الكلام».
[3] فى ز «وعلى الثانى لإلا».
وفى ظ «وعلى التالى بإلا».
[4] فى هـ ، ك، ت «تكريرها» تحريف.
وفى ظ «تكررها» تحريف.
[5] فى هـ ، ز، ت «كررت».

لصح الكلام فتقول: مَا قَامَ إِلاَّ أَخُوكَ زَيْدٌ، وكُرِرَتْ لتوكيد «إلا» الأولى، ومَثَّله بقوله: «إِلاَّ الفَتَى إِلاَّ العَلاَ»، فالعَلاَ بدل من الفتى، والتقدير: لاَ تَمْرُرْ بِهِمْ[1] إِلاَّ الفَتَى العَلاَ، «فَالعَلاَ» هو «الفَتَى»[2]، ومع عطف النسق نحو: مَا قَامَ إِلاَّ أَخُوكَ وَإِلاَّ زَيْدٌ، فلو قلت: مَا قَامَ إِلاَّ أَخُوكَ وَزَيْدٌ لصح الكلام[3]، وقد جمع الشاعر بينهما فقال: /

١٠١ / أ

٧٩ - مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلاَّ عَمَلُهْ
إِلاَّ رَسِيمُهُ وَإِلاَّ رَمَلُهْ[4]

«وذَاتَ تَوْكِيدٍ» حال من إلا، ثم إن تكرارها لغير التوكيد يكون مع التفريغ ومع غيره وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَإِنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَوكِيدٍ فَمَعْ * تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالعَامِلِ دَعْ
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلاَّ اسْتُثْنِي * وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي[5]

(ش) قد تقدم[6] أنَّ التفريغ هو أن يكون ما قبل «إلاَّ» طالباً لما بعدها فإذا كررت[7] إلاَّ فى التفريغ فإنه يترك تأثير العامل الذى هو «إلاَّ» فى واحد من المستثنين أو المستثنيات، ويكون بسحب ما يطلب ما قبل «إلاَّ»، وما عدا الواحد منصوبا[8]، وفُهم من قوله: «فِى

---

(١) «بهم» ساقط من ت.
(٢) فى ز «فالفتى هو العلا» تقديم وتأخير.
(٣) «الكلام» ساقط من هـ ، ز، ظ، ت.
(٤) رجز لأبى النجم العجلى.
انظر الكتاب ٢:٣٤١، والمقرب ١:١٧٠، وشرح الكافية لابن مالك ٢:٧١٢ وشرح الشواهد للعينى ٢:١٥١ وشرح التصريح ١:٣٥٦، والهمع ٣:٢٦٦.
الرسيم والرمل: ضربان من السير، والرسيم فى السعى والركض، والرمل فى الطوائف الإسراع.
(٥) «وليس عن نصب سواه مغنى» ساقط من ز، ك.
(٦) فى الأصل «قدم» تحريف.
(٧) فى ش، ظ «تكررت».
(٨) العبارة ما بعد «السمستثنيات» إلى هنا وردت مختلفة فى بقية النسخ وذلك كما يلي: =

وَاحِدٍ»[1]، أن ترك العمل «بإلاَّ» ليس مخصوصاً بواحد دون واحد، بل يجوز إلغاء «إلاَّ» فى الأول دون الثانى والثالث، وفى الثانى دون الأول والثالث، وفى الثالث دون الأول والثانى فتقول:

مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ إِلاَّ عَمْرًا إِلاَّ خَالِدًا.

ومَا قَامَ إِلاَّ زَيْدًا إِلاَّ عَمْرٌو إِلاَّ [2] خَالِدًا.

ومَا قَامَ إِلاَّ زَيْدًا إِلاَّ عَمْرًا إِلاَّ خَالِدٌ[3].

وقوله: «وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِى»، يعنى أن ما سوى المستثنى الذى يلغى «إلاَّ» معه يُنْصَبُ[4]، ونصبه بالعامل الذى هو «إلاَّ»، وعلى هذا الوجه حمل «المرادى» العامل، وحمله «ابن عقيل» على أنه العامل الذى قبل «إلاَّ»، وجعل «دَعْ» بمعنى اجعل، وما ذكره «المرادى»[5] أصوب[6] لثلاثة أوجه[7]:

الأول: أن فيه / التنبية على أنَّ «إلاَّ» هى العامل فى المستثنى، وهو ١٠١ ب

= فى ش «ويكون ذلك الواحد بحسب ما يطلب ما قبل إلا»
فى هـ ، ك «ويكون ما عدا الواحد منصوباً بالواحد بحسب ما يطلبه ما قبل إلا».
فى ز «ويكون ما عدا الواحد منصوباً والواحد بحسب ما يطلبه ما قبل إلا وما عداه منصوبا».
فى ت «ويكون ما عدا الواحد بحسب ما يطلب ما قبل إلا».
والعبارة المثبتة من الأصل، ظ هى الأدق.

(1) فى ز «فى واحد مما إلا» أكملت عبارة الألفية.

(2) فى الأصل «وإلا».

(3) هذا المثال ساقط من ت.

(4) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «ينتصب».

(5) قال المرادى فى شرحه ١٠٨:٢ «وليس عن نصب سواه مغنى» فهم من عبارته فوائد:
الأولى: أن الناصب للمستثنى هو «إلاَّ» لقوله بالعامل ونسبه فى التسهيل إلى سيبويه والمبرد.
الثانية: أنَّ الاسم الذى يشغل به العامل المفرغ لا يلزم كونه الأول بل يجوز أن يكون المتوسط والآخر لقوله «فى واحد» إلا أنَّ شغله بالأقرب أولى.
الثالثة: ان نصب ما سواه واجب لقوله «وليس عن نصب سواه مغنى» فهو أنص من قوله فى التسهيل «ونصب ما سواه».
انظر التسهيل ١٠١، وشرح ابن عقيل ٦٠٧:١، ٦٠٨.

(6) فى ش «هو صواب».

(7) فى ظ «وجوه».

موافق لتصريح الناظم به في غير هذا النظم[1].

الثاني: أن «دَعْ» بمعنى اجعل غير معهود في اللغة، وإنما يكون «دَعْ» بمعنى اترك.

الثالث: أن ما قبل «إِلاَّ» في التفريغ قد يكون غير عامل نحو: مَا فِي الدَّارِ إِلاَّ زَيْدٌ.

وقوله: «وَإِنْ تُكَرَّرْ» شرط، وفي «تُكَرَّرْ» ضمير يعود على «إِلاَّ» و«لاَ» عاطفة على معطوف مقدر، وتقديره: لغير التوكيد، لا لتوكيد[2]، «والتَّأْثِيرِ» مفعول مقدم بدع، «ومَعْ» متعلق بدع وكذلك، «فِي وَاحِدٍ»، «ومَا» موصولة واقعة على المستثنيات «واسْتُثْنِي» صلتها، «وبإِلاَّ» متعلق باسْتُثْنِي، والضمير المستكن في استثنى هو الرابط بين الصلة والموصول، «ومُغْنِي» اسم ليس، «وَعَنْ نَصْبِ» متعلق به، وخبر ليس محذوف، وتقديره: وليس في ذلك، أو ليس مغنى عن نصب سواه موجوداً[3]، ويحتمل أن يكون اسم ليس مضمراً[4] تقديره: ذلك، «ومُغْنِي» خبرها، ووقف عليه بالسكون على لغة «ربيعة» والأول أظهر، ثم إن تكرار «إِلاَّ» لغير التوكيد في غير التفريغ على قسمين:

الأول: أن يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه.

والآخر: أن[5] يكون متأخراً عنه.

---

[1] قال في شرح الكافية ٢: ٧١١.

وَإِنْ تُكَرَّرْ دُونَ تَوْكِيدٍ فَمَعْ * تَفْرِيغِ التَّأَثُّرَ بِالعَامِلِ دَعْ

[2] في ت «للتوكيد» تحريف.

[3] في ت «موجود».

[4] في ظ «ضميراً».

[5] «أن» ساقطة من هـ .

وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ * نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ

(ش) يعنى أنَّ الاستثناء التام إذا تكررت[1] فيه «إلاَّ» لغير توكيد[2] وكان / ١٠٢ أ المستثنى مقدماً على المستثنى منه نصب[3] جميع المستثنيات[4] نحو: مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلاَّ خَالِدًا القَوْمُ.

«ودُونَ ومَعَ وبِهِ» متعلقات «باحْكُمْ»، «ونَصْبَ» مفعول بفعل محذوف يفسره «احْكُمْ» وفى قوله: «وَالتَزِمِ» زيادة فائدة، وهى أن قوله: «احْكُمْ بِهِ» قد يحمل على الوجوب، وقد يحمل على الجواز؛ لأنَّ الحكم بالشىء قد يكون واجباً وقد يكون جائزاً، وقوله: «وَالتَزِمْ» نص فى الوجوب، ثم إشار إلى الثانى[5] بقوله:

(ص) وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِيءْ بِوَاحِدِ * مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ

(ش) يعنى أنَّ المستثنيات إذا كانت متأخرة عن المستثنى منه تنصب جميعها إلا واحداً منها، فإنه يحكم ما لم يتكرر[6] فيه «إلاَّ»؛ وينصب[7] وجوباً إذا كان الاستثناء موجباً.

نحو: قَامَ القَوْمُ إِلاَّ زَيْدًا إِلاَّ عَمْراً.

ويترجح إتباعه على نصبه إن كان منفياً، وفُهم من قوله: «وَجِيءْ بِوَاحِدِ

---

[1] فى هـ ، ز، ت «كررت».
[2] فى ز، ظ «التوكيد».
[3] فى هـ ، ز «نصبت».
[4] فى ز «سائر جميع المستثنيات» لا يجوز. وفى ظ «سائر المستثنيات».
[5] فى الأصل «التام» تحريف.
[6] فى ز «تكرر» وعبارتها أدق.
[7] فى هـ ، ز، ظ، ت «فينصب».

مِنْهَا» أنَّ الواحد الذى يجاء به يجوز أن يكون الأول أو الثانى أو الثالث فتقول: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ[1] إِلاَّ عَمْرًا إِلاَّ خَالِدًا.

أو مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدًا إِلاَّ عَمْرٌو إِلاَّ خَالِدًا.

أو مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدًا إِلاَّ عَمْرًا إِلاَّ خَالِدٌ[2].

إلا أنَّ الأولى أن[3] ذلك الواحد هو الأول. ثم مثَّل بقوله:

(ص) **كَلَمْ يَفُوا إِلاَّ امْرُؤٌ إِلاَّ عَلِى * [وَحُكْمُهَا فِى الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ][4]**

(ش) يجوز فى هذا المثال رفع الأول بدلاً من الواو فى «يَفُوا» ونصبه[5] على الاستثناء، وهو الأجود، ويجوز نصب «امْرُؤٌ» ورفع «عَلِى»، ثم نَبَّهَ[6] على أن ما زاد على المستثنى الأول / من المستثنيات حكمه فى المعنى حكم الأول، فإن كان مُخرَجًا كان ما زاد عليه كذلك، وإن كان مُدخَلاً[7] كان ما زاد عليه كذلك، وبيان ذلك أنك[8] إذا قلت: قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْدًا إِلاَّ عَمْرًا إِلاَّ خَالِدًا[9] فهى كلها مخرجة من القَوْم.

١٠٢ ب

وإن قلت: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدًا[10] إِلاَّ عَمْرًا إِلاَّ خَالِدًا.

فهى كلها مُدخَلة، والمراد بها إخراج الأول من المستثنى منه، ثم إخراج

---

(1) فى ز، ظ «زيداً» تحريف، خطأ من الناسخ.
(2) هذا المثال ساقط من ت.
(3) فى ز «أن يكون» وعبارتها أكمل.
(4) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ والألفية.
(5) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «ونصب على».
(6) فى ز، هـ ، ك «ثم نَبَّه بقوله: وحكمها فى القصد حكم الأول» ذكرت عبارة الألفية. وذكرها غير لازم.
(7) فى هـ ، ت «دَاخِلاً».
(8) «أنك» ساقط من هـ .
(9) فى ت «خالد» تحريف.
(10) فى ظ، ت «زيد» تحريف.

الثانى مما بقى بعد إخراج الأول[1]، ثم إخراج الثالث مما بقى بعد إخراج الأول والثانى.

«وَلِتَأْخِيرٍ» متعلق «بانْصِبْ»[2]، والظاهر أنَّ اللام بمعنى مع، «ومِنْهَا» فى موضع الصفة لواحد، «وكَمَا» فى موضع الحال من واحد لاختصاصه بالصفة أو صفة بعد صفة، «ومَا» كافة، «ولَوْ» مصدرية، وهى على حذف مضاف أى كحال[3] «وَكَان» هنا تامة بمعنى وجد، «ودُونَ» فى موضع الحال والتقدير: وَجِىءْ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كحال وجوده دون زائد عليه، ثم أشار إلى القسم الثانى من أدوات الاستثناء وهو الاسم فقال:

(ص) وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبَا * بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلاَّ نُسِبَا

(ش) يعنى أنَّ «غَيْرَ» يستثنى بها مجرور[4] بإضافتها إليه، وتكون هى معربة بما يستحقه الاسم الواقع بعد «إلاَّ» من وجوب النصب، أو رجحانه، أو رجحان التبعية، فتقول: قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ، بوجوب النصب لأنك تقول:

قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْدًا، ومَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ فَرَسٍ.

برجحان النصب / ومَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ، برجحان التبعية، وأصل «غير» أن تكون صفة واجبة الإضافة لمخالف موصوفها، وقد تقطع عن الإضافة لفظاً لا معنى فتُبْنَى على الضم وتستعمل بمعنى «إلاَّ» كما ذكر فى هذا الباب[5]، «ومَجْرُورًا» مفعول باستثن، «وبِغَيْرِ» متعلق باستثن «ومُعْرَبًا» حال من غير، «وبِمَا» متعلق بمعربا[6]، «ومَا» موصولة وصلتها: (١٠٣/أ)

---

[1] فى ت «الأول من المستثنى».
[2] فى هـ «بانصبه».
[3] فى ز «كحال ما».
[4] فى هـ ، ز «مجروراً» تحريف.
[5] «الباب» ساقطة من ت.
[6] فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «بمعرب» وما أثبتُّ أدق كما فى هـ ، ز والألفية.

نُسِبَا[1]، «ولِمُسْتَثْنَى» متعلق بـ «نُسِبَا»[2]، «وبِإِلاَّ» متعلق بمستثنى. ثم قال:

(ص) وَلِسِوَى سُوَى سَوَاءِ اجْعَلاَ * عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ

(ش) ذكر أنَّ «فِى سِوَى» ثلاث لغات: القصر مع كسر السين وضمها، والمد مع فتح السين، وأنها كلها يستثنى بها كما يستثنى بغير، وتعرب بما يعرب به غير. إلا أنه يقدر فى المقصورة الإعراب. وأشار[3] بقوله: «عَلَى الأَصَحِّ» إلى مخالفة «سيبويه» و«الخليل»[4] فيها، فإنها عندهما ظرف غير متصرف ولا تخرج عن الظرفية إلا فى الشعر. قال «سيبويه»[5] - رحمه الله - فى باب ما يحتمل الشعر[6]: «وجعلوا ما لا يجرى فى الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء. وذلك قول المرار بن سلامة العجلى:

٨٠ - وَلاَ يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ * إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا[7]

وقال الأعشى:

٨١ - [تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِى] * وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا[8]

واستدل المصنف على مذهبه بأدلة، واستشهد، بشواهد هى مذكورة فى / كتبه ١٠٣/ب

---

[1] فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «نسب»
وما أثبتُّ أدق كما فى هـ ، ز والألفية.

[2] فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «ينسب». وما أثبتُّ أدق كما فى هـ ، ز والألفية.

[3] فى الأصل «ثم أشار» تحريف.

[4] انظر الكتاب ١:٤٠٧، ٤٠٨، والارتشاف ٢:٣٢٦ وشرح الكافية لابن مالك ٢:٧١٦ - ٧٢٠.

[5] انظر الكتاب ١:٣١.

[6] فى ش، ز، ك «فى الشعر» وعبارتها أكمل.

[7] ويروى عجز البيت: «إِذَا قَعدوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا»
انظر اللسان «سوا»، والكتاب ١:٣١، ٤٠٨ وشرح أبيات الكتاب للسيرافى ١:٤٢٤، وشرح ابن عقيل ١:٦١٢، وشرح الشواهد للعينى ٢:١٥٨.

[8] صدر البيت تكملة من ز.
وروى عجز البيت «وَمَا عَدَلَتْ عَنْ أَهْلِهَا بَسِوَائِكَا».
انظر ديوان الأعشى ١١ والكتاب ١:٣٢، ٤٠٨، وكتاب الأضداد ٢:٤١ وشرح ابن عقيل ١:٦١٢ والخزانة ١:٣٦٧/ ٢:٣٥٣/ ٤:٥٧٣.

فلا نطيل[1] بها، وفُهم من قوله: «عَلَى الأَصَحّ» أنَّ مذهب «سيبويه» صحيح، إلا أن مذهبه أصح منه[2]، ووقف على اجعلا بالألف؛ لأنها مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، ثم أشار إلى القسم الثالث والرابع فقال:

(ص) وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِلَيْسَ وَخَلاَ * وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لاَ

(ش) ذكر في هذا البيت من أدوات الاستثناء أربعة:

- منها ما لا يستعمل إلا فعلا وهو «لَيْسَ ولاَ يَكُونُ»، والمستثنى بهما واجب النصب نحو: قَامَ القَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا، وَلاَ يَكُونُ عَمْرًا.

ومَا قَامَ أَحَدٌ لَيْسَ زَيْدًا، ولاَ يَكُونُ عَمْرًا.

وهو خبر لهما واسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير: لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا، وَلاَ يَكُونُ بَعْضُهُمْ عَمْرًا.

---

(1) في هـ ، ز، ظ «فلا نطول» وفي ت «فلا يطول» تحريف.
قال ابن مالك في شرح الكافية ٢:٧١٦ - ٧٢٠.
«سوى اسم يستثنى به. ويجر ما يستثنى به لإضافته إليه، ويعرب هو تقديراً. كما تعرف «غير» لفظاً خلافاً لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية، وعدم التصرف. والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك، فإنها قد أضيف إليها وابتدئ بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية.
فمن ذلك قول النبي - صلى الله عليه وسلم - «سَأَلْتُ رَبِّي أَلاَّ يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ».
وقول ابن المولى:

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ المُشْتَرِي

(2) وقد علق الملوي في حاشيته ٨٤ على ذلك بقوله:
«قوله: وفُهِم من قوله: على الأصح الخ. اى لكون المسألة ضعيفة فمذهب سيبويه صحيح بالنظر إلى ما أقامه من الأدلة، ومذهب المصنف أصح نظراً إلى ما أقامه من الأدلة، فاندفع ما يُقال كيف يكون مذهب سيبويه صحيحاً مع كون مذهب الناظم أصح مع أنَّ المذهبين متنافيان؛ لأنَّ مذهب سيبويه أنها ظرف، والناظم مذهبه أنها ليست ظرفاً بل كغير والأولى أن يُقال: عبر بالأصح تأدباً مع الإمام وهو بمعنى صحيح؛ لأنَّ المصنف يعتقد أن مذهب غيره باطل بدليل استشهاده، بالشواهد وما أقامه من الأدلة.

- ومنها ما يستعمل فعلاً فينصب ما بعده، وحرف جر فيجر ما بعده، وهو «خَلاَ وَعَدَا»[1] ولهما حالتان:

الأولى: تجردهما من «ما».

والثانية: اقترانهما بها.

فإذا كانا مجردين من «ما» جاز فيهما وجهان: النصب والجر، والأرجح النصب. وفُهِم من ذلك من ذكره لهما مع «لَيْسَ ولاَ يَكُونُ»، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَاجْرُرْ بِسَابِقَىْ يَكُونُ إِنْ تُرِدْ * وَبَعْدَ مَا انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ[2]

(ش) يعنى أنَّ «سابقى» يكون فى البيت الذى قبل هذا[3] وهما «خَلاَ وَعَدَا» يجوز جر المستثنى بهما، وفُهِم منه[4] شرط التجريد، فإنه أحال على لفظهما وهما خاليان من «ما»، وفُهِم من قوله: «إِنْ تُرِدْ»، أن الجر / بهما مرجوح. ثم أشار إلى الحالة الثانية وهى اقترانهما «بما» بقوله: «وبَعْدَ مَا انْصِبْ» أى إذا اقترن «عَدَا وخَلاَ» «بما» فالوجه نصب المستثنى بهما، وإنما انتصب؛ لأن «ما» مصدرية فلا يليها حرف جر. هذا مذهب الجمهور وحَكَى بعضهم الجر بهما مقترنتين «بما»، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ»، وفُهِم من تنكير «انْجِرَارٌ»، ومن قوله: «قَدْ يَرِدْ» أن الجر بهما مع «مَا»[5]

١٠٤ / أ

---

(١) «خَلاَ» إن كانت فعلاً نصبت الاسم المستثنى نحو: قَامَ القَوْمُ خَلاَ زَيْدًا، وإذا كانت حرفاً جرت الاسم المستثنى بها نحو: قَامَ القَوْمُ خَلاَ زَيْدٍ «وعَدَا» كذلك تكون فعلاً فتنصب المستثنى نحو قَام القَوْمُ عَدَا زَيْدًا، وتكون حرفاً، فتجرّ المستثنى نحو قَامَ القَوْمُ عَدا زَيْدٍ، وتتعين فعليتهما بعد «ما» المصدرية نحو: قَامَ القَوْمُ مَا خَلاَ «أو مَا عَدَا» زَيْدًا.

(٢) الشطر الثانى من بيت الألفية ساقط من ز.

(٣) «الذى قبل هذا» ساقط من ش، هـ ، ز، ظ، ت.

(٤) فى ت «من قوله».

(٥) «مع ما» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.

قليل. «ونَاصِباً» حال من فاعل «اسْتَثْنِ»، «وبِلَيْسَ»، متعلق «باسْتَثْنِ»، ومفعول [1] ناصباً محذوف اي ناصباً[2] المستثنى[3] «وبَعْدَ لاَ» في موضع الحال من يكون، «وإِنْ تُرِدْ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «والْجِرَارُ» مبتدأ خبره «قَدْ يَرِدْ» وسوغ الابتداء به معنى التقسيم، ثم بين وجه الجر والنصب بهما فقال:

(ص) **وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ * كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ**

(ش) يعني أنَّ «خَلاَ وَعَدَا» إِذَا جرَّا ما بعدهما كانا حرفي جر، وإذا نصباه[4] كانا فعلين، والمستثنى حينئذٍ مفعول بهما، وفُهِم منه أنهما إذا جَرّا كانا حرفين سواء اقترنا «بمَا» أو تجردَا منها، وكذلك إِنْ نَصَبَا كانا فعلين مطلقا، وفُهم منه أن «مَا» معهما[5] إِذَا جَرَّا زائدة؛ لأنَّ «ما» المصدرية لا يليها حرف الجر[6]. «وحَيْثُ» متعلق بقوله: «حَرْفَانِ»؛ لأنه في معنى محكوم بحرفيتهما، و«كَمَا» متعلق «بِفِعْلاَنِ»؛ لأنه[7] أيضاً في معنى محكوم بفعليتهما، ويجوز أن يكون «حَيْثُ» شرطا[8]، والفاء جوابه[9] على مذهب «الفراء»[10]؛ لأنه / يجيز $\frac{١٠٤}{ب}$

---

(١) في ز «ومعمول» تحريف.

(٢) في ت «ناصب» تحريف.

(٣) في هـ ، ظ، ك «للمستثنى» تحريف.

(٤) في ظ «نصبا» تحريف.

(٥) في ش، هـ ، ز «ما قبلهما» وعبارتها أدق.

(٦) ذهب الجرمي والكسائي والفارسي إلى إجازة الجر بهما بعد «ما» فتكون «ما» زائدة لا مصدرية، و«خَلاَ» أو «عَدَا» حرف جر.
قال المالقي: إن كان ذلك قياساً من الجرمي فهو فاسد؛ لأنَّ «ما» لا تكون زائدة في أول الكلام، وإن كان يُحكى عن العرب، فهو من الشذوذ لا يُقاس عليه.
انظر رصف المباني ٢٦٣.

(٧) في هـ «لأنها» تحريف.

(٨) في الأصل «شرط» تحريف.

(٩) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:
«وحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ».

(١٠) «حيث» اسم شرط عند الفراء، وهو لا يشترط في المجازاة به اقترانه بـ «ما»، وعند غيره ظرف يتعلق بقوله: حرفان.

أن يجازى[1] «بحَيْثُ» دون «ما»، والعامل فيها حينئذٍ الفعل الذى بعدها. ثم قال:

(ص) وَكَخَلاَ حَاشَا وَلاَ تَصْحَبُ مَا * وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا[2]

(ش) يعنى أنَّ «حَاشَا» مثل «خَلاَ» فى أنها يستثنى بها، ويجوز فى المستثنى[3] بها النصب والجر على الوجه الذى جاز فى «خَلاَ»، وقد تقدم. ولما كانت «حَاشَا» مخالفة «لخَلاَ» فى أنه[4] لا يجوز اقترانها[5] بما، نبه على ذلك بقوله: «وَلاَ تَصْحَبُ مَا» يعنى أنَّ «حَاشَا» لا تدخل عليها «مَا» بخلاف «خَلاَ»، ولما كان فى «حَاشَا» ثلاث لغات نَبَّهَ على ذلك بقوله: «وَقِيلَ: حَاشَى، وحَشَا، فاحفظهما» ونُوزِعَ فى ذلك[6].

---

(1) فى هـ «يجزم» وفى ت «يجزأ» تحريف.

(2) ما بعد «حاشا» إلى هنا ساقط من ش، ز، ك.

(3) «ويجوز فى المستثنى» ساقط من ت.

(4) فى هـ ، ظ، ت «أنها».

(5) فى ت «اقترانهما» تحريف.

(6) قال ابن هشام فى المغنى ١٢١:١ «حاشا على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون فعلاً متعدياً منصرفاً، تقول «حَاشَيْتُهُ بمعنى استثنيته. يُقال: قَامَ القَوْمُ ما حَاشَا زَيْدًا».

الثانى: أن تكون تنزيهية نحو (حَاشَى اللّٰهِ) وهى عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل. قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف ولإدخالهم إياها على الحرف.

الثالث: أن تكون للاستثناء، فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة إلا، لكنها تجر المستثنى.

وذهب الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج والأخفش والفراء إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى إلا».

انظر الكتاب ٣٤٩:٢، والمقتضب ٣٩١:٤، وشرح الكافية لابن مالك ٧٢٤:٢، وشرح ابن عقيل ٦٢١:١ وشرح التصريح ٣٦٥:١

(الحال)

(ش) يجوز فى الحال التذكير والتأنيث، وقد استعمل الناظم فى هذا الباب اللغتين. قوله:

(ص) الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ * مُفْهِمُ فِى حَالِ ....[١]

(ش) والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل، وخرج بقوله: «فَضْلَةٌ» العمدة كالخبر نحو:[٢] زَيْدٌ فَاضِلٌ.

والمراد بالفضلة ما يصح الاستغناء عنه، وقد يعرض له ما يوجب ذكره إما لوقوعه سادًّا مسد الخبر نحو: ضَرْبِى زَيْدًا قَائِمًا[٣]

أو لتوقف المعنى عليه كقوله:

٨٢ ــ إِنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا * كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ[٤]

وحمل الشارح قوله «مُنْتَصِبٌ»[٥] على جائز النصب[٦] واعتراضه بالوصف

---

[١] فى ش أكمل بيت الألفية «مفهم فى حال كفرداً أذهب».

[٢] فى ز «فى نحو».

[٣] فى ظ «ضَرَبَنِى زَيْدٌ قَائِماً» والمثال صحيح.

[٤] الشاهد لعَدِىّ بن رعلاء الغَسّانى.

وروابة الأصمعيات ١٥٢.

إِنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ ذَلِيلاً سَيِّئاً بَالُهُ قَلِيل الرَّجَاءِ

انظر اللسان «موت» ومغنى اللبيب ٢:٤٩١.

وشرح الشواهد للعينى ٢:١٦٩، ومعجم شواهد العربية ١:٢٥، ومعجم شواهد النحو ٢٧.

[٥] فى ت «منتصباً». وما أثبتُّ أصوبُ كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

[٦] «النصب» ساقطة من ت.

المنصوب، وحمله «المرادى»[1] على واجب النصب، فيخرج النعت؛ لأنه غير لازم النصب[2] / وهو أظهر؛ لأنَّ النصب[3] من أحكام الحال اللازمة له، وخرج بقوله: «مُفْهِمُ فِى حَالِ» التمييز نحو[4]: لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا[5]؛ لأنه لا يفهم فى حال، لكونه على تقدير «مِنْ»[6]، وتسامح الناظم فى هذا التعريف لإدخاله فيه النصب، وهو حكم من أحكام الحال لا جزء من ماهيته، ثم مثَّل بعد استيفاء التعريف فقال:

١٠٥ / أ

(ص) ... * ... كَفَرْدًا أَذْهَبُ

(ش) وفى[7] المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتى[8]. وقوله: «الحَالُ» مبتدأ، «ووَصْفٌ» خبره، «وفَضْلَةٌ ومُنْتَصِبٌ ومُفْهِمُ» نعوت لوصف وليست من باب تعدد الخبر[9]؛ لأنها فصول فهى نعوت للوصف. ثم قال:

(ص) وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقًّا * يَغْلِبُ لَكِنْ لَيسَ مُسْتَحقًّا

(ش) المراد بالمنتقل غير اللازم لصاحب الحال كالخَلْق والألوان، والمراد بالمشتق أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة[10]؛ لأن هذه كلها

---

(١) انظر شرح ابن الناظم ٣١١، وشرح المرادى ٢:١٣١.
(٢) فى ش، هـ ، ت «للنصب» تحريف.
(٣) فى ز «النعت» تحريف.
(٤) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «فى نحو».
(٥) «فارساً» ساقطة من ت.
(٦) «فارساً» فى المثال السابق وإن حصل بها بيان الهيئة، إلا أنَّ ذكرها ليس لبيان الهيئة، وإنما لبيان جنس المتعجَب منه، وهو الفروسية. وقد وقع بيان الهيئة بها ضمناً لا قصداً.
انظر شرح التصريح ١:٣٦٦، ٣٦٧.
(٧) «وفى» ساقطة من ت.
(٨) فى ز «وسيأتى التنبيه عليه» وعبارتها أكمل.
(٩) فى هـ ، ظ، ت «الأخبار» تحريف.
(١٠) «المشبهة» ساقط من ظ، ت.

مشتقة من المصادر[1] فالغالب فى الحال أن يكون منتقلا مشتقا نحو:

جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا.

«فرَاكِبًا» منتقل؛ لأنه قد يكون غير راكب، ومشتق[2] من الركوب، وفُهم من قوله: «يَغْلِبُ» أنه قد يأتى فى غير الغالب غير منتقل وغير مشتق، فمثال غير المنتقل قولهم: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا»[3] «فَالزَّرَافَةَ» مفعول «بخَلَقَ»، «ويَدَيْهَا» بدل بعض من كل[4] «وأَطْوَلَ» حال من «يَدَيْهَا» وهى لازمة؛ لأن كون يديها أطول من رجليها لازم لها، ومثال غير المشتق قوله / - عز وجل: - ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الجِبَالِ بُيُوتًا﴾[5]

١٠٥ ب

«فَبُيُوتًا»[6] غير مشتق، وقوله: لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحقًّا تتميم للبيت، لجواز الاستغناء عنه بيغلب، «وكَوْنُهُ» مبتدأ، «ومُنْتَقِلاً ومُشْتَقًّا» خبران لكون، «ويَغْلِبُ» خبر المبتدأ، ويجوز فى «مُسْتَحقًّا»[7] فتح الحاء على أنه اسم مفعول ويكون الضمير فيه عائداً على الفاعل بيغلب، أى ليس كونه منتقلا مشتقا مستحقا، ويجوز كسر الحاء على أنه اسم فاعل، ويكون الضمير فيه عائدًا على الحال، ولا بد فى هذا الوجه من حذف مجرور ويكون معمولاً[8] لمستحق والتقدير: لَيْسَ الحَالُ مُسْتَحِقًّا لِكَوْنِهِ مُنْتَقِلاً مُشْتَقًّا.

---

(١) فى ش، ز «المصدر».

(٢) فى ش، ظ «واشتق» تحريف.

(٣) من أقوال العرب. انظر الكتاب ١: ١٥٥، وشرح ابن عقيل ١: ٥٢٩ وأوضح المسالك ٢: ٧٩، وشرح التصريح ١: ٣٦٨.

(٤) فى ظ «البعض من الكل» تحريف.

(٥) سورة الشعراء. آية: ١٤٩.

(٦) فى هـ ، ز «فبُيُوتًا حال» وعبارتهما أدق وأولى.

(٧) فى هـ ، ز، ظ، ت «مستحق» وما أثبتُّ أصوب كما فى الأصل، ش، ز، ك والألفية.

(٨) فى ظ «مفعولا».

ولما ذكر أن الحال قد تأتى غير مشتقة نَبَّهَ على المواضع التى يكثر فيها جمود الحال. فقال:

(ص) وَيَكْثُرُ الجُمُودُ فِى سِعْرٍ، وَفِى * مُبْدِى تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ

(ش) يعنى أنَّ جمود الحال يكثر إذا دَلَّ على سعر كقولك: بِعْتُ البُرَّ مُدًّا بِدِرْهَمٍ. «فمُدًّا» منصوب على الحال وهو جامد، إلا أنه مؤول بالمشتق؛ لأنه[1] فى معنى مُسَعَّراً، ويجوز أن يقدر «مُسَعِّراً» اسم فاعل فيكون حالا من التاء فى «بِعْتُ»، وأن يكون «مُسَعَّراً» بفتح العين اسم مفعول فيكون حالا من «البُرّ»، ويكثر إذا ظهر تأول[2] بالمشتق غير متكلَّف، وظاهر لفظه أنَّ الدالّ على السعر ليس داخلاً فى المبدى التأول، وليس كذلك بل منه[3] والعذر له أن هذا من باب عطف العام على الخاص، ثم ذكر مثلاً من المبدى التأول / دون[4] تكلف فقال:

١٠٦ أ

(ص) كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَداً بِيَدْ * وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَىْ كَأَسَدْ

(ش) فذكر ثلاثة أنواع:

الأول: أن يدل على السعر وهو قوله: «كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا»، وكأن هذا مثال لقوله: وَيَكْثُرُ الجُمُودُ فِى سِعْرٍ.

الثانى: أن يدل[5] على مفاعلة وهو قوله: «يَدًا بِيَدْ»، أى[6] مناجزة[7].

---

(1) فى ظ «لكونه»

(2) فى ش، ك «أظهر تأولا» وعبارتها أدق.
فى هـ ، ز «ظهر مؤولا».
فى ظ، ت «ظهر مأولا».

(3) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «هو منه» وعبارتها أكمل.

(4) فى ز «بلا».

(5) فى ز «أن يكون دالاً».

(6) «أى» ساقطة من ز.

(7) فى ت «مناجزاً» تحريف.

الثالث: أن يدل على التشبيه وهو قوله: «وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا»، وفسر ذلك بقوله: «أَىْ كأَسَدْ»، وفُهم من قوله: «كَبِعْه»: أنَّ هذه المُثُل ليس مجىء الحال جامدًا محصوراً فيها، وينبغى أن تجعل الكاف[1] فى قوله: «أَىْ كَأَسَدْ» اسماً بمعنى مثل؛ لأنَّ الحال أصلها أن تكون وصفاً، ويجوز أن تكون حرفاً ويكون وقد قصد به تفسير[2] المعنى لا أنها الحال[3] بنفسها. ثم قال:

(ص) وَالحَالُ إنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ * تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

(ش) حق الحال أن يكون نكرة؛ لأن المقصود به[4] بيان الهيئة، وذلك حاصل بلفظ التنكير، فلا حاجة لتعريفه صوناً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض، وقد يجىء بصورة المعرف بالألف واللام فيحكم بزيادتها نحو: ادْخُلُوا الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ، وبصورة المضاف إلى المعرفة فيحكم بتأويله بالنكرة نحو: اجْتَهِدْ وَحْدَكَ، أى مُنْفَرِدًا، «والحَالُ» مبتدأ، «وإِنْ عُرِّفَ» شرط، «وفَاعْتَقِدْ» جوابه «وتَنْكِيرَهُ» مفعول[5] باعتقد، ونَصَبَ[6] «لَفْظًا» على إسقاط «فى»، أو على التمييز، وكذلك «مَعْنًى»، وخبر المبتدأ جملة الشرط والجواب[7]. ثم قال:

(ص) وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ * بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ / طَلَعْ ٦/ب

(ش) حق الحال أن يكون وصفاً كما تقدم؛ لأنه صفة لصاحبه فى المعنى، وخبر عنه أيضاً، وقد يقع المصدر موضع[8] الحال كما يقع صفة

---

[1] «الكاف» ساقطة من ت.
[2] فى ش «ويكون فيه قصد تفسير».
[3] فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «هى الحال».
[4] فى ز «بها» التذكير والتأنيث كما ذكر فى أول الباب.
[5] فى ت «مفعوله».
[6] فى ز، ك «ولفظاً منصوب».
[7] ما بعد «معنى» إلى هنا ساقط من ش، هـ، ظ، ت.
[8] فى ز، ك «موقع».

وخبراً، وكل ذلك على خلاف الأصل، ولا خلاف فى ورود المصدر حالاً كقوله ـ عز وجل ـ[1]: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[2]

وهو كثير، ومع كثرته فلا يُقاس عليه عند الجمهور وأجاز «المبرد» القياس عليه، وليس فى قوله الناظم «بِكَثْرَةٍ» إشعار بالقياس[3]، وفُهم منه أن وقوع المصدر المعرف حالاً قليلٌ لتخصيصه الكثرة بالمنكر. «ومَصْدَرٌ» مبتدأ، «ومُنَكَّرٌ» صفته «ويَقَعْ» خبره، «وحَالاً» حال من فاعل يقع المستتر، «وبِكَثْرَةٍ» متعلق «بيقع»[4] «وبَغْتَةً» فَعْلة من البَغْت، والبَغْتُ أن يَفْجَأَكَ[5] الشىءُ.

قال الشاعر:

٨٣ ـ وَلَكِنَّهُمْ بَانُوا وَلَمْ أَدْرِ بَغْتَةً * وَأَعْظَمُ شَىْءٍ حِينَ يَفْجَؤُكَ البَغْتُ[6]

---

(١) فى ك «تعالى».

(٢) سورة الأعراف. آية:٥٦.

فى هـ ، ظ، ت «ادْعُوا رَبَّكُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا» خطأ من الناسخ.

(٣) ورد الحال مصدراً بكثرة، كقول تعالى فى سورة نوح آية:٨ ﴿إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَاراً﴾ وقوله تعالى فى سورة البقرة آية: ٢٦٠ ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾

ومع كثرته فهو ليس بمقيس. ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنَّ هذه المصادر ـ فى الآيتين وغيرهما ـ مؤولة بمشتق أى مجاهرة وساعياً، وشذ «المبرد» فقال: يجوز القياس عليه. واختلف النقل عنه، نقل قوم عنه أنه أجاز ذلك مطلقا، ونقل عنه آخرون فيما هو نوع الفعل نحو: أتيته سرعة»

واستثنى ابن مالك فى التسهيل ١٠٩ ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها على السماع. نحو:

١ ـ أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا. أى الكامل فى حال علم وأدب ونبل.

٢ ـ أَنْتَ زُهَيْرٌ شِعْرًا.

٣ ـ ما وقع بعد «أَمَّا» نحو: أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ.

انظر الكتاب ١:٣٧٠، والمقتضب ٣:٢٣٤ ـ ٢٣٨/٤:٣١٢. والارتشاف ١:٣٤٢، ٣٤٣، وشرح الكافية لابن مالك ٢:٧٣٥ ـ ٧٣٦.

(٤) «بيقع» ساقطة من ت.

(٥) فى هـ «يفجأ» تحريف.

(٦) الشاهد ليزيد بن ضَبَّة الثَّقفى.

وفى رواية:

وَلَكِنَّهُمْ مَاتُوا وَلَمْ أَدْرِ بَغْتَةً * وَأَفْظَعُ شَىْءٍ حِينَ يَفْجَؤُكَ البَغْتُ

تقول: بَغَتَهُ أى فَاجَأَه[١]، وبَغَتَهُ بَغْتَةً: أى مفاجأة[٢]. ثم قال:

(ص) وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُو الحَالِ إِنْ * لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ
مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلاَ * يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاَ[٣]

(ش) حق صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لأنه مخبر عنه بالحال فى المعنى، وقد يجىء نكرة، ولذلك مسوغات، كما أنَّ للابتداء بالنكرة مسوغات وقد تقدمت فى باب المبتدأ، فمن مسوغات تنكير صاحب الحال أن يتأخر عن الحال، وهو المنَبَّه عليه بقوله: «إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ» ومثاله: فِى الدَّارِ قَائِماً رَجُلٌ ومنه قول الشاعر: / ١٠٧ أ

٨٤ ـ وَبِالجِسْمِ مِنِّى بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِهِ * شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِى العَيْنَ تَشْهَدِ[٤]

فصاحب الحال «شُحُوبٌ»، «وبَيِّنًا» منصوب على الحال وأصله: شُحُوبٌ بَيِّناً[٥]، ومنها أن يكون مخصصاً وهو المُنَبَّه عليه بقوله: «أَوْ يُخَصَّصْ». وشمل صورتين:

الأولى: أن يخصص بالوصف كقوله ـ عز وجل ـ: (فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ. أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا)[٦].

= وروى صدر البيت فى الأصل، ظ:
«وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا وَلَمْ أَدْرِ بَغْتَة»
انظر اللسان «بغت» وشرح التصريح ١:٣٧٤. ومعجم شواهد العربية ١:٦٩.

[١] فى الأصل «فجأة»، وفى هـ ، ز، ك «أى فجأة» وما أثبتُّ من ش، ظ، ت أولى وأصوب.

[٢] فى هـ ، ز، ك، ت «أى فجأة» وكلاهما جائز، حيث تؤول «بغتة» بوصف من باغت؛ لأنها بمعنى مفاجأة، أى مباغتاً أو باغتاً من بغت يُقال: بغتهُ أى فجأهُ.
(شرح التصريح ١:٣٧٤).

[٣] ما بعد «مضاهيه» إلى هنا ساقط من هـ ، ز، ظ، ك، ت.

[٤] لم أعثر على قائله، وقد ورد فى أكثر كتب النحو غير معزو.
انظر الكتاب ٢:١٢٣، وشرح الكافية لابن مالك ٢:٧٣٨. وشرح ابن الناظم ٣١٩، وشرح ابن عقيل ١:٦٣٥. وشرح الشواهد للعينى ٢:١٧٥.
بينا: ظاهراً
الشحوب: تغير لون الجسم، وهو مصدر شحب. يُقال: شحب جسمه يشحب شحوباً.

[٥] فى الأصل، ش، ز، ظ، ك، ت «بَيِّنٌ» تحريف.

[٦] سورة الدخان. آية:٤، ٥.

والثانية: أن يخصص[1] بالإضافة إلى نكرة كقوله تعالى:

(فِى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً)[2]

ومنها: أن يكون بعدَ نفى، وهو المُنَبَّه عليه بقوله: «أَوْ يَبِنْ». مِنْ بَعْدَ نَفْيٍ: أى يظهر بعد[3] نفى، ومثاله: مَا جَاءَ رَجُلٌ ضَاحِكًا.

ومنه قوله ـ عز وجل ـ: (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ)[4]

ومنها: أن يكون بعدَ مشابه للنفى، وهو المنبه عليه بقوله: «أَوْ مُضَاهِيهِ» أى مشابِهَهُ. وشمل صورتين:

الأولى: الاستفهام. ومثاله: هَلْ جَاءَ أَحَدٌ ضَاحِكاً.

ومنه قوله:

٨٥ ـ يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى
لِنَفْسِكَ العُذْرَ فِى إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ[5]

الثانية: النهى. ومثاله: لاَ يَقُمْ أَحَدٌ ضَاحِكًا.

ومنه قوله:

٨٦ ـ لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ * يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ[6]

---

[1] فى هـ ، ط، ت «يختص» تحريف.

[2] سورة فصلت. آية: ١٠.

[3] فى ز «من بعد».

[4] سورة الحجر. آية: ٤.

[5] نسب إلى رجل من طيىء.
انظر: شرح المرادى ٢: ١٤٥، وشرح ابن الناظم ١٣٤، وشرح ابن عقيل ١: ٦٣٨، وأوضح المسالك ٢: ٨٧، وشرح التصريح ١: ٣٧٧، والهمع ٤: ٢٢.
صاح: أصله صاحبى. فهو مرخم بحذف آخره على غير قياس، لأنه ليس علما، والترخيم لا يكون إلا فى الأعلام.
حُمَّ: أى قُدِّرَ وهُيِّىءَ.

[6] الشاهد لقَطَرِىّ بن الفُجَاءة.

فهذه ست مسوغات، وقد مثَّل الناظم الصورة[1] الأخيرة بقوله: «لاَ يَبْغِ[2] امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاً»، «فمُسْتَسْهِلاً» حال من امرىء، الأول: وسوغ ذلك تقدم[3] النهى، وفُهم من قوله: «غالبا» أن صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مسوغ / فى غير الغالب حكى «سيبويه» من كلام العرب ١٠٧/ب «مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ»[4]، و«عَلَيْهِ مِائَةٌ بِيضًا»[5] وفى الحديث «فَصَلَّى رَسُولُ اللَّه ـ صلَّى اللَّه عليه وسلَّم ـ قَاعِدًا وَصَلَّى [وَرَاءَهُ] رِجَالٌ قِيَامًا»[6]

«وذُو الحَالِ» مفعول لم يُسم فاعله «بيُنَكَّرْ»، «وغَالِباً» حال منه، «وَإِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ» إلى آخره شرط، والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «ومِنْ بَعْدِ» متعلق بِيَبِنْ. ثم قال:

= انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٧٣٩، وشرح المرادى ٢:١٤٤، وشرح ابن عقيل ١:٦٣٩، وأوضح المسالك ٢:٨٥، والهمع ٤:٢١، وأمالى القالى ٢:١٨٦

الإِحْجَام: النكوص والتأخير.

الوَغَى: الحرب.

الحِمَام: الموت.

فى ز «يومَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا بِحِمَامِ».

(1) فى ز «منها الصورة».

(2) فى الأصل، ظ «لا يغى» والمُثبتُ أدَق كما فى بقية النسخ والألفية وفى هـ ، ز، ت «كلا يبغ».

(3) فى ت «تقديم».

(4) انظر الكتاب ٢:١١٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢:٧٤٠ وشرح ابن عقيل ١:٦٤٠، وشرح الشواهد للعينى ٢:١٧٦.

(5) انظر الكتاب ٢:١١٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢:٧٤٠، وشرح ابن عقيل ١:٦٤٠، وأوضح المسالك ١:٨٨، وشرح الشواهد للعينى ٢:١٧٦، وشرح التصريح ١:٣٧٨.

(6) انظر شرح ابن عقيل ١:٦٤٠، وشرح التصريح ١:٣٧٨. وفى مسند أحمد ٣:٢٠ «فَصَلَّى بِهِمْ قَاعِدًا وَهُمْ قِيَام»

٦:١٤٨ «فَصَلَّى جَالِساً وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا»

وفى الموطأ ١:١٣٥ «عن عائشة زوج النبى ـ صلى اللَّه عليه وسلم ـ أنها قالت: صلى رسول الله عليه وسلم وهو شاك. فصلى جالساً وصلى وراءه قوم قياماً».

انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٥:٤٤٠.

«وراءه» تكملة من ز، هـ .

(ص) وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ * أَبَوْا وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

(ش) يعنى أنَّ صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف الجر لا يجوز عند أكثر النحويين تقديم[1] الحال عليه نحو: مَرَرْتُ بِهِنْدٍ قَائِمَةً، فلا يجوز عندهم مَرَرْتُ قَائِمَةً بِهِنْدٍ، وهذا الذى منعوه لا أمنعه أنا لوروده فى[2] كلام العرب[3] وقد استدل الناظم على[4] ذلك بشواهد منها قوله:

٨٧ ـ تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بُعْدِكُمْ * بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِى[5]

«فطُرًّا» حال من الكاف فى «عَنْكُمُ» وهو مجرور بعن، فإن قلت: قَدْ فُهِم من تخصيصه المنع بالمجرور[6] أن ما عدا المجرور بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالإضافة لا يمتنع أن يسبقه الحال. أما المرفوع والمنصوب فلا إشكال فى جواز تقديم الحال عليهما نحو: جَاءَ ضَاحِكاً زَيْدٌ وَضَرَبْتُ مُنْطَلِقَةً هِنْدًا[7].

وأما المجرور بالإضافة فقد حكى الإجماع[8] على منع جواز تقديم الحال

---

(١) فى ظ «تقدم».

(٢) فى هـ ، ز، ت «من» تحريف.

(٣) قال ابن مالك فى الكافية ٢: ٧٤٤ «أكثر النحويين يقيس المجرور بحرف الجر على المجرور بالإضافة فيلحقه به فى امتناع تقدم حاله عليه، فلا يجيزون فى نحو «مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً»: مررت جَالِسَةً بِهِنْد. وأجاز أبو على ذلك وبقوله أقول وآخذ؛ لأنَّ المجرور بحرف مفعول به فى المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به. وقد جاء ذلك مسموعاً فى أشعار العرب الموثوق بعربيتهم». انظر شرح المرادى ٢: ١٤٧ - ١٤٩ والهمع ٣: ٢٥، ٢٦.

(٤) فى هـ ، ز، ظ، ت «على جواز».

(٥) لم أعثر على قائله. وفى رواية لصدر البيت
«تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ»
انظر أوضح المسالك ٢: ٨٩، وشرح الشواهد للعينى ٢: ١٧٧، وشرح التصريح ١: ٣٧٩.
تسليت: تصبرت وتكلفت الجلد والسلوان.
طرًا: أى جميعاً.

(٦) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «بالمجرور بالحرف».

(٧) فى ظ «هند» تحريف.

(٨) قال ابن مالك «إذا كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع؛ لأن نسبة

عليه، قلت: هذا المفهوم مُعَطَّل / وإنما خص[1] المجرور بالحرف؛ لأنها هي ١٠٨/أ
المسألة التى تعرض النحويون لذكرها فى كتبهم، والخلاف فيها مشهور، وممن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبها «الفارسى» و«ابن كَيْسان» و«ابن برهان[2]» ولا يقتضى قوله: «وَلاَ أَمْنَعُهُ» انفراده بالجواز، بل هو غير[3] مانع له، ويكون فى ذلك تابعاً لغيره[4]. «وسَبْقَ حَالٍ» مفعول مقدم «بأَبَوْا» وهو مصدر مضاف إلى الفاعل[5]، «وما» مفعول «بسَبْق» وهى واقعة على صاحب الحال، والضمير فى أَبَوْا عائد على النحويين، وظاهره أنه عائد على جميعهم، وليس كذلك لما تقدم من أنَّ بعضهم أجازه فوُجب إعادته على الأكثرين[6]، والهاء فى «أَمْنَعُهُ» عائدة على سبق. ثم قال:

= المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول وما تعلق بالصلة، فهو بعضها، فكذلك ما تعلّق بالمضاف إليه هو بمنزلة بعض الصلة، فلذلك لم يُخْتَلَف فى امتناع تقدم حال المضاف إليه على المضاف كقولك: أَعْجَبَنِى ذَهَابُ زَيْدٍ رَاكِباً.
شرح الكافية ٢:٧٤٣، ٧٤٤.

(١) فى ش «خصص»، وفى ت «يصح خص».
(٢) انظر هامش ٣ ص ٣٦٩، وشرح اللمع لابن برهان ١:١٣٧، وشرح التصريح ١:٣٧٩.
ابن كَيْسان: محمد بن إبراهيم بن كَيْسان «أبو الحسن»، أديب، نحوى لغوى. من تصانيفه: المهذب فى النحو، اللامات، معانى القرآن، وغريب الحديث توفى سنة ٢٩٩هـ .
انظر ترجمته فى بغية الوعاة ١:٨، ومعجم المؤلفين ٨:٢١٣.
ابن برهان: هو أبو القاسم عبد الواحد بن على بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان العكبرى النحوى، ولد فى عُكْبَرا، ونسب إليها. نشأ حنبليا فيها. ثم إنتقل إلى بغداد، تلقى على يديه العلم أولاد الرؤساء والأغنياء فى بغداد، كان نحويا، لغويا، نَسّابَةً متكلمًا، له علم بالقراءات القرآنية. من مصنفاته: أصول اللغة، وشرح اللمع. توفى سنة ٤٥٦هـ .
انظر ترجمته فى: النجوم الزاهرة ٥:٧٥، وبغية الوعاة ٢:١٢٠، وشذرات الذهب ٣:٢٩٧ ومعجم المؤلفين ١٦:٢١٠.
الفارسى:
سبقت ترجمته ص.
(٣) «غير» ساقطة من ت.
(٤) يريد أنه تابع لأبى على الفارسى، وابن كيسان، وابن برهان فقد أجازوا ذلك كما ذكر.
(٥) فى هـ ، ت «حال الفاعل».
(٦) فى هـ ، ت «الأكثر».

(ص) وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ * إِلاَّ إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا * أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيفَا

(ش) يعنى أنَّ صاحب الحال لا يكون مضافاً إليه فى ثلاثة مواضع:

الأول: أن يقتضى المضاف العمل فى الحال. ومعناه أن يكون جارياً مجرى الفعل فى كونه مصدراً أو اسم فاعل كقوله ـ عز وجل: ـ (إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا)[1]

ومثله قولك[2]: أَعْجَبَنِى ضَرْبُ هِنْدٍ قَائِمَةً، وَأَنَا ضَارِبُ هِنْدٍ قَاعِدَةً «فَضَرْب وضَارِبٌ» يقتضيان العمل فى الحال؛ لأن الحال لا يعمل فيها إلا فعل أو ما فى معناه.

١٠٨ / ب

الثانى: أن يكون المضاف / جزءاً من المضاف إليه. كقوله ـ عز وجل ـ :

(وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا)[3]

فالصدور[4] بعض ما أضيف إليه.

الثالث: أن يكون المضاف مثل جزء المضاف[5] له فى صحة الاستغناء به عن الأول، كقوله ـ عز وجل ـ: (أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً)[6]

---

(١) سورة المائدة آية: ٤٨، ١٠٥.
(٢) فى هـ ، ظ، ت «قوله» تحريف.
(٣) سورة الحجر. آية: ٤٧.
(٤) فى الأصل، ش، ظ، ت «فالمصدر» تحريف.
(٥) فى ز «المضاف إليه».
(٦) سورة النحل. آية: ١٢٣.
فى ش، هـ ، ز، ظ، ت (فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً) آل عمران. آية: ٩٥.

لصحة اتَّبِعْ إِبْرَاهِيم، فلو كان المضاف إليه غير ما ذكر له لم يجز إتيان الحال منه[1] نحو: جَاءَ غُلاَمُ هِنْدٍ قَائِمَةً، وإنما جاز ذلك فى المواضع المذكورة دون غيرها بناء على أن الحال لا يعمل فيها إلا[2] الفعل أو ما فى معناه وأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها[3] فإذا كان المضاف مصدراً[4] أو اسم فاعل[5] فلا إشكال فى أنه هو العامل فى صاحب الحال وفى الحال معاً. وإذا كان المضاف بعض المضاف[6] إليه أو مثل بعضه، صار الأول ملغى لصحة الاستغناء عنه وصار العامل فى [7] التقدير عاملاً فى المضاف إليه، «فَالهَاءُ» من[8] «صُدُورِهِمْ»[9] معمولة للاستقرار، «وإِبْرَاهِيم» معمول لاتَّبع[10]، «وحَالاً» مفعول[11] «بِتُجِزْ» «ومِنَ المُضَافِ» متعلق بتُجِزْ، واللام فى «لَهُ» بمعنى «إِلَى» فإنَّ أَضَافَ متعد[12] بإلى، «وعَمَلَه» مفعول باقتضى، والضمير فيه[13] عائد على الحال لا على المضاف إليه، فإن المضاف فى نحو: غُلاَمُ زَيْدٍ، اقتضى العمل فى المضاف إليه، وهو جَرُّه،

---

(1) إذ لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل فى الحال، أو لم يكن جزءاً من المضاف إليه، ولا مثل جزئه لا يجوز مجيء الحال منه بلا خلاف، وأجاز ذلك الفارسى.
انظر شرح المرادى ٢:١٥٢.
(2) فى ظ «إلا فيها» تقديم وتأخير.
(3) فى ظ «صاحب الحال».
(4) فى هـ ، ز، ظ، ت «المصدر».
(5) فى هـ ، ز، ظ، ت «الفاعل».
(6) فى هـ ، ز، ظ، ت «ما أضيف».
(7) فى هـ ، ز، ظ، ت «فيه».
(8) فى ش، ظ «فى».
(9) فى هـ «صدور».
(10) فى ز «لاتبعوا» من سورة آل عمران. آية: ٩٥.
(11) فى ك «فحالا معمول».
(12) فى ت «متعديا».
(13) فى ز «عليه» تحريف.

وقوله: «فَلاَ تَحِيفَا»، أى لا تمل[1] عن الواجب فى ذلك فهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه، ثم اعلم أنَّ العامل فى الحال إنما هو[2] فعل أو شبهه أو يتضمن[3] معناه دون لفظه، وقد أشار إلى / الأول والثانى بقوله:

109 أ

(ص) وَالحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا * أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ المُصَرَّفَا

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعَا * ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا[4]

(ش) يعنى أنَّ العامل فى الحال إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفة مشبهة به[5] جاز تقديمه على عامله، والمراد بالمتصرف ما استعمل منه الماضى والمضارع والأمر والمراد بغير المتصرف ما لزم لفظ الماضى، والمراد بالشبيه بالمتصرف أن يكون وصفاً قابلاً للعلامة[6] الفرعية وهى التثنية والجمع والتأنيث وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وغير الشبيه[7] به أفعل التفضيل؛ فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، ثم أتى بمثالين الأول من الصفة المشبهة[8] بالمتصرف وهو قوله: «مُسْرِعاً ذَا رَاحِلٌ»، «فَذَا» مبتدأ، «ورَاحِلٌ» خبره، «ومُسْرِعاً» حال من الضمير المستتر فى «رَاحِلٌ» وهو العائد على المبتدأ والعامل فى الحال «رَاحِلٌ» وهو صفة أشبهت المتصرف؛ لأنه اسم فاعل.

والآخر من الفعل وهو قوله: «ومُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا»، «فَزَيْدٌ» مبتدأ، «ودَعَا» فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على «زَيْدٌ»، «ومُخْلِصًا» حال من ذلك

---

[1] فى هـ ، ز، ظ، ت «لاتمل» تحريف.

[2] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «إما فعل».

[3] فى ش «ضمن»، وفى هـ ، ت «يضمن» تحريف. وفى ك «مضمن».

[4] البيت الثانى ساقط من ك.

[5] فى هـ ، ز، ك، ت «شبيهة».

[6] فى ش، هـ ، ز، ك، ت «العلامة» تحريف.

[7] فى الأصل، ش، ظ، ك «المشبهة» تحريف.

[8] فى هـ ، ز، ك، ت «الشبيهة».

الضمير، والعامل فى الحال «دَعَا» وهو فعل متصرف، وفُهم منه أنه إذا كان العامل فعلاً غير متصرف أو صفة غير شبيهة[1] بالمتصرف لم يجز التقديم فلا يجوز فى نحو:

مَا أَحْسَنَ هِنْدًا / مُتَجَرِّدَةً، أن تقول: مُتَجَرِّدَةً مَا أَحْسَنَ هِنْدًا ولا مَا مُتَجَرِّدَةً أَحْسَنَ هِنْدًا. ١٠٩ ب

وكذلك لا يجوز فى نحو: هِنْدٌ أَجْمَلُ مِنْ زَيْدٍ مُتَجَرِّدَةً، هِنْدٌ مُتَجَرِّدَةً أَجْمَلُ مِنْ زَيْدٍ. وفُهم من المثالين أنَّ لكل واحد[2] منهما صورتين.

إحداهما: ما ذكر وهو أن يكون الحال متقدماً على ما أسند إليه العامل.

والأُخرى: أن يكون الحال متقدماً على العامل فقط.

فمثالهما فى المثال الأول: ذَا مُسْرِعًا رَاحِلٌ[3]، وفى المثال الثانى: زَيْدٌ مُخْلِصًا دَعَا[4]، وإنما قصد الصورتين الأوكَدَيْنِ للتنبيه[5] على جواز تقديمه على ما أسند إليه العامل، فيكون جواز تقديمه على العامل فقط أحرى[6] «والحالُ» مبتدأ، «وإِنْ يُنْصَبْ» شرط، «وبِفِعْلٍ» متعلق بيُنْصَب، «وصُرِّفَا» فى موضع الصفة لفعل «وأَوْ صفة» معطوف على فعل، «وأَشْبَهَتِ المُصَرَّفَا» جملة

---

[1] فى ش، ظ «مشبهه».
[2] «واحد» ساقطة من ش.
[3] «مسرعا ذا راحل» هو الصواب كما ذكر ذلك فى موضعه من بيت الألفية.
[4] أو تقول: مخلصاً زيدٌ دعا.
[5] فى ت «التنبيه» تحريف.
[6] يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً كما مثّل الشارح من قول الناظم مخلصاً زيدٌ دعَا، هذا مذهب البصريين إلا الجرمى، فإنه لا يجيز تقديم الحال على عاملها المتصرف. ومنع الأخفش تقديمها فى نحو: رَاكِبًا زَيْدٌ جَاءَ. لبعدها عن العامل.
انظر الارتشاف ٢: ٣٤٩، وشرح المرادى ٢: ١٥٢.
[7] يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:
«فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعًا»

في موضع الصفة لصفة، «والفَاء» جواب الشرط[٧] وجائز خبر مقدم. «وتَقْدِيمُهُ»[١] مبتدأ. ثم أشار إلى الثالث فقال:

(ص) وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لاَ * حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلاَ

(ش) يعنى أنَّ العامل فى الحال إذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا يتقدم عليه[٢] لضعفه. ثم مَثَّل ذلك بثلاث كلمات فقال:

(ص) كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنّ[٣] ... * ...

(ش) «فَتِلْكَ» اسم إشارة وفيها معنى الفعل وهو «أشير» وليس فيها حروف الفعل الذى يفهم منه، «ولَيْتَ» حرف [تمنى][٤] وفيها معنى الفعل وهو «أتمنى»، وكأَنَّ حرف تشبيه، وفيها معنى الفعل وهو «أُشَبِّهُ» /، وفُهم من دخول الكاف على تلك أن ذلك[٥] مطرد فى أسماء الإشارة كلها. فمثال اسم الإشارة: تِلْكَ[٦] هِنْدٌ مُنْطَلِقَةً، وذَلِكَ عَمْرُو ضَاحِكًا.

١١٠ / أ

ومثال التمنى: لَيْتَ عَمْرًا مُقِيماً عِنْدَنَا

ومثال التشبيه: كَأَنَّكَ طَالِعًا[٧] البَدْرُ.

فالعامل فى الأول «تِلْكَ» لتضمنها[٨] معنى «أشير»، وفى الثانى «لَيْتَ» لتضمنها معنى «أتمنى»، وفى الثالث «كَأَنَّ» لتضمنها معنى «أشبه»، وفُهم أيضاً من الكاف أن ذلك غير محصور فيما ذكر، ومما ضمن معنى الفعل

---

(١) فى هـ، ك «وتقديمه مبتدأ، وجملة الشرط والجزاء خبر المبتدأ» وعبارتهما أكمل.
(٢) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «عليه الحال».
(٣) فى ز «وكا أنَّ» تحريف.
(٤) «تمنى» تكملة من ش، هـ، ز، ك.
(٥) فى الأصل «ذاك».
(٦) فى ز «ذلك» تحريف.
(٧) فى ز «طالع».
(٨) يريد تلك وذلك؛ لتضمنهما معنى أشير.

دون حروفه «الترجى» وحرف[1] التنبيه، «وأَمَّا» فى الشرط، والاستفهام المقصود به التعظيم[2]. ثم قال:

(ص) ... وَنَدَرْ * نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِى هَجَرْ

(ش) هذا أيضاً من العوامل التى تضمنت معنى الفعل دون حروفه وهو الظرف وحرف الجر مسبوقين باسم الحال[3] كما فى نحو: زَيْدٌ عِنْدَكَ قَاعِدًا، وسَعِيدٌ فِى هَجَرٍ مُسْتَقِرًّا.

فالعامل[4] فى هذين المثالين ونحوهما[5] الظرف والمجرور لنيابتهما[6] مناب استقر أو مستقر[7] والحال فى هذا المثال الذى ذكر[8] مؤكدة، لأنَّ التقدير: سَعِيدٌ، اسْتَقَرَّ فِى هَجَرٍ مُسْتَقِرًّا. وإنما فصل فى هذه المسألة من تلك وما ذكر بعده، وإن كانت[9] مثلها فى تضمن معنى الفعل دون حروفه؛ لأنه قد سُمِع فيه تقديم الحال على عاملها، ولذلك أتى بالحال فى المثال الذى ذكر وهو «مُسْتَقِرًّا»[10] مقدماً على عامله وهو فى هجر، ومثله قوله ـ عز وجل ـ

---

(1) فى ظ «وحرفى» تحريف.

(2) مثال. حرف التنبيه قولك: هَا قَائِماً زَيْدٌ.
ومثال أَمَّا نحو: أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ.
ومثال الاستفهام المقصود به التعظيم قول الأعشى:
يَا جَارَتِى مَا كُنْتِ جَارَهْ بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عُفَارَهْ

(3) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «ما الحال» تحريف.
يريد بقوله: باسم الحال «أى صاحب الحال».

(4) فى هـ ، ز، ظ، ت «فالعامل فى الحال» وعبارتها أكمل.

(5) «ونحوهما» ساقط من هـ .

(6) فى الأصل، ك «ولنيابتهما» تحريف.

(7) «أو مستقر» ساقطة من ظ.

(8) فى هـ «ذكره».

(9) فى الأصل، ك «كان» تحريف.

(10) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ت «مستقر».
وما أثبتُّ أدقُّ كما فى ز، ك والألفية.

فى قراءة من قرأ: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ / بِيَمِينِهِ﴾[1] بنصب «مَطْوِيَّاتٍ» وممن ١١٠ ب أجاز تقديم الحال فى مثل هذا «الأخفش»[2]. «ونَحْوُ» فاعل بِنَدَر، و«سَعِيد» وما بعده جملة اسمية، وهي محكية بقول محذوف تقديره: ونحو قولك: ثم قال:

(ص) وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

(ش) قد تقدم أن أفعل التفضيل غير شبيه بالفعل لكونه غير قابل للعلامة[3] الفرعية فاستحق بذلك أن لا يتقدم عليه الحال، لكن له مزية على العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه فاغتفر توسطه[4] بين حالين كالمثال المذكور «فنَحْوُ» مبتدأ وخبره «مُسْتَجَازٌ»، «وزَيْدٌ» مبتدأ خبره «أَنْفَعُ»، وفى «أَنْفَعُ»[5] ضمير مستتر عائد على «زَيْدٌ ومُفْرَدًا [حال من ذلك الضمير][6]» «ومِنْ عَمْرٍو» متعلق بأنفع، «ومُعَانًا» حال من عمرو، والعامل فيهما [أنفع][7]، وأصله: زيد[8] أنفع فى حال كونه مفردًا من عمرو فى حال كونه معاناً.

وإنما كان «أنفع» عاملاً فى الحالين؛ لأنَّ صاحب الحال وهو الضمير المستتر

---

(1) سورة الزمر. آية:٦٧.
فى القراءة المشهورة رفع «السّموات» على أنه مبتدأ، ورفع «مطوياتٌ» على أنه خبر.
وقراءة النصب هى التى استدل بها الشارح، وهى نصب «مطوياتٍ» على أنه حال من صاحبه وهو الضمير المستتر فى الجار والمجرور.
انظر الإملاء ١١٦:٢ والبحر ٤٤٠:٧.
(2) انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٥٣:٢ وشرح المرادى ١٥٧:٢، ١٥٨.
(3) فى هـ ، ز، ت «العلامة» تحريف.
(4) فى هـ ، ظ، ت «توسيطه».
(5) «أنفع» ساقطة من ت.
(6) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.
(7) «أنفع» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(8) فى الأصل «زيداً» تحريف.

والمجرور بمن معمولان له، والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها، وقوله: «لَنْ يَهِنْ» أى لن يضعف، وهو خبر بعد خبر. ثم قال:

(ص) وَالحَالُ قَدْ يَجِىءُ ذَا تَعَدُّدِ * لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

(ش) يعنى أنَّ الحال قد يجىء متعدداً أى متكرراً، والمراد بالمفرد غير المتكرر وغير المفرد المتكرر، فمثال المفرد: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا.

[ومثال غير المفرد: جاءَ زَيْدٌ رَاكِباً ضَاحِكاً][1]

فالحال قد تعددت[2] مع اتحاد صاحب[3] الحال، وشمل قوله / «وغَيْرَ مُفْرَدٍ» ثلاث صور: ١١١ أ

الأولى: أن يكون صاحب الحال متعدداً والحال مجتمعة نحو:

﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾[4]

الثانية: أن يكون بتفريق مع إيلاء كل واحد منهما صاحبه نحو:

لَقِيتُ مُصْعِدًا زَيْدًا مُنْحَدِرًا.

الثالثة: أن يكون بتفريق مع عدم إيلاء كل واحد منهما صاحبه نحو:

لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا[5].

والاختيار فى نحو هذا مع عدم القرينة جَعْلُ الأول[6] للثانى والثانى[7]

---

(1) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ك.
وقد اختلط هذا المثال مع المثال الذى قبله فى الأصل وبقية النسخ فاضطربت العبارة.

(2) فى هـ «تعدد».

(3) فى هـ ، ز، ك، ت «صاحبها».

(4) سور إبراهيم. آية:٣٣.

(5) فى ظ «لقيت مصعداً زيداً منحدراً» خطأ من الناسخ.

(6) فى ش، هـ ، ز، ت «الأولى».

(7) فى ش، هـ ، ك، ت «والثانية»
وفى ز «والثانية للأولى».

للأول، «فَمُصْعِدًا» فى المثال حال من زيد، «ومُنْحَدِرًا» حال من التاء فى لقيت، «والحَالُ» مبتدأ وخبره «قَدْ يَجِيءُ» إلى أخره، والظاهر فى «قَدْ» أنها للتحقيق لا للتقليل، «ولِمُفْرَدٍ» متعلق بيجىء.

ثم إعلم أنَّ الحال على قسمين: مبنِّية وقد تقدمت، ومؤكِّدة وهى على قسمين: مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لمضمون الجملة[1]، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَعَامِلُ الحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا * ...

(ش) يعنى أنَّ العامل فى الحال قد يؤكد بها فيكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها، وذلك على قسمين:

الأول: أنْ تكون من لفظ عاملها كقوله ـ عز وجل ـ: (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً)[2]

الثانى[3]: أن تكون موافقة لعاملها معنى لا لفظاً كقوله ـ عز وجل ـ:

(وَلاَ تَعْثَوْا فِى الأَرْضِ مُفْسِدِينَ)[4]

لأنَّ العُثُوَّ هو[5] الفساد، ولهذا المثال[6] أشار بقوله:

---

(1) ذكر الشارح الحال المؤكدة لعاملها، والمؤكدة لمضمون الجملة، ولم يذكر الحال المؤكدة لصاحبها، وذلك كقوله تعالى فى سورة يونس آية:٩٩ (لآمَنَ مَنْ فِى الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً)
فإنَّ «جميعاً» حال من فاعل «آمن» وهو «مَنْ» الموصولة مؤكدة لها.
وقد ذكر ابن هشام فى المغنى أنَّ النحويين أهملوا المؤكدة لصاحبها، واعتبر ذلك سهواً.
فالحال عنده ثلاثة إقسام مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لصاحبها، ومؤكدة لمضمون الجملة. وكذلك الأشمونى.
انظر مغنى اللبيب ٢:٩١، وشرح الأشمونى ٢:١٨٥.

(2) ما بعد «الأول» إلى هنا ساقط من ت.
سورة النساء. آية:٧٩.

(3) «الثانى» ساقطة من ت.

(4) سورة البقرة. آية:٦٠.

(5) «هو» ساقطة من ت.

(6) «المثال» ساقطة من ظ، ت.

(ص) ... * فِي نَحْوِ لاَ تَعْثَ[1] فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا

«فمُفْسِدًا» حال من الفاعل «بتَعْثَ» المستتر والعامل فيه «تَعْثَ» / وهو ١١١ ب موافق له فى معناه دون لفظه. ثم أشار إلى القسم الثانى من الحال المؤكدة بقوله:

(ص) وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ * عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

(ش) يعنى أنَّ الحال تجىء مؤكدة للجملة ويجب إن يكون عاملها مضمراً، وأن تكون واجبة التأخير مثال ذلك: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا، فالعامل فيها واجب الحذف تقديره: إن كان المبتدأ غير «أنا» أَحُقُّهُ أو أعرفه، وإن كان «أنا» أحقني أو اعرفني، وإنما لم يصح تقديره[2] «أعرف» أو «أحق»، مع كون المبتدأ أنا لما يؤدى إليه[3] من تعدى فعل [الفاعل][4] المضمر إلى مضمره[5] المتصل لأنَّ التقدير: «أعرفني» فيكون الفاعل والمفعول شيئاً واحداً مع كونهما ضميرين متصلين، وإنما وُجب تأخير الحال؛ لأنها مؤكدة للجملة، والمؤكِّد بعد المؤكَّد، ويشترط فى الجملة المؤكدة لها أن تكون اسمية، وأن يكون جزآها معرفتين، وأن يكونا جامدين، وفُهم كونها[6] اسمية من قوله: جملة بعد ذكر المؤكدة لعاملها، والمؤكدة لعاملها فعلية[7] وهذه قسيمتها م›كدة، لأنه لا يؤكد ساقط وفُهِم [اشتراط][8] كون جزأيها معرفتين من تسميتها فوُجب أن تكون اسمية إلا ما قد عُرِّف، وفُهم [اشتراط] كون جزأيها جامدين من قوله: «وَإِنْ» تُؤَكِّدْ

(1) فى الأصل، «بعث» تصحيف.
وفى ك «فى بعث» تحريف.
(2) فى هـ «تقديره» تحريف.
(3) «إليه» ساقط من هـ، ظ، ت.
(4) «الفاعل» تكملة من ش، ز، ك.
(5) فى ش، ظ «إلى ضميره».
(6) فى ت «فى كونها».
(7) فى ظ «اسمية» تحريف.
(8) «اشتراط» تكملة لم ترد فى الأصل ولا بقية النسخ.

جُمْلَةٌ؛ لأنه لو كان أحد جزأيها مشتقاً لكانت مؤكدة لعاملها، فتكون من القسم الأول. «وَإِنْ تُؤَكِّدْ» شرط وجوابه «فَمُضْمَرٌ عَامِلُها»، «ومُضْمَرٌ» خبر مقدم، وقوله: «ولَفْظُهَا يُؤَخَّرُ»، جملة / مستأنفة فأدت حكماً غير الأول ثم اعلم أنَّ الحال على قسمين؛ مفرد[1] وهو الأصل وقد تقدم، وجملة.

١١٢ / أ

ولما فرغ من القسم الأول شرع فى القسم الثانى فقال:

(ص) وَمَوْضِعَ الحَالِ تَجِيءُ جُمَلَهْ * ...

(ش) يعنى أنَّ الجملة تقع فى موضع الحال فيُحكم حينئذٍ عليها أنها فى موضع نصب وشمل قوله [جملة][2] الجملة الاسمية والجملة[3] الفعلية. ومثَّل للجملة الاسمية فقال:

(ص) ... * كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ

(ش) «وَمَوْضِعَ» ظرف مكان والعامل فيه «تجىء» أى[4] تجىء الجملة فى موضع الحال. ثم قال:

(ص) وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ[5] ثَبَتْ * حَوَتْ ضَمِيراً وَمِنَ الوَاوِ خَلَتْ

(ش) يعنى أنَّ الجملة الواقعة فى موضع الحال إذا[6] كانت فعلية[7] مبدوءة بفعل مضارع مثبت، فإنها تحتوى على ضمير عائد على صاحب الحال، وتخلو من الواو نحو: جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ، وجاءَ زَيْدٌ تُقَادُ الجَنَائِبُ[8] بَيْنَ يَدَيْهِ.

---

(١) فى ز «مفردة» التذكير والتأنيث فى الحال جائز.
(٢) «جملة» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(٣) «الجملة» ساقطة من ت.
(٤) «تجىء أى» ساقط من ت.
(٥) فى الأصل «وبمضارع» تحريف.
(٦) فى هـ «إن».
(٧) فى هـ «حالته» تحريف.
(٨) فى ز، ظ «النجائب» وما أثبتُّ أصوب.
فالجنائب: «هى الناقة يعطيها الرجل القوم يمتارون عليها له».

وإنما لم يقترن الفعل المضارع المذكور بالواو؛ لأنه بمنزلة المفرد لشبه المضارع به فكما[1] لا تدخل الواو على المفرد فتقول: قَامَ زَيْدٌ وَضَاحِكًا[2]، فكذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع، «وذَاتُ» مبتدأ وهو مؤنث «ذو» بمعنى صاحب «وبِمُضَارِعٍ» متعلق «ببَدْءٍ»، «وثَبَتْ» فى موضع الصفة لمضارع، «وَحَوَتْ ضَمِيراً» فى موضع الخبر لذات[3]، «وخَلَتْ» معطوف على «حَوَتْ»، «ومِنَ الوَاوِ» متعلق بخلت، والجملتان خبران عن «ذات». ثم قال:

(ص) وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا * لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

(ش) يعنى أنَّ الجملة المصدرة بالفعل المضارع[4] إذا وردت من / كلام[5] ١١٢ ب العرب مقترنة[6] بالواو فليست الجملة حينئذٍ فعلية، بل ينوى بعد الواو مبتدأ، ويجعل الفعل المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ، فتصير الجملة اسمية، ومما ورد فى ذلك قول العرب: «قُمْتُ وَأَصُكُّ عَيْنَهُ»[7] ومعنى أَصُكّ: أضرب.

= قال الحسن بن مُزَرِّد: قَالَتْ لَهُ مَائِلَةُ الذَّوَائِبِ.

كيف أخى فى العُقَبِ النَّوَائِبِ
أخوك ذو شق على الركائب
رِخْوُ الجبال مائل الحقائب
رِكابُه فى الحى كالجنائب

يعنى أنها ضائعة كالجنائب ليس لها رب يفتقدها.

اللسان «جنب».

(1) فى ظ «فكما أنه».

(2) فى ز «قام زيد ضاحكا» سقطت واو العطف.

(3) فى الأصل «كذات» تحريف.

(4) فى هـ ، ز، ظ، ت «المضارع المثبت».

(5) «كلام» ساقطة من هـ .

(6) فى ز «مقرونة» تحريف.

(7) فى ش زيادة «تقديره أنا أَصُكُّ»

وفى ك «تقديره قمت وأنا أصك عينه»

وعبارتهما أدق، فـ «أصك» خبر لمبتدأ محذوف هو «أنا» ومن ذلك أيضاً قول عنترة بن شداد:

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا   زَعْمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ

فجملة «واقتل قومها» حالية من التاء فى «علقتها» وهى مقترنة بالواو مع المضارع المثبت. واختلف فى

قال الله ـ تعالى ـ[1]: (فَصَكَّتْ وَجْهَهَا)[2] أى ضربته.

«وذات» منصوب بفعل محذوف يفسره «انوِ»، ويجوز رفعه على الابتداء[3] وخبره [انو][4] «بَعْدَهَا» متعلق «بانْوِ، «والمُضَارِع» مفعول أول باجْعَلَنْ[5]، «ومُسْنَدًا» مفعول ثان، «ولَهُ» متعلق بمُسْنَد، «والهاء» فى بعدها عائدة على «الواو» والضمير فى «له» عائد على المبتدأ، والتقدير: انو بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأ، واجعل[6] المضارع مسنداً لذلك المبتدأ المنوى. ثم قال:

(ص) وَجُمْلَةُ الحَالِ سِوَى ما قُدِّمَا بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

(ش) يعنى أنَّ الجملة الواقعة حالاً إذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتى[7] فيها بالواو وحدها نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ.

أو بالمضمر[8] دون واو نحو: جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ.

أو بالضمير والواو معاً نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رأْسِهِ[9].

إلا أنَّ قوله: «سِوَى ما قدّما»، شامل للجملة الاسمية مثبتة ومنفية، وللجملة الفعلية المصدرة بالماضى مثبتة ومنفية، وللجملة الفعلية المبدوءة

= تخريجها فقيل: ضرورة، وقيل الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع مؤول بالماضى والتقدير: وقتلت قومها، وقيل هى واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف أى وأنا أقتل قومها.

(1) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «عز وجل».

(2) سورة الذاريات. آية: ٢٩.

(3) فى الأصل «المبتدأ» تحريف.

(4) «انو» تكملة من ش، هـ ، ز، ك، ت.

(5) فى الأصل، ز، ت «باجعل» وفى هـ ، ظ «باجعلا» والمثبت أدق كما فى ش، ك والألفية.

(6) فى هـ «واجعله».

(7) فى ش، ك «يؤتى» تحريف.

(8) فى ظ «بالضمير».

(9) ما بعد «رأسه» إلى هنا ساقط من ظ، ك.

بالمضارع[1] المنفى، وليس على إطلاقه بل في تفصيل ذكره الشارح فانظره هنالك[2].

والعذر له[3] فى إطلاقه، أن أكثر هذه الأقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة ١١٣/أ فاعتُمِدَ فى ذلك[4] على الأكثر. «وجُمْلَةُ الحَالِ» مبتدأ وخبره «بِوَاوٍ» وما بعده عطف عليه[5]، والعامل هنا فى المجرور الواقع خبراً ليس بكون مطلق بل تقديره: مستعمل أو جاء وحذف للعلم به، «وأَوْ» للتخيير، «وسِوَى» استثناء[6]، و«ما» موصولة واقعة على الجملة المتقدمة. ثم اعلم أنَّ

١١٣
أ

(١) فى ش «بالفعل المضارع».

(٢) فصَّل ابن الناظم هذه المسألة فى شرحه، وسأكتفى هنا ببعض الأمثلة: الخاصة بالفعل المضارع المنفى، والماضى «إن كانت الجملة الحالية مصدرة بمضارع منفى فالنافى إما «لا» أو «لم» فإن كان «لا» فالأكثر مجيئها بالضمير وترك الواو كما فى قوله - تعالى - فى سورة النحل آية ٢٠ -
(مَا لِيَ لاَ أَرَى الهُدْهُدَ) وإن كان النافى «لم» كثر إفراد الضمير، والاستغناء عنه بالواو، والجمع بينهما.
فالأول كقوله - تعالى - فى سورة آل عمران آية ١٧٤ - (فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ، وَفَضْلٍ، لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ).
والثانى: كقوله - تعالى - فى سورة النور آية: ٦ - (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلاَّ أَنْفُسُهُمْ).
والثالث كقوله - تعالى - فى سورة الأنعام آية:٩٣ - (أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ، وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ).
وإن كانت مصدر بفعل ماض. فإن كان بعد «إلا» أو قبل «أو» لزم الضمير وترك الواو كقوله - تعالى - فى سورة يس آية: ٣٠.
(مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ).
وإن لم يكن بعد «إلا» ولا قبل «أو» فالأكثر اقترانه فى الإثبات بالواو وقد مع الضمير ودونه فالأول نحو قوله - تعالى - فى سورة البقرة آية:٧٥ -
(أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ، وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلاَمَ اللَّهِ).
والثانى كقولك: جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ.
ويقل تجريده من الواو وقد كقوله - تعالى - فى سورة النساء. آية: ٩٠ -
(أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ).
انظر شرح ابن الناظم من ٣٣٨ - ٣٤٢.

١١٣

(٣) «له» ساقط من ظ.

(٤) فى ظ «فيه».

(٥) «عليه» ساقط من هـ .

(٦) فى الأصل «مستثنى» والأحسن أن يُقال «سوى» منصوب على الاستثناء.

العامل فى الحال محذوف، وحذفه على نوعين جائز وواجب وإلى النوعين أشار بقوله:

(ص) وَالحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ * وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ[1]

(ش) فيحذف جوازاً إذا دل عليه دليل لفظىّ أو حالىّ، فاللفظىّ، كما إذا تقدم ذكره، كقولك: راكباً. لمن قال[2]: كيف جئت؟.

والحالىّ. كقولك للقادم من سفر: مبروراً[3] مأجورًا، أى قَدِمْتَ.

ولك فى هذين ونحوهما أن تذكر العامل فتقول: جِئْتُ رَاكِبًا، وقَدِمْتَ مَبْرُورًا، ويحذف وجوباً إذا جرت مثلا كقول العرب: «حَظِيِّين بناتٍ صِلِفِينَ كَنَّاتٍ[4]. «فحظيين وصلفين» حالان والعامل فيهما عرفتهم[5]، «والحظيين»[6] اسم فاعل من حَظِيَ المشتق من الحِظْوة، وصَلِفِينَ من الصَّلَف وهو عدم الحظوة، يُقال: صَلَفَت المَرْأَةُ صَلفاً، إذا لم تحظ عند زوجها، والبنات جمع بنت، والكَنَّات جمع «كَنّة» وهى زوجة الابن، «وبنَات وكَنَّات» منصوبان[7] على التمييز، ومن حذف عامل الحال وجوباً إذا سدت[8] مسد الخبر، وتقدم فى الابتداء[9] «والحَالُ» مبتدأ «وقَدْ يُحْذَفُ»

---

[1] فى الأصل، ش «حصل» تحريف.

[2] فى هـ ، ز، ظ، ت «قال لك» وهى أدق.

[3] فى ز «حج مبروراً».

[4] من أقوال العرب.
انظر شرح المرادى ٢:١٧٢، والهمع ٤:٦٠ ومجمع الأمثال ١:٢٠٩.
وقد يكون نصب «حظيين وصلفين» على إضمار فعل كأنه قال:
«وجدوا أو أصبحوا».

[5] فى هـ ، ز، ك، ت «عرفتم» تحريف.

[6] فى ظ «والحظين» تحريف.

[7] فى الأصل «منصوبين» تحريف.

[8] فى ظ «سد» التذكير والتأنيث جائز فى الحال.

[9] نحو قولك «ضربى زيداً قائماً» والتقدير إذا كان قائماً. حيث سدت الحال مسد الخبر.
انظر باب الابتداء.

ب

خبره / «وما» مفعول ما لم[1] يسم فاعله، وهو واقع على العامل فى الحال، والضمير فى «فيها» عائد على الحال، والضمير المستتر فى «عَمِلْ» عائد على «ما»، «وبَعْضُ» مبتدأ، «وما» واقعة على العامل «ويُحْذَفُ» صلتها، «وذِكْرُهُ» مبتدأ، وخبره «حُظِلْ» والجملة خبر «عن بَعْض»، ومعنى «حُظِل»: مُنِع.

[1] فى هـ ، ز، ظ، ت «لم». أى غير «ما» وهو التعبير المألوف فى شرحه.

(التمييز)

(ش) هو[1] الاسم النكرة المضمّن معنى [مِنْ][2] لبيان ما قبله من إبهام فى اسم مجمل الحقيقة أو إجمال فى نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله، ويُقال فيه فى الاصطلاح تمييز ومميِّز وتفسير ومفسِّر[3]. قوله:

(ص) اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٌ نَكِرَهْ * يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

(ش) [قوله[4]]: «اسم»: جنس ، «وبِمَعْنَى مِنْ» يشمل التمييز، واسم لا، والمفعول الثانى من نحو: اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ ذَنْبًا، والمشبه بالمفعول به نحو: الحسن الوجه «ومُبِين» مخرج لما سوى التمييز المشبه بالمفعول به «ونَكِرَهْ» مخرج للمشبه بالمفعول[5] به. وحكم التمييز النصب وهو المُنَبَّه عليه بقوله: «يُنْصَبُ» وفُهم من قوله: «بِمَا[6] قَدْ فَسَّرَهْ»، أنَّ الناصب له ما قبله من الاسم المجمل الحقيقة أو الجملة المجملة النسبة، أما الاسم المجمل فلا إشكال فى أنه

---

(1) فى ش، هـ ، ظ، ك، ت «التمييز هو».

(2) «من» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(3) التمييز فى الأصل مصدر ميز إذا خلّص شيئا من شىء.
وقولهم فى الاسم المميز تمييز فجار من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم.
وقوله: ينصب تمييزاً بما قد فسره. مقتضاه سواء كان مفسراً لإبهام اسم أو نسبة، وليس كذلك بل الناصب لمبين الاسم وهو ذلك الاسم المبهم، وعمل مع أنه جامد لشبهه باسم الفاعل كرطلا زيتا، فإنه شبيه بضارب عمرو فى الاسمية والطلب المعنوى، ووجود ما به التمام وهو التنوين، والناصب لمبين النسبة المسند من فعل كطاب زيد نفساً، أو شبهه نحو زيد طيب نفسًا.

(4) «قوله» تكملة من ز، ظ.

(5) فى ز «مخرج للمفعول» للمشبه ساقط.

(6) فى ظ «ما» لم يكمل عبارة الألفية.

هو الناصب له وهو متفق عليه، وأما الجملة ففيها خلاف. فقيل الناصب له الفعل نحو: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، أو ما أشبهه نحو: زَيْدٌ طيِّبٌ نَفْسًا، وقيل الناصب له الجملة وهو اختيار «ابن / عصفور[1]» ولا ينبغي أن يحمل كلام الناظم على ظاهره، فإنه قد نص بعد[2]: أنَّ العامل فى هذا النوع الفعل أو ما أشبهه، والعذر له أنَّ التمييز فى هذا النوع كما كان رافعاً لإبهام[3] نسبة الفعل[4] إلى فاعله أو مفعوله فكأنه قد رفع الإبهام عنه، وقوله «اسم» خبر مبتدأ[5] مضمر تقديره هو اسم، أى المميز اسم، «وبِمَعْنَى» فى موضع الصفة لاسم، «ومِنْ» مضاف إليه، «ومُبِين» نعت لاسم، «ونَكِرَهْ» نعت بعد نعت، «ويُنْصَبُ» جملة مستأنفة، «وتَمْيِيزاً» منصوب على الحال، «وبِمَا» متعلق بينصب، «وما» موصولة واقعة على العامل وهو المفسر، «وقد فسره» فى موضع الصلة[6] لما، والضمير العائد على الموصول «الهاء» فى «فسره»، وفى «فسره» ضمير مستتر عائد على التمييز، ويجوز أن يكون «اسم» مبتدأ، «ويُنْصَبُ» إلى آخر الجملة خبر له[7]، والأول أظهر، ثم مَثَّل فقال[8]:

(ص) كَشِبْرٍ أَرْضًا وَقَفِيزٍ بُرًّا * وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرَا

(ش) فأتى بثلاثة مُثُل[9]:

١١٤ / أ

---

[1] انظر المقرب ١٦٣:١.
[2] فى ز، ك «بعد على» وعبارتهما أكمل.
[3] فى هـ ، ز «للإبهام» تحريف.
[4] فى ظ، ت «العامل».
[5] فى ز «مبتدأ محذوف».
[6] فى الأصل «الصفة» تحريف.
[7] «له» ساقط من هـ .
[8] فى ك «ثم قال».
[9] فى ز «أمثلة».

الأول: الممسوح[1] وهو شِبْرٌ أَرْضًا.

الثاني[2]: المكيل وهو قَفِيزٌ بُرًّا.

الثالث: الموزون وهو قوله: مَنَوَيْنِ[3] عَسَلاً وَتَمْراً.

وبقى عليه من تمييز المفرد تمييز العدد وسنذكره فى بابه، وقوله «أَرْضًا» تمييز لِشِبْرٍ، «وبُرًّا» تمييز «لقَفِيز»، «وعَسَلاً» «وتَمْرًا» تمييزان لمَنَوَيْنِ والمنوان تثنية مَن[4] وهو الرطل. ثم قال:

(ص) وَبَعْدَ ذِى وَشِبْهِهَا[5] اجْرُرْهُ إِذَا * أَضَفْتَهَا كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا / ١١٤ ب

(ش) الإشارة «بِذِى» إلى ما دل على[6] مساحة أو كيل أو وزن، ففُهم من ذلك أنَّ التمييز بعد العدد لا يجىء بالوجهين، وقوله: إِذَا أَضَفْتَهَا أى: [إِذَا أَضَفْتَهَا إِلَى][7] التمييز المنصوب فتقول: شِبْرُ أَرْضٍ، وقَفِيزُ بُرٍّ، ومَنَوَا عَسَلٍ[8]، وقوله: «كمُدُّ حِنْطَةٍ» مبتدأ ومضاف إليه، «وغِذَا» خبره، وهى[9] على حذف القول تقديره: كقولِكَ مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا. ثم قال:

(ص) وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا   إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا

---

[1] فى الأصل «المسموح» تحريف.
[2] فى هـ ، ظ، ت «والثانى».
[3] فى هـ ، ز، ظ، ت «ومنوين» كما فى الألفية.
القفيز: عشرة مكاييل، والمكول هو الصاع.
المنوان: تثنية: مَن ويُقال فيه مَنًّا وهو رطلان.
[4] فى الأصل «منى» تحريف.
وفى هـ «منأ» وهى صحيحة.
[5] فى الأصل، ز، ظ، ت «ونحوها» تحريف وما أثبتُّ أصوبُ كما فى الألفية وبقية النسخ.
[6] فى ت «عليه» تحريف.
[7] «إذا أضفتها إلى» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت وفى ش ذكر المثال (إذا أضفتها. كمد حنطة. أى إذا أضفتها إلى التمييز).
[8] فى ك «ومَنَوا عَسلٍ وتَمرٍ» أكمل المثال.
[9] فى ز «وهو».

(ش) يعنى أنَّ المميِّز إذا أُضيف[1] وجب نصب التمييز، وفُهم من قوله: «إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءِ[2] الأَرْضِ ذَهَبًا»، أنه لا يجب نصبه إلا إذا كان كالمثال المذكور فى كونه لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه إذ لا يجوز: مِلْءُ[3] ذَهَب. فلو صح إغناؤه عنه لم يكن النصب واجباً نحو: هُوَ أَحْسَنُ النَّاسِ رَجُلاً. إذ يجوز[4] أن تقول: هُوَ أَحْسَنُ رَجُلٍ، على أن هذا المثال الثانى ينتصب فيه التمييز ما دام المميز مضافا، لكنه[5] صالح للجر بالإضافة عند حذف المضاف إليه بخلاف الاول «وَالنَّصْبُ» مبتدأ، «وَبَعْدَ» متعلق به، «وما» موصولة وصلتها «أضف»، «ووجب» خبر المبتدأ، «وإِنْ كَانَ» شرط[6]، «ومِثْلَ» خبر كان، «ومِلْءُ[7] الأَرْضِ ذَهَبًا»[8] مبتدأ وخبره محذوف تقديره: لى أو نحوه، والجملة محكية بقول محذوف تقديره: إن كان مثل قولك لى ملءُ الأرض ذهبا. ثم قال:

(ص) وَالفَاعِلَ المَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ * مُفَضِّلاً كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ

(ش) يعنى أنَّ الاسم النكرة / إذا وقع بعد[9] أفعل التفضيل، وكان فاعلاً فى المعنى وجب نصبه على التمييز، وعلامة كونه فاعلاً فى المعنى أنك إذا صُغْتَ من أفعل التفضيل فعلاً جعلت ذلك التمييز فاعلاً به نحو: أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاً. أى عَلاَ مَنْزِلُكَ[10]، وفُهم منه أنَّ الواقع بعد أفعل التفضيل إذا لم

١١٥ / أ

---

[1] فى ش، هـ ، ز «أضيف إلى غير تمييز». وعبارتها أدق.
[2] فى هـ «ملىء» وفى ز «ملأ» تحريف.
[3] فى هـ «ملىء»، وفى ز «ملأ»، تحريف.
وفى ت «ملء الأرض».
[4] فى ظ «إذ يصح».
[5] فى ز، ظ، ت «لأنه».
[6] فى ز «فشرط».
[7] فى هـ «ملىء» وفى ز «ملأ» تحريف.
[8] «ذهبا» ساقطة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.
[9] «بعد» مطموسة فى ظ.
[10] فى الأصل «على منزلتك». تحريف.

يكن فاعلاً في المعنى لم ينتصب[1] على التمييز نحو: أَنْتَ أَفْضَلُ رَجُلٍ. بل يجب جره[2] بالإضافة، إلا إذا أضيف أفعل[3] إلى غيره فإنه[4] ينتصب حينئذٍ نحو: أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلاً. «والفَاعِلَ» مفعول مقدم «بانْصِبَنْ»، «والمَعْنَى» منصوب على إسقاط الخافض، أي في المعنى، ولا يصح أن يكون الفاعل مضافاً إلى المعنى، «ومُفَضِّلاً» حال من الفاعل المستتر في «انْصِبَنْ»، وأفعل غير متصرف للعلمية والوزن. ثم قال:

(ص) وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا   مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا

(ش) يعني أنَّ التمييز ينصب[5] بعد ما دل على تعجب، ومثَّل ذلك بقوله: كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا، قال في شرح الكافية [والمراد بأبي بكر][6] صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ورضي[7] عن أبي بكر صاحبه، وفُهم من قوله: «وبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا»، أن ذلك غير خاص بالصيغتين المصوغتين[8] للتعجب وهي ما أَفْعَلَه وأَفْعِل بِهِ، فدخل في ذلك ما أفهم التعجب من غير الصيغتين المذكورتين نحو: وَيْلَهُ رَجُلاً، ووَيْحَهُ إِنْسَانًا، ولِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا، وحَسْبُكَ بِهِ كَافِلاً، ونحو ذلك. ثم قال: / [١١٥ ب]

(ص) وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي العَدَدْ * وَالفَاعِلِ المَعْنَى ...[9]

(ش) قد تقدم أنَّ التمييز على معنى «مِن»، لكن منه ما يصلح لمباشرتها

---

[1] في ش، ز «ينصب».
[2] في ز «خفضه».
[3] في الأصل، ظ، ت «الفعل». وما أثبتُّ أدق.
[4] في الأصل «بل» تحريف.
[5] في ش، هـ، ت «ينتصب».
[6] «والمراد بأبي بكر» تكملة من ش، هـ، ز، ك.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٧٧٣.
[7] في ك «ورضي الله».
[8] في ش، ك «الموضوعتين».
[9] في ز أكملت بيت الألفية «والفاعل المعنى كطب نفسًا تفد».

ومنه ما لا يصلح، وكله صالح لمباشرتها[1] إلا نوعين: تمييز العدد، وما هو فاعل فى المعنى، وقد استثناهما، فلا يُقال فى: عِنْدِى عِشْرُونَ دِرْهَمًا، عِشْرُونَ مِنْ دِرْهَم. ولا فِى طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا. طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ.

ثم أتى بمثال من الفاعل فى المعنى فقال:

(ص) ... * ... كَطِبْ نَفْسًا تُفَدْ

«فَنَفْسًا» تمييز وهو فاعل فى المعنى؛ لأن التقدير: لتطب نفسك. «وغَيْرَ» مفعول باجْرُر، «وبِمِنْ» متعلق باجرر، «والفَاعِلِ» مجرور عطفاً على «ذِى»، والموصوف بذى محذوف، وكذلك بالفاعل[2]، «والمَعْنَى» منصوب بإسقاط[3] «فِى»، «وَإِنْ شِئْتَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: إن[4] شئت فاجرر بمن غير التمييز صاحب العدد، وغير التمييز الفاعل فى المعنى. ثم قال:

(ص) وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا * وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سَبَقَا

(ش) يعنى أنَّ العامل فى التمييز يجب تقديمه عليه، فيلزم[5] وُجوب تأخير التمييز، وقوله: «مُطْلَقًا»، أى سواء كان اسماً أو فعلا، أما إذا كان اسماً فلا يتقدم عليه بإجماع نحو: عِنْدِى عِشْرُونَ دِرْهَمًا، فالعامل[6] فى «دِرْهَمٍ»[7] عشرون، فلا يجوز: عَنْدِى دِرْهَمًا عِشْرُون.

وأما إذا كان فِعلاً، فإن كان الفعل غير متصرف فلا يجوز أيضاً / [116 أ] تقديمه عليه نحو: مَا أَكْرَمَكَ أَباً، ونِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ.

---

[1] ما بعد «لمباشرتها» إلى هنا ساقط من هـ .
[2] فى ش «وكذلك الموصوف بالفاعل».
[3] فى ش، هـ ، ز، ك، ت «على إسقاط».
[4] «إن» ساقطة من ت.
[5] فى ت «فيلزم».
[6] فى ظ «فالفاعل» تحريف.
[7] فى ز «درهما».

وإن كان متصرفاً ففى تقديم التمييز عليه خلاف، والمشهور منع تقديمه وهو مذهب «سيبويه»، وأجاز قوم تقديمه منهم «المازنى» «والمبرد» وتبعهم الناظم فى غير هذا النظم[1]، والظاهر قوله: «نَزْرًا سبقا»، أن له مذهباً ثالثا، وهو جواز تقديمه بقلة، ولم يقل به أحد، ومن شواهد تقديمه قوله:

٨٨ ـ وَلَسْتُ إِذَا ذرْعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ * وَلاَ يَائِسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ[2]

وأبيات أُخر[3].

«وعَامِلَ التَّمْيِيزِ» مفعول مقدم[4]، «ومُطْلَقًا» حال من عامل[5] التمييز[6] «والفِعْلُ» مبتدأ، «وذُو التَّصْرِيفِ» نعت له، والخبر «فى سُبِق»، «ونَزْرًا» حال من الضمير المستتر فى سُبِق.

---

(١) قال ابن مالك فى شرح الكافية ٢: ٧٧٥ - ٧٧٨.
«إن كان الفعل متصرفاً، فمذهب سيبويه منع التقديم نظراً إلى أنه فى الأصل فاعل، ومذهب المازنى والمبرد والكسائى جواز تقديمه؛ لأن الفعل عامل قوى بالتصرف، ولو كان الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعة من التقدم لعُمِلَ بمقتضى ذلك فى نحو: (أَذْهَبْتُ زَيْدًا) فكان لا يجوز أن يقال؛ (زَيْداً أَذْهَبْتُ)؛ لأن أصله: ذَهَب زَيْدٌ، ولا خلاف فى أن ذلك جائز، فكذلك ينبغى أن يحكم بجواز ذلك (صَدْرًا ضَاقَ زَيْدٌ) وما أشبهه». انظر المقتضب ٣: ٣٦، ٣٧، والخصائص ٢: ٣٨٤.

(٢) الشاهد لأبى الهول الحميرى.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٧٧٧، وشرح ابن الناظم ٣٥٢، وهامش شرح ابن عقيل ١: ٦٧٢.
ورد صدر البيت فى هـ ، ز «ولست أنا ذرعا أضيق بضارع»
وورد عجزه فى ز «ولا آيس عند التعسر من يسر».
ذرعاً: الذرع بسط اليدين وضقت بالأمر ذرعاً لم أطقه.
ضارع: ذليل.

(٣) وأبيات أخر. منها: قول رجل من طيىء:
أَتَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى وَدَاعِى المَنُونِ يُنَادِى جِهَارًا
وقول المخبل السعدى:
أَتَهْجُرِ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالفِرَاقِ يَطِيبُ
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٧٧٧، ٧٧٨، وشرح ابن عقيل ١: ٦٧٢.

(٤) فى هـ ، ز، ظ «بقدم» تحريف.

(٥) فى ظ «فاعل» تحريف.

(٦) «التمييز» ساقطة من هـ .

(حروف الجر)

(ص) هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وَهِيَ مِنْ إِلَى ... حَتَّى خَلاَ حَاشَا[1] عَدَا فِي عَنْ عَلَى
مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللاَّمُ كَيْ وَاوٌ وَتَا ... وَالكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى

(ش) ذكر فى هذين البيتين عشرين حرفاً وهى كلها متساوية فى جر الاسم، وقد ذكر بَعْدُ معنى كل واحد منها[2] وما يختص بها[3] إلا «خَلاَ وحَاشَا وعَدَا»، فإنه تقدم الكلام فيها فى باب الاستثناء، وأما[4] «كَى ولَعَلَّ ومَتَى» فإنه لم يذكرها البتة لغرابة الجَرِّ بها، أما «كى» فتجر «ما» الاستفهامية قالوا: «كَيْمَهْ»[5] بمعنى «لِمَهْ»، و«ما» المصدرية مع صلتها نحو قوله:

٨٩ ـ إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا * يُرَجَّى الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ[6] / ‏١١٦/ب

وأن المصدرية في قوله[7]:

---

[1] فى ظ «حاش».
[2] فى ظ، ت «منهما» تحريف.
[3] فى ز «به».
[4] فى هـ، ت «وإلا» تحريف.
[5] فى الأصل، ظ «كى مه» تحريف.
[6] البيت متعدد النسبة.
نُسِب لقيس بن الخطيم، ونسبه البحترى فى حماسته لعبد الله بن معاوية، وقيل: للنابغة الذبيانى، وقيل: الجعدى.
والصحيح أنه لقيس بن الخطيم فقد ورد فى ديوانه ١٧٠
كما ورد فى شعر عبد الله بن معاوية ٥٩.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٧٨٢، وشرح الكافية للرضى ٢:٢٣٩، وشرح المرادى ٢:١٩٠، وشرح الشواهد للعينى ٢:٢٠٤، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١:٥٠٧، والخزانة ٣:٥٩١، ومعجم شواهد النحو ١١١.
وفى رواية ورد عجز البيت:
«يراد الفتى كيما يضر وينفعا».
[7] فى ز «كقوله».

٩٠ ـ فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصبحتْ مَانِحًا * لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا[1]

وهى فى هذه المواضع كلها بمعنى اللام، ويطرد جرها «لأن»[2] المصدرية، وكذلك[3] أجازوا فى نحو: جِئْتُكَ كَيْ[4] تُكْرِمَنِى، أن يكون «كَيْ» حرف جر، «وأَنْ» مقدرة بعدها، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها، وأما «لَعَلَّ» فإن الجر بها وارد فى كلام العرب خلافاً لمن أنكره[5] كقوله:

٩١ ـ لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ إِنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ[6]

وأما «متى» فهى فى لغة «هُذَيْل» بمعنى «من» ومنه قولهم[7] [أَخْرَجَهَا][8] مَتَى كُمِّهِ أى مِنْ كُمِّهِ[9]. «وهَاكَ» اسم فعل بمعنى «خُذْ»، ولم يذكر «الجوهرى» و«الزبيدى» فيها[10] إلا التنبيه، وزاد «الجوهرى» الزجر فهى عندهما حرف فقط وقد ذكرها «ابن مالك» فى التسهيل من أسماء الأفعال بمعنى خذ[11]، «وحُرُوفَ الجَرِّ» مفعول به «وهى» مبتدأ، وخبره من إلى...

---

[1] الشاهد لجميل بثينة. انظر ديوانه ١٢٥، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٧٨٢، وشرح ابن الناظم ٣٥٥، وشرح الشواهد للعينى ٢: ٢٠٤، وشرح التصريح ٢: ٣.

[2] فى ظ «بأن».

[3] فى هـ، ز، ت «ولذلك» تحريف.

[4] فى هـ «جئت».

[5] قال المرادى فى الجنى ٥٨٢ «لعل حرف جر فى لغة عُقَيل، وروى الجرّ بها عن العرب أبو زيد والفراء والأخفش وغيرهم».

[6] لم أعثر على قائله وقد ورد فى أكثر كتب النحو غير معزو.
انظر المقرب ١: ١٩٣، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٧٨٣، وشرح الشواهد للعينى ٢: ٢٠٤، وشرح التصريح ٢: ٢ والخزانة ٤: ٣٦٨.
«لعلّ»: روى فى لامها الأخيرة الفتح الكسر.

[7] «قولهم» ساقطة من ز، وفى هـ «قوله».

[8] «أخرجها» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

[9] «أى من كمه» ساقط من ك.

[10] فى ز، هـ «فى ها».
وفى ت «فى هذا» تحريف.

[11] انظر الصحاح ٦: ٢٥٥٧ «ها»، والتسهيل ٢١٠.

إلى[1] آخر البيتين[2]، وكل ما بعده من معطوف عليه على إسقاط العاطف، ثم إن من حروف الجر ما يختص بالظاهر، وهى سبعة أحرف، وقد أشار إليه بقوله:

(ص) بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى * وَالكَافَ وَالوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا

(ش) يعنى أنَّ هذه الحروف[3] السبعة لا تدخل على المضمر[4] بل[5] على الظاهر فقط نحو: مُذْ[6] يَوْمَيْنِ، و(حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ)[7]، وزَيْدٌ كَعَمْرو وَحَيَاتِكَ، ورُبَّ رَجُلٍ، وَتَاللَّهِ[8].

117/أ وفُهم منه أن ما عدا هذه السبعة من حروف[9] / الجر تدخل على الظاهر والمضمر «ومُنْذُ»[10] مفعول «باخْصُصْ» وما بعده معطوف عليه[11] «وبالظَّاهِرِ» متعلق باخصُص. ثم إنَّ هذه الأحرف السبعة منها ما يختص اختصاصاً آخر زائداً على الاختصاص بالظاهر، وهى أربعة، وقد أشار إليها بقوله:

(ص) وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا وَبِرُبّ * مُنَكَّرًا وَالتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبّ

---

(1) «إلى» ساقطة من هـ، ظ، ت.
(2) فى هـ، ت «البيت» تحريف.
(3) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «الأحرف».
(4) فى ز «الضمير».
(5) فى ز «بل تدخل».
(6) فى ش «نحو منذ يوم، ومذ يومين».
فى ز «منذ يومين».
فى ك «مذ يومين، ومنذ يومين» الأمثلة هنا شملت مذ، ومنذ.
(7) سورة القدر. آية: ٥.
(8) فى ز «وتا اللّه» تحريف.
(9) فى الأصل «من حرف» تحريف.
(10) فى الأصل «ومذ».
(11) «عليه» ساقطة من ت.

(ش) يعنى أنَّ «مُذْ ومُنْذُ» لا يكون الظاهر الذى يدخلان عليه إلا وقتاً يعنى[1] اسم زمان نحو: مُذْ يَوْمِنَا[2]، ومُنْذُ يَوْمِ الجُمْعَةِ.

وأن «رُبَّ» لا يكون الظاهر الذى يدخل عليه إلا نكرة نحو: رُبَّ رَجُلٍ وأنَّ التاء لا يكون الظاهر الذى تدخل عليه إلا لفظ اللّهِ[3]، ولفظ «رَبِّ» نحو تَاللَّهِ، وحُكِيَ: تَرَبِّ الكَعْبَةِ.

إلا أن دخولها على لفظ اللّه أكثر من دخولها على «رَبِّ»، وفُهِم منه أن ما بقى من الأحرف السبعة المختصة بالظاهر تدخل على الظاهر مطلقا، «ووَقْتًا» مفعول «باخْصُص»، «وبمُذْ» متعلق بآخْصُصْ، و«مِنَكَّرًا» معطوف على وقتا[4]، «وبرُبَّ»[5] معطوف على «بمُذْ»، «والتَّاءُ» مبتدأ وخبره «لِلَّهِ»، «ورَبِّ» معطوف على «للَّه»[6]. وقوله[7]:

(ص) وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى * نَزْرٌ كَذَا «كَهَا»[8] وَنَحْوُهُ أَتَى

(ش) قد تقدم أنَّ رُبَّ والكاف من الأحرف المختصة بالظاهر، فأشار بهذا البيت إلى أنهما قد يدخلان على المضمر قليلا. ومنه قول العرب: رُبَّهُ رَجُلاً.

وقول الراجز[9]:

---

(1) «يعنى» ساقطة من ت.
(2) فى ت «يومان».
(3) فى ز (لفظ اسم الله).
(4) فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «وقت».
(5) فى الأصل «ورب».
وما أثبتُّ أدق.
(6) فى الأصل، ش، هـ ، ك، ت «الله».
(7) فى ش، ز، ك «ثم قال».
(8) فى هـ «كذاك ها» تحريف.
(9) فى هـ «ومنه قول الراجز».
وفى ز «وقول الشاعر».

٩٢ - [خلا الذنابات شمالا كثبا][1]
وَأُمَّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

وفُهم من المثال[2] / أن المضمر الذى يدخلان عليه لا يكون إلا ضمير ١١٧/ب غائب وقوله: «ونَحْوُه» أى ونحو «كَهَا»، ويحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون المراد ونحوه[3] من ضمير الغائب «كَهُوَ» أو «هُنَّ»[4]، كقوله:

٩٣ - فَلاَ تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلاَ
كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إِلاَّ حَاظِلاَ[5]

فيكون الضمير على هذا عائداً على ها.

والآخر: أن يكون المراد ونحو ذلك، أى[6] من دخول الأحرف المختصة بالظاهر على المضمر[7]. كقوله:

---

(١) الرجز للعجاج. وما بين المعقوفين تكملة من ك.
انظر ديوانه ٧٤، واللسان «وعل». والكتاب ٢: ٣٨٤، وشرح المفصل ٨: ١٦، ٤٢، ٤٤، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٧٩٣،
ومجموع أشعار العرب ٢: ٤١ - ٤٢، وشرح المرادى ٢: ١٩٦، والخزانة ٤: ٢٧٧.
وفي رواية للبيت الأول: «نَحّى الذنابات شمالاً كثبا».
أم أو عال: هضبة فى ديار بنى تميم.
(٢) فى ز «المثالين».
(٣) فى ظ «ونحوها أى».
(٤) فى هـ «وهو هو وهن» وفى ت «وهو وهن».
(٥) الشاهد لرؤبة بن العجاج.
انظر ديوانه ١٢٨ والكتاب ٢: ٣٨٤، ورصف المبانى ٢٨٠، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٧٩٣،
وشرح المرادى ٢: ١٩٩، وشرح التصريح ٢: ٤، ومعجم وشواهد العربية ٢: ٥٢٠.
البعل: الزوج، حلاَئلا: جمع حليلة، وهى الزوجة.
الحاظل: المانع من التزويج.
روى البيت الأول فى الأصل، ش، ك «أفلا ترى بعلاً ولا حلائلا».
(٦) فى هـ ، ك، ت «أتى» تحريف.
(٧) فى ز «الضمير».

٩٤ ـ فَلاَ وَاللَّهِ لاَ يُلْفِى أُنَاسٌ   فَتًى حَتَّاكَ يَا بْنَ أَبِى زِيَادِ[١]

فأدخل على «حتى» الضمير[٢] وهى من الأحرف[٣] المختصة بالظاهر، «وما» موصولة «ورَوَوْا» صلته[٤]، والضمير فى «رَوَوْا» عائد على النحويين، والضمير العائد من[٥] الصلة إلى الموصول محذوف تقديره: رووه، «وَنَزْرٌ» خبر المبتدأ، «وكَهَا» مبتدأ خبره «كَذَا»، و«نَحْوُهُ أَتَى» مبتدأ وخبر. ثم شرع فى معانى حروف الجر، وبدأ بمِن[٦] فقال:

(ص) **بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِى الأَمْكِنَهْ   بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِى لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ**[٧]

(ش) فذكر «لِمِنْ» خمسة معان:

الأول: التبعيض، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾[٨]

الثانى: التبيين كقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[٩]

وعلامته أن يصح تقدير الذى فى موضعها، أى فاجتنبوا الرجس[١٠] الذى هو الأوثان.

---

[١] لم أعثر على قائله وقد ورد فى كثير من كتب النحو غير معزو.
انظر المسائل العسكرية ١٣٧، وشرح المرادى ٢:٢٠٠
وشرح الشواهد للعينى ٢:٢٠٩، ٢١٠، والهمع ٤:١٦٦.
وفى ز «فلا والله لا يكفى أناس» تحريف.
لا يُلْفِى: أى لا يجد.

[٢] فى هـ ، ت «فأدخل حتى على المضمر».
فى ش، ز، ظ، ك «فأدخل حتى على الضمير وهو» وعبارتهما أدق وأحسن.

[٣] فى ش «الحروف».

[٤] فى ش، ك «صلتها» وهى أضبط.

[٥] فى الأصل، ش، ك «على».

[٦] «وبدأ بمن» ساقط من ش.

[٧] ذكر فى هـ ، ك، ت جزء من الشطر الثانى
«وزيد فى نفى وشبهه فجر * نكرة ...»

[٨] سورة البقرة. آية:٢٥٣.

[٩] سورة الحج. آية:٣٠.

[١٠] «الرجس» ساقطة من ظ، ت.

الثالث: ابتداء الغاية فى المكان، نحو: خَرَجْتُ مِنَ المَسْجِدِ.

الرابع: ابتداء / الغاية[1] فى الزمان كقوله - تعالى -[2]: 118/أ

(مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ)[3]

وفُهِم من قوله: «وَقَدْ تَأْتِي» أن إتيانها للابتداء[4] فى الزمان قليل، وهو مختلف فيه.

ومذهب «الأخفش» و«الكوفيين» أنها قد تكون لابتداء الغاية مطلقا، وهو اختيار الناظم، قال فى شرح[5] الكافية: وهو الصحيح لصحة السماع بذلك[6].

الخامس: الزيادة ويشترط فى زيادتها أن تكون بعد نفى أو شبهه، وهو المُنَبَّه عليه بقوله:

(ص) وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ ... * ...

وشبه النفى الاستفهام، [كقوله[7]] (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ)[8]

والنهى، نحو: لاَ يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ.

وأن يكون مجرورها نكرة، وهو المُنَبَّهُ عليه بقوله:

(ص) ... فَجَرَّ * نَكِرَةً ...

---

(1) «الغاية» ساقطة من ك.

(2) «تعالى» ساقطة من هـ ، ظ، ت. وفى ش، ز «عز وجل».

(3) سورة التوبة. آية:١٠٨.

(4) فى هـ ، ز، ت «لابتداء».

(5) «شرح» ساقطة من ز.

(6) انظر منهج الأخفش الأوسط ص ٣٩٩ وشرح الكافية لابن مالك ٢:٧٩٧.

(7) «كقوله» تكملة من ظ.
وفى الأصل وبقية النسخ «نحو».

(8) سورة فاطر. آية:٣.

ثم أتى بمثال زيادتها بعد النفى فقال:

... * ... كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّ

(ش) «فَما» نفى[1]، «ومِنْ» زائدة فى المبتدأ، ولباغ خبره، وقوله: «لِمِنْ» متعلق «بِابْتَدِىءْ» وهو مطلوب له «وبِبَعْضُ وبَيِّنْ[2]» فهو من باب التنازع، «وفِى الأَمْكِنَهْ» متعلق بابتدىء، «وقَدْ تَأْتِى»[3] جملة مستأنفة، «ولِبَدْءٍ» متعلق بتأتى. ثم قال:

(ص) لِلانْتِهَا حَتَّى وَلامٌ وَإِلَى * ...

(ش) يعنى[4] أن هذه الأحرف الثلاثة مستوية فى الدلالة على الانتهاء، إلا أنَّ دلالة «إلى» على الانتهاء أكثر، ثم «حتّى» ثم «اللاّم»، فمثال «إلى»: (كُلٌّ يَجْرِى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى)[5] ومثال «حتى» (فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ)[6] ومثال «اللام» (كُلٌّ يَجْرِى لأَجَلٍ مُسَمًّى)[7].

ثم قال:

(ص) ... * وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلاً

(ش) يعنى أن «مِنْ» و«البَاء» مستويان فى الدلالة على البدل. فمثال «مِنْ» قوله - تعالى -: (وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ / مَلائِكَةً فِى الأَرْضِ [يَخْلُفُونَ[8]] ومثال «الباء» قوله - صلى الله عليه وسلم - فى عائشة - رضى الله عنها - :

١١٨ / ب

---

[1] فى ز «نافية».

[2] فى هـ ، ز، ظ، ت «ولبعض وبين» وعبارتها أدق.

[3] «وقد تأتى» ساقط من ت.

[4] «يعنى» ساقطة من ت.

[5] سورة لقمان. آية:٢٩.

[6] سورة الصافات. آية:١٧٤.

[7] سورة الرعد. آية:٢، سورة فاطر. آية:١٣.

[8] سورة الزخرف. آية:٦٠.

ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(مَا يَسُرُّنِى بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ)[1] أى بَدَلَها.

«ومِنْ» مبتدأ، «وبَاءٌ» معطوفة عليه، «ويُفْهِمَانِ» بدلا فى موضع الخبر ثم قال:

(ص) وَاللاَّمُ لِلمُلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِى * تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِى
وَزِيدَ ... * ..

(ش) قد تقدم أنَّ «اللام» تكون للانتهاء، وقد ذكر لها هنا خمسة معان:

الأول: المِلك، نحو: المَالُ لِزَيْدٍ.

الثانى: شبه المِلك، نحو: السَّرْجُ لِلْفَرَسِ.

الثالث: التعدية، نحو: (فَهَبْ لِى مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا)[2].

الرابع: التعليل نحو: جِئْتُ لإِكْرَامِكَ.

الخامس: الزيادة، وزيادتها لتقوية العامل لضعفه بالتأخير.

نحو: (إِنْ كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)[3]

أو لكونه فرعاً كقوله[4] ـ تعالى ـ: (فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ)[5]

---

(1) حديث شريف ونصه فى موسوعة أطراف الحديث ٩:٣٤٦.
«مَا يَسُرُّنِى أَنَّ لي حُمْرَ النَّعَمْ»
والمذكور في مسند أحمد ١:١٠٣، ٢٥٩/ ٢:١٨١/ ٥:٦٩، ٢٤١.
«مَا تَسُرُّنِى الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا «وفِى السيرة النبوية لابن هشام ٤:١٤٥ د ورد هذا الحديث فى حلف الفضول ونصه». قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: لقد شهدت فى دار عبد الله بن جدعان حلفاً ما أحب أن لى به حمر النعم ولو أدعى به فى الاسلام لأجبت. وورد فى البخارى حديث عن حمر النعم فى باب الجمعة ١:١٦٩، ٣:٣٢٣ فانظره. أما قول الشارح أن الحديث فى عائشة فأعتقد أنَّ العبارة مقحمة من الناسخ حيث لم يرد ذلك فى أى من المصادر والمراجع السابقة. وانظر المعجم المفهرس ٢:٤٤٥.

(2) سورة مريم. آية:٥.

(3) سورة يوسف. آية:٤٣.

(4) فى ظ، ك «نحو قوله».

(5) سورة هود. آية:١٠٧، وسورة البروج. آية:١٦.

وقد تُزَاد لغير ذلك، كقوله [تعالى](١): رَدِفَ لَكُمْ)(٢) وقوله: «واللامُ لِلمُلْكِ» مبتدأ وخبر، «وشِبْهِهِ» معطوف على الملك، «وفِى تَعْدِيَةٍ» متعلق بقُفى، أى تُبَع، «وتَعْليل» معطوف على تعدية، «وزِيدَ» فعل ماض مبنى للمفعول، وفيه ضمير مستتر عائد على اللام. ثم قال:

(ص) ... وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا * وَفِى وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا(٣)

(ش) يعنى أن «البَاء» و«فِى» يشتركان(٤) فى الدلالة على الظرفية والسببية فمثال دلالة «الباء» على الطرفية قوله ـ تعالى ـ: (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ)(٥).

ومثال دلالتها على السببية قوله ـ تعالى ـ:

(فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ / هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ [طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ](٦) ومثال دلالة فى على الظرفية: زَيْدٌ فِى المَسْجِدِ. ١١٩/أ

ومثال دلالتها(٧) على السببية قوله ـ تعالى ـ: (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ(٨)) والظرفية فى «فى» أكثر، والسببية فى «الباء» أكثر، وفُهم من قوله

---

(١) «تعالى» تكملة من هـ ، ز، ت.
وفى ش، ظ «نحو»، وفى ك «نحو قوله».

(٢) الآية من قوله تعالى «قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِى تستعجلون»
سورة النمل. آية:٧٢.

(٣) فى هـ أكمل بيت الألفية.
وَزِيدَ وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا وَفِى وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

(٤) فى ش «مشتركتان» وفى هـ ، ك، ت «متشركان».

(٥) سورة الصافات. آية:١٣٧، ١٣٨.
فى ش زيادة بعد الآية «والفرق بين لام الصيرورة ولام الصلة أن لام الصيرورة تبنى بتأخير مجرورها عن متعلقها» وقد تكون هذه الزيادة من الحاشية ودخلت فى المتن سهوًا.

(٦) سورة النساء. آية:١٦٠.
ما بين المعقوفين تكملة من ز.

(٧) فى ز «دلالة فى».

(٨) سورة الأنفال. آية:٦٨.

[وقد][1] يُبَيَّنَانِ[2] السَّبَبَا، أن دلالتهما على السببية قليل، «والظَّرفِيَّة» مفعول مقدم باسْتَبِن، «وببَا» متعلق باسْتَبِن، «وفِى» معطوف على ببا، «وقَدْ يُبَيَّنَانِ» جملة مستأنفة. ثم قال[3]:

(ص) بِالبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ * وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ بِهَا انْطِقِ

(ش) قد تقدم أن «الباء» تكون للظرفية والسببية، والبدل، وذكر لها فى هذا البيت أيضاً سبعة معان:

الأول: الاستعانة نحو: كَتَبْتُ بِالقَلَمِ.

الثانى: التعدية وهى المعاقبة لهمزة التعدية نحو: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ، أى أذهبته.

ومثله قوله ـ عز وجل ـ: (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ)[4] أى أَذْهَبَ[5] سَمْعَهُمْ.

الثالث: العوض وهى الداخلة على الأثمان نحو: اشْتَرَيْتُ الفَرَسَ بِأَلْف.

الرابع: الإلصاق [نحو][6] (وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ)[7]

الخامس: معنى «مع» نحو (قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ)[8] أى مع الحق.

= فى ز، ك ذكر قوله تعالى (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) وهى الآية: ١٤ من سورة النور.

[1] «وقد» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.

[2] فى الأصل «تبيان» تحريف.

[3] «ثم قال» ساقط من هـ .

[4] سورة البقرة. آية: ٢٠.
فى ز (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لأَذْهَبَ بِسَمْعِهِم) لم تكمل الآية واكتفت بموضع الشاهد.

[5] فى ش، هـ ، ز، ك، ت «لأذهب».

[6] «نحو» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ت.

[7] سورة المائدة. آية: ٦.
فى الأصل «فأمسحوا برؤوسكم».

[8] سورة النساء. آية: ١٧٠.
فى ش، هـ ، ك، ت «قد جاءكم الرسول بالحق».

السادس: معنى «مِنْ» يعنى التى للتبعيض، كقوله - تعالى -[1] (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ)[2].

السابع: معنى «عَنْ» كقوله: (وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ)[3].

«وبالبَا» متعلق / «باسْتَعِنْ» ويطلبه «عَدِّ وَعَوِّضْ» فهو من باب التنازع 119/ب «ومِثْلَ» حال من الضمير فى «بِها» وهو مضاف لِمَعَ، «ومِنْ وَعَنْ» معطوفان عليه. والتقدير: انطق بالباء حال[4] كونها مماثلة فى المعنى لمع ومن وعن. ثم قال:

(ص) عَلَى لِلاِسْتِعْلاَ وَمَعْنَى فِى وَعَنْ * ...

ذكر «لعلى» ثلاثة[5] معان:

الأول: الاستعلاء. وهو أصلها ويكون حسياً كقولك: رَكِبْتُ عَلَى الْفَرَسِ. ومعنويًّا كقوله:

٩٥ - [قَدِ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ]
مِن غَيْرِ سَيْفٍ ودَمٍ مُهَرَاقِ[6]

الثانى: معنى «فى» كقوله - تعالى -[7]:

---

(١) «تعالى» ساقطة من هـ ، ت.

(٢) سورة الإنسان. آية:٦.

(٣) سورة الفرقان. آية:٢٥.

(٤) فى ش، هـ ، ز، ت «فى حال».

(٥) فى هـ ، ز «ثلاث».

(٦) لم أعثر على قائله وقد ورد فى اللسان «سوا» ورصف المبانى ٤٣٤، والبحر ١:١٣٤
ما بين المعقوفين تكملة من ش.
استوى: هنا بمعنى أقبل. قال الفراء فى معانيه ١ : ٢٥ «الاستواء فى كلام العرب على جهتين: إحداهما: أن يستوى الرجل وينتهى شبابه أو يستوى عن اعوجاج فهذان وجهان. ووجه ثالث أن تقول: كان مقبلاً على فلان ثم استوى علىّ يُشَاتِمنى. وإلىّ سواء، على معنى أقبل إلىّ وعلىّ».

(٧) «تعالى» ساقطة من ظ، ت.

﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾[1].

الثالث: معنى «عَنْ» كقوله:

٩٦ ـ إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ * لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[2]

«وعَلَى» مبتدأ وخبره «لِلاِسْتِعْلاَ»، «ومَعْنَى» معطوف على «الاستعلا» وهو مضاف إلى «فِي وعَنْ». ثم قال:

(ص) ... * بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى * ...

(ش) ذكر[3] «لعن» ثلاثة معان:

الأول: التجاوز وهو أصلها كقولك[4]: رَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ[5]، وأَخَذْتُ عَنْ زَيْدٍ. وفُهِم ذلك من قوله: «عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ».

الثاني: معنى «بعد» كقوله ـ تعالى ـ[6]: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾[7] أي بعد طبق.

الثالث: معنى «على» كقول الشاعر:

٩٧ ـ لاَهِ ابْنُ عمِّكَ لاَ أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ * عَنِّي وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي[8]

---

(١) سورة البقرة. آية:١٠٢.

(٢) الشاهد لقُحَيف العقيلي. انظر اللسان «رضى».
وشرح الكافية لابن مالك ٢:٨٠٩، والخصائص ٢:٣١١، ٣٨٩، ورصف المباني ٤٣٤، وشرح المرادى ٢:٢١٤، وأوضح المسالك ٢:١٣٨ وشرح التصريح ٢:١٤.

(٣) فى هـ ، ظ، ت «فذكر».

(٤) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «كقوله».

(٥) والأدق قولك: «رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ القَوْسِ.
وأَخَذْتُ العِلْمَ عَنْ زَيْدٍ».
كذا ورد المثال الثانى فى ش، ز.

(٦) «تعالى» ساقطة من هـ ، ت.
وفى ش، ك «عز وجل».

(٧) سورة الانشقاق. آية:١٩.

(٨) الشاهد لذى الأصبع العدوانى ـ الحرثان بن الحارث ـ

وفُهِم من قوله: «وقَدْ تَجِى»، أن إتيانها بمعنى «بعد» و«على» قليل. وقوله:

(ص) ... * كَمَا عَلَى[1] مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلاَ

تتميم للبيت / فإنه قد سبق البيت الذى قبله أن «على» تجىء بمعنى «عن»، إلا أن فيه إشارة للحمل والمفاداة[2]، «وتَجَاوُزًا» مفعول مقدم «بعنى» و«بعَنْ» متعلق «بعَنَى»[3] ، «ومَوْضِعَ» منصوب على الظرفية[4] وهو متعلق بتجى، «وبَعْدِ» مضاف إليه. ثم قال:

١٢٠ / أ

(ص) شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا[5] التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

(ش) ذكر «للكاف» ثلاثة معان:

الأول: التشبيه. وهو أصلها وأكثر معانيها نحو: زَيْدٌ كَعَمْرٍو.

الثانى: التعليل. وهو المشار إليه بقوله: «وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى». كقوله - عز وجل -: (وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ)[6].

أى لأجل هَدْى اللَّهِ لَكُمْ[7]، وفُهِم من قوله: «قَدْ يُعْنَى»، أن إتيانها للتعليل قليل.

= انظر: اللسان «دين»، «عنن» و«لوه».
وشرح الكافية لابن مالك ٢:٨٠٩، وأمالى القالى ١:٩٣، وشرح المرادى ٢:٢١٦، وشرح ابن عقيل ٢:٢٣، وأوضح المسالك ٢:١٤٠، وشرح الشواهد للعينى ٢:٢٢٣، وشرح التصريح ٢:١٥.
لاه: أى لله دار ابن عمك.
ولاه من الملاهاة وهى المنازعة.

(١) فى ظ «فى» تحريف.

(٢) فى ش، ك «إلى الحمل والمعادلة» تحريف.
وفى ز «للحمل والمبادلة» وفى ظ «للحمل والمفادلة» تحريف.

(٣) فى ظ «بعلى» تحريف.

(٤) فى هـ «الظرف».

(٥) فى الأصل، هـ ، «وبه» تحريف. وما أثبتُّ أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٦) سورة البقرة. آية:١٩٨.

(٧) فى ش «لأجل هدايته لكم».
وفى ك «لأجل هداية الله لكم».

الثالث: زيادتها للتوكيد[1]. وهو المشار إليه بقوله: «وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ» كقوله ـ عز وجل ـ: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)[2].

أى لَيْسَ مِثْلَهُ شَيْءٌ[3]. «والتَّعْلِيلُ» مبتدأ وخبره «قَدْ يُعْنَى»، وبها متعلق بيعنى، «وزَائِداً» نُصِبَ على الحال من الضمير المستتر فى ورد، «ولِتَوكِيدٍ» متعلق بـ «زَائِداً»[4] واعلم أنَّ من حروف الجر ما يخرج عن الحَرْفِيَّةِ ويستعمل اسماً وذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله:

(ص) **وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى * ...**

(ش) يعنى أنَّ كاف التشبيه[5] يستعمل اسما، فقيل فى الضرورة، وهو مذهب «سيبويه» كقوله:

٩٨ ـ وَرُحْنَا بِكَابْنِ المَاءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا * تَصَوَّبُ فِيهِ العَيْنُ طَوْراً وَتَرْتَقِى[6]

وقيل فى الاختيار وهو مذهب «الأخفش» / وإليه ذهب المصنف[7]، ١٢٠ ب ولذلك أطلق فى قوله «واسْتُعْمِلَ[8] اسْمًا»، و«أَنَّ» عَنْ وَعَلَى» أيضاً[9] يستعملان اسمين. وقد أشار إليهما بقوله: «وكَذَا عَنْ وَعَلَى»،

---

(١) فى ز «للتأكيد».
(٢) سورة الشورى، آية: ١١.
(٣) «أى ليس مثله شىء» ساقط من هـ .
(٤) فى ش، ظ، ت «بزائد» وما أثبتُّ أدق كما فى الأصل، والألفية وبقية النسخ.
(٥) فى هـ : «الكاف» تحريف.
(٦) الشاهد لامرىء القيس انظر ديوانه ١٧٦، واللسان «كيف» وأمالى الشجرب ٢: ٢٢٩، ورصف المبانى ٢٧٣، وشرح المرادى ٢: ٢١٧، والخزانة ٤: ٢٦٢. روى صدر البيت فى الأصل «ورحنا بكاس الماء يجنب وسطنا»
وروى صدر البيت فى هـ «ورحنا بك بن الماء يجنب وسطنا».
ابن الماء: طائر.
(٧) قال المرادى فى الجنى ٧٨ «ومذهب سيبويه أنَّ كاف التشبيه لا تكون اسماً إلا فى ضرورة الشعر. ومذهب الأخفش والفارسى وكثير من النحويين أنه يجوز أن تكون حرفاً واسماً فى الاختيار. وشذ أبو جعفر بن مضاء فقال: إن الكاف اسم أبداً؛ لأنها بمعنى «مثل».
(٨) «واستعمل» ساقطة من ظ.
(٩) «وأيضاً» ساقطة من هـ ، ز، ت.

أى[1] وكذلك أيضاً يستعمل «عن وعلى» اسمين كما استعمل كاف التشبيه اسماً، ثم علل استعمالهما اسمين بقوله؛

(ص) ... * مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلاَ

(ش) أى من أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما «من» لأنَّ حرف الجر لا يدخل على الحرف، وإنما دخل على الاسم. فمن دخول «من» على «عن» قوله:

٩٩ ـ فَقُلْتُ لِلْرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلاَ بِهِمْ * مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ[2]

ومن دخولها على «على» قوله:

١٠٠ ـ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا
تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ[3]

ومعنى «عن» جانب، «وعلى» فوق، «واسْمَا» حال من الضمير المستتر فى «اسْتُعْمِلَ» العائد على كاف التشبيه، «وعن وعلى» مبتدأ[4] ومعطوف عليه خبره «كذا»[5] «ومِنْ» مبتدأ «ودَخَلَ» فى موضع خبره، و«مِنْ أَجْلِ» متعلق بدخل، وكذا «عَلَيْهِمَا». ثم أشار إلى الرابع والخامس مما يستعمل اسما بقوله:

(ص) وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا * أَوْ أُولِيَا الفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا

---

(١) «أى» ساقطة من ت.

(٢) الشاهد للقَطامِىّ. انظر ديوانه ٥، واللسان «حبا» و«عنن»، وشرح المفصل ٣٧:٨، وشرح الكافية لابن مالك ٨١٠:٢، ورصف المبانى ٤٢٩، والجنى الدانى ٢٤٣، وشرح المرادى ٢١٨:٢، والبحر ١٨٧:١. الحُبَيَّا: اسم قرية بالشام.

(٣) الشاهد لمزاحم العقيلى. وروى فى الكتاب والمقتضب
غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ مَا تَمَّ خِمْسُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبِيْدَاءَ مَجْهَلِ
انظر اللسان «علا» والكتاب ٢٣١:٤ والمقتضب ٥٣:٣، وشرح المفصل ٣٧:٨، ٣٨ وشرح الكافية لابن مالك ٨١٠:٢ وشرح المرادى ٢٢٠:٢، وشرح التصريح ١٩:٢.

(٤) فى هـ ، ز، ت «مبتدآن خبرهما كذا» وما أثبتُّ أدق.

(٥) «ومعطوف عليه خبره كذا» ساقط من هـ ، ز، ت.

(ش) يعنى أنَّ «مُذْ ومُنْذُ» يكونان اسمين[1] فى موضعين:

الأول: أن يرتفع ما بعدهما نحو: مُذْ يَوْمُ الجُمُعَةِ، ومُنْذُ يَوْمَانِ.

وفُهِم من قوله: «حَيْثُ رَفَعَا»، أن «مُذْ ومُنْذُ» عنده مبتدآن / لإسناد الرفع إليهما؛ لأنَّ المبتدأ رافع الخبر[2]، وهو[3] أحد المذاهب[4] فيهما خلافا لمن قال إنهما خبران.

١٢١ أ

الثانى: أن يليهما فعل نحو: أَتَيْتُكَ مُذْ قَامَ زَيْدٌ، ومُنْذُ[5] دَعَا عَمْرٌو. وفُهم من قوله: «أَوْ أُولِيَا الفِعْلَ»، أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة الفعلية خلافاً لمن قال: إنهما[6] مبتدآن مقدر بعدهما زمان هو خبرهما[7]

«ومُذْ ومُنْذُ» مبتدأ ومعطوف عليه، «واسْمَانِ» خبر، «وحَيْثُ» ظرف مضاف «لرَفَعَا»[8]، والعامل فى الظرف اسمان؛ لأنه فى معنى محكوم

---

(١) فى هـ «اسمان» تحريف.

(٢) فى ش، ز، ك «للخبر».

(٣) فى ظ «وهذا».

(٤) قال ابن هشام: «مذ ومنذ إذا وليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومنذ يومان فهما عند المبرد وابن السراج والفارسى مبتدآن وما بعدهما خبر، ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضراً، أو معدوداً، وأول المدة إن كان ماضيا، وقال الأخفش والزجاج والزجاجى ظرفان مخبر بهما عما بعدهما، ومعناهما بين وبين مضافين، أى بينى وبين لقائه يومان.
وقال أكثر الكوفيين ظرفان مضافان لجملة حُذف فعلها وبقىَ فاعلها والأصل مذ كان يومان، واختاره السهيلى وابن مالك، وقال بعض الكوفيين خبر لمحذوف أى ما رأيته من الزمان الذى هو يومان بناء على أن منذ مركبة من كلمتين «من» وذو الطائية».
المغنى ٢: ٢١، ٢٢ وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٨١٤، والجنى الدانى ٥٠٠ - ٥٠٢.

(٥) فى هـ ، ت «ومذ» تحريف.

(٦) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «هما».

(٧) فى ز «هذا خبر لهما» تحريف.
فى قوله: أتيتك مذ قام زيد. المختار أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة،صرح بذلك سيبويه، وذهب الأخفش إلى أنهما مبتدآن ويقدر اسم زمان محذوف يكون خبراً عنهما واختار ذلك ابن عصفور.
انظر الكتاب ٣: ١١٧، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٨١٤، والجنى الدانى ٥٠٤.

(٨) فى ز، ظ، ت «لوقعا» تحريف. وما أَثبتُّ أصوبُ كما فى الأصل، والألفية وبقية النسخ.

باسميتهما[1] «وأَوْ أُولِيَا» معطوف على رفعا، «والفِعْلَ» مفعول ثان لأُولِيَا. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يَجُرَّا فِى مُضِىٍّ فَكَمِنْ * هُمَا وَفِى الحُضُورِ مَعْنَى فِى اسْتَبِنْ

(ش) بيّن فى هذا البيت معنى «مُذْ ومُنْذُ» إذا كانا حرفين. فقال: معناهما معنى «مِنْ» إذا كان المجرور بهما ماضيا نحو: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الجُمُعَةِ، أى من يوم الجمعة، ومعنى «فِى» إذا كان المجرور بهما حاضراً نحو: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا أى «فِى يَوْمِنَا»، و«إِنْ يَجُرَّا» شرط، «وفِى مُضِى» متعلق بيَجُرَّا، «والفاء»[2] جواب الشرط. وهما مبتدأ[3] وخبره «كمِنْ» أى فهما كمِنْ، «ومَعْنَى» مفعول مقدم باستبن، مضاف إلى «فى»، «وفِى الحُضُورِ» متعلق باستبن، ولا بد من تقدير «بهما»[4] فيكون التقدير: اطلب بهما، أى «بمذ ومنذ» فى الحضور معنى «فى».

ثم اعلم أنَّ من حروف الجر ما يُزاد بعده «ما»، وذلك خمسة أحرف / $\frac{121}{ب}$ أشار إلى ثلاثة منها بقوله:

(ص) وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زِيدَ مَا * فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِما

(ش) فزيادتها بعد «من» نحو قوله ـ عز وجل ـ: (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ)[5]

وبعد «عن» (عَمَّا قَلِيلٍ [لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِين])[6].

---

[1] فى ظ، ك، ت «باسميتها»

[2] يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:
«وَإِنْ يَجُرَّا فِى مُضِىٍّ فَكَمِنْ»

[3] فى ز «مبتدآن» تحريف.

[4] فى ظ «هما» تحريف.

[5] سورة نوح. آية: ٢٥.

[6] سورة المؤمنون. آية: ٤٠.
ما بين المعقوفين تكملة من ت.

وبعد «الباء» (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ)[1].

وقوله: «فَلَمْ يَعُقْ»، أى لم يمنع[2] عملها كما فى المُثُل، «وما» مفعول لم يُسم فاعله بزيد، «وبَعْدَ» متعلق بيعق، ثم أشار إلى الرابع والخامس مِمَّا تلحقه «ما» فقال:

(ص) وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَالكَافِ فَكَفّ * وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌ لَمْ يُكَفّ[3]

(ش) يعنى أنَّ «ما» تزاد أيضاً بعد «رُبَّ وَالكَاف»، فتارةً تكفهما عن العمل كقوله ـ عز وجل ـ: (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)[4].

وكقول الشاعر:

١٠١ ـ لَعَمْرُكَ إِنَّنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ * كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الحَلِيمُ[5]

وتارةً لا تكفهما كقوله:

١٠٢ ـ رُبَمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ[6] * ...

---

[1] سورة آل عمران. آية:١٥٩.
وردت الآية فى هـ ، ت «فبِمَا رَحْمَةٍ» لم تُكمِلا الآية واكتفتا بموضع الشاهد.

[2] فى هـ «تعق عن عمل».

[3] فى ظ كذا ورد البيت.
«وَزِيدَتْ بَعْدَ رُبَّ وَالكَافِ فَكَيْفَ قَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌ لَمْ يُكَفّ. تصحيف.

[4] سورة الحجر. آية:٢.

[5] الشاهد لزيادة بن الأعجم انظر مغنى اللبيب ١٥٢:١، وشرح المرادى ٢٢٩:٢، والجنى الدانى ٤٨١
والرواية الأخرى لصدر البيت:
«وَأعلم أنَّنى وأبا حميد».
وروى عجز البيت فى الأصل، ش، هـ ، ز، ك، ت.
«كما النشوان والرجل الحكيم».

[6] الشاهد لعَدِيّ بن رَعْلاَء الغَسَّانِى وعجزه:
«بَيْنَ بُصْرَى وطَعْنَةٍ نَجْلاء».
وروى في الأصمعيات ١٥٢
«دُونَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاء».

وقوله[1]:

١٠٣ ـ وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ * كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ[2]

وفُهم من قوله: «وقَدْ يَلِيهِمَا». أن عملهما قليل، وقد صرح به فى الكافية[3]. ثم قال:

(ص) وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ * وَالفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَلْ

(ش) يعنى أنَّ «رُبَّ» تحذف ويبقى عملها، وذلك بعد «بَلْ»، ومثاله [قول رؤبة][4].

١٠٤ ـ بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ[5]

[لاَ يُشْتَرَى كِتَّانُه وَجهْرُمهْ]

وبعد[6] الفاء كقوله:

١٠٥ ـ فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ * [فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِى تَمَائِمَ مُغْيِلِ][7]

= انظر أمالى الشجرى ٢٤٣:٢، وشرح المرادى ٢٣٠:٢، ومغنى اللبيب ١٣٧:١، وشرح التصريح ٢١:٢ وشرح الشواهد للعينى ٢٣١:٢، والهمع ٢٣٠:٣.

(١) فى ز «كقوله».

(٢) الشاهد لعمرو بن البراقة الهمدانى.
ما بين المعقوفين من ز، ك.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٨١٧:٢ وشرح المرادى ٢٣٠:٢، وأوضح المسالك ١٥٦:٢، وشرح الشواهد للعينى ٢٣١:٢، وشرح التصريح ٢١:٢، والهمع ٢٣١:٤.

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك ٨١٧:٢.

(٤) «قول رؤبة» تكملة من ش، وفى ظ «قوله».

(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج.
وما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
انظر ديوانه ١٥٠، واللسان «جهرم».
وشرح الكافية لابن مالك ٨٢٢:٢، وشرح المرادى ٢٣١:٢، ومغنى اللبيب ١١٢:١، وشرح الشواهد للعينى ٢٣٢:٢.
الفِجاج: جمع فج وهو الطريق الواسع، قتمه: غباره.

(٦) فى ش «ومثاله بعد الفاء».

(٧) الشاهد لامرىء القيس. وما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

وبعد «الواو» كقوله:

١٠٦ ـ وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ * [عَلَّى بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِى][(١)]

هُم من قوله: «وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَلْ» أن ذلك بعد «بَلْ» «وَالفَاء» غير شائع، وهو مفهوم / صحيح، وإعراب البيت واضح ثم قال:

١٢٢ / أ

(ص) وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ لَدَى * حَذْفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

(ش) يعنى أنَّ حذف حرف الجر وإبقاء عمله فيما سوى «رُبَّ» من حروف الجر على قسمين:

ـ غير مطرد، وهو المشار إليه بقوله؛ «وَقَدْ يُجَرّ» ففُهِم منه التقليل، وفُهم من التقليل[(٢)] عدم الاطراد، ومنه قوله:

١٠٧ ـ إِذَا قِيلَ أَىُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ * أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفُّ الأَصَابِعُ[(٣)]

ـ ومطرد. وهو المشار إليه بقوله: «وبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدًا»، وذلك فى لفظ الله فى القَسَم نحو: اللَّهِ لأَفْعَلَنّ.

= انظر ديوانه ١٢، واللسان «غيل» وشرح الكافية لابن مالك ٢:٨٢١، وأوضح المسالك ٢:١٦٢، وشرح التصريح ٢:٢٢، والهمع ٤:٢٢٢،
فى الأصل، هـ ، ت «فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعا».

(١) الشاهد لامرىء القيس. وما بين المقعوفين تكملة من ش.
انظر ديوانه ١٨، وشرح الكافية لابن مالك ٢:٨٢١، وشرح ابن الناظم ١٥٣، وشرح المرادى ٢:٢٣٣، وأوضح المسالك ٢:١٦٣، وشرح الشواهد للعينى ٢:٢٣٣، وشرح التصريح ٢:٢٢.
سُدُولَه: السدول الأستار، واحدها سدل.

(٢) فى الأصل «التعليل» تحريف.

(٣) الشاهد للفرزدق. انظر ديوانه ١:٤٢٠، ومغنى اللبيب ١:١١، وشرح ابن عقيل ٢:٣٩، وشرح الشواهد للعينى ٢:٢٣٣، والهمع ٣:٢٢١، والخزانة ٣:٦٦٩.
كليب: أبو قبيلة جرير، وهى هنا مصغرة.

وبعد «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر نحو: بِكَمْ دِرْهَمٍ، أى بكم من درهم، وذكر «المرادى» من هذا الفصل مواضع غير هذين لم تشتهر[1].

*****

---

[1] وإليك بعضاً من هذه المواضع التى ذكرها المرادى ٢:٢٣٧، ٢٣٨.

أ ـ بعد ألا نحو قول الشاعر: أَلاَ رَجُلٍ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً.

يريد ألا من رجلٍ.

ب ـ المعطوف علَى خبر «ليس»، و«ما» الصالح لدخول الباء نحو قول زهير بن أبى سلمى:

بَدَا لِيَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى   وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا

ﻓ «ولاَ سابق» مجرور بالباء المقدرة عطف على خبر ليس وذلك برواية الجر، وقد روى بالنصب عطفاً على اللفظ فحينئذٍ لا شاهد فيه.

جـ ـ فى جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو: زيدٍ، فى جواب: بمن مَرَرْتَ.

د ـ فى المقرون «بإن» بعد ما تضمنه، نحو: «أمرر بأيِّهِمْ هو أفضل إِنْ زَيدٍ وإِنْ عَمرٍو. أجازه يونس، وجعل سيبويه إضمار الباء بعد «إِنْ» لِتَضَمُّنِ ما قبلها إياها أسهل من إضمار «رب» بعد الواو».

(الإضافة)

قوله[١]:

(ص) نُونًا تَلِي الأَعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا *مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَا

(ش) يعنى أنك إذا أردت إضافة اسمٍ إلى اسم حذفت ما فى المضاف من نون تلى علامة الإعراب أو تنوين، وشمل النون نون المثنى والمجموع على حَدِّهِ، وما أُلحق بهما، نحو: غُلاَمَاكَ، وابْنَا زَيْدٍ، وصَاحِبُو زَيْدٍ وعِشْرُوكَ[٢]، وأَهْلُو عَمْرٍو.

وشمل التنوين: التنوين[٣] الظاهر نحو: غُلاَمُكَ، فى «غُلاَمٌ» والمقدر نحو: دَرَاهِمُكَ فى «دَرَاهِمُ»، «وطُورِسِينَا» اسم جبل بالشام[٤] ويُقال له[٥] أيضاً طُورِسِينِينَ. وقد جاء بالوجهين [فى القرآن][٦] وأصله قبل الإضافة «طور» وهو اسم جبل / أيضاً، «ونُونًا» ١٢٢ ب

---

(١) «قوله» ساقطة من هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٢) قال ابن مالك فى شرح الكافية ٢:٨٩٩ «وربما اعتقد بعض الناس امتناع إضافة «عشرين» وأخواتها، ولا خلاف فى جواز إضافتها إلى غير مُمَيِّزِهَا، وإنما تمتنع إضافتها إلى مميزها إلا فى ضرورة على أن الكسائى حكى: إن من العرب من يقول: «عِشْرُو دِرْهَم فأضاف «عشرين» إلى مُمَيِّزِهَا، مع الاستغناء عن الإضافة بنصب المُمَيِّز بـ «عشرين» وإذا صحت الإضافة مع الاستغناء عنها كان استعمالها مع الحاجة إليها أحق وأولى.

(٣) في الأصل، ظ «تنوين».

(٤) الطُور: جبل بيت المقدس ممتد ما بين مصر وأَيْلَه وهو الذى نُودِى منه موسى قال تعالى «وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا» القصص آية: ٤٦ وهو طور سيناء قال تعالى «وشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سِينَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ.» المؤمنون. آية: ٢٠.
انظر معجم ما استعجم ٢:٨٩٧

(٥) «له» ساقطة من ظ، ت.

(٦) «فى القرآن» تكملة من ش، ك. يريد فى قوله تعالى: سورة التين آية: ١، ٢ (وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ وَطُورِ سِينِينَ) وفى سورة الطور آية: ١ ٢ (والطُّور وكتابٍ مَسْطُور).

مفعول مقدم باحذف «وتَنْوِينًا» معطوف عليه[1] «ومِمَّا» متعلق باحذف، هذا الذى ذكره[2] فى هذا البيت حكم[3] الاسم الأول من المضافين، وأما الثانى فحكمه الجر، وعلى ذلك نبه بقوله:

(ص) وَالثَّانِى اجْرُرْ ... * ...

(ش) يعنى أنَّ حكم المضاف إليه الجر، ثم إنَّ الإضافة تتقدر[4] عنده بثلاثة أحرف. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَانْوِ مِنْ أَوْ فِى إِذَا * لَمْ يَصْلُحْ إِلاَّ ذَاكَ وَاللاَّمَ خُذَا
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ ... * ...

(ش) مثال الإضافة المقدرة: «بمن»، خَاتَمُ فِضَّةٍ، وبَابُ سَاجٍ، ونحو ذلك[5] وضابطه أن يكون المضاف إليه اسماً للجنس الذى منه المضاف، ومثال المقدرة «بفى»: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ [وَالنَّهَارِ])[6]

وضابطه أن يكون المضاف إليه اسم زمان وقع فيه المضاف، وإلى هذين القسمين أشار بقوله: «وَانْوِ مِنْ أَوْ فِى»، وقوله: «إِذَا لَمْ يَصْلُحْ إِلاَّ ذَاكَ» يعنى إن لم يصلح فى التأويل إلا تقديرهما، قوله: «وَاللاَّمَ خُذَا. لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ»[7] أى قدر اللام فيما سوى ذينك القسمين، وهو أكثر أقسام المضاف، وشمل قوله: «اللاَّمَ» التى للملك نحو: دَارُ زَيْدٍ، والتى للاستحقاق

---

[1] «عليه» ساقط من ز.
[2] فى هـ ، ز، ت «ذكر» تحريف.
[3] فى هـ ، ز «هو حكم» وعبارتهما أدق.
[4] فى هـ ، ت «مقدرة عنده» وفى ظ «مقدر عنده» تحريف.
[5] «ونحو ذلك» ساقط من ت.
[6] سورة سبأ. آية:٣٣.
«والنهار» تكملة من ش.
[7] «ذينك» ساقطة من ز.

نحو: بَابُ الدَّارِ، وسَرْجُ الدَّابَةِ، «ومِنْ» مفعول بانو، «وفِى» معطوف على «مِن» «وأَوْ» للتقسيم، «وذَاكَ» فاعل بيصلح وهو إشارة لنية «مِنْ» أو «فِى»، «واللاَّمَ» مفعول بخُذَا [والألف فى «خُذَا» بدل من نون التوكيد الخفيفة، «ولِمَا»[1] متعلق «بخُذَا»][2] «وما» موصولة صلتها: سوى ذينك، وتَجَوَّزَ / فى قوله: «خُذَا»؛ لأنه أراد به قَدِّر.

123 أ

ثم إعلم أنَّ الإضافة على قسمين: محضة وغير محضة. وقد أشار إلى القسم الأول فقال[3]:

(ص) ... وَاخْصُصْ أَوَّلاَ * أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِى تَلاَ

(ش) يعنى أنَّ الإضافة [المحضة][4] تفيد تخصيص الأول إن أُضيف إلى نكرة نحو: غُلاَمُ رَجُلٍ، أو تعريفه إن أُضيف إلى معرفة نحو: غُلاَمُ زَيْدٍ، وفُهم كون القسم الأول هو المضاف إلى نكرة من ذكر[5] المعرفة[6] فى قسيمه[7]. «وأولا» مفعول باخصص، و«أَوْ أَعْطِهِ» معطوف على اخصص، «وأَوْ» للتقسيم، «والتَّعْرِيفَ» مفعول ثان لأَعْطِهِ[8] «وبالَّذِى» متعلق بأَعْطِهِ، وهو مطلوب أيضاً لاخصص؛ لأن الاختصاص إنما يتحصل للأَوَّل بالثانى «وتَلاَ» صلة للذى، «والَّذِى» واقع على المضاف إليه، والضمير العائد على

---

(1) فى ظ، ت «وبما» تحريف.
(2) ما بين المعقوفين تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.
(3) فى ش، هـ «بقوله».
(4) «المحضة» تكملة من ش، هـ ، ز، ت.
(5) فى ز، ظ «ذكره».
(6) فى ظ «المعرف» تحريف.
(7) فى ت «قسيميه».
«قوله: من ذكر المعرفة فى قسيمه أى المفهومة من قوله: أو أعطه التعريف بالذى تلا؛ لأنه لا يعطى التعريف بسبب الذى تلا إلا إن كان الذى تلا معرفة» حاشية الملوى ١٠٠.
(8) فى الأصل، ظ «لأعط» تحريف.

الموصول الفاعل المستتر فى تَلاَ. ثم أشار إلى القسم الثانى من الإضافة وهي الاضافة غير المحضة. فقال:

(ص) وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ * وَصَفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لاَ يُعْزَلُ

(ش) يعنى أنَّ المضاف إذا كان شبيهاً[1] بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال والاستقبال، أو مما[2] حمل عليه من أمثلة المبالغة أو الصفة المشبهة كانت إضافته[3] غير محضة لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً وإنما هى لمجرد التخفيف وذلك نحو: ضَارِبُ زَيْدٍ / وَضَارِبَا عَمْرٍو، وأصله: ضَارِبٌ زَيْدًا وَضَارِبَانِ عَمْراً.

١٢٣ ب

«والمُضَافَ» مفعول بيشابه، «ويَفْعَلُ» فاعل به، ويجوز العكس وهو أظهر. «ووَصْفًا» حال من المضاف، «والفاء»[4] جواب الشرط، «وعَنْ تَنْكِيرِهِ» متعلق بيعزل. ثم أتى بمثال[5] من[6] الإضافة غير المحضة فقال:

(ص) كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ * مُرَوَّعِ القَلْبِ قَلِيلِ الحِيَلِ

(ش) «فرُبَّ رَاجِينَا» اسم فاعل مضاف إلى الضمير، ولم تفد الإضافة تخصيصاً ولا تعريفاً بل هو نكرة؛ ولذلك أدخل عليه «رُبَّ» لاختصاصها بالنكرة، «وعَظِيمِ» صفة مشبهة باسم الفاعل، وإضافته إلى «الأَمَلِ» غير محضة وهو نعت لراجينا ونعت النكرة نكرة، «ومُرَوَّعِ»[7] اسم مفعول

---

[1] فى الأصل «شبهها» تحريف.

[2] فى ش، هـ ، ز، ك، ت «أو ما حمل عليه».

[3] فى ظ «إضافة» تحريف.

[4] قوله ويجوز العكس وهو أظهر. أى يكون «المضاف» فاعلاً ليشابه، «ويفعل» مفعولاً به، وذلك لأنَّ فى الكلام فى المضاف وهو مشابهته ليفعل.
ويريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك «وَصْفًا فَعَنْ تنكير، لا يعزل».

[5] فى هـ ، ز، ت، ك «بمثل» تحريف.

[6] فى ت «فى».

[7] فى ز، ك «ومروع القلب».

وإضافته إلى «القَلْبِ» غير محضة[1] «وقَلِيلِ» صفة مشبهة وإضافته[2] إلى «الحِيَلِ» غير محضة، وهذه الصفات كلها نعوت[3] لراجينا، ونعت النكرة نكرة. ثم قال:

(ص) وَذِى الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ * وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ

(ش) الإشارة بذى لأقرب القسمين. وهى الإضافة غير المحضة يَعنى أنها تُسمى لفظية؛ لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط، وهى التخفيف، وتُسمى[4] مجازية وغير محضة، والإشارة «بِتِلْكَ» إلى أول[5] القسمين يعنى أنها تجىء محضة أى خالصة لإفادتها التخصيص أو التعريف، «وذِى» مبتدأ، «والإِضَافَةُ» نعت له، «واسْمُهَا» مبتدأ ثان، «ولَفْظِيَّهْ» خبر المبتدأ الثانى، والجملة / خبر [المبتدأ][6] الأول، «وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ» مبتدأ وخبر. ثم قال:

١٢٤ / أ

(ص) وَوَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ * إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالجَعْدِ الشَّعَرْ
أَوْ بِالَّذِى لَهُ أُضِيفَ الثَّانِى * كَزَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الجَانِى

(ش) الإشارة «بذَا» إلى أقرب المذكور[7] وهو ما إضافته غير محضة، يعنى أنه يغتفر دخول «أَلْ» على المضاف، لكن بشرط أن تدخل على الثانى نحو: الضَّارِبُ الرَّجُلِ، والجَعْدُ[8] الشَّعَر.

أو يكون الثانى مضافاً إلى ما فيه «أل» نحو: الحَسَنُ وَجْهِ الأَبِ، والضَّارِبُ

---

[1] فى ت «المحضة» تحريف.
[2] فى هـ ، ت «وإضافتها».
[3] فى الأصل، ظ، ك «نعت».
[4] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وتُسمى أيضا».
[5] فى ك «وتلك إشارة إلى القسمين».
[6] «المبتدأ» تكملة من ك.
[7] فى هـ ، ز «المذكورين» وعبارتهما أدق.
[8] الجَعَدُ: الجعد من الشعر خلاف السَّبْطِ، وقيل هو القصير.

رَأْسِ الجَانِى، فلو لم تتصل «أل» بالثانى ولا بما أُضيف إليه الثانى لم يجز دخول «أل» على المضاف. فلا يجوز الضَّارِبُ زَيْدٍ، ولا الضَّارِبُ صَاحِب زَيْدٍ.

«ووصل ألْ» مبتدأ ومضاف[1] إليه، «ومُغْتَفَر» خبره، «وبِذَا» متعلق بوصل، «والمُضَافُ» نعت لذا، «وَإِنْ وُصِلَتْ» شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «والجَعْد» من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، وفعله جَعُدَ جَعَادَةً[2] «وأَوْ بِالَّذِى» معطوف على قوله بالثانى. «وزَيْدٌ» مبتدأ، «والضَّارِبُ» إلى آخر البيت خبره، والجملة على حذف القول والتقدير: قولك[3]. ثم قال؛

(ص) وَكَوْنُهَا فِى الوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ * مُثَنًّى أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

(ش) يعنى أن وجود[4] «أَلْ» فى الوصف المضاف إن كان مثنًّى أو مجموعاً على حَدِّهِ، وهو الذى اتبع سبيل / المثنى فى كون الإعراب بحرف بعده نون واحترز به من جمع التكسير [فإنه][5] يكفى[6] عن وجودها فى المضاف إليه نحو: الضَّارِبَا زَيْدٍ والمُكْرِمُو عَمْرٍو، وقوله: «سَبِيلَهُ اتَّبَعْ» أى اتبع سبيل المثنى فيما ذكر. «وكَوْنُهَا» مبتدأ، «وإِنْ وَقَعْ» مبتدأ ثان، «وكَافٍ» خبره والجملة خبر الأول. هذا ما أعرب به الشارح[7] هذا البيت وهو صعب

١٢٤ ب

---

[1] فى ز «ووصل مبتدأ وأل مضاف إليه».

[2] يقال جَعُدَ جُعُودَةً وجَعَادَةً.

[3] فى هـ ، ز، ظ، ت «كقولك».

[4] فى ظ «دخول» تحريف.

[5] «فإنه» تكملة لم ترد فى الأصل وبقية النسخ.

[6] فى ز «خبر يكفى» تحريف.

[7] قال الأزهرى: «وكونها مبتدأ وهو مصدر كان الناقصة والضمير المضاف إليه العائد إلى أل اسمها، وفى الوصف فى موضع نصب خبره من حيث نقصانه فهو متعلق بمحذوف، وكاف خبره من حيث ابتدائيته، والتقدير وكون أل ثابتة فى الوصف كاف.
تمرين الطلاب ٦٧، وانظر شرح ابن الناظم ٣٨٥.

التقدير[1] وعندى فى أعرابه غير هذا الوجه وهو: أن «كَوْنُهَا»[2] مبتدأ، والظاهر أنه[3] مصدر كان التامة، أى وجودها[4]، «وفِى الْوَصْفِ» متعلق به، «وكَافِ» خبره، «وَإِنْ وَقَعْ» فى موضع نصب على إسقاط لام التعليل، والتقدير: وجودها[5] أى[6] «أل»[7] فى الوصف كافٍ لوقوعه: أى لوقوع الوصف مثنى أو مجموعاً على حَدِّه، ويجوز فى همزة إن الكسر، وقد جاء كذلك فى بعض النسخ فوقوع الوصف مثنى أو مجموعاً على حَدِّه شرط فى الاكتفاء عن وجود «أل» فى المضاف إليه، «وسَبِيلَهُ» مفعول باتبع، والجملة فى موضع الصفة لـ« جمعاً»[8]، ثم قال:

(ص) وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلاَ * تَأْنِيثاً انْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلاَ

(ش) يعنى أنَّ المضاف المذكور[9] قد يكتسب التأنيث من المضاف إليه إذا كان مؤنثاً، وذلك بشرط صحة[10] الاستغناء بالثانى عن الأول، وهو المُنَبَّه عليه بقوله: «إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلاَ»، أى إذا كان المضاف صالحاً للحذف والاستغناء / عنه بالثانى كقول الشاعر:

١٢٥ / أ

---

[1] «قول المكودى وهو صعب التقدير صحيح. وفيه شيء آخر وهو خلو الجملة من الرابط بينها وبين المبتدأ الذى هو كون؛ لأنَّ الضمير فى وقع عائد على الوصف، وقول من قال إنَّ «إِنْ وَقَعْ» فاعل كافٍ الذى هو خبر كون سَبْقُ قَلَمْ، بل فاعل كافٍ ضمير عائد على كون، ولو جعلنا فاعله «إنْ وقع» لكان كافٍ خبراً مشتقاً، وليس فيه ولا فى مرفوعه ضمير يعود على المبتدأ؛ لأن ضمير وقع يعود على الوصف». حاشية ابن حمدون ١٩٢:١.

[2] فى الأصل، ك، ت «كونه» تحريف.

[3] فى ش «أنها».

[4] فى الأصل، ت «وجوده» تحريف.

[5] فى الأصل، ظ، ت «وجوده» وفى هـ «وجود» تحريف.

[6] «أى» ساقطة من هـ .

[7] «أل» ساقطة من ش، ك.

[8] فى الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «الجمع». وما أثبتُّ أدقُّ كما ز والألفية.

[9] فى ش، هـ ، ت «المذكر» وعبارتها أدقُّ وأولى.

[10] «صحة» ساقطة من ش.

١٠٨ ـ مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ * أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ[١]

«فمَرٌّ» فاعل «بتَسَفَّهَتْ»، ولحقت التاء الفعل[٢] المسند إليه لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه وهو «الرِّيَاح»، لأنه يجوز الاستغناء «بالرياح» عن[٣] «مَرٌّ»، فتقول: تَسَفَّهَتْ الرِّيَاحُ. فلو كان المضاف إلى[٤] المؤنث مما لا يصح الاستغناء عنه بالثانى لم يجز تأنيثه نحو: قَامَ غُلامُ هِنْدٍ، إذ لا يصح أن تقول: قَامَ هِنْدٌ، وَأَنْتَ تريد غُلامَ هِنْدٍ[٥]، وفُهم من قوله: «ورُبَّمَا» أن ذلك قليل. وفى ذكر هذا الشرط إشعار بأنه يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف إليه إذا صح الاستغناء عنه بالثانى كقوله:

١٠٩ ـ رُؤْيَةُ الفِكْرِ مَا يَؤُولُ لَهُ الأَمْـ * ـرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِى[٦]

«فمعين» خبر عن «رؤية» وَذَكَّرَهُ، وهو خبر عن مؤنث لاكتساب المبتدأ التذكير من المضاف إليه «وهو الفكر»، ولصحة الاستغناء بالثانى عن الأول[١]؛ لأنه يجوز[٢] أن يقول: الفكر معين، إذ العلة[٣] فى ذلك واحدة،

---

(١) الشاهد لذى الرمة غيلان بن عقبة وروايته فى الديوان ٦١٦.

رُوَيْدًا كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

انظر الكتاب ٢:٥٢، ٦٥، وشرح الكافية لابن مالك ٢:٩٢٠، وشرح ابن عقيل ٢:٥٠، وشرح المرادى ٢:٢٥٣، وشرح الأشمونى ٢:٢٤٨.

تسفهت: تحركت.

النواسم: الرياح التى تهب بضعف.

(٢) فى ظ «واثبت التاء فى الفعل».

(٣) فى الأصل «على» تحريف.

(٤) فى الأصل «المضاف له».

(٥) فى ز «قيام غلام هند».

(٦) لم أعثر على قائله وقد ورد فى كثير من كتب النحو غير معزو.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٩٢١، وشرح ابن الناظم ٣٨٧، وشرح المرادى ٢:٢٥٤، وشرح الأشمونى ٢:٢٤٨.

يؤول: يرجع. التوانى: التكاسل. ويحمل عليه قوله ـ تعالى ـ فى سورة الأعراف. آية:٥٦ ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ لأنك لو قلت فى غير القرآن (إن الله قريب من المحسنين) لصح المعنى، واستغنى عن المضاف.

«وثَانٍ» فاعل بِأَكْسَبَ، «وأَوِّلاَ» مفعول أول «وتَأْنِيثاً»[4] مفعول ثان، «وَإِنْ كَانَ» شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «ولِحَذْفٍ» متعلق بـ «مُوهَلاَ»[5] ثم قال:

(ص) وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ * مَعْنًى وأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ

(ش) يجب[6] أن يكون المضاف مغايراً للمضاف / إليه ولو بوجه ما؛ ١٢٥ ب لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التخصيص أو التعريف، والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه، فإن ورد من كلام العرب ما يوهم إضافة الشيء إلى نفسه أُوِّل ذلك كإضافة[7] الاسم إلى اللقب نحو: سَعِيدُ كُرْزٍ، فيؤول الأول بالمسمى والثانى بالاسم، والاسم خلاف المسمى. ونحو: مَسْجِدُ الجَامِعِ[8] فيؤول على حذف الموصوف، والتقدير: مَسْجِدُ المَكَانِ الجامع «ومَعْنًى» منصوب على التمييز أو على إسقاط فى «ومُوهِمًا» مفعول بأول[9] وحذف معموله لاقتضاء المعنى له وتقديره: «مُوهِمًا جواز إضافة الشيء إلى نفسه».

[ثم إعلم أنَّ من الأسماء ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنًى ولا يخلو عنها ألبتة، ومنها ما يلزمها معنى ويخلو عنها لفظاً، وقد أشار إلى الأول بقوله[1]][2]

---

(1) «عن الأول» ساقط من ك.
(2) فى الأصل «لا يجوز» تحريف.
(3) فى الأصل «الجملة» وما أثبتُّ عن بقية النسخ أدق.
(4) فى ت «وثانيا» تحريف.
(5) فى الأصل، ظ، ت «بموهل» وما أثبتُّ أدق كما فى ش، هـ، ز، ك، والألفية.
(6) فى ش، ز «يعنى أنه يجب» وعبارتهما أكمل.
(7) فى هـ، ك، ت «بإضافة» تحريف.
(8) فى ز زيادة «مسجد الجامع فى قولهم مسجد الجامع» الزيادة هنا تفيد لأنه من أقوال العرب. أنظر الأشمونى ٢:٢٤٩.
(9) فى الأصل «مفعول ثان».
وما أثبتُّ أصوب، حيث لا يوجد مفعول لـ«أول» ليكون «موهما». الثانى.

(ص) وَبَعْضُ الأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا ...

(ش) يعنى أنَّ من الأسماء ما لا يستعمل إلا مضافاً نحو «قُصَارَى» الشيء وحُمَادَاهُ وذلك على خلاف الأصل؛ فإنَّ الأصل فى الاسم أن يستعمل مضافاً تارةً وغير مضاف أخرى، وإن[3] من اللازم للإضافة ما يلزمه معنى ويجوز إفراده لفظاً وإلى هذا أشار بقوله:

(ص) ... * وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا[4]

(ش) وذلك نحو: «كُل وبَعض وقَبْلُ وبَعْدُ»، «وبَعْضُ الأَسْمَاءِ» مبتدأ، «ويُضَافُ» خبره، «وأَبَدًا» منصوب على الظرف[5]، «وبَعْضُ ذَا» مبتدأ، «وَقَدْ يَأْتِ» خبره، وحذف الياء من يأتى استغناء بالكسرة، «ومُفْرَدًا» حال من الضمير المستتر فى يأت / «ولَفْظًا» منصوب على إسقاط الخافض، ويجوز نصبه على التمييز. ثم قال:

١٢٦ / أ

(ص) وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعْ * إِيلاَؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ

(ش) يعنى أنَّ بعض الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنًى يمتنع أن يضاف إلى الظاهر فيجب إضافته للمضمر، وفى هذا النوع خروج عن الأصل من وجهين[6]: لزوم الإضافة، وكون المضاف إليه ضميراً[7]، ثم أتى من ذلك بأربعة ألفاظ فقال:

(ص) كَوَحْدَ لَبَّىْ وَدَوَالَى سَعْدَىْ *...

---

(١) فى ظ، ت «ثم قال».

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز.

(٣) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «ثم إن».

(٤) فى ش، زيادة بعد «مفرداً» الإشارة بذا إلى ما تقدم إضافته، وفُهم منه أن ما يلزم الإضافة على قسمين: لازم الإضافة لفظاً ومعنى نحو قصارى الشيء وحماداه، ولازم الإضافة معنى» والزيادة هنا غير لازمة، وقد تكون من ضمن تعليقات الحاشية.

(٥) فى ز، ظ «الظرفية» وعبارتها أدق.

(٦) «من وجهين» ساقط من ظ.

(٧) فى ز «مضمراً».

(ش) أما «وَحْدَ»[1] فقد تقدم الكلام عليه فى باب الحال، وأنه لازم النصب على الحال تقول: جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ، أى منفرداً، وقد جاء مضافاً إليه فى قولهم فى المدح: نَسِيجٌ وَحْدِهِ وَفَرِيدُ وَحْدِهِ، وفى الذم فى قولهم: جُحَيْشُ وَحْدِهِ[2] وعُيَيْر وَحْدِهِ.

وأما «لَبَّىْ» فإنه[3] أيضاً لازم[4] الإضافة إلى الضمير نحو: لَبَّيْكَ، ومعنى «لَبَّيْكَ» إقامة على إجابتك بعد إقامة، «وأما» «دَوَالَىْ» فتضاف أيضاً إلى الضمير وجوباً نحو: دَوَالَيْكَ. معناه [إِدَالَةً لك[5] بعد إدالة «وسَعْدَى» كذلك تقول سَعْدَيْكَ][6] ومعناه إسعاداً بعد إسعاد، وقد جاء فى الشعر إضافة «لَبَّىْ» إلى الظاهر على وجه الشذوذ. وعلى ذلك نَبَّهَ بقوله:

(ص) ... * وَشَذَّ إِيلاَءُ يَدَىْ لِلَبَّىْ

(ش) أى وشذ إضافة «لَبَّىْ» ليدى[7]، وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

١١٠ ـ دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِى مِسْوَراً * فَلَبَّىْ فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ[8]

---

(١) فى ظ «وحداً». تحريف.

(٢) جاء فى الكتاب ٣٧٧:١ «تقول هو نَسِيجُ وَحْدِهِ؛ لأنه اسم مضاف إليه بمنزلة نفسه إذا قلت: هَذَا جُحَيْشُ وَحْدِهِ».
وانظر المستقصى ٣٦٧:٢.

(٣) فى ك «فإنها».

(٤) فى ك «لازمة».

(٥) «لك» ساقط من هـ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٧) فى ظ «لبى إلى الظاهر».

(٨) نسبه العينى لأعرابى من بنى أسد، ولم ينسب فى كتب اللغة والنحو. انظر اللسان «لبب»، «لبى» والكتاب ١٧٦:١ وشرح المفصل ١١٩:١، وشرح الكافية لابن مالك ٩٣٢:٢، وشرح ابن الناظم ٣٩٠، وشرح ابن عقيل ٥٣:٢، والخزانة ٢٦٨:١، وشرح الشواهد للعينى ٢٥١:٢.
وعبارة الأصل: خطأ من الناسخ
دعوت لما نابنى مستوراً فلبى فلبى يدى مستور
«فلبى»، الثانية ساقطة من ت.

فأضاف «لَبَّيْ» إلى «يَدَىْ مِسْوَرٍ»، «وإيلاءً» فاعل «بِشَذٍّ» وهو مصدر مضاف إلى المفعول / الأول، «واللام» فى «لِلَبَّيْ» زائدة[1] فى المفعول الثانى تقوية لضعف العامل لكونه فرعا[2]، فإن «إيلاءً» مصدر أولى، وهو متعد إلى اثنين بنفسه. ثم قال:

١٢٦ ب

(ص) وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الجُمَلْ * حَيْثُ وَإِذْ

(ش) أما «حَيْثُ» فهى ظرف مكان، وأما «إِذْ» فهى ظرف للزمان والماضى، وكلاهما يلزم الإضافة إلى الجمل، وشمل قوله: «الجُمَلْ»: الجملة[3] الاسمية نحو: جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ، والفعلية نحو[4]: [جَلَسْتُ][5] حَيْثُ جَلَس زَيْدٌ، وأَتَيْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِذْ قَامَ[6] زَيْدٌ.

ثم إنَّ «إِذْ» تنفرد[7] بجواز حذف الجملة بعدها وتعويض التنوين منها.
وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * ... وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ
إِفْرَادُ إِذْ[8] ... * ...

(١) فى ت «زائد».
(٢) فى ش زيادة «فرعاً أعنى فى العمل».
وفى هـ ، ز، ت «فرعاً يعنى فى العمل».
والزيادة هنا تفيد.
(٣) «الجملة» ساقطة من ز.
(٤) «نحو» ساقطة من ظ.
(٥) «جلست» تكملة من هـ ، ز، ظ.
وإضافة «حيث» إلى المفرد ممنوع عند البصريين إلا فى الضرورة كقول الشاعر:
«أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً * نَجْمًا يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لَامِعَا
ومن أمثلة إضافة «إذ» للجملة الاسمية والفعلية - إلى جانب ما ذكره الشارح - ما ورد فى القرآن الكريم، حيث اجتمع إضافتها للجملة الاسمية والفعلية بقسميها، فى قوله تعالى فى سورة التوبة. آية: ٤٠.
﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ﴾.
(٦) فى ت «وإذ قائم زيد» تحريف.
(٧) فى ك «تنفرد عن حيث جواز» والزيادة هنا لا لزوم لها؛ لأن قوله: «تنفرد» توضح ذلك.
(٨) فى الأصل «إفراده» تحريف.
وفى ز «إفراد متى إذ». وما أثبتُّ أصوبُ كما فى الألفية وبقية النسخ.

(ش) الضمير فى «يَنَوَّنْ» عائد إلى[1] أقرب مذكور[2] وهو «إِذْ»، أى وإن ينون، إذ يحتمل إفراده، كقوله - تعالى -: (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ)[3] وقوله: (وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ)[4].

والضمير فى «أَلْزَمُوا» عائد على العرب، «وحَيْثُ وَإِذْ» مفعول بألزموا، «وإِضَافَةً» مفعول ثان وهو مقدم من تأخير، «وَإِلَى الجُمَلْ» متعلق بألزموا، والضمير فى «يَنَوَّنْ» عائد على «إِذْ» وكذلك الهاء فى إفراده[5]، واعلم أنَّ من أسماء الزمان ما يجرى مجرى «إِذْ» فى الإضافة إلى الجمل، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ * أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَانُبِذْ

(ش) يعنى أنَّ ما شابه[6] «إِذْ» فى كونه اسم زمان مبهم[7] بمعنى الماضى يجرى / مجرى «إِذْ» فى إضافته إلى الجملة الاسمية والفعلية جوازاً لا لزوماً نحو: «يَوْم، ووَقْت، وحِين». فتقول: قُمْتُ يَوْمَ قَامَ زَيْدٌ، وحِينَ زَيْدٌ قَائِمٌ. وفُهم منه أنه إذا كان غير مبهم لم يضف إلى الجمل نحو «نهار»، وكذلك إذا كان محدوداً، نحو «شهر»[8] فلا يجرى مجرى[9] «إِذْ» إلا إذا استوى[10] الشبه فى الأوجه المذكورة، و«ما» موصولة واقعة على أسماء

١٢٧ أ

(١) فى ش، هـ، ز، ك، ت «على».
(٢) فى الأصل، هـ، ز، ظ، ت «المذكور».
(٣) سورة الروم. آية: ٤، ٥.
(٤) سورة الواقعة. آية: ٨٤
(٥) فى ش «فى إفراده عائده على إذ» ولا يتوقف المعنى على هذه الإضافة.
(٦) فى ش «ما أشبه».
(٧) فى ك «مبهم غير محدود» ولعل الزيادة من صنع الناسخ، أو من قارىء لنسخة دخلت فى الأصل.
(٨) فى ز زيادة «نحو شهر وأنه لو كان بمعنى الاستقبال» ويبدو أن الإضافة تعليق من قارىء للنسخة ثم دخلت فى صلبها».
(٩) «مجرى» ساقطة من ظ.
(١٠) فى ك «إلا أنَّ يستوى».

الزمان الشبيهة[1] «بإذْ» وهى مفعول مقدم بأضف، وصلتها «كَإِذْ»، «ومَعْنًى» منصوب على إسقاط الخافض «وجوازاً»[2] مصدر[3] وصف لمصدر محذوف تقديره أضف إضافة جائزة، ويحتمل أن يكون منصوباً عل الحال إذا قدرنا المصدر المحذوف معرفة[4]، والأول أظهر «وكَإِذْ»[5] الثانى متعلق بأضف، وهو على حذف مضاف إى كإضافة إذ، ويحتمل أن يكون فى موضع الحال على أنه نعت نكرة مقدم[6] عليها[7]، والتقدير: إضافة كإضافة إذ، وهو أظهر ويكون التقدير: أضف ما أشبه إذ من ظروف[8] الزمان كإضافة إذ إلى الجمل؛ ولذلك أعقبه[9] بقوله: «جَوَازاً»؛ لأنه لو لم يقل جوازاً لفهم منه أنها تضاف إلى الجمل لزوماً. قوله: «حِينَ جَانُبِذْ»، مثال لإضافة[10] حين للجملة[11] الفعلية «وهو»[12] متعلق بنُبِذْ، ومعنى نُبِذْ: طُرِحْ. ثم قال:

(ص) وَابْنِ أَوِ اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا * وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوّ / فِعْلٍ بُنِيَا

١٢٧ ب

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأ * أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

---

[1] فى ش «المشبهة».
[2] فى الأصل «جوازاً».
[3] «مصدر» ساقطة من ك.
[4] ويكون التقدير: أضف الإضافة فى حال كونها جائزة. وهذا يفسد المعنى وكما ذكر الشارح - الإعراب الأول أظهر. لأنَّ معنى قول الناظم «أَضِفْ جَوَازاً» قريب من الإعراب الأول.
[5] فى الأصل، ش، ك «كإذْ»، وما أثبتُّ أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.
[6] فى هـ ، ز، ظ، ت «تقدم».
[7] فى ش زيادة «مقدم عليها وانتصب على الحال».
[8] فى ش «من ظرف» تحريف.
[9] فى ت «عقبه» تحريف.
[10] فى ت «الإضافة» تحريف.
[11] فى ش، هـ ، ز، ك، ت «إلى الجملة».
[12] فى الأصل «وهى».

(ش) يعنى أنَّ ما أجرى[1] من أسماء الزمان مجرى «إذْ» فأضيف إلى الجملة يجوز فيه حينئذٍ البناء[2] والإعراب، إلا أنَّ الجملة إذا كانت مصدرة[3] بفعل مبنى اختير البناء، وشمل قوله: «فِعْلٍ بُنِيَا» الماضىَ كقوله:

١١١ - عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ[4]

والمضارع المبنِىّ كقوله:

١١٢ - عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ[5]

وإن كانت الجملة المضاف إليها مصدرة بالفعل المعرب، وهو المضارع العارى من موانع[6] الإعراب: نحو قوله - عزَّ وجلَّ -: [7] (هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ)[8]

أو بالمبتدأ. نحو قول الشاعر:

---

[1] فى ز «ما جرى».

[2] فى ظ «هذا البناء» تحريف.

[3] فى ت «مصدرية» تحريف.

[4] سبق تخريج هذا الشاهد فى باب المفعول المطلق.
وعجزه: «فَنَدْلاً زريق المال ندلَ الثعالب».
يروى على حين بالخفض على الإعراب، وعلى حينَ بالفتح على البناء - موضع الشاهد - وهو أرجح لكونه مضافاً إلى مبنى أصالة وهو أَلْهَى.

[5] لم أعثر على قائله.
وصدر البيت: «لأَجْتَذِبَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِى تَحَلُّمَا».
انظر شرح المرادى ٢:٢٦٧، ومغنى اللبيب ٢:١١٥، وشرح التصريح ٢:٤٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢:٨٨٣
فى هـ ، ت «على حين يستصبين كل حكيم».
يروى بخفض حينَ على الإعراب، وفتحه على البناء - موضع الشاهد - لأنه مضاف إلى مبنى وهو يستصبين المبنى على السكون لاتصاله بنون الإناث. يستصبين: ماضى استصبيت قال استصبيت فلاناً جعلته فى عداد الصبيان».

[6] فى ز «عن مواضع» تحريف.

[7] فى ز «قول الله عز وجل».

[8] سورة المائدة. آية:١١٩.

١١٣ - أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرِكِ اللَّهُ أَنَّنِي
كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الكِرَامُ قَلِيلُ[١]

فالوجه الإعراب. وهو متفق عليه؛ ولذلك قال:

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا * أَعْرِبْ ...[٢]

وأجاز «الكوفيون» فيه البناء وتبعهم الناظم[٣]، ولذلك قال:

«وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا»[٤] ويؤيده قراءة نافع (هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ [الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ[٥]])[٦] وأن قوله: «عَلَى حِينَ الكِرَامُ قَلِيلُ، روى بفتح حين، والتفنيد: التكذيب. والذى يبنى عليه الظرف فى هذا الفصل الفتح[٧] ولم ينبه عليه الناظم، «ومَا» موصولة واقعة على أسماء الزمان الجارية مجرى «إِذْ» وهى مفعولة بأَعْرِبْ ومطلوبة لابن فهو باب التنازع، «وأَوْ» للتخيير، وصلة «مَا» قد أجريا، «وكَإِذْ» متعلق بأجريا[٨]، وقَصَر «بِنَا» لضرورة الوزن، «وبُنِيَا»[٩] فى موضع الصفة «لِفِعْلٍ»، «وقَبْلَ» / متعلق بأَعْرِب، «وأَوْ» للتقسيم، «ومَنْ» شرط فى موضع الرفع[١٠] بالابتداء،

١٢٨
أ

---

(١) نسب لموبال بن جَهْم المذحجى فى شرح الشواهد للعينى ٢:٢٥٧ وقيل: لمبشر بن الهذيل الفزارى كما فى شرح شواهد الغنى للسيوطى ٢:٨٨٤ وهو بلا نسبة فى مغنى اللبيب ٢:١١٥، وشرح المرادى ٢:٢٦٨.

(٢) فى ز «إعراب» تحريف.

(٣) أجاز أبو على الفارسى أيضاً البناء.
انظر التسهيل ١٥٨، ١٥٩، وشرح ابن الناظم ٣٩٤.

(٤) فى ز «فإن يفندا» تحريف. وما أُثبتُّ أصوبُ كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ز.

(٦) سورة المائدة. آية:١١٩.
قراءة نافع بالفتح على البناء، وقرأ الباقون بالرفع على الإعراب. انظر: الإملاء ١:٢٣٤.

(٧) «الفتح» ساقطة من ت.

(٨) فى هـ ، ت «بأجرى» وما أُثبتُّ أدقّ كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٩) فى هـ ، ت «وبنى» وما أُثبتُّ أدقُّ كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(١٠) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «رفع» وعبارتها أحسن.

وخبره[١] «بَنَى»، والفاء[٢] جواب الشرط. ثم قال:

(ص) وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى * جُمَلِ الأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى

(ش) يعنى أنَّ العرب ألزمت «إِذَا» الإضافة إلى الجمل الفعلية ويعنى «بإِذَا» الظرفية دون الفجائية، والجملة بعدها فى موضع جر عند الجمهور، والعامل فيها جوابها على المشهور[٣] «وإِذَا» مفعول أول بألزموا، «وإِضَافَةً» مفعول ثان، «وإِلَى» متعلق بإضافة، «وهُنْ»[٤] فعل أمر من هان يَهُون ضد صعب[٥]، ثم قال:

(ص) لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلاَ * تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلاَ

(ش) من الأسماء اللازمة[٦] للإضافة لفظاً ومعنى «كِلاَ» و«كِلْتَا».

وفُهم من قوله: «لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ» أنهما لا يضافان لمفرد[٧]، وشمل مفهم اثنين: المثنى نحو: كِلاَ الرَّجُلَيْنِ، وضميره نحو: كِلاَهُمَا، وما دل عليه نحو: كِلاَنَا، واسم الإشارة نحو: كِلاَ ذَيْنِكَ.

وفُهم من قوله: «مُعَرَّفٍ» أنهما لا يضافان إلى نكرة، فلا يُقال: كِلاَ رَجُلَيْنِ.

---

[١] فى ز «والخبر».

[٢] يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:
«أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا»

[٣] «إذا» اسم زمان مستقبل مضمن معنى الشرط. ولا تضاف إلا إلى جملة فعلية، وقد يليها اسم بعده فعل، ويكون الاسم مرتفعاً بفعل مضمر. نحو قوله ـ تعالى ـ فى سورة الانشقاق آية: ١
(إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)
هذا ما ذهب إليه سيبويه، وأجاز الأخفش ارتفاع الاسم بالابتداء.
انظر الكتاب ١٠٦:١، ١٠٧، والخصائص ١٠٤:٢.

[٤] فى ز «وكن» تحريف.

[٥] فى ك «الصعب».

[٦] فى ت «من أسماء لازمة» تحريف.

[٧] فى ش، هـ ، ظ، ت «للمفرد».

ومن قوله: «بِلاَ تَفَرُّقٍ» أنه لا يُقال كِلاَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وقد جاء فى ضرورة الشعر كقوله:

١١٤ . كِلاَ أَخِى وَخَلِيلِى وَاجِدِى عَضُدًا
فِى النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ[1]

و«مُعَرَّفٍ» نعت لمفهم، «واللاَّم» فيه متعلق بأضيف، وكذلك بِلاَ، ولا زائدة بين الجار والمجرور. ثم قال:

(ص) وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ * أَيًّا ...

من الأسماء اللازمة للإضافة معنى دون لفظ «أَىّ»، وقوله: وَلاَ / تُضِفُ»، ١٢٨/ب نهى أن يضاف[2] «أى» لمفرد معرف، وفُهم منه أنها تضاف للجمع والمثنى مطلقاً نكرة كان أو معرفة. نحو: أَىُّ رِجَالٍ وَأَىُّ رَجُلَيْن، وأَىُّ الرِّجَالِ وأَىُّ الرَّجُلَيْنِ[3].

وفُهم منه أيضاً أنها تضاف للمفرد النكرة. نحو: أَىُّ رَجُلٍ. ويمتنع أن يضاف إلى المفرد المعرفة إلا فى صورتين، أشار إلى الأولى[4] بقوله:

(ص) ... * ... وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

(ش) يعنى أنك إذا كررت «أَيًّا»، جاز أن تضيفها إلى المفرد[5] المعرفة[6] نحو: أَىُّ زَيْدٍ، وأَىُّ عَمْرٍو عِنْدَكَ، بمعنى أَىُّ الرَّجُلَيْنِ، قيل: ولا يأتى إلا فى الشعر كقوله:

---

[1] نسبه الأستاذ عبد السلام هارون فى معجم شواهد العربية ١: ٧٤ للحطيئة ولم أجده فى ديوانه وهو بلا نسبه فى: شرح ابن الناظم ٣٩٦، وشرح ابن عقيل ٢: ٦٣، وشرح التصريح ٢: ٤٣، والهمع ٢: ٥٠، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢: ٥٥٢، وشرح الأشمونى ٢: ٢٦٠. روى صدر البيت فى ظ: «بكلا أخى وخليلى واجدى عضداً».

[2] فى هـ ، ز، ت «تضاف».

[3] ما بعد «معرفة» إلى هنا ساقط من ش.
وفى ك «نحو أى رجال وأى الرجل وأى الرجلين وأى الرجل».

[4] فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «الأول».

[5] «المفرد» ساقطة من ك.

[6] «المعرفة» ساقطة من ش وفي الاصل هـ، ظ، ك «المعرفة»

١١٥ ـ أَلاَ تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيُّكُمْ * غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كَانَ خَيْراً وَأَكْرَمَا[١]

ثم أشار إلى الصورة الثانية بقوله:

(ص) أَوْ تَنْوِ الاجْزَا ... * ...

(ش) أى يجوز إضافتها إلى المفرد المعرفة[٢] إذا نويت أجزاء ذلك الاسم كقوله[٣]: أَيُّ زَيْدٍ ضَرَبْتَ، والتحقيق أنها فى هذه الصورة مضافةٌ إلى الجمع لأنَّ التقدير: أَيُّ أَجْزَائِهِ ضَرَبْتَ، ولذلك يكون الجواب يده أو رأسه. ثم اعلم أنَّ «أَيًّا» بالنظر إلى إضافتها إلى المعرفة والنكرة على[٤] ثلاثة أقسام، أشار إلى القسم الأول منها بقوله:

(ص) ... واخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ * مَوْصُولَةً أَيًّا[٥] ...

(ش) يعنى أنَّ «أَيًّا» إذا كانت موصولة تختص بإضافتها إلى المعرفة نحو: امْرُرْ[٦] بِأَيِّ الرِّجَالِ هُوَ أَفْضَل وأَيُّهُمْ هُوَ أَكْرَم، ثم أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... ... وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

(ش) يعنى أنَّ «أَيًّا» إذا كانت صفة بعكس الموصولة، وهى[٧] أنها تختص بإضافتها إلى النكرة نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ / أَيِّ رَجُلٍ، وكذلك إذا كانت حالاً كقولك: جَاءَ زَيْدٌ أَيَّ فَارِسٍ. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

١٢٩ / أ

---

(١) لم أعثر على قائله، وقد ورد فى أكثر كتب النحو غير معزو.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٩٥٨، وشرح ابن الناظم ٣٩٧، وشرح الأشمونى ٢:٢٦٠.

(٢) فى الأصل، ش، ظ، ك «المعرف».

(٣) فى هـ ، ز، ظ، ت «كقولك».

(٤) «على» ساقطة من ت.

(٥) فى ت أكمل الشطر الثانى من بيت الألفية.
..... وَاخْصُصنْ بِالْمَعْرِفَهْ مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ
وسيذكره فى الأصل، وبقية النسخ فى موضعه مع الشرح.

(٦) فى هـ ، ز «مررت».

(٧) فى ظ، ت «وهو».

(ص) وَإِنْ تَكُنْ شَرطاً أَوِ اسْتِفْهَامَا   فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الكَلاَمَا[1]

(ش) يعنى أن «أيًّا» إذا كانت شرطاً أو استفهاماً جاز أن تضاف إلى المعرفة والنكرة نحو: أَىُّ الرَّجُلِ تَضرِبْ أَضْرِبْهُ[2]، وأَىُّ الرِّجَالِ تُكْرِمْ «أُكْرِمْهُ»[3]، وأَىُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ؟، وأَىُّ الرِّجَالِ عِنْدَكَ[4] ؟

و«أيًّا» مفعول بتضف، «وَإِنْ كَرَّرْتَهَا» شرط، وجوابه «فأَضِفْ» وحذف مفعول «فأضف»[5]، والمجرور المتعلق[6] به[7] لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: فأضفها[8] للمعرفة، «وأَوْ تَنْوِ» معطوفاً[9] على «كَرَّرْتَهَا»، فهو شرط، والتقدير: وإِنْ كَرَّرْتَهَا أَوْ نَوَيْتَ[10] الأَجزَاءَ فَأَضِفْهَا.

وفيه نظر؛ لأن ما عُطف على الشرط شرط، وتقدم عليه «فأَضِفْ» وهو جواب، ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط، ولم أر فيما وقفت عليه من كلام[11] مثل هذا التركيب، ونَظِيرُه: إِنْ قَامَ زَيْدٌ [فَأَكْرِمْهُ][12] أَوْ يَقْعُدَ على

---

(1) «فمطلقاً كمّل بها الكلاما» ساقط من ظ.
(2) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «أى رجل تضرب أضربه».
وأثبتّ ما جاء فى هـ، ز؛ لأنه الأولى، والذى يمثل إضافته إلى المعرفة.
(3) فى الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ت «وأى رجل تكرم أكرمته».
وأثبتّ ما جاء فى ك؛ لأنه الأولى، والذى يمثل الإضافة إلى المعرفة.
(4) «وأى الرجال عندك» ساقط من ك.
(5) فى ز، ك «أضف».
(6) فى ت «متعلق به».
(7) فى ش «به محذوف» والمعنى يتم بدونها ولا حاجة إليها.
(8) فى ز «وأضفها».
(9) فى ش، هـ، ز، ك، ت «معطوف».
(10) فى ت «ونويت».
(11) فى ش «من الكلام».
وفى هـ، ز، ك، ت «من كلام العرب» وعبارتها أكمل.
(12) «فأكرمه» تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.
وفى ظ «أكرمه».

أنَّ الإكرام مرتب على الفعلين، ويتخرج على حذف[1] «إنْ» الشرطية قبل تَنْوِ على مذهب مَن أجاز ذلك، فيكون التقدير: أَوْ إِنْ تَنْوِ الأَجْزَاءِ فَأَضِفْ، وحذف فأضف لدلالة الأول عليه، فإن قلت: مذهب مَن أجاز ذلك أنَّ الفعل يرتفع بعد حذف «إنْ» كقوله:

١١٦ ـ وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً * فَيَبْدُو [وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ][2]

قلت يجوز أن يكون «تَنْوِ» مرفوعاً واكتفى بالكسرة عن الياء كقوله [تعالى[3]] (وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ)[4] / ١٢٩ ب

فى قراءة من حذف الياء[5]، أو يكون حذف الياء من «تَنْوِ» لإلتقاء الساكنين على مذهب من لا يعتد بحركة النقل فى «أل»، وقوله: أَيًّا مفعول باخصص[6]. «وبِالْمَعْرِفَهْ» متعلق به، «ومَوْصُولَةً» حال من «أى» مقدم[7] عليها، «والصِّفَهْ» مبتدأ خبره بالعكس، «وإِنْ تَكُنْ شَرْطًا» شرط[8] جوابه «فَمُطْلَقًا» إلى آخر البيت، «ومُطْلَقًا» حال من «أَى» يعنى مضافة إلى المعرفة

---

(١) فى هـ ، ز، ظ، ت «على أن يكون حذف» وعبارتها أكمل.

(٢) الشاهد لذى الرمة.

وما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ك.

انظر ديوان ذى الرمة ٣٩١، والمقرب ١:٨٣، وتمرين الطلاب ٦٩، والهمع ١:٩٨، وشرح الأشمونى ١:١٩٦/٣:٩٦، والخزانة ١:٣١٢، والدرر ١:٧٤، وحاشية الملوى ص ١٠٥.

يحسر: أى ينكشف، يقال حسره أى كشفه.

(٣) «تعالى» تكملة من ظ، ك، ت.

(٤) سورة الفجر. آية: ٤.

(٥) قرأ بالجمهور «يَسْر» بحذف الياء وصلاً ووقفا، وقرأ ابن كثير «يسرى» بإثباتها وصلاً ووقفًا، أما أبو عمرو فقد أثبت الياء فى الوصل وحذفها فى الوقف.

انظر: معانى الفراء ٣:٢٦٠، السبعة فى القراءات ٦٨٤. والاتحاف ص ٦٨٤.

(٦) فى الأصل، ظ «باخصص» وما أثبتُّ أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٧) فى ش «مقدمة» وفى ز «تقدم».

(٨) «شرط» ساقطة من ت.

والنكرة، ومعنى «كَمِّلْ بِهَا الكَلاَمَا[1]» أى الكلام الذى هو جزؤه؛ لأنها مع ما أُضيفت إليه جزء كلام[2]. ثم قال:

(ص) وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرْ * ...

(ش) «لَدُنْ» من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى، ومعناها[3] قيل بمعنى «عند»، وقيل هى لأول غاية[4] فى[5] الزمان والمكان، وفُهِم من قوله: «فَجَرْ» أنها لا تضاف إلا للمفرد[6]، وجعل «المرادى»[7] قوله «فَجَرْ» شاملاً للجرّ فى اللفظ والمحل؛ لتندرج الجملة. وجعل[8] من إضافتها إلى الجملة[9] قوله:

١١٧ - [صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ] * لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ[10]

والفعل عند المصنف فى نحو هذا على تقدير أن، قال فى الكافية[11]:

---

(١) فى الأصل، هـ ، ظ، ك، ت «الكلام».
وما أثبتّ أدقّ كما ورد فى الألفية، ش، ز.
(٢) فى ز «الكلام».
(٣) «ومعناها» ساقط من هـ ، ز.
(٤) فى ظ «الغاية».
(٥) فى ز «من الزمان».
(٦) فى ش «إلى المفرد»، وفى ظ «لمفرد».
(٧) شرح المرادى ٢:٢٧٤.
(٨) فى ك «فجعل».
(٩) يريد إضافتها إلى الجملة الفعلية هنا.
(١٠) البيت للقطامى:
ما بين المعقوفين تكملة من ت.
انظر فى ديوانه ٥٠، وأمالى الشجرى ١:٢٣٣، وشرح المراى ٢:٢٧٤، وشرح التصريح ٢:٤٦، والهمع ١:٢١٥، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١:٤٥٥، وشرح الأشمونى ٢:٢٦٣. والخزانة ٣:١٨٨، ١٨٩، والدرر ١:١٨٤.
ومعجم شواهد العربية ١:٥٧.
الذوائب: جمع ذؤابة وهى خصلة من الشعر.
(١١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٩٤٦.

وَإِثْرَ رَيْثَ وَلَدُنْ أَنْ قُدِّرَا * مِنْ قَبْلِ فِعْلٍ[1] نَحْوِ مِنْ لَدُنْ سَرَى[2]

وأجاز «المرادى»[3] أيضاً أن يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله:

١١٨ ـ ... لَدُنْ أَنْتَ يَافِعٌ * ... [4]

وليس فيه دليل لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف تقديره: لَدُنْ وَقْت أَنْتَ فِيهِ يَافِعٌ[5]، وقد سمع نصب «غُدْوَة» بعد «لَدُنْ». وإلى / ١٣٠ أ ذلك[6] أشار بقوله:

(ص) ... * وَنَصْبُ غُدْوَةٍ[7] بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

(ش) يعنى أنه قل نصب «غُدْوَة» بعد «لَدُنْ» كقول ذى الرُّمة:[8]

١١٩ ـ لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى إِذَا امْتَدَّتِ الضُّحَى
وَحَثَّ القَطِينَ الشَّحْشَحَانُ المُكَلَّفُ[9]

ونصبه[10] قيلَ: على تشبيه «لَدُنْ» باسم الفاعل المنون، وقيل: على إضمار كان الناقصة، وقيل: على التمييز، وقد سمى[11] بعض المتأخرين تنوين

---

(١) «فعل» ساقطة من ت.

(٢) فى هـ ، ت «من لدن برا» وفى ز «من لدن قرا» تحريف.

(٣) شرح المرادى ٢٧٤:٢.

(٤) جزء من بيت لم أعثر على قائله وقد ذكره المرادى كاملاً فى شرحه ٢٧٤:٢.

وَتَذْكُرُ نُعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَافِعٌ * إِلَى أَنْتَ ذُو فَوْدَيْنِ أَبْيَضُ كَالنَّسْرِ

انظر الارتشاف ٢٦٤:٢، والهمع ٢١٥:١، وشرح الأشمونى ٢٦٢:٢، ومعجم شواهد النحو ٩٢.

(٥) فى ز، ك «يانع» تحريف.

(٦) فى هـ ، ز، ت «وقد».

(٧) فى هـ «غدة» تحريف.

(٨) فى ش «ذو الرمة» تحريف.

(٩) انظر ديوان ذى الرمة ٣٧٤، واللسان «شحَّ».

القطين: القطين هنا المقيمون فى الموضع لا يكادون يبرحونه جمع قاطن.

الشحشحان: الحادى السريع، وقيل الرجل الماهر فى الخطبة.

(١٠) فى ظ، ت «ونسبه» تحريف.

(١١) فى ظ «سمع» تحريف.

«غُدْوَةٍ» مع «لَدُنْ» تنوين[1] الفرق، «ولَدُنْ» مفعول أول بألزموا، «وإِضَافَةً» مفعول ثان ومفعول «فَجَرّ» محذوف تقديره: فَجَرّ مَا أُضِيفَ إِلَيْه، «ونَصْبُ» مبتدأ وخبره نَدَرْ، «بِهَا» متعلق «بِنَصْب». ثم قال:

(ص) وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ * فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

(ش) من الأسماء اللازمة للإضافة «مع» وهى اسم لموضع الاجتماع ملازمة الظرفية[2]، وتفرد[3] فيلزم نصبها على الحال نحو: جَاءَ الزَّيْدَانِ مَعًا أى جَمِيعًا، وقد حُكِيَ جَرُّهَا بِمِنْ، حكى «سيبويه» من قولهم: «ذَهَبْتُ من معى[4]» وقوله: «مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ»، يعنى أن فيها لغتين: فتح العين وسكونها، ولغة السكون قليلة[5]، قوله: «ونُقِلْ فَتْحٌ وكَسْرٌ» يعنى فى لغة السكون إذا التقت العين الساكنة[6] مع ساكن بعدها وُجب تحريكها، فمن حرَّكها بالفتح فللتخفيف، ومن حرَّكها بالكسر فعلى[7] أصل التقاء الساكنين، وقول «المرادى» هما[8] مرتبان لا مفرعان[9] غير صحيح / بل هما

١٣٠ ب

---

(1) فى ظ «بتنوين».

(2) فى ش، هـ، ز، ك، ت «للظرفية».

(3) فى ش، ك «وقد تفرد».

(4) فى هـ، ز، ظ، ت «ذهبت من معه» فى الكتاب ١: ٤٢٠ «ذهب من معه» وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٩٥١، وشرح ابن الناظم ٣٩٩ وشرح المرادى ٢: ٢٧٦، وشرح التصريح ٢: ٤٨. «مع» هنا اسم بدليل جرها بمن، وكقوله ـ تعالى ـ فى سورة الأنبياء آية ٢٤ (هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِي).

(5) فى ك «ولغة السكون فيها قليلة».

«مع» المشهور فيها فتح العين، وهى معربة، ومن العرب من يسكنها ومنه قول جرير:

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعْكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُم لِمَامَا

وقيل: أن تسكينها ضرورة وليس كذلك، بل هو لغة ربيعة، وهى عندهم مبنية على السكون، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف، وادَّعى «النحاس» الإجماع على ذلك وهو فاسد، فإن سيبويه زعم أن ساكنة العين اسم».

شرح ابن عقيل ٢: ٧٠ وانظر شرح أبيات سيبويه للسيرافى ٢: ٢٩١، وشرح المرادى ٢: ٢٧٦.

(6) فى الأصل «ساكنه».

(7) فى الأصل «فعل» تحريف.

(8) فى ك «وهما».

(9) فى ظ، ت «مفرغان» تحريف. انظر شرح المرادى ٢: ٢٧٧.

مفرعان لا[1] مرتبان؛ لأن لغة الفتح لا يحدث الساكن فيها حكماً، وإنما يحدثه في الساكنة[2]، ويدل على صحة ما ذكرته قوله: «لِسُكُونٍ»، فجعل الفتح والكسر لأجل السكون، «ومَعَ» معطوف على «لَدُنْ» في البيت الذى قبله، والتقدير: وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ وَمَع[3]، «ومَعْ»[4] الساكن العين مبتدأ[5]، «وقَلِيلٌ» خبره، «وفِيهَا» متعلق بقليل، ولا يصح أن يكون «مَع» المفتوح العين مبتدأ والجملة بعده خبر؛ لأن ذلك لا يؤخذ منه حكم مع فى لزومها الإضافة بل يؤخذ منه[6] أن فيها لغتين فقط بخلاف الإعراب الأول. ثم قال:

(ص) وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْراً[7] إِنْ عَدِمْتَ مَا * لَهُ أُضِيفَ نَاوِياً مَا عُدِمَا

(ش) «غير» من الأسماء اللازمة للإضافة، وقد تخلو عنها لفظا، وذلك مفهوم من قوله: «إِنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ»، يعنى إن عدمته فى اللفظ وقوله: «نَاوِياً مَا عَدِمَا»[8] يعنى أنَّ المضاف إليه يكون لفظاً ومعنوياً ومعناً وفهم منه أنه إن لم يعدم المضاف إليه لم يبن على الضم، وأنه إن حُذف ولم ينوَ لم يبن أيضاً على الضم، وأنَّ المعنى[9]: «نَاوِيًا مَعْنَى مَا عُدِم[10]» دون لفظه، فهو على حذف مضاف، لانه إذا نوى لفظه ومعناه كان معرباً[11] كما لو لفظ بالمضاف إليه، «وغَيْراً»[12]

---

(1) فى ظ «غير» تحريف.

(2) فى ش، ك «وإنما يحدث فى لغة السكون» وعبارتهما أدق.

(3) «ومع» ساقط من ظ، ك.

(4) فى ش، هـ ، ظ «مع» تحريف.

(5) فى ظ «وهو مبتدأ».

(6) «منه» ساقط من هـ .

(7) فى ز «غير» وما أثبتُّ أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(8) فى ش، ك، ت «عدما» وما أثبتُّ أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(9) «وأن المعنى» تركيب غير واضح فى الأصل.
وفى هـ ، ز، ظ، ت «ويعنى».

(10) فى ظ، ت «ما عدما».

(11) «معربا» ساقطة من ت.

(12) فى ش، ز، ك، ت «وغير» وما أثبتُّ أدق كما فى الأصل والألفية وهـ ، ظ.

١٣١/أ

مفعول أول[1] باضمم «وبنَاءً» مصدر فى موضع الحال / أى بانيا، «وإنْ عَدِمتَ» شرط، «ومَا» مفعول بعدمت واقع على المضاف إليه، «وأُضِيفَ»[2] صلة لما، «ولَهُ» متعلق بأضيف، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الهاء[3] فى له، والضمير فى أضيف عائد على[4] غير «ونَاوِيًا» حال من الفاعل باضمم أو من التاء فى عدمت، «وما» مفعول[5] بناوياً وهى واقعة على المضاف وصلتها[6] عُدِما. ثم قال:

(ص) قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ * وَدُونُ وَالجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلُ

(ش) لما قَدَّم حكم «غَيْر» وهو أنها تبنى على الضم إذا قطعت عن الإضافة ونوى المضاف إليه أَلْحَق «بِغَيْر» فى ذلك الحكم «قَبْلُ»[7] وما بعده «فَقَبْلُ وَبَعْدُ» نحو قوله ـ عز وجل ـ: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[8]

وحَسْبُ كقوله[9]: مَا عِنْدِى غَيْرُ[10] دِرْهَمٍ حَسْبُ.

«وأَولُ» نحو: ابْدَأْ بِهَذَا مِنْ أَوَّلُ، «ودُونَ» نحو: مِنْ دُونُ. وَالجِهَاتُ[11]، يعنى: الجهات الست[12] وهى يَمِينُ وشمال وفوق وتحت ووراء وأمام، تقول: جِئْتُكَ مِنْ تَحْتُ وَمِنْ فَوْقُ وَعَنْ يَمِينُ وشِمَالُ، فهذه كلها تبنى[13] على

(1) «أول» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.
(2) فى ظ «وأضيف إليه» تحريف.
(3) فى الأصل «والهاء» تحريف.
(4) فى الأصل، ش، ك «إلى».
(5) فى ش «مفعولة» تحريف.
(6) فى ش، هـ، ز، ك، ت «المضاف إليه وصلته». وعبارتها أكمل.
(7) «قبل» ساقطة من ت.
(8) سورة الروم. آية: ٤.
(9) فى هـ، ز، ظ، ت «كقولك».
(10) «غير» ساقطة من ظ.
(11) فى الأصل «الجهات».
(12) فى ز «الستة» تحريف.
(13) «تبنى» ساقطة من ك.

الضم «كغير» إذا عدم ما أضيف إليه، ونوى معناه دون لفظه. ثم قال:

(ص) وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا * قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

(ش) هذا تصريح بما فُهم من قوله: «نَاوِيًا مَا عُدِمَا» فإنه إن لم ينو لم يبن على الضم فلم يبق إلا الإعراب وهو الأصل؛ إلا أن قوله: «نَصْبًا» يوهم أنه لا يعرب حال قطعه عن الإضافة / إلا بالنصب وليس كذلك بل يعرب بالنصب إن كان ظرفاً. كقوله:

١٣١/ب

١٢٠ ـ فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً * أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الحَمِيمِ[(١)]

وبالجر إذا دخل عليه حرف الجر نحو قوله ـ عز وجل ـ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾[(٢)].

في قراءة مَنْ جرَّ وَنَوَّنَ[(٣)]، وكأنه استغنى عن ذكر[(٤)] الجر لشمول المفهوم

---

(١) نسب إلى عبد الله بن يعرب في شرح الشواهد للعيني ٢:٢٦٩، وشرح التصريح ٢:٥٠.
ونسب إلى يزيد بن الصعق في الخزانة ١:٤٢٠، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٤:٨٨، وشرح الكافية لابن مالك ٢:٩٦٥، وشرح ابن الناظم ٤٠١، وشرح المرادي ٢:٢٧٨، وشرح ابن عقيل ٢:٧٣.
في هـ «وساغ لي الشراب وكنت قبلاً»
روى في الأصل «أكاد أغص بالماء الزلال»
وروى في شرح الأشموني «أكاد أغص بالماء الفرات».
وما أثبتُّ هي الرواية الصحيحة كما ورد في أغلب كتب النحو.
ساغ: حلا ولان وسهل مروره في الحلق.
أغص: من الغصص وهو انحباس الطعام ووقوفه في الحلق.
الحميم: الماء الحار.

(٢) سورة الروم. آية:٤.

(٣) قرأ بذلك أبو السمال، والجحدري، والعقيلي.
وأجاز الفراء الكسر من غير تنوين «من قبلِي ومن بعدِي».
وحكى الكسائي عن بعض بني أسد «من قبلٍ ومن بعدُ».
بتنوين قبل وضم بعدُ.
انظر شرح الكافية للرضي ٢:١٠٢، وشرح التصريح ٢:٥٠، ومعاني القرآن للفراء ٢:٣٢٠، وتفسير القرطبي ١٤:٧ والبحر ٧:١٦٢ وروح المعاني ٢١:٢٠.

(٤) «ذكر» ساقطة من ظ.

الأول له، وخص النصب بالذكر لكثرته، والحاصل أن «قَبْلاً» وما بعدها لها أربعة أحوال: تصريح بالمضاف إليه، ونيته معنًى[1] ولفظاً، وعدمه لفظاً ومعنًى، وهى فى هذه الأحوال الثلاثة معربة، وعدم ذكر المضاف إليه ونيته معنًى ولا لفظاً، وهى فى هذه الحالة مبنية على الضم، وإنما بُنِيَتْ فى هذه الصورة[2]؛ لأن لها شبهاً بالحرف لتوغله[3] فى الإبهام، فإذا انضم إلى ذلك تضمن[4] معنى الإضافة مخالفة[5] النظائر بتعريفها بمعنى ما هى مقطوعة عنه كمل بذلك شبه الحرف فاستحقت البناء وبنيت على الضم؛ لأنه[6] أقوى الحركات تنبيهاً على عروض سبب[7] البناء. «وقَبْلُ» مبتدأ وخبره «كَغَيْرُ» ويجوز ضبط «قَبْلُ وَغَيْرُ» بالضم من غير تنوين وبالتنوين، والرفع وهو الأصل؛ لأنهما اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء[8]، ووجه الضم أنه ذكرها على الحالة التى تكون عليها فى حال قطعها عن الإضافة، وأما[9] «بَعْدُ ودُونُ» وما بينهما فيتعينّ[10] فيها الضم من غير[11] / تنوين إذ لا يستقيم الوزن إلا به، ووجهه ما تقدم فى «قَبْلُ وغَيْرُ» وهى معطوفة على «قَبْلُ»، «والجِهَاتُ وَعلُ»[12] كذلك،

١٣٢
أ

---

(١) «معنى و» ساقط من ت.
(٢) «الصورة» ساقطة من ش.
(٣) فى ش، هـ ، ز، ظ، ت «لتوغلها».
(٤) «تضمن» ساقطة من ش.
(٥) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «ومخالفة».
(٦) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «لأنها».
(٧) فى ش «على سبب عروض البناء» تقديم وتأخير.
(٨) فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ك، ت «لأنها أسماء ليس فيها ما يوجب البناء».
وأثبت عبارة ش لأنها الأولى والأصوب فهو يريد «قبل وغير».
(٩) فى ز «وما» تحريف.
(١٠) فى ظ «فتعين».
(١١) فى هـ «بغير».
(١٢) فى الأصل، ت «وعلى» وما أثبتُّ أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.

«والواو فى أَعْرَبُوا»[1] تعود[2] على العرب، «ونَصْبًا» مصدر فى موضع الحال. اي ناصبين[3]، ويجوز ان يكون منصوباً على حذف الجار اي بنصب، «وقَبْلاً»[4] مفعول بأعربوا، ولا يجوز فيه الضم كما جاز فى[5] «قَبْلُ» إذ لا وجه فيه للضم، و«مَا» موصولة معطوفة على «قَبْلُ» وصلتها «قَدْ ذُكِرَا»، و«مِنْ بَعْدِهِ»[6] متعلق بـ «ذُكِرَا»[7]، «وغَيْرُ» داخل فيما بعد «قبل»؛ لأنه قال «قَبْلُ كغَيْرُ»، ونطق «بِعَلُ»[8] مبنياً على الضم ووجهه ما تقدم فى «بَعْدُ ودُونُ». ثم قال:

(ص) وَمَا يَلِى الْمُضَافَ يَأْتِى خَلَفَا * عَنْهُ فِى الاعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

(ش) ما يلى المضاف هو المضاف إليه، والغرض بهذا الكلام الإعلام بأن المضاف قد يحذف، ويقام[9] المضاف إليه مقامه فى الإعراب كقوله تعالى:

(وَأُشْرِبُوا فِى قُلُوبِهِمُ العِجْلَ)[10] أى حب العجل.

وكقوله تعالى[11]: (وَسْئَلِ القَرْيَةَ)[12] أى أهل القرية.

و«ما» موصولة وهى مبتدأ وصلتها «يَلِى الْمُضَافَ» وخبرها «يَأْتِى خَلَفَا».

---

[1] فى ش «وأعربوا» كما فى بيت الألفية.
[2] فى ك «عائدة».
[3] فى ت «بانصبن».
[4] فى ز «وقيل أنه» تحريف.
[5] فى هـ ، ز، ت «فيما قبل» تحريف.
وفى ك «بقبل».
[6] فى هـ ، ت «بعد» تصحيف.
[7] فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «بذكر».
والمثبتُ أدق كما فى هـ ، ز والألفية.
[8] فى ز «ببعد».
[9] فى ش «ويقوم» تحريف.
[10] سورة البقرة. آية:٩٣.
[11] فى ظ «وقوله».
[12] سورة يوسف. آية:٨٢.

ونصب «خَلَفًا»[1] على الحال من الضمير فى «يأتى» العائد على «ما»، «وعَنْهُ» متعلق بخلفا، «وفِى الإِعْرَابِ» متعلق بيأتى، «وَإِذَا» متعلق «بخَلَفًا أَوْ بيأْتِى»[2] ثم قال:

(ص) وَرُبَّمَا جَرّوا الَّذِى أَبْقَوا كَمَا * قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

(ش) الوجه فى حذف / المضاف أن ينوب عنه المضاف إليه فى الإعراب كما تقدم وقد يجىء المضاف إليه مجروراً كما لو صرح بالمضاف، «وَالَّذِى أَبْقُوا» هو المضاف إليه؛ لأنه هو الباقى بعد حذف المضاف[3]، ومعنى قوله: «أَبْقُوا كَمَا» إلى آخر البيت، أى تركوه على الحالة التى كان عليها قبل حذف المضاف وهى الجر. وفُهِم من قوله: «ورُبَّمَا» أن ذلك قليل، وفيه مع قلته شرط نبه عليه بقوله:

١٣٢ ب

(ص) لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ * مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

(ش) يعنى أنه لا يجوز بقاء المضاف إليه مجروراً إذا حُذف المضاف إلا بشرط، أن يكون المحذوف معطوفاً على مماثله لفظاً ومعنًى، كقوله:

١٢١ ـ أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً * وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا[4]

«فنار» مضاف[5] إليه «كُلّ»[6]، وحذف «كُلٌّ» وبقى «نار» مجروراً؛ لأن

---

[1] فى ت «خلف» تحريف، وما أثبتُّ أدقُّ كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

[2] فى الأصل «بخلفا وبيأتى» وفى ش «بخلف أو يأتى».
وفى ك «بخلفا أو بيأت».

[3] فى ظ «المضاف إليه» تحريف.

[4] نسب لعدى بن زيد العبادى وهو فى ديوانه ١٩٩.
كما نسب لأبى دواد الأيادى، ولم أقف على ديوانه.
انظر: الكتاب ٣٣:١، وشرح المفصل ٢٦:٣،، ٢٧، ٢٩/٥: ١٤٢ ٥٢:٨.
وشرح المرادى ٢: ٢٨٠د وشرح الشواهد للعينى ٢٧٣:٢. وشرح التصريح ٥٦:٢، وفهر شواهد العربية ٩٢.

[5] فى هـ، ز، ت «مضافة».

[6] فى الأصل، ك «كل واحد».

المضاف الذى هو «كل» معطوف على كل المنطوق به المضاف إلى امرىء، و«ما» موصولة واقعة على المضاف وحذف صلتها، وهى اسم «يكون»، «ومُمَاثِلاً» خبر يكون «ولِمَا» متعلق به، «ومَا» موصولة وصلتها قد عطف، «وعَلَيْهِ» متعلق بعُطِف، وفى عُطِف ضمير يعود على «مَا»، والضمير فى عليه عائد على المعطوف عليه. ثم قال:

(ص) وَيُحْذَفُ الثَّانِى فَيَبْقَى[1] الأَوَّلُ * كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

(ش) يعنى أنَّ الثانى الذى هو المضاف إليه يحذف، ويبقى الأول الذى هو المضاف على الحالة التى كان / عليها مع اتصال المضاف به من حذف التنوين إن كان مفرداً أو النون إن كان مثنًى أو مجموعاً على حده، لكن[2] بشرط نبَّه عليه بقوله:

١٣٣ / أ

(ص) بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى * مِثْلِ الَّذِى لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلاَ

(ش) يعنى أنَّ بقاء المضاف إذا حُذف[3] المضاف إليه. على الحالة التى كان عليها مشروط بأن تعطف عليه اسم مضاف إلى مثل المضاف إليه الأول، وذلك كقولهم[4]: «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا»[5] أى قطع اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا فحذف «مَن قَالَهَا» وبقى «يَدَ» غير منون كما كان مع وجود المضاف إليه؛ لأنه قد عطف عليه «رِجْلَ» مضافاً[6] إلى مثل المحذوف، ومثله[7] قول الشاعر:

---

[1] فى ز «ويبقى» وما أثبتُّ أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

[2] «لكن» ساقطة من ز.

[3] «المضاف إذا حذف» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت وهى الصواب وورد فى هامش الأصل «إذا حذف المضاف».

[4] فى ز «وذلك مثل قولهم».

[5] ورد هذا القول فى شرح الكافية لابن مالك ٢:٩٧٦، وشرح ابن الناظم ٤٠٤، وشرح الأشمونى ٢:٢٧٤.

[6] فى ش «وهو مضاف» وفى هـ ، ز «مضاف».

[7] فى ز «منه».

١٢٢ - يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ * بَيْنَ ذِرَاعِيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ[١]

«فلِذِرَاعِي» مضاف[٢] إلى محذوف مثل الذى أضيف إليه المعطوف عليه. وكَحَالِهِ فى موضع الحال من الأول، «وَإِذَا» متعلق بالاستقرار العامل فى كحاله، وهى مضافة إلى «يَتَّصِلْ»، «بِهِ» متعلق بيتصل، «وبِشَرطِ» متعلق بيحذف[٣]، و«إِلَى» متعلق بإضافة، «وَالَّذِى» واقع على المضاف إليه المحذوف وصلته: أضفت، «ولَهُ» متعلق به، والضمير المجرور عائد على الموصول. ثم اعلم أنَّ المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد فلا يفصل بينهما كما لا[٤] يفصل بين ابعاض الكلمة إلا فى ضرورة الشعر. وهذا مذهب / جمهور النحويين، وأما الناظم فالفصل عنده بين المضاف والمضاف إليه على قسمين: جائز فى السعة، ومخصوص بالضرورة[٥].

١٣٣ ب

وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ * مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفًا أَجِزْ وَلَمْ يَعَبْ
فَصْلُ يَمِينٍ ... * ....

(ش) فجعل الجائز فى السعة ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون المضاف[٦] شبيهاً بالفعل والفصل بينهما بمفعول

(١) الشاهد للفرزدق. انظر ديوانه ١: ٢١٥، والكتاب ١: ١٨٠، وشرح الشواهد للعينى ٢: ٢٧٤، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢: ٧٩٩، والخزانة ١: ٣٦٩/٤: ٢٤٦، وفهرس شواهد سيبويه ٨٤
العارض: السحاب.
ذراعي وجبهة الأسد: الكوكبان الدالان على المطر.
فى الأصل «يا من رأى عارضاً يُسَرُّ به».
(٢) فى ز «المضاف».
(٣) فى ظ «بحذف» وما أثبتُّ أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.
(٤) «لا» ساقطة من ت.
(٥) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٩٧٩، وشرح ابن الناظم ٤٠٥.
(٦) فى ت «الأول».

المضاف فشمل نوعين:

الأول: المصدر كقراءة ابن عامر (وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)[١].

بنصب «أَوْلَادَهُم» وجر «شُرَكَائِهِمْ»، وأصله قَتْلُ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ ففصل بالمفعول[٢] بين المضاف والمضاف إليه[٣]؛ لأن المضاف مصدر والمصدر شبيه بالفعل.

الثاني[٤]: اسم الفاعل كقوله - عز وجل - في قراءة[٥] بعضهم[٦]: (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ)[٧].

---

(١) سورة الأنعام. آية: ١٣٧.
«قرأ الجمهور «زَيَّنَ» مبنياً للفاعل ونصب «قَتْلَ» مضافاً إلى أولادهم ورفع شركاؤهم فاعلاً بزَيَّنَ، وقرأت فرقه منهم السلمى والحسن وأبو عبد الملك صاحب ابن عامر «زُيِّنَ» مبنياً للمفعول قتل، مرفوعاً مضافاً إلى أولادهم، شركاؤهم مرفوعاً على إضمار فعل أى: زينه شركاؤهم، هكذا خرّجه سيبويه، أو فاعلاً بالمصدر أى قتل أولادهم شركاؤهم، وقرأ ابن عامر كذلك إلا أنه نصب أولادهم وجر شركائهم، فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، وهى مسألة مختلف فى جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها. متقدموهم ومتأخروهم، ولا يجيزون ذلك إلا فى ضرورة الشعر. وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها فى هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربى الصريح ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان ابن عفان» البحر ٤: ٢٢٩، وانظر السبعة فى القراءات ٢٧٠، والإملاء ١: ٢٦٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٩٨١.

(٢) «بالمفعول» ساقط من ت.

(٣) فى ك «ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول» تقديم وتأخير.

(٤) فى هـ ، ظ، ت «الثانية» تحريف.

(٥) «فى قراءة» ساقط من هـ .

(٦) «بعضهم» ساقط من هـ ، ت وفى ش، ك «بعض السلف».

(٧) سورة إبراهيم آية: ٤٧.
لم ترد فى مختصر البديع والمحتسب
وقراءة الجمهور «مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ».
انظر البحر ٥: ٤٣٩، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٩٨٨، وشرح التصريح ٢: ٥٨.

ففصل بين «مُخْلِفَ» و«رُسُلِهِ» بالمفعول وهو وَعْدَه[1]؛ لأن المضاف اسم فاعل، واسم الفاعل شبيه بالفعل، هذا معنى قوله:

«فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولاً».

النوع الثاني: أن يكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بظرف معمول للمضاف كقوله:

١٢٣ - ... * كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ[2]

وهذا معنى قوله[3]: «أَوْ ظَرْفاً»، وفهم منه جواز الفصل بالمجرور إذ الظرف والمجرور / من واد واحد ومن ذلك قوله: ١٣٤/أ

١٢٤ ـ لأَنْتَ مُعْتَادُ فِى الهَيْجَا مُصَابَرَةٍ
[يَصْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانَا][4]

ففصل بين «مُعْتَادُ» «ومصابرة» بقوله: «فى الهيجا».

النوع الثالث: فى[5] الفصل بالقسم؛ ومنه ما حكى «الكسائى»[6]: هَذَا

---

[1] فى ك «ففصل بنصب وَعْدَهُ وجر رُسُلِهِ» وما أثبتُّ من الأصل، وبقية النسخ أولى وأوضح.

[2] لم أعثر على قائله وقد ورد فى كتب اللغة والنحو غير معزو.
انظر اللسان «عسل»، وأغلب معانى الفراء ٢:٨٠ وشرح المرادى ٢:٢٨٦، وأوضح المسالك ٢:٢٢٩ وشرح التصريح ٢:٥٨، وشرح الأشمونى ٢:٢٧٧.
وصدر البيت: «فَرِشْنِى بِخَيْرٍ لاَ أَكُونَنْ وَمِدْحَتِى».
فى الأصل: «كناحت يوم صخرة بعسيل».
بعسيل: العسيل مكنسة العطار التى يجمع فيها العطر.

[3] فى الأصل «قولهم».

[4] لم أعثر على قائله رغم وروده فى أغلب كتب النحو.
ما بين المعقوفين تكملة من ك.
انظر شرح المرادى ٢:٢٨٧، ومعجم شواهد النحو ١٧٤.
الهيجا: الحرب.

[5] «فى» ساقط من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

[6] فى ش «ومن ذلك ما حكاه الكسائى» وعبارتها أفضل.

غُلاَمُ وَاللَّهِ زَيْدٍ، ففصل بين «غلام» «وزيد» بالقَسَم[1] وهذا معنى قوله: «ولَمْ يُعَبْ». فَصْلُ يَمِينٍ. ثم أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... وَاضْطِرَارًا وُجِدَا * بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

(ش) فجعل الفصل للاضطرار ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون الفاصل أجنبيا، يعنى أجنبيا عن المضاف كقوله:

١٢٥ ـ كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا * يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ[2]

ففصل بين «كَفِّ» و«يهودى» «بيوم» وهو أجنبى من المضاف أى غير معمول له.

الثانى:أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت أى بنعت المضاف.

كقول الشاعر:

١٢٦ ـ نَجَوْتُ وَقَدْ سَلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ * مِنَ ابْنِ أَبِى شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ[3]

---

[1] وقد يكون الفصل بينهما بالشرط نحو قولك: هذا غلام إِنْ شَاءَ اللَّهُ ابنِ أخيك. بجر ابن. كذلك زاد ابن مالك الفصل «بإما» كقول تأبط شرًا.
هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ ومِنَّةٍ وَإِمَّا دَمٍ وَالقَتْلُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:٩٩٤.

[2] الشاهد لأبى حية النميرى.
انظر الكتاب ١:١٧٩، وشرح الكافية لابن مالك ٢:٩٧٩، والمقتضب ١:٢٣٧/٤:٣٧٧، وشرح المفصل ١:١٠٣/٢:٢٥٠، وشرح ابن الناظم ٤١٠، وشرح المرادى ٢:٢٩٠، وأوضح المسالك ٢:٢٣٢، وشرح التصريح ٢:٥٩، وشرح الأشمونى ٢:٢٧٨.
ويروى صدر البيت «كَتَخْبِيرِ الكِتَابِ بِكَفِّ يَوْمًا»
يقارب: بضم بعض ما يكتبه إلى بعض.
يزيل: مضارع أزال. أى يفرق بين كتابته ويباعد.

[3] الشاهد لمعاوية بن أبى سفينان.
انظر شرح المرادى ٢:٢٩٣، وشرح ابن الناظم ٤١١، وأوضح المسالك ٢:٢٣٥، وشرح الشواهد للعينى ٢:٢٧٨، وشرح التصريح ٢:٥٩، والدرر ٢:٦٧، ومعجم شواهد العربية ١:٥٨.
المرادى: نسبة إلى مراد قبيلة يمنية.
الأباطح: جمع أبطح وهو المكان الواسع وأراد مكة.
ويروى صدر البيت كما فى هـ ، ز، ت.
«نجوت وقد بَلَّ المرادى سيفه».

أراد من[1] ابن أبى طالب شيخ الأباطح، وهو المراد بقوله: أو بنعت.

الثالث:النداء كقول الشاعر:

١٢٧ - وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ * تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالخُلْدِ فِى سَقَرِا[2]

وهو المراد بقوله: أو نداً.

[وفصل][3] مفعول مقدم بأجز، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وشِبْهِ فِعْلٍ»، نعت لمضاف، «وما» موصولة واقعة على الفاصل، وصلتها نَصَبْ، والضمير العائد على الموصول / محذوف تقديره: نصبه، وهى[4] فاعل بفصل، «ومَفْعُولاً» أو ظَرْفًا حالان[5] من «ما»، أو من الضمير المحذوف وتقدير البيت: أَجِزْ أن يفصل المضاف[6] منصوبه فى حال كونه مفعولاً أو ظرفاً، «وفَصْلُ يَمِينٍ» مفعول ما لم[7] يسم فاعله «بيُعَبْ»، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، والتقدير[8]: لم يعب أن يفصل اليمين المضاف، «واضطِرَاراً» مفعول له، وهو تعليل لـ «وُجِدَا»[9] وفى وَجِد ضمير عائد على الفصل، «وبأَجْنَبِيٍّ» متعلق بـ «وُجِدَا»[10].

١٣٤ / ب

---

[1] «من» ساقطة من ك، ت.

[2] الشاهد لبجير بن زهير بن أبى سلمى. انظر شرح المرادى ٢:٢٩٤ وشرح ابن عقيل ٢:٨٦، وشرح الأشمونى ٢:٢٧٩.
وفاق: مصدر وافق.
سقر: اسم من أسماء النار.

[3] «فصل» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
وفى الأصل «الرابع» بدل «فصل».

[4] فى ز «وهو».

[5] فى هـ «الحالان».

[6] فى ش، هـ ، ز، ك زيادة «يفصل المضاف المشابه للفعل عما أضيف إليه منصوبه».

[7] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «لم يسم» و«ما» ساقطة. وهذا ما يتفق مع نسق تأليفه.

[8] فى الأصل «التقدير».

[9] فى الأصل، وبقية النسخ «لوجد».
والمُثْبَتُ أدق كما فى الألفية.

[10] فى الأصل وبقية النسخ «بوجد».
والمُثْبَتُ أدق كما فى الألفية.

(المضاف إلى ياء المتكلم)

(ش) إنما أفرد هذا الباب بالذكر؛ لأن فيه أحكاماً ليست في الباب الذى قبله، فمنها أنَّ آخر المضاف إلى «الياء»[1] يكون[2] مكسوراً، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ * ...

(ش) نحو: هَذَا غُلاَمِى وَصَاحِبِى وصَدِيقِى، ويستثنى من ذلك المعتل الآخر والمثنى وجمع[3] المذكر السالم، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

(ص) ... إِذَا * لَم يَكُ[4] مُعْتَلاً ...

(ش) يعنى ما لم يكن المضاف إلى «الياء»[5] معتل الآخر، وشمل: المقصور والمنقوص؛ ولذلك أتى بمثالين، فقال:

(ص) ... * ... كَرَامٍ وَقَذَا

(ش) «فَرَامٍ» مثال للمنقوص، «وقَذَا» مثال للمقصور، «والقَذَى»: ما يقع فى العين، ثم نَبَّه على الثانى والثالث بقوله:

(ص) أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِيْنِ ... * ...

(ش) يعنى «أو يَكُ» مثنى «كابْنَيْنِ»، أو جمعا على حده «كَزَيْدِيْنِ»، وفُهم من كلامه أن هذه الأشياء التى ذكر لا يكون ما قبل «الياء» فيها

---

[1] فى ش «ياء المتكلم» وعبارتها أكمل.
[2] «يكون» ساقطة من ظ.
[3] فى ظ «والجمع» تحريف.
[4] فى هـ «يكن» وما أثبتُّ أصوبُ كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.
[5] فى ش «ياء المتكلم» وعبارتها أكمل.

١٣٥/أ

مكسوراً /، وأما حكم الياء فى نفسها[١] فقد نَبَّه عليه بقوله:

(ص) ... فَذِى * جَمِيعُهَا اليَا بَعْدَ فَتْحِهَا احْتُذِى

(ش) «ذِى» إشارة إلى الأربعة المذكورة، يعنى أنَّ هذه الاشياء المذكورة[٢] تكون[٣] الياء بعدها مفتوحة، وفُهم من قوله: «احْتُذِى» وجوب فتحها[٤]، وفُهم من تخصيصه[٥] «الياء» فى هذه المواضع أن «الياء» فى غيرها لا يجب فتحها بل يجوز فتحها وسكونها نحو: غُلاَمِىَ وغُلاَمِى، ثم بين حكم ما قبل «الياء» بقوله[٦]:

(ص) وَتُدْغَمُ اليَا فِيهِ وَالوَاوُ وَإِنْ * مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ
وَأَلِفًا سَلِّمْ ... * ....

(ش) يعنى أن ما قبل «ياء» المتكلم إن كان «ياء» أدغمت فى «الياء» وشمل المنقوص نحو: رَامِىَّ[٧] والمثنّى والمجموع على حده فى حالتى الجر والنصب نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدِىَّ»، ورأَيْتُ زَيْدِىَّ، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمِىَّ [وَرَأَيْتُ مُسْلِمِىَّ][٨] فى زَيْدَيْنِ ومُسْلِمِين «والواو»[٩] يعنى فى جمع المذكر السالم على[١٠] حالة الرفع، وفُهم منه وجوب قلب «الواو» ياء؛ لأن الحرف لا

(١) «فى نفسها» ساقط من هـ .
(٢) ما بعد «يعنى» إلى هنا ساقط من ك.
(٣) فى ت «يكون».
(٤) أى أن «ياء» المتكلم تُفْتَحُ وجوباً مع المنقوص رفعاً ونصباً وجراً نحو قولك: هذا رامِىَّ، ورأيت رامِىَّ، ومررت برامِىَّ، والمقصور نحو: فتاى وقذاى. ويعامل معاملة المثنى المرفوع والمثنى رفعاً كقولك: هذان غُلاَمَاىَ ونصباً وجراً نحو: رأيت غُلاَمَىَّ، ومررت بِغُلاَمَىَّ.
وجمع المذكر السالم رفعاً ونصباً وجراً نحو هؤلاء زَيْدِىَّ ورأيت زَيْدِىَّ، ومررت بِزَيْدِىَّ.
(٥) فى الأصل، ش، ك «تخصيصها» ما أثبتُّ أولى لأنَّ الضمير يعود على الناظم.
(٦) فى ش «فقال».
(٧) فى ظ «روامى»، وفى ك «رام» تحريف.
(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ظ، ك.
(٩) فى هـ ، ز «وقوله الواو» وعبارتهما أكمل.
(١٠) فى ش «فى حال» وفى هـ ، ز، ظ، ك، ت «فى حالة» وعبارتها أدق.

يدغم إلا فى مثله، وفُهم من قوله: «وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمّْ» أن ما قبل «الواو» فى الجمع يكون مضموماً، فيجب كسره بعد قلب «الواو» «ياء» وإدغامها فى «الياء» نحو: هَؤُلاَءِ مُسْلِمِيَّ، ويكون مفتوحاً[1]، فيبقى على حاله نحو: هَؤُلاَءِ مُصْطَفَيَّ، فى جمع «مصطفى»[2]، وقوله: «وأَلِفًا سَلِّمْ» أى اتركها على حالها. وشمل المقصور نحو: «فَتَايَ وَعصَايَ»، والمثنى فى حال الرفع نحو: «هَذان غُلاَمَايَ»، هذه لغة جمهور العرب، «وهذيل»[3] يبدلون / ١٣٥ ب «ألف» المقصور «ياء» ويدغمونها فى ياء المتكلم، وهو المُنبِّه عليه بقوله:

(ص) ... وَفِى المَقْصُورِ عَنْ * هُذَيْلٍ انْقِلاَبُهَا يَاءً حَسَنْ

(ش) وفهم من تخصيصه المقصور أن «ألف» التثنية[4] لا تبدل عندهم، وفُهم منه أيضاً أنَّ «الياء» المبدلة من الألف تدغم فى ياء المتكلم لاجتماع مثلين[5]: الأول[6] منهما ساكن، فتقول: هَذَا فَتَيَّ. ومن ذلك قول شاعرهم:

١٢٨ ـ سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ * فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[7]

---

(١) فى ز، ظ زيادة «ويكون مفتوحاً فى جمع مصطفى» وذكرها فى الأصل وبقية النسخ بعد المثال.

(٢) «فى جمع مصطفى» ساقط من ظ.

(٣) أجازت هذيل قلب ألف المقصور ياءً ـ عوضاً عن الكسرة ـ وتدغمها فى ياء المتكلم نحو: عَصَيَّ بفتح ياء المتكلم.
وقلب ألف المقصور ياء لم يختص بها هذيل، بل حكى عن طيىء فى قوله ـ تعالى ـ فى سورة البقرة. آية:٣٨ (فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ)
فى قراءة نافع والأعرج.
وقرأ عاصم، وعبد الله بن أبى اسحق، وعيس بن عمر «هُدَيَّ». انظر البحر ١٦٩:١.

(٤) فى هـ «الألف فى التثنية».

(٥) فى ش، هـ ، ت «المثلين».

(٦) فى ك «والأول».

(٧) الشاهد لأبى ذؤيب الهذلى. انظر ديوان الهذليين ٢:١ والمفضليات ٤٢١، وشرح المفصل ٣٣:٣، والمقرب ٢١٧:١، وشرح ابن الناظم ٤١٥، وشرح ابن عقيل ٩٠:٢، وأوضح المسالك ٢٣٩:٢.
روى فى الأصل: سبقوا هوى واجنحوا لهواهم
وتفرقوا ولكل جنب مصرع
وفى رواية أخرى: سبقوا هوى واعنقوا لهواهم
ففقدتهم ولكل جنب مصرع

وقوله: «آخِرَ» مفعول «باكسر»، «وأل» فى الياء للعهد، أما لما فى الترجمة من قوله ياء المتكلم، أو فى أول الكتاب من قوله[1]: «وقيل ياء النفس»، وقوله: «فَذِى» مبتدأ، «وجميعها» توكيد له، «واليَا» مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث، «واحتُذِى» خبر المبتدأ الثالث، والضمير المستتر فيه عائد على فتحها، والجملة خبر المبتدأ الثانى الذى هو الياء، والضمير العائد عليه من الجملة الهاء فى فتحها، والجملة خبر المبتدأ الأول، والضمير العائد عليه محذوف تقديره: بعدها، فحُذِف وهو منوىّ؛ ولذلك[2] بنيت «بَعْدُ» ويجوز أن يكون «جَمِيعُهَا» مبتدأ ثان. وهو وما بعده خبر المبتدأ الأول، [والرابط][3] فى هذا الوجه[4] الهاء فى جميعها[5]، والعائد على جميعها هو الضمير المقدر الذى كان يعود على المبتدأ الأول فى الوجه الأول، «واليا» مفعول لم يسم فاعله بتدغم[6] «وفيه» متعلق بتدغم[7] / والهاء فيه عائدة على[8] المتكلم، «وإنْ» شرط، «ومَا» مفعول لم يُسم فاعله بفعل محذوف يفسره ضم، «ويَـهُنْ»

١٣٦
أ

= هوى: أصل الكلمة هواى قلبت ألف المقصورة ياء ثم أدغمت فى ياء المتكلم. والهوى ما تهواه النفس.
أعنقوا: بادروا وسارعوا.
فتخرموا: استؤصلوا.
جنب: ما تحت الإبط.
مصرع: مكان يصرع فيه.

[1] فى هـ «من قول». وذلك فى باب النكرة والمعرفة.
[2] فى ت «نوى وكذلك» تحريف.
[3] (والرابط) تكملة من ش، هـ ، ز، ت.
وفى ك «والعائد».
[4] فى الأصل «وفى هذا الوجه».
[5] فى ظ زيادة «فى جميعها عائد على ذى».
[6] «بتدغم» ساقط من هـ ، ز.
وفى الأصل «بيدغم».
[7] فى الأصل «بيدغم».
[8] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «على ياء» وعبارتها أكمل وأدق.

مضارع[1] مجزوم على جواب الأمر، وهاؤه مضمومة من هان يَهُون إذا سهل، ولا يصح[2] كسرها؛ لأنه[3] مضارع وَهَنَ يَهِن[4] إذا ضعف[5] لأنَّ[6] المراد به إذا أدغم يسهل ويخف لا يضعف[7]، «وأَلِفًا» مفعول مقدم «بِسَلِّمْ»، «وانْقِلاَبُهَا» مبتدأ، «ويَاءً» منصوب على إسقاط لام الجر، «وحَسَنْ» خبر[8] انقلابها «وعَنْ هُذَيْلٍ» متعلق بحَسَن، وكذلك «فِي المَقْصُورِ».



---

[1] فى ش، هـ ، ز «فعل مضارع».
[2] فى الأصل «ويصح» تحريف.
[3] فى هـ ، ز، ك، ت «لأن».
[4] فى ك «مضارعه يهن».
[5] «إذا ضعف» ساقط من ش.
[6] فى ت «إذ».
[7] فى ش، هـ ، ز «ولا يضعف» وهذه أدق، وفى ك «ولا يصعب» خطأ من الناسخ.
[8] «خبر» ساقطة من ت.

(إعمال المصدر)

(ص) بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي العَمَلْ * ...

(ش) يعنى أنَّ المصدر يُلحق فى العمل بفعله الذى اشتق منه فى رفع الفاعل إن كان لازماً نحو: عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ زَيْدٍ، وفى رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان متعدياً لواحد، نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْد عَمْراً، ويتعدى بحرف الجر إن كان فعله يتعدى بذلك الحرف، نحو: أَعْجَبَنِى مُرُورُكَ بِزَيْدٍ[1] ويتعدى إلى مفعولين إن كان الفعل يتعدى إليهما، نحو: عَجِبْتُ مِنْ إِعْطَاءِ زَيْدٍ عَمْراً دِرْهَمًا، وكذلك المتعدى إلى ثلاثة، نحو: عَجِبْتُ مِن إِعْلاَمِ زَيْدٍ عَمْراً بَكْراً شَاخِصاً. وهذا كله مستفاد من قوله: «بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ فِى العَمَلْ»، وهذا سواء كان مضافاً أو مجردًا من الإضافة أو مقترناً[2] «بأل»، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * مُضَافًا آوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ

(ش) فمثال إعماله[3] مضافاً أكثر من / إعماله مجردًا، وإعماله مجردًا أكثر من إعماله [مقترنا][4] «بأل»، وإلحاقه بفعله فى العمل المذكور ليس مطلقاً بل بشرط نبه عليه بقوله:

١٣٦ / ب

---

(١) فى الأصل، ظ، ت «أعجبنى مرور بزيد» المثال ناقص.
وفى هـ ، ز «أعجبنى مرور عمرو بزيد» وهو صحيح.
وفى ك «أعجبنى مرور زيد بعمرو» وهو صحيح، والمثال المثبت من ش.

(٢) فى ز، ك «مقرونا».

(٣) فى ش، هـ ، ز، ك «فإعماله».

(٤) «مقترنا» تكملة من ش، وفى هـ ، ز، ك «مقرونا».

(ص) **إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ * مَحَلَّهُ ...**

(ش) يعنى أنَّه لا يعمل العمل المذكور إلا إذا صح أن يحل محله الفعل، «وأن» أو «ما» المصدريتين[١] نحو: أَعْجَبَنِى قِيَامُكَ، أى أَنْ تَقُوم.

وَعَجِبْتُ مِنْ قِيَامِكَ الآنَ، أى مما تقوم[٢].

وشمل قوله: «أَنْ» الناصبة والمخففة، وفُهم منه، أن المصدر إذا لم يحل محله «أن» أو ما يعمل عمل الفعل نحو: لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ[٣] حِمَار، ولذلك جعل صوت حمار[٤] معمولا[٥] لفعل محذوف[٦] وقد تقدم. ثم قال:

(ص) **... * ... وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ**

(ش) اسم المصدر هو ما فى أوله ميم مزيدة[٧] لغير المفاعلة نحو: المَحْمَدَة والمضرب[٨]، أو كان لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثى نحو: الوُضُوء والغَسْل فإن فعلهما «تَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَ»، وإنما فصل الناظم هذا النوع من المصدر لقلة عمله، وفى تنكير «عَمَلْ» تنبيه على ذلك، كما ذكر الشارح[٩]. ومن إعماله قول عائشة ـ رضى الله عنها ـ: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الوُضُوءُ»[١٠] فأعمل «قُبْلَة»

---

(١) فى ك «المصدريتان».

(٢) فى الأصل «يقوم».

(٣) فى ز «نحو قوله: بصوت حمار» تحريف.
وفى ك «نحو قوله: له صوت صوت حمار» وعبارتها أكمل.

(٤) فى هـ ، ز، ظ، ت «الحمار» تحريف.

(٥) فى هـ ، ك «مفعولا».

(٦) فى ش زيادة «محذوف أى يصوت» وعبارتها أكمل وأوضح.

(٧) فى ش «زائدة».

(٨) فى ش، ك «والمضربة».

(٩) انظر شرح ابن الناظم ص ٤١٨.

(١٠) انظر شرح ابن عقيل ٢: ١٠٠.
وروى الحديث فى الموطأ ١: ٤٤ «طهارة».
أنَّ عبد الله بن مسعود كان يقول: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الوُضُوء»
وعن ابن شهاب «من قبلة الرجل امرأته الوضوء».
باختلاف الراوى.

وهو[1] اسم مصدر؛ لأن فعله قَبِل. «والمَصْدَر» مفعول مقدم بألحق، «وبِفِعْلِهِ» وَفِى «العَمَلْ» متعلقان بأَلْحِق، «ومضافاً» وما بعدها أحوال من المصدر، «وإِنْ كَانَ» فعل شرط[2]، «ومَعَ» فى موضع الصفة لفعل، «وما» معطوف على أن، «ويَحُلّ» فى موضع خبر كان، «وَمَحلَّه» منصوب على المصدر، «وَلاِسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ» مبتدأ وخبره[3] / ثم قال:

١٣٧ أ

(ص) وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِى أُضِيفَ لَهْ *كَمِّلْ[4] بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

(ش) قد تقدم أن المصدر يكون مضافاً ومجردًا ومقروناً[5] بأل، فالمصدر[6] إن كان مضافاً إلى الفاعل كمل بنصب مفعوله، وهذا[7] هو المراد بقوله[8]: كَمِّلْ بِنَصْبٍ نحو: أَعْجَبَنِى أَكْلُ زَيْدٍ الخُبْزَ.

ومنه قوله ـ تعالى ـ: (وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ [بَعْضَهمْ[9]])[10]وإن كان مضافاً إلى المفعول[11] كمل برفع فاعله، وهذا هو المراد بقوله: «أَوْ بِرَفْعٍ» نحو: أَعْجَبَنِى أَكْلُ الخُبْزِ زَيْدٌ[12].

ومنه قوله ـ تعالى ـ[13]: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ

---

[1] فى هـ «وهى».
[2] فى هـ «الشرط» تحريف.
[3] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وخبر».
[4] فى الأصل «كمثل» وما أثبتُّ أصوبُ كما فى الألفية وبقية النسخ.
[5] فى ز «أو مجردًا أو مقرونًا».
[6] فى ش، هـ ، ز، ك، ت «فالمضاف» تحريف.
[7] «هذا» ساقطة من هـ .
[8] «بقوله» ساقط من ز.
[9] «بعضهم» تكملة من ك.
[10] سورة البقرة، آية: ٢٥١.
[11] فى ك «للمفعول».
[12] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «أعجبنى أكل الخبز عمرو» المثال صحيح.
[13] فى هـ ، ز، ظ، ك، ت «عز وجل».

[سَبِيلاً[1]])[2] فى أحد التأويلات[3]، فإضافته [4] إلى الفاعل ونصب المفعول أكثر من إضافته إلى المفعول ورفع الفاعل، وقوله: «كَمِّلْ بِنَصْبٍ»، لا يريد أن ذلك واجب بل هو جائز؛ لأنه يجوز أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر معه مفعول نحو: أَعْجَبَنِى[5] أَكَلُ زَيْدٍ، وإلى المفعول ولا يذكر فاعل[6] نحو: أَعْجَبَنِى أَكْلُ الخُبْزِ ومنه قوله ـ عز وجل ـ: (بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ)[7].

«وبَعْدَ» متعلق بكمل، «والَّذِى» مفعول بجره، «وجَرِّهِ» مصدر مضاف إلى الفاعل «والَّذِى» مفعول[8] فهو مصدر مضاف كمل بالمنصوب، «وَأُضِيفَ لَهْ» صلة الذى، والضمير العائد على الموصول الهاء فى «لَهْ»، وفِى أُضِيفَ ضمير مستتر عائد على المصدر «وعَمَلَهْ» مفعول بكمل، «والهاء» فيه عائدة على المصدر، «وبِنَصْبٍ» متعلق بكمل، «وأَوْ»[9] برفع معطوف عليه، وأو / للتقسيم لا للتخيير[10]. ثم قال:

١٣٧ / ب

(ص) وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ * رَاعَى[11] فِى الاِتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ

(ش) قد تقدم أنَّ المصدر يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول، فإن أُضيف

---

[1] «سبيلا» تكملة من ش، ك.
[2] سورة آل عمران. آية:٩٧.
[3] «من» قد تكون بدل من الناس ـ بدل بعض من كل ـ أى من استطاع منهم، وقيل «من»، مبتدأ خبره محذوف تقديره: فعليه أن يحج.
[4] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وإضافته».
[5] فى ظ «يعجبنى أكل زيد» المثال صحيح.
[6] فى ش «ولا يذكر معه فاعل» وعبارتها أكمل.
[7] سورة ص. آية:٢٤.
[8] فى ز «مفعول به» .
[9] فى هـ ، ز، ظ، ك، ت «أو برفع».
[10] فى ز «للتأخير» تحريف.
[11] فى ت «يراعى» تحريف، وما أثبتُّ من الأصل والألفية وبقية النسخ.

إلى الفاعل فلفظه مجرور، وموضعه مرفوع، وإن أضيف إلى المفعول فلفظه مجرور وموضعه منصوب. إن قدر بأن وفعل الفاعل، ومرفوع[1] إن قدر بأن وفعل المفعول، فيجوز فى تابع المضاف إليه[2] إذا كان فاعلاً الجر على اللفظ، والرفع على الموضع، وشمل قوله: «مَا يَتْبَعُ»، جميع التوابع فتقول: أَعْجَبَنِى أَكْلُ زَيْدٍ الظَّرِيفُ، فالجر[3] حملا على اللفظ، والرفع[4] حملا على الموضع، وكذلك: أَعْجَبَنِى أَكْلُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَعَمْرٌو[5] وأَعْجَبَنِى أَكْلُ اللَّحْمِ وَالخُبْزَ[6]، بالجر حملا على اللفظ، وبالنصب حملا على [الموضع][7] [على تقدير المصدر بأن وفعل الفاعل، وبالرفع على الموضع أيضاً على][8] تقدير المصدر بأن، وفعل المفعول، والتقدير: أن آكل الخبز واللحم.

وقوله: «المَحَلّ» شاملٍ للأوجه المذكورة كلها، والأحسن فى ذلك الحمل على اللفظ، ولذلك بَدَأَ بِهِ، وقوله: «وجُرّ» فعل أمر، «وما» مفعولة بجُرّ، وهى أيضا[9] موصولة، وصلتها يتبع. و«ما» الثانية مفعولة بيتبع، وهى أيضاً موصولة وصلتها «جُرّ»، «ومَنْ» شرطية فى موضع رفع بالابتداء خبرها[10] «راعى»، «وفى» متعلق براعى[11]، «والمحَلّ» مفعول براعى، «والفَاء»[12] جواب الشرط، «وحَسَنْ» خبر مبتدأ محذوف تقديره: ففعله حسن.

---

(1) «ومرفوع» ساقط من ت.

(2) «إليه» ساقط من ت.

(3) فى ش، هـ ، ز، ظ، ت «بالجر».

(4) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «والظريف بالرفع» تحريف.

(5) «وعمرو» الثانية ساقطة من ز.

(6) «والخبز» ساقطة من ت.

(7) «الموضع» تكملة من ش، هـ ، ز، ك، ت.

(8) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(9) «أيضا» ساقطة من ش، هـ ، ك، ت.

(10) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وخبرها».

(11) «وفى متعلق براعى» ساقط من ك.

(12) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك: «راعى فى الاتباع المحل فحسن».

(إعمال اسم الفاعل)

(ش) المراد باسم الفاعل ما دل على حد / وفاعله، جاريا[1] مجرى ١٣٨/أ
الفعل فى الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضى والحال والاستقبال.
قوله[2]:

(ص) كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِى العَمَلِ *..

(ش) يعنى أنَّ اسم الفاعل بعمل عمل فعله، فيرفع الفاعل إن كان فعله لازماً، نحو: أَقَائِمٌ زَيْدٌ.

وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً لواحد، نحو: أَضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْراً.

وينصب مفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين، نحو: أَمُعْطٍ زَيْدٌ عَمْراً دِرْهَمًا. وهذه كلها مستفادة من قوله: « كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِى العَمَلْ»، لكن لا يعمل العمل المذكور إلا بشرطين. أشار إلى الأول منهما بقوله:

(ص) ... * إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

(ش) يعنى أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال[3]؛ لأنه أشبه فعله فى الحركات والسكنات وعدد[4] الحروف، نحو:

---

[1] فى الأصل، ظ «جار».
[2] «قوله» ساقطة من ت.
[3] فى ز «والاستقبال».
[4] فى الأصل، هـ ، ز، ت «عدة».
وفى ظ، ك «وعدة».
وما أثبتُّ من ش أولى وأصوب.

أَنَا ضَارِبٌ زَيْداً غَدًا أو الآنَ.

فلو كان بمعنى المضى لم يعمل؛ لأنه لم يشبه فعله فيما ذكر. ثم أشار[1] إلى الشرط الثانى بقوله:

(ص) وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا * أَوْ نَفْيًا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدًا.

(ش) يعنى أنَّ من شرط إعمال اسم الفاعل أن يعتمد على شيء قبله، وذكر من ذلك خمسة مواضع:

الأول: أن يلى الاستفهام. نحو: أَضَارِبٌ أَنْتَ عَمْرًا؟

الثانى: أن يلى حرف النداء. نحو: يَا طَالِعًا جَبلاً!

والظاهر أن هذا مما اعتمد على الموصوف؛ لأن التقدير: يَا رَجُلاً طَالِعًا جَبَلاً، وليس حرف النداء مما يقرب / من الفعل؛ لأنه خاص بالاسم.

١٣٨ ب

الثالث: أن يلى نفيا. نحو: مَا ضَارِبٌ أَنْتَ زَيْدًا[2].

الرابع: أن يكون صفة لموصوف نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْراً.

وفى ضمن ذلك الحال؛ لأنها صفة فى المعنى نحو: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَرَسًا.

الخامس: أن يكون مسنداً، وشمل الخبر وما أصله الخبر نحو: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً. وَإِنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ عَمْراً. وكَانَ زَيْدٌ ضَارِبًا[3] عَمْراً. وظَنَنْتُ زَيْدًا ضَارِبًا عَمْراً.

لأنَّ اسم الفاعل فى هذه المثل كلها مسند. «واسْمُ فَاعِلٍ» مبتدأ وخبره

---

[1] فى ت «إشارة».
[2] فى ط، ت «ما ضارب أنت زيد» غير جائز.
[3] فى ت «وكان زيد ضارب عمراً» غير جائز.

«كَفِعْلِهِ»، «وفِى»[1] متعلق بالاستقرار الذى فى الخبر، «وَإِنْ كَانَ» شرط، «وَالبَاء» فى «بِمَعْزِلٍ» ظرفية بمعنى «فى»، والمجرور خبر[2] كان، «وعَنْ مُضِيِّهِ» متعلق بمعزل، «والهاء» فى مضيه عائدة على اسم الفاعل، «واسْتِفْهَاماً» مفعول بِوَلِىَ، «وأو»[3] حرف نداء، «وأَوْ نَفْيًا» معطوف على «اسْتفهاماً»[4]، «وأَوْجَا»[5] معطوف على وَلِىَ، «ومُسْنَدًا»[6] معطوف على صفة. ثم قال:

(ص) وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ * فَيَسْتَحِقُّ العَمَلَ الَّذِى وُصِفْ

(ش) يعنى أنَّ اسم الفاعل يأتى معتمدا[7] على موصوف محذوف، فيستحق العمل كما استحقه ما هو صفة لمذكور. كقول الشاعر:

١٢٩ ـ كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا * فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ[8]

---

(١) فى ز «وفى العمل» وعبارتها أكمل.

(٢) فى ت «حين».

(٣) فى هـ ، ت «أو حرف».

(٤) فى ش «أو نفيا معطوفان على استفهام» وعبارتها أدق.
فى ز، ت «ونفيا معطوف على استفهام».
فى ظ «أو نفيا معطوف على استفهاما» و«أو نفيا» ساقط من هـ .

(٥) فى هـ ، ت «أو جا صفة» وعبارتهما أكمل.

(٦) فى هـ ، ز، ت «أو مسندًا».

(٧) فى ش «الفاعل يعتمد على».

(٨) الشاهد للأعشى ـ ميمون بن قيس ـ انظر ديوانه ٤٦.
وشرح ابن الناظم ٤٢٤، وشرح ابن عقيل ٢:١٠٩، وأوضح المسالك ٢:٢٤٩، وشرح الشواهد للعينى ٢ :٢٩٥، وشرح التصريح ٢:٦٦.
يوهنها: يضعفها.
أوهى: أضعف.
الوعل: تيس الجبل.
روى صدر البيت فى الأصل «كناطح صخرة يوماً ليوهمها».
وفى هـ ، ز «كناطح صخرة يوما ليوقعها».
وفى ت «كناطح صخرة يوماً ليفلقها».
والمعنى متقارب فى جميع الروايات..

أى كوعلٍ ناطحٍ، وقد تقدم أن ما وقع[1] بعد حرف النداء من هذا الباب معتمد على الموصوف[2]. والضمير فى «يَكُونُ» اسمها، وهو عائد على اسم الفاعل، ونَعْت خبرها، «وعُرِف» / فى موضع الصفة لمحذوف[3]. ثم قال: ١٣٩ أ

(ص) وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِى الْمُضِىّ * وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِى

(ش) يعنى أنَّ اسم الفاعل إذا وقع صلة «لأل» عمل العمل[4] المذكور مطلقاً حالاً كان أو مستقبلا[5] أو ماضيا، وإنما عمل مطلقا؛ لأنه صار بمنزلة الفعل[6]، قال الشارح[7]؛ لأنه لما كان صلة للموصول، وأغنى[8] بمرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل معنى واستعمالاً، فأُعطِى حكمه فى العمل، كما أعطى حكمه فى صحة[9] عطف الفعل عليه، كما فى قوله ـ تعالى ـ: (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا)[10] وقوله تعالى: (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا. فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا)[11] انتهى.

قلت: جَعْلُه واقعاً صلة «أل»[12] مسوغاً لعطف الفعل عليه. فيه نظر؛ لأنه

---

(١) «ما وقع» ساقط من هـ .

(٢) (معتمد على الموصوف) تكملة لم ترد فى الأصل وبقية النسخ.

(٣) فى ظ، ت «المحذوف» تحريف.

(٤) فى الأصل «عمل عمل».

(٥) فى ظ «أو استقبالا».

(٦) فى ت «الفعلية» تحريف.
قال ابن عقيل «هذا هو المشهور من قول النحويين، وزعم جماعة منهم الرُّمَّانى - أنه إذا وقع صلة لأل لا يعمل إلا ماضيا، ولا يعمل مستقبلا، ولا حالا، وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقا، وأن المنصوب بعده منصوب باضمار فعل» شرح ابن عقيل ٣: ١١١، وانظر التسهيل ١٣٦.

(٧) شرح ابن الناظم ٤٢٥.

(٨) فى هـ «فأغنى» تحريف.

(٩) فى ز «فى صحته» تحريف.

(١٠) سورة الحديد. آية: ١٨.

(١١) سورة العاديات. آية: ٣، ٤.

(١٢) فى ظ «لأل».

قد جاء عطف الفعل على اسم الفاعل غير الواقع صلة «لأل». نحو قوله - عز وجل -: ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ [مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلاَّ الرَّحْمٰنُ[1]] ﴾[2]، «وَإِنْ يَكُنْ» شرط، «وصِلَةَ أَلْ» خبر يكن، «والفاء» جواب الشرط[3]، «وإِعْمَالُهُ» مبتدأ، وخبره «قَدِ ارْتُضِي»، «وفِي المُضِيّ» متعلق بارتضى. ثم قال:

(ص) فَعَّالٌ اَوْ مِفْعَالٌ اَوْ فَعُولُ * فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ[4]

فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلْ * وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ

(ش) يعنى أنَّ هذه الأمثلة الخمسة التى هي: فَعَّالٌ ومِفْعَالٌ وفَعُولٌ وفَعِيلٌ وفَعِل مستوية فى أنها تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة / فيه[5]، وقوله: «فِي كَثْرَةٍ» أى مرادًا به الكثرة أى التكثير وهى الزيادة فى الفعل؛ ولذلك تسمى أمثلة المبالغة، ويؤيد حمل كلامه على هذا المعنى قوله فى الكافية[6]:

١٣٩ ب

وَقَدْ يَصِيرُ فَاعِلٌ فَعَّالاَ * تَكْثِيرًا اَوْ فَعُولاً اَوْ مِفْعَالاَ

ويحتمل عندى أن يكون المراد بكثرة أن هذه الأمثلة الثلاثة يكثر فيها العمل المذكور[7] ويؤيده قوله بعد: «وفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ»، ويدل على صحة هذا التأويل قوله فى شرح الكافية: «وَأَكْثَرُهَا اسْتِعْمَالاً فَعَّال وفَعُول ثم

---

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ك.

(٢) سورة الملك، آية:١٩.

(٣) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:
«وإن يكن صلة أل ففى المضى».

(٤) فى ز «بدليل». تحريف.

(٥) «فيه» ساقط من ش.

(٦) شرح الكافية لابن مالك ٢:١٠٣١.

(٧) «المذكور» ساقطة من ظ.

مِفْعَال ثم فَعِيل ثم فَعِل». أما إعمال «فَعَّال»، فنحو ما حكى «سيبويه» من قوله[1]:

«أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ»[2]

وأما إعمال «مِفْعَال»، فنحو: «إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا[3]».

وأما إعمال «فَعُول»، فنحو قول الشاعر:

١٣٠ . ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا
إِذَا عَـدِمُـوا زَادًا فَـإِنَّـكَ عَـاقِـرُ[4]

[وأما إعمال فَعِيل[5]]، فنحو: «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ»[6]

وأما إعمال فَعِل، فنحو قوله:

١٣١ ـ حَذِرٌ أُمُورًا لاَ تَضِيرُ وآمِنٌ * مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الأَقْدَارِ[7]

---

(١) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «قولهم» وعبارتها أدق.

(٢) فى ز «أما العسل فاذ شرّاب» تحريف.
انظر الكتاب ١١:١، وشرح الكافية لابن مالك ١٠٣٢:٢.

(٣) من أقوال العرب.
انظر الكتاب ١١٢:١، وشرح الكافية لابن مالك ١٠٣٢:٢.
بوائكها: جمع بائكة وهى السمينة الحسناء من النوق.

(٤) الشاهد لأبى طالب عبد مناف عبد المطلب.
انظر الكتاب ١١١:١، والمقتضب ١٤:٢، وشرح أبيات الكتاب للسيرافى ٧٠:١، وشرح الشواهد للعينى ٢٩٧:٢، وشرح التصريح ٦٨:٢.
بنصل: نصل السيف: شفرته، وقد يسمى السيف كله نصلا.
سوق: جمع ساق.

(٥) «وأما إعمال فعيل» تكملة من هـ .

(٦) من أقوال العرب انظر شرح ابن عقيل ١١٤:٢.

(٧) قيل: أن البيت صنَعَه أبو يحيى اللاحقى، ونسبه للعرب، وذلك أن «سيبويه» سأله عن شاهد فى تعدى فَعِلَ. قال: فوضعت هذا البيت ونسبته إلى العرب. وأثبتَه هو فى كتابه.
وقد ورد بلا نسبة فى اللسان «حذر»، والكتاب ١١٣:١، وشحر المفصل ٧٢:٦، وشرح الكافية لابن مالك ١٠٣٨:٢، وشرح ابن عقيل ١١٤:٢، وشرح الشواهد للعينى ٢٩٨:٢. والبيت فى أغلب الروايات مصنوع، لأن اللاحقى غير موثوق به.

«وفَعَّالٌ» مبتدأ، «واو مِفْعَالُ»[1] أَوْ فَعُول[2]، معطوفان على فَعَّالٌ، «وبَدِيلٌ» خبر المبتدأ، «وفِى كَثْرَةٍ» «وعَنْ فَاعِلٍ» متعلقان ببديل، وأفرد بديلا وهو خبر عن أكثر من واحد؛ لأن فعيلا قد جاء الإخبار به عن الجمع، «وما» مفعول بيستحق، وهى موصولة وصلتها «له»، «ومِنْ عَمَلٍ» متعلق بالاستقرار المتعلق به الخبر، «وذَا» / فاعل بقَلَّ، «وفِى فَعِيلٍ» متعلق بقَلَّ، «وفَعِل» معطوف عليه. ثم قال:

١٤٠ أ

(ص) وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ * فِى الحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا[3] عَمِلْ

(ش) ما سوى المفرد هو[4] المثنى والمجموع، وشمل الجمع الذى على حد التثنية وجمع التكسير. فالتثنية نحو: هَذَانِ ضَارِبَانِ[5] زَيْدًا.

والجمع نحو: هَؤُلاَءِ ضَارِبُونَ عَمْرًا[6]، وضُرَّابٌ زَيْدًا.

فتعمل كلها عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فى اسم الفاعل، «وما» مبتدأ، وهو موصول صلته «سوى المفرد»، «ومثله» مفعول ثان بجعل، والمفعول الأول الضمير المستتر فى «جعل» وهو العائد على المبتدأ، «وفِى الحُكْمِ» متعلق بجعل، وكذلك «حَيْثُمَا». ثم قال:

(ص) وَانْصِبْ بِذِى الإِعْمَالِ تِلْوًا وَاخْفِضِ ...

(ش) يعنى بذى الإعمال ما توفرت فيه شروط[7] العمل[8] المذكورة[9]،

---

[1] فى ش، ظ، ك، ت «أو مفعال» وفى هـ «ومفعال».
[2] فى هـ «وفعول».
[3] فى هـ ، ظ، ت «حيث ما».
[4] فى هـ «وهو».
[5] فى ز «ضراربان» تحريف.
[6] فى الأصل، ز «عمرو».
[7] فى ش، ظ «الشروط» تحريف.
[8] «العمل» ساقطة من ش، ظ.
[9] فى ز «المذكور».

وشمل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة، والتلو التابع[1]، وفُهم من تقديمه النصب أنه هو الأصل والخفض جائز، وإن كان على خلاف الأصل، ووجهه قصد التخفيف، فتقول: أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا، وَضَارِبُ زَيْدٍ، وهَذَانِ ضَارِبَانِ زَيْدًا، وضَارِبَا زَيْدٍ.

وَهُؤلاَءِ ضَارِبُونَ زَيْدًا، وَضَارِبُو زَيْدٍ، وضُرَّابٌ زَيْدًا، وضُرَّابُ زَيْدٍ، هذا[2] حكم ما يتعدى من اسم الفاعل - وما هو بدل منه - إلى واحد، وإن كان متعدياً إلى أكثر من واحد فقد نبه عليه بقوله:

(ص) ... * **وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي**

(ش) يعنى أنَّ اسم الفاعل وما ألحق به إذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد وأضيف / إلى الأول[3] نصب ما عدا الأول. وشمل ذلك المتعدى إلى اثنين نحو: أَنَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا[4].

١٤٠/ب

والمتعدى إلى ثلاثة نحو: أَنَا مُعَلِّمُ زَيْدٍ عَمْرًا مُنْطَلِقًا[5]

وشمل أيضاً ما كان منصوباً باسم الفاعل على غير المفعولية كالظرف[6]

---

(1) يجوز فى التابع الذى يتلو الوصف العامل أن يُنصب بالوصف أو يخفض بإضافته إليه كالأمثلة التى ذكرها الشارح. وقد قُرِئ بالوجهين - النصب على المفعولية، والخفض بالإضافة - وذلك فى قوله - تعالى -:

﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ الطلاق. آية: ٣.

حيث قرأ حفص «أمرِه» بالخفض، وقرأ نافع، وابن كثير، وابن عامر وغيرهم بالنصب».

انظر: السبعة فى القراءات ٦٣٩، والإملاء ٢: ٢٦٣، والبحر ٨: ٢٨٣، والنشر ٢: ٣٨٨، ومعجم القراءات ٧: ١٦٦.

(2) فى ز «فهذا» وفى ظ «وهذا».

(3) فى الأصل «الأولى» تحريف.

(4) فى ظ «أنا المعطى زيد درهما».

(5) فى ز «أنا المعلم عمراً منطلقاً» المثال غير صحيح.

وفى ظ «أنا معلم زيداً عمراً منطلقاً» المثال غير صحيح.

(6) فى ظ «كالظرفية» وعبارتها أوضح.

نحو: أَضَارِبُ زَيْدٍ اليَوْمِ؟[١] وفُهم منه أنَّ المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف إلى الأول إذا كان بمعنى الماضى غير منصوب باسم الفاعل المذكور وهو المشهور، نحو: أَنَا مُعْطِى زَيْدٍ دِرْهَمًا أَمْسِ.

فالمنصوب بعده انتصب بفعل مقدر؛ لأنه إنما جعل الحكم فى ذلك لما استوفى[٢] شروط العمل، واسم الفاعل بمعنى المُضِىّ[٣] لم يستوفها «وتِلْوًا» مفعول بالنصب وهو مطلوب «لانْصِب وَاخْفِضِ» فهو من باب التنازع، وكذلك «بِذِى» وهو مبتدأ وخبره[٤] «مُقْتَضِى»، ولِنَصْب» متعلق بمقتضى. ثم قال:

(ص) وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِى انْخَفَضْ[٥] * ...

(ش) إذا جر اسم الفاعل ما بعده جاز فى تابعه الجر على اللفظ والنصب على المحل، وشمل جميع التوابع، واختلف فى الناصب له، فقيل اسم الفاعل المضاف، وقيل بفعل مضمر، وهو مذهب «سيبويه»[٦] وكلام الناظم محتمل للمذهبين؛ إذ لم ينص على ناصبه، لكنه صرح فى شرح الكافية[٧] بأنه / محمول[٨] على الموضع وأن ناصبه اسم الفاعل المذكور. «وتَابِعَ» مفعول بانصب، وهو مطلوب أيضاً[٩] لاجرر، فهو من باب التنازع، ثم مثَّل بقوله:

١٤١ أ

(ص) ... كَمُبْتَغِى جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ

---

[١] فى ش، هـ ، ز، ت «أنا ضارب زيد اليوم» والمثال صحيح.
وفى ظ «أنا ضارب زيداً اليوم» المثال غير صحيح.
[٢] فى الأصل «لما استوى» تحريف.
[٣] فى ش «الماضى».
[٤] فى ز «خبره».
[٥] الشطر الأول من الألفية ساقط من ش وذكر بدله الشطر الثانى الذى سيرد بعد ذلك.
[٦] انظر الكتاب ١:١٧١.
[٧] انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:١٠٤٧.
[٨] فى الأصل «مجموع» تحريف.
[٩] «أيضا» ساقطة من ش.

(ش) «فمن» [فى][1] المثال مبتدأ وهو موصول وصلته نهض، «ومُبْتَغِى» خبر مقدم وهو مضاف إلى جاه، «ومَالاً» معطوف على الموضع، [ثم قال][2]:

(ص) وَكُلُّ مَا[3] قُرِّرَ لاِسْمِ فَاعِلِ * يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلاَ تَفَاضُلِ

(ش) يعنى أنَّ اسم المفعول يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة[4] فى اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال والاستقبال، ومطلقا[5] إذا كان صلة «لأل»[6] وشَرَط[7] الاعتماد. «وكُلّ» مبتدأ مضافة «لما» وهى موصولة وصلتها «قُرِّر»، «ولاِسْم» متعلق بقُرِّرَ، «ويُعْطَى» إلى آخره خبر عن كل، «وبِلاَ تَفَاضُلِ» تتميم البيت لصحة الاستغناء عنه بما قبله. ثم قال:

(ص) فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلمَفْعُولِ فِى * مَعْنَاهُ كَالمُعْطَى كَفَافا يَكْتَفِى

(ش) يعنى أنَّ اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول فى معناه[8]، كما ان اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل فى[9] معناه فتقول: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَبُوهُ.

فيرتفع ما بعد[10] «مَضْرُوب» على أنه مفعول ما لم[11] يُسم فاعله، كما

---

[1] «فى» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

[2] «ثم قال» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

[3] فى ظ «وكلما» وما أُثبتُّ أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

[4] فى ت «المذكورة».

[5] فى ظ «أو مطلقا» وعبارتها أدق.

[6] فى ش، ز، ظ، ت «أل».

[7] فى ظ، ت «وبشرط».

قوله: وشرط الاعتماد. الصواب تقديمه على قوله: أو مطلقاً إذا كان صلة لأل؛ لأنَّ الاعتماد إنما هو شرط فى إعمال غير الذى هو صلة لأل (حاشية الملوى ١١٤)

[8] «للمفعول فى معناه» ساقط من ك.

[9] فى ت «وفى».

[10] فى الأصل، ش، ظ، ت «بعد».

[11] فى هـ ، ز، ظ، ت «لم» بدون ما وهو المتفق مع نسق شرحه.

تقول: ضُرِبَ أَبُوهُ، «وكَفِعْلٍ» خبر «هُو»[1]، و«صِيغَ» فى موضع الصفة «لِفِعْلٍ» /، «وفِى مَعْنَاهُ» فى موضع الحال من الضمير فى صيغ، أى صيغ للمفعول فى حال كونه موافقاً له فى المعنى. وأتى بمثال من المتعدى إلى مفعولين، وهو قوله: «كَالمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِى». «فالمُعْطَى» مبتدأ، «وأَلْ» فيه موصولة، وفى المعطى ضمير مستتر عائد على «أل» وهو المفعول [الأول][2] بالمعطى «وكَفَافا» مفعول ثان للمُعْطَى، «ويَكْتَفِى» خبر[3] المبتدأ. ثم قال:

(ص) وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ * مَعْنًى كَمَحْمُودُ المَقَاصِدِ الوَرِعْ

(ش) يعنى أنَّ اسم المفعول انفرد بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع[4] معنًى كقولك: زَيْدٌ مَكْسُوّ العَبْدِ، وأصله: مَكْسُوٌّ عَبْدُه، ومثله قوله[5]:

«مَحْمُودُ[6] المَقَاصِدِ الوَرِعْ»، و«قَدْ» للتحقيق لا للتقليل، لكثرة إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه، «وذَا» فاعل بيضاف، وهو إشارة إلى اسم المفعول «ومُرْتَفِعْ» نعت لاسم، «ومَعْنًى»[7] منصوب على حذف الجار أى فى معنى، «والوَرِعْ» مبتدأ وخبره «مَحْمُودُ» وهو مضاف إلى المقاصد وأصله: محمودٌ[8] مقاصده.

---

[1] فى ظ «وهو».
[2] «الأول» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.
[3] فى هـ «خبراً» تحريف.
[4] فى ش «مرتفع معنى» وفى ك «مرفوع فى المعنى».
[5] «قوله» ساقطة من هـ .
[6] فى ك «كمحمود».
[7] فى هـ «وبمعنى».
[8] فى ظ «محمودة». وكلاهما جائزة.

(أبنية المصادر)

(ش) اعلم أن الفعل الماضي ثلاثيٌ ومزيدٌ، فالثلاثي أربعة أقسام: متعد، ولازم مكسور العين، ولازم مفتوح العين، ولازم مضموم العين، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى * مِنْ ذِى ثَلاثَةٍ كَرَدَّ[1] رَدًّا

(ش) يعنى أن مصدر الفعل الثلاثى المتعدى يأتى على «فَعْل» / بسكون العين [وشمل قوله: «المُعَدَّى» «فَعَل» المفتوح العين نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا، «وفَعِل» المكسور العين][2] نحو: فَهِمَ فَهْمًا، والمعتل الفاء نحو: وَعَدَ وَعْدًا، «والمعتل العين» نحو: بَاعَ بَيْعًا، وقَالَ قَوْلاً، «والمعتل اللام» نحو[3]: رَمَى رَمْياً، وغَزَا غَزْوًا.

١٤٢ / أ

«والمضعف» نحو: رَدّ رَدًّا. «وفَعْلٌ»[4] خبر مقدم «وقِيَاسُ» مبتدأ، «ومِنْ ذِى» في موضع الحال من مَصْدَرِ، ويجوز أن يكون «فَعْلٌ» مبتدأ «وقِيَاسُ» خبر؛ لأن فعلا معرفة بالعلمية، ثم أشار إلى الثانى، فقال[5]:

(ص) وَفَعِلَ اللاَّزِمُ بَابُهُ فَعَلْ * كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ[6]

(ش) هذا هو القسم الثانى من الفعل[7]. وهو اللازم المكسور العين،

---

[1] في ش، ك «كردًا» وما أثبتّ أدق كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.
[2] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.
[3] في ت «في نحو».
[4] في الأصل «وفعلى» وما أثبتُّ أولى.
[5] في ش، هـ، ز، ظ «بقوله».
[6] في الأصل «وشلل» وما أثبتُّ أدق لأنه ورد في الألفية وبقية النسخ.
[7] في ز «من الفعل الثلاثى» وعبارتها أكمل.

وقياس مصدره أن يأتى على «فَعَل» بفتح العين، ويستوى فى ذلك الصحيح كفَرِحَ فَرَحًا، وأَشِرَ أَشَراً.

والمعتل اللام: كجَوِىَ جَوًى[1]، وعَمِىَ عَمًى، والمضاعف[2]، كشَلِلَ شَلَلا، وقَطِطَ قَطَطًا[3].

«وفَعِل» مبتدأ، «واللاَّزِمُ» نعت له، «وبَابُهُ» مبتدأ ثان، «وفَعَلْ» خبر المبتدأ الثانى، وهو وخبره خبر الأول. ثم إشار إلى الثالث فقال[4]:

(ص) وَفَعَلَ اللاَّزِمُ مِثْلَ قَعَدَا * لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ كَغَدَا

(ش) يعنى أنَّ «فَعَلَ» اللازم يأتى مصدره على «فُعُول» ويستوى فى ذلك الصحيح نحو: قَعَدَ قُعُودًا، «والمعتل العين» نحو: خَالَ خُؤُولاً، «والمعتل اللام» نحو: سَمَا سُمُوًّا، وغَدَا غُدُوًّا.

«وفَعَلَ» مبتدأ، «واللازِمُ» نعت له، «ومِثْلَ» منصوب / على الحال من الضمير المستتر فى اللازم، ويجوز أن يكون[5] مفعولاً[6] بفعل محذوف

١٤٢ / ب

---

(١) الجَوَى: «الحُرْقَةُ وَشِدَّةُ الوجد من عِشقٍ أو حُزْنٍ» تقول:
جَوِىَ الرجل فهو جَوٍ، والجَوَى: الماء المنتن.
والجَوَى: الهَوَى الباطن، وتطاول المرض. جَوِىَ جَوًى فهو جَوٍ وجَوًى.
اللسان «جوى».

(٢) فى ز، ظ «والمضعف» وفى ت «والمضاف» تحريف.

(٣) قَطَطَ: القَطُّ القطع عامة، وقيل: هو قطع الشىء الصلب، أو هو القطع عرضا. يقال منه: قطَّهُ يقُطُّهُ قَطًّا.
والقَطَطُ: شعر الزنجى تقول: رجل قَطَطٌ، وشَعْرٌ قَطَطٌ، وامرأة قَطَطٌ: ويقال منه والجمع قَططون وقَطَطاتٌ.
وشَعر قَطٌّ: أى جَعْدٌ قصير. يُقال منه: قَطَّ يقَطُّ قَطَطًا وقَطَاطَةً.
وقَطِط بالكسر بإظهار التضعيف. اللسان «قطط».

(٤) فى ز «بقوله».

(٥) «ويجوز أن يكون» ساقط من ش، ز، ظ.

(٦) فى ش، ز، ظ «أو مفعول».

تقديره، أعنى، «وفُعُول» مبتدأ وخبره فى «له»، والجملة خبر المبتدأ، «وباطِّرَادٍ» فى موضع الحال من «فُعُول»، ثم إن اطراد فعول فى فعل اللازم يشترط فيه أن لا يكون الفعل مستوجباً[1] لأحد الأوزان المذكورة فى قوله:

(ص) **مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالاَ * أَوْ فَعَلاَنًا فَادْرِ أَوْ فُعَالاَ**

(ش) فذكر فى هذا البيت[2] ثلاثة أوزان، وسيذكر رابعاً بعد[3] وهى «فِعَال» بكسر الفاء «وفَعَلان» بفتح الفاء والعين، «وفُعَالا»[4] بضم الفاء، «وما» ظرفية مصدرية، «ومُسْتَوْجِبًا» خبر يكن، وفعالا مفعول[5] بـ «مستوجبا»[6]، و«أَوْ فَعَلاَنًا» أو فُعَالاً[7] معطوفان على «فِعَالاً»[8] ثم بيَّن معانى الأفعال التى تستحق هذه الأوزان فقال:

(ص) **فَأَوَّلٌ لِذِى[9] امْتِنَاعٍ كَأَبَى * ...**

(ش) يعنى بالأول «فِعَالاً» وهو مصدر مطرد فى «فَعَل» اللازم الدال على الامتناع نحو: أَبَى[10] إِبَاءً، ونَفَرَ نِفَارًا، وفَرَّ فِرَارًا [بمعنى نفر][11] وقوله[12]

(ص) ... * **وَالثَّانِ[13] لِلَّذِى اقْتَضَى تَقَلُّبَا**

---

[1] فى الأصل «مستوحيا» تحريف.
[2] فى ظ «الباب» تحريف.
[3] «بعد» ساقطة من ت.
[4] فى الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «وفعال» والمثبت أدق كما فى ز والألفية.
[5] فى هـ «مفعولا».
[6] فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت «بمستوجب» وفى ش «لمستوجبا». والمثبت أدق كما فى ك والألفية.
[7] فى ش «وفعلانا أو فعولا» خطأ.
[8] فى ظ «فعال».
[9] فى الأصل «وأول الذى» وما أثبتُّ أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.
[10] فى ظ «كأبى».
[11] «بمعنى نفر» تكملة من ز، ك.
وفى الأصل «وفار فراراً» وفى ظ «وفر فراً» تحريف.
[12] «قوله» ساقط من ش.
[13] فى الأصل «والثانى» وما أثبتُّ أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(ش) يعنى بالثانى «فَعَلاَنَا» وهو أيضاً مصدر «فَعَلَ» اللازم الدال على التقلب والاضطراب نحو: لَمَعَ لَمَعَانًا، وجَالَ جَوَلاَنًا، وغَلَتِ القِدْرُ غَلَيَانًا.

وقوله:

(ص) لِلدَّا فُعَالٌ ... * ...

(ش) هذا[1] هو الوزن الثالث، وهو «فُعَال» وهو مصدر مطرد فى «فَعَل» الدال على الداء / والمرض نحو: سَعَلَ سُعَالا، وزكم زُكَامًا. (١٤٣ / أ)

ثم قال:

(ص) ... أَوْ لِصَوْتٍ[2] ... * ...

(ش) يعنى أنَّ «فُعَالاً» يكون أيضاً مصدراً مطرداً فى «فَعَلَ» اللازم الدال على الصوت نحو: نَعَقَ نُعَاقًا[3]، ونَفَرَتِ الشَّاةُ نُفَارًا[4]، ورَغَا[5] البَعِيرُ رُغَاءً.

«ففُعَال» على هذا يكون «لفَعَل» الدال على الداء، «ولفَعَل» الدال على الصوت وقوله:

(ص) ... وَشَمِلْ * سَيْراً وَصَوْتًا الفَعِيلُ كَصَهِلْ

(ش) هذا هو الوزن الرابع وهو «فَعِيل»، ويكون مصدراً مطردًا فى فَعَل

---

(١) فى ز «وهذا».

(٢) فى الأصل، ت «ولصوت».

(٣) نعق: «النَّعِيقُ دعاء الراعى الشاء، نَعَق الرَّاعِى بالغَنَم، ينعِق بالكسر نعقًا ونُعَاقًا ونَعِيقاً ونعقانا، صاحَ بها وزجرها» اللسان «نعق» قال تعالى فى سورة البقرة. آية: ١٧١.

(وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً ونِدَاءً).

(٤) فى هـ «ونعرت الشاة نعاراً» وهذا جائز، وفى ز، ظ، ت «ويعرت الشاة يعاراً، وهذا جائز يُقال نعر الرجل ينعر نعيراً ونُعاراً أي صاح وصوّت بخيشومه واليعار صوت الشاء والمِعْزَى إذا صاحت، يعرب تَيْعَرُ يعارًا.

(٥) رغا: «الرُّغَاءُ: صَوتُ ذوات الخُفِّ، وفى الحديث «لاَ يَأْتِى أَحَدُكُم يَوْمَ القِيَامَةِ بِبَعِيرٍ لَهُ رُغَاء. فـ (الرُّغَاءُ) صوت الإبل. تقول: رغا البعير، والناقةُ تَرْغُو رُغَاءً صَوَّتَت، وأرغى فلان بَعِيرَه. أى حمله على أن يرغو ليلاً». اللسان «رغا».

اللازم الدال على السير نحو: ذَمَلَ ذَمِيلاً[١]، ورَسَمَ رَسِيمًا[٢]. والدال على الصوت نحو: صَهَل صَهِيلاً.

وهذا معنى قوله: «وشَمِلْ[٣] سَيْرًا وَصَوْتًا الفَعِيلُ[٤]»، وقوله: «فأَوَّلُ» مبتدأ، وسوغ الابتداء به أنه وصف لمحذوف[٥] والتقدير: ففعل أول[٦]، وخبره «لِذِى امْتِنَاعٍ» أى لصاحب فعل ذى امتناع فهو على حذف مضاف، «والثَّانِ» مبتدأ وأصله والثانى فحذف الياء واستغنى عنها بالكسرة، وخبره «لِلَّذِى»، «واقْتَضَى» صلة للذى[٧] «وتَقَلُّبًا» مفعول باقتضى، «وفُعَالٌ» مبتدأ وخبره[٨] «لِلْدا»، وأراد الداء، فقصره ضرورة، «ولِصَوْتٍ» معطوف على الداء، والتقدير: فُعَالٌ مصدر للداء وللصوت[٩].

«وشَمِل فيه لغتان: شَمَلَ يَشْمُل: بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع، وشَمِل يَشْمَل بكسر العين فى الماضى[١٠] وفتحها / فى المضارع، وهى الفصحى؛ إلا أنه ينبغى أن يضبط هنا بالفتح فى الماضى صوناً من

١٤٣ ب

---

(١) ذَمَل: «الذمِيلُ: ضَرْبٌ من سير الإبل، أو هو السير اللين. ذمل يذمل ويذمل ذملاً وذمولا وذميلا وذملانا، وناقة ذمول أى من نوق ذمل اللسان (ذمل)».

(٢) فى ك زيادة «ورسم رسيما ورحل رحيلا».
رَسَم: «الرَّسِيمُ ضَرْبٌ من سير الإبل فوق الذَّمِيل، يقال منه: رَسَمَ يَرْسِمُ رَسِيمًا، إذا ارتفع السير عن العنق قليلا يسمى تَزَيُّدَ فإذا ارتفع عن ذلك قليلا فهو الذَّمِيلُ. ثم الرَّسِيمُ». اللسان (رسم).

(٣) فى الأصل، ش، ك، ت «شمل».
والمثبتُ أدق كما فى هـ ، ز، ظ والألفية.

(٤) «الفعيل» ساقطة من ز، ظ.

(٥) فى ش «الابتداء به التنويع، أو أنه نعت لمحذوف».

(٦) ما بعد «به» إلى هنا ساقط من ك.

(٧) فى ز، ظ «الذى».

(٨) فى ظ «خبره».

(٩) فى ش «ولصوت» وفى ظ، ك «والصوت».

(١٠) «فى الماضى» ساقط من ش، ز.

السناد، وهو اختلاف حركة الحرف الذى قبل الروى المقيد، «والفَعِيلُ» فاعل بشمل[١]، و«سَيْرًا» مفعول بشمل، «وصَوْتًا» معطوف عليه. ثم أشار إلى الرابع فقال[٢]:

(ص) فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلاَ * كَسَهُلَ الأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلاَ

(ش) يعنى أنَّ فَعُل المضموم[٣] العين لا يكون[٤] إلا لازماً، يطرد[٥] فى مصدره وزنان:

الأول: «فُعُولَة» نحو؛ سَهُلَ الأَمْرُ سُهُولَةً، وصَعُبَ صُعُوبَةً.

والثانى[٦]: «فَعَالَة» نحو: جَزُلَ جَزَالَةً[٧]، ونَظُفَ نَظَافَةً.

«وفُعُولَةٌ» مبتدأ، «وفَعَالَةٌ» معطوف عليه بحذف حرف العطف، «ولِفَعُلاَ» خبر المبتدأ. ثم قال:

(ص) وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى * فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخْطٍ وَرِضَا

(ش) يعنى أن ما خالف ما ذكره من مصادر الفعل الثلاثى فهو منقول سماعاً من[٨] العرب، وفُهم منه أن جميع ما تقدم من المصادر

---

(١) فى ك «شمل».
(٢) فى ك بقوله».
(٣) فى ز «بضم».
(٤) فى الأصل «ولا يكون» تحريف.
(٥) فى ز، ظ «فيطرد».
(٦) فى ت «والثان».
(٧) فى ك «جزل الأمر جزالة».
الجزل: «الحطب اليابس أو الغليظ، ورَجُلٌ جَزْلُ الرَّأْيِ، وامرأة جَزْلَةٌ أى جيدة الرأى، أو ذات أرداف وثيرة».
والجَزْلَةُ: البقية من الرغيف والإناء. والجَزْلُ القطع، والجِزْلَةُ بالكسر: القطعة من التمر».
اللسان «جزل».
فى ز، ظ «زاد» ضخم ضخامة، وفصح وفصاحة.
والزيادة هنا غير لازمة.
(٨) فى ش، ظ، ك «عن».

مقيس[1]، وفُهم أيضاً منه أنَّ [بعض][2] مصادر الثلاثى أتت على غير قياس[3]، وذكر منها مصدرين «سُخْطًا» وهو[4] مصدر سَخِطَ وقياسه: سَخَطٌ بفتح[5] الخاء، وقد جاء كذلك، ورِضًا[6] وهو مصدر رَضِىَ وقياسه رَضًا بفتح الراء، وفُهم من قوله: «كسُخْط»، فى إتيانه[7] بكاف التشبيه أنه قد جاء غير[8] هذين المصدرين على غير قياس[9].

١٤٤ / أ

«وما» / مبتدأ وهى شرطية وخبرها «أَتَى»، و«مُخَالِفًا» حال من الضمير المستتر فى أتى، وهو الضمير العائد على المبتدأ. [«ولِمَا» متعلق بمخالفا، «والفاء»[10] جواب الشرط، والجملة بعدها جواب الشرط][11].

ولما فرغ من مصادر[12] الثلاثى شرع فى بيان مصدر المزيد فقال:

(ص) وَغَيْرُ ذِى ثَلاَثَةٍ مَقِيسُ * مَصْدَرُه ...

---

(1) فى الأصل «من مقيس».

(2) «بعض» تكملة من ك.

(3) فى ظ «القياس».

(4) فى ز «فهو».

(5) فى ش «وقياسه سَخَط بفتح الخاء والسين».
فى ز، ك «وقياسه سخطاً بفتح السين والخاء» وعبارتهما أدق.

(6) في الأصل، هـ ، ز، ظ، ت (ورضى).

(7) فى الأصل «فى إتيان» وفى ز «بإتيانه».

(8) فى الأصل «عين» تحريف.

(9) من مصادر الفعل الثلاثى وردت سماعاً من العرب على غير قياس قولهم فى فَعَل المفتوح العين المتعدى: جَحَدَه جُحُودًا، وشكَرَه شكوراً وشكرانا، والقياس جَحْدًا، شُكْراً، وقولهم فى فعِل المكسور العين المتعدى: علم علماً بكسر العين والقياس فتحها، وقولهم فى فعُلَ المضموم العين: حسن حُسْنًا بضم الأول وسكون الثانى، والقياس فعولة.
انظر الجمل للزجاجى ٣٨٣، والتسهيل ٢٠٤.

(10) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:
«فبابه النقل كسخط ورضا».

(11) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(12) فى الأصل «سائر» تحريف.

(ش) يعنى أنَّ غير الثلاثى من الأفعال له مصدر مقيس غير متوقف على السماع، وشمل قوله: «غَيْرُ ذِى ثَلاَثَةٍ»، والرباعى الأصول نحو دَحْرَجَ، والمزيد من الرباعى نحو: «احْرَنْجَمَ»، والمزيد من الثلاثى. نحو «اسْتَخْرَجَ» وله أبنية كثيرة وبدا منها بفُعِّلَ، فقال:

(ص) ... * ... كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ

(ش) يعنى أنَّ فُعِّل المشدد العين[1] نحو: «قُدِّسَ» يأتى مصدره على «تَفْعِيل» نحو: قُدِّسَ[2] تَقْدِيسًا، وعُلِّمَ تَعْلِيمًا. «وغَيْرُ» مبتدأ، «ومَقِيسُ» خبره «ومَصْدَرُه» فاعل بمقيس[3]، ويجوز أن يكون «مَقِيسُ» خبراً مقدمًا، «ومَصْدَرُه» مبتدأ، والجملة خبر المبتدأ[4] ثم قال:

(ص) وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً وَأَجْمِلاَ * إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمَّلاَ

(ش) هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال بمصادرها وكلها من الثلاثى المزيد:

الأول: «زَكِّهِ»[5] وهذا[6] من زَكَّى، ومصدره يأتى على «تَزْكِيَة»، ومثله نَمَّى تَنْمِيَة[7]، وسَمَّى تَسْمِيَة.

الثانى: «أَجْمَل»، وهو أمر من «أَجْمَلَ»، ومصدره يأتى على إِجْمَال[8]،

---

[1] «العين» ساقطة من ظ.
[2] ما بعد «قدس» إلى هنا ساقط من ك.
[3] فى ش، ك «مفعول لم يُسم فاعله بمقيس» وهذا جائز، وما أُثبتُ أولى.
[4] «المبتدأ» ساقطة من ظ، ك، ت.
وفى ش «المبتدأ الأول» وعبارتها أكمل.
[5] فى ز «تزكية».
[6] فى ش، ك «وهو أمر» وعبارتهما أوضح.
[7] «نمى تنمية» ساقط من هـ ، ت وهي غير واضحة في الاصل.
[8] فى هـ «أجملا».

ومثله: أَكْرَمَ إِكْرَامًا، وأَعْطَى إِعْطَاءً.

الثالث: «تَجَمَّلَ»، وهو فعل ماض، ومصدره يأتى على «تَفَعُّل» ومثله: / تَكَلَّمَ تَكَلُّمًا، وتَعَلَّمَ تَعَلُّمًا.

١٤٤
ب

«وزَكِّهِ» وما بعده معطوف على قوله فى البيت الذى قبله «كقدس التقديس»[1]، «وإجمال» مصدر «أَجْمَلَ»، وهو مضاف إلى «مَنْ»، وهى موصولة، وصلتها «تَجَمَّلاَ»، وقدم المصدر على فعله والتقدير: من تجمل تجملا، ثم قال:

(ص) واسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ * إِقَامَةً ...

(ش) ذكر فى هذا البيت[2] فعلين مع مصدريهما من الثلاثى المزيد.

الأول: «اسْتَعِذْ»، وهو فعل أمر من «اسْتَعَاذَ»، ومصدره يأتى على «اسْتِعَاذَة» ومثلها[3]: اسْتَقَامَ[4] اسْتِقَامَة.

الثانى: «أَقِمْ»، وهو فعل أمر من أقام[5]، ومصدره يأتى على: «إِقَامَه»، ومثله أَجَازَ إِجَازَةً، ثم قال:

(ص) ... *... وَغَالِبًا [ذَا][6] التَّا لَزِمْ

(ش) الإشارة للمصدرين[7] معاً؛ وإنما أفرده على إرادة ما ذكر، وإنما

---

(١) فى ت «التقديسا».

(٢) فى الأصل «الباب» تحريف.

(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «ومثله».
«ومثلها» الضمير يعود على استعاذة أى ومثل استعاذة استقامة، ومثله الضمير يعود على استعاذ. أى مثل «استعاذ» استقام.

(٤) فى ك «استقم».

(٥) فى ت «من قام».

(٦) فى الأصل «وغالباً والتا».
«ذا» تكملة من الألفية وبقية النسخ.

(٧) فى الأصل، هـ، ت «للفعلين». وفى ش «إلى المصدرين». وما أثبتّ من ز، ظ، ك أولى وأدق.

لزمت التاء؛ لأنَّ «استعاذة» أصلها استعواذا، «وإقامة»[1] أصلها إقواما فنُقلت حركة الواو فيهما إلى الساكن، وانقلبت الواو ألفا، وحُذفت إحدى[2] الألفين وعوِّض منها[3] التاء، وفُهم من قوله: «غَالِبًا» أنها تحذف فى غير الغالب كقول بعضهم: أَرَاءَ إِرَاءً واسْتَفَاهَ اسْتِفَاهًا[4]، «وذَا» مبتدأ، «ولَزِمْ» خبره، «وَالتَّا» مفعول[5] بلزم، ويجوز أن تكون «التَّا» مبتدأ، «ولَزِم» خبره.

«وذَا» مفعول مقدم بلزم[6]. ثم قال:

١٤٥ / أ

(ص) وَمَا يَلِى الآخِرَ مُدَّ وَافْتَحَا / * مَعَ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ[7] مِمَّا افْتُتِحَا
بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَى[8] ... * ...

(ش) هذا ضابط فى مصدر كل[9] فعل افتتح بهمز[10] الوصل، يعنى أنَّ الحرف المتصل به الحرف[11] الأخير من الفعل إذا كان الفعل[12] مفتتحاً بهمزة الوصل مُدَّه، وافتح ما قبل المدة[13] فينشأ من ذلك الألف، ثم تكسر تلو الحرف الثانى من الفعل وهو الحرف الثالث[14].

---

[1] فى ت «أو إقامة».
[2] فى ز «أحد».
[3] فى ظ «عنها».
[4] استفاه: «اسْتَفَاهَ الرَّجلُ اسْتِفَاهَةً واستِفَاهًا فهو مُسْتَفِيهٌ: اشتَدَّ أَكْلُهُ بعد قلة، وقيل استفاه فى الطعام: أكثر منه، وقد تكون الاستفاهة فى الشراب».
اللسان «فوه».
[5] فى ظ «مفعول مقدم» وعبارتهما أكمل.
[6] ما بعد «بلزم» إلى هنا ساقط من ظ، ت.
[7] فى الأصل، هـ «الثانى» ما أُثبتُ أدقُّ كما فى الألفية وبقية النسخ.
[8] «كاصطفى» ساقط من هـ ، ز، ظ، ك، ت.
[9] فى الأصل «كما» تحريف.
[10] فى هـ ، ز، ظ، ت «بهمزة».
[11] «المتصل به الحرف» ساقط من ظ.
[12] «الفعل» ساقطة من ظ.
[13] فى ز «الهمزة».
[14] يريد كل فعل على وزن انْفَعَلَ، أو افْتَعَلَ، أو اسْتَفْعَلَ، وقد مثل لذلك بعد إعراب البيت.

و«ما» موصول[1] مفعول مقدم «بمُدَّ»، وهو مطلوب أيضاً «لافْتَح»، فهو من باب التنازع «ومَعْ» متعلق بمد وكذلك «مِمَّا» [2]، وهي موصولة وصلتها«افْتُتِحَا»، «وبهَمْزِ» متعلق بـ «افْتُتِحَا»[3] [ثم][4] مثَّل[5] بقوله: «كَاصْطَفَى»، فتقول: اصْطَفَى اصْطِفَاء، ومثله[6]: انْطَلَقَ انْطِلاَقًا، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا، واقْتَدَرَ اقْتِدَاراً. ثم قال:

(ص) ... وَضُمَّ مَا * يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا

(ش) يعنى أنَّ مصدر «تَفَعْلَلَ» يضم فيه رابع الفعل فيصير مصدراً. نحو: تَلَمْلَمَ تَلَمْلُمَا، ومثله: تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا، وتَنَفَّسَ تَنَفُّسًا. و«ضُمَّ» فعل أمر، و«مَا» مفعول به وهو موصول وصلته يَرْبَعُ، ويحتمل أن يكون «ضُمَّ» فعلاً ماضياً[7] مبنياً للمفعول، و«ما» مفعول لم يُسم فاعله والأول أظهر. ثم قال:

(ص) فِعْلاَلٌ اَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلا[8] * ...

(ش) يعنى أنَّ «فَعْلَلَ» يأتى مصدره على «فِعْلاَلَ» وعلى «فَعْلَلَة»، نحو: دَحْرَجَ دِحْرَاجًا / ودَحْرَجَةً، وفُهِم منه أن مصدر الملحق بفَعْلَلَ كمصدر فَعْلَلَ نحو: جَلْبَبَ وحَوْقَلَ، فتقول: جَلْبَبَ جِلْبَابًا وجَلْبَبَةً، وحَوْقَلَ حِيقَالاً وحَوْقَلَةً، إلا أن المقيس[9] منهما فَعْلَلَةٌ دون «فِعْلاَل»، وقد نبّه على ذلك بقوله:

١٤٥ / ب

---

[1] فى ز «موصولة».
[2] فى الأصل «من ما».
[3] فى الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «بافتتح».
والمثبت أدق كما فى ز، والألفية.
[4] (ثم) تكملة من ش، هـ ، ظ، ك، ت.
[5] فى ش «قال».
[6] «مثله» ساقطة من ظ.
[7] «ماضيا» ساقطة من ز.
[8] هذا الشطر ساقط من ش، وذكر بدله الشطر الثانى، وهو:
«واجعل مقيساً ثانياً لا أولا».
[9] «المقيس» ساقطة من ظ.

(ص) ... * وَاجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لاَ أَوَّلاَ

(ش) وجعلهما فى التسهيل[1] مقيسين معاً. و«فِعْلاَل» مبتدأ، «وفَعْلَلَة» معطوف عليه، والخبر[2] «لِفَعْلَلاَ»، «وثَانِيًا» مفعول أول باجعل، «ومَقِيسًا» مفعول ثان، «ولا» عاطفة «أَولاَ» على «ثَانِيًا»[3]. ثم قال:

(ص) لِفَاعَلَ الفِعَالُ وَالمُفَاعَلَهْ * ...

(ش) يعنى أنَّ «فَاعَلَ» له مصدران وهما «الفِعَالُ والمُفَاعَلَة»، نحو: قَاتَلَ قِتَالاً ومُقَاتَلَة، وخَاصَمَ خِصَامًا ومُخَاصَمَة. «والفِعَال» مبتدأ، «والمُفَاعَلَة» معطوف عليه، والخبر فى المجرور قبله[4]. ثم قال:

(ص) ... * وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ[5] عَادَلَهْ

(ش) يعنى أنَّ ما تقدم من مصادر غير الثلاثى هو القياس، وما جاء على خلافه عادله السماع أى صار عديلا له، ومما جاء من ذلك قول الراجز:

١٣٢ - بَاتَتْ تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيًّا[6]
كَمَا تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيًّا

وقياس مصدر «نَزَّى» تَنْزِيَة مثل زَكَّى تَزْكِيَة، ومن ذلك أيضاً كِذَّابٌ فى

---

[1] انظر التسهيل ٢٠٦.
[2] «والخبر» ساقطة من ظ.
[3] فى ش «عطفت أولاً على ثانيا» فى هـ ، ظ، ز، ت «عطفت أولاً على ثان» فى ك «عاطفة عطفت أولاً على ثانياً «وعبارتها هنا أوضح وأكمل».
[4] «قبله» ساقطة من ت.
[5] فى الأصل «من السماع» تحريف.
[6] نسب الأستاذ عبد السلام هارون البيت الأول إلى ابن ميادة، واعتبره ابن مالك من الضرورات. وورد بلا نسبة في اللسان «نزا» والخصائص انظر التسهيل ٢٠٦، ومعجم شواهد العربية ٢:٥٥٩، وشرح المفصل ٦:٥٨، والمقرب ٢:١٣٤، وشرح التصريح ٢:٧٦، وشرح الأشمونى ٢:٣٠٧.
تنزى: تحرك دلوها.
شهلة: العجوز، وخصَّ الشهلة بالذكر؛ لأنها أضعفت من الشابة.

مصدر كَذَّب وقياسه تَكْذِيب[1]. «وغَيْرُ» مبتدأ، «وما» موصولة وصلتها مر «والسَّمَاعُ» مبتدأ، «وعَادَلَهُ»[2] فى موضع الخبر[3]، والجملة خبر المبتدأ الأول. ثم قال:

(ص) وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ / * وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ[4] كَجِلْسَهْ

١٤٦ أ

(ش) يعنى أنك إذا أردت المرة الواحدة من مصدر[5] الثلاثى أتيت «بفَعْلَة»[6] بفتح الفاء وسكون العين نحو: جَلَسَ جَلْسَة، وضَرَبَ ضَرْبَة.

وإذا أردت الهيئة أتيت «بفِعْلة» بكسر[7] الفاء نحو: جَلَسَ جِلْسَةً حَسَنَة[8]، وقد يكون بناء المصدر على «فَعْلَة» كرَحْمَة، وعلى فِعْلَة كدِرْبَة، فلا يكون فى لحاق التاء دلالة على المرة ولا على الهيئة إلا بقرينة تدل على ذلك. ثم قال:

(ص) فِى غَيْرِ ذِى الثُّلاَثِ بِالتَّا المَرَّهْ * ...

(ش) يعنى أنَّ مصدر غير الثلاثى إذا أريد منه المرة ألحقت التاء لمصدره[9] القياسى فتقول فى نحو[10] أَكْرَمَهُ إِكْرَامًا. إذا أردت المرة إِكْرَامَةً[11] وفى

---

[1] فى ش، ز، ظ، ك «تكذيباً».
[2] فى الأصل «وعامله» تحريف. وما أثبتُّ من الألفية وبقية النسخ.
[3] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «خبره».
[4] فى الأصل «كهيئة» وما أثبتُّ أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.
[5] فى ك «مصدر الفعل الثلاثى» وعبارتها أكمل.
[6] فى الأصل «بفعل» تحريف.
[7] «بكسر الفاء» ساقط من ك.
وفى ش زيادة «بكسر الفاء وسكون العين» وعبارتها أكمل وأوضح.
[8] «حسنة» ساقطة من ت.
[9] فى ظ «بمصدره».
[10] «نحو» ساقطة من ظ.
[11] فى ظ «كرامة» تحريف.

نحو: انْطَلَقَ انْطِلاَقًا[1] انْطِلاَقَةً، فلو كان المصدر من ذلك مبنياً على التاء نحو: زَكَّى تَزْكِيَةً، واسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً، لم يدل على المرة فيه إلا بقرينة نحو: زَكَّهِ[2] تَزْكِيَةً وَاحِدَةً، وأما الهيئة فلم تستعمل من المزيد إلا على وجه[3] الشذوذ. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... * **وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالخِمْرَهْ**

(ش) يعنى أنه قد جاء الهيئة على فِعلة[4] فى مصدر غير[5] الثلاثى كقولهم: «الخِمْرَة» وهى من اختمرت المرأة إذا لبست الخمار، ومثله العِمَّة من اعتَمّ[6] «والقِمْصَة» من تَقَمَّصَ، «والنِقْبَة» من انْتَقَبَ[7]. «والمَرَّة» مبتدأ، والخبر فى قوله «بِالتَّا»، وإنما حذف التاء[8] فى الثلاثى، لأنه راعى تأنيث الحرف، والتقدير: فى غير الفعل صاحب الثلاثة[9] الأحرف، «وفِى الثُّلاَثِ[10]» متعلق بالاستقرار العامل / فى الخبر، أو فى موضع الحال من الفاعل بالاستقرار. ١٤٦/أ

---

(1) «انطلاقًا» ساقطة من ظ.

(2) فى هـ «زكى» وفى ز «زك».

(3) فى ك «إلا شذوذاً».

(4) فى الأصل «فعل» تحريف.

(5) «غير» ساقطة من ت.

(6) اعتَمّ، وتَعَمَّمَ إذا لبس العمامة ـ وهى لباس للرأس ـ يقال: حَسَنُ العِمَّة: أى التَّعَمُّمِ.

(7) فى ز «تنقب».
النقبة: إذا غطت المرأة وجهها بالنقاب.

(8) فى ك «حذفت التاء من».

(9) فى الأصل، هـ، ز، ظ، ك، ت «الثلاث» تحريف وفى ظ «الثلاثى» تحريف.

(10) فى ش «وفى غير متعلق» والثلاث ساقطة. وفى ك «والثلاث وفى غير متعلق» وكان الأولى أن يقول «وفى غير» متعلق بالاستقرار العامل فى الخبر، وغير مضاف، وذى مضاف إليه، وذى مضاف، والثلاث مضاف إليه.

(أبنية أسماء الفاعلين [والمفعولين[1]] والصفات المشبهات[2] بها)

(ش) الفعل على قسمين: ثلاثى وغير ثلاثى. فالثلاثى بالنظر إلى هذا الباب ثلاثة أنواع: مفتوح العين[3]، ومكسور العين [متعديا][4]، فهذا[5] هو القسم الأول، ومكسور العين لازم وهو القسم الثانى، ومضموم العين، ولا يكون إلا لازما، وهو القسم الثالث، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا * مِنْ ذِى ثَلاثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا

(ش) المراد بقوله «كفَاعِلٍ» هذا[6] الوزن الذى على صيغة فاعل، والمراد باسم الفاعل اسم الفاعل[7] الذى هو صفة دالة على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها سواء كان على وزن فاعل «كضَارِب» أو على غيره كمِكْرِه[8] ومُدَحْرِج، وشمل قوله: «مِنْ ذِى ثَلاثَةٍ» جميع أنواع الفعل الثلاثى[9]، ثم أخرج «فَعِل» اللازم «وفَعُل» ولا يكون إلا لازما بقوله:

---

(1) «والمفعولين» تكملة من ش، هـ ، ز، ك.

(2) فى الأصل «والمشبهات».
وفى هـ ، ظ «المشبهة».

(3) فى ش، هـ «مفتوح العين لازماً ومتعدياً» الزيادة هنا لازمة.

(4) «متعديا» تكملة من ش.

(5) فى ش «وهذا».

(6) فى ز «هو هذا».

(7) «اسم الفاعل» ساقط من ك، ت.

(8) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «كمكرم».

(9) «الثلاثى» ساقطة من ظ، ت.

(ص) وَهْوَ قَلِيلٌ فِى فَعُلْتُ وفَعِلْ * غَيْرَ مُعَدًّى ...

(ش) وهو ضمير عائد على «فَاعِل» فى البيت قبله، يعنى: أنَّ فاعلا قليل فى اسم الفاعل من «فَعُل» المضموم العين[1] «وفَعِل» المكسور العين اللازم نحو: فَرُهَ العَبْدُ فهو فَارِهُ وسَلِمَ فِو سَالِمٌ. وفُهم منه أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين / من الثلاثى، وهو ثلاثة أنواع:

١٤٧
أ

- مفتوح العين متعد نحو: ضَرَب فهو ضَارِبٌ.
- وغير متعد نحو: قَعَدَ فهو قَاعِدٌ.
- ومكسور العين متعد نحو: شَرِبَ فهو شَارِبٌ.

«واسْمَ فَاعِلٍ» مفعول بصغ، «وكَفَاعِلٍ، وإِذَا» متعلقان به، والظاهر أنَّ «يَكُون» تامة بمعنى يوجد، «ومِنْ ذِى» متعلق بها، «وغَذَا» يحتمل أن يكون من غَذَوْتُ الصَّبِيَّ باللبن، أى رَبَّيْتُهُ بِهِ. فيكون متعديا، ويحتمل أن يكون بمعنى غَذَا الماء أى سال فيكون لازماً، واسم الفاعل منهما معاً على فاعل، والمراد بقليل، شاذ، ولذلك قال بعد، «بَلْ قِيَاسُهُ»[2]، وقوله: «وَهُوَ قَلِيلٌ» مبتدأ وخبر: «وفِى» متعلق بقليل، «وغَيْرَ مُعَدًّى» حال من فَعِلَ[3] الأخير. ثم أشار إلى النوع الثانى من المثالين فقال:

(ص) ... * بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ
وَأَفْعَلٌ فَعْلاَنُ ... * ...

(ش) فذكر لاسم الفاعل من «فَعِلَ» اللازم ثلاثة أوزان «فَعِلٌ وأَفْعَلٌ

---

(١) «العين» ساقطة من ظ.

(٢) فى ش «قال بل بعد قياسه بعد» تركيب مضطرب.
فى هـ ، ز، ك «بعد قياسه بعد» وسقطت «بل».

(٣) «من فعل» ساقط من ش.

وفَعْلاَن»، وتجوّز في إطلاق اسم الفاعل عليها[1]، وإنما هي صفات مشبهات باسم الفاعل. ولما كان كل واحد من هذه الأوزان يختص[2] بمعنى في الفعل يقتضيه نبّه على ذلك بالمثَل[3] فقال[4]:

(ص) ... نَحْوُ أَشِرْ * وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ الأَجْهَرِ

(ش) «ففَعِل» للأعراض: نحو: فَرِحَ فهو فَرِحٌ، وأَشِرَ فهو أَشِرٌ. «وفَعْلاَن» للامتلاء وحرارة البطن: نحو / غَرِثَ[5] فهو غَرْثَان، وصَدِيَ[6] فهو صَدْيَان. ١٤٧ ب

«وأَفْعَلٌ» للخِلَق والألوان، نحو حَمِرَ فهو أَحْمَرٌ، وجَهِرَ فهو أَجْهَرٌ، ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله:

(ص) وفَعْلٌ أَوْلَى وَفعِيلٌ بِفَعُلْ * كَالضَّخْمِ وَالجَمِيلِ وَالفِعْلُ جَمُلْ[7]

(ش) يعنى أنَّ الأَوْلَى «بفَعُل» المضموم العين «فَعْلٌ» نحو: سَهُل فهو سَهْلٌ، وضَخُمَ فهو ضَخْمٌ، «وفَعِيلٌ»[8] نحو: ظَرُفَ فهو ظَرِيفٌ، وجَمُلَ فهو جَمِيلٌ، وفُهِم: مِن قوله: «أَوْلَى» أن اسم الفاعل منه يأتى على غير[9] الوزنين المذكورين وهو المنبه عليه بقوله:

---

(1) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «عليهما».
والمثبت من الأصل.

(2) في ز «مختصًا».

(3) في هـ «في المثل».

(4) «فقال» ساقطة من ت.

(5) الغَرَثُ: شدة الجوع، وغَرِثَ بالكسر، يَغْرَثُ غَرَثًا فهو غَرِثٌ وغَرْثَانُ. والجمع غَرْثَى وغَرَاثَى، وغراثٌ وغَرْثَة جوَّعَه اللسان «غرث».

(6) الصَّدَى: شِدَّةُ العطش. صَدِيَ يَصْدَى صَدًى فهو صَدٍ وصَادٍ وصَدْيَان، والأنثى صَدْيَا، والجمع صَداءٌ.
ورجل مِصْدَاءٌ كثير العطش، والصَّوادِي النخل التي لا تشرب الماء. اللسان «صدى».

(7) في الأصل «بكمل» وما أثبت أولى وقد ورد في الألفية وبقية النسخ.

(8) في ز «أو فعيل».

(9) «غير» ساقطة من ت.

(ص) وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وفَعَلْ[١] * ...

(ش) يعنى أنَّ اسم الفاعل «من فَعُلَ» المضموم العين قد يأتى على وزن «أَفْعَل» نحو: حَرُشَ فهو أَحْرَشُ، وعلى وزن «فَعَلْ» نحو بَطُلَ فهو بَطَلْ، وحَسُنَ فهو حَسَنٌ، وفُهم من تنصيصه على القلة فى أَفْعَل وفَعَلْ أن الوزنين السابقين كثيران «وقياسُهُ» مبتدأ، وخبره «فَعِل»، «وأَفْعَلٌ» معطوف عليه وكذلك «فَعْلاَن»، على حذف العاطف، «وأَفْعَل» مبتدأ، و«قَلِيلٌ» خبره، «وفِيهِ» متعلق بقليل، «وفَعَلْ» معطوف على أَفْعَل. ثم قال:

(ص) ... * وَبِسِوَى الفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

(ش) يعنى أنَّ «فَعَل» المفتوح[٢] العين قد يأتى اسم فاعله[٣] على وزن غير فاعل[٤]، ولم يذكر الوزن الذى يأتى غير فاعل[٥]، ففُهم منه أنه غير / مخصوص بوزن واحد، والذى جاء من ذلك طَابَ فهو طَيِّبُ، وشَاخَ فهو شَيْخ، وشَابَ فهو أَشْيَبْ، وعَفّ فهو عَفِيف، وفُهم من قوله: «قَدْ يَغْنَى»: التقليل[٦]. «وبِسِوَى» متعلق بيَغْنَى، «وفَعَل» فاعل بيغنى. ولما فرغ من اسم الفاعل من الثلاثى شرع فى بيان اسم الفاعل من غير الثلاثى فقال:

١٤٨ / أ

(ص) وَزِنَةُ المُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ * مِنْ غَيْرِ ذِى الثَّلاَثِ كَالمُوَاصِلِ
مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخِيرِ مُطْلَقَا * وَضَمُّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

(ش) أتى مع هذين البيتين بضابط فى اسم الفاعل من غير الثلاثى، وهو

---

(١) فى الأصل «أو فعل» تحريف.
(٢) فى الأصل «الفتوح» تحريف.
(٣) فى ز «فاعل».
(٤) فى ش، ك «على غير وزن فاعل». تقديم وتأخير.
(٥) فى ش، هـ ، ز، ك «يأتى على غير فاعل» يأتى مكررة وفى ظ «يأتى على فاعل» يأتى مكررة.
(٦) فى الأصل، ش، ظ، ك «التعليل».
والمثبت أدق ف «قد» هنا تفيد التقليل لا التعليل.

أنه[1] إذا أردت اسم الفاعل من غير الثلاثى أتيت بوزن مضارعه إلا أنك تكسر ما قبل الآخر، وتجعل عوض حرف المضارعة ميماً[2] زائدة مضمومة وشمل غير الثلاثى، الرباعى الأصول كيُدَحْرِجُ[3]، والرباعى المزيد كيَحْرَنْجِمُ[4]، والثلاثى المزيد كيَنْطَلِقُ ويَسْتَخْرِجُ، فتقول فى اسم الفاعل من دَحْرَجَ: مُدَحْرِج، ومن احْرَنْجَمَ مُحْرَنْجِم، ومن انْطَلَقَ مُنْطَلِق، ومن اسْتَخْرَجَ مُسْتَخْرِج. ومعنى[5] قوله: مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخِيرِ[6]، يعنى إذا كان مفتوحاً فى المضارع كسر فى اسم الفاعل نحو: يَتَدَحْرَجُ فتقول: مُتَدَحْرِج، وفُهم من قوله: «مُطلقًا» أنه إذا كان مكسوراً فى المضارع / يكسر فى اسم الفاعل، فتكون الكسرة غير الكسرة نحو: مُنْطَلِق فى يَنْطَلِق. «وزِنَةُ المُضَارِعِ» مبتدأ، وهو على حذف مضاف، «واسْمُ فَاعِلٍ» خبره، والتقدير: وصاحب زنة المضارع، ويحتمل أن يكون «اسْمُ فَاعِلٍ» مبتدأ، «وزِنَةُ» خبر مقدم، «ومِنْ غَيْرِ» متعلق بزنة، «ومَعْ» فى موضع الحال من المضارع «ومُطْلَقًا» حال من كسر، «وضَمٌّ» معطوف على «كَسْرِ». ثم قال:

148 / أ

(ص) وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ * صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ المُنْتَظَرْ

(ش) يعنى أنَّ الحرف الذى قبل الآخر[7] فى اسم الفاعل من غير الثلاثى إذا فتحته صار اسم مفعول، فتقول فى اسم الفاعل من دَحْرَجَ: [مُدَحْرِج][8]، وفى اسم المفعول: مُدَحْرَج، وفى اسم الفاعل من انْتَظَرَ:

---

(1) «أنه» ساقط من ظ.
(2) فى ت «فيما» تحريف.
(3) فى ظ، ت «كدحرج» تحريف.
(4) في ت «كيخرج» تحريف.
(5) فى الأصل «ومع» تحريف.
(6) فى ش «الأخير مطلقا» أكمل عبارة الألفية. والتكملة هنا غير لازمة، حيث ذكرها بعد.
(7) فى ش، ظ، ك «الأخير».
(8) «مدحرج» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

مُنتَظِر، وفى اسم المفعول: مُنتَظَر وقد تبرع بذكر[1] المفعول فى هذا الباب؛ لأنه إنما ترجم لاسم الفاعل والصفات المشبهات به[2] «وَإِنْ فَتَحْتَ» شرط والضمير فى «منه» يعود[3] على اسم الفاعل «ومِنْه» متعلق بفتحت، «ومَا» مفعول بفتحت، وهى موصولة وصلتها «كان»، «وانْكَسَرْ» فى موضع خبر كان، وصار جواب الشرط. ثم قال:

(ص) وَفِى اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلاثِىِّ اطَّرَدْ * زِنَةُ مَفْعُولٍ كآتٍ مِنْ قَصَدْ

(ش) يعنى أنَّ اسم المفعول من الثلاثى يأتى على وزن مفعول، وقوله: «كَآتٍ مِنْ قَصَدْ» أى كالمفعول الآتى[4] من قصد وهو مَقْصُودٌ، ومثله مَضْرُوبٌ / من ضَرَبَ، ومَدعُوٌّ ومَرْضِىٌّ[5]، وأصل مرضىّ مرضوىٌ[6]. 149 أ

«وزِنَةُ»: فاعل «باطرد»[7]، وفى اسم[8] متعلق باطرد. ثم قال:

(ص) وَنَابَ نَقْلاً [عَنْهُ][9] ذُو فَعِيلِ * نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ

(ش) يعنى أنَّ صاحب هذا الوزن الذى هو «فَعِيل» ناب عن مفعول، نحو: قَتِيل بمعنى مقتول، أو[10] جَرِيح بمعنى مَجْرُوح، وهو كثير، ومع كثرته فهو غير مقيس وقيل يقاس[11]، وفُهم من تمثيله: «بفَتَاةٍ وفَتًى» أن

---

[1] فى ش، هـ ، ز، ظ، ت «بذكر اسم» وعبارتها أكمل.
[2] فى الأصل، هـ ، ز «بها».
[3] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «عائد».
[4] فى الأصل، هـ «التى» تحريف.
[5] فى ش، ز، ك «زيادة» ومرضى وأصل مدعو مدعوو والزيادة هنا لازمة.
[6] فى ظ «مرضوو»، وفى ت «مرضو».
[7] فى ظ «بالطرد» تصحيف.
[8] فى ز «وفى اسم مفعول».
[9] «عنه» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت والألفية.
[10] فى ش، ز، ظ، ك، ت «وجريح».
[11] فى ش «وقيل مقيس» وفى ز، ك، ت «قيل يقاس عليه».
قال ابن مالك فى التسهيل ١٣٨ «بناء اسم المفعول من الثلاثى على زنة مفعول، ومن غيره على زنة اسم

فعيلا المذكور يجرى على المذكر والمؤنث بلفظ[١] واحد: فتى كحيل وفتاة كحيل[٢]. «وذو» فاعل بناب، «ونقلا» مصدر فى موضع الحال من «ذو».

= فاعله مفتوحاً ما قبل آخره، وينوب فى الدلالة لا العمل على مفعول بقلة فِعْل وفَعَل وفُعْلة وبكثرة فَعِيل، وليس مقيساً خلافاً لبعضهم».

[١] فى هـ «بوزن».

[٢] «وفتاة كحيل» ساقط من ظ.

(الصفة المشبهة باسم الفاعل)[1]

(ش) ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف دون إفادة معنى الحدوث، وتتميز من اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ * مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الفَاعِلِ

(ش) يعنى أنَّ الصفة المشبهة باسم الفاعل[2] يستحسن[3] أن يجرّ بها ما هو فاعل بها فى المعنى نحو الحَسَن الوَجْه إذ أصله الحَسَنُ وَجْهُهُ، وذلك لا يصح[4] فى اسم / الفاعل، وفُهم من قوله: «اسْتُحْسِنَ» أن ذلك موجود فى اسم الفاعل؛ إلا أنه غير مستحسن نحو: كَاتِبُ الأَبِ. وفيه خلاف، ومذهب المصنف جوازه[5] وفُهم منه أيضاً أنَّ الجر بها غير لازم بل يجوز فيه النصب والرفع على ما يأتى[6]. «وصِفَةٌ» مبتدأ، «واسْتُحْسِنَ» صفته، «وجرٌّ» مرفوع باستحسن، «ومَعْنًى» منصوب على إسقاط الخافض «وبِهَا» متعلق بجر، والمُشْبِهَةُ[7] خبر المبتدأ، «واسْمَ الفَاعِلِ» يجوز ضبطه

١٤٩ ب

---

(١) «الصفة المشبهة باسم الفاعل» مكررة من هـ ، ز، ظ، ت فى أول السطر «وزيادتها لا لزوم لها».

(٢) «باسم الفاعل» ساقط من ش.

(٣) فى ت «استحسن».

(٤) فى هـ ، ز، ظ، ت «لا يصلح».

(٥) قال ابن هشام «وقَبُح أن يقال زيد كاتب الأب لأن من كتب أبوه لا يحسن أن تُسْنَدَ الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد».
أوضح المسالك ٢:٢٦٩.
وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢:١٠٥٦، وشرح ابن الناظم ٤٤٤.

(٦) فى ك «ما سيأتى» وهى أدق.

(٧) فى الأصل، ظ «ومشبهة» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.
فى ش، ك «والمشبه».

بالفتح[1] على أنه مفعول بالمشبهة، وبالكسر على أنه مضاف إليه، ويجوز أن يكون «المُشْبِهَة» مبتدأ، «وصفة» خبره. ثم قال:

(ص) وَصَوْغُهَا مِنْ لازِمٍ لِحَاضِرِ * كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

(ش) يعنى أنَّ الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ إلا من الفعل اللازم ولا تكون إلا للحال، وبهذين الوصفين خالفت[2] اسم الفاعل [فإن اسم الفاعل][3] يصاغ من اللازم والمتعدى، ويكون للحال والاستقبال والمضى، ثم أتى بمثالين وهما «طَاهِر[4] وجَمِيل»، وطاهر مصوغ من[5] طَهُر. وهو لازم، والمراد به الحال، وجَمِيل وهو مصوغ من جَمُل[6] وهو أيضاً لازم[7] ويراد[8] به الحال، وفُهم من تمثيله بالوصفين / أنَّ الصفة المشبهة تكون جارية فيما ذكر[9] على الفعل المضارع فى الحركات والسكنات وعدد الحروف «كطاهر» فإنه جار فيما ذكر على «يَطْهُر»، وغير جارية عليه «كجَمِيل» فإنه غير جار على «يَجْمل»، «وصَوْغُهَا» مبتدأ، و«مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ» متعلقان بصوغها، والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام[10] عليه وتقديره واجب.

١٥٠ أ

---

[1] فى ك «ويجوز ضبط اسم الفاعل بالفتح» تقديم وتأخير.
[2] فى الأصل «خالفه».
[3] «فإن اسم الفاعل» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
[4] فى الأصل «ظاهر».
[5] فى الأصل «وظاهر مصوغ من ظهر».
فى ش، هـ ، ظ، ك، ت «فظاهر مصوغ من ظهر».
وفى ز «وهو مصوغ من ظهر».
والمثال المثبت من الألفية.
[6] فى ت «بجمل».
[7] «لازم» ساقطة من ت.
[8] فى ك، ت «والمراد».
[9] «فيما ذكر» ساقط من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
[10] فى ت «الكلم».

ولا يجوز أن يكون المجروران ولا أحدهما[1] خبراً عن صوغها لعدم الفائدة ولا يجوز أن يكون معطوفاً على جر فاعل؛ لأن جر الفاعل بها مستحسن، وصوغها مما ذكر واجب. ثم قال:

(ص) وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ المُعَدَّى * لَهَا عَلَى الحَدِّ الَّذِى قَدْ حُدَّا

(ش) يعنى أنَّ الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المُعَدَّى فتقول: زَيْدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ، كما تقول: زَيْدٌ ضَارِبٌ الرَّجُلَ.

والمراد بالمُعَدَّى، المُعَدَّى إلى مفعول[2] واحد.

وفُهم من قوله: «عَلَى الحَدِّ الَّذِى قَدْ حُدَّا» أنها تعمل بالشروط المتقدمة فى اسم الفاعل من الاعتماد، ولا ينبغى أن يحمل على جميع الشروط السابقة التى منها: أن يكون بمعنى الحال والاستقبال[3]؛ لأنه نص على أنها[4] لا تكون إلا للحال بقوله: «لِحَاضِرٍ»، «وعَمَلٌ» مبتدأ، وفَاعِلِ[5] مضاف / إلى المُعَدَّى وهو على حذف الموصوف والتقدير: فاعل الفعل المعدى «ولَهَا» فى موضع خبر عمل، «وعَلَى الحَدِّ»[6] متعلق بعمل، أو بالاستقرار الذى يتعلق به الخبر[7]، وحاصله أنَّ الصفة[8] تعمل على اسم الفاعل[9] المُتَعَدِّى إلى واحد، فتنصب ما بعدها، إلا أنه يخالف

١٥٠ ب

---

[1] فى ش «أو أحدهما».
[2] «مفعول» ساقطة من ش.
[3] فى هـ ، ظ، ت «أو الاستقبال».
[4] فى الأصل، ش «أنه» وما أثبت من بقية النسخ أولى؛ لأن الهاء تعود على الصفة المشبهة.
[5] فى هـ ، ز، ك «واسم فاعل» وعبارتها أكمل.
[6] فى الأصل «وعلى اتحد» وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.
[7] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت زيادة.
«به الخبر أو فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الاستقرارر الذى يتعلق به الخبر».
[8] فى ش «الصفة المشبهة» وعبارتها أكمل.
[9] «الفاعل» ساقطة من ت.

منصوب اسم الفاعل فى أمرين، وقد أشار إليهما فقال[1]:

(ص) وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ[2] * وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

(ش) يعنى أن الصفة تخالف اسم الفاعل فى شيئين:

الأول: أن معمولها لا يجوز تقديمه عليها فتقول: زَيْدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ.

ولا يجوز زَيْدٌ الوَجْهَ حَسَنٌ، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يجوز أن تقول[3]: زَيْدٌ الرَّجُلَ ضَارِبٌ. وهو المنبه عليه بقوله: «وسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ»[4].

الثانى: أنَّ[5] لا يكون إلا سَبَبِيًّا كالمثال المتقدم، بخلاف معمول اسم[6] الفاعل فإنه يكون سَبَبِيًّا نحو: زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبَاهُ، وأجنبيا نحو: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمراً.

وهو المنبه عليه بقوله: «وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ». «وسَبْقُ» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و«مَا» موصولة وصلتها «تعمل فيه»، والضمير العائد على الموصول / المجرور «بِفِى»، «ومُجْتَنَبْ» فى موضع خبر المبتدأ، «وكَوْنُهُ» مبتدأ «وذَا» خبر الكون، وهو مضاف إلى «سَبَبِيَّة»[7]، «ووَجَبْ» خبره. ثم قال:

١٥١ / أ

(ص) فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ * وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ

بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا ... * ...

---

(1) فى ش، ز، ظ، ك، ت «بقوله».

(2) فى الأصل «تجتنب» وفى ت «يجتنب» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.

(3) «أن تقول» ساقط من ش.

(4) فى الأصل، ش، ز، ك «يجتنب».

ما بعد «ضارب» إلى هنا ساقط من ت.

(5) فى الأصل، ك «أن» وما أثبت أدق.

(6) فى ز «الاسم» تحريف.

(7) فى الأصل، ظ، ت «اسمه».

(ش) فالرفع بها على الفاعلية وهو الأصل فيها، والنصب على التشبيه[1] بالمفعول به[2] والجر بها على الإضافة. وقوله: «مَعَ أَلْ» أى مع كون الصفة مصحوبة «لأَلْ»[3]، «ودُونَ أَلْ»، أى مجردة من أل «مَصْحُوبَ أَلْ[4]». أى المعمول للصفة، «وما اتصل» [أى وما اتصل][5] من معمول الصفة بالصفة فى حال كونه «مُضَافًا» لما بعده، «أَوْ مُجَرَّدًا»: يعنى من «أل» والإضافة، فحاصله أن الصفة[6] مقرونة «بأل» ومجردة منها، «ومعمولها[7] [له][8] ثلاثة أحوال: اقتران «بأَلْ»، وإضافة، وتجَرُّد، فالمقرون «بأل» نوع واحد نحو: الوَجْه[9] والمضاف ثمانية أنواع:

الأول: مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: وَجْهُهُ[10].

الثانى: مضاف إلى مضاف إلى ضميره. نحو: حَسَنٌ وَجْهُ أَبِيهِ.

الثالث: مضاف إلى المعرّف[11] «بأل» نحو: وَجْهُ الأَبِ.

الرابع: مضاف إلى مجرد. نحو: وَجْهُ أَبٍ.

الخامس: مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: جَميلَة أَنْفِه من قولك[12]: مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ[13] حَسَنٌ وَجْهُ

---

(1) فى ز، ت «الشبيه».
(2) فى ظ «بالمفعولية».
(3) فى الأصل «لأجل» تحريف.
(4) «أل» ساقطة من ت.
(5) «أى وما اتصل» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك.
(6) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «الصفة لها حالان» وعبارتها أكمل.
(7) فى ك «ولمعمولها» وفى ت «ومعموله».
(8) «له» تكملة من هـ ، ظ، ك.
(9) فى هـ ، ز، ظ، ك «الحسن الوجه» والمثال هنا أوضح وأكمل.
(10) فى ش، هـ ، ك «حَسَنٌ وجهه» المثال هنا أوضح وأكمل.
(11) فى الأصل، ز، ك «المعرفة» تحريف.
(12) فى ز «قوله».
(13) فى الأصل «بامره» تحريف.

جَارِيَتِهَا جَمِيلَة أَنْفِه[1].

السادس: / مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو: جَمِيل خَالِها. من قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنُ الوَجْنَةِ جَمِيل خَالِهَا.

١٥١ ب

السابع: مضاف إلى موصول نحو: الطَّيِّبِى[2] كُلِّ مَا الْتَاثَتْ بِهِ الأُزُرُ.

من قوله:

١٣٣ ـ فَعُجْتُهَا قَبْلَ الأَخْيَارِ مَنْزِلَةً * وَالطَّيِّبِى كُلِّ مَا التَاثَتْ بِهِ الأُزُرُ[3]

الثامن: مضاف إلى موصوف يشبهه[4] نحو: رَأَيْتُ رَجُلاً حَدِيدِ سِنَانُ رُمْحٍ يَطْعَنُ بِهِ.

والمجرد من الإضافة «وأل» يشمل ثلاثة أنواع:

ـ الموصول: نحو قوله:

١٣٤ ـ أَسِيلاَتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٌ خُصُورُهَا * وَثِيرَاتُ مَا الْتَفَّتْ عَلَيْهِ المَآزِرُ[5]

ـ والموصوف: نحو: جَمًّا نَوَالٌ أَعَدَّهُ، من قوله:

---

[1] فى ش، هـ زيادة «جميلة أنفه فأنفه معمول لجميلة وهو مضاف إلى ضمير الوجه، والوجه مضاف إلى الجارية والجارية مضاف إلى ضمير المرأة وهى الموصوفة».
ولعلها زيادة من تعليقات الحاشية ودخلت المتن من قارىء للنسخة أو سهواً من الناسخ. إلا أنها زيادة لازمة لأنها توضيح للمثال.

[2] «الطيبى» ساقط من ز.

[3] الشاهد للفرزدق. انظر ديوانه ١:٢٢١، وشرح المرادى ٢:٥٠ وشرح الشواهد للعينى ٣:٦ وشرح التصريح ٢:٨٥.
روى صدر البيت فى الأصل، ش، ك «فعج بها قبل الأخيار منزلة»
فعجتها: عجت الناقة إذا عطفت رأسها بالزمام.
التاثت: الالتياث الاختلاط، يقول: إن ازرهم لا تلتف إلا على أجساد طاهرة.

[4] «يشبهه» غير واضحة فى الأصل، وفى ظ «لشبهه».

[5] نسب الشاهد لعمر بن أبى ربيعة فى شرح الشواهد للعينى ٣:٦ وليس فى ديوانه، وورد بلا نسبة فى: شرح المرادى ٣:٥١ وشرح التصريح ٢:٨٦

١٣٥ - أَزُورُ امْرأً جَمًّا نَوَالٌ أَعَدَّهُ * لِمَن أَمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَزْمَةَ الدَّهْرِ[١]

وغيرهما نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْه.

فالصفة[٢] لها حالان كما تقدم، وعملها رفع ونصب وجر، ومعمولها له اثنتا[٣] عشرة حالة كما تقدم، فهو من ضَرْب اثنا عشر فى ستة باثنتين[٤] وسبعين وقد ذكر «المرادى» هذه الأوجه[٥] كلها وقال إنها من ضرب أحد[٦] عشر فى ستة والمجموع ست وستون مسألة[٧]، والصواب أنها اثنتان[٨] وسبعون مسألة. وأنا أرسم لك جدولاً يجمعها[٩] على ترتيب النظم وهو هذا[١٠]: /. ١٥٢ أ

---

(١) لم أعثر على قائله، وقد ورد فى أغلب كتب النحو غير معزو.
انظر شرح المرادى ٣:٥١، وشرح الشواهد للعينى ٣:٦ وشرح التصريح ٢:٨٦
فى هـ ، ز، ظ، ت «تزور أمراً جما نوال أعده».

(٢) فى ظ «والصفة».

(٣) فى ش «أثنتى عشر حالا» تحريف.
وفى ز، ظ «أثنتى عشرة حالة» تحريف.
وفى هـ «أثنتى عشر حالة» تحريف.

(٤) فى ش، هـ ، ز، ظ، ت، ك «باثنين» تحريف.

(٥) فى ش «الوجوه».

(٦) فى هـ «احدى».

(٧) انظر شرح المرادى ٢:٥٢، وشرح التصريح ٢:٨٦

(٨) فى ش، ظ، ك «اثنان» تحريف.

(٩) «يجمعها» ساقطة من ش.

(١٠) «وهو هذا» ساقط من هـ ، ت. وفى ش (وهذه صفة الجدول) وفى ك زيادة.
(وأنا أرسم لك جدولا يجمعها على ترتيب النظم وهو هذا).
هو الجدول لبعض الحذاق للصفة المشبهة. اسم الفاعل وجهان جاريان فى المسائل.

الـوَجْـهُ وَجْـهُ وَجْـهُـهُ الأَبْ   وَجْـــهُ غُـــلاَمِـــهِ كَـــذَا وَجْـــهُ أَبِ
فَجِىءْ بُفِيدُ أَحَدَ الوَصْفَيْنِ   بِــــوَاحِـــدٍ تُــــزِدْهُ دُونَ مَـــيْنِ
وَنَضْرِبُ السِّتَّةَ فِى الاِثْنَيْنِ   تَـبْـلُـغُ عَـشْـرًا يَـا فَـتَـى وَاثْـنَـيْنِ
تَـرْفَـعُ أَوْ تَـنْـصِـبُ أَوْ تَجُـرُّ   إِلاَّ وُجُـوهًـا لَـيْـسَ فِـيـهَـا جَـرُّ
وَهْـىَ وَجْـهُ وَجْـهُـهُ وَجْـهُ أَبِ   وَجْـهُ غُـلاَمِـهِ لِـكُـلِّ مَـذْهَـبُ
مَـهْـمَـا تَكُـنْ مِنْ بَعدِ ذِى أَلْ   وَاتَّفَقَتْ فَتِلْكَ سِتٌّ وَثَلاَثُونَ انْتَهَتْ

الزيادة هنا من تعليقات الحاشية لقارىء النسخة، ودخلت المتن سهوًا من الناسخ.

مع ال

	فارفع بها	وانصب بها	وجر بها
جدول عن الصفة المشبهة مصحوب ال	الحَسَنُ الوَجْهُ	الحَسَنُ الوَجْهَ	الحَسَنُ الوَجْهِ
	الحَسَنُ وَجْهُهُ	الحَسَنُ وَجْهَهُ	الحَسَنُ وَجْهِهُ
وما اتصل بها مضافاً	الحَسَنُ وَجْهُ أَبِيهِ	الحَسَنُ وَجْهَ أَبِيهِ	الحَسَنُ وَجْهِ أَبِيهِ
	الحَسَنُ وَجهُ الابِ	الحَسَنُ وَجهَ الابِ	الحَسَنُ وَجهِ الابِ
	الحَسَنُ وَجهُ أَبٍ	الحَسَنُ وَجهَ أَبٍ	الحَسَنُ وَجهِ أَبٍ
	الحَسَنُ أنفُهُ	الحَسَنُ أنفَهُ	الحَسَنُ أنفِهِ
	الحَسَنُ خالُها	الحَسَنُ خالَها	الحَسَنُ خالِها
	الحَسَنُ كُلُّ ما تحت نِقابِه	الحَسَنُ كُلَّ ما تحت نِقابِه	الحَسَنُ كُلِّ ما تحت نِقابِه
	الحَسَنُ سِنانُ رمحٍ يطعَنُ به	الحَسَنُ سِنانَ رمحٍ يطعن به	الحَسَنُ سنانِ رمحٍ يطعنُ به
أو مجرداً	الحَسَنُ ما تحت نقابِهِ	الحسنُ ما تحت نقابه	الحسنُ ما تحت نقابه
	الحسَنُ نَوَالٌ أَعَدَّهُ	الحسَنُ نَوَالاً أَعَدَّهُ	الحسَنُ نَوَالٍ أَعَدَّهُ
	الحَسَنُ وَجهٌ	الحَسَنُ[1] وجهًا	الحَسَنُ وَجهٍ

* في ت ورد المثالان الآتيان: من قولك مررت برجل جميل وجه جاريته حسنه أنفه من قولك مررت برجل جميل الوجنه حسن خالها.

(1) في ز، ك «الحسن وجها» وهو الصواب

و دون ال

فارفع بها	وانصب بها	وجر بها
حَسَنٌ الوجهُ	حَسَنٌ الوجهَ	حَسَنُ الوجهِ
حَسَنٌ وَجْهَهُ	حَسَنٌ وَجْهُهُ	حَسَنُ وَجْهِهُ
حَسَنٌ وَجْهُ أَبِيهِ	حَسَنٌ وَجْهَ أَبِيهِ	حَسَنُ وَجْهِ أَبِيهِ
حَسَنٌ وَجْهُ الأَبِ	حَسَنٌ وَجْهَ الأَبِ	حَسَنُ وَجْهِ الأَبِ
حَسَنٌ وَجْهُ أَبٍ	حَسَنٌ وَجْهَ أَبٍ	حَسَنُ وَجْهِ أَبٍ
حَسَنٌ أَنْفُهُ	حَسَنٌ أَنْفَهُ	حَسَنُ أَنْفِهُ
حَسَنٌ خَالُهَا	حَسَنٌ خَالَهَا	حَسَنُ خَالِهَا
حَسَنٌ كُلُّ ما تحت نقابه	حَسَنٌ كُلَّ ما تحت نقابه	حَسَنُ كُلِّ ما تحت نقابه
حَسَنٌ سِنَانُ رمح يطعن به	حَسَنٌ سِنَانَ رمح يطعن به	حَسَنُ سِنَانِ رمح يطعن به
حَسَنٌ ما تحت نقابه	حَسَنٌ ما تحت نقابه	حَسَنُ ما تحت نقابه
حَسَنٌ نَوَالُ أَعدَّه	حَسَنٌ نَوالاً أَعَدَّه	حَسَنُ نَوالٍ أَعدَّه
حَسَنٌ وَجْهٌ	حَسَنٌ[1] وجهًا	حَسَنُ وَجْهٍ

[٢] فى ز، ك «حسن وجها» وهو الصواب وفى غيرهما وحسن وجه.

* العنوانات الجانبية والهامشية فى الجدول تكملة من ز، ك.

فهذه اثنتان وسبعون مسألة كلها[1] مفهومة من بيت واحد وثلث بيت ووتد مجموع[2]. وذلك قوله:

(ص) فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ * وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ

بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا ... * ...

فإذا قرأت «فَارْفَعْ بِهَا»، فاجعل ظرف سبابتك على البيت[3] الأول / من الجدول ومُرَّ به طولاً إلى البيت الأخير، وإذا قرأت «وَانْصِبْ» فانقل[4] سبابتك إلى البيت الثانى منه، ومُرَّ به[5] كذلك إلى البيت الأخير المقابل له، وإذا قرأت «وجُرَّ» فانقله[6] أيضاً إلى البيت الثالث، ومُرَّ به[7] كذلك [إلى البيت الأخير][8] وإذا قرأت «مَعَ أَلْ» فاجعل طرف[9] سبابتك أيضاً على[10] البيت الأول. ومُرَّ به على البيتين اللذين يليان[11] بعده، وإذا قرأت «ودُونَ أَلْ» فانقل[12] سبابتك إلى البيت الرابع وهو أول الصفة المجردة من «أَلْ» ومُرَّ به إلى أخر السطر[13] ثم أشر بظاهر أناملك إلى البيوت التى تحتها مشيراً إلى الرفع والنصب والجر، فإذا قرأت «مَصْحُوبَ أَلْ» فاجعله على

١٥٢ ب

---

[1] «كلها» ساقطة من ظ.

[2] يريد الصور المبنية فى الجدول السابق.

[3] «البيت» ساقطة من ت.

[4] فى ز «فانتقل» وفى ت «فنقل» تحريف.

[5] فى هـ «بها».

[6] فى هـ ، ز «فانقلها» وفى ت «فنقله».

[7] فى هـ ، ز «بها».

[8] ما بين المعقوفين تكملة من هـ .

[9] «طرف» ساقطة من هـ ، ز، ت.

[10] فى ز «إلى».

[11] فى هـ ، ز، ظ، ت «يليانه».

[12] فى هـ «فانقل طرف»، وفى ت «فنقل».

[13] فى ت «الشطر».

معمول الصفة[1] من البيت الأول ومر به عرضا إلى آخر السطر، فإذا قرأت «ومَا اتَّصَلَ بِهَا[2] مُضَافًا» فانقل[3] أصبعك إلى الجدول الذى تحت الجدول الأول وأشر إلى معمول الصفة فى ثمانية أبيات طولاً والستة[4] الجداول[5] عرضا، وهى المحتوية على المعمول[6] المضاف، وإذا قرأت «أَوْ مُجَرَّدًا» فانقله[7] إلى البيت[8] الأول من الجداول[9] الثلاثة الأخيرة وأَشِر إلى معمولات الصفة فى ذلك وهى أنواع المجرد، فقد[10] استوفيت بذلك جميع المسائل، ثم إن معمول الصفة قد يكون ضميراً[11] كقول الشاعر:

١٣٦ ـ حَسَنُ الوَجْهِ طَلْقُهُ أَنْتَ فِى السِّلْـ * ـمِ وَفِى الحَرْبِ كَالِحٌ مُكْفَهِرُّ[12]

وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من «أل» نحو:

١٥٣/أ

مَرَرْتُ / بِرَجُلٍ حَسَنُ الوَجْهِ جَمِيلُهُ، ونصب إن فصلَتْ أو قَرَنَتْ «بأل» فالمفصولة[13] نحو: قُرَيْشٌ نُجَبَاءُ النَّاسِ ذُرِّيَةً وكِرَامُهمهوها.

والمقرونة «بأل» نحو: زَيْدٌ[14] الحَسَنُ الوَجْهِ الجَمِيلُهُ، فهذه ثلاث مسائل،

---

(1) فى ش «الصفات».
(2) «بها مضافا» ساقط من ش.
(3) فى ت «فنقل» تحريف.
(4) فى الأصل، ش، ز، ظ، ت «والست» تحريف.
وفى هـ «وسته».
(5) فى هـ، ت «جداول».
(6) فى هـ «المفعول».
(7) فى ت «فنقله» تحريف.
(8) فى ت «إلى البيت وهى».
(9) فى هـ «الجداويل».
(10) فى هـ، ت «وقد».
(11) فى ت «ضمير» تحريف.
(12) لم أعثر على قائله، وقد ورد فى شرح الأشمونى ٣:٥ ومعجم شواهد النحو ٧٧.
(13) فى ش «فالمنفصلة».
(14) «زيد» ساقطة من ش.

فإذا أضيفت [إلى][1] المسائل المذكورة صارت الصور[2] خمسًا وسبعين، هذا كله بالنظر إلى اختلاف معمول الصفة إلى ما ذكر[3] وكون الصفة مقرونة «بأل» ومجردة منها، فإذا نوعت الصفة إلى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه جمع سلامة وجمع تكسير وإلى مفرد مؤنث وتثنيته[4] وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانى صور مضروبة فى خمس وسبعين بستمائة فإذا نوعت الصفة ايضاً الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة صارت الصور[5] ألفاً وثمانمائة من ضرب ثلاثة فى ستمائة[6] فإذا نُوّع معمول الصفة أيضاً إلى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانية أوجه مضروبة فى ألف وثمانمائة فالخارج من ذلك أربعة عشر ألف وجه وأربعمائة وجه، يستثنى[7] من هذه الصور[8] الضمير فإنه لا يكون مجموعاً جمع تكسير ولا جمع سلامة، وجملة صوره مائة وأربعة[9] وأربعون فالباقى[10] أربعة عشر ألفا، ومائتان وستة وخمسون[11]. ثم اعلم أنَّ هذه الصور الاثنتين[12] والسبعين المرسومة فى الجدول تنقسم إلى جائز وممتنع، وقد أشار إلى الممتنع منها[13] بقوله:

---

(1) «إلى» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.
(2) «الصور» ساقطة من هـ .
(3) فى ش «ما ذكر واختلاف صلتها» وفى هـ ، ز «ما ذكر واختلاف عملها».
(4) ما بعد «وتثنيته» إلى هنا ساقط من ك.
(5) «الصور» ساقطة من ز.
(6) فى هـ «ست مائة».
(7) فى هـ ، ظ «فيستثنى».
(8) فى الأصل، ت «الصورة».
(9) «وأربعة» ساقطة من ك، وفى ش «وأربع» تحريف.
(10) فى ظ «والباقى».
(11) ما بعد «وأربعمائة» إلى هنا ساقط من ت.
(12) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ك «الاثنين» تحريف.
(13) «منها» ساقطة من ظ.

(ص) .... وَلاَ * تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُمًا مِنْ أَلْ خَلاَ
وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا ... * ...

(ش) يعنى أنه ممتنع[1] إضافة الصفة المقرونة «بأل» إلى المجرد[2] من «أل» / ١٥٣ ب ، ومن إضافة[3] إلى ما فيه[4] «أل» فشمل[5] اثنتى عشرة[6] مسألة وهى مجموع السطر الثالث من الجدول إلا صورتين، وهما الأولى والرابعة، فالأولى الحَسَنُ الوَجْهُ، والرابعة الحَسَنُ وَجْهُ الأَب فبقيت عشر مسائل كلها ممتنعة إلا أن الصورة السابعة وهى قولك[7]: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنُ الوَجْنَةِ[8] جَمِيلُ[9] خَالِهَا.

أجازها فى التسهيل[10]، وظاهر النظم امتناعها وقد فُهم من ذكر[11] الصور الممتنعة أن ما عداها[12] من الصور جائز لا من مسائل الإضافة ولا من غيرها ثم صرح بالمفهوم من صور الإضافة فقال:

(ص) ... وَمَا * لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا

(ش) أى وما لم يخل من الإضافة إلى ما فيه «أل» أو إلى ما أضيف إلى المقرون بها فهو موسوم[13] بالجواز وذلك صورتان كما تقدم [الحَسَنُ الوَجْهِ][14]،

---

[1] فى هـ ، ز، ظ، ت «يمتنع» وهذه أدق.
[2] فى ظ «المجردة».
[3] فى هـ «إضافته».
[4] فى ظ، ت «ما ليست فيه» تحريف.
[5] فى ت «فشمل إضافة».
[6] فى ز، ك «عشر» تحريف.
[7] فى الأصل، ش، هـ ، ز «قوله».
[8] فى الأصل «الوجه» تحريف.
[9] فى ش، هـ ، ك «الجميل» تحريف.
[10] انظر التسهيل ١٣٩، ١٤٠.
[11] فى ت «من ذلك» تحريف.
[12] «ما عداها» ساقط من ت.
[13] فى ظ «موسم».
[14] «الحسن الوجه» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت .

والحَسَنُ وَجْهِ الأَبِ. ثم إنَّ هذه المسائل الجائزة تنقسم إلى حسن وقبيح، وضعيف ونادر، وأنا أبسطها وأوعب الكلام عليها في الشرح الكبير إن شاء الله [تعالى[1]] إذ لا يليق ذكرها بهذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها، وقد شرطت في صدر هذا[2] الكتاب أن لا أذكر إلا ما يتعلق بألفاظها، وقوله: «أَوْ مُجَرَّدًا» معطوف على «مَا اتَّصَلْ»، «وأو» بمعنى الواو والتقدير: فارفع بها مصحوب «أَلْ»[3] وما اتصل بها مضافاً ومجردًا. ويحتمل أن يكون معطوفاً على قوله[4]: مضافا «وأو» على هذا على بابها من التقسيم والتقدير: فارفع مصحوب ألى وما اتصل بها / مضافاً أو مجردًا.

١٥٤
أ

فقسم المتصل بالصلة إلى مضاف ومجرد.

---

(١) «تعالى» تكملة من هـ ، ز، ظ.
يريد بالمسائل الجائزة - في رفع الصفة المشبهة مع أل ومجردة منها ومن الضمير ... ألخ تنقسم إلى قبيح وحسن وضعيف.
أما القبيح فهو رفع الصفة مع أل أو مجردة منها، ومن الضمير، والمضاف إلى المجرد وذلك مثل: الحَسَنُ وَجْهُ، وحَسَنٌ وَجْهُ، والحَسَن وَجْهُ أَبٍ وحَسنٌ وَجْهُ أَبٍ.
وهى على قبحها فقد أجازها الكوفيون وابن مالك. ودليلهم على الجواز قول الراجز:
بِبُهْمَةٍ مُنِيتُ شَهْم قَلْبُ
مُنَجَّذٍ لا ذِي كَهَام يَنْبُو
ف «قَلْبُ» مرتفع بـ «شَهْم».
وأما القسم الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من «أل» والمعرّف «بأل» والمضاف إلى المعرّف بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، وجرها المضاف إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره وذلك نحو: حَسَنُ الوَجهَ، وحَسَنُ وجْهَ الأبِ، وحَسَنٌ وَجهَهُ،
وحَسَنٌ وَجْهُ أبيه، وحسنِ وجهِهِ، وحسن وجهِ أبيه.
ومنه قول النابغة:
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ * أَجَبُّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سِنَامُ
يروى برفع «الظهر» ونصبه، وجره.
وكقول الشمّاخ: أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفا * كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاَهُمَا
ف «جونتا مصطلاهما» مثل قولك: حسنٌ وجهِهِ.
وهو عند سيبويه مخصوص بالشعر، ومنعه المبرد مطلقا، وأجازه الكوفيون في السعة، وهو الصحيح. فقد ورد في حديث أُمِّ زَرْعٍ «صِفْرُ وِشَاحِهَا».
انظر شرح الكافية لابن مالك ١٠٦٢:٢ - ١٠٧٢، والهمع ٩٧:٥ - ١٠٠.
(٢) «هذا» ساقطة من ت.
(٣) «أل» ساقطة من ظ.
(٤) في هـ ، ظ «معطوفاً على ما اتصل».

(التعجب)

(ش) أحسن ما قيل فى حد التعجب قول «ابن عصفور» هو استعظام زيادة فى وصف الفاعل خفى سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره[١]، ثم إن التعجب فى كلام العرب يكون بالصيغتين المذكورتين فى هذا الباب[٢] وبغيرهما نحو: سُبْحَان اللّه، ويَا لَكَ مِنْ رَجُلٍ، ونحو ذلك[٣].إذا كانت هناك قرينة تبينه، وإنما اقتصر النحويون فى هذا الباب على الصيغتين المذكورتين لاطراد التعجب بهما، وهما: مَا أَفْعَلَ[٤]، وأَفْعِلْ بِهِ. وقد أشار إلى الأول[٥] منهما فقال[٦]:

(ص) بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا *...

(ش) أى انطق بوزن «أَفْعَل» بعد «ما» فتقول: مَا أَحْسَنَ، ونصب «تَعَجُّبًا» على أنه مصدر فى موضع الحال، أى متعجبا[٧]،

---

(١) المقرب ١:٧١.

(٢) التعجب عند ابن عصفور يكون بثلاث صيغ: مَا أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِهِ، وفَعُل.
قال فى المقرب ١:٧٧ «وأما التعجب على طريقة فَعُل فلا يجوز إلا مما يتعجب منه على طريقة ما أفعله بقياس، ولا يلزم فى الفاعل الألف واللام فتقول: ضَرُبَ زَيْدٌ. وضَرُبَ الرَّجُلُ، أى ما أَضْرَبَهُمَا، ويجوز دخول الباء الزائدة عل الفاعل فيقال ضَرُبَ بِزَيْدٍ. اجراءً له مجرى أَضْرِبْ بِزَيْدٍ، لأنهما فى معنى واحد».

(٣) صيغة التعجب على وزن «فَعُلَ» الذى ذكره ابن عصفور قياسى. وهناك تعجب سماعى كالأمثلة التى ذكرها الشارح، وأيضاً نحو قولهم:
لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا   وَوَآ هَالَهُ، ونَاهِيكَ بِهِ.

(٤) فى ظ، ت «أفعل» تحريف.

(٥) فى هـ «الأولى».

(٦) فى ز، ك «بقوله».

(٧) فى الأصل، ش، ك «معجبا» وهذا جائز، إلا أن ما أثبته عن بقية النسخ أولى. فمعنى التَعَجُّب أن ترى الشىء يعجبك فتظن أنك لم تر مثله، فالتعجب مما خفى سببه ولم يعلم.

أو مفعول[1] له أى لأجل إنشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف، ثم أشار إلى الثانى فقال:

(ص) ... * أَوْ جِيءْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

(ش) يعنى أو جيء بوزن «أَفْعِلْ» قبل اسم مجرور بباء الجر فتقول: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ. فأتى «بِأَفْعِلْ» مكمَّلا بمعموله[2] وهو المتعجب منه المجرور بالباء، ثم كمل «مَا أَفْعَلَ» بقوله:

(ص) وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ ... * ...

(ش) يعنى أنك تأتى بعد[3] «ما أَفْعَلَ» باسم منصوب فتقول: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا. وبذلك كَمُل الكلام المستفاد منه إنشاء التعجب، ثم مثَّل «أَفْعَلَ» بقوله[4]:

(ص) .... كَمَا * أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ...

(ش) «فمَا» فى المثال[5] مبتدأ بمعنى شيء، «وأَوْفَى» فعل ماضٍ / وفاعله ضمير مستتر يعود على «ما» و«خَلِيلَيْنَا»[6] مفعول «بأَوْفَى»، والهمزة فى «أَوْفَى»[7] للنقل والتقدير: شيء أوفى خليلينا، أى صيرهما وافيين، ثم مثل «أَفْعِل» بقوله:

١٥٤ ب

(ص) ... * ... وَأَصْدِقْ بِهِمَا

= والأمر يُتَعَجَّبُ منه. وأمر عجيب، مُعْجِبٌ.
ذ «متعجبًا» لهذا أقوى فى المعنى من «معجبا».

(1) فى ك «أو مفعولا».
(2) فى ك «معملا» وفى ت «بمعموليه» تحريف.
(3) فى الأصل «مفعل» تحريف.
(4) فى ك «فقال».
(5) فى ظ «المثالين» تحريف.
(6) فى ت «وخيلينا» تحريف.
(7) فى الأصل، ز «أو» تحريف.

(ش) «فَأَصْدِق» لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، «والباء» زائدة فى الفاعل «والهمزة» فى «أَفْعِلْ» للصيرورة. والتقدير: أَحَسِنْ زَيْدًا[1] أي صار حسناً. ثم قال:

(ص) وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ * إِنْ كَانَ عِنْدَ[2] الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

(ش) فشمل ما المتعجب منه بعد «ما أَفْعَلَ» وبعد «أَفْعِل» فمثال حذفه بعد «ما أَفْعَلَ» قول «على بن أبى طالب» - رضى الله عنه -:

١٣٧ - جَزَى اللَّهُ عَنِّى وَالجَزَاءُ بِفَضْلِهِ * رَبِيعَةَ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا[3]

أى ما أَعَفَّهُمْ وَأَكْرَمَهُم، ومثال حذفه بعد «أَفْعِل» قوله - عز وجل -:
(أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)[4] أى وَأَبْصِرْبِهِمْ.

وفُهم من قوله: «إِنْ كَانَ عِنْدَ[5] الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ». أن الحذف لا يجوز إلا إذا كان معناه واضحاً. و«حَذْفَ» معفول «بَاسْتَبِحْ»، وهو مصدر مضاف إلى المفعول «وما» موصولة، وصلتها «تَعَجَّبْتَ»، «ومِنْهُ» متعلق بتعجبت[6] «ومَعْنَاه» اسم كان، «ويَضِحْ» فى موضع خبرها، وهو مضارع وَضَحَ يَضِحُ بمعنى اتَّضَحَ، «وعِنْد» متعلق بيَضِح. ثم قال:

(ص) وَفِى كِلاَ الفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا * مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

---

[1] فى الأصل، هـ ، ظ، ت «أحسن زيد» تحريف.
[2] فى ظ «بعد» وما أثبت أصوب كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.
[3] قاله على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - ورواية الديوان ١١٢.

جَزَى اللَّهُ قَوْمًا قَاتَلُوا فِى لِقَائِهِم
لَدَى البَأْسِ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا
رَبِيعَةَ أَعْنِى إِنَّهُمْ أَهْلُ نَجْدَةٍ وبأس إِذَا لاَقُوْا خَمِيسًا عَرَمْرَمَا

انظر شرح ابن الناظم ٤٥٩، وشرح التصريح ٨٨:٢، والهمع ٩٥:٥ وشرح الأشمونى ٢٠:٣.
[4] سورة مريم آية:٣٨.
[5] فى الأصل «عنده» تحريف.
[6] فى ظ «بتعجب» تحريف.

(ش) يعنى أنَّ فعلى التعجب وهما: ما «أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ» غير متصرفين فلا يستعمل منهما مضارع ولا غيره مما يصاغ من الأفعال بل يلزم «ما أَفْعَلَ» لفظ الماضى، ويلزم «أَفْعِل» / لفظ الأمر. و«مَنْعُ» فاعل بـ «لَزِمَا»[1] وهو مصدر مضاف إلى المفعول «وقِدَمًا» منصوب على الظرف، «وفِى كِلاَ» متعلق بـ «لَزِمَا»[2] وكذلك قِدَمًا. ثم قال:

١٥٥/أ

(ص) وَصُغْهُمَا مِنْ ذِى ثَلاَثٍ صُرِّفَا * قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِى انْتِفَا
وَغَيْرِ ذِى وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ * وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ

(ش) اشتمل هذان البيتان على شروط[3] الفعل الذى يجوز أن يصاغ منه فعلا[4] التعجب، وهى ثمانية:

الأول: أن يكون فعلا. وفُهم ذلك من قوله: «مِنْ[5] ذِى ثَلاَثٍ»؛ [لأن «ذِى» صفة لموصوف محذوف تقديره: من فعل ذى ثلاث][6].

الثانى: أن يكون ثلاثيا. وفُهم ذلك من قوله: «مِنْ ذِى ثَلاَثٍ»[7] فلا يصاغان مما زاد على الثلاث.

الثالث: أن يكون متصرفاً. وفُهم ذلك[8] من قوله «صُرِّفَا» فلا يصاغان من فعل غير متصرف «كنِعْمَ وبِئْسَ» ونحوهما.

---

(1) فى الأصل، ش، ظ، ك «بلزم» وفى ز «لزم» وفى ت «بيلزم» والمثبت أدق كما فى هـ والألفية.
(2) فى الأصل وبقية النسخ «بلزم» والمثبت أدق كما فى الألفية.
(3) فى ز «شرط» تحريف.
(4) فى ت «فعل» تحريف.
(5) «من» ساقطة من ظ.
(6) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
(7) فى ك «ثلاثة» تحريف.
(8) «ذلك» ساقط من ت.

الرابع: أن يكون قابلا للفضلية، فلا يصاغان من فعل لا يقبل الفضلية[1]
نحو: مَاتَ وَفَنِيَ.

الخامس: أن يكون تاماً. فلا يصاغان من كان وأخواتها. وفُهم ذلك من
قوله: «تَمَّ».

السادس: أن يكون غير لازم للنفى. كعاج قال: مَا عَاجَ زَيْدٌ بِالدَّوَاءِ.
أى ما انتفع به، ولا يستعمل فى غير النفى. وذلك مفهوم من
قوله: «غَيْرِ ذِى انْتِفَا».

السابع: أن لا يكون اسم فاعله على وزن[2] أَفْعَل. نحو شَهِلَ
وحَمِرَ[3] وفُهم ذلك[4] من قوله: «وَغَيْرِ ذِى وَصْفٍ يُضَاهِى
أَشْهَلاَ».

الثامن: أن يكون مبنياً للفاعل. فلا يصاغان[5] من فعل مبنى للمفعول
نحو: ضُرِبَ زَيْدٌ. وذلك مفهوم من قوله «وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ».

وهذه الشروط كلها صفات للفعل[6] المحذوف، وهى كلها / مفردة إلا $\frac{155}{ب}$
قوله: «صُرِّفَا وتَمَّ» فإنهما جملتان فعليتان. ثم قال:

(ص) وَأَشْدِدَ اوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا * يَخْلُفُ مَا بَعْضَ[7] الشُّرُوطِ عَدِمَا

---

(1) فى ت «للفضيلة».
(2) «وزن» ساقطة من ظ.
(3) فى ش، هـ ، ز «نحو أشهل وأحمر».
وفى ك «نحو شهل فهو أشهل وحمر» العبارة هنا أدق إلا أنها تحتاج لتكملة وهى. وحمر فهو أحمر.
(4) فى ت «من ذلك».
(5) فى ز «فلا يصاغ» تحريف.
(6) فى ت «لفعل».
(7) فى الأصل «ما بعد» تحريف.

وَمَصْدَرُ العَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ[1] * وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالبَا يَجِبْ

(ش) يعنى أنه إذا أريد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المتقدمة يوصل[2] إلى ذلك بأن يصاغ الوزنان المذكوران مما توفرت فيه الشروط المذكورة ويُؤْتَى[3] بمصدر الفعل العادم لبعض الشروط منصوباً بعد «مَا أَفْعَلَ»، ومجروراً بالباء بعد «أَفْعِل» مضافين إلى فاعل الفعل فتقول إذا تعجبت من البياض من نحو: ابْيَضَّ زَيْدٌ. مَا أَشَدَّ بَيَاضَ زَيْدٍ، وَأَشْدِدْ بِبَيَاضِهِ.

ومن اسْتَخْرَجَ زَيْدٌ. مَا أَكْثَرَ اسْتِخْرَاجَهُ [وَأَكْثِرْ بِاسْتِخْرَاجِهِ][4] وما أشبه بذلك.

وفُهِم من قوله: «ومَصْدَرُ العَادِمِ» أن ما لا مصدر له من الأفعال العادمة لبعض الشروط لا يُتَعجبُ منه البتة كالأفعال التى لا تنصرف، وقوله: «وَأَشْدِد اوْ أَشَدّ[5]» مبتدأ وخبره «يَخْلُفُ»، «وما» مفعول بيخلف وهى موصولة، وصلتها «عَدِمَا»[6] «وبَعْضَ» مفعول بَعَدِم، ولا بد من حذف بين «يَخْلُفُ» و«ما»؛ ليتضح المعنى والتقدير يخلف صيغتى التعجب المصوغين مما عدم. ثم قال:

(ص) وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ * وَلاَ[7] تَقِسْ عَلَى الَّذِى مِنْهُ أُثِرْ

---

[1] فى هـ «بنصب» تحريف.

[2] فى هـ، ت «توصل» وفى ز «يتوصل».
وفى ظ «وصل».

[3] فى ت «وتوفى» تحريف.

[4] «وأكثر باستخراجه» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.
وفى ز «وأكثر استخراجه».

[5] «أو أشد» ساقط من ش.

[6] فى الأصل، ش، ز، ظ، ك، ت «عدم».
والمثبت أدق كما فى هـ، والألفية.

[7] فى ت «فلا» تحريف.

(ش) فُهم من قوله: «وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ» أنه قد جاء بناء صيغتى التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط، وأن ذلك نادر أى غير مقيس[1] / ومما أتى من غير[2] الفعل قولهم: أَقِمْنَ بِزَيْدٍ؛ لأنه من وصف لا فعل له، ومما أتى من غير الثلاثى قولهم: مَا أَعْطَاهُ مِنْ أَعْطَى، ومَا أَفْقَرَه مِن افْتَقَر، ومما أتى من الفعل[3] الذى اتى اسم فاعله على «أَفْعَل» قولهم: ما أَحْمَقَهُ[4] ومَا أَرْعَنَهُ.

١٥٦ أ

ومما أتى من غير المتصرف قولهم: مَا أَعْسَاهُ وَأَعْسِ بِهِ من عَسَى، ومما أتى من الفعل المبنى للمفعول مَا أَجَنَّهُ من جُنَّ، وما أَوْلَعَهُ من أُولِعَ. ثم قال:

(ص) وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا * مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِهِ الزَمَا

(ش) شمل قوله: «وفِعْلُ هَذَا البَابِ» الصيغتين المذكورتين وهما «مَا أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ»، فلا يتقدم المنصوب على «مَا أَفْعَلَ» ولا المجرور بالباء على «أَفْعِل».

وفُهم منه أن المنصوب «بأَفْعَلَ» لا يتقدم على «ما» ولا[5] يتوسط بين «ما» «وأَفْعَل»، وسبب ذلك عدم تصرفهما.

وفُهم من قوله: «وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا»، أنه لا يفصل بين الفعل ومعموله بشىء،

---

(1) أى أن ما جاء عن العرب من فعلى التعجب مَبْنِيًّا مما لم يستكمل الشروط شاذ مقصور على السماع، ولا يُقاس عليه، من ذلك قولهم: ما أَخْصَرَهُ من اخْتُصِرَ وهو خماسى مبنى للمفعول. ومن ذلك قولهم: ما أَحْمَقَهُ وما أَهْوَجَه.
انظر شرح الكافية لابن مالك ١٠٨٦:٢ - ١٠٨٨.
وشرح ابن الناظم ٤٦٣.

(2) فى ت (غير الثلاثى) وكلمة الفعل ساقطة.

(3) فى هـ ، ز «الفعل الثلاثى».

(4) فى هـ ، ظ، ت «ما أحمقه».
وفى ز «ما حمقه» تحريف.

(5) فى هـ ، ظ «فلا».

ولما كان فى الفصل بينهما بالظرف والمجرور خلاف نبه عليه[1] بقوله:

(ص) وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ * مُسْتَعْمَلٌ وَالخُلْفُ فِى ذَاكَ اسْتَقَرّ

(ش) يعنى أنَّ الفصل بالظرف والمجرور بين فعل التعجب ومعموله مستعمل فى كلام العرب، وفى ذلك خلاف مشهور[2]، وفُهم من قوله: «مُسْتَعْمَل» أن مذهبه موافق لمن أجاز ذلك. ومن شواهده مع «ما أَفْعَل»[3] «قول عمرو ابن معدى[4] كرب»:

«لِلَّهِ دَرُّ بَنِى سُلَيْم مَا أَحْسَنَ فِى الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا، وَأَكْثَرَ فِى اللَّزِبَاتِ عَطَاءَهَا، وَأَثْبَتَ فِى الْمَكْرُمَاتِ بَقَاءَهَا[5]».

١٥٦ / ب

ومن شواهده مع «أَفْعِلْ بِهِ» قول بعض / الأنصار:

١٣٨ ـ وَقَالَ نَبِىُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا * وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمَا[6]

وقول الآخر:

---

(1) فى ز «على ذلك».

(2) قال ابن مالك فى شرح الكافية ٢:١٠٩٦

«ولا خلاف فى منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب، ولا فى منع الفصل بينهما بغير ظرف، وجار ومجرور وفى الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور خلاف، والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب كقول الشاعر:

خَلِيلَىَّ مَا أَحْرَى بِذِى اللُّبِّ أَنْ يُرَى * صَبُورًا، وَلَكِنْ لاَ سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

قال الشيخ أبو على الشلوبين «حكى الصيمرى أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله، والصواب أن ذلك جائز، وهو المشهور».

انظر المقتضب ٤:١٧٨،١٨٧، وشرح للرضى ٢:٢٨٧، ٢٨٨.

(3) فى ز «أفعل» تحريف.

(4) «معدى» ساقطة من ت.

(5) من النثر.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:١٠٩٧ وشرح ابن الناظم ٤٦٦، وشرح المرادى ٣:٧٢ والهمع ٥:٦٠.

فى ت «عطاؤها» و «بقاؤها».

الهيجاء: الحرب.

اللزبات: جمع لزبة وهى الشدة والقحط.

(6) قاله العباس بن مرداس. انظر ديوانه ١٠٢

١٣٩ . أُقِيمُ بِدَارِ الحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا
وَأَحْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلاَ[١]

وقوله: «وفِعْلُ هَذَا الْبَابِ» مبتدأ وخبره «لَنْ يُقَدَّمَا[٢] مَعْمُولُهُ»[٣]، «وَوَصْلَهُ» مفعول مقدم «بالزَّمَا»[٤]، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وبِهِ» متعلق بوَصْلَه، «وفَصْلُه» مبتدأ وهو أيضاً مصدر مضاف إلى المفعول، «وبظَرْفٍ» متعلق بفصل، «ومُسْتَعْمَلٌ» خبر المبتدأ، «والخُلْفُ» مبتدأ[٥] وفِى ذَاكَ[٦] متعلق به، «واسْتَقَرّ» فى موضع خبره.

= وشرح الكافية لابن مالك ٢:١٠٩٦، وشرح ابن الناظم ٤٦٥، وشرح المرادى ٣:٧٢، والهمع ٥:٥٧، ٦٠. روى صدر البيت فى الأصل، «وقال بنى المسلمون تقدموا»

[١] البيت لأوس بن حجر. أنظر ديوانه:٨٣
وشرح الكافية لابن مالك ٣:٧٣، وشرح الشواهد للعينى ٣:٢٤
وشرح الكافية لابن مالك ٢:١٠٩٦ ، وشرح ابن الناظم ٤٦٥، وشرح المرادى ٣:٧٣، وشرح الشواهد للعيني ٣:٢٤، ومنتهى الطلب من أشعار العرب ١٤ الحزم: ضبط الأمر.
أحرِ: أخلق.

[٢] فى الأصل، ظ، ت «يقدم» والمُثبتُ أدق كما فى ش، هـ ، ز، ك والألفية.

[٣] فى ظ «ومعموله» تحريف.

[٤] فى ظ «بالزم» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

[٥] فى ك «متبدأ مؤخر».

[٦] فى الأصل، ش، هـ ، ز، ك «ذلك» تحريف.

(نعم وبئس وما جرى مجراهما)

(ش) هذا الباب يشتمل على قسمين: الأول «نِعْمَ وبِئْسَ»، والثانى ما جرى مجراهما من الأفعال، وبدأ «بِنِعْمَ وبِئْسَ» فقال:

(ص) فِعْلاَنِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ * نِعْمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ[1]

(ش) صرح بفعلية «نِعْمَ وبِئْسَ» وفى ذلك خلاف[2] «ومذهب البصريين» أنهما فعلان. ثم بيّن أنهما يرفعان اسمين بقوله: «رَافِعَانِ اسْمَيْنِ»، يعنى أن كل واحد منهما يرفع اسماً، ومجموعهما يرفع اسمين، لا أن[3] كل واحد منهما يرفع اسمين.

«وفِعْلاَنِ»: خبر مقدم، «وغَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ: نعت لفعلين، «ونِعْمَ وبِئْسَ»: مبتدأ، «ورَافِعَانِ»: نعت لفعلين أيضاً، ولا يجوز أن يكون[4] «غَيْرَ مُتَصَرِّفَيْنِ»،

---

(1) «رافعان اسمين» ساقط من ظ.

(2) اختلف النحويون بفعلية نعم وبئس. فقد ذهب البصريون والكسائى إلى فعليتهما، ودليلهم على ذلك دخول تاء التأنيث عليهما عند جميع العرب نحو: «نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ» «وبِئْسَتِ المَرْأَةُ دَعْدٌ».

واتصال ضمير الرفع البارز بهما فى لغة قوم. وقد حكى الكسائى عنهم «الزيدان نِعمَا رجلين» والزيدون نِعمُوا رجالاً.

وكذلك بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال.

وذهب الكوفيون والفراء إلى أنهما اسمان، وحجتهم فى ذلك دخول حرف الجر عليهما كقول بعضهم «نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العَيْرُ».

ولا حجة لما أورده الكوفيون والفراء، وذلك لأن نعم وبئس فى المثال مفعولين لقول محذوف صفة لموصوف محذوف وهو المجرور بالحرف لا نعم وبئس والتقدير: نعم السير على عَيْرٍ مَقُولٍ فيه بئس العير.

انظر الإنصاف ٩٧:١ والخلاف بين البصريين والكوفيين فى هذه المسألة، وشرح الكافية لابن مالك ١١١١:٢.

(3) فى ت «لأن».

(4) فى ظ «يكون ذلك غير».

«ورَافِعَانِ»[1])أخباراً[2]؛ لأنهما قيد فى فعلين[3]، وليس المراد أن يخبر بهما عن نِعْمَ وبِئْسَ، «واسْمَيْن» مفعول رافعان[4]، وفُهم منه أن رفع الاسمين بعدهما على / الفاعلية، لتصريحه بفعليتهما.

157 / أ

ثم اعلم أنَّ مرفوعهما يكون ظاهراً ومضمراً، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) مُقَارِنَىْ أَلْ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا * قَارَنَهَا...

وقد مثل للثانى بقوله:

(ص) ... * ... كنِعْمَ[5] عُقْبَى الكُرَمَا.

(ش) ومثله قوله[6] - عز وجل -: (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ)[7]

ومثال الأول (فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ)[8]

ثم[9] أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ * مُمَيِّزٌ[10].

(ش) وفُهم من قوله: «يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ»[11] أن الضمير فيهما لا يفسره متقدم[12] عليه بل التمييز المتأخر عنه، وقد مثل ذلك[13] بقوله:

---

[1] فى ت «ورافعًا» تحريف.
[2] فى هـ «أخبار» تحريف.
[3] فى هـ ، ز «الفعلين».
[4] فى ش، ك «برافعين».
[5] فى ت «نعم» تحريف.
[6] «قوله» ساقطة من ت.
[7] سورة النحل. آية: 30.
[8] سورة الحج. آية: 78.
[9] فى ظ «وقد».
[10] فى ز «مميزا» تحريف.
[11] فى ز «مميزا» تحريف.
[12] فى ش «ما تقدم».
[13] «ذلك» ساقط من ت.

(ص) ... * ... كَنِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ

(ش) «فنِعْمَ» فعل ماض، والفاعل به ضمير مستتر فيه تقديره هو، وهو مفَسَّرٌ بقوله: «قَوْمًا»، وفُهم من المثال أنَّ «نِعْمَ وَبِئْسَ» لا يكتفيان بفاعلهما بل لا بد من اسم آخر بعدهما وهو «مَعْشَرُه» ويُسمى مخصوصاً وسيأتى[1].

ثم قال:

(ص) وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ * فِيهِ خِلاَفٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

(ش) يعنى أن فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر خلافاً مشهورًا[2]، واستدل من أجاز ذلك بقوله:

١٤٠ ـ تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا * فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا[3]

وبأبيات أخر[4]، وتأوَّل المانعون ذلك بما لا يليق ذكره بهذا المختصر[5] ثم قال:

(ص) وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلُ * فِى نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الفَاضِلُ

(ش) إذا لحقت[6] ما «نِعْمَ وبِئْسَ» فتارة يليها[7] الفعل كالمثال

---

[1] فى ش «كما سيأتى».

[2] قال ابن عقيل فى شرحه ٢:١٦٣ «اختلف النحويون فى جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فى «نِعْم» وأخواتها فقال قوم: لا يجوز ذلك، وهو المنقول عن سيبويه، فلا تقول: «نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ»، وذهب قوم إلى الجواز، وفَصَّل بعضهم، فقال: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ فَارِسًا زَيْدٌ» فإن كان الفاعل مضمراً جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقًا نحو: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ.

[3] البيت لجرير بن عطية. انظر ديوانه ١١٨.
وشرح المفصل ٧:١٣٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢:١١٠٧، وشرح المرادى ٣:٩١، وشرح ابن عقيل ٢:١٦٤، وشرح الشواهد للعينى ٣:٣٤.

[4] «أخر» ساقطة من ت.

[5] يريد أنه ذكره فى الشرح الكبير الذى فُقِد.

[6] فى هـ «ألحقت».

[7] فى الأصل «يليهما» تحريف.

المذكور، وتارة يليها[1] الاسم كقوله تعالى: (فَنِعِمَّا هِيَ)[2].

فإن وليها الفعل، ففيها عشرة أقوال، وإن وليها الاسم ففيها ثلاثة أقوال /، ١٥٧/ب
وكلامه صالح لجميع الأقوال، وجميعها راجع إلى كونه تمييزاً أو فاعلاً[3].

واقتصر فى شرح الكافية[4] على قولين:

الأول: أنها نكرة فى موضع نصب على التمييز والفعل بعدها صفة لها، والمخصوص محذوف.

والآخر: أنها فاعل وأنها اسم تام معرفة، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والتقدير: نِعْمَ الشَّئُ شَئٌ يَقُولُهُ الفَاضِلُ. وإذا وليها الاسم على

---

(١) فى الأصل «يليهما» تحريف.

(٢) سورة البقرة. آية: ٢٧١.

(٣) قال المرادى فى شرحه ٣: ٩٧.
«أما القائلون بأنها فى موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال:
الأول: أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها، والمخصوص محذوف، وهو مذهب الأخفش والزجاج والفارسي فى أحد قوليه والزمخشرى، وكثير من المتأخرين.
والثانى: أنها نكرة غير موصوفة، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف.
والثالث: أنها تمييز والمخصوص «ما» أخرى موصولة محذوفة، والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة. ونقل عن الكسائى.
وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال:
الأول: أنها اسم معرفة تام أى: غير مفتقر إلى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص والتقدير: نعم الشيء شيء صنعت فى نحو: «نعم ما صنعت» قال به قوم منهم ابن خروف ونقله فى التسهيل عن سيبويه والكسائي. والثانى: أنها موصولة، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف ونُقِل عن الفارسى.
والثالث: أنها موصولة، والفعل صلتها، وهى فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص. ونقله فى شرح التسهيل عن الفراء والفارسى.
والرابع: أنها مصدرية ولا حذف هنا، وتأويله: بئس صنعك.
والخامس: أنها نكرة موصوفة فى موضع رفع».
انظر التسهيل ١٢٦.

(٤) شرح الكافية لابن مالك ٢: ١١١١ - ١١١٣.

قول واحد، وهو أنها فاعل والاسم[1] بعدها هو المخصوص، وينبغى أن يحمل تمثيله على أن[2] المراد فى نحو [نعم][3] ما يقول[4] الفاضل وشبهه، مما لحقت فيه «ما» نِعْمَ وبِئْسَ» ليدخل فيه ما وليه الاسم، وفى تقديمه أنها تمييز تنبيه على أنه[5] أشهر القولين[6]. ثم قال:

(ص) وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَا * أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

(ش) المخصوص فى الاصطلاح هو الاسم المقصود[7] بالمدح بعد «نِعْمَ» وبالذم بعد «بِئْسَ» وفى إعرابه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه متبدأ والجملة قبله خبره[8] والرابط بين المبتدأ والخبر العموم الذى فى الفاعل، وهذا قول متفق عليه[9].

الثانى: أنه مبتدأ والخبر محذوف، وهذا قول مرغوب عنه. وقد أجازه قوم منهم «ابن عصفور»[10].

الثالث: أنه خبر مبتدأ مضمر. وهذا هو المختار[11]، وهذا أيضاً مختلف فيه[12] وقال به كثير ونسب المصنف إجازته إلى «سيبويه»[13].

---

[1] فى ت «والفعل» تحريف.
[2] «أن» ساقطة من ت.
[3] «نعم» تكملة من هـ ، ز، ت.
[4] فى ز «بالقول» تحريف.
[5] «أنه» ساقط من ت.
[6] انظر هامش ٣ ص ٥٢٠ .
[7] فى ظ «المخصوص».
[8] فى هـ «خبر».
[9] «وهذا قول متفق عليه» ساقط من ت.
[10] انظر المقرب ١:٦٩.
[11] «وهذا هو المختار» ساقط من هـ .
[12] «وهذا أيضاً مختلف فيه» ساقط من ت.
[13] انظر الكتاب ٢:١٧٦ - ١٧٨.

وفُهِم من كلام الناظم الأقوال الثلاثة؛ لأنَّ قوله: «مُبْتَدَأ» يحتمل الوجهين[1] إذ[2] لم يذكر الخبر، وقوله: «لَيْسَ يَبْدُو / أَبَدًا» يعنى أنه إذا جعل المخصوص خبراً كان حذف المبتدأ واجباً، وفُهم من قوله: «بعد [أن][3]» محل المخصوص أن يكون متأخراً عن فاعل نعم وبئس، «وبَعْدُ» متعلق بيذكر «ومُبْتَدَا» حال من المخصوص. ثم قال:

١٥٨ / أ

(ص) وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى * كَالعِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنَى وَالمُقْتَفَى

(ش) يعنى أن المخصوص قد لا يذكر بعد الفاعل لذكر ما يشعر به قبل «نِعْمَ وبِئْسَ» وشمل ذلك صورتين:

الأولى: أن يذكر[4] قبل «نِعْمَ» متصلاً[5] بها كالمثال الذى ذكر[6].

الثانية: أن يذكر فى الكلام الذى قبل «نِعْمَ» غير متّصل بها[7] كقوله - تعالى - : ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[8].

أى نعم العبد أيوب.

---

(1) فى ك «محتمل للوجهين».

(2) فى ت «إذا» تحريف.

(3) «أن» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(4) فى ش «أن يذكر لك».

وفى ك، ت «أن يذكر فى الكلام الذى» وعبارتهما أدق.

(5) فى ظ، ت «غير متصلا» تحريف.

(6) فى ظ «ذكره».

يريد المثال الذى ذكره الناظم وهو «كالعلم نعم المقتنى والمقتفى».

وقد علق الأزهرى على هذا المثال بقوله ٢:٩٥:

«وليس منه أى من حذف المخصوص قول النظم (العلم نعم المقتنى والمقتفى) وإنما ذلك من التقديم للمخصوص لا من حذفه هذا إذا رفعنا «العلم» على الابتداء، أما إذا جعلناه خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: هذا العلم، أو مفعولاً لفعل محذوف تقديره: الزم العلم ونحوه، فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكر الناظم».

وانظر حاشية يس ٢:٩٥، وحاشية الملوى ١٢٩.

(7) «بها» ساقطة من ظ.

(8) سورة ص. آية: ٤٤.

وقد يكون المشعر بالمخصوص في كلام غير المتكلم بنعم، وذلك أن يتكلم متكلم، فيقول مثلا: زَيْدٌ حَسَنُ الأَفْعَالِ. فيقول المجيب: نِعْمَ الرَّجُلُ.

«ومُشْعِرٌ» صفة لمحذوف[1] والتقدير: اسم مشعر، ومعمول[2] «كَفَى» محذوف، والتقدير: كفى عن ذكر المخصوص بعد، «والمُقْتَنَى»: المُكْتَسَب، والمُقْتَفَى: المُتَّبَعُ، ولما فرغ من أحكام «نِعْمَ وبِئْسَ» شرع فى حكم ما جرى مجراهما فقال:

(ص) **وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ ... * ...**

(ش) يعنى أنَّ «سَاءَ» مساو «لِبِئْسَ» فى المعنى والحكم، فتقول: سَاءَ الرَّجُلُ أَبُو جَهْلٍ، وسَاءَ رَجُلاً[3] أَبُو لَهَبٍ. وألف ساء منقلبٌ[4] عن[5] واو ووزنه[6] فَعُلَ بضم العين.

«وسَاءَ» مفعول أول «باجْعَل» «وكَبِئْسَ» مفعول ثان. ثم قال:

(ص) ... **وَاجْعَلْ فَعُلاَ * مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلاَ**

١٥٨/ب

(ش) يجوز أن يبنى من كل فعل ثلاثى وزن «فَعُل» بضم العين ويقصد / به ما يقصد «بِنِعْمَ» من المدح، «وبِئْسَ» من الذم ولا يتصرف ويكون فاعله كفاعل «نِعْمَ وبِئْسَ» ويستوى فى ذلك ما كان وضعه على وزن «فَعُلَ» نحو: (كَبُرَتْ كَلِمَةً)[7].

---

[1] فى ت «محذوف».
[2] فى ظ «ومفعول».
[3] فى الأصل «رجل».
[4] فى ش «منقلبة».
[5] فى هـ «من» تحريف.
[6] فى هـ ، ظ «وزنه» تحريف.
[7] سورة الكهف. آية: ٥.

وما كان وضعه على[1] وزن «فَعُلَ وفَعِلَ» نحو: وَضُوءَ[2] الرَّجُلُ زَيْدٌ وعَلِمَ الرَّجُلُ عَمْرٌو[3].

ويعنى بقوله: «كنِعْمَ» فى الحكم لا فى المعنى؛ لأن «فَعُلَ» كما[4] يقصد به المدح يقصد[5] به الذم نحو: «جَهُلَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، وقوله: «مُسْجَلاً» .منصوب على الحال من فَعُل، والمُسْجَلُ[6]: المبذول المباح الذى لا يمنع من أحد فهو بمعنى مطلقا، فيكون التقدير: واجعل فعلا فى حال كونه على فَعُلَ أو على فَعُلْ أو على[7] فَعِلَ ويجوز أن يكون حالا من «نِعْم»، فيكون التقدير: واجعل[8] كنعم مطلقا فى[9] جميع أحكامها. ثم قال:

(ص) وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا ... * ...

(ش) يعنى أنَّ «حَبَّذَا»[10] مثل «نِعْمَ» مع فاعلها فى المعنى لا فى الحكم

---

[1] فى ت «على وضعه على».

[2] فى ش، ظ، ك «وقَضُوَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»
وفى ت «ليقضو الرجل زيد».

[3] ذكر ابن مالك على أن العرب تَبْنِى من كل ثُلاثِى فعلاً على «فَعُلَ» وتجريه مجرى «نِعْم» كقولهم: عَلِم الرَّجُلُ زَيْدٌ. ورد ابن عقيل على أن ما مَثَّله ابن مالك ووافقه ابنه فيه وهو جواز أن يقال فى عَلِم: عَلُمَ لا يجوز. أى لا يجوز تحويل عَلِم وكذلك جَهِل وسَمِع إلى «فعُل» بضم العين؛ لأن العرب حين استعملتها هذا الاستعمال أبقتها على كسرة عينها ولم تحولها إلى الضم.
فتقول: عَلِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وجَهِلَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وسَمِعَ الرَّجُلُ زَيْدٌ.
انظر شرح الكافية لابن مالك ٢:١١١٥، وشرح ابن الناظم ٤٧٤، وشرح ابن عقيل ٢:١٦٨.

[4] «كما» ساقط من ت.

[5] فى ت «كما يقصد».

[6] فى ظ «والمسجول» تحريف.

[7] «على» ساقطة من ز.

[8] فى ش، ز، ك «واجعل فعلا» وعبارتها أدق.

[9] فى هـ ، ز، ظ، ت «أى فى».

[10] «اختلف فى إعراب «حَبَّذَا» فذهب قوم منهم أبو على الفارسى، وابن برهان، وابن خروف الذى زعم أنه مذهب سيبويه، وابن مالك إلى أن «حَبَّ» فعل ماض، و«ذَا» فاعله، والمخصوص إما أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبره، أو يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره «هو زيد»
وذهب المبرد، وابن السراج، وابن هشام إلى «أنَّ حَبَّذَا» مبتدأ، والمخصوص خبره، أو العكس. المخصوص

لاختلاف بعض أحكامها إلا أن فى «حَبَّذَا» زيادة على «نِعْمَ»، وهى الحب والتقريب من القلب، وهى مستفادة[1] من لفظ «حَبَّ». ثم قال:

(ص) ... **الفَاعِلُ ذَا** * ...

(ش) يعنى أن «ذَا» فاعل «بحَبَّ»[2] وفُهم منه أن «حَبَّ» فعل، وأن «حَبَّذَا» جملة من فعل وفاعل. ثم قال:

(ص) ... * **وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لاَ حَبَّذَا**

(ش) يعنى أنك إذا أردت «بحَبَّذَا» الذم أدخلت عليها[3] «لا»، فتقول: لاَ حَبَّذَا زَيْدٌ. فتساوى معنى «بِئْسَ»؛ لأن نفى المدح ذم، وقد جمع الشاعر بينهما[4] فقال:

١٤١ ـ أَلاَ حَبَّذَا أَهْلُ المَلاَ غَيْرَ أَنَّهُ * إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلاَ حَبَّذَا هِيَا[5]

ثم قال /:

١٥٩ / أ

(ص) **وَأَوْلِ ذَا المَخْصُوصَ أَيًّا كَانَ لاَ * تَعْدِلْ بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلاَ**

(ش) اعلم أن «حَبَّذَا» تحتاج إلى مخصوص كما تحتاج إليه «نِعْمَ» فتقول:

= خبر مقدم و«حَبَّذَا» مبتدأ مؤخر.

وذهب بعضهم إلى أن «حَبَّذَا» فعل ماض يرتفع به المخصوص على أنه فاعله.

والرأى عندى ما ذهب إليه الفريق الأول من أن «حَبَّ» فعل ماض، و«ذَا» فاعله كما ذهب المصنف.

انظر الكتاب ٢:١٨٠، والمقتضب ٢:١٤٣.

وأصول ابن السراج ١:١١٥، وشرح الكافية لابن مالك ٢:١١١٧ وأوضح المسالك ٢:٢٩٢.

[1] فى ش «وهو مستفاد».

[2] فى هـ ، ظ «حَبَّ».

[3] فى هـ ، ز «عليه».

[4] «بينهما» ساقط من ظ.

[5] البيت لكنزة أم شملة بن برد المنقرى، وقيل البيت لذى الرمة ولم أقف عليه فى ديوانه.

وهو فى أمالى الزجاجى ٥٧، وشرح الكافية لابن مالك ٢:١١١٧ وشرح ابن الناظم ٤٧٤، وشرح ابن عقيل ٢:١٦٩، والخزانة ١:٥٢، وشاعرات العرب ٣٣٦.

فى الأصل روى الشطر الأول: «وألا حبذا أهل الملا غير أنه».

وفى ز «ألا حبذا أهل الملا غير أنهم».

حَبَّذَا زَيْدٌ، كما تقول: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وفُهم من قوله: «وأَوْلِ ذَا» أن مخصوص «حَبَّذَا» لا يكون إلا متأخراً عن «ذَا» بخلاف المخصوص بعد «نِعْمَ» فإنه يتقدم، وفُهم من سكوته عن إعرابه أنه مبتدأ، وخبره فى الجملة قبله كما سبق فى مخصوص «نِعْمَ»، وقوله: «أَيًّا كَانَ»، يعنى مذكرًا كان أو مؤنثًا مفردًا أو مثنى أو مجموعًا، وقوله: «لاَ تَعْدِلْ[1] بِذَا» يعنى أن «ذَا»[2] لا يكون إلا مفردًا مذكرًا وإن كان المخصوص على خلاف ذلك[3] فتقول: حَبَّذَا زَيْدٌ وحَبَّذَا هِنْدٌ، وحَبَّذَا الزَّيْدَانِ وحَبَّذَا العَمْرُون[4].

وكان القياس أن يكون اسم الإشارة مطابقا للمخصوص فى [التذكير][5] والتأنيث والتثنية والجمع، لكنه أفرد فى الأحوال كلها لشبهه بالمثل، وعلى ذلك نبَّه بقوله: «فَهْوَ يُضَاهِى المَثَلاَ» أى شابه[6] المثل والأمثال لا تغير. ثم قال:

(ص) وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرّ * بِالبَا ...

(ش) يعنى أن «حَبَّ» قد يكون فاعلها غير «ذَا» من الأسماء مع إرادة المدح وفى فاعلها حينئذٍ وجهان:

أحدهما: الرفع، والآخر: الجر بالباء الزائدة، وفى حائِها إذ ذاك لغتان: الضم وهو الأكثر، والفتح. وإلى ذلك أشار بقوله:

---

(1) فى ز «تفعل» تحريف.

(2) فى ظ «إذا» تحريف.

(3) «الأصح أن «ذا» تلزم الإفراد والتذكير، وإن كان المخصوص بخلاف ذلك، وفى ذلك أقوال: إما لأن «ذا» كالمثل وهو قول الخليل وسيبويه، أو لأنه على حذف مضاف بذكر مفرد وأقيم المضاف إليه مقامه نحو قوله: حَبَّذَا زَيْدٌ. أى حَبَّذَا أَمْرُهُ، وهو قول ابن كيسان، أو لأنه على إرادة جنس شائع فلم يختلف كما لم يختلف فاعل نعم وهو قول الفارسى».
الهمع ٥: ٤٥، ٤٦.

(4) فى ز «العمران» تحريف.

(5) «التذكير» تكملة من ش، ك.

(6) فى هـ ، ز، ظ «يشابه».

(ص) ... وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الحَا كَثُرْ

(ش) ووجه الفتح البقاء مع[1] الأصل، ووجه الضم أن الأصل فيها[2] حَبُبَ / بضم الباء، فنقلت الضمة إلى الحاء، فتقول على هذا: حَبَّ زَيْدٌ وحُبَّ زَيْدٌ وحَبَّ بِزَيْدٍ وحُبَّ بِزَيْدٍ[3]. ومن وشواهد ضم الحاء وزيادة الباء في الفاعل قوله: ١٥٩/ب

١٤٢ ـ فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا * وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ[4]

«وما» مفعول مقدم «بارْفَع» أو «بجُرّ» فهو من باب التنازع وصلتها «سِوَى».

[1] فى ش «البقاء على».
[2] فى ت «فيهما».
[3] «وحب بزيد» ساقط من ت.
[4] قاله الأخطل التغلبى. وروى فى ديوانه:٤.
فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا فَأَطْيِبْ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ
وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.
وذكر فى الهامش برواية: «فَأَكْرِمْ بِهَا»، «وأَحْبِبْ بِهَا»، «وحَبَّ بِهَا».
انظر اللسان «قتل»، وشرح الكافية لابن مالك ١١١٨:٢، وشرح ابن الناظم ٤٧٦، وشرح المرادى ١١٢:٣، وشرح ابن عقيل ١٧٢:٢، والخزانة ١٢٢:٤.
اقتلوها: امزجوها بالماء يعنى الخمر.
مقتولة: ممزوجة.

(أفعل التفضيل)

(ش) أفعل التفضيل[1] مضاف ومضاف إليه، وإنما أُضيف إلى التفضيل؛ لأنه دال عليه، واحترز به من «أَفْعَلْ» الذى ليس للتفضيل كأَحْمَر وأَشْهَل.

قوله[2]:

(ص) صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ * أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِى

(ش) يعنى أن أفعل التفضيل يجوز صوغه من كل فعل صيغ منه فعل التعجب[3] ويمتنع صوغه من كل فعل عدم بعض الشروط المذكورة فى باب التعجب. «فَأَفْعَلَ»[4] مفعول «بصُغْ» ومن «مَصُوغ» متعلق بصغ[5]، «ومِنْهُ»

---

(1) «أفعل التفضيل» ساقط من ز.

(2) «قوله» تكملة من ش، ك.
وفى هـ «قاله»، وفى ز «ثم قال».

(3) ولم يمثل الشارح لهذا البيت بأمثلة توضح ذلك. فقد يصاغ أفعل التفضيل من كل فعل صيغ منه فعل التعجب كقولك: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو وأَكْرَمُ مِنْ خَالِدٍ، كما تقول فى التعجب مَا أَفْضَلَ زَيْدًا ومَا أَكْرَمَ خَالِدًا.
ويمتنع صوغ أفعل التفضيل من كل فعل امتنع صوغ أفعل التعجب منه.
فلا يصاغ من فعل زائد على ثلاثة أحرف مثل استخرج
ولا من وصف لا فعل له كغير وسوى.
ولا من فعل غير متصرف كنِعْمَ وبِئْس.
ولا من فعل لا يقبل المفاضلة كمَاتَ وفَنِيَ.
ولا من فعل مبنى للمفعول كضُرِبَ.
وشذ منه قولهم: «هو أَخْصَرُ مِنْ كَذَا» فصاغوا أفعل التفضيل من «اخْتُصِرَ» وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبنى للمفعول.

(4) فى ز، ك «وأفعل» تحريف.

(5) «ومن مصوغ متعلق بصغ» ساقط من ت.

متعلق بمصوغ، وكذلك[1] للتعجب، «وَأْبَ» فعل أمر من أَبَى يأبى، أى امتنع، «واللَّذْ» مفعول بِأْبَ: وهى لغة فى الَّذِى[2]، «وأُبِى» فعل ماض[3] مبنى للمفعول، وفيه ضمير عائد على اللَّذْ. ثم قال:

(ص) وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ * لِمَانِعٍ بِهِ إِلى التفضيلِ صِلْ

(ش) قد تقدم فى باب التعجب أن الفعل إذا عدم بعض الشروط المصوّغة لبناء فعل التعجب يتوصل إلى صوغ التعجب منه «بأَشَدَّ» وشبهه /، ١٦٠ أ وكذلك أيضاً يتوصل إلى صوغ أفعل التفضيل من الفعل العادم لبعض الشروط بما يتوصل[4] به إلى صوغ فعل التعجب، إلا أنه نبه على تمام الكيفية فى التعجب بقوله: «ومَصْدَرُ العَادِمِ» إلى آخر البيت، ولم ينبه هنا على تمامها، وتمامُها أن يؤتى[5] بمصدر العادم بعد أفعل منصوبًا على التمييز فتقول: أَنْتَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنْ زَيْدٍ، وأَكْثَرُ اسْتِخْرَاجًا مِنْ عَمْرٍو.

«ومَا» مبتدأ أو مفعول محذوف يفسره «صِلْ» وهى موصولة وصلتها «وُصِلْ» و«بِهِ» الأول متعلق «بوُصِلُ»، وكذلك «إِلَى تَعَجُّبٍ»، «ولِمَانِعٍ» «وبِهِ» الثانى متعلقان[6] «بصِلْ»، وهو على حذف مضاف تقديره: مثل، «وإِلَى التَّفْضِيلِ»[7] متعلق بصل[8]، والتقدير: وما وصل به إلى التعجب لأجل المانع صل بمثله إلى أفعل التفضيل. ثم قال:

(ص) وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا * تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا

---

[1] فى هـ «وكذا».
[2] انظر باب الموصول وتعليقى فى الهامش.
[3] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «ماض من أبى».
[4] فى ظ، ت «توصل».
[5] فى ش «يؤتى هنا».
[6] فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «متعلق» تحريف.
[7] «وإلى التفضيل متعلق بصل» ساقط من ظ.
[8] ما بعد «بصل» إلى هنا ساقط من هـ .

(ش) أفعل التفضيل على ثلاثة أقسام: مجرد من «أل» والإضافة، ومعرف «بأل» ومضاف. وأشار بهذا البيت إلى القسم الأول يعنى أن أفعل التفضيل إذا كان مجردًا من «أَلْ»، والإضافة فلا بد من اقترانه بِمن لفظًا كقوله - عز وجل -: (وَلَلآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الأُولَى)[1].

أو تقديرًا كقوله [تعالى][2] (وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى[3]) أى من الدنيا، وفُهم منه أن ما سوى المجرد[4] وهو المعرف «بِأَلْ» والمضاف لا يقترن بمن، ثم إن أفعل التفضيل بالنظر إلى / مطابقة الموصوف[5] على ثلاثة أقسام: لزوم عدم المطابقة، ووجوب المطابقة، وجواز الوجهين. وقد أشار إلى الأول بقوله:

١٦٠ / ب

(ص) وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا * أُلْزِمْ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا

(ش) يعنى أن أفعل التفضيل إن[6] كان مجرداً من «أل» والإضافة أو مضافاً إلى نكرة يلزم الإفراد والتذكير. فتقول: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرو، والزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرو، وهِنْدٌ أَفْضَلُ مِنْ

---

(1) سورة الضحى. آية:٤ والاسم المفضل عليه هو الذى يقترن بمن .
قال ابن مالك «قولهم» «خَيْرٌ مِنْ كَذَا» و«شَرٌّ مِن كذا».
الأصل فيه «أَخْيَرُ» و«أَشَرّ» ولا يكادون يستعملون الأصل ومن استعمالهم إياه قراءة ابن قُلاَبَة:
(سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الكَذَّابُ الأَشَرّ)
وقد حكى في التعجب «ما خيره»، و«ما شَرَّه» بمعنى ما أَخْيَره، وما أَشَره.
إلا أن حَذْفَ الهمزة فى التعجب كثبوتها فى التفضيل والعكس هو المشهور».
شرح الكافية ٢:١١٢٧، ١١٢٨.
وانظر المحتسب ٢:٢٩٩، والبحر ٨:١٨٠.

(2) «تعالى» تكملة من ت.

(3) سورة الأعلى. آية:١٧.

(4) فى الأصل، هـ ، ظ، ت «المفرد» تحريف.

(5) فى ش، ز، ك، ت «مطابقته للموصوف» وعبارتها أدق.

(6) فى هـ ، ز، ظ، ت «إذا».

عَمْرو[1]، والهِنْدَاتُ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرو، وزَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، والزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ [رِجَال[2] وهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ، والهِنْدَانِ أَفْضَلُ امْرَأَتَيْنِ، والهِنْدَاتُ أَفْضَلُ نِسَاءِ][3] «ويُضَفْ» مجزوم بأن، «وأَوْ[4] جُرِّدَا» معطوف عليه، «وأُلْزِمَ» جواب الشرط «وتذكيرًا» مفعول ثان بأُلْزِمَ، «وأَنْ يُوَحَّدَا» معطوف على تذكير، أى أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وتوحيدًا. وعبر بذلك عن عدم المطابقة. ثم أشار إلى الثانى بقوله[5]:

(ص) وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ ... * ...

(ش) يعنى أن أفعل التفضيل إذا دخلت عليه «أل» لزمت[6] مطابقته لموصوفه، فتقول: زَيْدٌ الأَفْضَلُ، وهِنْدٌ الفُضْلَى، والزَّيْدَانِ الأَفْضَلاَنِ، والهِنْدَانِ الفُضْلَيَانِ، والزَّيْدُونَ الأَفْضَلُونَ، والهِنْدَاتُ الفُضْلَيَاتُ.

«وتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ» مبتدأ وخبر، «والطِبْقُ»: المطابق. ثم أشار إلى الثالث فقال[7]:

(ص) ... وَمَا لِمَعْرِفَهْ * أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِى مَعْرِفَهْ

(ش) يعنى أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة جاز أن يطابق موصوفه وأن / لا يطابق، وقد جمع الوجهين[8] قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ:

١٦١ / أ

---

(1) من «والزيدون» إلى هنا ساقط من هـ .
وفى ش، ز، ك زيادة مثال «والهندان أفضل من عمرو» والزيادة هنا تفيد.
(2) ما بعد رجل إلى هنا ساقط من هـ .
(3) ما بين المعقوفين تكملة من ش.
(4) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «أو».
(5) فى ز «فقال».
(6) فى ك «لزمته» تحريف.
(7) في هـ، ظ، ك «بقوله».
(8) فى ز «اجتمع الوجهان فى».

«أَلاَ أَخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّى مَجَالِسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلاَقًا الْمُوَطَّئُونَ أَكْنَافًا الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ»[1].

فأفرد «أَحَبَّ وأَقْرَبَ»، وجمع «أَحَاسِنَ»[2]. «ومَا» مبتدأ وخبره «ذُو وَجْهَيْنِ» وهى موصولة وصلتها «أُضِيفَ» و«لِمَعْرِفَهْ» متعلق بأضيف. ثم قال:

(ص) هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ * لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ[3] قُرِنْ

(ش) يعنى أنَّ جواز المطابقة وعدمها فى المضاف إلى المعرفة مشروط[4] بأن تكون الإضافة فيه بمعنى «مِن»، وذلك إذا كان أفعل مقصودًا به التفضيل، وأما إذا لم يُقصد[5] التفضيل فلا بد فيه من المطابقة لما هو له كقولهم: «الأَشَجُّ وَالنَّاقِصُ أَعْدَلاَ بَنِى مَرْوَان»[6]. أى عَادِلاَهم «فهذا»[7] إشارة لجواز[8] الوجهين فى المضاف إلى معرفة[9] وهو[10] مبتدأ، والخبر محذوف أى وهذا الحكم، ويجوز أن يكون خبرًا مقدمًا، والمبتدأ محذوف

---

(1) انظر شرح ابن الناظم ٤٨٢، وشرح ابن عقيل ٢: ١٨١، وشرح الأشمونى ٣: ٥٥، واللسان «وطأ».
وروى فى مسند أحمد ٢: ١٨٥/٤: ١٩٣، ١٩٤.
«ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم منى مجلسًا يوم القيامة أحسنكم خلقا».
وفى إعراب الحديث ١٥٦ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:
«أحبكم إلىّ وأقربكم منى فى الآخرة محاسنكم أخلاقا،
وأن أبغضكم إلىّ وأبعدكم منى فى الآخرة مساوئكم أخلاقا» وعلى هاتين الروايتين فلا شاهد.

(2) فى ش، هـ، ز، ك «أحسن».

(3) «به» ساقط من ت.

(4) فى ز «مشروطة».

(5) فى ش، هـ، ز، ك «يقصد به» وعبارتها أكمل.

(6) روى «النَّاقِصُ وَالأَشَجُّ أَعْدَلاَ بَنِى مَرْوَان»
انظر شرح ابن الناظم ٤٨٣، وشرح ابن عقيل ٢: ١٨١، وشرح الأشمونى ٣: ٤٩.

(7) فى ظ، ت «فهذه».

(8) فى ز «فجواز» تحريف.

(9) فى ش، ز، ك «المعرفة».

(10) فى ش، هـ، ك «وهذا».

أى الحكم هذا[١]، «وإذَا» ظرف مُضَمَّن[٢] معنى الشرط، وجوابها[٣] محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «وَإِنْ لَمْ تَنْوِ» شرط، وحذف معمول تنو، والتقدير: وإن لم تنو معنى مِن، والمراد بما به قُرِن ما هو أفعل التفضيل له، ثم اعلم أن «مِنْ» المُصَاحِبة لأفعل التفضيل تارة تدخل على اسم الاستفهام، وتارة تدخل على غيره، وقد أشار إلى / الأول بقوله:

١٦١ ب

(ص) وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ[٤] مِنْ مُسْتَفْهِمَا * فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا

(ش) يعنى أن المجرور «بِمِنْ» المصاحبة لأفعل التفضيل إذا كان اسم استفهام وجب تقديم «مِنْ» ومجرورها على أفعل[٥]؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، وشمل صورتين: الأولى: أن يكون المجرور اسم استفهام، والأخرى: أن يكون مضافاً إلى اسم استفهام، وقد مثَّل للأولى[٦] بقوله:

(ص) كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ ... * ...

(ش) ومثال الثانية: مِنْ غُلَامِ مَنْ أَنْتَ أَجْمَلُ.

ثم أشار إلى الثانى[٧] بقوله:

(ص) ... وَلَدَى * إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا[٨]

(ش) يعنى أن المجرور «بِمِنْ» المذكورة إذا كان خبرًا أى غير استفهام لزم تأخيره عن أفعل؛ لأنه بمنزلة الفاعل فمحله التأخير، وقد يتقدم عليه

---

(١) ما بعد «الحكم» إلى هنا ساقط من هـ .
(٢) فى ش «متضمن».
(٣) فى ش «وجوابه».
(٤) فى الأصل «يكن بتالو» تحريف.
(٥) فى ش «أفعل التفضيل».
(٦) فى هـ ، ظ «الأولى». وفى ك، ت «الأول» تحريف.
(٧) فى هـ «الثانية» تحريف.
(٨) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وجدا».
والمثبت من الألفية، وشرح الكافية لابن مالك ٢:١١٢٨، وروى فى بعض النسخ «وجدا».

بقلة، وقد استشهد المصنف على ذلك بأبيات[1] منها قوله:

١٤٣ ـ وَقَالَتْ لَنَا أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ * جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدتْ مِنْهُ أَطْيَبُ[2]

أى «أَطْيَبُ منه». قلت: وليس هذا البيت دليل لاحتمال أن يكون «مِنْه» متعلقا[3] بزَوَّدَت، «وبِتِلْوٍ» متعلق بِمُسْتَفْهِمٍ، «ولَهُمَا» متعلق بـ «مقدما»[4] والضمير فى لهما عائد على «مِنْ» ومجرورها، أما «مِنْ» فقد لفظ بها قبل، وأما مجرورها فمفهوم[5] من قوله: «مُسْتَفْهِمَا» [والباء للاستعانة أو السببية «وتِلْوٍ» الشيء الذى يتلوه][6]. ثم اعلم أنَّ أفعل التفضيل يرفع المضمر[7] فى لغات[8] جميع العرب، كقولك: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو.

ففى «أَفْضَل»[9] ضمير يعود على «زَيْدٌ» / وأما رفعه الظاهر ففيه لغتان $\frac{١٦٢}{أ}$ أشار إلى الأولى[10] منهما بقوله[11]:

---

[1] منها بيت الفرزدق الذى ذكره الشارح، وكذلك قول ذى الرمة:
وَلاَ عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ وَأَلاَّ شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ
أى: أكسل منها.

[2] البيت للفرزدق. انظر ديوانه ٣٢:١، وشرح المفصل ٦٠:٢ وشرح الكافية لابن مالك ١١٣٣:٢، وشرح ابن الناظم ٤٨٤، وشرح ابن عقيل ١٨٤:٢، وشرح الشواهد للعينى ٥٢:٣.
ورد صدر البيت فى الأصل وبقية النسخ:
«فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت».
فى الأصل، هـ ، ز، ظ، ت ورد عجز البيت:
«جنى النحل أم ما زودت منه أطيب».
ويروى عجز البيت: جنى النحل أو ما زودت منه أطيب.

[3] فى ت «متعلق».

[4] فى الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ت «بمقدم».
والمثبت أدق كما فى ز، ك والألفية.

[5] فى ش «فهو مفهوم».

[6] ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ك.

[7] فى ش، ز، ك «الضمير».

[8] فى ش، ك «لغة».

[9] فى الأصل، ت «أفعل» تحريف.

[10] فى ظ، ت «الأول» تحريف.

[11] فى ك «فقال».

(ص) وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ ... * ...

(ش) يعنى أن «أَفْعَلَ» المذكور[1] يرفع الظاهر بقلة، وهى لغة حكاها «سيبويه» فتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ[2] أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ.

«ورَفْعُهُ» مبتدأ وهو مصدر[3] مضاف إلى الفاعل، «والظَّاهِرَ» مفعول به، وخبره «نَزْرٌ». ثم أشار إلى اللغة الثانية بقوله:

(ص) ... وَمَتَى * عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيرًا ثَبَتَا

(ش) هذه اللغة هى لجميع العرب وهى أن «أَفْعَلَ» يرفع الظاهر لكن ذلك مشروط بأن يكون معاقباً للفعل، وذلك إذا ولى نفيا، وكان فاعله أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبار محلين[4] كقولهم: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنُ فِى عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِى عَيْنِ زَيْدٍ. والتقدير: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً يَحْسُنُ فِى عَيْنِهِ الكُحْلُ[5] كحُسْنِهِ فِى عَيْنِ زَيْدٍ[6]

وهذا هو المراد بقوله: «عَاقَبَ فِعْلاً»، ثم مثل ذلك بقوله:

(ص) كَلَنْ تَرَى فِى النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ * أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ

(ش) والأصل أولى به الفضل منه بالصديق، ثم اختصر، والمراد بالصديق أبو بكر الصديق[7] ـ رضى الله عنه ـ فالشروط قد توفرت، وهو[8] تقدم النفى وهو «لَنْ» والفاعل أجنبى من الموصوف وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين[9].

---

[1] فى ش «أفعل التفضيل».
[2] «برجل» ساقط من ت.
[3] «مصدر» ساقطة من ت.
[4] «محلين» ساقطة من هـ ، ز، ظ.
وفى هـ ، ز، ك «محلين مختلفين» وعبارتها أدق.
[5] «الكحل» ساقطة من ظ.
[6] من «والتقدير» إلى هنا ساقط من ت.
[7] «الصديق» ساقطة من ش.
[8] فى ك «وهى».
[9] فى هـ «باعتبارين مختلفين».
وفى ز، ك «باعتبار محلين مختلفين» وعبارتهما أدق.

(النعت)

(ش) [1] هو التابع لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد، ثم قال:

(ص) يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءِ الأُوَلْ * نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وعَطْفٌ وَبَدَلْ / ١٦٢ ب

(ش) ذكر في هذا البيت التوابع وهي خمسة: النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل، وشمل قوله: «وعَطْفٌ» نوعي العطف.

وفُهم من قوله «الأُوَلْ» أن التابع لا يكون متأخرًا عن المتبوع. ثم قال:

(ص) فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ * بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

(ش) «فتَابِعٌ» جنس دخل فيه جميع التوابع، «ومُتِمٌّ مَا سَبَقْ». اخرج[2] به البدلَ وعطفَ النسق؛ لأنهما لا يتممان متبوعهما، «وبِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ» أخرج به التوكيد وعطف البيان؛ لأنهما متممان[3] لما سبق كالنعت، إلا أن النعت يتممه[4] بدلالته[5] على معنى في المتبوع، أو فيما كان متعلقا به، وفهم من قوله بِوَسْمِه أو وَسْمْ ما به اعْتَلَقْ» أن النعت على قسمين: مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ، وهو النعت الحقيقي، ومُتِمٌّ مَا سَبَقَ بِوَسْمِ مَا اعْتَلَقَ بِهِ وهو النعت السببي، ثم إن نوعي النعت يشتركان في أنهما يتبعان المنعوت في اثنين من خمسة وهي: واحد من الرفع والنصب والجر، وهذا مستفاد من قوله: «تَابِعٌ»، وواحد من التعريف والتنكير وهو المُنَبَّه عليه بقوله:

---

[1] في ش، ك «النعت هو».
[2] في الأصل «إخراج» تحريف.
[3] في ت «متمان» تحريف.
[4] في ك «يتمه».
[5] في الأصل، ش، ك «بدلالة».

(ص) وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا * لِمَا تَلا[1] ...

(ش) يعنى أن النعت يعطى[2] من التعريف والتنكير ما استقر للمنعوت ثم مثّل بالنكرة فقال:

(ص) ... * ... كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا

١٦٣ / أ

(ش) «فكُرَمَا» نعت لقوم وكلاهما نكرة، ومثال / المعرفة «امْرُرْ بِالقَوْمِ الكُرَمَاءِ»، وبِزَيْدٍ العاقِلِ[3]. ثم إنَّ النعت الحقيقي ينفرد عن السببى[4] بلزوم تبعيته للمنعوت فى اثنين من خمسة، وهى واحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع. وقد أشار إلى ذلك بقوله:

(ص) وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ * سِوَاهُمَا كَالفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا

(ش) فسوى التذكير، التأنيث، وسوى التوحيد، التثنية والجمع، [وأجال فى ذلك على الفعل[5]، فعلم أنَّ النعت الحقيقي، وهو ما رفع ضمير الموصوف يجب مطابقته للموصوف فى التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع][6]، وأن السببى وهو ما رفع ظاهراً ملتبسًا[7] بضمير الموصوف [لا يجب مطابقته فى ذلك][8]. فتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ، وَرِجَالٍ[9]

---

[1] فى ش أكمل الشطر «كامرر بقوم كرما» والتكملة غير لازمة، لأنها ستذكر فى موضعها.

[2] فى ت «يعط» تحريف.

[3] ولا يجوز أن تنعت المعرفة بالنكرة أو العكس النكرة بالمعرفة.
فلا تقول: مررت بزيدٍ كريم، ولا مررت برجلٍ الكريم.

[4] فى ز «السببين» تحريف.

[5] فى ز «على الفصل» تحريف.

[6] ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

[7] فى الأصل، ت «متلبسا» تحريف.

[8] ما بين المعقوفين تكملة من ز.
وفى ش، ك «لا تجب مطابقته».
وفى هـ «لا يجب فيه ذاك».

[9] فى هـ ، ظ، ت «برجال».

قَائِمِينَ؛ وبِامْرَأَةٍ قَائِمَةٍ، فتطابق الموصول لأنك تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَامَا وبِرِجَالٍ قَامُوا، و[1] بامْرَأَةٍ قَامَتْ.

وتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ، وبِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبَوَاهُمَا، وَبِرِجَالٍ قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ[2]، فلا يطابق؛ لأنك تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَتْ أُمُّه وبِرَجُلَيْنِ قَامَ أَبَوَاهُمَا[3]، وبِرِجَالٍ قَامَ آبَاؤُهُمْ. ثم قال:

(ص) وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وذَرِبْ * وَشِبْهِهِ ...

(ش) المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل التفضيل، وقد تقدم بيان ذلك كله، «وصَعْبٍ وذَرِبْ» من الصفة المشبهة، «والذَّرِبُ» بالذال المعجمة وهو[4] الحاد[5] من كل شيء والمراد بشبه المشتق، اسم الإشارة وهو المشار إليه بقوله:

(ص) ... * ... كَذَا

(ش) و«ذُو»[6] بمعنى صاحب، وهو المشار إليه بقوله: / ١٦٣/ب

(ص) ... * ... وذِى

والمنسوب، وهو المشار إليه بقوله[7]:

(ص) ... * ... وَالْمُنْتَسِبْ[8]

---

[1] فى ز «أو بامرأة».
[2] فى ز «آباءهم» تحريف.
[3] فى هـ ، ز، ظ «أبوهما» تحريف.
[4] فى الأصل «وهى».
[5] فى هـ ، ز «الحاذق».
وما أثبته من الأصل وبقية النسخ أدق وأضبط انظر اللسان «ذرب».
[6] ما بعد «اسم الإشارة» إلى هنا ساقط من هـ .
وفى هـ «وذى» وفى ز «وذو وذى».
[7] ما بعد «قوله» إلى هنا ساقط من ت.
[8] فى ش «كذا وذى والمنتسب». ذكرت عبارة الألفية كاملة وهذا ليس بلازم.

فتقول: قَامَ زَيْدٌ هَذَا، «فهَذَا» نعت لزيد وهو جامد، إلا أنه شبيه بالمشتق كأنك قلت: قَامَ زَيْدٌ المشار إليه، وكذلك مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِى مَالٍ. أى صاحب مال، وكذلك مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ. بمعنى منتسب لقريش، والوصف به أكثر مما قبله، ولذلك[1] يرفع الظاهر فتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ تَمِيمِيٍّ أَبُوهُ. ثم قال:

(ص) وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا * فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

(ش) شمل[2] قوله: «بِجُمْلَةٍ»[3] الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

وفُهم من قوله: «مُنَكَّرَا» أن الجملة لا تكون نعتاً للمعرفة[4]؛ وذلك لأنها مقدرة بالنكرة، فتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ أَبُوه، وبِامْرَأَةٍ أَبُوهَا قَائِمٌ[5].

فلو وقعت الجملة بعد معرفة لكانت فى موضع نصب على الحال، وفُهم من قوله: «فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا»، أنها لا بد فيها من رابط يربطها بالمنعوت، وأوهم إطلاقه فى الجملة أنها تكون طلبية؛ لأن الجملة الطلبية يخبر بها عن المبتدأ، فلذلك أزال هذا الإبهام بقوله:

(ص) وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبْ * ...

(ش) يعنى أن الجملة الطلبية يمتنع وقوعها صفة، وذلك كجملة الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض، فلا يقع شىء من ذلك نعتًا؛ لأنها قد لا تدل[6] على شىء محصل يحصل به تخصيص المنعوت. ثم قال:

---

[1] فى ز «وكذلك».
[2] فى هـ «يشمل» وفى ظ «فشمل».
[3] فى ز «جملة» تحريف.
[4] فى ش «لمعرفة».
[5] فى ت «وبامرأة قائم أبوها».
[6] فى الأصل «قد تدل» تحريف.

١٦٤ / أ

(ص) ... * وَإِنْ أَتَتْ فَالقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبْ /

(ش) يعنى إذا جاء من كلام العرب ما يوهم وقوع الجملة الطلبية نعتًا فأَوِّلْهُ على إضمار القول، ومما جاء مما[1] يوهم ذلك قول الراجز:

١٤٤ - [حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ]
جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ[2]

فظاهره أن الجملة المصدره بهل نعت «لمذق»، والتأويل فى ذلك أن يكون:[3] هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَط محكياً بمقول[4]. والتقدير: جَاءُوا بِمَذْقٍ مَقُولٍ فِيهِ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ، والضمير فى قوله: «وَنَعَتُوا عائد على العرب و«ما» فى قوله: «ما أُعْطِيَتْهُ» مفعول ثان[5] لأُعْطِيَتْ[6]، وفى «أُعْطِيَتْ»[7] ضمير مستتر عائد على الجملة وهو المفعول الأول، وصلة «ما» «أُعْطِيَتْه» وهو مفعول ثان به، «وخَبَرًا» منصوب على الحال من الضمير المستتر فى «أُعْطِيَتْهُ»، «وإِيْقَاعَ» مفعول بامنع، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وذَاتِ الطَّلَبِ» نعت لمحذوف والتقدير: إِيقَاعَ الجُمْلَةِ ذَاتِ الطَّلَب، «وَإِنْ أَتَتْ» يعنى[8] الجملة الطلبية نعتاً فأضمر القول. ثم قال:

---

(1) فى ظ «ما يوهم».
(2) البيتان للعجاج. انظر ملحقات ديوانه ٨١
ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.
وانظر أمالى الزجاج ٢٣٧، والإنصاف ١١٥:١، وشرح المرادى ١٤٤:٣، وشرح ابن عقيل ١٩٩:٢، وشرح التصريح ١١٢:٢، والخزانة ٢٧٥:١، ومعجم شواهد العربية ٤٩٤:٢.
المذق: اللبن الممزوج بالماء.
(3) فى ت «لا يكون» تحريف.
(4) فى ظ، ت «بقول».
(5) فى ش «ثان به».
(6) «لأعطيت» ساقطة من ش.
وفى ز «لأعطيته» تحريف.
(7) فى ش «وفى أعطيته» تحريف.
(8) فى ت «بمعنى».

(ص) وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا * ...

(ش) يعنى أنَّ النعت بالمصدر جاء فى كلام العرب كثيراً، وهو على خلاف الأصل؛ لأن المصدر جامد لكنه شبيه بالمشتق ولا يُفهم من قوله: «كَثِيراً» اطّراد الوصف كما تقدم فى[1] قوله[2]:

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ ...

ثم قال :

(ص) ... * فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا[3]

(ش) يعنى أنَّ المصدر إذا وقع نعتًا التزم إفراده وتذكيره، فتقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ / عَدْلٍ وبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ وبِرِجَالٍ عَدْلٍ، وبامْرَأَةٍ عَدْلٍ وبامْرَأَتَيْنِ عَدْلٍ، وبِنِسَاءٍ عَدْلٍ[4]، وسبب ذلك أنَّ النعت فى الحقيقة محذوف والأصل: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ ذَوَىْ[5] عَدْلٍ. فحذف المضاف وبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الإفراد. ثم قال:

١٦٤ ب

(ص) وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ * فَعَاطِفًا فَرِّقْهُ لاَ إِذَا ائْتَلَفْ

(ش) غير واحد هو المثنى والمجموع وله صورتان:

إحداهما: اختلاف معنى النعتين أو النعوت، فهذه[6] يعطف فيها النعوت

---

[1] «فى» ساقطة من ت.

[2] يريد قوله فى باب الحال. فوقوع المصدر حالاً أكثر من وقوعه نعتًا. ومع أن وقوع المصدر نعتًا كثير فى كلام العرب كما صرح الشارح، إلا إنه مع كثرته يقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه كقولك: هذا رجل عَدْل.

ف «عدل» مصدر نعت لرجل. ووقوعه نعتًا؛ لأنه مؤول بالمشتق، فهو اسم فاعل من عدل أى عادل.

[3] فى هـ «والتذكير» تحريف.

[4] «وبنساء عدل» ساقط من ت، وفى ك «ونساء عدل».

[5] فى هـ ، ك «ذى» وهذا ليس بجائز؛ لأن «ذى» للمفرد «وذَوَىْ» للمثنى قال تعالى فى سورة الطلاق. آية: ٢.

﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾

[6] فى ش «فهذا».

بعضها على بعض بالواو نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمٍ وبَخِيلٍ، وبِرِجَالٍ[1] كَرِيمٍ وبَخِيلٍ وَعَاقِلٍ.

والأخرى: ائتلافهما. فهذه يستغنى فيها بالتثنية والجمع عن العطف نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ، وبِرِجَالٍ[2] كِرَامٍ. ويجوز فى «نَعْتٌ» الرفع على الابتداء وخبره «فَرِّقْهُ»، والنصب بإضمار فعل يفسره فَرِّقْه وهو المختار «وَوَاحِدٍ» نعت لمحذوف تقديره: وَنَعْتُ غَيْرِ مَنْعُوتٍ وَاحِدٍ، «وعَاطِفًا» حال من الفاعل المستتر فى «فَرِّقْهُ» «ولاً» عاطفة. عَطَفَتْ «إِذَا ائْتَلَفْ»[3] على إِذَا اخْتَلَفْ ثم قال:

(ص) وَنَعْتَ مَعْمُولَىْ وَحِيدَىْ مَعْنَى * وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

(ش) يعنى أنك إذا ذكرت منعوتين معمولين لعاملين متحدين فى المعنى والعمل اتبع النعت[4] للمنعوت فى إعرابه فتقول: ذَهَبَ زَيْدٌ وذَهَبَ عَمْرٌو العَاقِلاَنِ. فإن العاملين متحدان / فى المعنى وشمل المتحدين فى المعنى واللفظ كالمثال المذكور، والمتحدين فى المعنى دون اللفظ نحو: ذَهَبَ زَيْدٌ وَانْطَلَقَ عَمْرٌو العَاقِلاَنِ[5]. ومعنى قوله «أَتْبِعْ» أَجِزِ الاتباع لا أن الإتباع واجب؛ لأنه يجوز فيه القطع، وفُهم منه جواز الاتباع إذا كان العامل فيهما واحدًا نحو: ذَهَبَ زَيْدٌ وعَمْرٌو العَاقِلاَنِ، وهو من باب «أَحْرَى»، وفُهم أيضاً منه[6] أن العاملين إذا اختلفا معنًى لم يجز الإتباع، وفيه ثلاث صور:

١٦٥
أ

---

[1] فى الأصل، هـ ، ز، ظ «أو برجال».
[2] فى الأصل، ز «أو برجال».
[3] فى الأصل «التلفت» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.
[4] فى الأصل، ت «النعوت» تحريف.
[5] العبارة من قوله «فإن العاملين» ... إلى هنا. مضطربة فى ت.
[6] «منه» ساقط من هـ .

إحداها: أن يختلفا فى المعنى واللفظ والجنس نحو: ذَهَبَ زَيْدٌ وَهَذَا عَمْرٌو العَاقِلاَنِ.

الثانية: أن يختلفا فى اللفظ والمعنى[1]، ويتفقا[2] فى الجنس نحو: قَامَ زَيْدٌ وخَرَجَ عَمْرٌو[3] الكَرِيمَانِ.

الثالثة: أن يتفقا فى الجنس واللفظ[4] ويختلفا[5] فى المعنى نحو: وَجِدَ زَيْدٌ ووَجَدَ عَمْرٌو، إذا أريد بوجد الأول حَزِنَ، وبالثانى أَصَابَ.

وفُهم من قوله: «وعَمَلَ» أنهما إذا اختلفا فى العمل لم يجز فيهما الإتباع نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا وقَامَ عَمْرٌو العَاقِلاَنِ، وخَاصَمَ زَيْدٌ عَمْرًا[6] العاقِلاَنِ.

ويحتمل قوله: «بِغَيْرِ اسْتِثْنَا»، أن الإتباع سائغ فيما ذكر بغير استثناء يشير به إلى قول من يمنع الإتباع وإن اتفقا فى المعنى وهو «ابن السراج»[7] ويحتمل أن يريد بغير استثناء فى الرفع والنصب والجر وبه جزم الشارح[8].

«ونَعْتَ» مفعول مقدم بأَتْبِع، وهو مصدر مضاف إلى المفعول / وهو على حذف مضاف بين «مَعْمُولَى» «ووَحِيدَىْ»، والتقدير: ونعت[9] معمولى عاملين وحيدى، فوحيدى نعت لعاملين، «ومَعْنَى» مجرور بإضافة «وَحِيدَى»، و«عَمَلٍ» معطوف على معنى، «وبِغَيْر» متعلق «بأَتْبِع». ثم قال:

١٦٥ ب

---

[1] «والمعنى» ساقط من ت.
وفى ك «وفى المعنى».
[2] فى ش «ويتفقان» تحريف.
[3] فى الأصل «عمر».
[4] فى هـ، ز، ظ، ت «وفى اللفظ».
[5] فى ظ «ويختلفان» تحريف.
[6] فى هـ «وعمرو».
[7] انظر الأصول فى النحو ٢: ٤١.
[8] انظر شرح ابن الناظم ص ٤٩٦.
[9] فى ز، ظ، ت «نعت».

(ص) وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ * مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

(ش) قد يكون للمنعوت الواحد نعتان فصاعدا بعطف كقوله - تعالى -: (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى. الَّذِى خَلَقَ فَسَوَّى. وَالَّذِى قَدَّرَ فَهَدَى)[1] الآية وبغير عطف كقوله [تعالى][2] (هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ)[3] الآية.

فإن كان المنعوت مفتقراً لذكرها كلها وجب إتباعها، وعلى هذا نبّه بقوله: «أُتْبِعَتْ» أى وجب إتباعها للمنعوت فى إعرابه.

وفُهِم من قوله: «كَثُرَتْ» أنها زادت على نعت واحد فشمل النعتين فصاعدًا، فتقول: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الخَيَّاطِ الطَّوِيلِ. بالإتباع إذا افتقر المنعوت للنعتين[4]، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ تَمِيمِىٍّ طَوِيلٍ خَيَّاطٍ. إذا افتقر المنعوت للنعوت المذكورة، وقد يكون المنعوت معيناً غير محتاج إلى تخصيص بالنعت وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَاقْطَعْ أَوْ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا * بِدُونِهَا[5] ...

(ش) يعنى أنَّ المنعوت إذا علم دون نعت، ثم أتيت بنعوت جاز فيها[6] الإتباع والقطع، والإتباع فى بعضها والقطع فى بعضها، وإلى جواز إتباع بعضها وقطع بعضها أشار بقوله:

(ص) ...: * ... أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

---

[1] سورة الأعلى. آية: ١، ٢، ٣.
وفى ش أكمل الآية إلى قوله تعالى (وَالَّذِى أَخْرَجَ الْمَرْعَى).
[2] «تعالى» تكملة من ش، ز، ت.
[3] سورة القلم. آية: ١١.
وفى ش أكمل الآية إلى قوله تعالى (مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ)
[4] فى ز «للنعتين المذكورين» وعبارتها أكمل.
[5] فى ش أكمل الشطر «بدونها أو بعضها اقطع معلنا».
[6] فى ش «فيه» تحريف.

(ش) وفُهم من قوله «أَوْ بَعْضِهَا اقْطَعْ». قطعُ / بعضها وإتباع بعضها، [١٦٦ أ]
ويلزم على هذا أن يكون بعضها[١] منصوبًا على أنه مفعول باقطع، وبهذا جزم «المرادى»، وقال الشارح أى، وإن يكن المنعوت معينا ببعضها اقطع ما سواه، انتهى[٢].

فجعل مفعول اقطع محذوفا، وفُهم من كلامه أنَّ بعضها مجرور بالعطف على «بِدُونِهَا»، «وأَوْ» فى قوله: «أَوْ اتْبِعْ» للتخيير بين إتباع النعوت[٣] للمنعوت فى الإعراب وبين قطعها على التبعية، وفى القطع حينئذٍ وجهان الرفع والنصب. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا * مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

(ش) يعنى أن المقطوع عن التبعية يجوز فيه الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والنصب على أنه مفعول بفعل محذوف، وكلاهما لازم الحذف[٤] وعلى ذلك نبه بقوله: «لَنْ يَظْهَرَا»[٥]، «وأَوْ» للتخيير أيضاً، «وإِنْ قَطَعْتَ» شرط فى جواز الوجهين، ومفعول قطعت محذوف تقديره: إن قطعت النعوت أو بعضها، «ومُضْمِرًا» حال من التاء فى «قَطَعْتَ»، «ومُبْتَدَأً»

---

(١) ما بعد «فى قوله» إلى هنا ساقط من ت.

(٢) انظر شرح المرادى ٣: ١٥١، وشرح ابن الناظم ٤٩٧.

(٣) فى ز «المنعوت» تحريف.

(٤) يجب حذف الرافع أو الناصب. أى لفظة «هو» أو «أعنى». إذا كان النعت لمدح نحو قولك مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ.
أو ذم نحو قولك «مَرَرْتُ بِعَمْرٍو الخَبِيثُ»
أو ترحم كقولك «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكِينُ»
ويجوز الإظهار إذا كان للتوضيح أو للتخصيص نحو قولك «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ التَّاجِرُ أو التَّاجِرَ. حيث يجوز الإظهار فتقول «هُوَ التَّاجِرُ، أو أعنى التاجرَ».

(٥) فى ز «لن يظهر» تحريف.

مفعول بـ «مُضْمِرًا»[1] والألف فى «لَنْ يَظْهَرَا» ضمير عائد على «مُبْتَدَأً» وناصبًا[2] ثم قال:

(ص) وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ * يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِى النَّعْتِ يَقِلّ

(ش) يعنى أنه يجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت إِذَا عُلم؛ إلا أن ذلك فى النعت قليل، وفُهم من قوله: «وَفِى النَّعْتِ يَقِلّ» أن حذف المنعوت يكثر، ومن حذف / المنعوت قوله ـ عز[3] وجل ـ: (وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ[4]) أى حور قاصرات الطرف. ومن حذف النعت قول الشاعر:

١٦٦ ب

١٤٥ ـ [وَقَدْ كُنتُ فِى الحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ] * فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعِ[5]

أى فلَمْ أُعْطَ شَيْئًا طَائِلاً. و«مَا» مبتدأ موصولة وصلتها «عُقِل»، و«مِنَ المَنْعُوتِ» متعلق بعقل، «ويَجُوزُ حَذْفُهُ» فى موضع خبر «ما» وفاعل يقل ضمير يعود على الحذف.

---

(١) فى ت «بمضمر» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٢) فى ظ «وناصب» تحريف.

(٣) فى ش «تعالى».

(٤) سورة ص. آية:٥٢.

(٥) قاله العباس بن مرداس. انظر ديوانه ٨٤

ما بين المعقوفين تكملة من ك.

وانظر. شرح ابن الناظم ٥٠٠، وشرح المرادى ٣: ١٥٤، وشرح الشواهد للعينى ٣: ٧١، وشرح التصريح ٢: ١١٩، والهمع ٥: ١٨٩.

تدرإ: أى صاحب قوة وعدة على دفع الأعداء. والتاء فيه زائدة.

ومن أمثلة حذف النعت أيضاً قوله تعالى فى سورة البقرة. آية:٧١.

(قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ) أى بالحق البيِّن.

وقوله تعالى فى سورة الكهف. آية:٧٩.

(يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا) أى سفينة صالحة.

(التوكيد)

(ش) التوكيد على قسمين: لفظى ومعنوى، فالمعنوى[1] على قسمين: قسم يدل على معنى[2] [إثبات[3]] الحقيقة ورفع المجاز، وقسم يدل على الإحاطة والشمول، وقد أشار إلى الأول فقال[4]:

(ص) بِالنَّفْسِ أَوْ بِالعَيْنِ الاِسْمُ أُكِّدَا * مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا

(ش) يعنى أن الاسم يؤكد بلفظ النفس أو[5] العين مضافين إلى ضمير مطابق للمؤكّد فى الإفراد والتذكير وفروعهما فتقول: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ وَقَامَتْ هِنْدٌ نَفْسُهَا وَعَيْنُهَا[6]. هذا[7] فى حال الإفراد، فإن كان المؤكّد مثنى أو مجموعًا فقد نبه على ذلك[8] بقوله:

(ص) وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا * مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

(ش) يعنى أن النفس والعين إذا أكد بهما غير الواحد جُمِعَا على «أَفْعُلٍ»[9] وشمل قوله: «مَا لَيْسَ وَاحِدًا» المثنى والمجموع مذكرين ومؤنثين،

---

[1] فى هـ ، ز «والمعنوى».
[2] «معنى» ساقطة من هـ ، ز، ظ، ت.
[3] «إثبات» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.
[4] فى هـ ، ت «بقوله».
[5] فى ش، ز، ك «والعين».
[6] والأحسن عدم الجمع بينهما فتقول: قام زيد نفسه أو عينه. وقامت هند نفسها أو عينها.
[7] فى ك «وهذا» تحريف.
[8] «على ذلك» ساقط من ت.
[9] قال الأشمونى ٣: ٧٤ «ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون، ولا على أعيان، فعبارته هنا أحسن من قوله فى التسهيل جمع قلة، فإن عينا تجمع جمع قلة على أعيان ولا يؤكد به». انظر التسهيل ١٦٤، والنكت ١٢٢.

فتقول: قَامَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا، وقَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ، وَالهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا، والهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ. ثم أشار إلى الثانى وهو الدال على الإحاطة والشمول بقوله:

(ص) وَكُلاً اذْكُرْ فِى / الشُّمُولِ وَكِلاَ * كِلْتَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلاَ

١٦٧ أ

(ش) ذكر فى هذا البيت من ألفاظ التوكيد أربعة:

«كُلٌّ»[١] ولا يؤكد بها[٢] إلا ذو أجزاء، «وكِلاَ» ويؤكد بها[٣] المثنى المذكر، «وكِلْتَا» ويؤكد بها المثنى المؤنث، «وجَمِيعٌ» وهو مثل «كُلٌّ» ولا يؤكد بهذه الألفاظ إلا مضافة إلى الضمير المُؤَكَّد وهو المنبه عليه بقوله: «بِالضَّمِيرِ مُوصَلاَ» و«أَلْ» فى الضمير للعهد، ففُهم منه أن الضمير يكون مطابقًا للمُؤَكَّد كما فى النفس والعين، فتقول: جَاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ، وَالقَبِيلَةُ كُلُّهَا، والرِّجَالُ كُلُّهُمْ والنِّسَاءُ كُلُّهُنَّ، والزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا، والهِنْدَانِ[٤] كِلْتَاهُمَا، والرَّكْبُ جَمِيعُهُ وَالجَمَاعَةُ جَمِيعُهَا، والزَّيْدُونَ جَمِيعُهُمْ، والهِنْدَاتُ جَمِيعُهُنَّ. ثم قال:

(ص) وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍّ فَاعِلَهْ * مِنْ عَمَّ فِى التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

(ش) من ألفاظ التوكيد «عامة» بمعنى «كلْ»[٥] تقول: جَاءَ الجَيْشُ عَامَّتُهُ، أى كُلُّهُ، والقَبِيلَةُ عَامَّتُهَا[٦]، والزَّيْدُونَ عَامَّتُهُمْ، ولما لم يتزن له لفظ «عامَّة» لما فيه من الجمع بين ساكنين[٧]، وذلك لا يتأتى فى الشعر عبر عنها

---

[١] فى ش، هـ ، ز، ك «كلا».
[٢] فى ت «به».
[٣] فى هـ ، ك، ت «به».
[٤] فى هـ ، ز «والهندات» تحريف.
[٥] «بمعنى كل» ساقط من ش.
[٦] فى ك «عامتها أى كلها».
[٧] فى ت «ساكنان».

«بفاعلة» من «عَمَّ»، فإذا بنيت من «عَمَّ» فاعلة قلت «عَامِمَة» فاجتمع مثلان[1] فادغم الأول فى الثانى، وإنما قال: «مِثْلَ النَّافِلَهْ» لإغفال كثير من النحويين عن[2] ذكر «عَامَّة»، فى ألفاظ التوكيد فصار كأنه نافلة على ما ذكره النحويون من ألفاظ التوكيد فى هذا الباب[3]، والنافلة الزيادة، ثم ذكر توابع كل فقال: /

١٦٧ ب

(ص) وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا * جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا

(ش) يعنى أن «أَجْمَعَ»[4] يؤكد به بعد «كُلّ»، وفُهم من ترتيب هذه الألفاظ أن «أَجْمَعَ» للمفرد المذكر «وجَمْعَاءَ» للفرد المؤنث، «وأَجْمَعِين» للجمع المذكر «وجُمَع» للجمع المؤنث فتقول: جَاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ، والقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ، والزَّيْدُونَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، وَالهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ، وفُهم من قوله: «وَبَعْدَ كُلٍّ» امران:

أحدهما: واجب. وهو أن «أَجْمَعَ» إذا ذُكر مع «كُلّ» لا يكون إلا متأخرًا عنها[5].

والآخر: غالب. وهو أنه لا يؤكد به دون «كُلّ»، وقد نبه على أنه يؤكد[6] به دون «كُلّ» بقوله:

(ص) وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ * جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

---

(١) فى ش «المثلان».

(٢) «عن» ساقطة من ك، ت.

(٣) لفظ «عامة مثل النافلة» أى الزائدة على ما ذكره النحويون، فإن أكثرهم أغفلها ولم يذكرها فى ألفاظ التوكيد، وذكرها سيبويه وذهب المبرد إلى أن لفظ «عامة» بمعنى أكثرهم. انظر الكتاب ١:٣٧٧، والمقتضب ٣:٣٨٠، وشرح التصريح ٢:١٢٣،١٢٤.

(٤) فى ز، ك «أجمع وما بعده» وعبارتهما أكمل.

(٥) «عنها» ساقط من ظ.

(٦) فى ظ «لا يؤكد» تحريف.

(ش) يعنى أنَّ «أَجْمَعَ» وما بعده يؤكد به دون «كُلّ» فتقول: جَاءَ الجَيْشُ أَجْمَعُ، والقَبِيلَةُ جَمْعَاءُ، والزَّيْدُونَ أَجْمَعُونَ، والهِنْدَاتُ جُمَعُ، وفُهم من قوله: «قَدْ يَجِيءُ»، أن ذلك قليل بالنسبة لذكرها بعد «كُلّ» وصرح الشارح بقلته[1] وفيه نظر؛ لأنه جاء[2] فى القرآن التوكيد به دون «كُلّ» كثيراً كقوله ـ تعالى ـ[3]: (وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ)[4]

«وَجَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ» معطوفان على «أَجْمَع» بحذف العاطف، ثم قال[5]:

(ص) وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ * وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ

(ش) فى توكيد النكرة ثلاثة مذاهب:

ـ المنع مطلقا. وهو مذهب البصريين[6].

ـ والجواز مطلقا. وهو مذهب بعض الكوفيين.

ـ والجواز إذا كانت النكرة[7] مؤقتة[8]. نحو: شهر ويوم وشبههما / وهو اختيار المصنف[9] وظاهر النظم؛ لاشتراطه الفائدة، ولا تحصل الفائدة إلا فى النكرة المؤقتة نحو: صُمْتُ شَهْرًا كُلَّه. ومنه قوله:

١٦٨ / أ

---

(1) قال ابن الناظم ٥٠٥ «وقد يغنى «أجمع، وجمعاء وأجمعون، وجُمَعُ «عن» كُلّه وكلّها، وكُلّهم وكُلّهن» وهو قليل».

(2) فى ظ «قد جاء».

(3) «تعالى» ساقطة من هـ ، ت.

(4) سورة الحجر. آية:٣٩.

(5) «ثم قال» ساقط من الأصل.

(6) المنع غير البصريين يشمل النكرة المحدودة كـ «يوم، وليلة، وشهر» وغير المحدودة كـ «حين، ووقت، وزمان».
وأجاز الكوفيون وتبعهم ابن مالك توكيدها إذا كانت محدودة، لحصول الفائدة ولصحة السماع، وما ذهبوا إليه أولى بالصواب.
واستشهاد الشارح بما سمع من العرب يؤكد صحة ما ذهبوا إليه.

(7) فى الأصل، ش، ك «النكرة معرفة» زيادة لا لزوم لها.

(8) المؤقتة. أى المحدودة.

(9) انظر التسهيل ١٦٥، وشرح الكافية لابن مالك ٣:١٧٥.

١٤٦ - يَا لَيْتَنِى كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا
تَحْمِلُنِى الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا[١]

وقوله[٢]:

١٤٧ - لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ * يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ[٣]

ويؤيده قوله فى التسهيل: إن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقًا للأخفش، و«الكوفيين» والمنقول عن الأخفش والكوفيين أن النكرة لا تؤكد إلا إذا كانت مؤقتة[٤]، وفُهم من كلامه أن المجيز لتوكيد النكرة «الكوفيون» لذكره البصريين فى المنع، وفُهم من قوله: «شَمِلْ» أن البصريين يمنعون توكيدها مطلقًا سواء كانت مؤقتة أو غير مؤقتة. «وعَنْ» متعلق بشمل. ثم قال:

(ص) وَاْغْنَ بِكِلْتَا فِى مُثَنَّى وَكِلاَ * عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلاَ

---

(١) لم أعثر على قائله رغم وروده فى أغلب كتب النحو.
انظر شرح المفصل ٣:٤٥،٨ وشرح الكافية لابن مالك ٣:١١٨٧ والمقرب ١:٢٤٠، وشرح ابن الناظم ٥٠٥، وشرح ابن عقيل ٢:٢١١، وشرح الشواهد للعينى ٣:٧٦، والهمع ٥:٢٠٥، والخزانة ٢:٣٥٧
فى ك زاد بيتين:
إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِى أَرْبَعَا
فَلاَ أَزَالُ الدَّهْرَ أَبْكِى أَجْمَعَا
الدلفاء: مأخوذ من الذَّلَف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة، ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة.
أكتعا: تامًا كاملاً.
(٢) «وقوله» ساقط من ز.
(٣) البيت لعبد الله بن مسلم الهذلى.
انظر الإنصاف ٢:٤٥١، وشرح المفصل ٣:٣٥، وشرح ابن الناظم ٥٠٧، وشذور الذهب ٤٢٩، وشرح الشواهد للعينى ٣:٧٧، وشرح التصريح ٢:١٢٥، ومعجم شواهد العربية ١:٤٦.
وورد عجز البيت فى الأصل، هـ ، ت
«يا ليت عدة شهر كله رجب».
ورواية «شهر» بدل «حول» تحريف وتغيير؛ لأن المعنى يفسد، فالشاعر تمنى أن يكون عدة الحول من أوله إلى آخره رجبا، ولا يصح أن يتمنى أن عدة شهر كله رجب؛ لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا، وبعضه غير رجب».
(٤) انظر الخلاف فى هذه المسألة فى الإنصاف ٢:٤٥١، ومنهج الأخفش الأوسط ص ٤٠٢.

(ش) يعنى أن العرب استغنت «بكِلْتَا» فى المثنى المؤنث عن وزن «فَعْلاَءَ» «وبكِلاَ» فى المذكر[1] عن وزن «أَفْعَل» فتقول: قَامَتْ المَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا، والرَّجُلاَنِ كِلاَهُمَا[2]، ولا يقال: قَامَتْ المَرْأَتَانِ جَمْعَاوَانِ[3].

ولا قَامَ الزَّيْدَانِ أَجْمَعَانِ، كما قالوا فى المفرد «أَجْمَع» وفى الجمع «أَجْمَعُون» ولا بد من إضافة «كِلاَ وَكِلْتَا» لضمير المؤكد، وقد تقدم فى قوله: «وكُلاًّ اذْكُرْ فِى الشُّمُولِ» البيت. «واغْنِ» فعل أمر من غَنِيَ بمعنى استغنى «وبِكِلْتَا» «وعَنْ وَزْنِ» متعلقان «باغْنَ»[4]. ثم قال:

١٦٨ ب

(ص) وَإِنْ تُؤَكِّدِ / الضَّمِيرَ المُتَّصِلْ * بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِلْ
عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ ... * ....

(ش) يعنى أنَّ ضمير الرفع المتصل إذا أكد بالنفس أو بالعين لا بد من توكيده[5] بالضمير المنفصل فتقول: قُمْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ وزَيْدٌ قَامَ هُوَ عَيْنُهُ.

وفُهِم[6] أن الضمير المؤَكَّد بالنفس أو العين[7]، إذا كان منفصلا لا يلزم توكيده بالضمير نحو: أَنْتَ نَفْسُكَ قَائِمٌ. وفُهِم[8] أن التوكيد[9] إذا كان بغير النفس والعين لا يلزم توكيده بالضمير نحو: قُمْتُمْ كُلُّكُمْ أَجْمَعُون. وفُهِم من قوله[10]: «عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ» أن الضمير المتصل إذا كان منصوباً أو

---

(١) فى هـ ، ز، ك، ت «المثنى المذكر».
(٢) «والرجلان كلاهما» ساقط من ت.
(٣) فى ز «جمعان» تحريف.
فى ظ زيادة مثال بعد جمعاوان «قام الزيدان جمعاوان» تحريف كما أن الزيادة هنا غير لازمة.
(٤) فى ت «باغنى» تحريف.
(٥) فى ت «توكيد» تحريف.
(٦) فى ش، هـ ، ك «وفهم منه» وعبارتها أكمل.
(٧) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ك «والعين».
(٨) فى ك «وفهم منه» وعبارتها أكمل.
(٩) فى الأصل، هـ ، ز، ت «التأكيد».
(١٠) فى ت «كلامه».

مجرورًا لا يؤكد أيضاً نحو: ضرَبْتُكَ نَفْسَكَ ومَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ.

ثم صرح بالمفهوم فى التوكيد بغير النفس والعين فقال:

(ص) ... وَأَكَّدُوا بِمَا * سِوَاهُمَا وَالقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

(ش) يعنى أن ضمير الرفع المتصل إذا أكد بغير النفس والعين من ألفاظ التوكيد لا يلزم[1] التوكيد بالضمير المنفصل فتقول: الزَّيْدُونَ قَامُوا كُلُّهُمْ.

وفُهم من قوله: «لَنْ يَلْتَزَمَا» أن توكيده بالضمير جائز فتقول: قَامُوا[2] هُمْ كُلُّهُمْ، وقُمْتُمْ أَنْتُمْ أَجْمَعُون، «وَإِنْ تُؤَكِّدْ» شرط، والفاء[3] جواب الشرط «وبَعْدَ» خبر مبتدأ مضمر «والمُنْفَصِل» نعت لمحذوف، والتقدير[4]: فتوكيده بعد الضمير المنفصل.

ولما فرغ من التوكيد المعنوى شرع فى التوكيد اللفظى فقال:

١٦٩ / أ

(ص) وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ / لَفْظِيٌّ يَجِى * مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ ادْرُجِى[5] ادْرُجِى

(ش) التوكيد اللفظى إعادة اللفظ بموافقه، وفُهم من قوله: «مُكَرَّرًا» أنه يكون بالمساوى لفظًا ومعنى نحو «ادْرُجِى[6] ادْرُجِى[7]» وبالمساوى معنى دون لفظ نحو:

١٤٨ - أَنْتَ بِالحَقِّ حَقِيقٌ قَمِن[8]

---

(١) فى هـ ، ز «لا يلتزم».

(٢) ما بعد «قاموا» إلى هنا ساقط من هـ .

(٣) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قوله ابن مالك:
«بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِلْ»

(٤) فى ش «وتقديره».

(٥) فى الأصل، ز، ظ «أدرج» تحريف.
وفى هـ «ادرج ادرج» تحريف.

(٦) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ظ «ادرج» تحريف.

(٧) فى ش، هـ «ادرج» تحريف.

(٨) من أنصاف الأبيات، وهو بلا نسبة. ورد ذكره فى الهمع ٥: ٢٠٧، وشرح الأشمونى ٣: ٨١، ومعجم شواهد النحو ٢٤٩. وفى رواية «أنت بالخير جديد قمن».

لأنَّ «قَمِنًا وحَقِيقًا»[1] متفقان معنى، وفُهم منه أيضاً أنه يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة، وسيذكر[2] ذلك، و«مَا» مبتدأ وهي موصولة، «ولَفْظِيٌّ» خبر مبتدأ محذوف[3] وهو العائد على الموصول والمبتدأ مع خبره صلة «ما»، وإنما جاز حذف الضمير وهو صدر الصلة لطول الصلة بالمجرور، وهو متعلق بالاستقرار على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر. [«وَيَجِي» خبر مبتدأ «ومُكَرَّرًا» حال من الضمير المستتر في يجي][4]. ثم قال:

(ص) وَلاَ تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ * إِلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِى بِهِ وُصِلْ

(ش) يعني أنه إذا أكد الضمير المتصل وجب أن يُؤتَى معه باللفظ الذي اتصل به. فشمل المتصل بالفعل المرفوع نحو: قُمْتُ قُمْتُ، والمنصوب نحو: ضَرَبْتُكَ ضَرَبْتُكَ، والمجرور المتصل بالاسم نحو: غُلاَمُكَ غُلاَمُكَ، والمتصل بالحرف نحو: بِكَ بِكَ. وفُهم منه أن الضمير المنفصل لا يشترط فيه شيء نحو: أَنْتَ أَنْتَ قَائِمٌ. وهُوَ وهُوَ[5] قَاعِدٌ وَإِيَّاكَ إِيَّاكَ ضَرَبْت. ثم قال:

(ص) كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلاَ * بِهِ جَوَابٌ ...[6]

(ش) يعني أن التوكيد اللفظي في الحروف لا بدَّ فيه من تكرار ما اتصل / [١٦٩ ب] به فتقول في توكيد «في» من قولك[7]: فِي الدَّارِ زَيْدٌ. في[8] فِي الدَّارِ زَيْدٌ،

---

[1] في الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وجديرا».
حسب رواية النسخ.

[2] في ت «وسنذكر».

[3] في ش، ز، ك زيادة «مبتدأ محذوف تقديره: وما هو من التوكيد لفظي».

[4] ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

[5] في الأصل، ش، ز، ظ، ك «وهو وهو» تحريف.

[6] في ش، ك، ت أكمل الشطر «به جواب كَنَعَمْ وكَبَلَى». والتكملة غير لازمة، لأنها ستذكر في موضعها.

[7] في ت «قوله».

[8] والصواب «في الدار في الدار زيد».

ومن: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، إِنَّ زَيْدًا[1] إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، ولا يجوز توكيده بغير ما اتصل به إلا فى الضرورة كقوله:

١٤٩ ـ [فَلاَ وَاللَّهِ لاَ يُلْفِى لِمَا بِى] * وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ[2]

فلو كان الحرف جوابياً[3] لم يشترط فيه ذلك، وإلى ذلك أشار بقوله: «غَيْرَ مَا تَحَصَّلاَ[4] بِهِ جَوَابٌ»، ومثَّله بقوله:

(ص) ... * كَنَعَمْ وكَبَلَى

(ش) فتقول: نَعَمْ نَعَمْ وبَلَى بَلَى؛ لأنه لم يتصل به شىء يتكرر معه، «والحُرُوفُ»[5] مبتدأ، وخبره «كَذَا»[6] «وغَيْرَ» منصوب على الاستثناء والتقدير: الحروف كالضمائر فى وجوب إعادة ما اتصل بها إلا المتحصل به الجواب. ثم قال:

(ص) وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِى قَدِ انْفَصَلْ * أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

(ش) يعنى أن ضمير الرفع المنفصل يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل، فشمل المرفوع نحو: قُمْتَ أَنْتَ وقُمْتُ أَنَا، والمنصوب نحو: ضَرَبْتُكَ أَنْتَ، والمجرور نحو: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ.

وهذا النحو من قبيل التوكيد اللفظى بالمرادف.

---

(١) «إن زيداً» ساقط من ز، ظ، ت.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ظ، ك.
نسب هذا البيت لمسلم بن معبد الوالبى فى الخزانة ١: ٣٦٤، وقيل: هو لبعض بنى أسد، وورد بلا نسبة فى: الخصائص ٢: ٢٨٢، والإنصاف ٢: ٥٧١، ومعانى الفراء ١: ٦٨، وشرح المفصل ٧: ١٨، وشرح التصريح ٢: ١٣٠، والهمع ٥: ٢١٠، وشرح الأشمونى ٣: ٨٤
حيث إنَّ اللام الثانية فى قوله «للما» توكيد للأولى الجارة، ولم يفصل بينهما فاصل، وهذا الشاهد شاذ، ولا يؤخذ به بالإجماع. والصواب أن يقول «لما لما بهم».

(٣) فى ش، ظ «جواباً».

(٤) فى هـ ، ت «ما تحصل» وما أثبتُّ أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٥) فى ز «والحرف» تحريف.

(٦) فى ت «وكذلك» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.